

الموسوعة النموذجية الدفع

المستشار الدكتور
معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

المجلد الثاني
الإدارية


2003

مكتبة عالم الفكر والثانون للنشر والتوزيع

الموسوعة النموذجية في الدفوع

الجزء الثاني

الدفوع الإدارية

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
ولا يجوز طبع أى جزء من هذا المصنف
دون تصريح كتابي منه

إهداء ٢٠٠٨
المستشار/محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية

الموسوعة النموذجية فى الدفع الجزء الثانى الدفع الإدارية

دراسة وافية لكافة الدفع أمام القضاء الادارى - الشكلىة
والموضوعية والدفع بعدم القبول فى ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء
الادارى والمدنى وأحكام المحكمة الدستورية العليا حتى سنة ٢٠٠٢.

المستشار الدكتور
مَحْمُودُ عَمَّارُ التَّوَّابِ
رئيس محكمة الاستئناف

الطبعة الخامسة
مزيدة ومنقحة

٢٠٠٣

أى نسخة بدون توقيع المؤلف مسروقة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الخامسة

صدرت الطبعة الرابعة من هذه الموسوعة ونفذت . وكما ذكرنا
أن هذه الموسوعة حظيت باهتمام بالغ من السادة الزملاء
والمهتمين.

واليوم تصدر الطبعة الخامسة منها مزيدة ومنقحة ومشملة
في هذا الجزء على أحكام القضاء حتى سنة ٢٠٠٢ .

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائماً

المستشار الدكتور

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

طنطا ١ ش حسن حسيب

ت ٢٢٤٥٠ / ٢٣١ / ٠٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الرابعة

صدرت الطبعة الثالثة من هذه الموسوعة ونفذت بعد أن حظيت بإهتمام من السادة الزملاء والمهتمين بهذا المجال .

واليوم تصدر الطبعة الرابعة منها مزيده ومنقحة ومشملة علي أحكام القضاء وحتى سنة ٢٠٠١ فضلا عما أضفناه من أجزاء أشرنا إليها في مقدمة الجزء الأول .

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائما

المستشار الدكتور

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الإستئناف

قطعا ١ ش حسن حسيب

ت ٠٤٠/٣٣١٦٢٤٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثالثة

صدرت الطبعة الثانية من هذه الموسوعة سنة ١٩٩٩ ونفذت ونظراً لما حظيت به من إهتمام السادة الزملاء والمهتمين بهذا المجال حرصنا في إصدارنا للطبعة الثالثة على أن تكون مشتملة على أحدث أحكام القضاء وحتى سنة ٢٠٠٠ ومزينة ومنقحة فضلاً عما أضفناه من أجزاء أشرنا إليها في مقدمة الجزء الأول.

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائماً.

المستشار

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

طنطا ١ من حسن حسيب

ت: ٠٤٠/٣٣١٦٢٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

صدرت لنا الطبعة الأولى من هذه الموسوعة ونفذت وحرصا منا على أن يكون هذا البحث مواكبا لأحدث المبادئ القضائية والتشريعية فقد حرصنا على اصدار الطبعة الثانية منها مشتملة على الجزء الثانى للدفع الادارية متضمنة أحدث مبادئ القضاء الادارى والمدنى حتى سنة ١٩٩٩ .

والله أسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائما

المستشار

معوض عبد التواب
رئيس محكمة الإستئناف

طنطا ١ من حسن حسيب
ت ٠٤٠/٢٢١٦٢٤٥١

باب تمهيدى

ماهية الدفوع الإدارية وتقسيماتها ومصادرها

الدعوى القضائية . يتم إستعمالها بالطلب القضائى الأصلى الذى يهدف لإنشاء الخصومة . حتى اذا ما نشأت الحالة القانونية والتى هى عبارة عن مجموعة الإجراءات اللازمة لصدور الحكم فى الموضوع وهو ما يسمى بالخصومة .

والتي يضع فيها الشارع تحت تصرف الخصم الذى يشغل مركز المدعى عليه مجموعة من الأدوات الفنية الإجرائية . سواءاً أكانت اجرائية بحتة أو اجرائية ذات محتوى موضوعى .

فلقد منح المشرع للمدعى عليه الحق فى ابتداء الدفوع ومنحها له مع وسائل الدفاع لمواجهة هجوم المدعى الذى ركزه فى الطلب الأصلى .^(١)

ماهية الدفع :

ان اصطلاح الدفع بمعناه العام يطلق على جميع وسائل الدفاع التى يجوز للخصم أن يستعين بها للإجابة على دعوى خصمه بقصد تفادى الحكم لخصمه بما يدعيه .^(٢)

ويشير الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا إلى أن الدفع بمعناه الخاص فى اصطلاح قانون المرافعات يطلق على الوسائل التى يستعين بها الخصم ويطعن

(١) راجع أصول المرافعات المدنية والتجارية للدكتور / نبيل إسماعيل عمر ، ص ٥٧٥ .

(٢) راجع نظرية الدفوع فى قانون المرافعات الطبعة الثامنة للدكتور / أحمد أبو الوفا

ص ١١ وما بعدها

بمقتضاها فى صحة اجراءات الخصومه دون أن يتعرض لأصل الحق الذى يزعمه خصمه فيتفادى بها مؤقتا الحكم عليه بمطلوب خصمه^(١). وذلك كأن يجيب المدعى عليه بأن الدعوى رفعت بإجراء باطل أو إلى محكمة غير مختصة ووسائل الدفاع تلك تعرف بالدفع الشكليه .

وقد أشار إليها قانون المرافعات السابق بعبارة الدفع الجائز ابداءها قبل التعرض لموضوع الدعوى وسميت فى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالدفع المتعلقة بالإجراءات . أما وسائل الدفاع المتعلقة بأصل الحق أى التى توجه إلى ذات الحق المدعى به كأن ينكر على المدعى وجود الحق فتستسمى بالدفع الموضوعيه أما وسائل الدفاع التى ينكر بها الخصم سلطه خصمه فى استعمال الدعوى كأن يزعم مثلا انتفاء صفه الخصم أو سبق صدور حكم فى الموضوع فتعرف بالدفع بعدم القبول وعلى هذا فإن الدفع تنقسم إلى ثلاث :

١- دفع شكليه أو إجرائيه

٢- دفع موضوعيه

٣- دفع بعدم القبول

مصادر الدفع الإداريه :

أولا : أن من المصادر الرئيسيه للدفع هو الدستور :

فيجرى نص المادة ١٧٢ منه على النحو التالى

مادة ١٧٢ - مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل

(١) راجع نظرية الدفع فى قانون المرافعات الطعة الثامنة للكتور / أحمد أبو الوفا ص ١١ وما بعدها

فى المنازعات الإدارية فى الدعاوى التأديبيه ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

كما يجرى نص المادة ١٦٩ من الدستور على النحو التالى :

مادة ١٦٩ - جلسات للحاكم عليه إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة النظام العام أو الآداب . وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسته علنية .

الأمر الذى مفاده ومؤداه أن دستور جمهوريه مصر العربيه قد نص وكفل لمجلس الدولة وجوده كهيئة مستقلة عن القضاء العادى وجعل له ولايته المستقلة وأنه له الولاية العامة فى المنازعات الإدارية .

ثانيا : نصوص قانون مجلس الدولة :

يرجع إلى نصوص قانون مجلس الدولة وذلك بشأن الدفوع الإدارية فقد تضمنت المواد من ١٠- ٢٣ اختصاصات مجلس الدولة ويجرى نصوصهم على النحو التالى :

مادة ١٠ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

أولاً : الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

ثانياً : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم

ثالثاً : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

رابعاً : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغد القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستبداد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي.

خامساً : الطلبات التي يقدمها الأفراد والهيئات بالغاء القرارات الإدارية النهائية.

سادساً : الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة.

سابعاً : دعاوى الجنسية .

ثامناً : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .

تاسعاً : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

عاشراً : طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفه أصليه أو تبعيه .

حادى عشر : المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد إدارى آخر .

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر : سائر المنازعات الإدارية .

ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

مادة ١١ - لاتختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .

مادة ١٢ - لاتقبل الطلبات الأتية :

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

أولاً : اختصاص محكمة القضاء الإدارى :-

مادة ١٣ - تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية . ويكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

ثانياً : اختصاص المحاكم الإدارية :-

مادة ١٤ - تختص المحاكم الإدارية :

١- بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثاً ورابعاً من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم . وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢- بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

٣- بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة (١٠) متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ثالثاً : اختصاص المحاكم التأديبية :-

مادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

أولاً : العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى ورايات الحكومه ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات

العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح.

ثانياً: أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ و المشار إليه.

ثالثاً: العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية عن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً.

كما تخصص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البتدين ناسعا وثالث عشر من المادة العاشرة.

مادة ١٦- يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً.

مادة ١٧- يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت إقامة الدعوى وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً.

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين في المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥).

مادة ١٨- تكون محاكمة العاملين المنسوبه إليهم مخالفة واحدة أو

مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة . فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

مادة ١٩ - توقع للحاكم التأديبي الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم .

على أنه بالنسبة إلى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حد أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

١- الإنذار .

٢- الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

٣- خفض المرتب .

٤- تنزيل الوظيفة .

٥- العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

مادة ٢٠ - لا تجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

١- إذا كان قد بدئ في التحقيق أو للمحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

٢- إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدئ في التحقيق قبل ذلك .

مادة ٢١- الجزاءات التأديبية التى يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة وهى :

- ١- غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز الأجر الإجمالى الذى كان يتقاضاه العامل فى الشهر الذى وقعت فى المخالفة .
- ٢- الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .
- ٣- الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

وفى جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع إلى حين إنتهاء للمحاكمة .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه فى البندين ١ , ٢ بالخصم من المعاش وفى حدود الربع شهرياً أو من المكافأة أو المال المدخر أن وجد أو بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٢٢- أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال المبينة فى هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة .

رابعاً : اختصاص المحكمة الإدارية العليا :-

مادة ٢٣ : يجوز الطعن أمام للمحكمة الإدارية العليا فى الأحكام

الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

١- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله.

٢- إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم .

٣- إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه سواء دفع بهلنا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لدوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وإذا كان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

كما نظم الفصل الثالث الإجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية فى السواد من ٢٤ إلى ٥٣ تجرى نصوصه على النحو التالى :

أولاً : الإجراءات أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية :

مادة ٢٤ - ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء

ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به .

ويتقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تهيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

مادة ٢٥- يقدم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعرضه موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة . وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويوفى بالعريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة بالمستندات .

وتعلن العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الإعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويعتبر مكتب المعامى الموقع على العريضة محلاً مختاراً للطالب كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلاً مختاراً لهم ، كل ذلك إلا إذا عينوا محلاً مختاراً غيره .

مادة ٢٦- على الجهة الإدارية المختصة أن تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها .

ويكون للطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات فى المهلة التى يحددها له المفوض إذا رأى وجهاً لذلك فإن استعمل الطالب حقه فى الرد كان للجهة الإدارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع المستندات فى مدة مماثلة .

ويجوز لرئيس المحكمة فى أحوال الاستعجال أن يصدر أمراً غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر إلى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد ويسرى الميعاد المقصر من تاريخ الإعلان .

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد فى الفقرة الأولى بإرسال ملف الأوراق إلى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة .

مادة ٢٧- تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ولمفوضى الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو

مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الأجل الذى يحدده
لذلك .

ولا يجوز فى سبيل تهينة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض إذا رأى منح أجل جديد أن يحكم على
طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر .

ويودع المفوض - بعد اتمام تهينة الدعوى - تقريراً يحدد فيه الوقائع
والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقاً ، ويجوز لدوى الشأن
أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه
على نفقتهم .

يفصل المفوض فى طلبات الإعفاء من الرسوم .

مادة ٢٨ - لمفوض الدولة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع على
أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، خلال
أجل يحدده فإن تمت التسوية أثبتت فى محضر يوقع من الخصوم أو كلاهم ،
وتكون للمحضر فى هذه الحالة قوة السند التنفيذى . وتعطى صورته وفقاً
للقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لإنهاء
النزاع فيها . وإن لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل فى الدعوى أن
تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً ويجوز منحها
للطرف الآخر .

مادة ٢٩ - تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع
التقرير المشار إليه فى المادة ٢٧ بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة
لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى .

مادة ٣٠- يكون توزيع القضايا على دوائر المحكمة بمراعاة نوعها طبقاً للنظام الذى تبيته اللائحة الداخلية للمجلس .

ويبلغ قلم كتاب للمحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره إلى ثلاثة أيام .

مادة ٣١- لرئيس المحكمة أن يطلب إلى ذوى الشأن أو إلى المفوض مايراه لازماً من إيضاحات .

ولا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل إحالة القضية إلى الجلسة إلا إذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب يجهلها عند الإحالة .

ومع ذلك إذا رأت المحكمة تحقيقاً للعدالة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الإهمال بغرامه لا تتجاوز عشرين جنيهاً يجوز منحها للطرف الآخر . على أن الدفع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز ابتدؤها فى أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

مادة ٣٢- إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين .

مادة ٣٣- يصدر الحكم فى الدعوى فى جلسة علنية .

ثانياً : الإجراءات أمام المحاكم التأديبية :

مادة ٣٤- تقام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق

التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بياناً بأسماء العاملين وفتاتهم والمخالفات المنسوبة إليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدھا خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ إيداع الأوراق .

ويكون الإعلان فى محل إقامة المعلن إليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويتم إعلان أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم - ممن تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون - بتسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة .

مادة ٣٥- تفصل المحكمة التأديبية فى القضايا التى تحال إليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات أو ملفات أو أوراق لازمة للفصل فى الدعوى خلال أسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة لذات السبب على ألا تتجاوز فترة التأجيل أسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة الدعوى إليها .

مادة ٣٦- للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانوناً وتحرر المحكمة محضراً بما يقع من الشاهد وتحيله إلى النيابة العامة إذا رأت في الأمر جريمة .

وإذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى وأخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع عن أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالإتذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

مادة ٣٧- للعامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة أو أن يوكل عنه محامياً ، وله أن يبدي دفاعه كتابه أو شفاعة ، وللمحكمة أن تقرر حضوره شخصياً .

مادة ٣٨- تتم جميع الأخطارات والإعلانات بالنسبة للدعوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) .

مادة ٣٩- إذا رأت المحكمة أن الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو غيرها من الوقائع التي تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية إحالتها إلى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت في الدعوى التأديبية .

ومع ذلك إذا كان الحكم في دعوى تأديبية تتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية .

ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل .

وعلى النيابة الإدارية تعجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف .

مادة ٤٠ - تفصل للمحكمة فى الواقعة التى وردت بقرار الإحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الإدارية التصدى لوقائع لم ترد فى قرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة فى الأوراق ، ويشترط أن تمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .

مادة ٤١ - للمحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا قامت لديها أسباب جلية بوقوع مخالفة منهم ، وفى هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتمثال الدعوى برمتها إلى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ٤٢ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها فى البنود الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من هذا القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤٣ - لا يجوز تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام مسببه ويوقعها الرئيس والأعضاء .

ثالثا : الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا :-

مادة ٤٤ - ميعاد رفع الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم بطلائه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزانه للجلس كفالته مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ، ولايسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية .

مادة ٤٥ - يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها قبل احالتها الى هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤٦ - تنتظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن أن رأى رئيس الدائرة وجهها لذلك واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الإدارية العليا ، أما لأن الطعن مرجح القبول أو لأن الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبداً قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قراراً باحالته اليها . أما اذا رأت - باجماع الآراء - أنه غير مقبول شكلاً أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادراً بالرفض ، ولا يجوز الطعن

فيه بأى طريق من طرق الطعن .

واذا قررت دائرة فحص الطعون الى المحكمة الادارية العليا يوشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوو الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار .

مادة ٤٧ - تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

ويجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .

مادة ٤٨ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا يعمل أمامها بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث - من الباب الأول من هذا القانون .

(رابعاً) أحكام عامة :

مادة ٤٩ - لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعلم تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبة كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

مادة ٥٠ - لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن أمام محكمة القضاء الإدارى فى الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك .

مادة ٥١ - يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض أن كان له وجه .

مادة ٥٢ - تسرى فى شأن جميع الاحكام ، القواعد الخاصة بقوة الشئء المحكوم فيه على ان الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة .

مادة ٥٣ - تسرى فى شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الأمتشاف .

وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاء .

ثالثاً : قانون المرافعات المدنية والتجارية :

وفقاً لصريح نص المادة الثالثة من قانون الاصدار الخاص بمجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي يجرى نصها على النحو التالي :

مادة ٣- يطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

الامر الذي مفاده ومؤداه ان قانون المرافعات المدنية والتجارية يعد مصدراً هاماً من مصادر الدفع الادارية .

تحفظ هام يتعلق بتطبيق قانون المرافعات :

وان كانت قواعد المرافعات المدنية والتجارية تطبق في حالة عدم وجود النص بيد أن هناك تحفظاً هاماً يتعلق بتطبيق قانون المرافعات وهو انه اذا تعارضت هذه القواعد نصاً أو روحاً مع قانون مجلس الدولة امتنع تطبيقها وهذا اما استقر عليه القضاء الإداري .

تطبيقات قضائية :-

الأصل في المنازعات الادارية هو وجوب تطبيق قواعد الاجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة - احكام قانون المرافعات لا تطبيق الاستثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة - امتناع تطبيق احكام المرافعات اذا تعارضت نصاً أو روحاً مع احكام قانون مجلس الدولة .

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس

الدولة - اذ نصت على ان " تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون . وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ذلك الى ان يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى " - قد جعلت الاصل هو وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى قانون تنظيم مجلس الدولة ، والاستثناء هو تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص من القانون المشار اليه . وغنى عن البيان أن أحكام قانون المرافعات لا تطبق فى المنازعات الادارية ، اذا كانت هذه الاحكام تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون تنظيم مجلس الدولة . سواء فى الاجراءات أو فى أصول النظام القضائى بمجلس الدولة .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ٧) ^(١) .

قواعد الاجراءات الواردة فى قانون المرافعات - سرياتها امام القضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع نظام للمجلس وأوضاعه الخاصة .

أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامها لا تطبق أمام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع نظام للمجلس وأوضاعه الخاصة به .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧ / ٣ / ٩) ^(٢) .

تقضى المادة ٣ من قانون اصدار قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بأن " تطبق الاجراءات (١) الموسوعة الإدارية الحديثة للدكتور/ نعيم عطية والأستاذ حسن الفكهاى ج ١٤ ص ٢٠ .

(٢) هذا الحكم والأحكام التى تليه المرجع السابق ص ١٢ وما بعدها .

المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات وقانون أصول المحاكمات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي * مفاد ذلك ان هذه المادة جعلت الاصل هو وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، على أن تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في القانون المشار اليه .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة قد أفرد فصلاً خاصاً للاجراءات ورد فيه عنوان موحد ما قدره لازماً لسير الدعاوى الادارية مراعيًا فيما قرره من أحكام في هذا الشأن التبسيط والسرعة في الاجراءات ومنع التعقيد والاطالة والبعد بالنازعات الادارية عن لدد الحلف. وممة الفردية وتهيئة الوسائل لتمحيص القضايا تمحيصاً دقيقاً ولتأصيل الأحكام تأصيلاً يربط بين شتاتها رابطاً محكمًا بعيداً عن التناقض والتعارض متجهاً نحو الثبات والاستقرار متكيِّفاً مع مقتضى الخصائص المميزة لنازعات القانون الإداري عسب هدياً بالتباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فيما بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث أنه إمعاناً من المشرع في تقدير هذه الخصائص المميزة قد استشعر ضرورة التشريع بما تستلزمه الروابط الادارية من وضع قانون متكامل للاجراءات التي تتسق مع تنظيم القضاء الاداري وهو عا نبه اليه في ختام المادة ٣ سالفة الذكر فيما تقضى به من الاحالة على قواعد المرافعات في شأن مالم يرد فيه نص خاص وذلك فقط بصيغة مؤقتة الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لمجلس الدولة .

ومن حيث ان القضاء الاداري يتميز بأنه ليس مجرد قضاء طبيعي

كالقضاء المدني بل هو في الأغلب والأعم قضاء إنشائي يستدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة في تسييرها للمرافق العامة وبين الأفراد وهي روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص . فمن ثم تكون للقضاء الإداري نظرياته التي يستقل بها في هذا الشأن فيرسى قواعد القانون الإداري باعتباره نظاماً قانونياً متكاملاً فلا يأخذ من أحكام القانون الخاص الا لضرورة ويقدر وحيث لا يكون في القاعدة المستوردة أى افتتات على كيان القانون الإداري أو استقلاله - وبالمثل يسير القضاء الإداري على هذا المنهج في مجال الاجراءات اللازمة لسير الدعوى والطعن في الأحكام فيؤكد امتناع القياس بين أحكام المرافعات والاجراءات القضاء المدني ، أما من النص وأما من اختلاف طبيعة كل منهما اختلافاً مرده أساساً الى تغاير نشاط المحاكم أو الى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فيما بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث أنه اذا كان أمر الخلاف الذي يرجع بسببه الى نصوص التشريع لا يثير جدلاً ، فان الخلاف الذي مرده الى اختلاف نشاط المحاكم والى تباين روابط القانون العام وروابط القانون الخاص وان تمثلت في خصومة شخصية بين أفراد عاديين تنصارع حقوقهم الذاتية فان روابط القانون العام انما تتمثل على خلاف ذلك في نوع الخصومة العينية أو الموضوعية مردها الى قاعدة الشرعية ومبدأ سيادة القانون متجردة من لدن الخصومة الشخصية التي تهيمن على منازعات القانون الخاص ، ونتيجة لذلك استقر الوضع على ان الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لاستيفاء

تحضيرها وتحقيقها ونهيتها للفصل فيها ، ثم هي أخيراً تتصل باستقرار حكم القانون فى علاقات الافراد مع الهيئات العامة مما يلزم تأكيداً للصالح العام تيسير أمرها على ذوى الشأن .

ومن حيث أن المشرع قد رد هذه الاعتبارات فيما أستهدفه بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من محاولة رعاية الخصائص المميزة للمنازعات الادارية وما تقتضيه من تنظيم خاص لقواعد الاجراءات سداها التبسيط ولحمتها منع التعقيد أو الاطالة . فالدعوى وهى ليست محل حق للخصوم ، وانما يملكها القاضى كما سلف البيان فهو الذى يسيرها ويوجهها ويطلب ما يراه لازماً لتحضيرها واستيفائها ونهيتها للفصل وقد ناط المشرع هيئة مفوضى الدولة بأغراض شتى منها تجريد المنازعات الادارية من لدن الخصومات الفردية باعتبار أن الادارة خصم شريف لا يبنى الا معاملة الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء ومنها معاونة القضاء الادارى من ناحيتين .

احدهما ان ترفع عن القضاء الادارين عبء تحضير القضايا ونهيتها للمرافعة حتى يتفرغوا للفصل ، والاخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصاً يضىء ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من دقائقها برأى تتمثل فيه الجيدة لصالح القانون وحده .

ومن حيث ان المشرع قد أكد بهذا الاتجاه ان المنازعة الادارية ليست ملكاً لذوى الشأن فيها بقدر ما هى ملك للمحكمة ، وهيئة المفوضين جزء منها تجرى فى سبيل إنهاؤها على مقتضى سلطات لا يعترف بها - بحسب الاصل العام لقضاء المحاكم العادية فى خصوص روابط القانون الخاص فالمنازعة الادارية أمانة فى يد القاضى يشرف عليها وعلى سيرها وتحضيرها

باعتبارها خصومة عينية تهدف الى انزال قاعدة الشرعية على تصرفات الهيئات العامة .

(الطعن ١٠٦٣ - جلسة ١١/٢٣/١٩٦٣)

الاصل فى المنازعة الادارية وجوب تطبيق قواعد الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة - لا سييل الى تطبيق احكام قانون المرافعات الا فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة بشرطالات تعارض مع احكامه نصا أو روحا - مثال بالنسبة الى استبعاد النظام الاجرائى المتبع فى حالة غياب الخصوم امام المحاكم المدنية من النظام القضائى بمجلس الدولة.

أن الاصل فى المنازعات الادارية هو وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة اما احكام قانون المرافعات فلاطبق الا استثناء فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة فاذا ما تعارضت هذه الاحكام نصا أو روحا مع احكام هذا القانون سواء فى الاجراءات أو فى أصول النظام القضائى فانها لا تطبق كما وان النظام القضائى فى تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة فى الاحكام الصادرة منه بهيئة قضاء ادارى اذ أن نظام اجراءات التقاضى امامه يقوم على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد منضبطة يستطيع ذوو الشأن أن يقدموا مذكراتهم كتابية مع مستنداتهم - كما جعل تحضير الدعوى ونهيتها للفصل منوطا بهيئة مفوضى الدولة التى الزمها بايداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع .

وعلى هدى ما تقدم من نصوص وقضاء سابق لهذه المحكمة ينبغى

التتوية بأن النظام القضائى لمجلس الدولة يتألى الأخذ بالنظام الأجرائى الذى تجبرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز أعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية لان هذا الاثر كما يقول فقهاء قانون المرافعات مقرر كجزاء على الخصم الذى يهمل فى متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها بيد أن النظام القضائى الإدارى يعتبر فى المقام الاول بتحضير الدعوى وتهيئتها للفصل فيها باجراءات الزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء .

(الطعن رقم ٢٥٠١ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٦٤)

لما كانت المادة الثالثة من قانون اصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن " تطبق الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى " فإن ذلك يقتضى كاصل عام عدم الأخذ باجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه أمام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس الدولة وأوضاعه الخاصة به .

(الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ٣/٣/١٩٦٨) ^(١)

(١) مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى خمسة عشر عاماً ١٩٦٥ / ١٨٩٠ ج ٢ صفحة ٩٥٦ .

ان المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن " تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالأجراءات الخاصة بالقسم القضائي " - ولما لم يصدر بعد هذا القانون كما أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن أحكاما تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الأخص ما تعلق منها بسقوط الخصومة وذلك على غرار ما جاء بالمواد الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات ومن ثم فان هذه الاحكام تطبق في شأن سير الخصومة في الدعاوى والطعون المقامة أمام القضاء الادارى بمجلس الدولة لأنها لا تتعارض مع طبيعتها .

ومن حيث أن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن « لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » - ولما كانت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة قد قضت بجلستها المنعقدة فى ١٧ / ١٠ / ١٩٧٠ بانقطاع سير الخصومة فى الطعن الذى اقامته الهيئة فى الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى رقم ٧٧ لسنة ٢٢ القضائية وذلك لوفاته فانه كان على الهيئة - بمقتضى هذه المادة - أن تبادر باتخاذ اجراءات التعجيل فى السير فى طعنها قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة والذى حددها المشرع بسنة يبدأ سريانها من تاريخ صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة باعتبارها آخر اجراء صحيح قد تم بخصوص هذا الطعن .

ومن حيث انه لم يثبت ان الهيئة الطاعنة قد اتخذت من جانبها - وفى مواجهة ورثة المدعى اى اجراء من شأنه استئناف السير فى طعنها ولا يوجد

ما يحول دون ذلك ، ومن ثم فانه يحق لهؤلاء الورثة أن يتمسكوا بما قضى به القانون في المادة ١٣٤ سالفة الذكر من سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن لوفاة مورثهم ولا شك ان لهم مصلحة أكيدة في التمسك بذلك لما يترتب على سقوط الخصومة في طعن الهيئة من اعتبار الحكم الصادر لصالح مورثهم انتهائيا وواجب التنفيذ ومن ثم يخرج النزاع عن ولاية هذه المحكمة ويمتنع عليها ان تنظره - هذا وقد أفسحت هذه المحكمة صدرها لتمكين الهيئة من الرد على طلب الورثة أو تقديم ما يدل على أنها قد عجلت السير في الطعن ومن أجل ذلك تأجل نظر الطعن ثمانى جلسات سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام هذه الدائرة فى المدة من أول فبرراير سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ صدور هذا الحكم فى ٨/٢/١٩٧٦ أى حوالى السنة ولكنها لم تفعل الأمر الذى تستشف منه المحكمة أن الهيئة لم يصدر منها أى اجراء باستئناف السير فى الطعن الحالى ويتمتع - والحالة هذه - الحكم بسقوط الخصومة فى الطعن مع الزام الهيئة الطاعنة المصروفات .

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ١٥ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٦)^(١)

أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى رقم ٨٤٥ لسنة ٢٩ قضاء ادارى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه نظرت امام محكمة بجلسته ٤/٥/١٩٧٥ وحضر فيها وكيل المدعى عليه - وهو الطاعن فى الطعن المائل - وأودع حافظة بمستنداته وقرر ان الأرض - موضوع النزاع تسلمها المالك ونفذ حكم الطرد بالفعل ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة أحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها وأعداد تقرير فيها بشقيها العاجل

(١) المرجع السابق ص ٩٥٨ .

والموضوعي ، وتداولت الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة لعدة جلسات حضورها وكيل المدعى عليه وأبدى مالدية من دفاع في هذه الجلسات وفي مذكراته المقدمة لجلسة ١٩٧٧/٣/١ ثم حجزت الدعوى بجلسة ١٩٧٧/٣/١٠ لاعداد تقرير بالرأى القانوني فيها وصرحت الهيئة للطرفين بتقديم مستندات ومذكرات خلال أسبوعين ، وعقب اعداد التقرير بالرأى القانوني تمحدر لنظر الدعوى أمام المحكمة بجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ، وأخطر كل من المدعى والمدعى عليه لتكليفهما بالحضور لهذه الجلسة بموجب الكتاين رقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ المؤرخين ١٩٧٨/١/١١ ويتضح من الإطلاع على دفتر أرشيف الاخطارات المرسله من محكمة القضاء الادارى الى الخصوم ، وعلى كشف الارساليات المسجلة والتي طالب الطاعن بضمها ، ان الاخطارين المشار اليهما قيلا بدفتر أرشيف الصادر الخاص بالمدة من ١٩٧٨/١/١ الى ١٩٧٨/٢/١ تحت رقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ ، ثم قيلا بكشف الارساليات المسجلة المسلمة الى هيئة البريد برقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١٢ ومسجلاً بهذا الدفتر تحت رقمى ١٥٣ ، ١٥٤ فى نفس التاريخ واذا تقضى المادتين ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بأن تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة أيام ابداع التقرير برأيها القانوني فى الدعوى بعرض ملف الاوراق على رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى ، ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، والثابت مما سلف تقديمه انه قد إتبع فى شأن اخطار الطاعن بيمعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى كافة الاجراءات المرسومة فى القانون لذلك ، وبهذه المشابة قلا وجه للنعى على هذه الاجراءات بالبطلان . ولا وجه لاستناد الطاعن الى نص المادة ٣٣ من قانون المرافعات التى تجعل الطعن

فى الحكم من تاريخ اعلانه الى المحكوم عليه فى حالة تخلفه عن الحضور فى جميع الجلسات المحددة لخلو الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعة ، فمن المسلم طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ان الاجراءات المتبعة امام القضاء الادارى بصفة عامة تتميز بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها امام القضاء العادى أهمها ان الاجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجهها القاضى ، وهى بهذه السمة تفرق عن الاجراءات المدنية والتجارية التى يهيمن الخصوم على تسيير الجانب الأكبر منها ، ولهذا فان النظام القضائى لمجلس الدولة يأتى فيما يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعاوهم ومن ثم لا يجوز أعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى وتهيتها للفصل فيها وفقا لاجراءات الزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء ، اذ يقوم هذا النظام أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذوو الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم ، كما يقوم على تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة وليس من حق ذوى الشأن ان يصروا امام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وانما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم أو إلى مفوض الدولة ما يراه من ابضاحات ، وترتبا على ما تقدم ، ولما كانت المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر تنص على ان ميعاد رفع الطعن امام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الاوراق ان هذا الحكم صدر بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٨ فى حين لم يرفع الطعن الا بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٨ بعد انقضاء ما يجاوز ستين يوما على صدور الحكم فان الطعن والحالة هذه يكون مقدما بعد الميعاد وغير مقبول

شكلاً وهو ما يتعين الحكم به .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٨٠)

من حيث أنه عن طلب استبعاد الطعن من الرول أو الحكم بسقوط الخصومة فيه ، فان الجهة الإدارية تستند في ذلك الى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ونصها أنه " في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة ان تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . ويجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى " كما تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أنه " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة بعد انقضاء سنة من آخر أجراء صحيح من اجراءات التقاضى " وهذا ان التصان يطبقان امام محاكم مجلس الدولة استنادا الى المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اذ تنص هذه المادة على أن " تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالأجراءات الخاصة بالقسم القضائى " والثابت ان المحكمة امرت بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٨٠ بوقف الطعن الى ان تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدعوى التى أقامها الطاعن وقد قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى المذكورة بجلسته ٥ / ١٢ / ١٩٨١ بأعتبار الخصومة منتهية ومنذ صدور هذا الحكم لم يقم الطاعن أو احد من الخصومة بتعجيل الطعن وانما قامت المحكمة بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٨٣ بتعجيله من تلقاء نفسها على خلاف القانون ولذلك فلا يعتد بهذا التعجيل ولا يكون من شأنه استئناف سير

الطعن تنفيذا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات مما يوجب استبعاد الطعن من الرول كما يكون من حق الجهة الادارية استنادا الى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ان تطلب الحكم بسقوط الخصومة في الطعن ، وهذا الدفاع من الجهة الادارية بشقية مردود عليه بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان الدعوى الادارية تقوم على روابط القانون العام وتمثل في خصومة مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتجرد بالتالي من لدن الخصومة الشخصية التي تهيمن على منازعات القانون الخاص ونتيجة لذلك أستقر الوضع على أن الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحفييرها وتحقيقها وتهيئتها للفصل فيها ، وفى ضوء هذه المبادئ يتضح أن المادتين ١٢٩ و ١٣٤ من قانون المرافعات تتعارض أحكامها مع روح النظام القضائى الذى تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه عن الدفاع والتأكيد على سلامة الاجراءات التى اتخذت فى شأن الطعن المائل منذ دخوله فى حوزة للمحكمة فى ١٣ / ٨ / ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة وقوامه ما ورد فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - من أنه " يجب أن يصدر قرار اللجنة (لجنة شئون الاحزاب السياسية) بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن ، ويخطر رئيس اللجنة بمثل طالبي التأسيس بقرار الاعتراض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار ، وتنشر القرارات ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض فى

الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء فى هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها مجلس الدولة على ان ينضم لتشكيلها ٠٠ * وتستخلص الجهة الادارية من عبارات هذا النص أن المشرع أراد أن ينهى نيابة ممثل طالبي التأسيس عند مرحلة أخطاره بقرار الاعتراض وأسبابه ، أما مرحلة الطعن بالالغاء فى هذا القرار فقد جعلها المشرع من حق طالبي التأسيس أنفسهم ولا يكفى أن يكون الطاعن واحدا منهم ، وهذا الاستنتاج لا يستقيم مع المضمون الحقيقى للتوكيل الصادر من مؤسسى الحزب الى ممثلهم فى مباشرة إجراءات الاخطار عن تأسيس هذا الحزب اذ أن ذلك المضمون يتسع ليمثل جميع الاجراءات التى تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت هذه الاجراءات ادارية أمام لجنة شئون الاحزاب السياسية أو قضائية أمام الدائرة الاولى بالمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة - صراحة أو ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب ، وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة قائما على غير أساس سليم من القانون ويتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث أن الجهة الادارية تسوق عدة أسباب لرفضها الموافقة على تأسيس حزب الجبهة الوطنية ، وقد كشفت لجنة شئون الاحزاب السياسية عن بعض هذه الاسباب عندما أصدرت - بعد إقامة هذا الطعن - قرارا صريحا بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٩ بالاعتراض على الطلب المقدم من طالبي تأسيس حزب باسم « حزب الجبهة الوطنية » إذ تضمنت المذكرة المرفقة بهذا القرار الموضح لاسبابه ، أنه * ثبت للجنة عدم أستيفاء الحزب للشروط الواردة فى المادة ٤ من قانون الأحزاب السياسية معدلاً بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ والتي إشتترطت عدم تعارض مقومات الحزب أو أهدافه أو

برامج أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ واذتين للجنة أيضا مخالفة الحزب لنص المادة ٤ فقرة (سادسا) من قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ اذ يتضح من البرنامج وهو المقدم فى ٢٦/٤/١٩٧٩ أنه يتضمن فى شأنه القضية الأساسية للمجتمع وهى قضية التحرير دعاوى مغايرة لما انتهى اليه اجماع الشعب فى استفتاء الذى جرى فى ١٦/٤/١٩٢٧ بالموافقة ضمن بنوده على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التى أبرمت فى ١٦/٣/١٩٧٩ فان ما تضمنه من دعاوى مخالفة لهذه المعاهدة دون أن يشير من قريب أو بعيد على موافقته على ما أجمع الشعب عليه يكون متعارضا وما استقر عليه ضمير هذه الأمة وهو مبادئ السلام وما ترتب عليها من اتفاقات فى كامب ديفيد حتى معاهدة السلام فى ٢٦/٣/١٩٧٩ واذ اشترطت المادة ٤ من نفس القانون فقرة (سابعاً) الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة لدية على قيامه بالدعوى أو المشاركة فى الدعوى أو التحيز أو الترويج بأى طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو اعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق (وهى مبادئ حماية الجهة الداخلية التى نص عليها فى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وعلى مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٩ واذ ثبت من تقارير الامن التى قدمت من وزارة الداخلية أن بعض المؤسسين قد قامت الادلة على قيامه بالدعوى لمبادئ أو اتجاهات تتعارض مع أحكام قانون الوحدة الوطنية ومبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة بناء الدولة ٠٠ "وقد انتهت الجهة الادارية فى معرض دفاعها أمام هذه المحكمة الى ان القرار المطعون فيه صحيح وغير منسوب بمخالفته القانون أو الانحراف وذلك للأسباب الآتية :

١ - عدم توافر النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى الاعضاء المؤسسين الموقعين على اخطار تأسيس الحزب اذ توجب المادة ٧ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ان يكون عدد هؤلاء الموقعين خمسين عضوا نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وقد قدم الطاعن كشافين احدهما خاص بالعمال والفلاحين وعددهم ٦٣ عضوا والثانى خاص بالفتات وعدد الاعضاء به ٦١ عضوا وبالتحرى عن صفة الاعداد من العمال والفلاحين المذكورين تبين ان ١٥ عضوا منهم (حددت أسماؤهم) يجب استئذاهم من كشف العمال والفلاحين لاسباب مختلفة كالإنتقال أو عدم صحة العامل أو الفلاح أو الوفاء أو عدم الاستدلال (وارفقت نتيجة التحريات بالنسبة إلى كل حالة على حدة) ولذلك يصبح العدد الحقيقى للعمال والفلاحين الموقعين على اخطار التأسيس هو ٤٨ عضوا ويرتفع عدد الفتات ليصبح ٦٦ عضوا ومن ثم يكون عدد العمال والفلاحين أقل من نصف مجموع الموقعين على الاخطار المذكور.

٢ - عدم تميز برنامج حزب الجبهة الوطنية واضحا عن برامج الاحزاب القائمة وذلك مخالف للبيد (ثانيا) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ معدلاً بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . وقدمت الجهة الادارية نسخا من برامج الاحزاب القائمة ومذكرة تقول فيها أن برنامج الجبهة الوطنية لا يتميز أى تميز ظاهر عن برامج الاحزاب القائمة بل أنه يكاد يتطابق تطابقا كاملا مع برنامج حزب العمل الاشتراكي .

٣ - مناهضة بعض الاعضاء المؤسسين فى حزب الجبهة الوطنية للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث أنه باستعراض المبررات التي قدمتها الجهة الادارية لعدم موافقتها على تأسيس حزب الجبهة الوطنية . تبين أن هناك سببا تردد صداه منذ البداية في المذكرة المرفقة بالقرار الصريح الصادر في ١٩٧٩ / ١١ / ٢٧ بعدم الموافقة على تأسيس الحزب المذكور وهذا السبب هو ان بعض مؤسسي الحزب قامت الادلة على قيامهم بالدعوى أو المشاركة في الدعوة أو الترويج أو التحيز لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ١٩٧٩ / ٤ / ٢٠ ، ثم عادت الجهة الادارية في مذكراتها الختامية أمام هذه المحكمة وسأقت أسباب لرفض تأسيس الحزب من بينها السبب المتقدم وأضافت مسألة عدم مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين في التوقيع على أخطار تأسيس الحزب وعدم تميز برنامج هذا الحزب تميزا ظاهرا عن برامج الأحزاب الموجودة وذلك على التفصيل السابق بيانه ، وبمناقشة ما هو منسوب الى بعض مؤسسي الحزب من أمور تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام تبين ان المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية - معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - تنص على أنه " يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى :

(أولا) ٠٠ (سابعاً) الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحيز أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق ' ومن بين المبادئ التى نص عليها البند (سادساً) من المادة ذاتها المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ١٩٧٩ / ٤ / ٢٠ وقد حلد

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٩ - بدعوة الناخبين الى الاستفتاء - المبادئ المشار اليها فى المادة الاولى التى نصت على أن الناخبين المقيدة أسمائهم فى جداول الانتخاب مدعوون للأجتماع فى مقر لجان الاستفتاء الفرعية المختصة . . وذلك لابلء الرأى فى الاستفتاء على الموضوعات الآتية : (اولا) معاهدة السلام وملحقاتها بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها فى واشنطن فى ١٦ مارس ١٩٧٩ والصادر بالموافقة عليهما القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٧ والتين وافق عليهما مجلس الشعب بتاريخ ١٠ من أبريل ١٩٧٩ (ثانيا) . . وبين من المستندات التى أودعتها الجهة الادارية فى المراحل المختلفة للطعن المائل ، أن بعض المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية - المعترض على انشائه - قد بادروا حتى قبل توقيع معاهدة السلام المشار اليها وقبل الاستفتاء عليها ، الى الاستمرار مع اخرين فى التوقيع على بيانات مطولة تتضمن نقلا وتشكيكا فى جميع بنود تلك المعاهدة وتنسب اليها آثار أسيئة فى شتى المجالات العربية والدولية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها ، ولقد استمر هؤلاء بعد الاستفتاء المذكور فى الدعوة الى تحييز وترويج انحياها - تتعارض مع مضمون المعاهدة المذكورة - وقد تم ذلك فى الداخل وفى الصحف والجرائد الاجنبية ، وقدمت الجهة الادارية تدليلا على ما تقدم صورة * وبيان بالموقف الموحد لأعضاء مجلس الشعب المعارضين للمعاهدة المصرية الاسرائيلية المعاهدة ليست الطريق الى الحكم * وهذا البيان مؤرخ ٢٥ / ٨ / ١٩٧٩ واشترك فى التوقيع عليه الطاعن وآخر من المؤسسين المذكورين . كما قدمت الجهة الادارية صورة بيان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ * وكان ضمن الموافقين عليه السيد / . . . * وهو احد المؤسسين لحزب الجبهة

الوطنية ، كما أودعت صورة تحقيق صحفى مع السيد المذكور نشر فى جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠ وقال فى هذا التحقيق انه هناك جبهة ولدت من خلال البيان الأول عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية وان هذه الجبهة مستتسعة وأنها أصدرت البيان الثانى والبيان الثالث على وشك الاصدار ، واضافت الجبهة الادارية ان هناك بيانات وتحقيقات صحفية أخرى نشرت فى الخارج تتضمن هجوما على معاهدة السلام من بعض المؤسسين المذكورين ومن بينها ما نشر فى جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٧ / ٣ / ١٩٨١ ضمن تحقيق صحفى مع السيد / أيضا (كحلقة أولى) وفيه يشكك فى وجددى معاهدة السلام ويصف الاستفتاء الذى أجرى بشأنها بما يعنى أنه مصطنع .

ومن حيث أنه يتضح من العرض المتقدم أن بعض الذين وقعوا على اخطار تأسيس حزب الجبهة الوطنية قد توافرت فى حقهم أدلة جديدة على قيامهم بأفعال لا تعتبر مجرد تعبير على رأى فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وانما هى قد صدرت فى صورة بيانات موقعة من مجموعة من الأشخاص أو على شكل تحقيقات ومقالات صحفية نشرت من الداخل والخارج وتضمنت دعوة الى تحييز وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام المذكورة بل انه قد وصل الامر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها تولدت من تلك البيانات ، ومن ثم فان تلك الأعمال - بهله المثابة - تندرج تحت مدلول البند (سابعاً) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - السابق بيانهم ، كما يشكل بثبوت هذه الأعمال فى حق ذلك البعض من المؤسسين ، سبياً كافياً للأعتراض على تأسيس الحزب الذى وقعوا على اخطار تأسيسه اذ يتضح من عبارات المادة ٤

من قانون نظام الأحزاب السياسة السابق بيانها انه يلزم توافر الشروط الواردة بها جميعها لامكان الموافقة على تأسيس أى حزب سياسى بل حتى لاستمرار قيام هذا الحزب بما يعنى ان فقد أى شرط من هذه الشروط يكفى وحده للاعتراض على التأسيس ، وبالتالي فانه لا حاجة بعد ذلك لمناقشة باقى الأسباب التى أثارتها الجهة الادارية للقول بأن الاعتراض على تأسيس حزب الجبهة الوطنية كانت له عدة أمور تبرره .

ومن حيث انه ترتيباً على ما تقدم جميعه ، يكون الطعن المائل قائما على غير أساس سليم من الواقع أو القانون وبالتالي يتعين القضاء برفضه والزام الطاعن بصفته بالمصروفات .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥ س ٢٨ ص ٩٢٥
مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا) .

رابعاً : أحكام القضاء وآراء الفقه :-

المصدر الأخير للدفع الادارية هو آراء الفقه وأحكام القضاء

الاحكام العامة فى الدفع :-

صدور قانون بعدم ولاية للمحكمة بنظر الدعوى - صيرورة الدفع بعدم القبول غير مجد .

اذا كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام المحكمة ثم أصبحت المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها وانعدمت بذلك ولايتها بالنسبة اليها ، فانه بانعدام هذه الولاية يصبح التصدى للدفع بعدم قبول الدعوى غير مجد ، اذ أن فقدان الولاية مانع أصلا من نظر الدعوى شكلا وموضوعا ، لأن

التطرق الى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية فاذا امتنعت الولاية أصلاً سقط المقتضى .

فاذا ثبت أن الدعوى كانت غير مقبولة لرفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة ، وبعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة أصبحت هذه الدعوى من اختصاص المحاكم الادارية دون محكمة القضاء الادارى ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح غير مجد ، لما تقدم من أسباب ، ولأن مقتضى هذا الدفع - لو صح - هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة الادارية المختصة ، وقد أصبح يبنى عن ذهان نص المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق - جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٦)^(١)

الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر قرارات فصل العاملين بالقطاع العام - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - أياً كان الرأى فى سلامة الدفعين فقد أصبحا غير ذى موضوع بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

أنه عن الدفع الذى أثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى لأن المدعى ليس من الموظفين العموميين الذين يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذى أبدته بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر فى قانون مجلس الدولة للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية النهائية فإنه أياً كان الرأى فى سلامة هذين الدفعين قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين

(١) هذا الحكم وما يليه منشورين بالموسوعة الإدارية المرجع السابق ج ١٤ ص ١٩٨ .

المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم فانهما بصدر هذا القانون قد أصبحا غير ذى موضوع ذلك أن القانون المشار اليه ناط بمحكمة القضاء الادارى على مايبين من حكم المواد الأولى والثالثة والتاسعة والثالثة عشر منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي بالجهاز الادارى للدولة والمهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى فى ذلك أن يكون العامل المفصول قد قدم طلبا للعودة الى الخدمة بالتطبيق للمادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ورفض طلبه ولجا الى محكمة القضاء الادارى طاعنا فيه فى الميعاد المقرر قانونا وفقا لحكم المادة التاسعة منه أما أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قد قضى فى المادة (١٣) من القانون المشار اليه أن تطبيق القواعد الموضوعية التى تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصلر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه شأن المنازعة الماثلة. وأخذوا فى الحسبان أن الالتجاء الى القضاء طعنا فى قرار الفصل بغير الطريق التأديبي أقوى أثرا فى معنى التمسك بالعودة الى الخدمة والاصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة الى الخدمة وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه ومن ثم يسوغ فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التى عنها هذا القانون ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين بأحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان إنهاء خدمته بغير الطريق التأديبي قد تم على ماسلف البيان فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فان

القضاء الادارى يكون قد أصبح مختصا بنظر الدعوى والفصل فيها ولا وجه للحجاج فى هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ذلك لأن مناط تطبيق هذا القانون بصريح نص المادة الأولى منه هو انتهاء خدمة العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بغير الطريق التأديبى خلال الفترة التى عنها وليست الخضوع لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى التى يسرى عليها هذا القانون بأنها تلك التى صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٥/٣/١٩٧٥)

أن البادى من استقراء الوقائع أن رأى كان قد اتجه الى تنحية المدعى وأعضاء مجلس ادارة الشركة العقارية المصرية بغير الطريق التأديبى استجابة لما تكشف عنه سير العمل بالشركة من عدم محافظتهم على أموالها وإرتكاب مخالفات مالية وإدارية عرض أمر تحقيقها على النيابة العامة والنيابة الادارية واللجان الادارية استهدفت الادارة من تنحية المدعى وأعضاء مجلس الادارة كغالة قيام الشركة بواجبها على خير وجه . ولقد أفصح القرار الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ عن انتهاء خدمة المدعى بغير التأديبى من رئاسة مجلس ادارة الشركة على ما هو مستفاد من تعيين رئيس آخر لها بدلا من المدعى ومن الاشارة فى ديباجته الى قرارى تعيين المدعى وتحديد مرتبه والنص على الغاء كل من يخالف أحكام القرار المذكور بما يدل على أن الهدف كان الغاء قرار

تعيين المدعى وانهاء خدمته ويقطع في ذلك أن القرار المذكور لم يلحق المدعى بعمل آخر يتناسب مع مستواه الوظيفي خارج الشركة بمراجعة أنه ليس من المستساغ عقلا وقانونا أن يجتمع معا في وقت واحد رئيسان لشركة يشغلان وظيفة واحدة يباشر أحدهما فيها مهامه ويبقى الآخر بلا عمل . ومن ثم يكون القرار الجمهوري رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ قد أنهى بغير الطريق التأديبي خدمة المدعى من تاريخ صدوره وهو مافهمته الشركة وضمته الشهادة التي سلمتها الى المدعى بناء على طلبه في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ حيث أشارت الى أن خدمته بالشركة انتهت في ٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ . وعلى ذلك فانه لايجوز التحدى بأن القرار الذي أنهى خدمة المدعى هو قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ذلك أن هذا القرار لا يعدو في الواقع من الأمر أنه يكون قد صدر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وبهذه المثابة يكون قرار رئيس الجمهورية المذكور هو الذي استهدف المدعى الطعن عليه بالالغاء باعتبار أنه هو الذي أنشأ المركز القانوني مثار المنازعة واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب .

ومن حيث أنه أيا كان الرأي في سلامة الدفع الذي أثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظر دعوى المدعى لأنه ليس من الموظفين العموميين الذي يختص القضاء الاداري بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذي أبدته بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في قانون مجلس الدولة لالغاء القرارات الادارية أنه أيا كان الرأي في سلامة هذين الدفعين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفسولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم فانهما بصدور

هذا القانون قد أصبحا غير ذى موضوع ذلك أن القانون المشار اليه ناط
بمحكمة القضاء الادارى على مايبين من حكم المواد الأولى والثالثة والتاسعة
والثالثة عشرة منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين الذين انتهت
خدمتهم بغير الطريق التأديبى بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها فى الفقرة من
تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم
١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى فى ذلك أن يكون العامل المفصول قد قدم طلبا
للعودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٧٤ المذكور ورفض طلبه ولجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعنا فيه فى
الميعاد المقرر قانونا وفقا لحكم المادة التاسعة منه أم أن يكون قد أقام دعواه قبل
صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قد قضى فى المادة الثالثة عشرة من
القانون المذكور بأن تطبيق القواعد الموضوعية التى تضمنها على من رفعا
دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر
فيها أحكام نهائية قبل نفاذه - شأن المنازعة الماثلة - وأخذ فى الحسبان أن
الالتجاء الى القضاء طعنا فى قرار الفصل بغير الطريق التأديبى أقوى أثرا فى
معنى التمسك بالعودة الى الخدمة والاصرار عليه من مجرد التقدم بطلب
العودة الى الخدمة وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه . ومن ثم
فلايسوغ فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم
اختصاص القضاء الادارى بنظر قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى
الذى عناهما هذا القانون . ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين
باحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان انتهاء خدمته بغير
الطريق التأديبى قد تم على ماسلف يبيانه فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فان القضاء

الادارى يكون قد أصبح مختصا بنظر الدعوى والفصل فيها . ولا وجه للاحتجاج فى هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا وجه لذلك لأن مناط تطبيق هذا القانون وفقا لصريح المادة الأولى منه هو إنهاء خدمة العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها بغير الطريق التأديبى خلال الفترة الزمنية التى عينها وليس الخضوع لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما ماعناه المشرع من ذكر هذا القانون فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى التى يسرى عليها هذا القانون بأنها هى تلك التى صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بهذا القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها أما عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر لطلب الغاء القرارات الادارية فى قانون مجلس الدولة فإنه قد أصبح بدوره بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ غير ذى موضوع ذلك أن هذا القانون وقد فتح باب الطعن فى قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى سائلة البيان وقضى بتصحيح أوضاع العاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبى طبقا لقواعد موضوعية موحدة واجبة التطبيق على من كان قد لجأ منهم الى القضاء طالبا الغاءها أو تراخى الى أن صدر هذا القانون ثم تقدم بطلبه طالبا العودة الى الخدمة فإن المدعى وقد أقام دعواه بطلب الغاء قرار إنهاء خدمته قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء بهذا القانون وكانت هذه الدعوى أمعن أثرا فى معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من هذا القانون

على ماسلف الإشارة اليه فان هذه الدعوى تكون بهذه المثابة قد أصبحت بحكم القانون مقبولة شكلا .

(طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٥)

يتمتع على هيئة مفوضى الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام مالم يتمسك به أصحاب الشأن .

ومن حيث أنه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوضى الدولة .
الأصل فى التقادم أنه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لابد أن يتمسك به المدين ، فالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أن لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وان كان مبنيا على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة الا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ويرتبط ارتباط وثيقا بضميره ويقينه ووجدانه ، فان كان يعلم أن ذمته مشغولة بالدين وتخرج عن التلرع بالتقادم كان له أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها ، كل ذلك مالم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات فى شأن تقادم الماهيات ، ولا مثيل لهذا النص فى شأن مسئولية الادارة بالتعويض عن قراراتها الادارية المخالفة للقانون ، وعليه فان التعويض من تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده ومالم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة شخصية فى المنازعة يملك التصرف فى مصيرها أو فى الحقوق المتنازع عليها فيها أو ينوب عن أطرافها فى التعبير عن مكنون يقينهم ووجدانهم أو

التمسك بدفوع متصل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضمائرهم ، اذ ليس للمفوض من السلطات والاختصاصات غير ماخوله القانون اياها ، ولم يستند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن فى ابداء دفوع لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم فى الحالات التى لاغنى عنه للحكم به ، وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهر بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به اذ ليس للمفوض أن يتمسك بتقادم يمتنع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقتصر عنه سلطة المحكمة - أما أن كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فإن حق المفوض ثابت فى الدفع به لما لهذا الدفع من أثر فى تهيئة الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة فى نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث أن تقادم دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون - وهو ما لا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها - مما يمتنع على هيئة المفوضين الدفع به مالم يتمسك به أصحاب الشأن ، وعليه فإن دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق فى التعويض - عن الغاء ترخيص التصدير الصادر للمدعى أيا كان رأى فى توافر شرائطه ، ينهض على غير أساس وجرى بالرفض .

(طعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٦)

ونعرض بالتفصيل للدفع الادارية فى الأقسام التالية : -

القسم الأول
الدفع الإدارية والشكلية

القسم الأول

الدفع الادارية الشكلية

تمهيد :

ماهية الدفع الشكلى :

الدفع الشكلى هو الذى يوجه الى اجراءات الخصومة بغرض استصدار حكم ينهيها دون الفصل فى موضوعها أو يؤدى الى تأخير الفصل فيها .^(١)

فالدفع الشكلى هو وسيلة دفاع وهو لا يمس أصل الحق .

الوقت الذى يجوز فيه ابداء الدفع :

يرجى المشرع على الخصم أن يتمسك بكل جزاء يرتبه القانون على مخالفة الشكل ثم يندرج بعد ذلك الى الموضوع فان تعرض للموضوع ولم يطرق مايتعلق بشكل الاجراءات من دفع فان ذلك يكشف عن تنازله عن التمسك بها وان من وجه العدالة الا يبقى المدعى مهددا بالدفع الشكلى فى جميع مراحل الدعوى ويتراخى خضعه عن إبدائها ويكون من نتيجة ذلك أن يعطل الفصل فى الدعوى ويهدد الاجراءات والقرارات التى تصدر أثناء نظرها لان القاعدة أن بطلان الاجراءات يؤدى الى زوالها وزوال الاجراءات اللاحقة لها .

(١) راجع الدكتور وجدى راغب مبادئ القضاء المدنى ص ٤١٨

شروط قبول الدفوع بوجه عام :

القاعدة المستقرة فى هذا المجال انه يشترط لقبول الدفوع ما يشترط لقبول الدعوى من توافر المصلحة .

فلا يقبل اى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقرها القانون وعلى هذا يشترط :

١ - أن يكون الدفع قانونياً : ويقصد بذلك أن يكون موضوعه التمسك بحق أو مركز قانونى موضوعى أو اجرائى ، فلا يكون قانونيا مثلا الدفع ببطالان الاجراء لعب شكلى رغم تحقق الغاية منه .

٢ - أن يكون الدفع جوهرياً : والمقصود بذلك أن يكون الدفع متعلقاً بموضوع الدعوى أو اجراءاتها ومؤثرا فيها بحيث يؤدى لو صح الى تغيير وجه الحكم فيها . وأساس هذا الشرط هو المصلحة العملية فى الدفع ، إذ لا تتوافر للمخصم مصلحة حالة وقائمة فيه الا اذا كان دفعه جوهريا من شأنه أن يؤدى الى تفادى الحكم ضده .

٣ - الصفة فى الدفع : ولا يثور هذا الشرط بالنسبة للدفوع التى يثيرها القاضى من تلقاء نفسه لتعلقها بالنظام العام . اذ يجوز لأى خصم فى هذه الحالة ابدائها لتنبية القاضى اليها . انما يثور بالنسبة للدفوع الأخرى التى يلزم التمسك بها حتى تقضى بها المحكمة^(١) .

٤ - عدم سقوط الحق فى الدفع : يتعرض الحق فى الدفع - باعتبارها حقا اجرائيا - الى نظام السقوط . بسبب تجاوز الحدود القانونية المرسومة لمباشرته . ولذا يكون الدفع . غير مقبول اذا لم يبد فى ترتيبه فى الاجراءات (١) راجع الدكتور وجدى راغب المرجع السابق ص ١٣٤

أو إذا تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمنًا أو إذا سبق الفصل فيه بحكم قطعي أثناء الخصومة ذاتها .

ولهذا أوجب المشرع إبداء الدفوع الشكليه قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط الحق فى الإدلاء بها ما لم تكن متعلقة بالنظام العام .

وعلى هذا يجرى نص المادة ١٠٨ مرافعات على النحو التالى :

(الدفع بعدم الاختصاص للحلى والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات التراجع أمامها أو للإرتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدائها معاً قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبدى منها . ويسقط حق الطاعن فى هذه الدفوع إذا لم يبدعها فى صحيفة الطعن .

ويحكم فى هذه الدفوع على إستقلال ما لم تأمر للمحكمة بضمها إلى الموضوع وعندئذ تبين للمحكمة ما حكمت به فى كل من منها على حده .

ويجب إبداء جميع الوجوه التى يبنى عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معاً وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها)

وعلى هذا يجب إبداء الدفوع الشكليه قبل التحدث فى الموضوع أو الدفع بعدم القبول .

ما تتميز به الدفوع الإدارية :-

إن نظرية الدفوع فى القضاء الإدارى تخرج عن الأصول العامة المستقرة أمام القضاء العادى فى كثير من نواحيها والنازعات الإدارية تتعلق بالنظام

العام لتعلق القانون الإدارى والأوضاع التى يحكمها بالنظام العام^(١).

ونعرض للدفع فى القضاء الإدارى

الدفع الشكلى ثم للدفع بعدم القبول ثم للدفع الموضوعية
بالتفصيل فى الأقسام الثلاث التالية :

(١) راجع فى هذا المبدأ القانونى والمنازعات الإدارية للمستشار حمدي ياسين عكاشة
ص ٢٧٥ .

القسم الأول

الدفع الشككية

الباب الأول

الدفع بعدم الاختصاص وأحكامه

الفصل الأول

ماهية الدفع بعدم الاختصاص وأحكامه

ماهية الدفع بعدم الاختصاص ،

ماهية الدفع بعدم الإختصاص هو الدفع الذى يقصد به منع المحكمة من الفصل فى الدعوى المعروضة أمامها لخروجها عن حدود ولايتها طبقا لقواعد الاختصاص .

والاصل فيه ، عملا بالقواعد العامة فى الدفع الشككية . أن يبدى مع غيره من الدفع الشككية وقبل ابداء أى طلب أو دفع موضوعى أو دفع بعدم القبول ^(١) . وإنما لا يعمل بهذه القاعدة الا اذا كان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام :

ونعرض لأحكام القضاء الإدارى بهذا الخصوص .

ينبغى أن يكون الفصل فى الدفع سابقا على البحث فى موضوع الدعوى على المحكمة أمستثناء نظر الموضوع اذا كان الفصل فى الدفع متوقفا

(١) نظرية الدفع المرجع السابق ص ١٩٠ .

على البحث في الموضوع وذلك بالقدر اللازم للفصل في اختصاص .

أنه ولئن كان الأصل أن البحث في الاختصاص والفصل فيه ينبغي أن يكون سابقا على البحث في موضوع الدعوى إلا أنه متى كان الفصل في الدفع بعدم الاختصاص متوقفا على بحث الموضوع فإنه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التي يلزم بحثها أولا وقبل الفصل في مسألة الاختصاص .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)^(١) .

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها الدفع بعدم الاختصاص الخوض في موضوع الدعوى .

أنه ما كان يجوز للمحكمة وقد أنتهت إلى الحكم بقبول هذا الدفع أن تستطرد في أسباب حكمها إلى تقرير مشروعية القرار المطعون فيه من حيث قيامه على أسباب سليمة وعدم انحراف بالسلطة في إصداره إذا كان ذلك يعد خوضا في صميم موضوع الدعوى بما يقتضيه الفصل في الدفع بعدم الاختصاص فضلا عن كونه مجافيا لما انتهت إليه من الحكم بقبول هذا الدفع

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠) .

حجية الأمر المقضى فيه - طلب التعويض المتفرع عن الطلب الأصلي الذي كلفته للمحكمة بأنه طلب الغاء - رفض للمحكمة الطلب الأصلي بالالغاء - لا تمهوز العودة إلى إثارة مسألة الاختصاص بصلد طلب التعويض - الحكم الصادر في الطلب الأصلي بعدم القبول يكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض - هذا الحكم يحوز قوة الأمر

(١) نظرية الدفع المرجع السابق ص ١٩٠ .

المقضى فى هذه الخصوصية .

ان طلب التعويض فى الخصوصية المعروضة يعتبر فرعاً للطلب الأصيل الذى قضت المحكمة الإدارية بأنه فى حقيقته طلب الغاء اذ أن المدعى بعد ان اخفق فى طلبه الأصيل الخاص بالحكم بتسوية حالته طبقاً لآحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يجد مناصاً من اللجوء الى ذات المحكمة بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة امتناع الجهة الادارية عن تطبيق القانون المذكور عليه - وهو ذات الطلب الذى سبق أن تقدم به على سبيل الاحتياط أثناء نظر دعواه ولم تفصل فيه المحكمة بسبب عدم سداد الرسم المستحق عنه والذى تبين فيما بعد للقلم المختص بمجلس الدولة أنه لا يستحق عنه رسم وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه " لا تجوز العودة لاثارة مسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض لاي الحكم الصادر فى الطلب الأصيل إذ قضى بعدم قبول الطلب الأصيل شكلاً لرفعه بعد الميعاد يكون قد قضى ضمناً بأختصاص المحكمة بنظر التعويض باعتباره فرعاً من الطلب الأصيل . ومن ثم يكون الحكم المذكور قد حاز فى مسألة الاختصاص قوة الأمر المقضى وهو ما يقيد المحكمة فى هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ذلك ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية والقاعدة فى حجية الأمر المقضى هى ان الحكم فى شيء هو حكم فيما يتفرع عنه " .

(طعن رقم ٥٣٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

دعوى - دفع فى الدعوى - الدفع بعدم الاختصاص :

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا كان قد جرى على الحكم باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون فى قرارات مجالس التأديب التى لاتخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على أن قرارات مجالس التأديب وان كانت فى حقيقتها قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية الا أنها أشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التى تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها طبقاً للمادة الخامسة عشر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وأن هذا النظر يجد سندَه القانونى فى ان قرارات مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعها تتضمن جزاءات تأديبية فى مواخيلات مسلكية تنشأ فى حق العاملين الصادرة فى شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتنشأ من غيرها كما يجد سندَه من حيث الملازمة التشريعية فى تقريب نظام التأديب الذى كان معمولاً به فى الاقليم السورى ابان الوحدة ، الى نظام التأديب المعمول به فى مصر المستحدث بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وفى اختصار مراحل التأديب حرصاً على سرعة الفصل فى المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومى ، وفى توحيد جهة التعقيب النهائى على الجزاءات التأديبية فى المحكمة الادارية العليا حتى تكون كلمتها القول الفصل فى تأصيل أحكام القانون الادارى وتنسيق مبادئه .

ومن حيث أنه بعد ان انفصلت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، وألغيت . مجالس التأديب الابتدائية والاستئنافية التى كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وحلت محلها فى هذا الاختصاص للمحاكم التأديبية المنشأة

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية ، ومن بعدها المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعا لنظام المساءلة أمام مجالس التأديب سوى عدد قليل من الجهات الادارية التى تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة السابق فى هذا الشأن ، وبالأضافة الى ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث فى المادة ١٧٢ منه نصا يقضى بأن (مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى) وتطبيقا لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمنا المواد ٧ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٣ .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة ان المشرع اعاد تنظيم المساءلة التأديبية للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية ، مشكلة كلها من قضاء ، تختص بالمساءلة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها عن النيابة الادارية ، كما تختص بالطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة بحسبانها جميعها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، وأحكام المحاكم التأديبية التى تصدر فى الدعاوى أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به .

ومن حيث أنه في ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار اليه ، تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا وذلك طبقاً لنصوص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الإشارة إليها ، ويجدر بالملاحظة ان قرارات مجالس التأديب وان كانت تعتبر من القرارات الادارية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائي ، التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الاداري طبقاً للمادة العاشرة البند ثامنا والمادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، الا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقاً للنصوص المشار إليها وطبقاً للقاعدة العامة في تفسير القوانين التي تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام ولنا فهي تخرج تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الاداري التي خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة منه علما ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية .

ولا يغير من الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها احكاما تماثل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى . مانصت عليه المادة ١٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية من انه (لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب) فمجرد الاستناد الى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة لما هو مسلم به من ان العبرة في التفسير بالمعاني دون الألفاظ والمباني ، وما نصت عليه المادة

١٦٧ من القانون المذكور من تشكيل مجالس التأديب الخاصة بموظفي المحاكم والنيابات برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية واشترك عضو من النيابة العامة وعضو من الإدارة العامة (كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي) وواضح من هذا التشكيل غلبة العنصر القضائي ، ذلك ان مجالس التأديب المشار اليها شأنها شأن كثير من اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الهيئات القضائية مثل لجان فحص الطعون الانتخابية لعضوية مجلس الشعب ، فهي لجان ادارية لأن تشكيلها ليس قضائيا صرفا وإنما يشترك فيه عنصر من الإدارة العامة ، وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي ، وقد حسم القضاء الإداري منذ نشأته موضوع تكليف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية ، وتبنى المشرع هذا التكييف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدءا من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التأديب من محكمة القضاء الإداري الى المحكمة التأديبية المختصة كما سلف البيان .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بموظف من غير مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بالإسكندرية الخاصة بالعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة

١٩٧٣ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية ، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المائل والأمر بإحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للعاملين من المستويات الأول والثاني والثالث عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧/١٢/٨٣ م ١٩ مجموعة المبادئ القانونية التي أصدرتها المحكمة الادارية العليا ص ٢٩٧) .

ومن حيث ان البحث في الاختصاص والفصل فيه يلزم ان يكون سابقا على البحث في شكل الدعوى أو موضوعها ، إعتبارا بأن فقدان الولاية مانع أصلا من نظر الدعوى شكلا وموضوعا .

ومن حيث ان مناط اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر منازعات الموظفين العموميين المنصوص عليها في البندين ثالثا ورابعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م ان تتعلق بأحد الموظفين العموميين من المستوى الأول « الدرجة الثانية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ » وذلك وفق ما نصت عليه المادتان ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعين يشغلون الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - وهى تعادل إحدى فئات المستوى الثانى فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ، والأمر بإحالتها بحالتها الى المحكمة

الإدارية بطنطا للإختصاص عملاً بحكم المادة « ١١٠ » من قانون المرافعات ، مع إبقاء الفصل في المضروفات لحين صدور حكم منه في الخصومة عملاً بمفهوم المخالفة لحكم المادة « ١٨٤ » من قانون المرافعات .

(الحكم فى الدعوى رقم ١٤٥٦ لسنة ٥ ق محكمة القضاء الإدارى بطنطا الدائرة الثانية - جلسة ١٩٩٨/٧/٢٨)

(الحكم فى الدعوى رقم ٣٨٤٢ لسنة ٤ ق محكمة القضاء الإدارى بطنطا الدائرة الثانية - جلسة ١٩٩٨/٧/٢٨)

ومن حيث انه عن شكل الدعوى فقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : أولاً ثانياً ثالثاً رابعاً خامساً - الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية

ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية وفض السلطات الإدارية أو إمتناعها عن إتخاذ قرار كان الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح

ومن حيث انه من المقرر قانوناً ان الخصومة فى دعوى الإلغاء هى خصومة عينية مناطها إختصاص القرار الإدارى فى ذاته استهدافاً لمراقبة مشروعيته وإذا كان القرار الإدارى على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومحله فى دعوى الإلغاء فإنه يتعين لقبول الدعوى ان يكون هناك قرار قائم ومتتبع لأثاره عند اقامة الدعوى بمعنى انه بائزال القرار الإدارى بعد رفع الدعوى أو كان القرار الإدارى النهائى الذى يجوز الطعن فيه بالإلغاء لم يصل بعد فإن الدعوى تكون غير مقبولة ولا يجوز إعتبار سكوت الإدارة فى جميع الحالات عن الرد على شكاوى أو تظلمات أو طلبات الأفراد بمثابة قرار سلبى بالإمتناع ذلك لانه طبقاً لحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يكون ثمة قرار إدارى سلبى بالإمتناع الا عند رفض السلطات الإدارية إتخاذ قرار أو إمتناعها عن إتخاذ قرار رغم انه من الواجب عليها إتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ولما كان الثابت ان الأوراق قد خلت تماما مما يفيد تقديم المدعين لطلبات لتوصيل التيار الكهربائى الى منازلهم مستوفية لشروط التعاقد على توصيلها والمستندات اللازمة فمن ثم لا يكون هنالك ثمة قرار إدارى سلبى بالإمتناع يمكن الطعن عليه ولذلك يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لإنتفاء القرار الإدارى من الزام المدعين بالمصروفات وذلك عملا بنص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(الحكم فى الدعوى رقم ١٩٣٧ لسنة ٢ ق محكمة القضاء الإدارى بطنطا الدائرة الثانية - جلسة ٢٨ / ٧ / ١٩٩٨) .

إذ كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنين أقامها بطلب الحكم بمنع تعرض المطعون ضدهم لهما فى الإنتفاع بقطعة أرض قالاً إنهما يملكانها ويضعان اليد عليها . وأن هذا التعرض أدى إلى صدور قرار من جهة الإدارة بوقف إجراءات الترخيص بإقامة بناء على تلك الأرض - فإن الفصل فى هذا النزاع لا ينطوى على مساس بأمر إدارى يمنع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله أو وقف تنفيذه لأن البحث فيه يتعلق بالتحقق مما إذا كان هناك تعد من المطعون ضدهم على حيازة الطاعنين بإدعاء حق يتعارض مع حق هذين الأخيرين فى وضع اليد ، ومن ثم فإن النزاع فى حقيقته يخرج عن نطاق الأمر الإدارى سالف البيان لأن التعرض المدعى به لا يستند إلى هذا الأمر وإنما هو الذى أدى إلى صدوره . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باختصاص محاكم القضاء الإدارى بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون فى مسأله اختصاص متعلق بالولاية .

(الطعن مدنى رقم ٢٦٣٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)

أثر الحكم بعدم الاختصاص بنظر طلب وقف التنفيذ :

لما كان طلب وقف التنفيذ هو فرع من طلب الإلغاء ، فإن الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه ينطوي في واقع الأمر على تخلي ذات المحكمة عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء الطلب الفرعي أو الطلب الأصلي . ومن ثم فمتى تصدت المحكمة للمحال اليها الدعوى للطلب الأصلي ، بعد أن فصلت في الطلب الفرعي ، فإن حكمها في الطلب الأصلي لا يكون مستعدا إذ أنها هي المحكمة المختصة بنظر الدعوى بشقيها^(١).

(١) راجع أصول وإجراءات التلغى للدكتور أحمد محمود جمعه ص ٥٤٥ وراجع حكم الادارية العليا طعن ١٢٨١ سنة ٨ في جلسة ١٩٦٧/٥/٦ .

الفصل الثاني

الآثار المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص

والاحالة ومدى الزام الأمر الصادر بالاحالة

للمحكمة ائحال اليها.

تصدى القضاء الادارى لبيان هذا الأمر موضحا أنه اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومخالفة ذلك يعيب الحكم بمخالفة القانون جديرا بالانلغاء ويعنى التزام المحكمة ائحال اليها الدعوى بنظرها التزامها وجوبا بالفصل فى الدعوى ائحالة اليها بحالتها . ولايجوز للمحكمة ائحال اليها الدعوى أن تسلب من اختصاصها وأن تعاود البحث فى موضوع الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة وسلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التى بنى عليها .

- عدم التزام المحكمة ائحال اليها الدعوى بنظرها متى كانت الأحوال قد تمت بناء على طلب طرفى النزاع :

إذا كانت المحكمة ائحال اليها الدعوى تلتزم - كقاعدة عامة - بنظرها والفصل فيها حتى ولو كانت غير مختصة ولائسا بنظرها أعمالا للمادة ١١٠ / مرافعات ، فإن هذه القاعدة لا تسرى إذا كانت الاحالة قد تمت بناء على طلب طرفى النزاع دون أن تحكم المحكمة ائحالة منها الدعوى بعدم اختصاصها ،ذلك أن للمحكمة ائحالة اليها الدعوى فى هذه الحالة متى تبين لها عدم اختصاصها بنظرها أن تحكم بعدم الاختصاص مع ائحالة الدعوى الى

المحكمة المختصة^(١).

- سرعان حكم الاحالة فى حق الخلف العام أو الخاص متى صار
نهائيا :

إذا كان التزام المحكمة للمحال اليها الدعوى بنظرها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية يخل بحق صاحب الشأن فى الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص خلال الميعاد المقرر للطعن ، فمتى فوت ميعاد الطعن وترتب على ذلك اعتبار الحكم بالاحالة نهائيا ، فإنه يعتبر حجة على الخصوم جميعهم وهو أمر لا يقبل التجزئة ، اذ تمتد هذه الحجة . الى الخلف العام والخلف الخاص للخصوم ، فلا يجوز لأى منهم معاودة البحث فى الاختصاص من جديد حتى ولو لم يكن قد اختصم أو مثل فى الدعوى طالما أنه يعتبر من الخلف العام أو الخاص لأحد الخصوم .

وهذا ما استقر عليه قضاء الادارية العليا .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع تتحصل على مايبين من أوراق الطعن فى أن المطعون ضله الأول أقام الدعوى رقم ٢٣٠٦ لسنة ١٩٧١ عمال كلى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/ ١٩٧١ ضد رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للأعمال المدنية ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للأسمنت المسلح بصفتيهما طالبا الحكم بأن يؤدى الأول مبلغ ٥٥٢, ٥٥٨ والثانى مبلغ ٦٧٤, ٠٥ وما يستجد بإعتبار الفرق الشهورى ٢٤, ٩٦٥

(١) المرجع السابق ص ٧١ .

وبأحققيته في تقاضى أجره السنوى البالغ مقدارة ٩١٨,٥٨٠ مع إلزام المدعى عليهما المصروفات تأسيساً على أن أجره هذا ، هو الذى بلغه فى شركة الكراكات المصرية التى عمل بها منذ سنة ١٩٤٣ ، وتدرج فى وظائفها حتى وصل وظيفة مدير فنى بهذا الأجر فى ١٩٦٠ فأصبح حقا مكتسبا له حتى بعد أن عين بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٢٤٧ لسنة ١٩٦٢ مديرا عاما وعضوا بمجلس ادارتها ، وهو القرار الذى تلاه قرار جمهورى فى سنة ١٩٦٤ بتعيين مجلس ادارة لها لم يشمله فيبقى مديرا عاما بها ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥ بنقله الى الشركة العربية للأعمال المدنية كمدير للشئون الفنية وعضوا بمجلس ادارتها فظل يتقاضى أجره ذاك الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ فخفض طبقا له الى ٢٦٤٩ ج اعتبارا من ١/٦/١٩٦٧ واستمر بعد نقله الى شركة مصر للأسمت المسلح فى ٥/٤/١٩٦٦ يتقاضاه وانه من حقه ان يتقاضى أجره المكتسب دون تخفيض لعدم جواز المساس به طبقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولائحة نظام العاملين فى الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولان القرار الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ لم يرد فوات مدة التضيض التريعى المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة له ، وهو أقل من قانون العمل واللائحة المذكورة فى مدارج التشريع ، فلا يعدل أحكامها فيما يتعلق بعدم المساس بالحق المكتسب للعامل فى أجره مما يتعين معه عدم تطبيق أثره . وردت المدعى عليها الثانية ، بأن المدعى لا يستحق الا ما تقرره له بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ وهو ما أفتى به مجلس الدولة (ادارى الفتوى للجهازين المركزيين

للتنظيم والإدارة والمحاسبات فى ١٢/٧/ ١٩٦٩ وفى حالة رئيس مجلس إدارتها ثم اضافت أن ذلك قضى به فى دعويين مماثلتين من المهندس ومن المهندس ، زميلية فيها وذلك فى حكم محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٢/ ١١/ ٧٠ فى الاستئناف رقمى ١٢٤٣ و ٣٣٩٩ لسنة ٨٧ ، (بالنسبة للأول) وحكمها فى ١٢/ ١١/ ١٩٧٠ فى الاستئناف رقمى ١٢٤٢ و ١٣٤٠ لسنة ٨٧ (بالنسبة للثانى) والمحكمة قضت بجلسة ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٠ وقبل الفصل فى الموضوع بحالة الدعوى الى مكتب الخبراء لوزارة العدل ، لندب خبير للاطلاع على ما يقدمه له الخصوم بشأن مرتب المدعى وأحقته فيه ، فقدم تقريره نفاذا لهذا فى ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٤ . متضمنا دفاع الشريكتين وكذا شركة السد العالى للأعمال المدنية ومستنداتهما وعند نظر الدعوى ، دفعت المدعى عليها الأولى بعدم اختصاص المحكمة ولايتها بنظرها لتعلقها بقرار ادارى ، فقضت المحكمة بذلك وباحالة الدعوى بحالتها الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة لاختصاصها بها ، تأسيسا على أن التكييف الحقيقى لها هو أنها دعوى بعدم الاعتداد بالقرار الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ بتحديد مرتب المدعى السنوى وبأحقته فى المرتب الذى كان يتقاضاه قبله . ولما كان ذلك القرار اداريا ولا تملك المحكمة التعرض له بالبطلان أو الالغاء أو التأويل ، لأن ذلك من اختصاص القضاء الادارى فلذلك تقضى بقبول الدفع " . وبموجب هذا الحكم أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى حيث قيدت برقم ١٧٤٤ لسنة ٢٩ ق ، فنظرتها وأماها ادخل المدعى شركة السد العالى للأعمال المدنية بعريضة أعلنت لها فى ٨/ ٢/ ١٩٧٧ فدفعت هذه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولايتها ، ويسقط حق المدعى فى الفرق بين المرتبين قبلها لانتهاء مدة خدمته فيها بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بقبول استقالته من ١٦/ ٩/ ١٩٧٥

أى قبل اختصاصها بأكثر من سنة مما يسقط حقوقه الناشئة عند العمل بالتقادم طبقاً للمادة ٦٩٨ مدنى ، وطلبت موضوعاً رفضها ، لأن ما منح له قبل القرار الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ كان سلفه تحت حساب المرتب ، كما هو شأن من عينوا بالقرارين الجمهوريين ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ و ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥ أعضاء بمجلس الإدارة السابق وبجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٨ ، قضت المحكمة برفض الدفعين وبإحتية المدعى فى تقاضى مرتبه الذى كان عليه منذ تأميم شركة الكراكات المصرية ، بصغة شخصيه على أن تستهلك الزيادة من المرتب المحدد له بالقرار الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ مما يكون قد حصل عليه من بدلات وعلاوات ترقية ، وأقامت قضائها هذا على أنه ، عن الدفع بعدم الاختصاص الولائى - فإنه وإن كانت شركات القطاع العام لاتعتبر من أشخاص القانون العام إذ لا زالت رغم ملكية الدولة لها من أشخاص القانون الخاص . وتظل روابطها خاضعة للقانون الخاص وثبتت لها صفة التاجر ، فهى لاتدار عن طريق الحكومة وإنما عن طريق مجلس إدارتها إدارة تجاريه ومن ثم تتفى عن العاملين فيها صفة الموظف العام لأنهم لايستهمون فى إدارة مرفق عام فيختص القضاء العادى بنظر المنازعات الماتمة من العاملين فيها أو عابهم - إلا أنه لما كانت محكمة للقاهرة الابتدائية قضت فيها بجلسته ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢ بعدم اختصاصها بنظرها ولائياً وبالإحالة إلى محكمة القضاء الإدارى عملاً بالمادة ١١٠ مرافعات فإن هذا الحكم يحوز حجية الأمر المقضى ، أمام هذه المحكمة الأخيرة ، وتلتزم بنظرها ، ولايجوز لها إحالة الدعوى إلى أية جهة قضائية أخرى ، وعن الدفع بالتقادم فإن علاقة المدعى بالشركة المدخلة ليست علاقة عقدية ، وإنما هى تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فيسرى فى شأن فروق الأجور محل المنازعة فى الدعوى الحكم العام الوارد فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى وهى

تقضى بأن تتقدم بخمس سنوات كل حق دورى ولو أقر به المدين كاجرة المبانى والمهايا والأجور والمعاشات وقد أقيمت الدعوى قبل سقوط حق المدعى فى هذه الفروق المحدد بخمس سنوات من تاريخ الاستحقاق فيتمين رفض هذا الدفع . وعن الموضوع - استعرضت المحكمة ماورد بالأوراق وتقرير الخبير ببيان حالته بما لا يخرج عما قاله المدعى فى صحيفة دعواه مع إضافة ماجد من نقله إلى الشركة الطاعنة فى ٣٠/٤/١٩٧٣ حتى انتهت فى ١٥/٩/١٩٧٥ وقالت أن مقطع النزاع يدور حول ما إذا كان المدعى وقد ظل يتقاضى مرتبه السابق على تأميم شركة الكراكات المصريه بعد تعيينه مديرا وعضوا بمجلس ادارتها بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٦٤ ، قد اكتسب مركزا ذاتيا لايجوز المساس به بعد تأميمها ، وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل فيمتحنون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيه وبالإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن مرتبات بعض العاملين بالشركة التابعة للمؤسسة المصرية العامة لأعمال التشييد والبناء والمؤسسة العامة لأعمال المرافق يبين أنه قد ووفق على ماتم صرفه من سلف شاملة تحت حساب المرتب وبدل التمثيل لأعضاء مجالس ادارة الشركات المذكورة السابق تعيينهم بقرارى رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥ وجاء بالملاحق المرفق به أنه تم تحديد لوظيفه مدير الشئون الفنية بالشركة التى كان يعمل بها المدعى فى ذلك الوقت مرتبا قدره ١٨٠٠ ج سنويا والبادى أن ذلك قد تم بعد تقييم

مستوى الشركة المشار إليها وتوصيف وظائفها ومعادلتها بالوظائف الواردة بالجدول المرفق باللائحة وهذا المرتب يقل عن الذي كان يتقاضاه قبل التعادل فمن حقه طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ منها أن يمنح مرتبه قبل اجراء التعادل بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة طبقاً له ولا حاجة فيما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة من رفض الدعوى على أساس إن المدعى عين عضواً بمجلس ادارة شركة الكراكات المصرية بالقرار الجمهورى رقم ١٩٦٢/٢١٩٠ فلا يعتبر عاملاً فيها ، إذ الثابت إن هذا القرار تضمن النص على تعيينه مندبراً لهذه الشركة فضلاً عن عضويته بمجلس ادارتها مما يصدق عليه وصف العاملين فيها وبالتالي يجرى عليه حكم المادة ٦٤ السالف التنويه إليه ، وفى هذا الحكم طعن رئيس مجلس ادارة الشركة المدعى عليها الثالثة بطعنه هذا .

ومن حيث أن هذا الطعن يقوم :

أولاً : على القول بخطأ الحكم المطعون فيما قضى به من رفض مادتعت به الطاعة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن مااعتمدت عليه المحكمة فى ذلك هو التزامها بالحكم الصادر فى الدعوى ابتداء من محكمة القاهرة الابتدائية جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظرها واحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى لنهايته وحجيته وهذا الحكم لا تحتاج به الشركة الطاعة التى لم تدخل فى الدعوى إلا بعد صدوره ولدى إحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى وطرحها عليها وذلك فى ١٩٧٧/٢/٨ تاريخ إعلانها بالخصومة فهى لم تدخل أو تمثل لدى طرح النزاع المفضى فيه بذلك الحكم إذ لم تختصم أمام المحكمة التى أصدرته فيتنفى عنه قوة الشئ المفضى فيه بالنسبة اليها والتزام المحكمة المحال اليها

الدعوى بنظرها لا يخل بحق الشركة في الطعن في هذا الحكم كما يقوم ثانياً : على تخطيط الحكم في رفضة الدفع بتقادم حق المطعون ضده في اقامة الدعوى بالتقادم الحولي إذ إنه تناقض في أسبابه لذلك ، فأعتبر علاقة المطعون ضده بالطاعنة علاقة تنظيمية وليست علاقة عقدية مع أنه في موضوع آخر اعتبر عقدية وهو الواقع مما يخضعها للمادة ٦٨٩ من القانون المدني فيقتضى في اقامتها باعتبارها مطالبة بأجر يمضي سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل وهو تقادم خاص ، أما التقادم الخمسي فيرد على الحق في الأجر ذاته ، ويبدأ من وقت استحقاقه لا انتهاء العقد ولذا تكون دعواه قبل الشركة قد سقطت ومن باب الاحتياط أضافت الطاعنة ان الدعوى ، على غير أساس موضوعاً مما كان يقتضى الحكم برفضها .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من وجوه هذا الطعن فهو مردود بأن المحكمة لم تخطئ حين قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباختصاصها بذلك لسبق الفصل في هذه المسألة من قبل المحكمة المدنية بحكمها الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظرها وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص وهو حكم نهائي تلتزم به المحكمة المحال إليها والخصوم فلا تعود هذه المسألة مطروحة للبحث من قبل أيهم إذ أصبح أمر الاختصاص بنظر الدعوى مفروغاً منه بهذا الحكم الفاصل في هذا الشأن نهائياً وهو أمر لا يقبل التجزئة وهو حجة على الخصوم جميعهم وهو إلى ذلك وفي واقع الدعوى حجة على الشركة حتى لو صح أنها لم تختصم عنده وإن قبلها أمام المحكمة وتقديماً للخبير مستنداتها ودفاعها التي أشارت إليها لا يكفي إذ هي خلف للشركتين المدعى عليهما في علاقتها بالمدعى حيث التحق بها بطريق النقل إليها من الشركة الثانية بحالته

التي كان عليها حسبا يستحق له قانونا فخدمته بها امتداد لمدة خدمته السابقة بكافة أثارها وما ينتهي إليه الحكم الذي يصدر في الدعوى منها الخصومة في بعضها أو كلها حجة عليها لأنها ممثلة في الدعوى بسلفيها ، الشريكتين المذكورتين ومن ثم لا يكون من معنى للعود إلى إثارة مسألة الاختصاص المقضى فيها بحكم نهائي له حجته قبل كل خصم وخلفه سواء كان الخلف عاما أو خاصا ، ولذلك فلا وجه لانكار سلطة للحكمة المحال إليها في الفصل في النزاع لسبق الفصل في ذلك بحكم حائز حجة الأمر المقضى ومن ثم يكون الحكم على صواب في تقرير اختصاصه بالدعوى ونظرها .

ومن حيث انه عن الموضوع والطعن في الحكم حتى لو اقتصر على إثارة ماقضى به من سقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم بنقل النزاع دفعا وموضوعا إلى هذه المحكمة الإدارية العليا فإن الحكم المطعون فيه لم يصادف الصواب ، فيما قضى به من اجابة المدعى إلى طلبه استحقاق مرتب يزيد على ماقرره لمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ في شأن تحديد مرتبات بعض العاملين في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للتشييد والبناء والمؤسسة العامة للمرافق ذلك أن وضع المدعى من حيث المرتب ، بقى بعد ضم شركة الكراكات المصرية التي كان يعمل بها ابتداء إلى المؤسسه العامة للمقاولات بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٥ لسنة ٦١ بقى معلقا من حيث المرتب فيما يجاوز منه ١٥٠٠ ج سنويا ، على ماينتهى إليه الأمر وفقا للقرار الجمهورى اللازم صدوره فى الخصوص طبقا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ ج أو أكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية وتطبيق ذلك على الموظفين الحاليين باستلزامه

استصدار قرارات جمهورية بتعيينهم بهذا المرتب ، طبقا لحكم المادتين ١ ، ٢ ،
منه وهذا الحكم لم تلغه اللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لا
صراحة ولا ضمنا ولا تقدر بحكم نزولها فى التدرج القانونى عنه على ذلك
وسلطة رئيس الجمهورية فى تقرير تعيين أعضاء مجلس ادارة هذه الشركات
وتحديد مرتباتهم قررهما القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته ثم القوانين
التي حلت محله لتضمنها حكمه وهى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن
المؤسسات العامة وشركات القطاع العام (م) ٥٢) والذى صدر القرار
الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ استنادا إليها أيضا ومن ثم يكون المرجع
فى تحديد ما يستحق للمدعى من مرتبات إلى ما يتضمنه قرار رئيس
الجمهورية فى الخصوص وهو هذا القرار اذ لم يصدر قبله قرار بتحديد
مرتبه سواء فى تلك الشركة بحالته الأولى أو بعد تعيينه عضوا بمجلس ادارتها
ومديرا عاما فيها بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٦٢ أو بعد نقله منها
إلى الشركة المصرية المملوكة وتعيينه فيها بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة
١٩٦٥ مديرا للشئون الفنية وعضوا بمجلس الإدارة فقد كان ما يتقاضاه -
سلفة تحت الحساب إذ لم يتضمن أى من القرارات تحديد مرتبه هو أو غيره
من اقرانه فيها بل وفى الشركات التابعة للمؤسسة ذاتها ومن هذا جاء القرار
الجمهورى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٦٧ مفصحا فى مذكراته الإيضاحيه حيث
بدأت ببيان مراحل انشاء المؤسسة العامة للمقاولات بالقرار رقم ١٥٢٥ لسنة
١٩٦١ وماض لها من شركات ثم صدور القرار رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢
بتشكيل مجالس ادارتها ثم القرار الجمهورى أيضا رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢
بالغاءها وانشاء ثلاث مؤسسات نوعية للمقاولات بدلا منها ، ثم تشكيل
مجالس ادارة مؤقتة ثم صدور القرار الجمهورى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥

سالف الذكر عدم تضمنها جميعا تحديد مرتباتهم وجريان العمل على منحهم سلف مؤقتا وانتقلت من ذلك إلى أنه أعمالا لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ والقوانين المعدلة ووفقا للقواعد التي تقررت لتحديد مرتبات العاملين الذين يتقاضون مرتبا سنويا بأكثر من ١٥٠٠ ج وتقييم مستوى الشركات بجلسة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة فى ١٩٦٦/٦/٢٥ وفى ظل أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة السابق صدورها لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقواعد التى كانت سارية وقتئذ أعد مشروع القرار وتضمن هذا القرار فى مادته ١ ، ٢ تحديد مرتبات العاملين فى الشركات المذكورة بالجدول المرفق به وأعضاء مجالس إدارتها السابق تعيينهم بقرارى رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٦٢ ، ورقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥ والقرارات اللاحقة ومنهم المدعى على الوجه المين حيث حدد مرتبه بـ ١٨٠٠ ج سنويا مع اعتبار مازاد عليه وهو ٨١٩ مخففا بمقدار الربع فيكون مجموع مرتبه ٢٦١٩ ج سنويا وهو ما يحق له ان يتقاضاه وقرر التجاوز عما صرف لهم زيادة على ذلك من سلف شاملة ، بما نص عليه من اقرار ماتم صرفه لهم من سلف شاملة تحت حساب هذا المرتب وبدل التمثيل حتى صدور هذا القرار ومن ثم لا يحق للمدعى أن يتفاضى أكثر مما قدر له بهذا القرار ولا عبرة بما كان يتقاضاه قبله إذ لم يكن هو الأجر القانونى المستحق له حيث لم يتم كما سلف البيان تحديده ولا يجديه مع هذا التعلق بما أورده الحكم المطعون فيه متابعه له من الاستناد إلى المادة ٦٤ من ، اللائحة المذكورة من حق العاملين فى تلك الشركات بالاحتفاظ بعد تقرير معادلة وظائفها بالوظائف التى ترد مقابلا لها فى جداول التوصيف والتقييم بما يزيد من مرتباتهم على المقرر لهم بمقتضى التعادل بصفة شخصية إذ هى كما سلف لاتنفع من لم يتم تحديد مرتبه بقرار

جمهورية منهم من تزيد مرتباتهم في تاريخ القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ لتعليق الأمر فيها على ذلك بمقتضى القانون واجب الأعمال في حقهم فلا يتحدد ما يعتبر مرتباً يحق الاحتفاظ به إلا وفق القرار المذكور وهو في واقع الحال تم بمراعاة التعادل الذي اعتبر مرجحاً في حقهم خاصة إلى حين صدوره وهو بذاته الذي حدد ما يحتفظ لهم من زيادة على ماقروه وبهذا القرار يتحدد المرتب المستحق للمدعى وهو الذي يستصحيبه بعد نقله إلى شركة الأسمنت المسلح بمقتضى القرار الواردي رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٦٩ بنقله إلى شركة مصر للأسمنت المسلح تنفيذا للقرار الجمهوري رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٨ ، إلى الشركة الطاعنة حتى انتهت خدمته فيها بالاستقالة في ١٥/٩/١٩٧٥ ، مع مراعاة استهلاك الريادة من العلاوات والبدلات طبقاً لللائحة ، ومن ثم تكون دعواه القائمة على المطالبة المالية بغير هذا الأساس لها حرية برفضها

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ما تقدم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، تأويله فيتعين لذلك الحكم بالغاؤه مع رفض دعوى المطعون ضده والزامه بالمصروفات

(طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ في جلسته ٢٢ / ٢ / ١٩٨١ مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا س ٢٦ ص ٦٣٦)

عدم جواز الإحالة الى المحكمة الإدارية العليا :

هذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداوله من حيث أن عناصر هذه المنازعه تحصل حسبما يبين من الأوراق في أن

المدعى أقام الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٠ القضائية ضد جامعة القاهرة
بعرضة أودعت قلم كتاب للمحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم فى ٥ من
يولية سنة ١٩٧٦ طلب فيها الحكم بإلغاء قرار مجلس تأديب العاملين من
غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة الصادر بفصله من الخدمة .
وطلبت الجهة الإدارية الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر
الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

ويجلسة الأول من أغسطس سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بعدم
اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وأمرت بحالتها بحالتها إلى المحكمة الإدارية
العليا لإختصاصها بنظرها ، وأقامت المحكمة قضاها على أنه لما كان المشرع
فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد أفرد للعاملين
بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس نظاما خاصا بتأديبهم تكون مساءلتهم
تأديبيا بمقتضاه أمام مجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة ١٦٥ من
القانون المذكور والذي يعتبر بديلا فى هذا الخصوص عن المحاكم التأديبية
المنشأة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة صاحبة الولاية
العامة فى تأديب العاملين المدنيين بالدولة . وقالت المحكمة أنه لما كانت المادة
١٦٤ من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر قد نصت على أن تسرى
بالنسبة لمحاكمة العاملين المذكورين أمام مجلس التأديب المشار إليه أحكام
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية ، الذى ينص فى المادة ٣٢ منه على أنه لا يجوز الطعن فى أحكام
المحاكم التأديبية إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ، ومن ثم يكون المدعى قد
تنكب الطريق السليم الذى رسمه القانون فأقام دعواه أمام المحكمة التأديبية
بينما كان لزاما عليه أن يرفعها أمام المحكمة الإدارية العليا ، لذلك فإن

المحكمة تكون غير مختصة نوعيا بنظر الدعوى ويتعين عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات احالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة الإدارية العليا المختصة بنظرها .

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحا ما قضت به المحكمة التأديبية من عدم اختصاصها بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ومن ان الاختصاص بنظر هذه الطعون ينعقد للمحكمة الإدارية العليا ، إلا أن المحكمة التأديبية جانبت الصواب فيما قضت به من إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكفل ببيانها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، وهى إجراءات تختلف فى طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التى تتبع فى إقامة الدعوى أمام المحاكم التأديبية ، فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، وهذه الإجراءات تختلف فى طبيعتها اختلافا جوهريا عن الإجراءات التى تتبع فى إقامة الدعاوى أمام المحاكم التأديبية ، ومتى كان ذلك فإنه لا يكون أمام المحكمة التأديبية ثمة مجال لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تقضى بأن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، بالنسبة للطعون التى تقدم خطأ إلى المحكمة التأديبية

وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن فى النزاع المائل .
ومن حيث أنه بناء على ماتقدم يتعين الحكم بعدم جواز الإحالة .
(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ٦ ص ٢٨ من مجموعة
المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

التزام المحكمة للحال إليها الدعوى بالفصل فى المنازعة - الفصل فى
طلب الإلغاء والحكم بعدم الاختصاص بنظر طلب الحكم بمنع التعرض -
عدم التعرض بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة ، لاستنفاد هذه
الآخره ولايتها على الدعوى السابقة حكمها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
- الحكم خطأ فى تطبيق القانون^(١) .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ١٣)

التزام المحكمة للحال إليها بنظر الدعوى والفصل فيها - أما إذا تبين
للمحكمة للحال إليها الدعوى أنها بلورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب
أخرى غير تلك التى قام عليها الحكم بالإحالة - أن تحكم بعدم اختصاصها
وتحيل الدعوى إلى المحكمة أو الجهة المختصة .

تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه " على المحكمة إذا
قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة
المختصة . ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . . . وتلتزم المحكمة
الحال إليها الدعوى بنظرها إلا أنه يتعين امتناع النظر فى حكم هذا النص
لاستظهار مدها وتحديد ضوابط تطبيقه بما يوفق بين الغايات التى استلهمها
المشرع فى تقرير هذا الحكم ، وفى ذلك الوقت احترام القواعد العامة فى
الاختصاص .

وفى هذا الصدد فإنه لايسوغ فى مجال التطبيق تفسير حكم المادة

(١) المرجع السابق ص ٢١٠ .

١١٠ مرافعات فيما نصت عليه من التزام المحكمة للمحال إليها الدعوى بنظرها ، تفسيراً حرفياً ضيقاً ليقف عند ظاهر النص ، لينتهي إلى القول بالتزام المحكمة للمحال إليها الدعوى بنظرها أياً كان وجه عدم الاختصاص الذى ارتأته المحكمة المحيلة أو سبب عدم الاختصاص الذى استندت إليه هذه المحكمة فى قضائها بحالة الدعوى الى للمحكمة للمحال إليها . وإنما يتعين تطبيق هذا النص فى نطاقه الصحيح فقد مال الفقه إلى القول بأن التزام المحكمة للمحال إليها الدعوى بنظرها منوط بالأسباب التى بنت عليها المحكمة قضاءها بعدم اختصاصها وبالإحالة وذلك احتراماً لحجية هذا الحكم . أما إذا تبينت المحكمة للحيل إليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التى قام عليها حكم الإحالة ، وأن من شأن هذه الأسباب الجديدة أن ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التى قضت بإدى الأمر بعدم اختصاصها ، فإن للمحكمة للمحال إليها الدعوى أن تعاود الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة أو الجهة التى تبينت اختصاصها دون أن يعتبر ذلك أخلاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار إليها .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه وفى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المتخصص عليها فى المادة ٢١ - النظم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً .

ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإداري ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر ، حصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، أو بتقدير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن .

ومفاد ذلك أن المحكمة المختصة بنظر التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هي المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر المتظلم منه ، ولما كان حكم محكمة الزيتون الجزئية القاضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى القضاء الإداري يبين أنها أقامت قضاءها على أساس ان اختصاصها مقصور على المعارضة في أوامر تقدير الرسوم ولم تتبين المحكمة نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها باعتباره قانونا خاصا أسند بصراحة الاختصاص في التظلم من أوامر تقدير رسوم التوثيق والشهر إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي اصدر الأمر المتظلم منه ، ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر في أسباب حكمها ولم تدخله المحكمة في اعتبارها عندما امرت بإحالة الدعوى إلى القضاء الإداري . وبناء عليه فإن حكمها بالإحالة إلى محكمة القضاء الإداري لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالخالف لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبينت وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وأن ثمة سببا قانونيا آخرأ خلاف ما استندت اليه محكمة الزيتون الجزئية في حكمها بعدم الاختصاص والإحالة يجعل الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أخرى هي محكمة شمال

القاهرة الابتدائية الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى أصدر أمر التقدير المتظلم منه - كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ويحالها إلى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه قد قضت محكمة القضاء الإدارى فى حكمها المطعون فيه بخلاف ما تقدم فراءت أنها ملتزمة بنظر الدعوى عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وفصلت فى موضوع النزاع بحكمها المطعون فيه ، فمن ثم تكون قد أخطأت فى تطبيق صحيح حكم القانون ويتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى ويحالها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص .

(طعن ١٥٨٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٨٣)

التزام المحكمة للحال إليها بالفصل بالدعوى ، أما اذا تبين أنها - على الرغم من حكم الإحالة - غير مختصة تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى إلى المحكمة أو الجهة المختصة .

الأصل أن المحكمة للحال إليها الدعوى أعمالاً لحكم المادة ١١٠ مرافعات تلتزم بالفصل فى موضوعها ويمتنع عليها معاودة البحث فى الاختصاص من جديد أياً كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالوظيفة .

بيد أنه يرد على هذا المبدأ ما قد تمليه الإعتبارات العامة فى تفسير أحكام القانون ، إذ لا تلتزم المحكمة للحال إليها الدعوى بالفصل فى موضوع الدعوى للحالة ألا للأسباب التى بنيت عليها الأحالة بحيث أنه إذا

رأت المحكمة المحال إليها الدعوى أنها على الرغم من الإحالة غير مختصة بنظر الدعوى مع هذا الحكم تقضى بعدم اختصاصها

وفي خصوص هذه المنازعة ، فإن الثابت من الأوراق أن محكمة المجلة الكبرى الجزئية قضت بجلسته ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٧٤ - مدنى للمحلة جزئى - على أساس ان المنازعة على طعن بالألغاء فى القرار الصادر من محافظة الغربية برقم ٧٤ / ١٥٨ بالاستيلاء المؤقت على أرض محلج بيل القديم وما عليها من مبان المملوكة لشركة مصر لخلج الأقطان ، وأن الاختصاص الولائى بنظر طلب الغاء ذلك القرار من اختصاص محكمة القضاء الإدارى ولائيا ووظيفيا . أما الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ولائيا فقد أقيم على أساس أن حكم المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع يجعل الإختصاص لهيئات التحكيم دون غيرها بنظر كل المنازعات بين شركات القطاع العام وجهات الحكومة المركزية أو المحلية - أى أن الحكم المطعون فيه التزم بالإحالة للأسباب التى بيت عليها . إلا أن محكمة القضاء الإدارى التى أحيلت إليها الدعوى رأت أنها على الرغم من الأحالة غير مختصة بنظر الدعوى لسبب آخر ، ومن ثم قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هيئات التحكيم بوراة العدل قد صادف حكمها صحيح حكم القانون فى قضائه

(طعن ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسته ٢٦ / ٢ / ١٩٨٣) (١١)

الدفع بعدم الاختصاص المحلى أمام القضاء الادارى ومدى تعلقة بالنظام العام :

إذا كانت القاعدة أمام القضاء العادى أن قواعد الاختصاص المحلى غير متعلقة بالنظام العام وهو المستفاد من المادة ١٠٨ مرافعات والمادة ١/٦٢ .
وهي تنص على أنه إذا اتفق على اختصاص محكمة معينة يكون الاختصاص لهذه المحكمة أو للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه .

ما يترتب على ذلك :-

أولاً : يصبح اتفاق الخصوم على مخالفة قواعد الاختصاص المحلى ، ويكون هذا الاتفاق ملزماً لهم ، فلا يجوز للمدعى عليه إذا مارفعت عليه الدعوى أمام المحكمة التى تم الاتفاق على اختصاصها - أن يدفع بعدم اختصاصها محلياً بمقولة أنها لا تختص فى الاصل بنظر النزاع^(١) .

ثانياً : إذا كان الاختصاص لمحكمة المدعى وأقام هو الدعوى أمام محكمة أخرى ، شفى ذلك عن قبوله اختصاص هذه المحكمة الأخيرة فلا يجوز له فيما بعد أن يدفع بعدم الاختصاص المحلى .

ثالثاً : الذى يدلى بالدفع بعدم الاختصاص المحلى هو المدعى عليه وحده ، وبالتالي فمن تدخل تدخلاً اختصاصياً لا يجوز له الادلاء بالدفع بعدم الاختصاص المحلى لأنه يعتبر فى حكم المدعى ، والمدعى لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع ولأن تدخله يعد قبولاً منه لاختصاص المحكمة المحلى .
والمدعى الأصلى لا يجوز له أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة إختصاصاً محلياً بالنسبة للطلبات العارضة التى يدلى بها المدعى عليه فى مواجهته .

(١) نظرية الدفع للدكتور أبو الوفا ص ١٩١ .

(دعوى المدعى عليه).

ومن يختصم فى دعوى قائمة بناء على طلب أحد الخصوم أو بأمر من المحكمة لا يجوز له أن يتمسك بعدم اختصاص المحكمة اختصاصا محليا .

وتستثنى الحالة المشار اليها فى المادة ٦٠ . وهى تنص على أنه يجوز للمدعى عليه فى طلب الضمان أن يتمسك بعدم اختصاص المحكمة اذا ثبت أن الدعوى الأصلية لم تقم الا بقصد جلبه أمام محكمة غير محكمته . وصورة هذه الحالة أن يرفع مشتري منقولات مثلا دعوى على الوسيط الذى تم البيع بواسطته بقصد فسخ عقد البيع ، فيطلب الوسيط ادخال البائع ضامنا فإذا ثبت أن الوسيط لا شأن له بالتزاع ، وإنما رفعت الدعوى عليه بقصد جلبه البائع أمام محكمة غير محكمته ، فللاخير أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة اختصاصا محليا .

ولا يجوز لمن تدخل منضمًا الى المدعى عليه أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة اختصاصا محليا اذا كان حق المدعى عليه فى الادلاء بالدفع قد سقط لأنه يتدخل فى الخصومة بالحالة التى هى عليها وقت تدخله وإنما يجوز له أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة اختصاصا محليا اذا لم يكن قد سقط حق المدعى عليه فى الادلاء به لأنه يعتبر فى حكم المدعى عليه .

رابعا : يجب على المدعى عليه أن يبدى الدفع بعدم الاختصاص المحلى مع سائر الدفوع الشكالية وقبل التكلم فى الموضوع وقبل ابداء أى طلب والا سقط الحق فى الادلاء به .

ومن الواجب أيضا إذا أريد التمسك بعدم اختصاص المحكمة اختصاصا محليا فى المعارضة (فى الأحوال التى تجوز فيها المعارضة بنص

خاص) أو في الاستئناف ابتداء هذا الدفع في صحيفة المعارضة أو في عريضة الاستئناف وإلا سقط الحق فيه (م ١٠٨) .

خامسا : لا يجوز للنياية اذا حضرت ممثلة في الدعوى كطرف منظم أن تملك بعدم الاختصاص المحلي .

سادسا : ليس للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها اختصاصا محليا .

على أن هناك حالات يكون فيها الاختصاص المحلي أمام القضاء العادى استثناء متعلق بالقضاء العام وذلك في دعاوى معينة لمحكمة معينة بالذات كما هو الحال في المعارضة والتماس إعادة النظر وفي الإستئناف والرد والمخاصمة والتنصل من عمل يتعلق بخصومة قائمة .

ففي المعارضة والتماس إعادة النظر يتعين رفع الطعن الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم ، فلا يقبل ولو رفع الى محكمة من نفس مرتبة المحكمة التي أصدرت الحكم ، وذلك لأن القضاء لا يسلط على قضاء الا اذا كان الأول أعلى درجة من الثاني ، ولأن طرق التظلم هذه قصد بها المشرع أن تسحب المحكمة الحكم الذي أصدرته (لاعتبارات معينة) دون أن يقصد تجريع حكمها ^(١) .

ولا يرفع الاستئناف الى المحكمة الدرجة الثانية التي يشمل اختصاصها دائرة اختصاص محكمة الدرجة الأولى التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فلا يرفع مثلا استئناف عن حكم صادر من محكمة الاسكتلندية الابتدائية الى محكمة استئناف طنطا وإنما يرفع الى محكمة استئناف الاسكتلندية وذلك

(١) المرجع السابق ص ١٩٧ .

لأن القاعدة المتقدمة ولو أنها تنصل بقواعد الاختصاص المحلى الا أنها تمس نظام التقاضى وتبعية المحاكم بعضها للبعض وهذه الأمور من النظام العام .

وفى رد القضاة ومخاضتهم والتنصل من عمل يتعلق بخصومة قائمة يحرص القانون على تعيين محكمة معينة لنظر هذه الدعاوى هى المحكمة التابع لها القاضى أو المحكمة القائمة أمامها الخصومة المراد التنصل من عمل يتعلق بها ، وأساس هذه القاعدة هو إتصال الحالة الأولى بنظام القضاء ، وأساس القاعدة فى الحالة الثانية هو اعتبارات الارتباط .

الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحاكم مجلس الدولة من النظام العام :-

فقد إستقر القضاء الإدارى على :-

أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحاكم مجلس الدولة من الدفع المتعلقة بالنظام العام التى يجوز أن تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تبحث فى اختصاصها ، فإن ثبت لها عدم قيامه تقضى بعدم اختصاصها .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل - حسبما يخلص من الأوراق- فى أن المدعى الدكتور / أقام الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١١ القضائية ضد السادة وزير الصحة ومدير الشئون الصحية بمحافظة الجيزة ومدير مستشفى صدر الجيزة الشئون الصحية بمحافظة الغربية ومدير معهد

السرطان بطنطا وذلك بعريضة أودعت سكرتارية المحكمة التأديبية للعاملين
بوزارة الصحة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧ طلب فيها الحكم بقبول الدعوى
شكلا ويوقف تنفيذ قرار الجزاء رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر من ادارة
مستشفى صدر الجيزة بخصم يومين من مرتبه لما أسند اليه بمحضر الشرطة
رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٧٦ ادارى بولاق الدكرور فى واقعة تحريض المرضى
على كتابة الشكاوى ضد ادارة المستشفى ثم القضاء بالغاء القرار المذكور
واعتباره كأن لم يكن وما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليهم بأن
يؤدوا للمدعى قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت مع المصروفات شاملة
مقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال المدعى
شرحاً للدعوى أنه تلقى فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ إخطاراً من ادارة
شئون العاملين بمعهد السرطان بطنطا بتوقيع جزاء خصم يومين بالقرار رقم
١٤٩ لسنة ١٩٧٦ لاثهامه فى محضر الشرطة رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٧٦ ادارى
بولاق الدكرور بتحريض المرضى بمسشفى صدر الجيزة على كتابة الشكاوى
ضد ادارة المستشفى فبادر للاطلاع على المحضر المشار اليه فلم يجد له أثراً
كما تظلم فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ من القرار المطعون فيه الى ادارة معهد
السرطان بطنطا والى باقى المدعى عليهم غير أنه لم يتلق رداً على تظلمه فأقام
دعواه للحكم له بطلباته .

وقد ردت الجهة الادارية على الدعوى بأن قدمت التحقيق الادارى
رقم ١٤٣ الذى أجرى مع المدعى ومحضر الشرطة رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٧٦
ادارى قسم شرطة بولاق كما قدمت صورة القرار المطعون فيه وملف التظلم
الذى قدمه المدعى .

وطلبت الجهة الادارية رفض الدعوى بشقيها والزام المدعى

بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة تأسيساً على أن القرار المطعون فيه صدر صحيحاً وقائماً على سببه ومطابقاً للقانون ، ذلك لأن المدعى خرج على مقتضيات واجباته الوظيفية وخالف التعليمات لسوء نيته تجاه إدارة مستشفى صدر الجيزة التي كان يعمل بها بتحريض المرضى على الشكوى ضد إدارة المستشفى على الرغم من أنه طبيب بها وذلك بالإيعاز لهم بتقديم شكاواهم الى الوزارة وعدم تمكينهم من الاتصال بمدير المستشفى بحجة تعذر الاتصال التليفوني وسماع للمرضى بمغادرة المستشفى لتمكينهم من إرسال الشكاوى لوزارة الصحة ومجلس الشعب .

وبجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بأحالتها الى المحكمة التأديبية بمدينة طنطا للاختصاص وأبقت الفصل في أتعاب المحاماة وأقامت المحكمة قضاءها على أن الثابت أن المدعى يعمل منذ وقت رفع الدعوى بمعهد السرطان بطنطا ومن ثم فإن المحكمة التأديبية بمدينة طنطا تكون هي المختصة بنظر الدعوى وذلك طبقاً لحكم المادة ٣ من قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة المذكورة ليشمل اختصاصها الدعاوى التأديبية الخاصة بالعاملين في محافظات الغربية وكفر الشيخ والقليوبية والمنوفية ووحدات الحكم المحلى فى هذه المحافظات .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ذلك لأن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة تأديبية بطنطا محدداً اختصاصها بنظر قضايا معينة ، لا يفرض لهذه المحكمة اختصاصاً محلياً يتعلق بقاعدة من قواعد النظام العام بحيث تنص على المحكمة من تلقاء نفسها للدفع بعدم

الاختصاص ثم ترتب على ذلك آثاره اذ لا يخل القرار المذكور بقواعد الاختصاص المحلي للمحاكم كما قررتها القوانين التي تعلقو عن أى قرار تصدره السلطة الادارية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد أعمل قرار رئيس مجلس الدولة وأصدر نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى جعل قواعد الاختصاص الميكاني للمحاكم من شئون الخصوم ليتواضعوا عليها بتراض فى اتفاق أو قبول صريح أو ضمنى فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وإذ لم يدفع أى من المدعى عليهم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية لوزارة الصحة بنظر الدعوى وبأشروا المرافعة فى موضوعها وكان الاختصاص بنظر هذه الدعوى معقودا لتلك المحكمة وفقا لحكم المادة ٤٩ من قانون المرافعات فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون قد صدر بالمخالفة لشرعية القانون متعين الالغاء .

ومن حيث أن المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن يكون مقام المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا فى القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقام المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث فى القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تأديبية فى المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة الادارية وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محاكمة العاملين المشوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التى وقعت فى :- اثر اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فاذا تعلل تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه ، ومفاد ذلك أن قانون

مجلس الدولة جعل المناطق فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية
بمكان وقوع المخالفة المنسوبة الى العامل أو العاملين المحليين الى المحكمة
التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم . ومن ثم
فإن المعول عليه قانونا فى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان
وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك
الى عمل فى جهة أخرى تقع فى دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى .
وهذا الضابط يتفق مع طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار أن
الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ماقد تطلبه المحكمة من
بيانات أو مستندات فى وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل فى الدعوى .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى - على غير ما جاء بتقرير
الطعن المائل - على أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحاكم مجلس الدولة
من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى بل
وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث فى اختصاصها فإن ثبت لها عدم
وجوده لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجة فى
الاستناد الى حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على
ماقال به تقرير الطعن للقول بسقوط الحق فى إبداء الدفع بعدم اختصاص
المحكمة التأديبية لعدم إبدائه قبل إبداء الدفاع الموضوعى ، لاجتهاد فى ذلك
لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقا لأحكام قانون
مجلس الدولة على ماسلف بيانه من النظام العام الذى لايجوز معه لاي من
أطراف الخصومة صراحة أو ضمنا أو للمحكمة ذاتها الخروج على قواعد
الاختصاص هذه ، وبهذه المثابة لايسوغ فى هذا الشأن أعمال حكم المادة
١٠٨ من قانون المرافعات مالف الاشارة اليه والذى يحكم قواعد

الاختصاص بين محاكم القضاء العادى ، لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث إنه لما كان ماتقدم وكان الثابت أن المخالفة المنسوبة الى المدعى قد وقعت ابان عمله بمستشفى الصدر بالجيزة التابعة لمديرية الصحة بمحافظة الجيزة ، وتولت ادارة الشئون القانونية بتلك المديرية التحقيق فيها ثم لإصدار وكيل الوزارة للشئون الصحية بالجيزة القرار المطعون فيه بمجازاة المدعى بخمسة يومين من مرتبه لما ثبت فى حقه . فانه لذلك يكون الفصل فى الطعن فى هذا القرار معقودا للمحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة باعتبار أن المخالفة التى جوزى المدعى عنها قد وقعت فى دائرة اختصاص تلك المحكمة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى وباختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظرها مستندا فى قضائه على أن المدعى يعمل منذ رفع الدعوى بمعهد السرطان فى طنطا ، يكون قد خالف القانون وأهدر قاعدة من قواعد النظام العام المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية . ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٤ / ٢١ ص ٢٩ من ١٠٣٩)
مجموعة الأحكام التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص - توزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية تعيين عدد للمحاكم الادارية وتحليل دوائر اختصاص كل منها يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بالدعوى موضوعا

لا بمجرد تبعية العامل لها عند اقامة الدعوى - لا عبء بتواجد العامل في النطاق الاقليمي للمحكمة - العبء بمكان الجهة الادارية المتصلة بالتزاع موضوعا بحسبانها الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى بأسرع الوسائل وذلك بتقديم المستندات والبيانات التي تساعد على بيان وجه الحق في الدعوى وتيسير تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها - تطبيق .

إجراءات الطعن :-

بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٨٠ أودع السيد المستشار رئيس هيئة مفوضى الدولة قلم كتاب المحكمة الادارية العليا تقرير طعن قيد بجلدولها تحت رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٦ق في الحكم الصادر بجلسة ١٩ / ٣ / ١٩٨٠ من محكمة القضاء الادراى (الدائرة الاستئنافية) فى الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٠ق المقام من الهيئة العامة للتحكيم واختيارات القطن والقاضى بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزائم الادارة المصروفات ، وطلب السيد الطاعن فى ختام طعنه وللأسباب المبينة بتقرير الطعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٠ق وبالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٤٧٩ لسنة ٢١ق بجلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٨ وإعادة الدعوى اليها للفصل فيها موضوعياً وإبقاء الفصل فى المصروفات . ويعد أن تم اعلان الطعن الى ذوى الشأن على الوجه المبين بالأوراق ، أودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى فى الطعن إرتأت فيه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من رفض الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٠ق ، والحكم بالغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٤٧٩ لسنة ٢١ق وإعادة الدعوى اليها للفصل فى موضوعها وإبقاء الفصل فى

المصروفات .

وقد عين لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ١٥
وبجلسة ١٩٨٥ / ٢ / ٢ قررت الدائرة إحالته الى المحكمة الادارية العليا)
الدائرة الرابعة (لتتظره بجلسته ١٩٨٥ / ٣ / ٩ وبعد أن استمعت للمحكمة الى
مآراء لزوما لسماعه من إيضاحات ، قررت إصدار الحكم بجلسته
اليوم ، وفيها صدر الحكم بعد أن أودعت مسودته المشتملة على أسباب قبل
التطق به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحصل - حسبما يتضح من الأوراق -
في أنه بتاريخ ١٩٨٤ / ٧ / ٧ أقام السيد / الدعوى رقم ٤٧٩ لسنة
٢١ ق أمام المحكمة الادارية بالاسكندرية طالباً بالحكم بالزام الهيئة العامة
للتحكيم واختيارات القطن بأن تؤدي له مبلغ ثمانمائة جنيه تعويضاً له عما
أصابه من أضرار نتيجة فصله من العمل - بغير الطريق التأديبي - تنفيذاً لقرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ بعد القبض عليه لأسباب سياسية في
١ / ١ / ١٩٥٩ ، وأفرج عنه عام ١٩٦٤ وأعيد الى عمله في ٨ / ٩ / ١٩٦٤
بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ الذي اعتبر مدة خدمته متصلة مما يؤكد أن قرار
الفصل قد صدر خاطئاً بغير مسوغ قانوني مما يترتب عليه حرمانه من مرتبه
خلال فترة ابعاده عن العمل ، فيحق له المطالبة بالتعويض عنه ، وبجلسة
١٩٧٨ / ٢ / ٧ قضت المحكمة الادارية بالاسكندرية بعدم اختصاصها محلها .

بنظر الدعوى وأقامت قضاها على أن المدعى يعمل بمحليج القناطر الخيرية بالقليوبية التابع للهيئة المدعى عليها ، ومن ثم تخرج الدعوى من اختصاصها المحلى المحدد بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٢ ليدخل فى الاختصاص المحلى للمحكمة الادارية بمدينة طنطا المنشأة بمقتضى قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٣ ، ويتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٨ أقامت الهيئة المدعى عليها طعنها رقم ٥٥ لسنة ١٠ اق فى الحكم المذكور لدى محكمة القضاء الادارى (الدائرة الاستئنافية) بالاسكندرية طالبة الغاء الحكم المطعون فيه ، وبجلسة ١٩/٣/١٩٨٠ أصدرت المحكمة المذكورة حكمها المطعون فيه القاضى بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا وأقامت قضاها على أن الناطق فى تحديد دائرة اختصاص كل محكمة من المحاكم الادارية هو إختصاص الجهة الادارية التابعة للمحكمة المنازعة ، أى اتصالها موضوعا بها لاتبعية مقر تلك الجهة للمحكمة سواء كانت تلك الجهة شخصية معنوية مستقلة أو ليس لها هذه الشخصية مستهدفا بذلك تيسير نظر المنازعة بحكم قربها للجهة الادارية المتصلة بالنزاع موضوعا ، وأنه لما كان المدعى يعمل بفرع الهيئة الطاعة بمحافظة القليوبية فان المنازعة لاتكون مرتبطة بأى من الجهات التى يشملها اختصاص المحكمة الادارية بالاسكندرية ، ومن ثم تدخل فى الاختصاص المحلى للمحكمة الادارية بمدينة طنطا ، وأضاف أنه لامحل للنعى على قضاء المحكمة الادارية بالاسكندرية من التزامها بالفصل فى الدعوى إعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، ذلك أن المحكمة رغم ورود الدعوى محالة اليها من المحكمة الادارية لوزارة الاقتصاد فانها لاتلتزم بالفصل فى موضوع الدعوى اذا كان لايدخل فى اختصاصها طبقا لصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا فى تحديد المفهوم الصحيح لتوزيع الاختصاص بين المحاكم الادارية على أساس إتصال الجهة الادارية ذات الشأن بالمنازعة موضوعا بوصفها الجهة التى تستطيع الرد على الدعوى وتنفيذ الحكم الصادر فيها عند الاقتضاء الأمر الذى لا يتحقق فى فرع الهيئة المدعى عليها والذى يعمل به المدعى ذلك أن المقرر الرئيسى للهيئة بالاسكندرية هو المقرر الذى يوجد به سجلات العاملين وكافة الأوراق المتعلقة بشئونهم الوظيفية ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد للمحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية ، كما أنه لا وجه لما ذهب اليه المحكمة فى حكمها الطعن من أن المحكمة المحال اليها الدعوى اصحالا لحكم المادة ١١٠ مرافعات لاتلتزم بالفصل فى موضوعها ، بل لها أن تعاود البحث فى الاختصاص لا وجه لذلك لمخالفته لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من التزام المحكمة المحال عليها الدعوى بالفصل فيها دون أن يكون لها حق معاودة البحث فى مسألة الاختصاص ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية .

ومن حيث أن تعيين عدد المحاكم الادارية وتحديد دوائر اختصاص كل منها على مقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة والقرارات المنفذة له يقوم على اختصاص الجهة الادارية بالمنازعة أى اتصالها بالدعوى موضوعا ، لا بمجرد تبعية العامل لها عند اقامة الدعوى الذى ينتقل بين فروعها طبقا لظروف العمل الذى يقتضيه التنظيم الداخلى لها ، وهذا الضابط الذى توخاه الشارع ، هو الذى يتفق مع طابع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة والحكمة التى استهدفها من تقرب جهات التقاضى الى المتقاضين ، والتى لا تتحقق بمجرد تواجد العامل فى النطاق الاقليمى

للمحكمة المختصة ، وإنما بقيام الجهة الادارية المتصلة بالتزاع موضوعا فيه ، بحسبانها الجهة التى تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة فى الدعوى ، وتوفر الوقت والجهد لاعادة الحقوق لأصحابها واعادة التوازن الى المراكز القانونية للعاملين بها ، فهى بطبيعة الحال الجهة التى تستطيع الرد على الدعوى ، باعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحا أو بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء وهى التى تملك وحدها البت فى التظلمات الادارية الوجوبية والاختيارية على النحو الذى يخفف العبء على القضاء فى استقرار المراكز القانونية والتقليل من عدد المنازعات الادارية التى تطرح عليه .

وترتبا على ذلك فانه ينبغى لكى ينعقد الاختصاص لاحدى المحاكم الادارية -محليا- أن تتوافر فى الجهة الادارية - التى تدخل فى النطاق الاقليمى لها - الامكانيات التى تحقق الغاية التى استهدفها الشارع من نشر المحاكم الادارية فى الأقاليم ، وان لم تتوافر فى هذه الجهة الشخصية المعنوية بالمفهوم القانونى الدقيق بأن يتوافر لهذه الجهة قدر من الاستقلال الادارى الذى يمكنها من اعانة القضاء الادارى على سرعة البت فى المنازعات واعادة الحقوق الى أصحابها على الوجه الذى يحقق الاستقرار الدائم فى المراكز القانونية بأسرع الوسائل الممكنة وذلك بتقديم المستندات والبيانات التى تساعد على استجلاء وجه الحق فى الدعوى وتيسير تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها .

وعلى هذه الأحوال المتقدمة فانه ولئن كان الثابت من الأوراق أن المدعى يعمل بفرع الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالقناطر الخيرية بالقليوبية ، الا أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة من الهيئة المذكورة

والتضمنة هيكلها التنظيمي أن الفرع المذكور لا يعدو أن يكون محلجا لخلق القطن لا وجود له بالهيكل التنظيمي المشار اليه ، ولا يملك قدرا من الاستقلال الادارى الذى يمكنه من إعانة القضاء على النظر فى الدعوى حيث لا توجد به أية سجلات أو بيانات أو ملفات خاصة بالعاملين فى المحلج ، ومادام الثابت من الأوراق أن هذه البيانات والسجلات موجودة بالادارات المختصة بمقر الشركة الكائن بطريق الحرية بالاسكندرية ، وهى الادارات التى تملك إيجابته الى نظلمه قبل رفع دعواه وتنفيذ الحكم الصادر فيها عند الاقتضاء ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يتعقد للمحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية التى تختص طبقا لقرار إنشائها بنظر المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة بمحافظة الاسكندرية والبحيرة ومطروح ، ولا يكفى للمحكمة المذكورة للتصل من اختصاصها بنظر الدعوى الاستناد الى أن المدعى يعمل بفرع الهيئة بمحافضة القليوبية ، اذ يتعين عليها أن تتطرق الى بحث طبيعة هذا الفرع ومدى ما يتمتع به من امكانيات إدارية تعين على تحقيق الأهداف المنشودة من تقزيب جهات التقاضى وتيسير نظر المنازعات الادارية ، اذ لا يتصور منطقا ان تختص محكمة طنطا بنظر هذه المنازعة لمجرد أن المدعى يعمل فى محلج بالقناطر الخيرية فتضطر المحكمة المذكور الى اعلان الهيئة بالاسكندرية بحسبانها الجهة التى تملك تقديم المستندات والبيانات وكافة الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى كما تضطر هذه الجهة إلى إيفاد المختصين إلى هذه المحكمة لتقديم دفاعها فى الدعوى وما عساه يكون قد صدر من قرارات فى شأن المدعى على الوجه الذى يكشف وجه الحق فيها وما يقتضيه ذلك من إنتقالهم من الاسكندرية الى مدينة طنطا فى الوقت الذى تمتع فيه محكمة الاسكندرية عن نظر الدعوى على الوجه الذى يتنافى مع الحكمة من توزيع المحاكم

بالأقاليم وتحديد اختصاصاتها على أساس يسمح بتيسير اجراءات التقاضى الأمر الذى يجعل من الحكم الصادر من المحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية والحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى تأييدا له قد صدر مخالفا للفهم الصحيح فى القانون لتعيين عدد للحاكم وتحديد اختصاصاتها ، متجافيا مع الحكمة من اصداره وما يستهدفه من تقريب جهات التقاضى لسرعة الفصل فى المنازعات مما يتعين معه الغاءها واعادة الدعوى الى المحكمة الادارية بالاسكندرية للفصل فيها .

ومن حيث ان محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية لم تكن فى حاجة الى الخوض فى مدى التزام المحكمة الادارية بالاسكندرية بنظر المنازعة المحالة اليها عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، والوقوع فى مخالفة قانونية جديدة قوامها أن المحكمة غير ملزمة بنظر الدعوى المحالة اليها من محكمة أخرى بل لها أن تعاود البحث فى مسألة الاختصاص من جديد مما يتيح لها الحكم بعدم اختصاصها وحالتها مرة أخرى الى المحكمة التى تراها مختصة ، وذلك على خلاف ما أستقر عليه القضاء من عدم جواز إستئناف النظر من جديد فى بحث مسألة الاختصاص والتزام المحكمة المحال اليها الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ سالفه الذكر - بالفصل فى الدعوى المحالة اليها ، وقد كان يكفيها لتوفى السقوط فى هذه للمخالفة التحقق من صحة ما دفعت به الهيئة الطاعنة من ان الدعوى قد أحيلت الى محكمة الاسكندرية من المحكمة الادارية للاقتصاد ، ولو فعلت لتأكد لها أن الدعوى قد أقيمت ابتداءا بإبداء عريضتها بمعرفة المدعى قلم كتاب المحكمة الادارية بالاسكندرية ، وأن اللبس الذى وقعت فيه الهيئة الطاعنة وسايرتها فيه محكمة القضاء الادارى يرجع الى أن المدعى قد استبق دعواه بطلب اعفاء قلمه الى لجنة المساعدة

القضائية بالمحكمة الادارية للاقتصاد التى أحالتها الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الادارية بالاسكندرية لنظره ، دون أن يعنى ذلك احالة الدعوى الى المحكمة المذكورة ، على الوجه الذى يثيره كيفية اعمال المادة ١١٠ سالفه الذكر ، الأمر الذى يتظاهر على أن محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية قد أخطأت فى تأويل القانون وتطبيقه فيما قضت به من تأييد حكم المحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية القاضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى رقم ٤٧٩ لسنة ٢١ ق واجالتها إلى محكمة طنطا التأديبية ، كما أخطأ فى فهم الوقائع وسلامة تكييفها القانونى وصدر مستخلصا استخلاصا غير سائغ من الأوراق ، مما يتعين معه الغاؤه والغاء الحكم الذى كان محلا لقضائه لقيامهما على غير أساس سليم من القانون .

(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٥ من ٣٠ ص ١٣٠٨)
مجموعة المبادئ التى قررتها للمحكمة الإدارية العليا)

توزيع الاختصاص للحلى :

(أ) اختصاص المحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية :

ووفقا لقرار السيد رئيس مجلس الدولة رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٢ - سالف الذكر - فإن محكمة الاسكندرية الادارية تختص بنظر المنازعات الخاصة بوزارة (النقل البحرى) والهيئات (والمؤسسات) التابعة لها ، ومصالح الحكومة فى محافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح .

ويلاحظ بالنسبة لذلك أن المؤسسات العامة قد ألغيت ، كما أن وزارة النقل البحرى قد أدمجت بوزارة النقل والمواصلات فى التشكيل الوزارى الأخير ، وأن كان هذا لا يؤثر على اختصاص المحكمة .

(ب) اختصاص المحكمة الادارية بمدينة طنطا :

ووفقا لقرار السيد الرئيس مجلس الدولة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة إدارية لمدينة طنطا ، فإن اختصاص هذه المحكمة يشمل المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة وهيئاتها بمحافظات " الغربية وكفر الشيخ والقليوبية والمنوفية .

(ج) اختصاص المحكمة الادارية بمدينة المنصورة :

وفقا لقرار السيد رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة إدارية لمدينة المنصورة فإن اختصاص هذه المحكمة يشمل المنازعات الخاصة : بمصالح الحكومة وهيئاتها بمحافظات : الدقهلية ودمياط والشرقية والاسماعيلية وبور سعيد وسيناء .

(د) اختصاص المحكمة الادارية بمدينة أسيوط :

ووفقا لقرار السيد رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء محكمة إدارية بمدينة أسيوط ، فإن اختصاص هذه المحكمة يشمل المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة والهيئات العامة بمحافظة أسيوط والمنيا و. سوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد .

ولا يشترط بالنسبة لاختصاص هذه المحاكم أن تكون الجهة المدعى عليها بالمحافظة متمتعة بالشخصية المعنوية ، وذلك أن الهدف من هذا التحديد المكاني للإختصاص هو تيسير نظر المنازعات أمام المحاكم الادارية المحلية ، بحكم قربها من مصالح هذه المحافظات ووجود عناصر المنازعة وأوراقها في هذه المصالح^(١) ولهذا فإن المناط في تحديد هذا الاختصاص

(١) راجع في هذا التليل العملى للإجراءات والصيغ القانونية أمام مجلس الدولة للمستشار هانى الديوى

المحلى هو بمقر الجهة الادارية التى تتصل بها المنازعة موضوعا فحسب ، وأما ما عدا ذلك من الأمور ككون الموظف نفسه مقيما فى دائرة محافظة بعيدة مثلا فما لا قيمة له فى هذا الصدد

وهذا ما قالت به المحكمة الإدارية العليا بجلسته ٦٠ / ١ / ٢ الدعوى ٦٣٥ لسنة ٥٥ ق .

الدفع بعدم الاختصاص النوعى :-

تطبيقات قضائية :-

ومن حيث ان البحث فى الاختصاص يكون سابقا على البحث فى شكل الدعوى أو موضوعها وللمحكمة ان تتصدى له من تلقاء ذاتها .

ومن حيث ان المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تنص على أنه " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :-

ثالثا : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية او بمنح العلاوات .

رابعا :

خامسا : الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية

حادى عشر : المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى اخر .

وتنص المادة (١٣) من قانون مجلس الدولة المشار اليه على أنه " تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية "

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أنه "تختص المحاكم
الإدارية :-

١ - بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود
ثالثا ورابعا من المادة ١٠ متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى
الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه
القرارات .

٢ - بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت
المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

٣ - بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة ١٠
كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ومن حيث ان مفاد هذه الاحكام ان المشروع ناط بمحكمة القضاء
الإدارى الاختصاص بالفصل فى المسائل المنصوص عليها بالمادة ١٠ من
قانون مجلس الدولة عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية
وحدد اختصاص المحاكم الإدارية بالمادة ١٤ المشار اليها على سبيل الحصر .

ومن حيث أن الطلب المائل يدخل فى عداد الطلبات المنصوص عليها
بالبنود خاصة من المادة ١٠ سالفه الذكر وهى الطلبات التى يقدمها الافراد أو
الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية اذ أنها ليست من الطلبات التى تختص
بالمحاكم الإدارية بالفصل فيها ، فأن محكمة القضاء الإدارى - دائرة منازعات
الافراد والهيئات بمدينة القاهرة هى التى تختص بنظرها وتعين احوالة الدعوى
اليها بحالتها عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ . ومن حيث ان الحكم بعدم الاختصاص
غير منه للخصومة فى الدعوى فانه يتعين ابقاء الفصل فى المصروفات

للمحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فلهذه الأسباب :

(حكم المحكمة الادارية بطنطا جلسة ٣١/٣/١٩٩٣)

ومن حيث انه عن شكل الدعوى فقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : أولا ثانيا ثالثا رابعا خامسا - الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية . . . ويعتبر فى حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو إمتناعها عن إتخاذ قرار كان الواجب عليها إتخاذها وفقا للقوانين أو اللوائح . . . ومن حيث انه من المقرر قانونا ان الخصومة فى دعوى الإلغاء هى خصومة عينية مناطها إختصاص القرار الإدارى فى ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته وإذا كان القرار الإدارى على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومحلها فى دعوى الإلغاء فإنه يتعين لقبول الدعوى ان يكون هناك قرار قائم ومتج لاثاره عند اقامة الدعوى بمعنى انه بانزال القرار الإدارى بعد رفع الدعوى أو كان القرار الإدارى النهائى الذى يجوز الطعن فيه بالإلغاء لم يصدر بعد فإن الدعوى تكون غير مقبولة ولا يجوز إعتبار سكوت الإدارة فى جميع الحالات عن الرد على شكاوى أو تظلمات أو طلبات الأفراد بمثابة قرار سلبى بالإمتناع ذلك لانه طبقا لحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يكون ثمة قرار إدارى سلبى بالإمتناع الا عند رفض السلطات الإدارية إتخاذ قرار أو إمتناعها عن إتخاذ قرار رغم انه من الواجب عليها إتخاذها وفقا للقوانين واللوائح .

(الحكم فى الدعوى رقم ١٩٣٧ لسنة ٢ ق محكمة القضاء الإدارى بطنطا الدائرة الثانية - جلسة ٢٨/٧/١٩٩٨)

الفصل الثالث

قواعد الاختصاص في القضاء الإداري

المبحث الأول

ما يخرج عن اختصاص القضاء الإداري

تطبيقات قضائية:

- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - اعتباره القرار الجمهوري الصادر بحالة الموظف الى المعاش أو الاستيداع أو بفصله من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة - هو قانون معدل للاختصاص - سريانه بأثر مباشر على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى - البحث في انطباق هذا القانون على النزاع - تعلقة بالاختصاص الولائي لمجلس الدولة وعدم اعتباره تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه - لا يجوز بالتالي أن يسبقه بحث الاختصاص النوعي أو اعملى.

- ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى اعتبر القرار الجمهوري الصادر بحالة الموظف الى المعاش أو الاستيداع أو بفصله من غير الطريق التأديبي من قبيل أعمال السيادة ، والذي عمل به ابتداء من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، هو قانون معدل للاختصاص يسرى بآثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، ومفاد ذلك أن البحث فى مدى انطباق القانون المشار اليه على واقعة الدعوى انما هو أمر يتعلق بالاختصاص الولائي لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ولا يعتبر

تعرضا لموضوع الدعوى أو فصلا فيه ، وبذلك فلا يجوز أن يسبقه بحث الاختصاص النوعى أو للحلى .

(الطنن رقم ٨١٠ لسنة ٩٩ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٧)^(١)

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى لا يشمل الطعن فى القرارات الصادرة بنقل الموظف ما دامت لا تحمل فى طياتها قرارات أخرى مقنعة مما يختص بنظرها القضاء الادارى كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها أو كجزاء تأديبى .

واذا كان نقل المدعى من المدارس الاعدادية الى المرحلة الابتدائية نتيجة الزيادة عن الحاجة فى عدد مدرسى اللغة الانجليزية بالتعليم الاعدادى وانها احتفظت فى مرحلة التعليم الاعدادى بمن يحمل مؤهلا أعلى ومن تزيد كفايته على كفاية المنقولين الى التعليم الابتدائى وذلك وفقا للقاعدة التنظيمية العامة المجردة التى وضعتها فى هذا الخصوص والتى أملت عليها اعتبارات الصالح العام وضرورات حسن سير مرفق التعليم وان قرار التسويات الصادر من السيد وزير التربية والتعليم اعتبر مؤهل المدعى صالحا للتعليم الاعدادى والابتدائى على حد سواء ، ومن ثم فان نقل المدعى الى وظيفة لا تغاير وظيفته الاولى من حيث شروط التعيين كما لا تقل عنها من حيث الدرجة أو المرتب ، لا يعلو أن يكون نقلا مكانيا اقتضته مصلحة العمل ، ولا يتطرى على تعيين جديد أو تأديب مما يدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى النظر فيه .

(الطنن رقم ١١١ لسنة ٨٨ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٦٦)

(١) هنا الحكم والأحكام التى تلية منشورين فى مجموعة القواعد القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى خمسة عشرة عاماً ج ١ ص ٧٢ ما بعدها .

ان مناط اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين
العامين ، هو ثبوت هذه الصفة لهم ، فاذا انتفت عنهم . خرجت هذه
المنازعات ، من اختصاص القضاء الادارى ولما كان الثابت من الأوراق ، ان
المدعى ، يعمل مستخدما فى مدرسة الجليل الجديد الابتدائية بالعريش وهى
مدرسة خاصة معانة يرتبط العاملون فيها بصاحب المدرسة بعلاقة عقدية ،
تحكمها نصوص العقود المبرمة بين كل منهم وبين صاحب المدرسة ، ولا
يرتبطون بالوزارة بأية علاقة تنظيمية أو لائحية ، فإن المدعى لا يكون موظفا
عاما وبهذه المثابة لا يصدق فى حقه من القواعد ما يسرى فى شأن موظفى
الدولة ولا يغير من هذا وضع المدرسة التى يعمل بها تحت اشراف وزارة
التربية والتعليم ما دامت محتفظة بطبيعتها كمدرسة خاصة ، وبالتالي بطبيعة
العلاقة التى تحكم الرابطة بينها وبين العاملين بها فى نطاق أحكام القانون
الخاص ، كما لا يغير منه تقرير اعانة للمدرسة المذكورة تسمح لهؤلاء
العاملين بالحصول على نصيب منها لقاء التزام المدرسة بقبول الطلاب للتعليم
فيها بالمجان يقتصر حقهم على هذه الحدود مع بقاء علاقتهم بصاحب المدرسة
علاقة عقدية يتفنى معها قيام أية رابطة تنظيمية لائحية بالوزارة ذاتها ، ومن
ثم يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى الراهنة فى
محلة .

(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٨)

- المنازعة بين وزارة الخزانة وبين ورثة احد امراء دارفور فيما يتعلق
بطلب استمرار صرف المعاش المقرر لهم أو ما كان متصلا بطلب استرداد ما
صرف منه يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - اساس
ذلك .

ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى اختصاص محدد ،
ينحصر فيما حددته القانون وبالذات وعلى سبيل الحصر من مسائل معينة ،
ولما كان البند ثانيا من المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ،
قد جعل اختصاصا بالمنازعات الخاصة بالمعاشات منوطا بأن تكون هذه
المعاشات مستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، وكان قد انتفى عن
المعاش موضوع النزاع - كما سلف البيان - أنه معاش مستحق لأحد
الموظفين العموميين أو لورثته ، فان المنازعة بين وزارة الخزانة وبين الأنسة
..... بوصفها من ورثة احد امراء دار فون تخرج عن اختصاص سواء ما
تعلق منها بطلب استمرار صرف المعاش أو ما كان متصلا بطلب استيراد ما
صرف من هذا المعاش بعد الزواج ويتعين - والحالة هذه - القضاء بالغاء
الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر
الدعويين رقم ٣٩٤ لسنة ١٧ القضائية ورقم ٢٥٠٧ لسنة ١٩ القضائية
المضمومتين .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ١٣ق - جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٠)

- مطالبة أحد العاملين بالدولة بحقوق يدهيه وقت ان كان حاملا باحدى
شركات القطاع العام - خروج هذه المنازعة من اختصاص مجلس الدولة -
تحول الشركة الى هيئة عامة ليس من شأنه أن يسبغ على محاكم مجلس
الدولة اختصاصاً ليس لها ، كما أن حلول الهيئة محل الشركة فى الدعوى
لا يغير من طبيعة المنازعة - توقف الفعل فى حقوق أخرى يدهيها الطالب
ابان عملة بالهيئة العامة على الفصل فى طلباته قبل الشركة - للمحكمة ان
توقف الفصل فى الدعوى لحين الفصل فى الدعوى الأولى بمعرفة القضاء
العادى . بيان ذلك - تطبيق .

ومن حيث ان طلبات المدعى تنحصر فى ثلاثة أولها : استحقاقه للفتنة الخامسة المقررة - لوظيفة مراجع ميزانيات من ١/٧/ ١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

وثانيها : استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة من ١/١/ ١٩٧٢ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ، واحتياطياً إلغاء القرار الصادر فى فبراير سنة ١٩٧١ فيما تضمنته من تخطيه فى الترقية الى الفئة الخامسة .

ومن حيث ان الطلب الأول للمدعى يتمخض عن حق يدعى وقت ان كان عاملا بشركة مياة الاسكندرية وقبل تحويلها الى هيئة عامة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لمرفق مياة الاسكندرية ولم يكن فى هذا الوقت موظفا عاما بل كان يعمل فى شركة من أشخاص القانون الخاص ، واختصاص مجلس الدولة محدد فى هذا الشأن وفقا لنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالنزاعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، وليس من شأن تحويل الشركة المذكورة - الى هيئة عامة أن يسبغ على محاكم مجلس الدولة اختصاصا ليس لها أو أن يكون من شأن حلول الهيئة محل الشركة فى الدعوى تغيير طبيعة المنازعة .

ومن حيث ان الطلين الثانى والثالث للمدعى وان كانا عن حقوق يدعيها بعد ان اصبح موظفا عاما فى الهيئة المذكورة مما تختص بنظره محاكم مجلس الدولة الا أن الفصل فيها يتوقف على الفصل أولا فى مدى أحقية المدعى للفئة الخامسة من ١/٧/ ١٩٦٤ ومتى كانت المادة - ١٢٩ من قانون المرافعات تعطى المحكمة الحق فى أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأات تعليق حكمها فى موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ،

فإنه من ثم يتعين الأمر بوقف الدعوى لحين الفصل فى الطلب الأول من طلبات المدعى بمعرفة المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً بنظر طلب المدعى أحقيته فى الفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ وإحالة الدعوى فى شأنه الى المحكمة العمالية المختصة بمحافظة الاسكندرية مع الأمر بوقف الدعوى بالنسبة الى مسافر الطلبات لحين الفصل فى الطلب المشار اليه وابقاء الفصل فى المصروفات .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٦)

.. مراحل تنظيم شركة الطيران العربية المتحدة - قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ كانت الشركة تزاوّل نشاطها محتفظة بشخصيتها الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التى تتبعها - العاملون بالشركة خلال هذه المرحلة لا يعتبرون موظفين هامين وتخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص القضاء الادارى - بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه أدمجت الشركة فى مؤسسة الطيران العربية وأصبحت جزء منها - نتيجة ذلك - ثبت للعاملين بها صفة الموظف العام - ينقد الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهم بعد هذا التاريخ للقضاء الإدارى دون القضاء العادى - تطبيق علاوة الطراز المستحقة للعاملين قبل صدور قرار رئيس الجمهورية المشار إليه - المنازعة بشأنها ينقد الاختصاص فيها للمحاكم العادية دون محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن مناط اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة

بالموظفين العاملين هو ثبوت هذه الصفة فإذا انتفت عنهم خرجت هذه المنازعات من اختصاص القضاء الإداري وليس خلاف في أن شركات القطاع العام تظل رغم تملك الدولة لها شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ولكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة ، وبهذه المثابة فإنها لا تعتبر مؤسسات عامة وتتففى عن العاملين فيها صفة الموظف العام إذ لاتصدق هذه الصفة الا على من يساهم بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ، ومن ثم فعلاقة هؤلاء العاملين بالشركات فى طبيعتها علاقة عقدية تخضع كأصل عام للقانون الخاص لالعلاقة تنظيمية تحكمها قواعد القانون العام ، وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظر مايثور بشأن هؤلاء العاملين من منازعات - علما ماورد بشأنه نص خاص - للمحاكم العادية وليس لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بتقضى المراحل التى مرت بها الشركة المدعى عليها بين أنه بتاريخ ١٧ من مارس ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ بدماج مؤسسة الخطوط الجوية السورية وشركة مصر للطيران فى شركة واحدة تسمى « الشركة العربية المتحدة للطيران » وفى ١٧ من يولية ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل اسم هذه الشركة الى « شركة الطيران العربية المتحدة » وفى ١٢ مايو ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى ونص فى المادة الخامسة منه على الشركات التى تتبع هذه المؤسسة ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة وفى ٢٥ من يناير ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ ناصا فى المادة الأولى منه على تعديل تسمية المؤسسة

العربية العامة للنقل الجوي الى مؤسسة الطيران العربية المتحدة وتولى بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها ومن بينها شركة الطيران العربية المتحدة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم تكون شركة الطيران العربية قد مرت بحرتين الأولى السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها كانت الشركة تزاوّل نشاطها محتفظة بشخصيتها المعنوية الخاصة المستقلة عن شخصية المؤسسة التي تتبعها ، ومن ثم فإن العاملين بهذه الشركة خلال تلك المرحلة تتنفي عنهم صفة الموظف العام ، وبالتالي تخرج المنازعات المتعلقة بهم عن اختصاص القضاء الإداري باعتبارها تتصل بعلاقات عقدية خاصة تنطبق عليها أحكام العقد وقانون العمل ويختص بها القضاء العادي تبعاً لذلك ، أما المرحلة الثانية التي تلت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ في ٢٥ يناير ١٩٦٧ وفيها تم ادماج الشركة في مؤسسة الطيران العربية وأصبحت جزءاً منها ومن ثم تثبت للعاملين بها صفة الموظف العام والمنازعات التي تثور بشأنهم بعد هذا التاريخ يختص بها القضاء الإداري دون القضاء العادي باعتبارهم عاملين في مؤسسة عامة وبالتالي يتعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الإداري .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم وإذ كان الثابت أن النزاع في الدعوى الحالية يدور حول استحقاق المدعى لعلاوة الطراز وبدء استهلاك هذه العلاوة من العلاوة الدورية المستحقة له في ١/١/١٩٦٦ وذلك وقت أن كان يعمل بشركة الطيران العربية قبل ادماجها في مؤسسة الطيران العربية فإن الاختصاص بنظر الدعوى يتعقد - والحالة هذه للقضاء العادي دون القضاء

الادارى .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧٨)

- القرار الادارى هو افصاح الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بمآلها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال ويحكم اللزوم وصف القرار الادارى - صدور القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلقه بإدارة شخص معنى خاص يخرج من عدد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج السلم الادارى - لا يجوز اعتباره من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد الأفراد والنسب تختص محكمة القضاء الادارى دون غيرها بنظرها - أساس ذلك - تطبيق .

صدور قرار وزير الدولة لاستصلاح الأراضي بنقل أحد العاملين باحدى شركات القطاع العام بعد صدوره من الوزير بوصفه رب عمل منوط به - وفقا لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام - مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة بالعاملين فى شركات القطاع العام وليس بوصفه سلطة عامة - لا يتوافر فى هذا القرار مقومات القرار الادارى - اختصاص القضاء العادى .

من حيث أن القرار الادارى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو افصاح الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بمآلها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن

مجرد صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الأحوال وبحكم
اللزوم وصف القرار الادارى بالمعنى المتقدم وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا
الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا ما دار القرار حول
مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوى خاص خرج
من عداد القرارات الادارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه فى مدارج
السلم الادارى ، وبناء عليه فإنه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه
من أن قرار وزير الدولة لاستصلاح الاراضى المطعون فيه الصادر بنقل
الطاعن من القرارات الادارية الصادرة فى شأن أحد الأفراد التى تختص
محكمة القضاء الادارى دون غيرها بالفصل فى طلبات الأفراد بالخافها ذلك
أنه فضلا عن أن القرار المشار اليه صدر فى شأن الطاعن بوصفه عاملا فى
القطاع العام وليس فردا من الأفراد بما من مقتضاه أن يتعقد الاختصاص بنظر
منازعته للمحكمة التى ناط بها القانون نظر المنازعات الخاصة بالعاملين فى
القطاع العام وهى كأصل عام محاكم القضاء العادى بوصفهم تابعين
لشخص من أشخاص القانون الخاص مالم يقض القانون بغير ذلك على
ماسلف بيانه ، فان القرار المذكور صدر من وزير الدولة لاستصلاح الاراضى
ليس بوصفه سلطة عامة وإنما بوصفه رب عمل منوط به وفقا لحكم القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مالف الذكر القيام مباشرة بعض الاختصاصات المتعلقة
بالعاملين فى شركات القطاع العام من هنا بوصفها من أشخاص القانون
الخاص على ما تقدم ذكره ، شأنه فى ذلك شأن القائمين بالعمل فى هذه
الشركات كرؤساء مجالس ادارتها بالنسبة للاختصاصات المخولة لهم فى هذا
القانون ، ولقد أيدى المشرع صواب هذا النظر حين ناط فى المادتين ١٢ ، ٥٢
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين فى القطاع العام بالوزير
للمختص اجراء تعيينات أو تنقلات بعض العاملين فى شركات القطاع العام

ليس بوصفة وزيراً وإنما بوصفه رئيساً للجمعية العمومية للشركة على ما
تقضى به المادة ٥٥ مكرر (أ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون
المؤسسات وشركات القطاع العام معدلاً بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .
وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا تتوافر له مقومات القرار الإداري الذي
تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الغائه والقول بغير ذلك
من شأنه أن يؤدي دون مسوغ من مطلق أو قانون إلى المغايرة في طبيعة
القرارات التي تصدر بنقل العاملين بالشركة الواحدة وبالتالي القواعد التي
تحكمها تبعاً لتغير السلطة التي باشرت نقلهم ، فيختلف الأمر في حالة ما إذا
كان النقل بقرار من الوزير المختص عنه في حالة ما إذا تم بقرار من مجلس
إدارة الشركة أو من رئيس مجلس إدارتها ، أو من أحد المفوضين في ذلك .

ومن حيث أنه لا غناء فيما أثاره المدعي من أن القرار المطعون فيه
تضمن جزاء تأديبياً ذلك أن الثابت أن محل القرار المذكور هو نقل المدعي من
شركة مساهمة البحيرة إلى شركة وادي كوم أمبو ، كما أن المنازعة تدور
أساساً على ما جاء بعريضة الدعوى وتقرير الطعن ومذكرات المدعي والمدعي
عليهم حول شرعية القرار المذكور وما يقتضيه ذلك من البحث في صدور
وعن يملك إصدار ، مستهدفاً الصالح العام غير متعسف في استعمال سلطته ،
وما إذا كان قد فوت على المدعي حقه في الترقيات التي تمت بالشركة عقب
نقله منها ومن شأن ذلك كله أن يبعد المنازعة عن المجال التأديبي الذي ينعقد
الاختصاص بالفصل فيه للمحكمة التأديبية وليس لمحكمة القضاء الإداري
التي تصدت للمنازعة وفصلت فيها .

ومن حيث أنه متى كان المدعي لا يعتبر موظفاً عاماً ، وإذا كانت
المنازعة لا تنصب على قرار إداري ولا تتعلق بجزاء تأديبي ، فإن الفصل فيها

يخرج عن دائرة اختصاص محاكم مجلس الدولة وينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء العادى . واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتعين لذلك الحكم بالغائه بالنسبة للطاعن والقضاء بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وباختصاص محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) بنظرها وحالتها اليها تطبيقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات للفصل فيها ، والزام الطاعن مصروفات الطعن وابقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢٣ - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

- قيام الجهة الادارية بتقدير كفاية العامل بمرتبة جيد عن عامين متتالين قيامها بتعديل التقرير الخاص بالنسبة الأخيرة ورفع مرتبة كفايته الى ممتاز بدلا من جيد - لا إلزام على الجهة فى تعديل تقريره عن العام السابق ورفعها الى ممتاز - لا يجوز للمحكمة عدم الاعتداد بالتقرير المعد عن العام الأول ورفعها إلى ممتاز لخروج ذلك عن حدود ولايتها - أساس ذلك .

(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٢٣ « ادارية عليا » جلسة ١٩٨٠/٤/٢٣)

- اختصاص القضاء الادارى بنظر دعاوى المسؤولية منوط بتعلقها بمنازعة ادارية ويتعين ان ينجم الضرر عن عمل ادارى - لا اختصاص للقضاء الادارى بدعاوى المسؤولية عن الأعمال المادية الضارة التى تصدر من الجهة الادارية أو من أحد موظفيها - أساس ذلك - تطبيق .

ومن حيث أن الجهة الادارية وهى فى سبيل أداء مهام وظيفتها انما تبأشر أعمالا ادارية وأخرى مادية . والأعمال الادارية هى الأعمال القانونية التى تقوم بها الجهة الادارية فى حدود اختصاصها وتصدر فى صورة قرارات

صريحة أو ضمنية تعبر عن إرادتها . أما الأعمال أو الأفعال المادية التي تقع من الجهة الإدارية فهي تلك التي تقوم بها دون أن تستهدف من ورائها ترتيب أى أثر قانونى عليها ويعتبر من قبيل الأعمال المادية الأفعال الضارة التي تأتينا الجهة الإدارية أو أحد موظفيها أثناء تأدية وظائفهم فهذه الأعمال وإن كانت تعتبر صادرة من الجهة الإدارية وتنحمل مسئوليتها قانونا إذا ما توافرت شرائط المسئولية إلا أنها لا تعتبر أعمالا إدارية بل تعتبر أعمالا مادية بحته . . . وغنى عن البيان إنه لكى يختص القضاء الإدارى بنظر دعاوى المسئولية عن الأعمال الإدارية حتى يتسنى القول بتعلق الأمر بمنازعة إدارية فإنه يتعين أن ينجم الضرر عن عمل إدارى بالمعنى المتقدم إذ لا اختصاص للقضاء الإدارى بدعاوى المسئولية عن الأعمال المادية الضارة التي تصدر من الجهة الإدارية أو من أحد موظفيها .

ومن حيث أن الثابت من مساق الوقائع المتقدمة أن المنازعة المطروحة تدور فى أصلها وجوهرها حول فقد ملف خدمة المطعمون ضده ، وهذه الواقعة لا تعدو أن تكون من قبيل الأعمال المادية التي تنأى بطبيعتها وتبعد وفقا لدلولها عن أن يسبغ عليها صفة المنازعة الإدارية وبالتالي ينحسر اختصاص القضاء الإدارى عن نظر ما يثار بصدها من أوجه نزاع ، وينعقد الاختصاص عندئذ للقضاء العادى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم واذ ذهب المحكم المطعمون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد جانب القانون فى صححيته مما يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعمون فيه وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فى موضوعها طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٢ ق « إدارية عليا » جلسة ١٩٨٠ / ٢ / ٩)

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالى يجيز لوزير الكهرباء والسد العالى بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل العاملين بعمود موقته بشركتى المقاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالى بأسوان ممن يزيدون عن حاجة العمل بالشركتين بسبب قرب انتهاء المشروع - نقل العامل فى هذه الحالة لحدى الوزارات يعتبر بمثابة التعيين المبتدئ فى خدمة هذه الوزارة بالخروج على الأحكام العامة فى التعيين المبتدأ - المنازعة فى طبيعة علاقة العمل القائمة بين العامل وشركة المقاولين العرب وطلبة الغاء قرار وزير الكهرباء الصادر بنقله الى احدى الوزارات استنادا لتلك العلاقة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بهذه المنازعة لدخولها ضمن اختصاص القضاء العادى أساس ذلك - مثال

(الطعنان رقما ٢٢٣ ، ٢٣٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٨٠)

ومن حيث ان الثابت فى الأوراق إن القرار المطعون فيه هو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ بتعيين رؤساء لمجالس ادارة بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ببعض المحافظات فيما تضمنته من تخطى المدعى (المطعون ضده) .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات وان قضى فى مادته الأولى بأن يحول بنك التسليف الزراعى الى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى ، فقد نص فى مادته الخامسة على أن تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات

إلى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ومقتضى ذلك أن بنوك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات تعتبر - بقوة القانون شركات مساهمة من شركات القطاع العام بحكم تبعيتها للمؤسسة العامة المشار إليها وقد صدر القرار المطعون فى المجال الزمنى لنفاذ القانون المذكور .

ومن حيث ان من المقرر ان شركات القطاع العام تظل مع تملك الدولة لها شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة وبهذه المثابة فانها تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أشخاص القانون الخاص وتمارس نشاطها بحسب الاصل - فى نطاق هذا القانون ، ومن ثم فانها لا تندرج فى عداد المؤسسات العامة التى هى من أشخاص القانون العام ، وبالتالي تنتفى عن العاملين بتلك الشركات صفة الموظف العام اذ لا تصدق هذه الصفة الا على من يساهم فى عمل دائم فى مرفق عام . بديرية الدولة أو احد اشخاص القانون العام الأخرى بأسلوب الاستغلال المباشر ويترتب على ذلك أن العاملين بالشركات المذكورة تربطهم بها علاقة عقدية فى طبيعتها تخضع ، كأصل عام ، للقانون الخاص وليست علاقة تنظيمية تخصها قواعد القانون العام .

ومن حيث ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم هذه المنازعة من حيث الزمان - قد اقتصر على تحويل المحاكم التأديبية بمجلس الدولة سلطة الفصل فى بعض القرارات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من ذلك القانون الذى لم يتضمن نصا يبين المحاكم المختصة بنظر المنازعات الأخرى لهؤلاء العاملين مما يفيد ان المشرع قد ابقى على اختصاص المحاكم على ما هو عليه دون تعديل الا فى

الحدود التى نص عليها هذا القانون كما أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يعقد لمحكمة اختصاصاً بتلك المنازعات .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه اذ تناول تعيين بعض رؤساء مجالس ادارة شركات عامة على ما سلف بيانه فانه رغم صدوره من رئيس مجلس الوزراء لا يصدق عليه وصف القرار الادارى لأنه ليس كذلك بحسب موضوعه طالما أنه ينصب فى محله على مسألة تتصل بإدارة شركات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة وغنى عن البيان ان تعيين العاملين فى شركات القطاع العام بقرار من رئيس مجلس الوزراء لا يغير من طبيعة العلاقة التى تربطهم بالشركات حيث يبقى علاقتهم بها علاقة عقدية والقول بغير ذلك من شأنه المغايره فى نوع العلاقة التى تربط العاملين بتلك الشركات باختلاف القرار الصادر بتعيينهم فيها الأمر الذى لاسند له من القانون .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم من ان المطعون على ترقيةهم بالقرار الطعين لا يعدون باعتبارهم من العاملين فى شركات عامة من الموظفين العموميين وطالما ان المنازعة فى هذا القرار لا تتعلق بمسألة تأديبية ولا تنصب على قرار ادارى فإنها تكون من اختصاص القضاء العادى دون مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاء القرار الطعين فيما تضمنه من تخطى المدعى وما يترتب على ذلك من آثار قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه دون حاجة الى التطرق ، لأسباب الطعن فيه أو بحثها مع القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية المختصة) عملاً بحكم

المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، مع ابقاء الفصل فى المصروفات حتى يصدر حكم فى موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢٤ ق « ادارية عليا » جلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٥)

- منازعة ادارية - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة اطباء الاسنان . - خلوة من أى حكم يخول النقابة سلطة الترخيص أو عدم الترخيص فى تصنيع أو تداول أى من المواد أو المستحضرات الصيدلانية - أو المستلزمات الطبية ما يصدره مجلس النقابة من عدم صلاحية احدى المواد للاستعمال وأن وصف بأنه قرار الا أنه فى حقيقة مجرد رأى علمى أو وجهة نظر فى إستشاره فنيه أو تأويل علمى - إقتضاه لمقومات القرار الإدارى الأساسية - عدم اعتبار المنازعة فيه منازعة ادارية - عدم اختصاص مجلس الدولة ولائياً بالفصل فيها - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٣ « ادارية عليا » جلسة ١٩٨١ / ٥ / ٣١)

اختصاص - اختصاص ولائى - عضوية مجلس الشعب - صحة العضوية - المادة ٩٣ من الدستور - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً بنظر دعوى الفصل فى صحة العضوية لمجلس الشعب أساس وأثار ذلك .

ومن حيث انه من الأمور المسلمة ان الاختصاص الولائى يعتبر من النظام العام ، ويكون مطروحا دائما على المحكمة كمسألة أولية وأسامية تقضى فيها من تلقاء ذاتها دون حاجة الى دفع بذلك من أحد الخصوم ، بما يكفل الاتقضى المحكمة فى الدعوى أو فى شق منها دون ان تكون المنازعة برمتها مما يخرج عن اختصاصها وولايتها .

ومن حيث ان المادة (٦٨) من الدستور تقضى بأن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين ويحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء .

ومن حيث ان المادة (١٧٢) من الدستور تقضى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

وحيث ان المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد بين اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالمسائل المحددة بها ومن بينها الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية والطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية وكذلك سائر المنازعات الادارية .

ومن حيث انه يبين من أحكام هذه النصوص الدستورية والقانونية ان مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يعتبر صاحب الولاية العامة والقاضى الطبيعى المختص بنظر الطعون فى القرارات الادارية وسائر المنازعات الادارية ، الا انه متى تضمن الدستور أو القانون فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ، النص الصريح على ان يكون الاختصاص بنظر نوع معين من هذه المنازعات لمحاكم أو لجهة أخرى فانه يتعين على محاكم مجلس الدولة عدم التعدى على هذا الاختصاص بذات درجة وجوب حرصها على اعمال اختصاصها المقرر لها طبقا لأحكام الدستور والقانون دون افراط أو تفريط وعلى هذه المحاكم أداء رسالتها فى انزال رقابة المشروعية المقررة لها فى حدود هذه الولاية ، وهذا الاختصاص دون تجاوز أو انقاص .

ومن حيث انه بتقضى نصوص الدساتير المصرية فى تنظيمها الفصل فى صحة العضوية لأعضاء المجالس النيابية يبين ان المادة (٩٥) من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ، ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ، ويجوز ان يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى ، وقد صدر القانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٥١ الذى أناط بمحكمة النقض مباشرة هذا الاختصاص .

وقد نص دستور سنة ١٩٣٠ فى المادة (٩٠) منه على أن تقضى محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام ، أو محكمة النقض والإبرام اذا انشئت فى الطلبات الخاصة بصحة نيابة النواب والشيوخ أو بسقوط عضويتهم ويحدد قانون الانتخاب طريقة السير فى هذا الشأن .

وبعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نص الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ على أن « يختص مجلس الأمة بالفصل فى صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة عليا يعينها القانون بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة الى مجلس الأمة وذلك بناء على إحالة من رئيسه ، وتعرض نتيجة التحقيق على المجلس للفصل فى الطعن ، ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، ويجب الفصل فى الطعن خلال ستين يوما من عرض نتيجة التحقيق على المجلس » .

وقد حددت المادة (١٧) من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٦ المحكمة المشار اليها بأنها « محكمة النقض » اذ نص على ان « يقوم بالتحقيق فى صحة عضوية أعضاء مجلس الأمة محكمة النقض » .

وقد رددت المادة (٦٢) من دستور سنة ١٩٦٤ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة (٨٩) من دستور سنة ١٩٥٦ المشار إليها .

ومن حيث أن الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ قد نص المادة (٩٣) بالفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد احوالها اليه من رئيسه ويجب احواله الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم للمجلس به . . . وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس » .

ومن حيث انه يبين من نصوص الدساتير المصرية المتعاقبة سواء في عهد النظام الملكى أو النظام الجمهورى أن دستور سنة ١٩٢٣ قد أناط الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمجلسى النواب والشيوخ كل بالنسبة لأعضائه ، بما مفاده اعتبار ان الأصل هو النهج القائم على منح المجلس النيابى ذاته الفصل في صحة عضوية أعضائه ، أى ان الاختصاص بالفصل في ذلك منوط بالسلطة النيابية للشعب ، وليس للسلطة القضائية ، وقد أجاز الدستور في ذات الوقت للمشرع أن يمنح هذا الاختصاص لغير تلك السلطة ذات التشكيل والطابع السياسى فاستخدم المشرع هذه الرخصة منذ سنة ١٩٥٦ وأناط الاختصاص بالفصل في صحة العضوية لمحكمة النقض ، أى للسلطة القضائية ، وهو ما يجرى عليه دستور سنة ١٩٣٠ الذى أناط الاختصاص بالفصل في صحة العضوية بمحكمة الاستئناف المعقودة في هيئة محكمة نقض وإبرام أو بالمحكمة الأخيرة عند انشائها

ولكن المشرع الدستوري عمد سنة ١٩٥٦ الى نقل الولاية فى الفصل فى صحة العضوية الى المجلس النيابى وهو مجلس الأمة ، وفى ذات الوقت حتم ان تجرى التحقيق فى الوقائع الخاصة بالطعن محكمة عليا يحددها القانون ، ومقتضى ذلك انه جعل تحقيق وقائع الطعن فى صحة العضوية منوطا بالسلطة القضائية ، بينما ترك الفصل فى صحة العضوية بناء على هذا التحقيق للمجلس النيابى ، وقد أناط قانون مجلس الامة الاختصاص بتحقيق صحة العضوية بمحكمة النقض قمة المحاكم العادية فى مصر ، وبذلك يكون قد أصبح للسلطة القضائية تحقيق وقائع الطعون فى صحة العضوية ، وتتولاه أعلى محكمة قانون فى نظام القضاء العادى تحقيقا لأوفى قدر من الضمانات لصحة العضوية من حيث تحقيق وتحديد الوقائع الصحيحة التى لايقوم التطبيق السليم لاحكام الدستور أو القانون الاعليها ، بينما يكون للسلطة التشريعية الشعبية أو النيابية حسم النزاع على صحة العضوية وهذا هو النهج الذى أخذ به الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ فى المادة (٩٣) منه .

ومن حيث ان مفاد هذه المادة - وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قبل (المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٣٠ ق بجلسته ٢٥ مايو سنة ١٩٨٥ ، وحكم المحكمة الادارية العليا فى الطعون أرقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ لسنة ٣٢ القضائية بجلسته ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٩) ان الطعون التى تختص محكمة النقض بتحقيقها فى اطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل فى صحة عضوية أعضائه ، انما هى الطعون التى تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها فى معناها الدستورى والقانونى الفنى الوثيق ، والتى تتمثل فى عمليات

(التصويت والفرر . و اعلان النتيجة) طبقا لاحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة أحكام المادتين (٢٦ ، ٣٧) من هذا القانون ، ومن ثم يكون الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري والقانوني الفنى الدقيق على النحو المشار اليه من اختصاص مجلس الشعب وحده مباشرة اعمالا لصريح حكم المادة (٩٣) من الدستور المشار اليه ، وعلى الوجه المنصوص عليه فيها ، أيا ما يكون وجه هذا الطعن وأساسه .

(المحكمة الادارية العليا - دائرة منازعات الافراد والهيئات والتعويضات - طعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٧ق - جلسة ٩ فبراير ١٩٩١ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩٥ لم ينشر بعد)

اختصاص - تعويض - حراسة - عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولايا ينظر دعوى طلب تعويض المدعى عما أصابه وأسرته من أضرار مادية وأدبية من جراء قرار فرض الحراسة على أمواله وممتلكاته ويتمين القضاء باحالة الدعوى الى محكمة القيم - أساس ذلك .

ومن حيث انه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولايا ينظر الدعوى فان المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تنص على ان تختص محكمة القيم المنصوص عليها فى قانون حماية القيم من العيب المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فى المادة السابقة وكذلك المنازعات الاخرى

المتعلقة بالحراسات التي فرصت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب المترتبة عليها ونحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة مالم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون . . .

ومفاد ما تقدم ان المشرع نزع الاختصاص بنظر الدعاوى المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة للخاضعين لأحكامه وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرصت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها من المحاكم بجميع درجاتها وأسندته الى محكمة القيم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ على ان نحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم بجميع درجاتها

ومن حيث ان المدعى حدد طلباته في طلب التعويض عما أصابه وأسرته من أضرار مادية وأدبية من جراء قرار فرض الحراسة على أمواله وممتلكاته على ما سلف بيانه وان قرار فرض الحراسة رقم ٣٠٤٥ لسنة ١٩٦٥ المطالب بالتعويض عنه قد صدر استنادا الى أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ومتى كان ذلك فان الدعوى بهذه المثابة حسب طلبات المدعى - تعد منازعة مترتبة على قرار فرض الحراسة صدر قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ مما تحتص بنظره محكمة القيم عملا بحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ سائلة الذكر ، ولا يحوز دور ذلك كون ان هذه المحكمة صاحبه الاختصاص العام فيما يتعلق بسائر المنازعات الادارية بما فيها الطعن على

القرارات الصادرة عن الجهة الادارية وطلب التعويض عنهما طالما ان المشرع قرر نزع هذا الاختصاص وناط به محكمة القيم لاعتبارات قدرها . ومتى كان ذلك فانه يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القيم للاختصاص عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات

(محكمة القضاء الادارى - دائرة العقود الادارية والتعويضات -
الدعوى رقم ١٧٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٦ من يونية ١٩٩٤)

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان النيابة العامة هى شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية اذ أختصتها القوانين بصفتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال من صميم الاعمال انضائية وهى التى تتصل باجراءات التحقيق والاتهام كالقبض والاتهام على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها الى غير ذلك من الإجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وغيره من القوانين ، وهذه التصرفات مقدمة الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمباشرتها على القرارات الادارية

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان جهة الادارة المدعى عليها لم تصدر قرارا اداريا بمصادرة الكتاب المشار اليه ، وان النيابة العامة هى التى قررت مالمها من سلطة فى هذا الشأن ، التحفظ على نسخ الكتاب الى حين الانتهاء من التحقيقات التى تجريها فى القضية المشار اليها ومن ثم يكون ما صدر

عن النيابة العامة يعتبر من أداء لوظيفتها القضائية مما ينأى بهذه المثابة عن اختصاص قضاء الالغاء الادارى وبالتالي لرقابة المشروعية التى يسلطها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على القرارات الادارية .

ومن حيث ان من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(الدعوى رقم ٨٦٥١ لسنة ٤٧قـ . جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٩٤)

المبحث الثاني

ما يدخل في اختصاص القضاء الإداري

أ- في شؤون الموظفين؛

١- ارتباط الاختصاص بتوافر صفة الموظف العام؛

تطبيقات قضائية؛

- يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير صفة مصدرة بعد تاريخ صدور القرار - مثال : تحول بنك مصر الى شركة بعد أن كان مؤسسة عامة - تظل القرارات التي صدرت منه خلال فتره اعتبارة مؤسسة عامة ، قرارات ادارية - اختصاص القضاء الإداري بنظرها .

متى ثبت على النحو المتقدم أن بنك مصر كان مؤسسة عامة في وقت صدور القرار موضوع هذه المنازعة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وكان المدعى انذاك يعتبر من الموظفين العموميين فإن القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة البنك بمجازاته بفصله يعتبر قراراً إدارياً له كل سمات ومقومات القرار الإداري ، ويكون الطعن عليه بالالغاء من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وذلك عملاً بالفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي أقيم الطعن في ظل أحكامه والتي تعقد الاختصاص للمجلس بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولما كانت دعوى الإلغاء تعتبر خصومة عينية موجهة للقرار الإداري ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حججه على الكافة فانه يتعين النظر الى طبيعة القرار وقت صدوره دون

اعتداد بتغيير مصدره اذا ما وقع هذا التغيير فى تاريخ لاحق على صدور القرار
وإذا كان ذلك كذلك فإنه وقد ثبت ان القرار المطعون فيه صدر من رئيس
مجلس ادارة بنك مصر باعتباره سلطة تأديبية فى وقت كان البنك فيه مؤسسة
عامة فإنه لا يؤثر على هذا القرار ولا يقدح فى كونه قرارا إداريا يحول بنك
مصر بعد ذلك الى شركة مساهمة بل يظل القرار الصادر بفصل المدعى
محتفظا بصفته الادارية كما كان معمولاً بها عند صدوره دون غيرها ويكون
الظعن عليه قد انعقد الاختصاص بنظره لمجلس الدولة دون غيره اذ ليس
للمحاكم العادية ولاية الغاء القرارات الادارية وإنما ناطت الفقرة الرابعة من
المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة
الذى أقيمت الدعوى فى ظل أحكامه ، نظر مثل هذه المنازعة لمحكمة القضاء
الادارى على ما سلف البيان .

(الظعن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢) .

- اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى الطلبات
المتعلقة بالعاملين بالدولة - تكييف العلاقة القانونية بين طالبة البحث
والمجلس الأعلى لدعم البحث - علاقة وظيفية - اختصاص القضاء الادارى
بتنظر المنازعات المتعلقة بها - أساس ذلك .

ان الثابت من الأوراق ان المدعى عليها حصلت على بكالوريوس فى
العلوم (كيمياء - طبعة) وصدر قرار السيد نائب رئيس الوزراء للشئون
العلمية ورئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة بترشيحها للتعين فى وزارة
البحث العلمى ثم صدر قرار أمين عام للمجلس الأعلى لدعم البحوث رقم
٢٢ لسنة ١٩٦٥ متضمنًا تعيين المدعى عليها فى ١٥ من مارس سنة ١٩٦٥
طالبة بحث بالمجلس الأعلى لدعم البحوث بمنحة قدرها ٢٠ جنية شهريا

وتسلمت عملها في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ والحقت بمعهد الصحراء ولما أثير موضوع جمعها بين عملها بالمجلس المذكور وبين التدريس بمدرسة ليلية الحرية ، تقدمت في ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ الى المجلس الأعلى لعم البحوث باستقالتها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ وأوردت في هذا الطلب استعدادها لسداد ما سبق أن حصلت عليه من منحة مدة عملها بالمجلس كما تقدمت بطلب آخر في ذات التاريخ أشارت فيه الى استقالتها السابقة والتمست تقسيط المبالغ المستحقة عليها لمدة ١٢ شهرا ثم عادت المدعى عليها وقدمت طلبا مؤرخا ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ عدلت فيه عن استقالتها السابقة وتأشّر عليه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بالحفظ على أساس أن استقالتها المقدمة في ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٥ تعتبر مقبولة بفوات أكثر من ثلاثين يوما على تقديمها .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي والحق بالوزارة المذكورة كل من المجلس الأعلى لدعم البحوث والمركز القومي للبحوث ويتبعه ثمانية معاهد ومعاهد البحوث النوعية الميينة بالقرار المشار اليه ومن بينها معهد الصحراء الذي الحقت به المدعى عليها ، ونصت المادة (٥) على أن " تسرى اللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على معاهد البحوث النوعية التابعة لوزارة البحث العلمي فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وفي ذات التاريخ أى في ١٣ من يولييه سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الأعلى لدعم البحوث وقد نص في المادة الأولى منه على أن " ينشأ مجلس أعلى لدعم

البحوث يعتبر هيئة عامة ويلحق بوزارة البحث العلمى وتكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة ، ويهدف الى تحقيق الأغراض الآتية :

(أ) تحديد مشروعات البحوث ذات الأولوية الخاصة فى خدمة برنامج التنمية بالجمهورية وتمويلها .

(ب) المساهمة فى تمويل مشروعات البحوث العامة التى تهدف الى تقدم العلم وتدريب الباحثين والنهوض بمستواهم .

(ج) تشجيع العمل الجماعى بين الباحثين فى الدولة وتنمية التعاون بينهم ورعاية المبرزين منهم .

(د) متابعة نتائج البحوث التى يمولها المجلس والعمل على اخراجها الى حيز التطبيق فى القطاعات المختلفة .

وقد ظل المجلس الأعلى لدعم البحوث قائما ويؤدى رسالته الى ان صدر فى ٩١ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى ومتضمنا النص على الغاء كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى ورقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المجلس الأعلى لدعم البحوث .

ومن حيث انه أيا كان رأى فى التكليف القانونى لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة بحث بالمجلس الأعلى لدعم البحوث فإن العلاقة التى تربطها بالمجلس المذكور - فى حدود اغراض ذلك للمجلس - هى علاقة قانونية تدور فى فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مآلا وتنتج هذه العلاقة من القرار الصادر بتعيينها فى المجلس المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الادارية والقواعد

التنظيمية المطبقة فى المجلس واذ كانت المنازعة الماثله تتصل بالعلاقة القانونية للمدعى عليها بالمجلس المذكور فإنها تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه واختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ومن حيث أن المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن " تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يماثلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والمستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم (٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة العاشرة متى كانت قيمة المنازعة لا تتجاوز خمسمائة جنية " فمن ثم ينعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احالتها اليها لتفصل فى موضوعها .

(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ١٥ق - جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٧٤)

- المعهد القومى للمقياس والمعاير - اعتبار العلاقة بينه وبين طلابه
علاقة قانونية تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى -
اختصاص المحاكم الادارية بنظر المنازعة - أساس ذلك - مثال :

يتعهد طالب البحث بالتفرغ للبحث والمواظبة عليه كما يتعهد أن يستمر فيه لمدة سنة على الأقل فإذا تخلى عنه خلال السنة الأولى تعين عليه أن يعيد الى المركز كل ما تسلمه من قيمة المنحة وكذلك الرسوم التي يكون المركز قد دفعها له أثناء الفترة التي قضاهما به .

أيا كان الرأي في التكيف القانوني لمركز المدعى عليها بوصفها طالبة .

بحث بالمعهد القومي للقياس والمعايير ، فإن العلاقة التي تربطها بالمجلس المذكور هي علاقة قانونية تدور في فلك الوظيفة العامة وتتصل بها مآلا ، وتنبع هذه العلاقة من القرار الصادر باقامتها طالبة بحث بالمعهد المذكور وتحكمها تبعا لذلك اللوائح الإدارية والمالية المطبقة في المعهد ، واذ كانت المنازعة الماثلة تتصل بالعلاقة القانونية المشار اليها التي قامت بين المدعى عليها وبين المعهد المذكور ، فانها تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه واختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى .

ان المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص المحاكم الادارية : (١) بالفصل في طلبات الغاء القرارات المتصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وفي طلبات التسويض المترتبة على هذه القرارات (٢) بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات ، والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم ، ولما كانت المدعى عليها على ماسلف في حكم

العاملين ومن المستوى الذى تختص المحاكم الادارية بنظر منازعتهم فمن ثم يتعقد الاختصاص بنظر هذه الدعوى للمحكمة الادارية لرياسة مجلس الوزراء ويتعين لذلك احوالها اليها لتفصل فى موضوعها مع الزام المطعون ضدها بمصروفات الطعن وأبقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ١٦ق - جلسة ١٢/٤/ ١٩٧٥)

يترتب على تحويل المؤسسة العامة الى شركة من شركات القطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام - زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - القرارات الصادرة فى شأن العاملين بالمؤسسة قبل ذلك تظل قرارات ادارية وان تغيرت صفة مصدرها فيما بعد - يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون اعتداد بالصفة فى وقت لاحق - أثر ذلك : دخول المنازعة فى صيغة هذه القرارات فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - تطبيق .

من حيث أن الجهة الادارية طلبت فى عريضة تصحيح شكل الطعن للحكم بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة المدنية المختصة ، تأسيسا على أنه قد ترتب على تحويل المؤسسة المدعية الى شركة من شركات القطاع العام باسم « الشركة المصرية لانتاج اللحوم والالبان بموجب قرار وزير الزراعة رقم ٧١٢ لسنة ١٩٧٥ وفقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ، ان زالت عن العاملين بالمؤسسة الملغاة - والمدعى من بينهم صفة الموظف العام التى كانت تنطبق على العاملين بالمؤسسات العامة ، ويترتب على ذلك أن المنازعة الماثلة وهى منازعة متعلقة بالمرتب - تصبح من

اختصاص القضاء العادى بحسبان أن اختصاص محاكم مجلس الدولة المبينة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور بالنسبة للعاملين بالقطاع العام على الطعن فى القرارات التأديبية .

ومن حيث أن القرارات المطعون فيها والتي قضت بمجازاة المدعى تأديبيا وبإلزامه بالتعويض ، قد صدرت من المؤسسة المصرية العامة للحوم والألبان فى المدة من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٦٩ . وقبل أن تتحول الى شركة فى سنة ١٩٧٥ . وكان المدعى آنذاك موظفا عاما بالمؤسسة المذكورة فان هذه القرارات تعتبر والحال كذلك قرارات ادارية صادرة فى شأن موظف عام ، ويبقى هذا الوصف ملازما لتلك القرارات وان تغيرت صفة مصدرها فيما بعد ، ذلك أنه يتعين النظر الى صفة مصدر القرار وقت صدوره دون اعتداد بتغير هذه الصفة فى وقت لاحق ومؤدى ذلك أن يظل الاختصاص بنظر المنازعة فى القرارات المذكورة للمحكمة التى لها ولاية الفصل فيها . بمعنى - أنه لا يترتب على الغاء المؤسسة مصدرة القرارات بتحويلها الى شركة قطاع عام فى سنة ١٩٧٥ - وماتفرع عنه من زوال صفة الموظف العام عن العاملين بها - انتقال الاختصاص بنظر المنازعة الماثلة الى المحاكم المدنية .

ومن حيث أن المدعى لجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعنا فى القرارات سالفة الذكر عقب صدورها ، فيما اشتملت عليه من جزاءات تأديبية ومن إلزام بالتعويض عن المخالفات المستندة اليه ، ولما كانت المحكمة صاحبة الاختصاص بنظر طلب الغاء القرار الادارى تختص أيضا بالفصل فى كل مايتصل به أو يتفرع عنه من طلبات أو منازعات ، اعمالا لقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، لذلك فان محكمة القضاء الادارى التى طرح عليها طلب الغاء القرارات المطعون فيها ، تختص أيضا بالفصل فى

المنازعة في التعويض الذي ضمته الجهة الادارية هذه القرارات والأزمت المدعى بأدائه خصما من مرتبه ، وعلى ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص الذي أثارته الطاعنة غير قائم مستنه ، خليا بالرفض .

(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٧)

طلب المدعى الحكم بإلزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤدي له تعويضا لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها في اتخاذ اجراءات ترشيحه للمنحة التدريبية المقدمة من حكومة هولندا مما أدى الى اعتذار الحكومة الهولندية - اختصاص مجلس الدولة بنظرها باعتبارها منازعة ادارية قوامها النعى على مسلك الجهة الادارية بصفتها القائمة على ادارة مرفق للمساحة وبحسبانها منازعة لاشك في انطوائها في نطاق منازعات الروابط الوظيفية التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطبيعى لروابط القانون العام وفقا لصريح نص الدستور والقوانين المنفلة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانونا .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة - حسبما يبين من الأوراق - تتحصل في أن السيد المهندس / الإدارى / أقام الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية ضد السيد / رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للمساحة طالبا الحكم بإلزام الهيئة المذكورة بأن تؤدي له التعويض الذى تقلده للمحكمة - وقد حدد المدعى التعويض المطلوب فى المذكرة التى تم بها بجلسته التحضيرى المعقودة فى ٨ من أغسطس ١٩٧٧ بمبلغ عشرة آلاف جنيه . وذهب شرحا لدعواه أن الهيئة أعلنت عن منحة من

الحكومة الهولندية واجتاز المدعى الاختبار الذى أجرته الهيئة وكان ترتيبه الأول وأخطر بنتيجة الاختبار فى ٩/٥/١٩٧٦ ثم عادت الهيئة وأخطرته فى ٢/١٠/١٩٧٦ بأن الادارة العامة للبعثات لوزارة التعليم العالى أفادت بأن السلطات الهولندية قد اعتذرت عن هذه المحنة وأنه لما كان قد تبين للمدعى أن اعتذار السلطات الهولندية انما يرجع الى تأخر الهيئة المصرية العامة فى ارسال استمارة الترشيع مما ترتب عليه الحاق الضرر بالمدعى فأقام دعواه مطالبا بالتعويض .

وتقدمت الهيئة المدعى عليها بدفاعها فأوضحت أنها لم تتوان فى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى شأن المنحة المقدمة من الحكومة الهولندية بأن أرسلت الى ادارة البعثات فى ذات يوم ظهور النتيجة بكتابها رقم ٢٩٣١ فى ٣/٥/١٩٧٦ ثم طلب ممثل السفارة الهولندية من أصحاب الشأن استيفاء استمارات خاصة الا أنهما تقاعسا عن تقديمها مما أدى الى اعتذار السلطات الهولندية وأن مهمة الهيئة قد انتهت بمجرد اخطار ادارة البعثات وأنها لم ترتكب أى خطأ يستوجب التعويض .

ويجلسة ١٩ من مارس ١٩٨٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بحالتها بحالتها الى محكمة الاسكندرية الابتدائية للاختصاص .

وأقامت المحكمة قضاها على أن المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حددت اختصاص مجلس الدولة على سبيل الحصر بالنسبة لطلبات الموظفين العموميين أو ورثتهم سواء تمثلت فى منازعات حقوقية أو طلبات الغاء قرارات ادارية وأنه لما كان ماينعيه المدعى على الهيئة المصرية العامة للمساحة من خطأ تمثل فى تأخيرها فى اتخاذ

اجراءات ترشيحه للمنحة التدريبية المقدمة من الحكومة الهولندية مما دفع الحكومة الهولندية الى الغاء المنحة مما ترتب عليه اصابته بأضرار بالغة لا ينطوى على قرار ايجابي أو سلبى من القرارات التى تخضع لرقابة القضاء الادارى سواء بالالغاء أو التعويض عنها الواردة حصرا فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة سالفه الذكر ومن ثم لانتخص محاكم مجلس الدولة ولايا بنظر طلب التعويض محل المنازعة .

وقوام الطعن المائل أن الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله للأسباب الآتية :

أولا- أنه طبقا لأحكام الدستور وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أضحى مجلس الدولة هو قاضى القانون العام فى المنازعات الادارية فضلا عن أن طلبات المدعى تنصب على النعى على مسلك الادارة الذى أثر فى مركزه القانونى مما يعد قرارا سلبيا يسوغ الطعن فيه .

ثانيا- أنه بافتراض سلامة مذهبته اليه المحكمة فان دعوى التعويض أمام القضاء الادارى لم تعد مرتبطة أو محصورة فى نطاق التعويض عن القرارات الادارية بل تمتد الى جميع التصرفات غير المشروعة ولو لم ترق الى مرتبة القرار الادارى .

ومن حيث أن دستور مصر سنة ١٩٧١ قد نص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى-وقد صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص فى المادة / ١٠ على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

أولا

ثانياً المتارعات الخاصة بالمرنات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم

عاشراً : طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصيغة أصلية أو تبعية

رابع عشر سائر المنازعات الادارية

ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح

واتساقاً على ماتقدم نص قانون السلطة القضائية في المادة ١٥ على أنه « فيما عدا المنازعات الادارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في جميع المنازعات والجرائم »

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن محل الدعوى التي صدر شأنها الحكم الطعين - يحصر في طلب الحكم بالزام الهيئة المصرية للمساحة بأن تؤدي له تعويضاً لقاء ما لحقه من ضرر نتيجة تراخيها في اتخاذ اجراءات ترشيحة للمنحة التدرجية المقدمة من حكومة هولندا مما أدى الى اعتذار الحكومة الهولندية - وليس من ريب في أن التكييف القانوني السليم للدعوى - هو اعتبارها من دعاوى التعويض عن فرار الادارة السليبي بالامتناع عن اتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت الملائم مما برس عليه عدم الافادة من المنحة - رغم نوافر الشروط - وهي ولاشك بعد مراحه اداريه فوامها النعي على مسلك الجهة الادارية بصعنها القائمة على ادارة مرفق المساحة

وبحسبانها منازعة لاشك في انطوائها في نطاق منازعات الروابط والوظيفية التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة بحسبانها القاضى الطبيعى لروابط القانون العام وفقاً لصريح نص الدستور والقوانين المنفلة له على التفصيل المبين وأن القول بغير ذلك مؤداه افراغ النصوص المستحدثة في شأن تعديل اختصاص مجلس الدولة من أحكامها وما استهدفه المشرع منها - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك - قد جانب الحق وخالف صريح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن المائل شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم محل الطعن واختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وباحالتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٩٧٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٢ مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا سنة ٢٧ ص ٥٧٨)

٢- دعاوى التسوية :

تطبيقات قضائية :-

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإدارى بنظرها -
شمولة لأصل هذه المنازعات وجميع مايتفرع منها ، ومايصدر فيها من قرارات واجراءات اختصاصه بالمنازعه حول استقطاع جزء من راتب الموظف استيفاء للدين عليه .

اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات ولجميع مايتفرع عنها ، وبهذه المثابة ينظر القضاء الادارى مايكون قد صدر

فى شأن تلك المرتبات من قرارات أو إجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة حول استحقاق المرتبات المذكورة كاملة خلال فترة معينه ، ومن ثم إذا اقتطعت الإدارة جزءا من مرتب المدعى استيفاءا للدين عليه ، فإن هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى المرتب ، فيختص القضاء الإدارى بنظرها ، بمقتضى اختصاصه الكامل .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٧)^(١)

اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات - نطاقه -
يشمل المنازعة فى استقطاع الإدارة لجزء من المرتب استيفاءا للدين لها فى ذمة الموظف .

ان اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات متصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات ولجميع مايتفرع عنها من مسائل ، وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر فى شأن تلك المرتبات من قرارات أو اتخذ من إجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعات حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فإذا استقطعت الإدارة جزءا من راتب المدعى استيفاءا للدين لها فى ذمته ، فإن هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى الراتب فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٨)

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه منشورين مجموعة القواعد فى خمسة عشر عاما المرجع السابق ص ١٢٠ وما بعدها .

المنازعة الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإدارى بنظرها -
شمولة لأصل هذه المنازعات وجميع مايتفرع منها ، ومايصدر فيها من
قرارات واجراءات - اختصاصه بالمنازعة حول استقطاع جزء من راتب
الموظف استيفاء للدين عليه .

إن اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات
منصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وهو اختصاص مطلق شامل لأصل
تلك المنازعات ولجميع مايتفرع عنها من مسائل وبهذه المثابة تنظر المحكمة فى
حدود اختصاصها الكامل ما يكون قد صدر فى شأن تلك المرتبات من
قرارات أو اتخذ من اجراءات وذلك باعتبارها من العناصر التى تثير المنازعة
حول استحقاق هذا المرتب كاملا خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فإذا
استقطعت الادارة جزءا من راتب المدعى استيفاء للدين لها فى ذمته ، فإن
هذا الاستقطاع فى ذاته هو مثار المنازعة فى الراتب ، فتختص المحكمه بنظره
بمقتضى اختصاصها الكامل ، ومن ثم يكون الدفع بعدم الإختصاص غير
قائم على أساس سليم من القانون متعينا لذلك رفضه والحكم باختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ١٠ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٩)

المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص القضاء الإدارى بنظرها -
رقابة القضاء الادارى لمتحقق فى أحوال الخصم من راتب الموظف إلا
يبحث ما استندت إليه جهة الإدارة فى اجراء الخصم - ليس فى ذلك اخلال
بميزة التنفيذ المباشر - أساس ذلك .

إن رقابة القضاء الإداري لا تتحقق في أحوال الخصم من رواتب الموظفين العموميين إلا يبحث ما استندت إليه جهة الإدارة في إجراء الخصم ليقول كلمته في مدى صحته وسلامته وليس في ذلك إخلال بميزة التنفيذ المباشر التي خص بها الشارع جهات الإدارة في سبيل استيفائها لما يكون مستحقا لها قبل الموظف أو استرداد ما صرف إليه بدون وجه حق وفق أحكام القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، لأن هذه الميزة لا تعنى تخويلها حقا مطلقا في إجراء الخصم من رواتب الموظفين ، دون أن تسأل عما استندت إليه في إجراء هذا الخصم .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)

رفض وزارة الخزانة تقرير معاش إنما يشكل قرارا إداريا مما يختص القضاء الإداري بالنظر في مشروعيته ، أساس ذلك .

إن القرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة ، بعكس القرار الفردي الذي ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين ، وإنه إذا كان من الصحيح أن القرار الفردي هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانوني فردي أو خاص متميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإداري الذي يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزا قانونيا لأن كل قرار منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى . وعلى هذا الأساس فإن رفض وزارة الخزانة تقرير معاش للطاعن إنما يشكل قرارا إداريا بمعناه المتعارف عليه - وهو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة - مما يختص القضاء الإداري بالنظر في مشروعيته .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٩)

المنازعات المتعلقة بمعاشات أفراد القوات المسلحة - منازعات إدارية مما يختص بها مجلس الدولة - أساس ذلك .

إن المدعى ينازع في قطع المعاش الذي كان قد تقرر له بوصفه من جنود الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة ، وهو بوصفه هذا لا يعتبر موظفا عاما وبالتالي فإن النزاع بصدد معاشه عن تلك الخدمة كان يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى أحكام المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى أقيمت الدعوى في ظله - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا والأمر وإن كان كذلك إلا أنه بصلور دستور سنة ١٩٧١ أصبحت محاكم مجلس الدولة هي صاحبة الاختصاص العام بالفصل في المنازعات الإدارية وفقا لحكم المادة ١٧٢ منه التى التزم بها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقضى في الفقرة " الرابعة عشر " من المادة العاشرة منه بأن تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الإدارية التى لم يشملها الحصر الوارد في الفقرات السابقة عليها ، ولما كانت المنازعة الماثلة تتعلق بأحد العاملين الذين يساهمون في تسيير نشاط إحدى السلطات الإدارية في الدولة وهي القوات المسلحة ، وتخضع لذات الروابط القانونية التى يخضع لها أفراد القوات المسلحة الذين ينطبق عليهم وصف الموظف العام بما يتطو على أن المشرع قد ارتأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام إخضاع هؤلاء العاملين من غير الموظفين العاملين لروابط القانون العام التى تحكم الموظف العام من أفراد القوات المسلحة ، وبهذه المشابهة فإن المنازعة الماثلة تعتبر من المنازعات الإدارية التى تحكمها روابط القانون العام وتدخل بالتالى في اختصاص محكمة القضاء الإدارى عملا بحكم المادة ١٠ من

قانون مجلس الدولة القائم .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ١٦ق - جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٧٤)

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة تنظر هذه المنازعة فإن هذه للحكمة سبق أن قضت بأنه إذا كان من الصحيح ان^(١) القرار الفردى هو تطبيق أو تنفيذ للقانون فإنه فى الوقت ذاته مصدر لمركز قانونى فردى أو خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الإدارى الذى يكون تطبيقاً لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركز قانونى لأن كل قرار منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق لقاعده قانونيه أعلى ، وعلى هذا الأساس فإن امتناع جهة الإدارة عن صرف المعاش الذى يطالب به المطعون ضدهما إنما يشكل قراراً إدارياً بمعناه المتعارف عليه وهو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بمآلها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة ومتى كان الحكم المطعون فيه قد بسط اختصاصه على الدعوى بحسبان أن امتناع جهة الإدارة عن صرف المعاش الذى يطالب به المطعون ضدهما إنما يشكل قراراً إدارياً سلبياً مما يدخل فيه اختصاص محاكم مجلس الدولة فإنه يكون قد أصاب الحق فيما ذهب إليه ويضحي بالتالى الدفع بعدم الاختصاص ولا سند من القانون ويتعين من ثم الالتفات عنه .

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلط نص على أن (لا يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) الموسوعة الادارية المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢٥

- ١- أن يكون اسمه مقيد بجدول المحامين .
- ٢- أن يكون قد زاول بالفعل مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين ويجوز أن تكون هذه المدة متصلة أو منفصلة إذا بلغت في مجموعها ثلاثين سنة .
- ٣- أن تكون سنة قد بلغت ستين سنة ميلادية .
- ٤- أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول الى يوم التقاعد إلا إذا عفى من دفع الاشتراك من مجلس النقابة .

ومن حيث أنه لا خلاف بين طرفي النزاع على توافر الشروط الثلاثة الأخيرة في شأن موث المطعون ضدهما وإنما يثور الخلاف على مدى توافر الظروط الأول الخاص بالقيد في جدول المحامين ، إذ بينما يذهب المطعون ضدهما إلى توافر هذه الشرط وقت إحالة مورثيهما وبالتالي التقاعد تذهب جهة الإدارة إلى تخلف هذا الشرط في شأن المذكور .

ومن حيث الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهما كان من المحامين المقيدين أمام المحاكم المختلطة منذ ٢٣ من ديسمبر ١٩٣٠ وبعد الغاء هذه المحاكم نقل إلى جدول المحامين الوطنيين اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وعقب الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ قررت لجنة قبول المحامين شطب اسمه من الجدول تطبيقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وقد سويت المسائل المالية بين مصر وفرنسا بمقتضى اتفاق عقد زيورخ في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ونص هذا الاتفاق في المادة ٤ منه على أنه ' في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين يؤذن للرعيا الفرنسيين والمصريين بالإقامة من جديد في مصر وفرنسا على التوالي وبإستئناف مزاولة نشاطهم منها دون أن يكون انقطاع هذا النشاط حجة

عليهم أو أن يغير شيئا من حقوقهم المكتسبه ، استنادا إلى احكام هذا الاتفاق
تقدم مورث المطعون ضدهما بطلب اعادة قيد اسمه فى جدول المحامين
وقبول اشتراكاته من تاريخ الشطب وحتى تاريخ اعادة القيد وقبول استقالته
وفى ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ قررت لجنة قبول المحامين اعادة قيد اسم
المذكور بجدول المحامين مع قبول استقالته ومؤدى هذا القرار ولازمه هو
انشاء مركز قانونى لموثر المطعون ضدهما بأعتباره مقيدا فى جدول المحامين
ليس فقط من هذا التاريخ بل أن اعادة القيد تستحب معها المدة التى
استبعدتها اسم المذكور من الجدول نزولا على حكم المادة الرابعة من اتفاق
تسوية المسائل المالية بين مصر وفرنسا سالف الذكر ، ومتى كان ذلك وكان
مورث المطعون ضدهما قد تقدم فى خصومه شهر ابريل سنة ١٩٥٩ بطلب
أحقته فى المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق
المعاشات والمرتبات للمحاماه المختلطة فمن ثم فإنه يكون قد توافر فى شأن
المذكور ، وقت تقديم طلب المعاش شرط القيد فى جدول المحامين بالإضافة
الى الشروط الأخرى التى حددتها المادة ١٣ من القانون سالف الذكر ،
ولا يغير من ذلك أو ينال منه ما ذهب اليه جهة الإدارة من أن قرارا قد صدر
من لجنة قبول المحامين فى أول - أغسطس سنة ١٩٦٣ باستبعاد اسم مورث
المطعون ضدهما من الجدول اعتبارا من ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٩ ذلك أنه
فضلا عن أن الادارة عجزت عن تقديم هذا القرار رغم اتاحه الفرصة لها
أكثر من مدة لتقديمه فان القرار المذكور بافتراض صدوره وهو أمر لم يثبت
لايقوى على زحزحه المركز القانونى الذى نشأ واستقر لمورث المطعون
ضدهما بالقرار الصادر باعادة قيده بجدول المحامين اعتبارا من ١٢ من يوليو
سنة ١٩٥٩ وذلك بأعتباره مقيدا بهذا الجدول وقت طلب صرف المعاش فى
ابريل سنة ١٩٥٩ ، ذلك أن القرار الذى تزعم الإدارة صدوره ، ان كان قد

صدر فأنه لا يتج أثره إلا من تاريخ صدوره أخذا بقاعدة عدم رجعيه القرارات الإدارية إذ الأصل وهو خطر المساس بالحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية التي تمت وتكاملت إلا بقانون ومن ثم لزم بحكم الأصل إلا تسرى القرارات الإدارية بأثر رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الأثر .

ومن حيث أنه يلخص من كل ماتقدم أنه وقد توافرت فى شأن مورث المطعون ضدهما شروط استحقاق المعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ، فإن امتناع جهة الإدارة عن صرف هذا المعاش على فهم أنه لم يكن مقيدا بجدول للحامين ، إنما يشكل قرارا سلبيا بالامتناع عن صرف المعاش وإذ جاء هذا القرار مخالفا للقانون ، على النحو السابق بيانه فمن ثم يتعين الحكم بإلغائه وماترتب عليه من آثار وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فأنه يكون قد أصاب الحق فى قضائه ووافق حكم القانون فيما انتهى إليه ، ويصح بالتالى هذا الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون حقيقا لذلك رفضه .

ومن حيث أن جهه الإدارة خسرت هذا الطعن فقد حق الزامها بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

٣- دعاوى الالغاء :

تطبيقات قضائية :-

اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعن فى قرارات الترقية - ينصرف أساسا إلى تعيين الموظف فى درجة مالية أعلى من درجته - يشمل كذلك تقليد الموظف وظيفه تملو بحكم طبيعتها الوظيفة التى يشغلها فى مدارج

السلم الإدارى أن لم يصاحب ذلك نفع مادى .

لئن كانت الترقية التى جعل القانون الطعن فى القرارات الصادرة فى شأنها تنصرف أساسا إلى تعيين الموظف فى درجة مالية أعلى من درجته إلا انه لاشك فى أنه يتدرج فى مدلولها وينطوى فى معناها تعيين الموظف فى وظيفة تعلق بحكم طبيعتها الوظيفة التى يشغلها فى مدارج السلم الإدارى ، إذ أن الترقية بمعناها الأعم هى ما يطرأ على الموظف من تغيير فى مركزه القانونى يكون من شأنه تقديمه على غيره من مدارج السلم الوظيفى والادارى ، ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفته وتعلق وظيفته فى مجال الاختصاص وإن لم يصاحب هذا التقليد نفع مادى .

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٦٥)^(١)

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الوظائف الفنية بالادارات التعليمية والديوان العام بالوزارة - نقل المطعون فى ترقيته من وظيفة عضو فنى إلى وظيفة مفتش أول - ينطوى على ترقية فى مدارج السلم الوظيفى مما يختص مجلس الدولة بطلب الغاءه .

أن القرار الوزارى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٥ قضى بتنظيم الوظائف الفنية بالادارات التعليمية بالديوان العام بالوزارة على الوجه الأتى : ١- مدير التعليم ٢- وكيل مدير التعليم ٣- مساعد مدير التعليم ٤- كبير المفتشين ٥- مفتش أول ٦- رئيس قسم ٧- وكيل قسم ٨- عضو فنى . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد تضمن ترقية

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه منشورين فى مجموعة القواعد فى خمسة عشر عاماً المرجع السابق ص ١٣١ وما بعدها .

فى مدارج السلم الوظيفى ، ويكون الطعن فى هذا القرار بطلب الغائه من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى . ويكون حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه ، إذ قضى على خلاف ذلك . قد جانب الصواب فى تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين - والحالة هذه - الغاؤه والقضاء باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣)

القرارات الإدارية الصادرة فى شأن الموظفين ويجوز طلب إلغاؤها -
ليس من بينها ما تعلق بالنقل المتضمن حرمان الموظف من ميزة مالية يعتبر نقلا نوعيا مما يختص للمجلس بنظره .

أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو اختصاص محدد بما نص عليه فى القانون ، ويبين من مراجعة الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التى حددت اختصاصه فى إلغاء القرارات الإدارية الصادرة فى شأن الموظفين ان قرارات النقل ليست من بينها فإنه غنى عن البيان أن هذه القرارات لا يخرج طلب إلغاؤها عن اختصاص المجلس إلا إذا كانت إرادته الإدارة قد اتجهت إلى أحداث الأثر القانونى بالنقل فقط وهو ما يعبر عنه بالنقل المكائى . فإذا لم يكن القرار مقصورا على النقل بل يتضمن حرمانا من ميزة مالية مثل القرار المطعون فيه ، فإنه يعتبر نقلا نوعيا مما يختص للمجلس بطلب الغائه . إذ هو فى هذه الحالة ينطوى على أساس مميزات الوظيفة مما يدخل فى عموم الطلبات المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة ٨ سالفة الذكر .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قرار وزير الأشغال بمنح لقب مهندس استنادا إلى سلطته المقررة بمقتضى الفقرة (ج) من المادة ٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية - قرار إدارى - الطعن فيه بالإلغاء كلياً أو جزئياً - اختصاص مجلس الدولة به .

(الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

القرار الصادر فى شأن الترشيح لبعثات داخلية بالجامعات بهدف الحصول على مؤهل تخصصى - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بطلب الغاءه - أساس ذلك .

أن القرار الصادر فى شأن ترشيح بعض أطباء قسم الأمراض الصدرية بوزاره الصحة لبعثات داخلية بالجامعات المحلية بهدف الحصول على مؤهلات تخصصيه تدعم مكانتهم العلمية فهى - والحالة هذه - من شأنها أن تجعل الحاصلين عليها يتبوؤون منزلة أرفع فى المستوى العلمى من منزلة زملائهم الغير حاصلين عليها عند تقدير مرتبه الكفاية وهى تنهض أيضا عنصرا مرجحا عند التساوى فى الترشيح للترقية بالاختيار ، ومن ثم يندرج القرار المطعون فيه ، فى قرارات الترقية باعتباره يؤثر مالا فى الترقية وبهذه المثابة ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى - دون غيره - بالنظر فى الطعن فى هذا القرار .

(الطعن رقم ٥٣٤ - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥)

ان نص البند " ثالثا " من المادة الثامنة من قانون مجلس الدوله الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جاء صياغته من العموم والاطلاق بحيث يمتد مدلولها إلى القرارات السلبيه أو الضمنيه المتعلقة بالتعيين سواء بالإمتناع أو الرفض .

(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ١١ ق - جلسته ١٩٧١/١/١٠)

المنازعات المتعلقة بمعاشات أفراد القوات المسلحة - منازعات ادارية مما يختص بها مجلس الدولة - أساس ذلك .

أن المدعى يتازع فى قطع المعاش الذى كان قد تقرر له بوصفه من جنود الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة ، وهو بوصفه هذا لا يعتبر موظفا عاما وبالتالي فإن النزاع بصدد معاشه عن تلك الخدمة كان يخرج عن اختصاص قضاء مجلس الدولة بمقتضى أحكام المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى أقيمت الدعوى فى ظله - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا . والأمر وان كان كذلك إلا أنه بصدور دستور سنة ١٩٧١ أصبحت محاكم مجلس الدولة هى صاحبة الاختصاص العام بالفصل فى المنازعات الادارية وفقا لحكم المادة ١٧٢ منه التى التزم بها قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقضى فى الفقرة " الرابعة عشر " من المادة العاشرة منه بأن تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى سائر المنازعات الإدارية التى لم يشملها الحصر الوارد فى الفقرات السابقة عليها ، ولما كانت المنازعة الماثلة تتعلق بأحد العاملين الذين يساهمون فى تسيير نشاط احدى السلطات الإدارية فى الدولة وهى القوات المسلحة ، وتخضع للات الروابط القانونية التى يخضع لها أفراد القوات المسلحة الذين ينطبق عليهم وصف الموظف العام بما ينطوى على أن المشرع قد ارتأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام اخضاع هؤلاء العاملين من غير الموظفين العاملين لروابط القانون العام التى تحكم الموظف العام من أفراد القوات المسلحة ، وبهذه المثابة فإن المنازعة الماثلة تعتبر من المنازعات الإدارية التى تحكمها روابط القانون العام وتدخل بالتالى فى اختصاص محكمة القضاء الإدارى عملا بحكم المادة ١٠ من قانون

مجلس الدولة القائم .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٧٤)

إحالة العامل للاستيداع فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة طبقا للمادة ٧٥ منه - صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل انتهاء مدة الاستيداع - رفض الجهة الإدارية اتخاذ قرار أوجبة القانون بإعادة إلى عمله بعد انتهاء مدة إحالته إلى الاستيداع - نتيجة ذلك اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلب الغاء القرار السلبى - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٧)

تكليف خريجي كليات الهندسة بالجامعات المصرية طبقا لإحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين من خريجي الجامعات المصرية وتعديلاته يعتبر أداة استثنائية للتعين فى وظائف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وما يقتضيه ذلك من جواز توزيعهم على شركات القطاع العام - قرار التكليف أو مدة أو تعديله . لا يمدو أن يكون قرارا إداريا صادرا من السلطة العامة المنوط بها قانونا اصدار أوامر التكليف ومدها وتعديلها فى شأن فرد - اختصاص محكمة القضاء الإدارى - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٩)

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى - ما يدخل فى اختصاص القضاء الإدارى - منازعة إدارية - ضباط الشرف .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداوله.

من حيث أن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

من حيث أن عناصر المنازعه تخلص فى أن السيد / أقام الدعوى رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٦ القضائية ضد كل من رئاسة الجمهورية ووزاره الحريه بصحيفه أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢ طلب فى ختامها الحكم بالغاء القرار الصادر بإحالة إلى المعاش مع مايرتب على ذلك من آثار والزام الجهة الإدارية بأن تدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض الموقت مع إلزامها بالمصروفات . ويتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٧٣ قرر السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية لوزارتى الرى والحريه للاختصاص حيث قيدت الدعوى بجدول المحكمة الإدارية المذكورة برقم ١٩٢ لسنة ٢٠ القضائية . ويجلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة الإدارية بعدم اختصاص مجلس الدول بهيئة قضاء إدارى بنظر الدعوى والزمّت المدعى المصروفات ، وأقامت قضاءها على أنه طبقاً لأحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة وتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة تختص هذه اللجان وحدها بالفصل فى كافة المنازعات الإدارية الخاصة بجميع ضباط القوات المسلحة بما فى ذلك من كان منهم من ضباط الشرف ، وبالتالي فإن هذه المنازعات تخرج عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، وقد طعن المدعى فى هذا الحكم أمام الدائرة الإستئنائية بمحكمة القضاء الإدارى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة المذكورة فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٧٧ وقيدت بجدولها برقم ٣٥٥

لسنة ٩ ق طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدفع بعدم الاختصاص والقضاء أصليا بالطلبات المقامة بها الدعوى ، واحتياطيا باعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية لتفصل فيها مجددا من هيئة أخرى مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

وبجلسه ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الإداري بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه واختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإعادتها إلى المحكمة الإدارية لوزارتي الري والخرية لتفصل فيها دائرة أخرى وألزمت وزاره الخرية بالمصروفات . واقامت قضاءها على أن الشابت من الأوراق وعلى الأخص من الأمر العسكري الصادر في ١٨ من ابريل سنة ١٩٧١ أن المدعى ملازم شرف بالقوات المسلحة ، ومن ثم فهو يخضع لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود في القوات المسلحة دون القانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، ٧١ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه متى كان ذلك وكانت المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه معدلا بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ التي حددت الحالات التي يستغنى فيها عن خدمة المتطوعين المخاطبين بأحكامه قد نصت على أن تكون أوامر " الاستغناء التي تصدر في شأن هؤلاء المتطوعين نهائية ولا تقبل الطعن أو المراجعة . وكانت المحكمة العليا قد قضت بجلستها المنعقدة في ٣ من ابريل سنة ١٩٧٦ في الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ القضائية " دستورية " بعدم دستورية نص المادة ١١٩ سالفه الذكر فيما قضى به من اعتبار أوامر الاستغناء عن الخدمة نهائية لا تقبل الطعن أو المراجعته ، وأشارت في معرض حيثيات حكمها الى اختصاص مجلس الدولة بالغاء

القرارات الإدارية المخالفة للقانون ، لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه سواء كان قد صدر استنادا إلى نص المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ أو استنادا إلى نص المادة ١٠٧ من ذات القانون يعتبر اداريا صادرا فى شأن موظف عمومى مما يتعقد لمجلس الدولة الاختصاص بالفصل فى طلب الغائه أو التعويض عنه ، وقيلت الدعوى بجداول المحكمة الإدارية لوزارة الرى والحرية برقم ٥٣ لسنة ٢٦ القضائية وقضت المحكمة المذكورة فيها بجلسته ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بقبولها شكلا وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه بما يترتب على ذلك من اثار وبأحقية المدعى فى التعويض المؤقت بقرش صاغ واحد والزمت وزارة الحرية المصروفات . فطعننت ادارة قضايا الحكومة بالإستئناف فى هذا الحكم بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ وقيلت برقم ١٠١ لسنة ١٢ القضائية طلبت فى ختامها الحكم بقبول الطعن شكلا ، ويوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفى الموضوع بالغاء هذا الحكم والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد واحتياطيا برفض الدعوى مع الزام المطعون ضده المصروفات والأتعاب عن الدرجتين ، وبجلسته ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٢ قضت محكمة القضاء الإدارى بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وألزمت الجهة الإدارية المصروفات ، وأقامت قضاءها برفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد على أن يبين من الإطلاع على الأوراق أن النشره العسكرية رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ التى نشر بها القرار المطعون فيه ، أن هذا القرار تضمن إحالة المدعى إلى المعاش دون أن يفصح عن السبب المبرر لانتهاء خدمته ولا السند القانونى الذى استند اليه فى إحالته الى المعاش ، وإن ماذكرته الجهة الإدارية فى مذكرتيها المقدمتين فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٤ و ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ من أن هذا القرار صدر

استنادا الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ومن أنه قد ثبتت عدم صلاحية المدعى للخدمة لأنه لم يمض فترة الاختبار بنجاح ولسبق محاكمته عسكريا لارتكابه جريمة الغياب دون اذن مما يسوغ فصله من الخدمة طبقا للمادة ١١٩ من القانون المذكور . هذا الذى ذكرته الجهة الإدارية لا يصلح سببا لإنهاء خدمة المدعى ، لأن عدم قضاء فترة الاختبار بنجاح ليس سببا مبررا لإنهاء الخدمة وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، إذ تقضى المادة ٤٤ من القانون المذكور صراحة بوجوب الإبقاء على ضباط الشرف فى الخدمة حتى بلوغه سن التقاعد رغم عدم قضاءه فترة الاختبار بنجاح على أن يعامل من الناحية المالية معاملة المساعد الممتاز كما أن مجرد محاكمة المدعى عسكريا فى جريمة الغياب من الوحدة لمدة ثلاثة أيام فى المدة من ٢٥ حتى ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٠ لا يصلح سندا بدوره لإنهاء خدمته لما ينطوى عليه الأمر فى هذه الحالة من ازدواج فى العقوبة عن ذات الواقعة ، ومتى كان ذلك فإنه لا يكون ثمة نص قانونى يمكن حمل القرار عليه سوى نص المادة ١١٩ التى تنص على أن ' يستغنى عن خدمة المتطوع فى احدى الحالات الآتية :

أ- إذا ثبت عدم صلاحية المدعى من الناحية الفنية أو العسكرية .

ب- إذا كان طالبا بإحدى المدارس العسكرية ولم يمض بنجاح مراحل الدراسة طبقا لشروط تطوعه .

ج- إذا زارت هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة المختصة

ذلك .

لأسباب تتصل بدواعى الصالح العام - وتكون أوامر الاستفتاء بالاستناد إلى هذه المادة نهائية ولا تقبل الطعن أو المراجعة ، ولما كانت المحكمة الإدارية قد قضت بجلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٧٦ فى القضية رقم ١١ لسنة ٥ القضائية " دستورية " بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة فيما قضت به من حظر الطعن فى أوامر الاستفتاء التى تصدر بالتطبيق لأحكام المادة المذكورة ، فمن ثم يفتح ميعاد الطعن فى أوامر الاستفتاء المشار إليها من تاريخ صدور حكم المحكمة العليا المشار إليه . ومتى كان ذلك وكان المدعى قد أقام دعواه من قبل صدور هذا الحكم فإنه يتعين الحكم بقبول الدعوى شكلا لأن مؤدى القول بغير ذلك أن يصبح من أقام دعواه بعد صدور حكم المحكمة العليا سالف الذكر فى وضع أفضل ممن أقامها قبل صدوره وهو ما لا يسوغ قاتونا . وأقامت المحكمة قضاءها فى موضوع الدعوى على أنه لما كان السببان اللذان ذكرتهما الجهة الإدارية فى مذكرتيها سالفتى الذكر لا يفقدان المدعى الصلاحية للخدمة العسكرية فى مفهوم المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ على ما سلفت الإشارة إليه كما أنه ليس ثمة أسباب أخرى تبرر انتهاء خدمة المدعى للصالح العام طبقا للفقرة (جـ) من المادة المذكورة ، فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد افتقد ركن السبب المبرر لاصداره ، مما يكون معه هذا القرار قد وقع مخالفا للقانون متعينا للحكم بالغائه وبإحقاق المدعى فى التعويض المؤقت الذى يطالب به جبرا للأضرار التى أصابته من جراء ذلك القرار والتى تتمثل فى اقصائه عن وظيفته العسكرية وحرمانه من راتبها وميزاتها الأخرى .

ومن حيث أن حاصل أسباب الطعن أن القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضبط القوات المسلحة قد هدف الى

أبعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارية عن نظر المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وقد جاء نص المادة الأولى منه من العموم والشمول في هذا الشأن مما يمنع مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري من نظر تلك الأمور جميعها ، وبعد أن نزع عن المجلس المذكور الاختصاص فيها على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على إنشاء لجنة أخرى تسمى اللجنة الإدارية لكل فرع من أفرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصها قرار من وزير الحربية (الدفاع) مفوضاً في ذلك الوزير في تنظيم تلك اللجان الإدارية المختلفة وتحديد اختصاصها بما يتسع لنظر المنازعات الإدارية كافة بما فيها المنازعات الخاصة بالمكافآت والمرتبات والمعاشات ، ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحديث عن اختصاص اللجنة العليا للضباط في تلك الأمور أكد اختصاصها دون غيرها بالنظر في جميع المنازعات الإدارية المترتبة على القرارات التي تصدرها لجان الضباط المختلفة .

وقد ردد القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة هذه الأحكام بأن قصر الاختصاص بالنظر في جميع المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع هذه القوات . وصدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة مؤكداً أيضاً اختصاص هذه اللجان وغيرها بالفصل في جميع المنازعات الإدارية المتعلقة بهؤلاء الضباط

ولا ينال من اختصاص لجان الضباط دون غيرها بنظر المنازعات

الادارية المنوه عنها ما قضت به المحكمة العليا فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ القضائية "دستورية" من عدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، على أن هذا القضاء لا يقطع فى ذاته باختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعه مشار الطعنين المائلين .

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن المدعى من ضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى ينص فى المادة الأولى من مواد الاصدار على أن يعمل فى المسائل المتعلقة بخدمة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية بالأحكام المرافقه لهذا القانون ويلغى كل نص يخالف هذا القانون وتظل ساريه جميع القرارات والأوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية فيما لا يتعارض مع نصوصه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لم يتضمن أحكاما تخرج المنازعات الإدارية الخاصة بأفراد القوات المسلحة المخاطبين بأحكامه عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، بحسبان هؤلاء الأفراد من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية الخاصة بهم ، ولا يحول دون انعقاد هذا الاختصاص لمحاكم مجلس الدولة أن المشرع عمده فى كل من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم

٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة إلى تنظيم هذه الأمور على نحو يجعل الاختصاص بنشر المنازعات الإدارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة مقصوراً على تلك اللجان دون غيرها . ذلك لأن التنظيم الذي جاءت به هذه القوانين يتعلق بضباط القوات المسلحة المخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وليس بضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ . وطالما أنه ليس ثمة نص صريح في القانون ينزع عن محاكم مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الشرف المذكورين فإنه لا سبيل للقول بسريان التنظيم الخاص باختصاص لجان ضباط القوات المسلحة سالف الإشارة إليه على ضباط الشرف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، وإنما يبقى الاختصاص بذلك لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري طبقاً لما هو منصوص عليه في قانون مجلس الدولة . ويؤكد هذا النظر أنه صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعمول به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٨١ ملغياً القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، واستحدث هذا القانون لأول مرة في المادة ١٤٢ منه النص صراحة على أن * تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط الشرف وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة * كما نص في المادة ١٤٣ منه على أن * يقتصر الطعن بالالغاء وفقاً لأحكام المواد السابقة على القرارات الإدارية

النهائية التى تصدر بعد تاريخ العمل بهذا القانون " الأمر الذى يؤكد أن المنازعات المشار إليها لم تكن تخضع قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر لاختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة المشكلة طبقاً لأحكام القانونين رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر ومن ثم فإنه طبقاً لنص المادة ١٤٣ سالفة الذكر يبقى اختصاص مجلس الدولة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء قائماً بالنسبة للقرارات النهائية الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ كما هو الشأن فى القرار مثار الطعن فى النزاع الماثل ، ويمتد هذا الاختصاص بطبيعة الحال ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات أخذاً بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الآخر لطلب الإلغاء وأن الطلين يرتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

ومن حيث أنه متى كان ماتقدم فإن الحكّمين المطعون فيهما يكونان قد أصابا وجه الحق قضياً به من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ينظر المنازعة المطروحة سواء فى شقها الخاص بالإلغاء أو فى شقها الخاص بالتعويض مما لا وجه للنمى عليهما من هذه الناحية .

ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الإستئنافية) بجلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ١٠١ لسنة ١٢ القضائية قد أصاب الحق فيما قضى به من قبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً للأسباب التى أقام عليها قضاءه فى هذا الخصوص والتى تقرها المحكمة .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٨٣ س ٢٨ ص ٧٥٠)

(أ) عاملون بالقطاع العام - إعادة المفصولين بغير الطريق التأديبي

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة المفصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم - يتعين تقديم طلب من العامل إلى الوزير المختص خلال ستين يوما من تاريخ العمل بالقانون في ١٦ / ٥ / ١٩٧٤ - محكمة القضاء الإداري هي المختصة دون غيرها بنظر الطعن في قرار الرفض إعادة العامل إلى العمل - عدم تقديم طلب العودة إلى العمل يترتب عليه عدم قبول الدعوى شكلا - وجود العامل بالخارج وقت العمل بالقانون لا يعتبر مانعا ماديا أو قانونيا يحول دون علمه بالقانون فعلا أو حكما بنشره في الجريدة الرسمية - تطبيق.

(ب) عاملون بالقطاع العام - إعادة المفصولين بغير الطريق التأديبي -

تعويض.

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة الفصولين بغير الطريق التأديبي - القواعد العامة في المسؤولية تميز النصوص الواردة في القوانين الخاصة - القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تضمن أحكاما خاصة للتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي قصرت التعويض على العودة إلى العمل مع تسوية أوضاع العامل من تاريخ العودة - حظر صرف أى تعويض عن المدة السابقة على العودة - الأحكام الخاصة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ هي الواجبة التطبيق وحدها دون القواعد العامة في المسؤولية المنصوص عليها في القانون الملنى - تطبيق.

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٨٤ ص ٢٩ (٨٦٣)

من أحكام للحاكم الإدارية :

ومن حيث أن القاعدة المقرره قانونا أن القرار الإدارى باعتباره افضاح
الجهه الإدارية المختصة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد
احداث أثر قانونى ممكن وجائز قانونا ابتغاء مصلحة عامة فإن هذا القرار
بحسبانه يتضمن قواعد تنظيميه عامة أن كان من شأنه ترتيب أعباء مالية
جديده فإنه لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة إلا إذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو
متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذه .

وحيث أن بدل التفريغ المقرر للأطباء البيطريين يتم صرفه بعد أن
توافر له الاعتماد المالى فى ميزانيه عام ١٩٧٦ وفى عام ١٩٧٧ واستمر صرف
هذا البديل بصفة منتظمة حتى صدرت تعليمات بناء على توصية مجلس
الوزراء بإيقاف صرف بدل التفريغ لأى من القطاعات المهنية سواء الزراعيين
أو البيطريين أو التجاريين مع اقتراح صرف حوافز عوضا عن بدل التفريغ .

من حيث أنه لما كان بدل التفريغ المقرر للأطباء البيطريين قد صدر بأداة
القانونيه السليمه واستقام على صحيح سنده مستكملا سائر أركانه ومقوماته
متوافر على اعتماداته المالىه ، فقد غدا القرار الصادر به متعين التنفيذ قانونا
لاتحول دون نفاذه أو ترتيب آثاره أية توجيهات أيا كان مصدرها طالما أنه لم
يقرر بأداة قانونيه صحيحة الغاؤه أو تعديله أو الحيلولة دون ترتيب آثاره على
أى وجه .

ومن حيث أن التوجيه الثابت بمحضر اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ
٢٣ من ابريل سنة ١٩٧٨ من السيد رئيس مجلس الوزراء والمتضمن التركيز
على ماذكره السيد رئيس الجمهوريه فى أكثر من مناسبة بإيقاف البدلات

حتى سنة ١٩٨٠ ، وضرورة أن يتضمن قانون نظام العاملين الجديد النص على أن البدلات مرتبطة بأعمال وظائف معينة ، وأن البدلات التي تصرف بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة تستمر بصفه شخصية ولا تتجدد ومن يعين حديثا لا يتمتع بها ، وكذا تأكيد السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء بمحضر إجتماع المجلس بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ على ماسبق وأعلنه السيد رئيس الجمهورية فى اجتماع العاملين من عدم صرف بدلات تفرغ لأى من قطاعات المهنيين سواء البيطريين أو الزراعيين أو التجارين أو غيرهم مع معالجة ماتم صرفه بنوع الخطأ فى كل قطاع على ضوء الظروف التى يتم فيها الصرف ، فإن مثل هذا التوجيه لا يكسب أو يسقط حقا ولا يرقى الى مرتبه القرار الإدارى الذى لا غنى له فى هذا الخصوص عن افصاح واضح محدد وإرادة بينة ملزمة من جهة الإختصاص بقصد احداث أثر قانونى وهو أمر لم يقم عليه شاهد من دليل بل انه مما يؤكد استحقاق هذا البدل صرفه فى صورة حوافز ومكافآت تشجيعيه لاتستكمل أركان تلك المكافأة أو عناصرها بل ولا تعدو أن تكون بدل التفرغ بعين ذات الفئه وقواعد استحقاقه تحت مسمى آخر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ماتقدم فإنه لما كان الثابت من بيان الحالة الوظيفية للمدعى والمستندات المقدمة فى الدعوى أنه حاصل على بكالوريوس فى العلوم الطبيه والبيطريه عام ١٩٨٢ وعين بموجبه بمديره الطب البيطرى بمحافظة القليوبيه اعتبارا من ٩ / ٣ / ١٩٨٧ بوظيفة طبيب وحده قرويه علاجية .

ولما كانت الوظيفة التى يشغلها المدعى من الوظائف الواردة بقرار وزير الزراعة والرى رقم ٦١٥٠ لسنة ١٩٧٦ وكان مقيدا بنقابة الاعباء البيطريين

ومن ثم فإنه يتوافر في شأنه شروط استحقاق بدل التفرغ المقرر للأطباء
البيطريين اعتباراً من ٩/٣/١٩٨٧ .

ومن حيث أنه ولئن كان استحقاق بدل التفرغ ثابتاً لمستحقه واجب
الاداء على النحو المشار إليه إلا أنه متى ثبت أن هذا البديل صرف بذات فتنه
وبقاعده استحقاقه تحت مسمى آخر من حافز أو مكافأة تشجيعية فقد غدا
متعينا أن يستنزل من متجمد البديل المستحق للمدعى ما قد يكون صرف
للمدعى بهذه المثابه من حوافز أو مكافأة بديله لبديل التفرغ مما لا تعدو وفي
حقيقتها أن تكون البديل ذاته ويعتوان آخر .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بنص المادة
١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(الحكم في الدعوى ١٧١٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٣ للحكمة
الإدارية بطنطا والحكم في الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة
١٤/٤/١٩٩٣ إدارية طنطا)

ومن حيث أنه عن الموضوع فيبين من الإطلاع على الأوراق
والمستندات أن المدعى يعمل سائقاً على سيارة كسح بالوحدة المحلية المدعى
عليها اعتباراً من ١/١/١٩٨٧ .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام
العاملين بالمجاري والصرف الصحي المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥
تنص على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين
باليهيات القومية والعامه والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية
المشتغلين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب .

القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلي تبعاً لظروف العمل والمخاطر التي يتعرض لها العامل وذلك وفقاً للقواعد وللوظائف وبالنسب التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وتنص المادة الثالثة من ذلك القانون على " يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعته عملهم التواجد في مواقع العمل وجبه غذائيه أو مقابلاً نقدياً عنها شهرياً وفقاً للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء " .

ومن حيث أنه نفاذاً لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة للعاملين بالمجاري والصرف الصحي ، ونص في مادته الأولى على أنه " يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك في الأحوال وبالنسب المبينه فيما يلي منسوبة إلى الأجر الأصلي للعامل :

٦٠٪ للعاملين من شاغلي وظائف أعمال العطل والتسليك والشفاطات والمجمعات اليدويه .

٥٠٪ للعاملين من شاغلي مختلف الوظائف بمحطات الرفع والتقيح والروافع والبداالات والشبكات والطرود وأعمال الترميمات والحملة الميكانيكية والمعامل والحدائق والتشجير بالمحطات .

٢٥٪ للعاملين في الخدمات المالية والإدارية والقانونية والأعمال المكتبيه والخدمات المعاونه بدواوين وحدات المجارى والصرف الصحي .

ونص القرار المذكور في مادته الثانيه على أن " يراعى في منح هذا

البذل ما يأتى :

١- يمنح العامل الذى يندب لشغل احدى الوظائف الخاضعة لأحكام هذا القانون نسبة البذل المقرره للوظيفة المنتدب إليها طوال فترة الانتداب .
(ب)

ونص فى مادته الرابعة على أنه " ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره " وقد نشر بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٨٣ .

وصدر أيضا قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ بتقرير مقابل نقدى عن وجبه غذائية لبعض العاملين بالمجارى والصرف الصحى ، ونص فى مادته الأولى على أن " يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه والذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل مقابلا تقديرا عن وجبه غذائية وذلك على الوجه الأتى :

خمسة عشر جنيها شهريا للعاملين فى أعمال النطس والتسليك والشفاطات والمجمعات اليدويه .

عشرة جنيها شهريا للعاملين فى محطات الرفع والتنقيه والروافع والبداالات والشبكات والطرود وأعمال الترميمات والحمله الميكانيكية والمعامل وأعمال الحدائق والتشجير بالمحطات وأعمال الخدمات المالية والإدارية والمكتبيه بأجهزه المجارى والصرف الصحى .

ونص القرار رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ فى مادته الثانيه على أن " ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره " وقد نشر بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٨٣ .

ومن حيث أن المشرع رعايه منه للعاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى قرر منحهم بعض المزايا والبدلات وذلك وفقا للقواعد والوظائف والنسب التى صدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ ، ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، واستلزم المشرع لمنح المزايا والبدلات المشار إليها فى هذين القرارين ضرورة قيام العامل بأعمال ووظائف معينه على سبيل الحصر وأن تكون هذه الوظائف بالجهات التابعة لأجهزه المجارى والصرف الصحى ، بالإضافة إلى أن تكون طبيعة الوظائف تتطلب التواجد بمواقع العمل بالمجارى والصرف الصحى كشرط آخر بالنسبة لمنح المقابل النقدى عن الوجهه الغذائية .

ومن حيث أنه من المقرر قانونا أن البدلات والمزايا الوظيفيه ترتبط بالوظائف والأعمال التى تقررت لها فلا يستحق الحصول عليها إلا شاغلوا هذه الوظائف أو القائمون بعملها وحدهم دون غيرهم وخلال مدة عملهم بها .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق على النحو المبين سلفا أن المدعى يعمل سائقاً على سيارة كسح وبالتالي فهو يستحق بدل ظروف ومخاطر بنسبة ٥٠٪ من أجره الأسمى شهريا ، كما يستحق مقابلا نقديا عن وجبه غذائية قدره عشرة جنيهات اعتبارا من ١/١/١٩٨٧ ومن ثم يكون دعواه قائمه على سند صحيح من القانون .

(الدعوى ١١١٠ لسنة ١٩ ق المحكمة الإدارية بطنطا جلسة ٢٧/١/١٩٩٣)

(الدعوى ١٦٧٦ لسنة ٢٠ ق المحكمة الإدارية بطنطا جلسة ٢٧/٧/١٩٩٤)

(الدعوى ٣١١٣ لسنة ٢١ ق المحكمة الإدارية بطنطا جلسة ٢٧/٧/١٩٩٤)

ومن حيث أنه عن شكل الدعوى فإنها تعد من دعاوى التسويات التي لا تنقيد بالمواعيد والاجراءات المقررة فى دعوى الالغاء وإذا استوفت سائر أوضاعها الشكلية فمن ثم تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فإن المادة ١٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه " استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز إعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى مماثلة فى ذات الوحدة أو فى وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى قضاه فى وظيفته السابقة فى الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التى يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقدير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بمرتبه ضعيف " .

كما تنص المادة ٢٧ من ذات القانون على أن " تحسب مدة الخبرة المكتسبة علميا التى تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وما يترتب عليها من أقدمية افتراضية وزياده فى أجر بداية التعيين للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة .

كما تحسب مدة الخبرة العملية التى تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله المعين فى ذات الجهة فى وظيفة من نفس الدرجة فى التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبه سواء من حيث الأقدمية فى درجة الوظيفة أو الأجر .

ويكون حساب مدد الخبرة الموضحه بالفقرتين السابقتين وفقا للقواعد التى تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية .

ومن حيث أن الاستفادة من النصين المتقدمين ان المشرع وضع تنظيميا خاصا لكل من المادتين و فرق فى اثار تطبيقهما فالمادة ٢٣ أجازت إعادة تعيين العامل فى وظيفة السابقة التى كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى ماثلة فى ذات الرحلة أو فى وحدة أخرى وبذات أجره الأصلى الذى كان يتقاضاه مع احتفاظه بأقدميته فى الوظيفة السابقة . أما المادة ٢٧ فقد أجازت للسلطة المختصة تعيين العامل الذى تزيد مدة خبرته العملية والتى تتفق وطبيعته العمل ، عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة علاوة بحد أقصى خمس علاوات من علاوات الدرجة الوظيفية المعين عليها وبالتالي فمن يعاد تعيينه فى الوظيفة التى كان يشغلها ويحتفظ له بذات أجره الأصلى الذى يزيد على بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينه بها وبأقدميته فى هذه الوظيفة يخرج عن نطاق تطبيق المادة ٢٧ ويتحدد مركزه الوظيفى على أساس حكم المادة ٢٣ . (يراجع فى هذا فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع رقم ١٠٣ فى ١/٣١/١٩٨٤).

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى عين بالجبهة المدعى عليها اعتبارا من ١/٦/١٩٧٦ بوظيفة كاتب بالفترة (١٨٠/٣٦٠ ج) بموجب القرار رقم ٢٧٥ فى ٣٠/١٢/١٩٧٦ بعد حصوله على دبلوم التجاره سنة ١٩٧٣ ، ثم حصل على أجازة بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر للسباحة فى ايطاليا بالقرار رقم ٦٢٨ فى ٧/١٢/١٩٧٧ ولما لم يعد لتسلم عمله بعد الاجازة فقد صدر القرار رقم ٣٧ فى ١٠/٦/١٩٧٨ بانتهاء خدمته اعتبارا من

١٩٧٨/٤/٩ للاتقطاع ، وبعد عودته من الخارج تقدم بطلب لاعادة تعيينه فأصدرت جهة الإدارة قرارها رقم ٥ في ١٩٨٧/١/٥ باعادة تعيينه اعتبارا من ١٩٨٦/١٢/٣ بذات وظيفته السابقة ، وبذات مرتبه الذي كان يتقاضاه أو يبدأه مربوط الدرجة المعاد تعيينه عليها أيهما أكبر مع اسقاط مدة انقطاعه عن العمل من مدة خدمته الكلية وبالتالي يكون المدعى قد طبق بشأنه حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهي يستتبع استبعاد تطبيق حكم المادة ٢٧ من ذات القانون على حالته طبقا لما أسلفنا القول ، ومن ثم تكون دعواه الماثله بطلب ضم مدة خبرته السابقة بعد اعادة تعيينه غير قائمه على سند صحيح من القانون .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الحكم فى الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ١٨ ق جلسه ١٤/٤/١٩٩٣ المحكمه الإداريه بطنطا)

ب- فى غير شئون الموظفين :

١ - دعاوى الأفراد والهيئات :

حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر - تخرج عن نطاق التنظيم إلى قاضى الأمور الوقتيه الذى رسمته المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - لا وجه للدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى قرار وقف شهر المحرر .

أن نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد حدد على سبيل الحصر لا المثال حالتين اثنتين فقط لطلب اعطاء المحرر رقم شهر مؤقت

وعرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية المختصة وهما حالة التأشير على طلب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له وحالة صدور قرار بسقوط أسبقية طلب الشهر وبذا تخرج حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر عن نطاق التظلم الذى رسمه القانون فى المادة ٣٥ المذكورة ولا يخضع تبعا لذلك أمر التظلم منه لقاضى الأمور الوقتية وبهذه المثابة ينتفى أساس الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى قرار وقف شهر للمحرر الذى أقيم على حكم المادة المذكورة.

(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

النص فى القوانين السابقة على إنشاء مجلس الدولة على عدم جواز الطعن فى القرارات الإدارية - لا أثر له على إختصاص مجلس الدولة بالطعون التى تقدم ضدها - أساس ذلك.

ان النص فى القوانين السابقة على إنشاء مجلس الدولة على عدم قابلية القرارات التى تصدر من جهات الإدارة للطعن امام أية محكمة كانت - لا أثر له على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظر الطعون التى تقدم ضدها لأن النصوص المانعة للمحاكم من نظر الطعون فى القرارات الإدارية السابقة على قانون إنشاء مجلس الدولة كانت تتمشى مع المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبإنشاء مجلس الدولة أصبح لمحكمة القضاء الإدارى اختصاص فى إلغاء القرارات الإدارية مالم يحصنها المشرع بتشريع يخرجها من اختصاص مجلس الدولة.

(طعن رقم ٦٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قرارات النيابة العامة فى حدود وظيفتها الإدارية فى منازعات مواد

الحيازة - خضوع تصرفاتها في هذا المجال لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية متى توافرت لها مقومات القرار الإداري - لا يقدح في ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبطية الإدارية في ممارسه اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها إذ أن توافر هذا القصد أو عدم توافره أمر يتعلق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذي اكتملت له مقومات القرار الإداري النهائي - اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلب الغائه - أساس ذلك - تطبيق.

(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤)

النيابة العامة شعبة أصيله من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية - تصرفات النيابة بصفتها أمينه على الدعوى العمومية تعد من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بمباشرتها على القرارات الإدارية - التصرفات الأخرى التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية تخضع لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري متى توافرت لها مقومات القرار الإداري بالمعنى الإصطلاحي - تطبيق ، القرار الذي تصدره النيابة العامة في منازعات الحيازة حيث لا يرقى الأمر إلى حد الجرمية يعد قرارا إداريا بالمفهوم الإصطلاحي - اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلب الغائه .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٠)

القرارات الإدارية التي تصدرها الحراسة لإدارة أموال الخاضعين للحراسة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة

بأمن الدولة - الطعن عليها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى - لا ينطبق فى شأن هذه القرارات نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الأعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص - أساس ذلك : ان القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ صدر استنادا إلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ولايسرى على الحراسات المفروضة بموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - فضلا عن ذلك فقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٧٨)

إختصاص محاكم مجلس الدولة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر دعوى تهية الدليل حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الإدارية - عدم قبول دعوى تهية الدليل على استقلال إن رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الإدارية الموضوعية - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٢ س ٢٧ ص ٣٣٢
مجموعة القواعد التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

إختصاص - دعوى - دعوى تهية الدليل - مناط قبولها

إختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعوى تهية الدليل بموجب أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ متى توافر فى المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الادارية - عدم قبول دعوى تهية الدليل ان رفعت غير مرتبطة

بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية - أساس ذلك - تطبيق : اقامة دعوى يطلب الحكم بصفة مستعجلة بنذب خبير هندسى تكون مأموريته معاينة الأرض الميئنة بصحيفة الدعوى ، وبيان حالتها ومدى ماتتكلفه من مصاريف لاعادتها إلى حالتها التى كانت عليها قبل اتلافها مع بقاء الفصل فى المصاريف - عدم تضمين الدعوى أية طلبات موضوعية أخرى كطلب التضمين أو التعويض عما تلف من أرضه أو الطعن على العقد الادارى محل الترخيص - أثر ذلك - الحكم بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٧ ق - - جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٢١ ص ٢٩ ٥٠٤)

٢- دعاوى العقود الادارية :

الجهة المختصة بالنظر فى المنازعات التى تنشور حول الديون التى تستوفى باتباع اجراءات الحجز الادارى أو صحة بطلان هذه الاجراءات .

الطلب الذى يمدى بشأن الحجز يعد طلبا تيعيا بالنسبة الى المنازعة التى تنشور بصفة أصلية - الاختصاص بنظرة ينعقد للجهة التى تختص بنظر المنازعة الأصلية - أساس ذلك .

(الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ١٢ ق - - جلسة ١٩٧٠ / ٥ / ٣٠)

العقد الذى تبرمه مصلحة المناجم والمحاجر بتأجير أرض خارج مناطق البحث والاستغلال عقد ادارى - اختصاص القضاء الإدارى بنظر المنازعات المتعلق بها .

(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٢ ق - - جلسة ١٩٧٢ / ٢ / ٢٦)

اختصاص جهة القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالعقود الادارية اختصاص شامل مطلق لأصل تلك المنازعات وما يترفع عنها شأن الطلبات المستعجلة - للمحكمة أن تفصل فى الطلب المستعجل المتفرع من العقد الادارى فى الحدود وبالصواب المقررة للفصل فى الطلبات المستعجلة - لا يجوز الخلط بين الطلب المستعجل وبين طلب وقف التنفيذ لانه لا يتعلق بقرار ادارى وإنما ينبثق عن رابطة عقدية ويدخل فى منطقة العقد وتستنهض له ولاية القضاء الكامل دون ولاية الالغاء - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢٦)

صدور العقد من جهة نائبه عن الدولة واتصاله بنشاط مرفق من المرافق العامة وتضمنه شروطا غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص - توافر مقومات العقد الادارى بالانتفاع بكازينو فى منطقة الشاطئ بالمعمورة المعتبر من المنافع العامة والمقصود حق استغلاله على شركة المعمورة للاسكان والتعمير - التصريح تم من الشركة بوصفها نائبه عن الدولة فى ادارة واستغلال مرفق الشاطئ ولكونه متصلا بنشاط مرفق الشاطئ وتضمنه شروطا غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص - اعتباره عقداً اداريا - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالنظر فى هذه المنازعة .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠ / ٦ / ٢١)

يشترط فى العقد الادارى الذى يختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عنه القضاء الادارى بمجلس الدولة ان تكون جهة الادارة طرفا فى العقد وان يتضمن شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص - العلاقة الناشئة عن التعهد الذى يوقعه الموظف الموفد فى بعثة أو منحه علمية أو تدريبية بالعودة والعمل

لدى الجهة الموقدة هي علاقة تتوافر فيها خصائص ومقومات العقود الادارية -
الاثم المترتب على ذلك : دخول المنازعة فى شأن هذه العلاقة فى اختصاص
القضاء الادارى بمجلس الدولة - تطبيق .

- عقد ادارى - التعهد بالدراسة وخدمة الحكومة .

نقل التعهد بخدمة الحكومة تبعاً لندبه للعمل بجهة أخرى لا يسقط
التزامه بالعمل طالما ثبت ان الجهتين شخص معنوى واحد والعمل يتم لحسابه
ولصالحه - تطبيق .

ومن حيث انه عن السبب الاول للطعن فانه لا يشترط فى العقد
الادارى ان يكون المتعاقد مع الجهة الادارية من الموظفين العموميين ، وانما
يشترط فى العقد الادارى الذى يختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن
القضاء الادارى بمجلس الدولة طبقاً للمادة ١٠ بند حادى عشر من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ان تكون جهة الادارة طرفاً فى
العقد ، وان يتضمن شروطاً غير مألوفة فى القانون الخاص وقد جرى قضاء
هذه المحكمة على تكييف العلاقة الناشئة عن التعهد الذى يوقعه الموظف
الموقد فى بعثة أو منحة علمية أو تدريبية بالعودة الى مصر فور انتهاء البعثة أو
المنحة والعمل لدى الجهة الموقدة أو الجهة التى تحددها له مدة معينة ، بأنها
علاقة تتوافر فيها خصائص ومقومات العقود الادارية الامر الذى تدخل معه
المنازعة فى شأن هذه العلاقة فى اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة ،
ويضحى معه السبب الاول للطعن غير قائم على أساس من القانون .

ومن حيث ان السبب الثانى للطعن مردود بأن التعهد الذى وقعه
الطاعن وهو أساس المطالبة بنفقات البعثة ينص على الآتى (. فأننى

أتعهد بالعمل لدى الصندوق بعد عودتي وعلى الأقل لمدة لا تقل عن مدة تنفيذ المشروع المذكور والانتهاء منه مع الهيئة المذكورة وفي حالة اخلاي بذلك فأننى أتعهد بسداد كافة المبالغ التى صرفت على فى هذه البعثة للصندوق وكافة الالتزامات المالية التى ترتبت عليها) ومقتضى هذا التعهد الالتزام بسداد المبالغ التى صرفت على الطاعن سواء تحمل الصندوق هذه المبالغ من ميزانيته أو تحملتها هيئة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة لحساب الصندوق ، وان يعمل الطاعن لدى الصندوق أو فى أى جهة تابعة للصندوق مثل مشروع تطوير الصناعات النسيجية الذى يعتبر جزءا من الصندوق ووحدة من وحداته ونقل الطاعن من المشروع تبعا لندبه للعمل بالصندوق لايسقط التزام الطاعن بالعمل لان المشروع والصندوق كليهما شخص معنوى واحد والعمل يتم لحسابه ولصالحه .

ومن حيث انه عن السبب الثالث للطعن ، فمن المسلمات ان المحكمة ليست ملزمة باجابة المدعى الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ان جهة الادارة اخلت بالتزامها ، وانما تترخص للمحكمة فى اجابة هذا الطلب أو رفضه فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وتقديرها للدالة المقدمة فيها وما اذا كان هذا الاثبات متتجا فى الدعوى من عدمه ، ولذا يكون هذا السبب من أسباب الطعن غير مستند على أساس من القانون ، هذا بالاضافة الى ان الطاعن لم يبين وجه اخلاص الصندوق بالتزاماته والتى طلب احالة الدعوى بشأنه الى التحقيق .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن اخل بالتزامه بالعمل بالصندوق المدة المحددة فى تعهده الامر الذى يترتب عليه التزامه بأداء جميع المبالغ التى أنفقت عليه فى البعثة ، فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى

ذلك قد وافق صحيح حكم القانون ، ويتعين لذلك الحكم برفض الطعن المائل مع الزام الطاعن بالمصروفات طبقاً للمادة ١٨٤ مرافعات .

(الطعن ١١٦٥ لسنة ٢٨٨ ق «ادارية عليا» جلسة ٩ / ٤ / ١٩٨٥ من ٣٠ ص ٩٤٤)

عقد ادارى - التمهيد بخدمة مرفق عام لمدة محددة - طبيعة الالتزام برد النفقات .

الاصل فى تفسير العقود الادارية أو المدنية هو التعرف على النية المشتركة للمتعاقدين حسبما تفصح عبارات العقد اذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها وتفسيرها بما ينأى بها عن هذه النية - اذا كانت العبارة غير واضحة فيلزم تقصى النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفى للالفاظ - يمكن الاستهداء فى ذلك بمعايير موضوعية من شأنها الكشف عن هذه النية مردها الى طبيعة التعامل وما ينبغى ان يتوافر من امان وثقة بين المتعاقدين - اذا كانت نية المتعاقدين هى الالتزام بخدمة مرفق عام لمدة محددة سلفا مع التزام المتعهد فى حالة اخلاله بهذا الالتزام برد ما أنفق المرفق على تدريبه علميا وعمليا فان مفاد ذلك قيام التزام أصلى على المتعاقد محله أداء الخدمة المتفق عليها والتزام بديل محله دفع ما أنفق على تدريبه - يحل الالتزام البديل فور الاخلال بالالتزام الاصلى ولا تبرأ ذمة المتعاقد الا بأداء كامل الالتزام البديل - لا وجه للقول بانقاص الالتزام البديل مقابل ما يكون قد أمضاه المتعاقد من مدة بخدمة المرفق - أساس ذلك : ان الالتزام الاصلى محله أداء الخدمة لمدة كلية محددة سلفا وليس لمد تستقل كل منها عن الاخرى تتكون من مجموعها المدة المتفق عليها - مؤدى ذلك : انه متى تحقق الاخلال بالالتزام الاصلى لسبب يرجع الى فعل المتعاقد فلا تبرأ ذمته الا بأداء كامل الالتزام البديل وهو كامل النفقات التى أنفقت على تدريبه علميا وعمليا - تطبيق .

ومن حيث ان اخلال التعاقد بالالتزام الاصلى يتحقق بعدم أداء الخدمة كامل المدة المتفق عليها شأنه الا تبرأ ذمة التعاقد من التزامه الا بأداء كامل الالتزام البديل . فاذا لم يؤده التعاقد اختيارا جاز قانونا اجباره على ذلك . ولا يسوغ القول بانقاص الالتزام البديل ، مقابل ما عساه يكون قد أمضاه التعاقد من مدة بالخدمة المرفق ، ذلك ان الالتزام الاصلى محله أداء الخدمة لمدة كلية محددة سلفا ، وليس للمد تستقل كل منها عن الاخرى تتكون من مجموعها المدة المتفق عليها ، ويكون محل الالتزام أداء الخدمة لكامل المدة المحددة ، الامر الذى يتفق والنية الحقيقية المشتركة للمتعاقدين بمراعاة طبيعة التعاقد واتصاله بنشاط المرفق وتسييره بغية خدمة أغراضه وسد احتياجاته من ذوى التخصصات العلمية وأصحاب المران العملى طوال مدد تحدد سلفا فى مقابل قيام المرفق بالتدريب النظرى والعملى . وعلى ذلك ، فمتى تحقق الاخلال بهذا الالتزام الاصلى لسبب يرجع الى فعل التعاقد فلا تبرأ ذمته الا بأداء كامل الالتزام البديل ، وهو على ما سبق ، كامل النفقات التى قد تكون قد أنفقت على تدريبه علميا وعمليا .

(الطعن ٣٣٦٤ لسنة ٢٩ق «ادارية عليا» جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ من ٣١ ص ١١)

ومن حيث أن الطعن يقوم على أسباب حاصلها ان الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله ذلك ان القصد من ابرام العقود الادارية هو تحقيق هدف عام ومصلحة قومية ، وإذ كان الثابت من خصوصيات النزاع المعروف ان السعر الذى رسا به المزايد يقل كثيرا عن القيمة السوقية وكان على القائمين على أمر بيع الأشجار محل النزاع هو التحرر والبحث للوصول بسعرها الى الحد الذى يتفق وأسعار السوق وإذ ثبت من الأوراق انه بعد البت فى البيع تبين لجهة الإدارة ان هذا السعر يقل كثيرا عن سعر السوق فمن

واقع حفاظها على أموال الدولة سارعت الى إلغاء المزاد الأول وإعادة الصفقة للمزايدة بحيث أرست المزايدة على المدعى عليه الثالث ويقارن بقدر بواقع ٣٣٪ عن السعر الأول ومن ثم فإن قرار إعادة الصفقة فى مزايدة أخرى قد جاء بالبناء على أسباب صحيحة وبغرض تحقيق مصلحة عامة ومن ثم ينتفى الخطأ فى جانب الجهة الادارية بما لا يكون معه محل للإلتزامها بالتعويض أو قدمت الجهة الادارية مذكرة بدفاعها صممت فيها على الطلبات .

ومن حيث ان المادة (٧) فقره (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات الملغى والذي يسرى على النزاع المطروح أجازت لرئيس المصلحة بقرار منه بناء على رأى لجنة البت فى العطاءات إلغاء المناقصة إذا كانت قيمة العطاء الأقل فيها تزيد على القيمة السوقية ويسرى ذلك على مزادات بيع الأصناف والمهمات التى يتقرر التصرف فيها اعمالا للمادة (١١) من ذات القانون ، وظاهر أن القصد من ذلك - كما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إفادة المصلحة العامة للدولة بتوفير الزائد فى القيمة لحزانتها ، فإذا ما صدر قرارها على هذا الوجه كان مطابقا للقانون ، وإذا كان ذلك وكان الشائب من الأوراق ان المزايدة الأولى تمت طبقا للمراحل والاجراءات التى أوجبها القانون للبت فى العطاءات حيث رسا مزاد بيع الأشجار موضوع المزايدة بثمان مقدار ١٢٦٠٠ ألف جنيه على المدعين وقاما بسداد التأمين النهائي وعمولة الدلالة المقررة فتقدم الى المديرية شخص آخر عرض شراء هذه الأشجار بثمان مقدار ١٥٠٠٠ ألف جنيه وقامت لجنة البت بعرض الأمر على السلطة المختصة التى أمرت بإلغاء المزايدة وإعادة طرحها فى مزايدة مرة أخرى مستهدفه فى ذلك المصلحة العامة بغية الوصول الى السعر الذى يتفق والقيمة الحقيقية للصفقة وتم اخطار المدعين بذلك بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٨ ورست المزايدة على صاحب

اعلى الاسعار وهو المدعى عليه الثالث بمبلغ ١٦,٧٥٠ ألف جنيه أى بزيادة مقدارها ٤١٥٠ جنيه ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا لحكم القانون وقائما على أسبابه المبرره ولم يرقم بالأوراق دليل على سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، وإذ كان ذلك كذلك فمن ثم يتفى وقوع خطأ فى جانب الجهة الادارية يرتب مسئوليتها عن التعويض المطالب به الأمر الذى تكون معه الدعوى غير قائمة على سند صحيح خليفة بالرفض .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذات النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله متعينا إلغاؤه ، الأمر الذى يستوجب الحكم بقبول الطعن شكلا ، وبإلغاء الحكم المطعون فيه ، ويرفض الدعوى وإلزام المدعين المصروفات .

(الطعن ٢٨٤٨ لسنة ٣٣ ق «ادارية عليا» جلسة ١٩٩٥ / ١ / ٨ لم ينشر بعد)

ومن حيث ان العقد الادارى . على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هو العقد الذى تكون الإدارة طرفا فيه ويتصل بنشاط مرفق عام من حيث تنظيمه وتسييره بغية خدمة أغراضه وتحقيق احتياجاته مراعاة للمصلحة العامة ، وتأخذ فيه الإدارة بأسلوب القانون العام بما تضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة فى عقود القانون الخاص ، فالعقد الادارى شأنه شأن العقد المدنى من حيث العناصر الأساسية لتكوينه لا يعدو أن يكون توافق إرادتين بإيجاب وقبول لانشاء التزامات تعاقدية تقوم على التراضى بين طرفين أحدهما هو الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية ، بيد أنه يتميز بأن الإدارة تعمل فى ابرامها له بوصفها سلطة عامة تتمتع بحقوق واستيازات لا يتمتع يمثلها المتعاقد معها وذلك بقصد تحقيق نفع عام أو مصلحة مرفق من المرافق العامة . كما أنه يفترق عن العقد المدنى فى كون الشخص المعنوى

العام يعتمد فى إبرامه وتنفيذه على أساليب القانون العام ووسائله إما بتضمينه شروطا استثنائية غير مألوفة فى عقود القانون الخاص سواء أكانت هذه الشروط واردة فى ذات العقد أو مقررمة بمقتضى القوانين واللوائح ، أو بمنح المتعاقد مع الإدارة فيه حقوقا لا مقابل لها فى روابط القانون الخاص بسبب كونه لا يعمل لمصلحة فردية بل يعاون السلطة الادارية ويشترك معها فى إدارة المرفق العام وتسييره واستغلاله تحقيقا للنفع العام فينما مصالح الطرفين فى العقد المدنى متساوية ومتوازنة إذا بكفتى المتعاقدين غير متكافئة فى العقد الإدارى تغليباً للمصلحة العامة على المصلحة الفردية مما يجعل للإدارة فى هذا الأخير سلطة مراقبة تنفيذ شروط العقد وتوجيه اعمال التنفيذ واختيار طريقته وحق تعديل شروطه المتعلقة بسير المرفق وتنظيمه والخدمة التى يؤديها وذلك بإرادتها المنفردة حسبما تقتضيه المصلحة العامة دون أن يتحدى الطرف الآخر بقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين

ومن حيث أن البين من ظاهر الأوراق أن العقود الحالية التى أبرمتها وزارة السياحة مع الطاعنين على تأجير محلات بمنطقة الأقصر قد تضمنت فى البند السادس عشر التزام المستأجرين باتباع التعليمات المنظمة لمواعيد فتح وغلق المحال العامة وكذا القوانين واللوائح المعمول بها فى هذه المنطقة والتى تحددها الجهات المختصة والمتعلقة أعمالها بالاشراف على مثل هذه المحلات ، كما تضمن البند السابع عشر على أنه يجوز لوزارة السياحة فسخ العقد دون اعتراض من المستأجرين مع حفظ حقها فى التعويض وذلك للأسباب التى ترى فيها الوزارة ذلك ويتم الفسخ بموجب كتاب موصى عليه دون حاجة الى اتخاذ أى اجراء قانونى آخر ، ومثل هذه الشروط انما هى شروط غير مألوفة فى القانون الخاص ومن ثم يكون العقد المذكور قد تكاملت فيه العناصر

الثلاثة المشار اليها باعتباره عقدا اداريا يحق للادارة تعديل شروطه المتعلقة بسير المرفق العام وتنظيمه والخدمة التي يؤديها وذلك بارادتها المنفردة حسبما تقتضيه المصلحة العامة ، ولا يؤثر في ذلك استناد الادارة الى بعض قواعد القانون المدني فليس ثمة ما يمنع من نقلها الى نطاق القانون العام وإدماجها في القواعد الخاصة به بما لا يتعارض مع النظام القانوني الذي تخضع له العقود الادارية . واذ رأت وزارة السياحة انه نظرا لضآلة قيمة الايجار لهذه المحلات بتطبيق قوانين الايجارات عليهم فيما يتعلق بتحديد الأجرة ونظرا لتأجيرهما من مدد طويلة سابقة وتجديد تلك العقود فقد رأت وزارة السياحة رفع الايجارات تدريجيا بما يتمشى مع الأجر المماثل السائد في المنطقة ومن ثم أخطر الطاعنون بأن الوزارة بصدد تحرير عقد استغلال جديد للمحلات بالقيمة الجديدة لمدة عشر سنوات اعتبارا من ١/٧/١٩٨٨ وهو ما يتفق وصحيح أحكام القانون ومن ثم يتخلف ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ ويتعين رفض الطلب دون حاجة لبحث ركن الاستعجال لعدم جدواه وإذ انتهج الحكم المطعون فيه هذا النهج ومن ثم يكون قائما على صحيح مسنده من القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس جديرا بالرفض والزام الطاعنين المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ مرافعات .

(الطعن ١٣٨٣ لسنة ٣٥ ق «ادارية عليا» جلسة ٨/١/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

٣- دعاوى التعويض :

امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم واجب النفاذ - يعد قرارا اداريا صادرا من الوزارة يرفض التنفيذ - يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بطلب التعويض عن هذا القرار .

ان المدعى يطلب الحكم بالزام وزارة التربية والتعليم بأن تدفع اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عن الأضرار التي أصابته نتيجة امتناعها عن اعادته الى الخدمة تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٣٨٦٩ لسنة ٩ القضائية بالغاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧٤ / ٢ / ٢٢ بفصله من الخدمة تأسيساً على أن تجاهل الوزارة للحكم وعدم احترامها حججه يشكل مخالفة قانونية تستوجب مسئوليتها ، وهذا الطلب هو فى تكييفه القانونى طلب تعويض عن القرار الإدارى الصادر من الوزارة برفض تنفيذ الحكم المشار إليه ، مما يختص بنظره مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى طبقاً للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة .

(الطعن رقم ١١٧٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٧)

القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة - نصه على أن تعد المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية كشوفاً من واقع عملية حصر العقارات التى تقرر لزومها للمصلحة العامة يبين فيها العقارات والمنشآت التى تم حصرها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التى تقدر لهم - اختصاص القضاء الإدارى بنظر الطعن فى القرار الصادر من مصلحة المساحة بعدم قبول اعتراض أصحاب الشأن على البيانات الواردة فى كشوف الحصر بالنسبة للأطيان التى يضعون اليد عليها - اختصاصه بنظر طلب التعويض عن هذا القرار .

(الطعن رقم ٤٤٩ و ٤٥٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٦٨)

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالغاء القرارات الإدارية

والتعويض عنها - اختصاصه بقضاء التعويض عن هذه القرارات سواء كان أساس المسؤولية هو الخطأ أو المخاطر .

ان الفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية الغاء أو تعويضا معقود كأصل عام للقضاء الادارى الا ما استثنى بنص خاص فحيث لا يقضى القانون باخراج قضايا التعويض عن القرارات الادارية من نطاق اختصاص القضاء الادارى فانه يختص بالفصل فيها ، يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ هو أساس مسؤولية الادارة متمثلا فى عدم مشروعية قراراتها الادارية ، أو أن تكون المخاطر هى أساس مسئوليتها قبل الأفراد حيث ينص القانون على ذلك أخذا بقواعد العدالة وتحقيقا لمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قرار رئيس الجمهورية الصادر باعتقال أحد الأشخاص استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قرار ادارى له كل مقومات القرار الادارى كتصرف ادارى متجه الى احداث أثر قانونى هو الاعتقال مما يختص القضاء الادارى بنظر دعوى التعويض عنه - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قرار إدارى - عمل مادى - تعدى - تعدى على أملاك الدولة - ازالة بالطريق الادارى - اختصاص .

لا يشترط فى القرار الادارى - كأصل عام - أن يصدر فى صيغة معينة أو بشكل معين بل ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمة كلما افصححت الادارة

أثناء قيامها بوظائفها عن إرادتها الملزمة بقصد أحداث أثر قانوني - إزالة التعدي الذي يقع على أموال الدولة هو من أهم واجبات الإدارة الملقاة على عاتقها اذ نصت المادة ٩٧٠ من القانون المدني على أنه عند حصول تعدد على هذه الأموال يكون للجبهة صاحبة الشأن إزالة التعدي إدارياً بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة - واقعة الإزالة تكشف وفقاً للظروف المحيطة بها عن أن ثمة قراراً إدارياً صدر من جهة الإدارة بإزالة التعدي الذي رأت أنه وقع على مال مملوك للدولة - مذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت صدور قرار إداري بإزالة التعدي وبالتالي يكون ما قامت به جهة الإدارة بواسطة تابعيها من إزالة التعدي الواقع على أملاك الدولة يعتبر عملاً مادياً يخرج نظر التعويض عنه عن الاختصاص الولائي لمجلس الدولة - مذهب إليه الحكم في هذا الصدد غير سديد - أساس ذلك - تطبيق.

(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٦ ص ٢٧ ص ٣٦٩)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

الفصل الرابع

توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الإداري

المبحث الأول

أحكام عامة في توزيع الاختصاص

اختصاص - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة - مرافعات .

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدني والتجاريه رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
- اذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة - التزام المحكمة احوال إليها الدعوى بنظرها يعنى التزامها وجوباً بالفصل في الدعوى احواله إليها بحالتها - لا يجوز للمحكمة احوال إليها الدعوى أن تتسلب من اختصاصها وأن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة وسلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التي بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - الأثر المترتب على ذلك لا يجوز للمحكمة احوال إليها الدعوى أن تحيلها لمحكمة أخرى - تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين الحكم بقبوله شكلاً .

وحيث أن عناصر المنازعة تتلخص حسبما يبين من الأوراق فسي ان السيده / تقدمت بطلب إلى لجنة المنازعات الزراعيه بناحية كفر أبو نجاح مركز الزقازيق ذكرت فيه أن السيد يستأجر فيها

مساحة قدرها ١٦ م ١٦ ط - ف بحوض بدارج زمام ناحية كفر أبو نجاح وطلبت فسخ العقد وطرده المستأجر المذكور من قطعة الأرض المشار إليها. وبجلسة ١٩٧٣/١/٢ أصدرت اللجنة الابتدائية قراراً تضمن فسخ العقد وطرده المستأجر من الأرض مع الزام المؤجرة بتعويض قدره ١٥ خمسة عشر جنيهاً قيمة ثمن المساحة فطعن المستأجر في ذلك القرار أمام اللجنة الاستئنافية بالقازيق التي قررت إلغاء اللجنة الابتدائية فأقامت المؤجرة الدعوى رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ أمام محكمة القازيق الابتدائية طلبت فيها الحكم بإعلان قرار اللجنة الاستئنافية المطعون فيه والمقيد تحت رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ وكلاً . طرد المدعى عليه المستأجر من قطعة الأرض التي يستأجرها مع إلزامه بالمصروفات والأتعاب.

وبجلسة ١٩٧٥/١١/٢٦ قضت محكمة القازيق الابتدائية بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وبناء على ذلك أحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة وقيدت بجدولها العام تحت رقم ٦٦٣ لسنة ٣٠ ثم أحيلت إلى محكمة القضاء الإداري المنصو به بعد انشائها للإختصاص حيث قيدت بجدولها العام تحت رقم ٢٥٧ لسنة ١ ق.

وبجلسة ١٩٨١/١/٢٥ أصدرت محكمة القضاء الإداري بالمنصورة حكماً قضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإلزام المدعية بالمصروفات .

وأقامت المحكمة قضاءها على أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على إحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الابتدائية في تاريخ العمل بالقانون المذكور إلى المحاكم الجزئية وكلاً إحالة جميع المنازعات المنظورة أمام اللجان الاستئنافية إلى المحاكم الابتدائية

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة سالفه الذكر على أن تستمر محكمة القضاء الإدارى فى نظر الطعون التى رفعت إليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور عن القرارات الصادرة عن اللجان الاستئنافية وإذ عمل بالقانون المذكور من ١ / ٨ / ١٩٧٥ وأحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى من محكمة الزقازيق بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٧٥ أى بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم فتصبح محكمة القضاء الإدارى غير مختصة بنظر الدعوى .

ويقوم الطعن على أن ' المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متصلا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . وقد خالف الحكم المطعون فيه أحكام هذه المادة .

وحيث أنه من الثابت فى هذه المنازعة أن محكمة الزقازيق الابتدائية أصدرت حكما فى ٢٦ / ١١ / ١٩٧٥ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى وأحيلت الدعوى تبعا لذلك إلى محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة ثم إلى محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة بعد انشائها بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ .

وحيث أن المشرع أوجب فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها يعنى التزامها وجوباً بالفصل فى الدعوى وذلك أن المشرع قد استهدف من حكم نص المادة ١١٠ سالفة الذكر حسم المنازعات ووضع حد لها لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفى ذلك ما فيه من مضجعة للوقت وأنه إزاء صراحة نص تلك المادة وإطلاقة فقد بات ممتنعاً على المحكمة التى تحال إليها الدعوى بحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث فى موضوع الاختصاص أياً كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الإختصاص والأسباب التى بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

وحيث أنه تأسيساً على ما تقدم وقد استبان أن الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١ ق التى طرقت على محكمة القضاء بالمنصورة قد أحيلت إليها بحكم من محكمة الزقازيق الابتدائية فإنه كان حرياً بمحكمة القضاء الإدارى أن تفصل فى الدعوى ولم تكن تملك التحلل من ذلك ، أما وقد أصدرت بدورها حكماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فاتها تكون قد خالفت صريح نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما استقرت عليه هذه المحكمة ويكون حكماً خليقاً بالإنهاء مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى مجدداً إلى محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة للفصل فيها .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ س ٢٨ ص ٥٥٥)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

(أ) عامل بالقطاع العام - نديه - المنازعة فى قرار التذب - اختصاص

القضاء العادى :

إقامة العامل دعواه بالطعن على قرار النذب أمام محكمة القضاء الإدارى - صدور حكم محكمة القضاء الإدارى بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية - انه وإن كانت المنازعة تدخل أساسا فى اختصاص القضاء العادى إلا أن حكم عدم الاختصاص يقيد المحكمة التأديبية ويلزمها بالفصل فى الدعوى - أساس ذلك : المادة ١١٠ مرافعات - تطبيق .

(ب) عامل بالقطاع العام - نذب :

المادتان ٢٦ ، ٢٧ من قانون العاملين بالقطاع العام - صدور قرار النذب بمن يملك اصداره قانونا وهو الوزير المختص - متى ثبت استناد القرار إلى سبب صحيح يبرره وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق وإلى غاية مشروعه وهى تحقيق المصلحة العامة فإنه يكون بمنأى عن الطعن فيه - تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة حسبما تبين من الأوراق تخلص فى أن المطعون ضده كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للملاحة البحرية (قطاع عام) وصدر قرار وزير النقل البحرى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٦ فى ٣١/٧/١٩٧٦ بتدبه للعمل بوزاره النقل البحرى . فأقام الدعوى رقم ٦٨٨ لسنة ٣٠ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية بطلب الغاء القرار المشار إليه ، وبجلسة ٨/٦/١٩٧٧ قضت محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وأمرت بأحالتها إلى المحكمة

التأديبيه للعاملين من مستوى الإدارة العليا بالإسكندرية للاختصاص ، وقيدت الدعوى بالمحكمة التأديبيه المشار إليها بناء على هذه الإحالة برقم ١ لسنة ٤ قضائية وقضت فيها بجلسة ١٩٧٩/٦/٣٠ بالغاء قرار النذب المطعون فيه وأست قضاءها على أن القرار أشار فى ديباجته إلى تقرير لجنة تقص الحقائق الذى انتهى إلى أن الطاعن لم يكن على مستوى المسئولية فى ادارته لأعمال لجنه الشراء وأورد بعض المآخذ المنسوبة إليه ، وهذه الإشارة تكشف أن نيه مصدر القرار اتجهت إلى عقاب المطعون ضده عن غير طريق التأديب بإبعاده عن وظيفته إلى وظيفة غير محددة ولمدة غير محددة مما ترتب عليه حرمانه من البدلات المقررة لوظيفته بالشركة .

ومن حيث أن الطعن يقوم على سببين ، أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الاختصاص فقرار نذب المطعون ضده من الشركة التى يرأس مجلس ادارتها إلى وزارة النقل البحرى لايعتبر قرارا اداريا لتعلقه بعامل من العاملين بشركات القطاع العام الذين يختص بشئونهم القضاء العمالى ، والنذب ليس من بين الجزاءات التأديبيه الصريحة أو المقننة طالما أن السبب فيه على مايقول المطعون ضده ليس ماسا بسلوكه الوظيفى ، إنما هو من مقتضيات تنظيم العمل وثانيهما أن قرار نذب المطعون ضده لم يصدر بقصد معاقبته وإنما ابتغى تحقيق المصلحة العامة ، وهى أبعاده عن عمله بعد أن أحيل إلى التحقيق أمام النيابة الإدارية وأحيل إلى المحاكمة التأديبيه فعلا بالدعوى رقم ١ لسنة ٨ قضائية وذلك كى يجرى التحقيق بعيدا عن تأثيره بحسبانه رئيس مجلس إدارة الشركة ، وبعد أن ثبت على الأقل عدم حنكته كقياده إدارية فى موقع اقتصادى وتجارى هام وذلك مع عدم المساس بكفائته الفنية التى رؤى الاستفادة بها فى وزارة النقل البحرى ، وإذ صدر القرار عن

مملكة قائما على سببه وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق وقد صدر بأن نذبه قرار باعارته إلى المملكة العربية السعودية مما يدل على أن الوزير لم يصدر قرار النذب عن هوى أو غرض يجافى المصلحة العامة ، وقد تم النذب إلى وظيفة من درجة وظيفته بمراعاة أن الهيكل الوظيفي للوزارة لم يكن قد استوفى بعد .

ومن حيث أن السبب الأول للطعن مردود بأنه ولئن كانت المنازعة في قرار نذب المطعون ضده تدخل في اختصاص القضاء العادي باعتباره من العاملين بشركات القطاع العام وهي شركات خاصة حسبما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وباعتبار أن النذب ليس من الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في نظام العاملين بالقطاع العام ويخرج تبعا لذلك من اختصاص القضاء التأديبي ، إلا أنه وقد أقام المطعون ضده دعواه بطلب الغاء قرار النذب أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكنلرية وقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة التأديبية المختصة ، وحاز هذا الحكم قوة الشيء المقضي بعدم الطعن فيه ، وكان هذا الحكم ينطوي على قضاء ضمنى باختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر المنازعة ، لأن الاختصاص الولائي سابق على الاختصاص النوعي ، فإن المحكمة التأديبية المحالة إليها الدعوى تكون ملزمة بالفصل فيها وفقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ويكون الدفع بعدم اختصاصها ولائيا غير قائم على سند من القانون .

ومن حيث أنه عن السبب الثاني للطعن فإن المادة ٢٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وهو القانون المنطبق على قرار نذب المطعون ضده ، تنص على أنه " يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا

فى احدى الجهات المشار إليها فى المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستوى وظيفته أو فى وظيفة تعلوها مباشرة . ويتم الندب بقرار من الرئيس المختص المشار إليه فى المادة السابقة . وتكون مدة الندب سنة قابلة للتجديد ، ولما كان قرار ندب المطعون ضده صادرا من وزير النقل البحرى وهو الوزير الذى تتبعه الشركة المصرية للملاحة البحرية التى يرأس المطعون ضده مجلس ادارتها ، فإنه يكون صادرا ممن يملكه وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون المشار إليه التى تنص على أنه (وفى جميع الأحوال لا يجوز نقل أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين إلا بقرار من الوزير المختص) ، وحيث أن هذا القرار أفصح فى ديباجته عن سبب اصداره وهو تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى أسند اليه بعض المأخذ وشكك فى كفايته الإدارية ، وهو سبب يررر تنحيته مؤقتا عن وظيفته القيادية كرئيس لمجلس ادارة الشركة وقد استهدف الوزير بقراره تحقيق مصلحة عامة واضحة وهى توفير قيادة قادرة على إدارة الشركة لتتمكن من الحفاظ على أموالها ومواصلة السير نحو غاياتها المنشودة ، هذا بالإضافة إلى ما أوضحته وزارة النقل البحرى من أن القرار استهدف مصلحة عامة أخرى هى إبعاد المطعون ضده عن موقعه القيادى كرئيس لمجلس ادارة الشركة مؤقتا لحين البت فى الاتهامات الموجهة ضده من النيابة الإدارية والتى أحيل من أجلها إلى المحاكمة التأديبية ، وإذا كانت هذه المحاكمة قد انتهت ببراءه المطعون ضده فإن ذلك لا ينال من صحة السبب والغاية اللذين قام عليهما قرار الندب وقت صدوره ، فهو مثل أى قرار يعتد بمشروعيته وقت صدوره دون نظر لما يستجد من ظروف أو وقائع أخرى تالية ، واقتران الندب أو معاصرته لا حالة المطعون ضده إلى النيابة الإدارية ثم إلى المحاكمة التأديبية ، لا يكفى بذاته لوصم القرار بالجزاء التأديبى المقنع خاصة أن الوزير الذى أصدره ليس من السلطات التى تملك

توقيع الجزاء على العاملين بالقطاع العام وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يظل التذب محتفظا بطبيعته كقرار تنظيمي تمارسه جهة العمل بما لها من سلطة تقديرية في استبعاد من قامت في حقه أسباب تؤثر في أهليته بشغل أعلى وظيفة قيادية بالشركة دون نظر لما يترتب عليه من حرمان من بعض المزايا الوظيفية لأن هذا الحرمان انما يجيء عرضا دون أن يكون مقصودا لذاته ولا يكون قرار التذب عرضة للإلغاء إلا إذا شابته عيب من العيوب التي قد تشوب القرارات الإدارية بصفة عامة ويعزز هذا النظر موافقة الوزارة على إعاره المطعون ضمه بعد ذلك إلى المملكة العربية السعودية لأنها لو كانت قصدت بنده مجرد عقابة لأمنت في عقابها بعدم الموافقة على إعارته ، ولم تكشف بما تم في شأنه من إحالة إلى النيابة الإدارية ثم إلى المحكمة التأديبية ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بإلغاء ورفض الدعوى التأديبية رقم ١ لسنة ٤ قضائية .

٦٢٢ (الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ ص ٢٩ ص ٦٢٢)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

المبحث الثانى

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى

والمحكمة الإدارية العليا وبين محكمة

القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية

القرارات الصادرة من لجنة الفصل فى الطلبات التى تقدم طعنا فى كشوف الجائز ترشيحهم للعمديه - تعد فى النظر الصحيح قانونا قرارات بالتعيين مالا فى وظيفة العمديه - اختصاص المحاكم الإدارية بها دون محكمة القضاء الإدارى .

(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥ / ٤ / ٣).

طلب التعويض بسبب امتناع الإدارة عن تسوية الحالة - اختصاص المحكمة به طالما ينقد لها اختصاص نظر طلب التسوية - أساس ذلك - طلب التعويض فى هذه الحالة بديل للتسوية ويأخذ حكمها .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦ / ٤ / ١٧)

مخاصمة القرارات الادارية قضائيا - يكون امام محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الاداريه بحسب الأحوال .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦ / ٤ / ٣٠)

القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالنظر فى منازعات العاملين المدنيين فى الدولة من الدرجات السابعة فما فوقها أ

كان نوع الكادر الذى يتمنى إليه العامل - احالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها .

(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣)

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية - كون المدعى وقت اقامته دعواه ووقت الفصل فيها يشغل درجة بالكادر المتوسط - من شأنه أن يجعل الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى له سنده وقت ابدائه - ترقية المدعى بعد ذلك إلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى ثم نقله إلى الدرجة السابعة تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - الدفع بعدم الاختصاص يصبح غير ذى موضوع - أساس ذلك .

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

الدعوى التى تستهدف الغاء قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايخ بتوقيع جزاء على العمدة أو الشيخ - يتعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الادارية - أساس ذلك .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٣٠)

الإختصاص بالفصل فى طلبات الغاء القرارات التأديبيه الصادرة ضد العمد والمشايخ - يكون للمحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٨)

حكم محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ - ينطوى على تخلى المحكمة عن ولايتها على الدعوى بشقيها سواء

الطلب الأصلي أو الطلب الفرعى وإحالتها إلى المحكمة الإدارية المختصة -
تصدى المحكمة الأخيرة للفصل فى الطلب الأصلي - حكمها فيه لا يكون
منعدما - أساس ذلك .

(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أو
بإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى على أساس أن كلا من المدعى والمطعون
فى ترقبته كانا وقت رفع الدعوى من عداد موظفى الكادر العالى - صدور
حكم محكمة القضاء الإدارى فى هذه الدعوى بعدم اختصاصها وإحالتها
إلى المحكمة الإدارية على أساس أن محل الدعوى هو القرار المطعون فيه
وهو خاص بالترقية إلى الدرجة الخامسة بالكادر الفنى المتوسط - صدور
حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم
الاختصاص وصيرورة حكمها نهائيا بعدم الطعن فيه - الطعن فى حكم
محكمة القضاء الإدارى - ثبوت أن المدعى من الموظفين الداخلين فى الهيئة
وأصبح هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية وأن الدرجة موضوع
المنازعة قد نقلت قبل رفع الدعوى إلى الكادر العالى - انعقاد الاختصاص
لمحكمة القضاء الإدارى لتعلق النزاع بموظفين داخلين فى الهيئة من الفئة
العالية - أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون
مجلس الدولة تؤيد هذا النظر .

(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٨ ق - جلسته ١٩٦٨/١٢/٢٩)

القرارات التى تصدرها مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام
بالقاهرة مجرد أعمال تحضيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية ليس لها

منزلة الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - القرار الصادر بالتصديق على قرار مجلس التأديب هو القرار الإداري النهائي الذي يرد عليه الطعن - اختصاص محكمة القضاء الإداري أو للمحكمة الادارية بحسب قواعد توزيع الاختصاص - بيان ذلك .

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢ / ١ / ٢٢)

تنازع سلبي في الاختصاص بين المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية وبين محكمة القضاء الإداري - حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعد صدور حكمي عدم الاختصاص مع الاحالة - الطعن في الحكم الأخير يحرك رقابة المحكمة الإدارية العليا على الحكامين السابقين رغم فوات ميعاد الطعن فيهما - أساس ذلك .

(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤ / ١١ / ٩)

صدور حكم من احدى المحاكم الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى للفصل فيها - التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في هذه الدعوى طبقا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات - عدم تحديد الحكم المحكمة المختصة من بين محاكم مجلس الدولة التي يتعقد لها الاختصاص وأن كان المعنى المستفاد منه أنه قصد المحكمة الادارية التي عقد لها قانون مجلس الدولة الاختصاص بنظر المنازعات غير التأديبية الخاصة بالعاملين بالدولة من نفس مستوى المدعى الوظيفي - تعادل مرتب المدعى (وهو كاتب باحدى الجمعيات التعاونية الزراعية) بمراتب العاملين من المستوى الثالث - المحكمة الإدارية تكون هي التي عنها حكم المحكمة الجزئية بالاحالة - ولا وجه للقول باختصاص

محكمة القضاء الادارى بمقولة أن المدعى يعتبر فردا من الأفراد فى حكم
البند خامسا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أساس
ذلك .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٨)

المادة ١٣ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى - اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى -
المحكمة الادارية العليا لاختصاص سوى بنظر الطعون فى القرارات الصادرة
من اللجان القضائية الخاصة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص
ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء لتحديد
مايجب الاستيلاء عليه قانونا - يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا
نظر الطعون فى القرارات التى تصدرها اللجان القضائية والخاصة بتوزيع
الأراضى المستولى عليها على المنتفعين - أساس ذلك - الحكم بعدم
الاختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإدارى - تطبيق .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٨٠)

مناط اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون المقدمة عن قرارات
اللجان القضائية للاصلاح الزراعى أن يكون موضوع المنازعة متعلقا
بالاستيلاء على الاراضى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى أو أن يكون النزاع
متعلقا بفحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو التى تكون محلا
للاستيلاء - إذا كان اختصاص اللجان القضائية مناطه قانون آخر من غير
قوانين الاصلاح الزراعى لاتكون المحكمة الادارية العليا مختصة بالطعن فى
قرار اللجنة القضائية - مثال : المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر

والتعويض عنه - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة - تطبيق .

(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٨٠)

اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - المادتان ١٣ ، ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر سنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول ، واختصاص المحاكم الإدارية بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الثاني والثالث - إذا كانت المدعية تشغل الدرجة الخامسة من ضمن فئات المستوى الثاني وقت رفع الدعوى إلا أنها ترقى بدعواها إلى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهي الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الأول فإن الاختصاص بنظر دعواها يتعقد لمحكمة القضاء الإداري - تطبيق .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر هذا النزاع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المدعية السيدة / أقامت الدعوى رقم ٣٩٠ لسنة ٣١ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبة الحكم بتسوية حالتها طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أسوة بزملائها وعلى سبيل الاحتياط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الإدارية المصروفات . وقالت شرحا للدعوى أنها حاصلة على شهادة الدراسات الأولية نظام سبع سنوات عام ١٩٤٠ / ١٩٤١ ثم دبلوم التربية النسوية عام ١٩٤٧ ثم دبلوم الصلاحية عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ ومدة الدراسة به سنة واحدة

. والتحقّت بخدمة الوزارة فى أكتوبر سنة ١٩٥١ بمدرسة حلوان الابتدائية المشتركة ومازالت فى الفئة الخامسة وفى عام ١٩٦١ حصلت على دبلوم الدراسات التكميلية السنة الثانية ثم طبق عليها القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وطبق عليها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لمدة شهرين بمقتضى القرار رقم ٢٥ فى ٢٦ / ٣ / ١٩٧٥ ثم سحبه الجهة الإدارية ويصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارها المنطقه من حملة المؤهلات دون المتوسطة خلافا لأحكام المادة الخامسة منه .

وقد عقيت الجهة الإدارية على الدعوى بالقول بأن المدعيه حصلت على دبلوم التربية النسوية عام ١٩٤٧ غير المسبوقه الابتدائية ، وان هذا المؤهل مقرر له بمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ الدرجة التاسعة القديمة أى أنه يعادل الشهادة الابتدائية فقط ، أما شهادة صلاحية التدريس فهى ليست مؤهلا معترفا به .

وبجلسة ٢١ / ١ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت باحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم للاختصاص واقامت قضاءها على أساس ان محكمة القضاء الادارى لا تختص بالمتنازعات موظفى المستوى الأول أى الموظفين الشاغلين للفئة الرابعة فأعلى وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو الدرجة الثانية وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، والمدعية تشغل الفئة الخامسة فالمتنازعه تدخل فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، والمدعية تشغل الفئة الخامسة فالمتنازعه تدخل بذلك فى اختصاص المحاكم الادارية .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ماورد فى تقرير الطعن وحاصلة طلبات المدعيه هى منحها الدرجة الرابعه بعد سحب التسويه التى كانت قد

أجريت لصالحها وهذه الدرجة ضمن فئات المستوى الأول والفصل فيها يؤثر على مراكز العاملين الشاغلين لفئات هذا المستوى الأول بما يدخل النزاع في اختصاص محكمة القضاء الإداري وفقا لما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن " تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبيه كما تختص بالفصل فى الطعون التى ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية " وتجرى المادة ١٤ من القانون كالاتى تختص المحاكم الإدارية :

١- بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود " ثالثا ورابعا " من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

٢- بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق أو لورثتهم .

ومن حيث أن مفهوم ذلك ان اختصاص المحاكم الادارية ينحصر فى نظر دعاوى الغاء القرارات أو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت للعاملين من المستويين الثانى والثالث أما المنازعات الخاصة بالعاملين من المستوى الأول فأنها تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة في الأوراق يبين أنه وأن كانت السيدة/ تشغل الدرجة الخامسة ضمن فئات المستوى الثاني إلا أنها ترمى بدعواها الى تسوية حالتها بالحصول على درجة أعلى وهي الرابعة ضمن فئات المستوى الأول فينمقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإدارى دون منازع .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى غير هذا النظر يكون قد صدر مخالفا للقانون ، خليفا بالإلغاء وباختصاص محكمة القضاء الإدارى " دائرة التسويات " بنظر الدعوى واعادتها إليها للحكم فيها مع أبقاء الفصل فى المصروفات .

(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥ من ٢٨ ص ٢٦٤ مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا - جامعات - طالبا .

المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون فى قرارات مجالس تأديب الطلاب - أساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب والتى تعتبر بمثابة أحكام أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أى جهة أعلى - لايتوفر الشرط المتقدم فى قرارات مجالس تأديب الطلاب الذى لايجوز التظلم منها إلى رئيس الجامعة وفقا لنص المادة ١٢٩ من اللائحه التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة.

ومن حيث ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصرت اختصاص المحكمة الإدارية العليا على نظر الطعون المقدمة فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية فمن ثم يخرج عن اختصاص نظر الطعن المائل المقدم إليها عن قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا اذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الإدارى (دائرة الأفراد) التى تختص وفقا لنص المادة العاشرة من القانون بنظر الطلبات المقدمة من الأفراد بالغاء القرارات الإدارية النهائية وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن مناه هذا القضاء أن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتوافر فى القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه إلى رئيس الجامعة على ماتقضى به المادة ١٢٩ من اللائحه التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ماتقدم فقد تعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى (دائرة الأفراد) للاختصاص عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مع ابقاء الفصل فى المصروفات للمحكمة المذكورة .

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٣ من ٢٨ ص ٥٥٩)
مجموعة المبادئ التى قررتها الإدارية العليا)

اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى
وللمحاكم الادارية وظيفه مرسوم مساعد بهيئة الطاقه الذرية تعادل وظيفه

مدرس مساعد بالجامعات - اعتبار هذه الوظيفة من حيث التعادل المالى من وظائف المستوى الثانى - طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين يكون الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الادارية - قضاء المحكمة الادارية يعلم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة القضاء الإدارى وقضاء محكمة القضاء الإدارى باختصاصها بنظر الدعوى مخالفان للقانون - إلغاء الحكمين واختصاص المحكمة الادارية - تطبيق .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر النزاع تتحصل حسبما بين من الأوراق فى أن السادة / ، ، أقاموا الدعوى أمام المحكمة الادارية لوزاره المالية قيدت برقم ٩٥ لسنة ٢٥ ق مطالبين الحكم بأحقيتهم فى صرف الفروق المالية المستحقة لهم بالقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٣ . ويجلسه ١٢/٥/١٩٧٩ حكمت للمحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وأمرت بأحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى لتظرها فى جلسة يخطر بها الخصوم وأبقت الفصل فى المصروفات ، فأحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى حيث قيدت بجدولها تحت رقم ١٨٤٧ لسنة ٣٣ ق .

وبجلسه ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٢ حكمت للمحكمة بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بأحقية المدعين فى صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالتهم بالقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٣ وألتمت الادارة المصروفات .

وأقامت قضاها على أنه ليس ثمة منازعه بين الادارة والمدعين فى

أحقيتهم فى وظيفة معيد من التاريخ الذى نص عليه القرار وتسويه حالتهم وتدرج راتبهم على هذا الأساس كما أنها لا تتنازع فى أحقيتهم فى الفروق المالية المترتبة على هذا التسوية إلا أن وزاره المالية لم توافق على ادراج الاعتمادات المالية اللازمه لإمكان الصرف منها . واستطردت الى القول بأنه طالما كان مرد التسويه الى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٣ الصادر تنفيذاً له فإنه يتعين أن يترتب عليها ضمناً ولزوماً أثرها وأحقيتهم فى مجال هذه الدعوى للأثار المالية المترتبة على تدرج الراتب .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ماورد به من أسباب حاصلها أن وزارة المالية لم تقم بادراج الإعتمادات المالية فى ميزانياتها فى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فيتعذر بالتالى المصرف المالى اللازم لاعمال أثر القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٣ فى خصوصيه صرف الفروق المالية المترتبة على التسويات التى تضمنتها ذلك القرار .

ومن حيث أن الطعن أمام هذه المحكمة يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعه على الوجه الصحيح وعليه يقتضى الأمر بغض النظر عن طلبات الطاعن وأسبابها ، النظر ابتداء فى اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

وهو الأمر الذى اقامته على ما قالت به المحكمة الإدارية لوزارة المالية من أن وظيفه مدرس مساعد التى يشغلها المدعون من المستوى الأول الوظيفى .

ومن حيث أن وظيفة مدرس مساعد بهيئة الطاقة الذرية وهى تعادل .

وظيفة مدرس مساعد بالجامعات بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ باتشائها والقرارات المعدله له والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام موظفى المؤسسات العامه التى تمارس نشاطا علميا والقرار الجمهورى رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد تلك المؤسسات ، والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، ومربوطها وفقا لهذا القانون الأخير من ٤٨٠ جنيها إلى ٧٨٠ جنيها سنويا بعلاوة سنوية قدرها ٣٦ جنيها ، وهى على هذا النحو تعتبر من وظائف المستوى الثانى وفقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان قائما عندئذ ، فالربوط المالى لهذا المستوى الثانى من ٢٤٠ جنيها إلى ٧٨٠ جنيها سنويا وهو دون المستوى الأول الذى يبدأ من ٥٤٠ جنيها إلى ١٤٤٠ جنيها سنويا .

وفى حدود المستوى الثانى ترد وظيفة المدرس المساعد التى استحدثها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، فهى أقرب فى متوسط مربوطها الى الفئة الوظيفيه ٤٢٠ جنيها إلى ٧٨٠ جنيها ، والتى اعتبرت معادلة للدرجة الخامسة من الدرجات الملحقه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للجدول الثانى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وهى أدنى بحكم وضعها الوظيفى ونظامها ومربوطها المالى من وظيفة مدرس التى قدر لها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بداية قدرها ٧٢٠ جنيها ونهايه قدرها ١٤٤٠ جنيها سنويا والتى أعتبرت من وظائف المستوى الأول ، عندئذ ، وكانت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تعتبر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فى شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، معادلة للدرجة الرابعه من درجات القانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهى التى اعتبرت أيضا على ماتقدم فى الجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معادلة لأولى الفئات المالية للمستوى الأول ذات الربط المالى السنوى ٥٤٠ جنيها إلى ١٤٤٠ جنيها ، وعندما صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وعدل جدول درجات الوظائف وأجرها الوارد بالجدول الأول الملحق به وعادلها فى الجدول الثانى مما اعتبره نظيرا لكل منها من الفئات والمستويات المالية طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أورد فى الجدول الأول درجة وصفها بأنها الثالثة بأجر سنوى قدرة ٣٦٠ جنيها إلى ١٢٠٠ جنيها بعلاوة سنوية ٢٤ جنيها ثم ٣٦ جنيها ابتداء من ٤٨٠ جنيها ثم ٤٨ جنيها ابتداء من ٦٦٠ جنيها واعتبرها معادلة لفئات المستوى الثانى وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهى (٤٢٠ / ٧٨٠ / ٣٣٠ / ٧٨٠ / ٣٣٠ / ٧٨٠ / ٢٤٠ / ٧٨٠) وجاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة تبعا لذلك فاستبدل فى المادة ٤ بجدول المرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجاسمات الجدول رقم ٤ الملحق به ونص على أن يطبق على العاملين بالمؤسسات العلمية واشتمل الجدول على (ب) وظائف معاونه لأعضاء هيئة التدريس .

(أ) مدرس مساعد بمربوط مالى يبدأ من ٥٧٦ جنيها إلى ١٢٠٠ جنيها سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيها .

(ب) معيد بمربوط مالى يبدأ من ٣٦٠ جنيها إلى ٩٦٠ جنيها وكلتاها من حيث المربوط المالى تعادلان الدرجة الثالثة ، فوظيفة مدرس مساعد على هذا الوجه ظلت أقرب من حيث متوسط الربط المالى الى الفئة الثالثة منها الى

الفئة الثانية التي تملوها في الكادر العام ومربوطها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من ٦٦٠ جنيها إلى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٤٨ جنيها ثم ٦٠ جنيها وهي الفئة التي تعتبر معادلة لوظيفة مدرس بالجامعات ومربوطها من ٨٤٠ جنيها إلى ١٥٠٠ جنيها سنويا بعلاوة ٦٠ جنيها ، وعلى ذلك ترد وظيفة مدرس مساعد عند المعادلة المالية في الفئة الأدنى وهي على ماتقدم الثالثة وتعتبر كذلك على أساس ان متوسط راتبها المالي أقرب وآخر مربوط كليهما واحد ١٢٠٠ جنيه والعلاوة السنوية واحدة بل تزيد في الفئة الثالثة عند بلوغ المرتب ٦٦٠ جنيها عنها في وظيفة مدرس مساعد وتبعا لذلك تعتبر من حيث التعادل المالي وهو الذي نظر اليه واضعوا القوانين المذكورة من وظائف المستوى الثاني .

من حيث أنه لما كان ذلك وكان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد وزع الاختصاص بنظر المسائل المتعلقة بالموظفين على أساس أن تختص المحاكم الادارية بالطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة والطلبات التي يقدمونها بالغاء القرارات الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي وفي طلبات التعويض المترتبة عليها والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة لهؤلاء ولورثتهم متى كان هؤلاء الموظفين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم ، وعليه يكون الاختصاص بنظر الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه للمحكمة الادارية لا لمحكمة القضاء الاداري إذ أنها تتعلق بموظف تعتبر وظيفته معادلة لوظائف المستوى الثاني بالمعنى الذي اتجه اليه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة وبمراعاة أحكام القانونين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٥٤ لسنة

١٩٧٨ المشار إليهما ومطراً عليهما من تعديلات في جداول الدرجات والمرتبات بالقوانين التالية وآخرها القانون رقم ٣١١ و رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ فالأول جعل مربوط الدرجة الثالثة من ٦١٥ جنيهاً إلى ١٦٠٠ جنيهاً إلى ١٦٠٨ جنيهاً سنوياً بعلاوة سنوية ٣٦ جنيهاً ثم ٤٨ جنيهاً والثاني جعل مربوط وظيفه مدرس مساعد ٦٩٦ جنيهاً إلى ١٤٤٠ جنيهاً سنوياً بعلاوة قدرها ٣٦ سنوياً فظلت هذه الوظيفة معادلة للفئة الثالثة إذ هي في حدود ربطها ومتوسط ربطها متقارب ونهايه ربط الثالثة أعلى وكذلك علاواتها السنوية فيبقى موظفوها عند تحديد الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية معتبرين من شاغلي وظائف المستوى الثاني فتختص بدعواهم للمحاكم الإدارية.

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله حين قضى باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى وكذلك أخطاء حكم المحكمة الإدارية لوزارة المالية حين قضى وهو المختص بعدم اختصاص المحكمة وبإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري متعيناً الحكم بالغائهما وبإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة لنظرها مع إبقاء الفصل في المصروفات.

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ ص ٢٩ ص ٧٨٥)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

(أ) اختصاص - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري :

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ حدد اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين

على سبيل الحصر - توزيع ولاية نظر هذه المنازعات بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية على أساس المركز الوظيفى للعامل - بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أصبح مجلس الدولة صاحب الولاية العامة فى المنازعات الادارية وسط القضاء الادارى رقيبته على جميع المنازعات الخاصة بالعاملين بما فى ذلك المنازعات التى لم تكن تدخل أصلا فى ولايته طبقا للاختصاص المحدد بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ومنها قرارات الاعارة والنقل والتدب - تطبيق.

(ب) اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الإدارية - المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع حدد المسائل التى تختص بها المحاكم الادارية والمتعلقة بالعاملين من المستوى الوظيفى الثانى والثالث على سبيل الحصر - المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليه فى المادة العاشرة عندا ماتخص به المحاكم الادارية والتأديبيه - نتيجة ذلك : أصبحت محكمة القضاء الإدارى المحكمة ذات الاختصاص العام فى نظر كافة المنازعات الادارية سواء تلك المنصوص عليها فى المادة المذكورة أو تلك التى تدخل فى مفهوم المنازعات الادارية فيما عندا المسائل التى تختص المحاكم الادارية بنظرها على سبيل الحصر - تطبيق : المنازعه المتعلقة بالتعويض عن قرار اعارة هى من المسائل التى يختص بها مجلس الدولة باعتبارها من المنازعات الادارية - اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظرها حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثانى أو الثالث - تطبيق.

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات للمدولة.

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تتحصل - حسبما يبين من الأوراق- فى ان المدعى أقام الدعوى رقم ٨٤٧ لسنة ٨ ق أمام المحكمة الادارية بالمنصورة فى ١٦/٨/١٩٨٠ طالبا الحكم بالزام جهه الاداره المدعى عليها بالتعويض المناسب لما أصابه من اضرار بسبب حرمانه من الاعارة التى تمت بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٩ وما يترتب على ذلك من آثار.

وبجلسة ٣/١١/١٩٨١ قضت المحكمة الادارية بالمنصورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت باحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة وأبقت الفصل فى المصروفات ، وأقامت للمحكمة قضاءها على أن المادة (١٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن (تختص المحاكم الادارية بالفصل فى طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا من المادة العاشرة متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستويين الثانى والثالث ومن يعادلهم وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ٠٠٠٠) ، وأنه لما كان بالبندان ثالثا ورابعا من المادة العاشرة قد حددا على سبيل الحصر القرارات التى يدخل الطعن عليها فى اختصاص المحاكم الإدارية وهى القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات والقرارات الإدارية الصادرة بالإحالة الى المعاش أو الاستيداع أو الفصل بغير الطريق التأديبى متى تعلقت بموظفى المستويين الثانى والثالث . ومن ثم تكون الطعون فى القرارات الصادرة باعارة الموظفين ، باعتبارها منازعات ادارية تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الإدارى صاحبه الولاية العامة حتى لو تعلقت بموظفى

المستويين الثاني والثالث .

وقد طعنت هيئة مفوضى الدولة في الحكم وأسست طعنها على أن مناطق توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية يستند إلى أهمية النزاع والمركز الوظيفي للعامل ، وعلى هذا الأساس فإن مرتبة الموظف هي وحدها التي تضي على منازعته قدرا من الأهمية لتحديد بمقتضاها الجهة ذات الولاية للفصل فيها ، وترتبا على ذلك فإن القول بأن طلبات الالغاء أو التعويض المتعلقة بالقرارات الإدارية الصادرة في شأن موظفي المستويين الثاني والثالث والتي لا تتعلق بتعيينهم أو ترقيةهم أو بمنحهم علاوات أو بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي تخرج من اختصاص المحاكم الإدارية ، هو قول من شأنه أن يدخل منازعات تتعلق بموظفي هذين المستويين في اختصاص محكمة القضاء الإداري مهددا بذلك ما استهدفه الشارع من اعتبارات أفرغها في معيار مجرد كما أن مودى الحكم باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر منازعات شاغلي المستويين الثاني والثالث فيما لم يرد ذكره في فقره الأولى من المادة (١٤) سالفه الذكر سيرتب نتائج غير منطقية ، إذ بينما تستأثر المحاكم الإدارية بنظر منازعات على قدر من الأهمية في علاقة الموظف بجهه عمله كقرارات التعيين والاحالة إلى المعاش ، فإنها تعرض عن نظر منازعات لا ترقى إلى هذا القدر من الأهمية كالطعن في قرار حرمان من الاعارة ، تاركة نظرها لمحكمة تعد في إحدى دوائرها جهه طعن في أحكامها .

وبجلسه ١٩٨٢/١٢/٩ حكمت محكمة القضاء الإداري بالمصورة (الدائرة السادسة) بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا ، وأقامت

قضاءها على أن اختصاص المحاكم الإدارية بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين جاء محددا بما نصت عليه المادة (١٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم يتعين التزام حدود هذا النص في مجال تحديد اختصاص المحاكم الإدارية ، وفيما عدا ما نصت عليه المادة (١٤) سالف الذكر ، فإن محكمة القضاء الإداري تكون هي صاحبة الولاية العامة في نظر كافة المنازعات الإدارية ، سواء تلك المتصورة عليها تحديدا في المادة المذكورة ، أو تلك التي تدخل في مدلول المنازعات الإدارية التي نص عليها البند (١٤) من تلك المادة ومتى كان ذلك وكان سند اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في الطعون الخاصة بقرارات الاعارة أو النذب أو النقل أو الامتناع عن تسليم شهادات بحد الخدمة هو نص البند (١٤) من المادة (١٠) سالف الذكر ، فإن محكمة القضاء الإداري في ضوء ما سلف بيانه تكون هي المختصة نوعيا بنظر تلك المنازعات .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد طعنت في حكم محكمة القضاء الإداري وأقامت طعنها على أن أهميه النزاع والمركز الوظيفي للعامل هو المعيار الذي اتخذته المشرع اساسا للفصل بين اختصاص المحاكم الإدارية من ناحية ومحكمة القضاء الإداري من ناحية أخرى ، مما يوجب ان تدخل المنازعات الوظيفيه لشاغلي المستويين الثاني والثالث طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ضمن اختصاص المحاكم الإدارية ، كما أن طلب التعويض عن الحرمان من الاعارة - الطعن المائل في الدعوى - لا يعدو أن يكون منازعة وظيفية تدور حول قرار يتفرع ويتصل بقرار تعيين وترقية الى حد كبير . ومن المسلم ان القضاء الإداري يتميز بأنه ليس مجرد قضاء تطيقي كالقضاء المدني بل هو في الأغلب الأعم قضاء انشائي يستدع الحلول المناسبة للوقائع

الإجرائية وهذا من الخصائص المميزة للمنازعات الادارية .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد حدد اختصاصات محاكم مجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بالموظفين العموميين على سبيل الحصر في البنود ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة ، ووزعت ولاية نظر هذه المنازعات بين محكمة القضاء الإدارى من ناحية ، والمحاكم الادارية من ناحية أخرى على أساس المركز الوظيفى للعامل ، أما فى ظل العمل بأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فقد أصبح مجلس الدولة صاحب الولاية العامة فى المنازعات الادارية فقد نص البند (١٤) من المادة (١٠) من هذا القانون على أن يختص مجلس الدولة بالفصل فى سائر المنازعات الادارية ، وكان يكفى المشرع أن يضع القاعدة العامة هذه دون التعداد الوارد بالمادة العاشرة ، إلا أنه كما أوضحنا المذكورة الإيضاحية (وازن بين وجوب تقرير اختصاص مجلس الدولة بكافة المنازعات الادارية والدعوى التأديبية أعمالا لنص المادة ١٧٢ من الدستور ، وبين الحاجة الى تفصيل عناصر هذا الاختصاص ، وتحديد حالاته تحديدا دقيقا ، وقد اختار المشرع فى هذا الصدد سبيلا وسطا ، حرص فيه على ذكر أبرز التطبيقات التى تدخل فى مفهوم المنازعات الإدارية ، ثم نص أيضا على اختصاص المجلس بنظر سائر المنازعات الإدارية الأخرى) . وفى ظل هذا الوضع فقد بسط القضاء الإدارى رقابته على جميع المنازعات الخاصة بالعاملين ويشمل ذلك تلك التى لم تكن تدخل أصلا فى ولاية طبقا للاختصاص المحدد بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن هذه المنازعات ما يتعلق بالطعن فى قرارات الإعارة أو النقل أو التذب ، وفى مجال توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء

الإدارى والمحاكم الإدارية حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المسائل التى تختص بها المحاكم الإدارية المتعلقة بالعاملين من المستوى الوظيفى الثانى والثالث على سبيل الحصر فى المادة (١٤) وهى الخاصة بطلبات الغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات ، والغاء القرارات الإدارية الصادرة بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبى ، وطلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات ، والنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ونص فى المادة (١٣) على أن تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى المسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة علما ماتختص به المحاكم الادارية والتأديبيه وبذلك أصبحت محكمة القضاء الإدارى المحكمة ذات الاختصاص العام فى نظر كافة المنازعات الإدارية ، سواء تلك المنصوص عليها فى المادة المذكورة أو تلك التى تدخل فى مفهوم المنازعات الإدارية التى نص عليها البند (رابع عشر) وذلك كله فيما عدا المسائل التى تختص للمحاكم الإدارية بنظرها على سبيل الحصر .

ومن حيث أن المنازعه محل الطعن المائل تتعلق بالتعويض عن قرار اعارة ، وهى من المسائل التى يختص مجلس الدوله بنظرها باعتبارها من المنازعات الادارية طبقا للبند (١٤) من المادة (١٠) من قانون مجلس الدوله الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولم ترد هذه المنازعة ضمن المسائل التى أسند اختصاص الفصل فيها للمحاكم الإدارية ، فأن محكمة القضاء الادارى هى المختصة بنظرها حتى ولو كانت تتعلق بالعاملين من المستوى الثانى أو الثالث ، ولما كان المشرع قد حدد اختصاص المحاكم الإدارية بنظر منازعات على سبيل الحصر ، فان القول بالاسترشاد والمعيار الذى اتخذه

المشرع للفصل بين اختصاص هذه المحاكم ومحكمة القضاء الإداري
لإضافة اختصاصات أخرى إليها قول يستند إلى أساس سليم في القانون لأن
مسائل الاختصاص مما يتحدد بالنص وليس عن طريق الحكمة أو القياس .
ولا وجه للقول أيضا بأن طلب التعويض عن الحرمان من الإعارة لا يعدو أن
يكون منازعة وظيفية تلدور > ، قرار يتفرع ويتصل بقرار تعيين وترقيته إلى
حد كبير ، وذلك لأن المنازعة المطروحة تلدور في أساسها وجوهرها حول
التعويض عن الحرمان من الإعارة ، ولا تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر
بتعيين المدعى أو ترقيته مما تختص بالفصل فيه المحاكم الإدارية .

ومن حيث أنه تأسيسا على ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ
بهذا النظر يكون قد أصاب الحق فيما قضى به ، ويكون الطعن على غير
أساس سليم متعينا ورفضه .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٤ س ٣٠ ص
٦٩١ مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

المبحث الثالث

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري

والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية

اسقاط العضوية عن الأعضاء المنتخبين أو المختارين للمجلس القروي سواء على سبيل الاستقالة المقررة في المادة ٦٦ أم الفصل المنصوص عليه في المادة ٦٧ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية - لا يعتبر فصلا تأديبيا وإنما هو انتهاء لعضوية المجلس القروي واسقاط لها لفقدان صلاحية الاستمرار فيها سواء بتكرار الانقطاع غير المقبول عن جلسات المجلس أو بفقدان أسباب الثقة والاعتبار كشرط لازم لعضوية المجلس - لا أثر لهذا القرار على المركز الوظيفي للمعضو الذي أسقطت عضويته - نتيجة ذلك - خروج الطعن في قرار إنهاء العضوية عن اختصاص المحاكم التأديبية - اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبار أن القرار من قبيل قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي التي تدخل في اختصاصها قانونا - أساس ذلك ^(١) .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)

اختصاص - قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية ، المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب - صدور قرار نقل عامل يستر في حقيقته جزاء تأديبي - الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكمة التأديبية المختصة دون محكمة القضاء الإداري - تطبيق .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه . ذلك لأن نقل المدعي بالقرار رقم ٢٢

(١) راجع في هذا الحكم وما يليه الموسوعة الإدارية المرجع السابق ص ٥٢٧ وما بعدها

لسنة ١٩٧٧ لا يعدو أن يكون توزيعا للعاملين بالمصلحة على المراقبات والادارات المختلفة تخريجه الجهة الإدارية بمالها من سلطة الإشراف والرقابة على أعمال موظفيها وتوزيع الأعمال بينهم ، وبهذه المثابة فإن اجراء هذا النقل لا يستوجب عرضه على لجنة شئون العاملين وفقا لحكم المادة ٣٤ من نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي لا يطبق حكمها إلا على النقل من وحدة الى أخرى من الوحدات التي تطبق أحكام هذا القانون . أما نقل المدعى من مصلحة الجمارك الى الحكم المحلى والذي تضمنه القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ فقد تم أعمالا لحكم المادة ٢٧ من القانون المشار إليه بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المهيمن على نظام الوظائف فى الجهاز الإدارى للدولة ترتيبا وتنسيقا وتوزيعا ، كما وافق الجهاز المذكور على نقل الفئات المالية التى كان يشغلها المدعى وزملاؤه من موازنه مصلحة الجمارك الى موازنه المحافظات المبينه بالقرار المطعون فيه وذلك تنفيذاً للمادة ١٢ من التأشيرات العامة للموازنه الصادر بها القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ . كذلك لا محل لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من بطلان القرار لعدم عرضه على لجنة شئون العاملين لأن النقل وقد تم طبقا لنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فإنه لا يلزم عرضه على لجنة شئون العاملين ، وعقب المدعى على الطعن وطلب الحكم برفضه .

ومن حيث أن البادى من سياق الوقعات على الوجه السالف يبان أن طلبات المدعى فى الدعويين مثار الطعن المائل انما تتمثل فى الغاء القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من مدير عام مصلحة الجمارك فى ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من نقله الى المخازن المركزيه بجمرك القاهرة ونقل السيد/

... الى وظيفة رئيس ودية بجمرك تفتيش الركاب والغاء القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر من وزير المالية فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من نقله الى وزاره الحكم للحلى ، وذلك استنادا الى أن هذين القرارين قد صدرتا تنكيلا به وساترين لجزاء تأديبى مقنع وإن القصد الحقيقى من اصدارها هو انزال العقاب عليه بغير اتباع للأصول القانونية السليمه من تحقيق أو سماع لدفاعه ، وهو ذات ما أعاد ترديده فى تعقيبه على الطعن . وتحديد طلبات المدعى على هذا النحو يثير ابتداء البحث فى مدى اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر المنازعه وما يستتبع ذلك من تحديد المحكمه التى ينعقد لها الاختصاص قانونا بالفصل فى مدى سلامة القرارين المطعون فيهما وما اذا كان كل منهما قد صادف صحيح القانون أم حاد عن جادة الصواب وذلك باعتبار أن ولاية الفصل فى المنازعات من الأمور المتعلقة بالنظام العام التى تتعرض لها المحاكم من تلقاء نفسها دون تطلب الدفع بذلك .

ومن حيث انه متى كان ماتقدم وكان أساس الطعن فى القرارين ٢٢ لسنة ١٩٧٧ و ٧٩ لسنة ١٩٧٧ سالفى الذكر إنما يدور على أن القصد من اصدارهما هو انزال العقاب على المدعى دون اتباع للأصول والإجراءات القانونية ، فإن الطعن على هذين القرارين ومراقبة مدى مشروعيتها إنما ينعقد الاختصاص بالنسبه له للمحكمة التأديبيه باعتبارها صاحبة الولاية العامه فى الفصل فى مسائل تأديب العاملين المدنيين بالدولة . واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى فى موضوع الدعويين مثار الطعن المائل ، فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه ، ويتعين من

ثم الحكم بالغائه واحالة الدعويين الى المحكمة التأديبية بوزارة المالية للاختصاص بالفصل فيهما .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٦ س ٢٨ ص ٣٦)
مجموعة المبادئ القانونية التي فررتها المحكمة الإدارية العليا)

**إختصاص - إختصاص للمحاكم التأديبية - ما يخرج من إختصاصها -
قرارات النقل والتدب .**

يتعين الإلتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر - لا ينعقد الاختصاص لهذه المحاكم اذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين تختص محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية بمثل هذه القرارات بالنسبة للعاملين بالحكومة كما يختص القضاء العادى (المحاكم العمالية) بتلك القرارات بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : - ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الجزاءات انتقل الى هذه المحاكم استثناء من ولاية القضائيين العادى والادارى ومن ثم لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه . - مؤدى ذلك : - خروج فكرة الجزاء المقتنع من نطاق اختصاص المحاكم التأديبية لأنها تعتمد أساسا على الوصف الذى يخلعه صاحب الشأن على القرار ولا يجوز التسليم للمتقاضى بأن يفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من أوصاف - تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداوله .

ومن حيث أن الخلاف المعروض يدور حول مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات الصادرة بنذب أو نقل العاملين بالقطاع العام .

وقد جاء هذا التعارض كنتيجة للاختلاف حول الأخذ بفكرة الجزاءات المقنعة في مجال قرارات النذب أو النقل بصفة عامة .

فذهبت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا الى أنه اذا ما قصد بقرار النقل أو النذب توقيع عقوبة مقنعة على العامل وتبينت المحكمة ذلك من ظروف الحال وملابساته وماهدف مصدر القرار الى تحقيقه كأن يكون قد قصد الى توقيع عقوبة على العامل على أثر تحقيق أجرى معه فيدور الأمر حول جزاء مقنع تختص المحكمة التأديبية بنظره واستطرد هذا القضاء في أحكامه الحديثة على أن العبرة في تحديد اختصاص المحكمة في هذه الحالة هو بما اصفاه الطاعن من تكييف على قرار نقله أو نذبه فيكفى لينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية أن يذهب المدعى الى أن هذا القرار قد انطوى على عقوبة مقنعة قصد مصدر القرار الى توقيعها .

وعلى عكس ذلك ذهبت الدائرة الثالثة الى الإلتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانونا على سبيل الحصر ولاينعقد الاختصاص لهذه المحاكم إلا بالطعون الموجهة الى القرارات الصادرة بتوقيع جزاء صريح عما نص عليه القانون وعلى أساس ذلك فقد انتهى هذا القضاء الى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون الموجهة الى قرارات النقل أو النذب وطبقت ذلك سواء على العاملين بالحكومة أو القطاع العام وكان من نتيجة ذلك أن عاد الاختصاص بطعون العاملين بالقطاع العام في نقلهم أو نذبهم الى القضاء العادي (المحاكم العمالية) صاحب الولاية

العامة فى قضايا العمال وفى قضايا العاملين بالحكومة الى محاكم مجلس الدولة الأخرى بوصف أن الطعن فى قرار النقل أو النذب إنما يعتبر من قبيل المنازعة الإدارية .

ومن حيث أن مجرى وجه الخلاف يكشف عن تحديد الاختصاص بقضايا العاملين من حيث النقل أو النذب مر بمراحل متعاقبة منذ انشاء مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ و انتهاء بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ففكرة الجزاء المقنع فى مجال النذب أو النقل بدأت واستقرت فى قضاء الألغاء وانتقلت بعد ذلك الى قضاء التأديب بعد أن آل الى المحاكم التأديبيه الاختصاص بالطعون الموجهه الى الجزاءات الموقعه على العاملين بالحكومة وبالقضاء العام .

فبالنسبة للعمال من غير العاملين بالحكومة كان القضاء العادى (المحاكم العماليه) يختص بجميع قضاياهم وظل الحال كذلك الى أن تقرر اختصاص المحاكم التأديبيه التى كانت قد أنشئت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبيه بالفصل فى الطعون المقامه منهم على الجزاءات التى توقع عليهم وذلك بموجب لائحته العاملين بالقضاء العام الصادره بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بقانون العاملين بالقضاء العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الى أن جعل قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظر هذه الطعون المقامه سواء بالحكومة أو القطاع العام من اختصاص المحاكم التأديبيه وبالنسبة للعاملين بالحكومة فقد انشئ مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وتلتها قوانين حتى استقر الأمر بالقانون الحالى الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أما المراحل السابقة على هذا القانون الأخير فيدل باستقراء الأحكام التى تضمنتها نصوص هذه

القوانين السابقة على هذا القانون الأمر أن المشرع جرى في تحديد اختصاص المحكمة على قصرهما على مسائل محدده أوردتها على سبيل الحصر فبالنسبة الى شئون الموظفين العموميين نص على الاختصاص بطلب الغاء القرارات النهائية الصادرة عن السلطات التأديبية دون طلب الغاء قرارات النقل أو النذب فلم يكن لها قاض يراقب مشروعيتها لهذا نظر القضاء الإداري الى تلك النصوص من أفق واسع مستهدفا إخضاع هذا النوع من القرارات لرقابه المشروعية فابتدع فكره الجزء المقتنع ليمد اختصاصه الى قرارات النقل أو النذب والا ماخضعت مع ما قد يكون لها من خطوره لأيه رقابه قضائيه فكان الباعث على ظهور هذه الفكرة الرغبة في توسعه اختصاصات مجلس الدولة التي وردت مقصوره ومحدده على سبيل الحصر بقصد بسط رقابة القضاء لمشروعية هذه القرارات حيث كان يتمتع على القضاء العادي التعرض للقضاء الإداري وبذلك كانت تخرج من رقابة القضاء باطلاق لو لم يأخذ بفكرة الجزء المقتنع لتكون بهذا الوصف من اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة . ثم بعد ذلك صدور دستور سنة ١٩٧١ ونصت المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية وحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

واعلاء لهذا النص الدستورى صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان من أهم ماتضمنه أن أصبح مجلس الدولة ولأول مرة صاحب اختصاص عام بنظر كافة المنازعات الإدارية عدا ما جعله نص قانونى من اختصاص جهة قضاء أخرى فبعد أن عدد القانون فى المادة ١٠ منه المسائل التى تدخل فى اختصاص محاكمه أضاف فى البند الأخير من هذه

المادة سائر المنازعات الإدارية ، وأعاد القانون تنظيم المحاكم التأديبيه وحدد اختصاصاتها بالدعاوى التأديبيه التى تقام على العاملين فى الحكومه بصفة عامه وعلى العاملين بالقطاع العام وفى بعض الجهات الخاصة كما أسند اليها الاختصاص بنظر الطلبات والطعون فى القرارات والجزاءات التأديبيه وذلك على النحو الوارد فى المادة ١٠ من القانون المشار إليه - البند تاسعا (الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائيه للسلطات التأديبيه) والبند الثالث عشر (الطعون فى الجزاءات الموقعه على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقرره قانونا) .

وبذلك يدل استقراء تطور المراحل المتعاقبه السابق ذكرها أن انتقال الاختصاص بنظر الطعون فى الجزاءات الى للمحاكم التأديبيه قد جاء بالنسبه الى العاملين بالقطاع العام استنادا من الولايه العامه للقضاء العادى (المحاكم العماليه) التى كانت تختص بسائر المنازعات المتعلقه بشئون العمال غير العاملين بالحكومه كما جاء كذلك استثناء من الولايه العامه للقضاء الادارى الذى كان يتعقد له الاختصاص بطلب الموظفين العموميين الغاء القرارات النهائيه الصادرة من السلطات التأديبيه بمجازاتهم .

ومن حيث انه بتتبع قضاء مجلس الدوله ابان الفتره التى كان اختصاصه محددا على سبيل الحصر بين انه فى مرحله أولى جرت محكمة القضاء الإدارى فى بادئ الأمر على عدم اختصاصها بنظر القرارات الصادرة بالنقل أو الندب ثم ما لبثت أن تطور هذا القضاء فاجتهد ليوسع اختصاصه ذهبت إلى أن الذى يخرج من اختصاص المجلس هو تلك القرارات التى اتجهت بها ارادة الإدارة الى أحداث الأثر القانونى المقصود بالنقل أو الندب فقط وهو اخذه توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق فإذا صدر القرار

غير مستوف للشكل أو للإجراءات التي قد يكون القانون قد استوجبهها أو صدر مخالفا لقاعده التزم بها الإدارة في اجرائه أو انحرفت بالنقل أو الندب كنظام قانوني واتخذت منه ستارا يخص قرارا مما يختص المجلس بطلب الغائه فإنه يخضع لرقابة القضاء وذهبت هذه الأحكام الى أن العبرة في ذلك بالإرادة الحقيقية دون المظهر الخارجي فقد يستهدف القرار تعيينا أو تأديبا كأن يكون النقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في طبيعتها أو في شروط التعيين فيها فيخفى ترقيه أو تعيينا أو جزاء تأديبيا كما وأنه قد يتم النقل الى وظيفة أدنى في السلم الإداري من حيث سعة اختصاصاتها أو مزاياها تما وأنه قد يستهدف به أبعاد أصحاب الدور في الترقية بالحاقهم بإدارات أو وزارات أخرى بعيدا عن دائرة المتطلعين للترقيه على أساس الأقدمية فيكون سبيلا للتخطي باتخاذ وسيلة مستنده للحيلولة دون صاحب الدور والحصول على حقه في الترقية بالأقدمية وأخيرا ينطوي قرار الندب على ترقيه وظيفيه في مثل هذه الحالات التي يتخذ فيها من النقل أو الندب وسيلة مستترة للترقية أو للحرمان منها فان تصرف الإدارة يخضع لرقابة القضاء الإداري باعتباره قرار ترقية أو حرمانا منها .

ومن هذا يبين أن القضاء الإداري في محاولته توسيع اختصاصاته لتشمل النقل أو الندب ذهب تارة الى أن الذي يخرج من اختصاصه هو تلك القرارات التي اتجهت فيها إرادته الإدارة الى إحداث الأثر القانوني بالنقل أو الندب فقط أما إذا صدر القرار دون استيفاء للشكل أو للإجراءات التي استوجبتها القانون أو صدر بالمخالفة لقاعدة التزم بها الإدارة في النقل أو الندب خضع لرقابة القضاء وهذا يعني أن هذا الاتجاه انما استهدف فقط اخراج قرارات النقل أو الندب السليمه من اختصاص القضاء الإداري ، بما

يفيد بسط رقابته على كل قرار منها صدر معينا بما قد ينتهي الى الغائه .

ومن حيث انه وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وأصبح القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص الأصيل المنازعه الإداريه عدا ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولايته فإن قرارات النقل أو النذب تدخل فى اختصاص القضاء الإداري بوصفهما من المنازعات الإدارية فإن شابها الانحراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف الغايه التي شرع من أجلها وهى بصفة أساسية اعاده توزيع العاملين بما يحقق حسن سير العمل بالمرفق بل تقبل أمرا آخر كالتعيين أو التأديب أو أفادة عامل على حساب حق مشروع لآخر كان ذلك جميعه داخلا فى الاختصاص الأصيل للقضاء الإداري شأن قرارات النقل أو النذب فى ذلك شأن أى قرار ادارى آخر مما يخضع لرقابه القضاء من حيث الاختصاص والشكل والسبب والغايه وغير ذلك من أوجه الرقابه على القرارات الإدارية وعلى هذا الوجه وإذا كان قضاء مجلس الدولة ابان ان كان اختصاصه محددا على سبيل الحصر قد اجتهد فتوسع فى تفسير النصوص المحددة لاختصاصه فابتدع ذلك الجزاء المقنع ليمد اختصاصه ليشمل قرارات النقل أو النذب حتى لاتصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فأنه وقد تعدل الوضع بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وجعله من مجلس الدولة صاحب ولاية عامه فى المنازعات الادارية فقد أضحي ولا محل بمثل هذا التفسير فى ذلك أن الطعن فى قرار النذب أو النقل هو منازعه اداريه يتوفر للعامل كل الضمانات اذ صدر قرار منها وكان سائرا لعقوبة مقنعة قصد توقيعها على العامل فان القرار فى هذه الحالة يكون قد استهدف غير مصلحة العمل وغير الغاية التي شرع لها فيكون معينا بعيب الانحراف .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ط ، المحاكم التأديبيه بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٠) أولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبيه ، وثانيهما : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقرره قانونا ونص في المادة ١٩ على أن توقع للمحاكم التأديبيه الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمه لشئون من تجرى محاكمتهم ثم صدرت الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة ، وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبيه التي توقع على من ترك الخدمة فان مايستفاد من ذلك ان المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبيه ، تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي حدد هذه السلطات وماتملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقرره قانوناً وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبيه ومايجوز لكل منها توقيعها من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون . ومن ثم فان يعتبر الجزاء التأديبي لايمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد وقد حدد كل من قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر .

وعلى هذا الوجه واذ كان اختصاص المحاكم التأديبيه بنظر الطعون في الجزاءات على نحو ماسلف ايضاحه بالمرآجل التشريعيه المحددة لذلك قد انتقل الى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامه للقضاء العادى (المحاكم العماليه) كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى بالنسبة

للموظفين العموميين لذلك وإذ كانت القاعده المسلمة ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره خاصة بعد زوال توجيهه .

فمن ثم لما كان سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النصوص المحددة للجزاءات التأديبيه على سبيل الحصر طبقا لما سلف البيان والقول بغير ذلك يؤدى الى خلق جزاء جديد (هو النذب أو النقل) واضافته الى قائمة الجزاءات التى حددها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون وفى ظل النظر باختصاص المحاكم التأديبيه بالجزاء المقنع بالنقل أو النذب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولو وضع معيار فى تحديد الاختصاص بين هذه المحاكم وبين القضاء الإدارى والعمالى بالنقل أو النذب فان القول بوجود الجزاء المقنع كان يقتضى السرد لموضوع الطعن والنقل فيه للتوصل الى التحقق من وجود جزاء مقنع أو عدم وجوده فكان على للمحكمة التأديبيه لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل فى الموضوع فإذا تبينت من وجود جزاء مقنع كانت مختصة وإذا انتهى الى عدم وجود الجزاء المقنع لم تكن مختصة وهو مسلك يخالف أحكام القانون فى عدم تحديد الاختصاص مع الفصل فى الموضوع وخروجا من هذا المأزق القانونى قيل بأن العبرة فى تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن فى طلباته فان وصف طعنه بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبيه وإذا لم تكن تلك المحكمة مختصة هذا فيما الذى يتولى تحديد ما يفيد جزاء مقنعا أو جزاء تأديبيا صريحا هو القانون وحده وما يضيفه المدعى بطلباته من أوصاف قانونيه العبرة فيها بما يغيره القانون وتقتضى به المحكمة صاحبه القول الفصل فى انزال التكييف القانونى السليم دون ما التزام صاحب الشأن من أوصاف قانونيه فالقانون هو الذى حدد صراحة ما يعتبر جزاء تأديبيا أو ، قراراً نهائيا

صادرا من سلطة تأديبيه لذلك فإنه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من وصف ان شاء لجأ الى المحكمة التأديبيه فيصف النقل انه تضمن جزاء وان شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضاياه عندما ينفى وجود جزاء الوصف فى الادعاء بوجود اى عيب آخر غير هذا العيب القصدى وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائى رهين ارادة منفردة يعرضها المتقاضى على القانون ويفيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكييف المعيب الذى أضفاه صاحب الشأن وهذا ما يخالف ماهو مسلم من ان تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده وان أضفاه التكييف القانونى السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه للمحكمة وحدها .

وليس من شك فى ان تدارك هذه الأوضاع الشاذة يفرض الأخذ بما ذهب اليه الاتهام الآخر من الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبيه بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون اذ لم يعد تقضى بالجزاء المقنع فوجب من جهة الاختصاص فضلا عن انه سترتب على الأخذ بهذا المعيار توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهه الى النقل أو الندب فى جهه واحدة ، بالإضافة الى وضع حدود فاصله وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فإن الهيئة تؤيد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الإلزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبيه بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالي فلا ينعقد الإختصاص لهذه المحاكم إلا إذا كان الطعن موجهاً إلى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء فإذا كان الطعن موجهاً إلى قرار صدر بنقل أو ندب أحد العاملين بالحكومة

أختصت به محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما أما إذا تعلق الطعن بئدب أو نقل لأحد العاملين بالقطاع العام إنعقد الاختصاص للقضاء العادي (المحاكم العمالية) صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال .

(الطعنان رقما ١٢٠١ ، ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٨٥
س ٣١ مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ص ١٦)

المبحث الرابع

توزيع الاختصاص بين

القضاء الإداري والقضاء المدني

الحكمة المدنية لا ينعقد لها إختصاص فى شأن مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ - ليس فيما قضت به جهة القضاء المدني فى هذا الصدد وفى مقام تقدير تعويض نزع الملكية ما يوجب إختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليه فى القانون المشار إليه - لا يحوز حكمها حجية الأمر المقتضى فى هذا الشأن إذ أن المقرر قانوناً أن هذه الحجية لا تثبت إلا لجهة القضاء التى لها الولاية فى الحكم الذى أصدرته .

ومن حيث أن الحكمة المدنية لا ينعقد لها إختصاص فى شأن مقابل التحسين المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والذى ينأى تقديره إبتداء الطعن عليه عن ولاية الحكمة المدنية التى يقتصر إختصاصها فى هذا الصدد على تقدير تعويض نزع الملكية وفق قواعد المحدثه - فهو منبت الصلة بمقابل التحسين على ما تقدم . ومن ثم فليس فيما قضت به جهة القضاء المدني فى هذا الصدد وفى مقام تقدير تعويض نزع الملكية - أيا كان الرأى فيما إنتهى إليه ، ما يوجب إختصاص لجان التقدير أو الطعن فيه المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ أو يحوز حجية نحد قانونا من ولاية هذه الحكمة فى التعقيب على قرارات تلك اللجان بالإلغاء أو التعويض ، وذلك أنه من المقرر قانوناً أن حجية الأمر المقتضى لاثبتت إلا أن يكون لجهة القضاء الولاية فى الحكم الذى أصدرته فإن إنتفت ولايتها لم يحز حكمها تلك الحجية - ويبقى بعدئذ أن كل ذى شأن وشأنه فى إقامة دعواه

أمام محكمة التنازع أن قدر من جانبيه تنازعا بين الأحكام مما يستنهض له ولاية محكمة التنازع لبيان أولوية التنفيذ في هذا المنحى وأى الأحكام صدر منه جهة لها ولاية الحكم في الدغوى .

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ١٨ ق « ادارية عليا » جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ٨)

من حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذى صدر قرار فصل المدعى من عمله فى ظل سريان أحكامه . كانت تنص على أن يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتى ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً وإصدار قرارات الوقف عن العمل - بما مفاده أن للمحكمة التأديبية كانت صاحبة الولاية الشاملة فى تأديب العاملين بالجهات المشار إليها الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيهاً شهرياً وكان إختصاص السلطات الرئاسية بالنسبة لهم مقصوراً على الخصم من مرتباتهم لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً - ولما كان المدعى قد قرر فى صحيفة دعواه دون ثمة إنكار من جانب الشركة أن أجره الذى كان يتقاضاه من الشركة المدعى عليها يبلغ ١٨,٧٠٠ جنيهاً وكان قرار فصله من هذه الشركة قد صدر من رئيس مجلس إدارتها لذلك يكون هذا القرار قد صدر منعداً لعدوانة

على اختصاص المحكمة التأديبية ولا يتقيد الطعن فيه والأمر كذلك بمبعاد رفع الدعوى الذى نصت عليه المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التى إستند إليها الحكم المطعون فى قضائه .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة شبين الكوم الكلية طالباً بالحكم بإلغاء قرار فصله من العمل بالشركة المذكورة مع أحقيته فى مبلغ ٧٣٠ جنيهاً واحتياطياً بالحكم له بتعويض قدره ١٧٣٠ جنيهاً والمصاريف - وفيها حكمت المحكمة فى ٢٦ من إبريل سنة ١٩٧١ بعدم قبول الدعوى لسقوطها بالتقادم وأعفت المدعى من المصاريف وإستأنف المدعى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٩ لسنة ٤ القضائية مدنى شبين الكوم وأثناء نظر هذا الاستئناف صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الذى عمل به من تاريخ نشره فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ قاضياً فى الفقرة ثالثاً من المادة ٤٩ منه بإختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى الطعن فى قرارات الفصل من الخدمة التى توقعها السلطات الرئاسية على العاملين بالشركات - وأقام المدعى دعواه رقم ٧٧٧ لسنة ٢٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ١٢ من يناير سنة ١٩٧٢ مشار الطعن المائل ، وفى ٢٥ من إبريل سنة ١٩٧٢ أصدرت المحكمة الإستئنافية حكمها بتأييد حكم محكمة شبين الكوم الكلية بعدم قبول دعوى المدعى لسقوطها بالتقادم .

ومن حيث أن ولاية الفصل فى المنازعه المائله قد آلت إلى المحكمة التأديبية بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه الذى نزع

الأختصاص بالفصل فيها من المحاكم المدنية وخولها إلى المحاكم التأديبية وإذ أصدرت المحكمة الاستئنافية حكمها المشار إليه بعد تاريخ العمل بهذا القانون فإنها تكون قد تجاوزت حدود إختصاصها الولائي ولا يحوز حكمها والأمر كذلك ثمة حجية أمام القضاء التأديبي تمتعه من التصدى لموضوع المنازعة المثارة أمامه والفصل فيها .

ومن حيث أن المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خولت للمحاكم التأديبية دون غيرها سلطة فصل العاملين بالقطاع العام من الخدمة وإذ فصل المدعى بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عليها فإن عيب إغتصاب سلطة المحكمة التأديبية الذى إعتور هذا القرار لم ينفك عنه بصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، مما يتعين معه القضاء بإلغاء هذا القرار لإنعدامه .

(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢١ ق « إدارية عليا » جلسة ١٩٧٩/١/٦)

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضى الزراعية ومالكىها - إختصاص المحاكم المدنية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ فى ١/٨/١٩٧٥ - تستمر محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون التى سبق أن رفعت إليها قبل ١/٨/١٩٧٥ - رقم الدعوى أمام المحكمة المدنية قبل صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وإحالتها لمحكمة القضاء الإدارى بعد ١/٨/١٩٧٥ - إختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى أساس ذلك : المحكمة المحال إليها الدعوى ملزمة بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ من المرافعات .

ومن حيث أن محكمة الزقازيق الابتدائية أقامت قضاءها على أساس أن قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية وأن كانت تصدر من لجان تشكل تشكيلاً إدارياً إلا أن اختصاصها في هذا الشأن مما يعد اختصاصاً قضائياً مستقلاً بالنسبة لما خصصها ، المشرع بتلك المنازعات . وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن الإختصاص يكون لمحكمة القضاء الإدارى .

بمجلس الدولة بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادره من جهات إدارية ذات إختصاص قضائى عملاً بالمادة ٨ / ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويتعين عملاً بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ مرافعات القضاء بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الإدارية المختصة وقالت المحكمة أنه لا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضى الزراعية ومالكىها والذي جعلت المادة الثالثة منه الإختصاص للمحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية وما فى حكمها إذ جاءت الفقرة الثالثة من تلك المادة ونصت على أن تستمر محكمة القضاء الإدارى فى نظر الطعون التى رفعت إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستئنافية وأضافت المحكمة أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تضع قاعدة من قواعد المرافعات إذ أنها توزع الإختصاص بين جهات القضاء المختلفة وهذه القواعد تسرى فور صدورها على كل الدعاوى القائمة أمام المحاكم ولا تسرى على الإجراءات التى تمت قبل صدور القانون وعلى هذا نصت المادة الأولى فى فقرتها الثالثة من قانون المرافعات وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الدعوى فقالت أنه من الثابت أن القرار المتظلم منه صدر فى ١٣ / ٩ / ١٩٧٢ وأودعت صحيفة الدعوى فى ١٦ / ٧ / ١٩٧٥ فمن ثم ترتبت عليه آثارها منذ هذا التاريخ ولو

أقيمت أمام محكمة غير مختصة ويكون الاختصاص بالنسبة لما أقيم من منازعات عن قرارات هذه اللجان قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ لمحكمة القضاء الإداري.

ومن حيث أن حكم محكمة القضاء الإداري أورد ما نص عليه القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وقالت أنه وفقاً لهذه الأحكام فإن اختصاص محكمة القضاء الإداري يظل منعقداً لها بنظر الطعون في قرارات اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور الذي نشر في الجريدة الرسمية في ٣١/٧/١٩٧٥ وعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره وذلك بشرط أن يكون الطعن قد أقيم أمام محكمة القضاء الإداري قبل تاريخ العمل بذلك القانون أو قبل ١/٨/١٩٧٥ أي أن المشرع يستلزم أن يتصل الطعن بولاية محكمة القضاء الإداري قبل التاريخ المذكور سواء عن طريق إقامته ابتداء أو عن طريق إحالته إلى محكمة القضاء الإداري بعد ذلك ، وطبقت المحكمة هذه المبادئ على وقائع الموضوع فقالت أن الدعوى أقيمت أمام محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٥ وقد قضت المحكمة المذكورة بجلسته ٢٤/٢/١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري ، ومن ثم فإن الدعوى الماثلة تكون قد اتصلت بولاية هذه المحكمة بعد حكم للمحكمة الابتدائية أي من تاريخ لاحق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتباراً من ١/٨/١٩٧٥ وبذلك فإن نظر الدعوى يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن أسباب الطعن تقوم على أساس أن مفاد نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه هو أن

إختصاص محكمة القضاء الإدارى يظل منعقد إليها بنظر الطعون فى قرارات اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية بعد العمل بالقانون المذكور وذلك بشرط أن يكون الطعن قد رفع أمام محكمة القضاء الإدارى قبل تاريخ العمل بذلك القانون وقال تقرير الطعن أن هذا الاختصاص يشمل بالضرورة الطعون التى رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء العادى قبل ١/٨/ ١٩٧٥ إلا أن مآلها بالضرورة هو أن يحكم بإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بالتطبيق لنص المادة ١١ من قانون المرافعات . فالمناط فى إختصاص هذه المحكمة هو أن يكون الطعن قد رفع قبل ١/٨/ ١٩٧٥ سواء عن طريق إقامته قبل هذا التاريخ أمام محكمة القضاء الإدارى أو أمام القضاء العادى ، يضاف إلى ذلك أنه لايجوز تعديل الاختصاص ليشمل بالضرورة الطعون التى رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى المحالة إليها من المحاكم العادية لأن نظر النزاع أمام هذه المحاكم لاتعرف مدته مما لايصح معه تعليق إختصاص محكمة القضاء الإدارى على تاريخ الإحالة إليها من المحاكم العادية . وإذا كان من الثابت أن المدعية أقامت طعنها أمام المحاكم الابتدائية فى ١٦/٧/ ١٩٧٥ فإن الاختصاص بنظره ينعقد لمحكمة القضاء الإدارى .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لاتجاوز عشرة جنيهات وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » وقد إستهدف المشرع من إيراد حكم هذا النص على ما أشارت إليه الأعمال التحضيرية حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم

الإختصاص من محكمة لأخرى فضلاً عما فى ذلك من مضیعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه . ولقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إزاء صراحة هذا النص فقد بات ممتعاً على المحكمة أن تعاود البحث فى الاختصاص ، أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالوظيفة إذ قرر المشرع أن الأعتبارات التى إقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسمو على ماتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد أفصحت لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك فى وضوح حين قالت أن المشرع أوجب على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وأردفت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة الجديدة التى أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذى يصدر من جهة قضائية حجیته أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تمجوز إعادة النظر فى النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وأن من مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بین جهات القضاء هذا وإلزام المحكمة المحال إليها الدعوى لنظرها طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات لا یخل بحق صاحب الشأن فى الطعن فى الحكم بطريق الطعن المناسب فاذا قوت على نفسه الطعن فيه فى الميعاد فإن الحكم یحوز حجیة الشئ المقتضى فيه ولا يعدو بالأمكان إثارة عدم إختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى .

ومن حیث أن الحكم المطعون فيه قد جاء على غیر هذه المبادئ فإنه یكون قد خالف صحیح حکم القانون متعیناً إلغاؤه والحکم بإختصاص

محكمة القضاء الإداري دائرة المتصورة وإحالة الدعوى إليها للفصل في موضوعها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٥ ق - إدارية عليا - جلسة ١٩٨٠/٦/٢٤)

القضاء العادي . هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية والتجارية . تقييد هذه الولاية . استثناء يجب عدم التوسع في تفسيره .

(الطعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٥)

(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٥)

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

(نقض جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ س ٣٥ ص ٧٥٨)

(نقض جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨ س ٣٦ ص ١١٣٦)

اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض .
مناطه ماده ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيتها الجهة الادارية - دون ان يكون تنفيذها مباشرا - لقرارات ادارية - اختصاص محاكم القضاء العادي وحدها بنظرها .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٣)

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

(الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٨)

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٤)

الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة ان

تقضى به من تلقاء نفسها في أية حالة كانت عليها الدعوى . شرطه . ثبوت ان جميع عناصره الواقعية كانت مطروحة لدى محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩٣)

الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها في أية حالة كانت عليها الدعوى - شرطه ثبوت ان جميع عناصره الواقعية كانت مطروحة لدى محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩٣)

الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها في أى حالة كانت عليها الدعوى مؤدى ذلك اعتبار مسألة الاختصاص الولائي قائمة ومطروحة في الخصومة دائما والحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى بالاختصاص . أثره . ورود الطعن بالنقض عليها سواء أثارها الخصوم أو النيابة أولم يثيروها لدخولها في جميع الحالات في نطاق الطعن المطروح على المحكمة . ١٠٩م مرافعات .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٩٣)

(الطعن ١٣٦٣ لسنة ٥٢ق ١٨ «هيئة عامة» جلسة ١٥/٥/١٩٩٠)

محاكم مجلس الدولة صاحبة الولاية العامة في الفصل في المنازعات الادارية م ١٠ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . اصابة المطعون ضده بعجز أثناء أدائه الخدمة العسكرية الالزامية . يدخل في نطاق المنازعات الادارية . علة ذلك .

مؤدى نص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان محاكم مجلس الدولة هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في المنازعات الادارية سواء ما ورد منها على سبيل المثال بالمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار

اليه أو ما قد يشور بين الافراد والجهات الادارية بصدد ممارسة هذه الجهات لنشاطها فى ادارة أحد المرافق العامة بمالها من سلطة عامة وكان النزاع المطروح يدور بين المطعون ضده ووزارة الدفاع ، حول مدى استحقاقه للتعويض نتيجة اصابته بعجز أثناء أدائه الخدمة العسكرية الالزامية ، وهو ما يدخل فى نطاق المنازعات الادارية لتعلقه بنشاط وزارة الدفاع بصدد ممارستها مرفق الدفاع بمالها من سلطة عامة فان محاكم مجلس الدولة تكون هى المختصة دون غيرها - بنظر الدعوى .

(الطعن ١٤٩٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٨ لم ينشر بعد)

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الاول والشق الاول من الوجه الثانى من السبب الاول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك يقول ان مبنى دعوى المطعون ضده هو ما لحقه من ضرر من اجراء تنفيذ قرار اعتقاله وهو قرار ادارى مما ينعقد فيه الاختصاص الولائى بنظر دعاوى التعويض الناشئة عنه لمجلس الدولة دون جهة القضاء العادى ، واذا ارتضى الحكم المطعون فيه الدفع المبدى منه بعدم الاختصاص الولائى فانه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان قانون مجلس الدولة رقم ٧٢/٤٧ لم ينزع من ولاية المحاكم بالنسبة - لدعاوى المستولية من أعمال الحكومة التى كانت تختص بنظرها سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقاً بالتعويض عن القرارات الادارية المعيبة أما عدا ذلك من دعاوى التعويض من أعمال الادارة المادية فما زال للمحاكم العادية الاختصاص المطلق لها . لما كان ذلك وكان البين من الاوراق - ان الطاعن أقام دعواه بالتعويض على سند مما حاق به اضرار مادية وأدبية به بخطأ تابعى الطاعن والمطعون عليهم له وسببها الفعل المادى غير المشروع لهؤلاء التابعين ، مما ينعقد بمعه الاختصاص الولائى بنظرها لجهة القضاء العادى دون الادارى ، واذا التزم الحكم المطعون فيه ضد هذا النظر وقضى برفض هذا الدفع ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى على غير أساس.

(الطعن ١٠٣ مدنى لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٤/١/١٢ لم ينشر بعد)

أقاموا الدعوى بطلب التعويض على منند من أحكام المسؤولية التقصيرية -
ل وفاة مورثيهما إبان خدمتهما بالقوات المسلحة - وهو أساس مغاير لذلك الذى
نص عليه القانون رقم ٩٠ لسنة ٧٥ وقدر الحكم مبلغ التعويض على ضوء ما
ورد بأوراق الدعوى مراعيًا فى ذلك المبالغ التى سبق للمطعون ضدهم صرفها
من القوات المسلحة فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعى بسببى
الطعن على غير أساس .

(الطعن مدنى ٢٤٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩٤ لم ينشر بعد)
تجريد الشخص العام من ماله المخصص للمنفعة العامة وإضافته لشخص
عام آخر اعتباره من قبيل الأعمال الإدارية التى يحددها القانون العام . أثره .
انحسار ولاية المحاكم العادية فى شأنها . تصدى الحكم المطعون فيه بالفصل فى
طلب التعويض مجاوزًا قواعد الاختصاص الولاى . مخالفة للقانون وخطأ فى
تطبيقه .

تجريد الشخص العام من ماله المخصص للمنفعة العامة وإضافته لآخر هو
من قبيل الأعمال الإدارية التى يحدد القانون العام ضوابطها وشروط صحتها
وأساس التعويض عنها ، ولا ولاية للمحاكم فى شأنها . وإذ خالف الحكم
المطعون فيه هذا النظر ، وتصدى بالفصل فى موضوع النزاع مجاوزًا قواعد
الاختصاص الولاى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(وقرب نقض الطعن ٤٢١٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢ / ٣ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)
الأندية الرياضية - من أشخاص القانون الخاص - قراراتها لا تخضع
لرقابة القضاء الإدارى . تخويلها بعض امتيازات السلطة العامة - أثره -
خضوعها لرقابة الجهة الإدارية المختصة مالياً وتنظيمياً وصحياً . إغفال الجهة
الإدارية إصدار قرار فى التظلم من الأخطاء التى شابته العملية الانتخابية - قرار
سلبى - إختصاص القضاء الإدارى بنظره - تصدى الحكم المطعون فيه للنظر
فى الموضوع - خطأ - علة ذلك .

(الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٩٩ لم ينشر بعد)
الخصومة بين ملاك العقارات وشاغليها بشأن ترميم العقار أو هدمه .
مدنية بطبيعتها تحدد فيها المراكز القانونية والحقوق الناشئة عن عقود الإيجار .
لا يغير منه إختصاص الجهة الإدارية بإصدار قرارات الهدم الكلى أو الترميم أو

الصيانة . أثره . ولاية المحاكم الابتدائية دون المحاكم الإدارية بالفصل فى الطعن على قرار الجهة الإدارية . إتساع صلاحياتها لتعديل هذا القرار . المادة ٥٩ ق ٤ لسنة ١٩٧٧ .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٣٠ / ٤ / ٢٠٠١ لم ينشر بعد)
إذ كان البين من طلبات المطعون ضدها الأولى والطاعن المقدمة فى الدعوى أنها وإن أبديت فى صورة مخاصمة الجمعية والجهة الإدارية التى ناط القانون بها الرقابة على أعمال الجمعية بطلب الحكم فى مواجعتها بتغيير بيانات الحياة الزراعية المدونة بسجلات الجمعية عن أطيان النزاع ، إلا أنها - و بحسب حقيقة المقصود منها - تدور فى الواقع بين أطرافها حول أصل الحق فى حيازة هذه الأطيان ، وترمى الى الحكم بأصل الحق لهذا الخصم أو ذاك ، حتى ترتب الجمعية أثره فى سجلاتها ، فإن الدعوى - بهذه المثابة - لا تكون من قبيل المنازعات الإدارية التى تختص بمحاكم مجلس الدولة بالفصل فيها .

(الطعن رقم ٤٢٢٩ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠ / ٦ / ٢٠٠١ لم ينشر بعد)
وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وذلك حين فصل فى موضوع الدعوى رغم عدم إختصاص المحاكم العادية بنظرها ، لأن دعوى المطعون ضدهم أولاً بحسب المقصود منها من دعاوى الإلغاء والتعويض عن أعمال الإدارة الضارة فتختص بنظرها ولائياً جهة القضاء الإدارى ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أن للحكم النهائى قوة الأمر المقضى التى تعلق على اعتبارات النظام العام ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم النهائى الصادر فى الإستئناف رقم ... لسنة .. ق الاسكندرية بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٩٣ ، أن المحكمة قضت بإختصاص المحاكم العادية بنظر النزاع بعد أن قطعت فى أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه ، انه يتعلق بأرض مملوكة ملكية خاصة للدولة ، وتختص بنظره ولائياً المحاكم العادية ، فإنه يتمتع على الطاعن العودة الى المجادلة فى مسألة الإختصاص الولائى بنظر الدعوى ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٧٠ق - جلسة ٣ / ١ / ٢٠٠٢ لم ينشر بعد)

الباب الثاني

اللفح بيطلان صحيفة الدعوى

بيانات الصحيفة:-

يجرى نص المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
على النحو التالي :

مادة ٢٥ - يقدم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة
من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة وتتضمن العريضة
عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم
ومحال إقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار أن كان مما يجب
التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة
صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

وللطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه
أن يودع قلم كتاب المحكمة عدا الأصول عدداً كافياً من صور العريضة والمذكرو
وحافظة بالمستندات .

وتعلن العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية المختصة وإلى ذوى الشأن
فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الإعلان بطريق البريد
بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر مكتب اىامى الموقع على العريضة محلاً مختاراً للطالب كما
يعتبر مكتب اىامى الذى يتوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلاً
مختاراً لهم ، كل ذلك إلا إذا عينوا محلاً مختاراً غيره .

وبين من هذا النص أنه قد أوضح البيانات التي يجب أن تستوفى في الصحيفة فيجب أن تشمل هذه الصحيفة على .

١ - اسم الطالب ولقبه ومهنته .

٢ - اسم المعلن إليه ولقبه ومهنته ووظيفته ومحل إقامته .

٣ - تاريخ التظلم من القرار أن كان يجب التظلم منه ونتيجة التظلم .

٤ - بيان تاريخ وقت حصول الإعلان واسم المحضر الذي باشر الإعلان وتوقيعه والمحكمة التي يتبعها واسم من سلمت إليه . ويرفق صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .

للطالب أن يقدم على عريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد طلبه . ويجب أن تحرر العريضة باللغة العربية وذلك على نحو ما توجيه المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

الأصل والصور :-

يودع قلم الكتاب عدا الأصل عدداً كافياً من صور العريضة بعدد الأشخاص المطلوب إعلانهم بها ويتعين أن يتطابق الأصل والصور .

توقيع صحيفة الدعوى من محام مقبول :-

نصت المادة ٢٥ / ١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في فقرتها الأولى على أن يقدم الطلب إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة .

ونعرض لأحكام المحكمة الإدارية العليا بشأن ذلك :

ثبوت صحة الأجراء اللازم لإقامة المنازعة الإدارية - وقوع بطلان فى إجراء تال - عدم مساسة بالإجراء الأول .

على مقتضى الإجراءات والأوضاع الخاصة بنظام التداعى أمام القضاء الإدارى تجب التفرقة بين الأجراء الذى يقيم المنازعة الإدارية أمامه سواء أكان طعناً بالإلغاء أم غيره . وما يترتب على هذا الإجراء من آثار ، وبين ما يتلو ذلك من إجراءات وما يترتب عليها . فإذا كانت إقامة المنازعة الإدارية بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحاً ، فإنه ينتج آثاره فى هذا الشأن وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان إجراء تال ، وإنما ينصب البطلان على هذا الإجراء وحده فى الحدود وبالقيود وبالقدر الذى قرره الشارع .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٦)

يكون الإجراء باطلاً إذا نص القاتون على بطلانه أو شابه عيب جوهرى آخر يلحقه لصاحب المصلحة أن يتنازل عن التمسك بالبطلان صراحة أو ضمناً مادام غير متعلق بالنظام العام - المادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات - إنطبق أحكام قانون المرافعات أمام القضاء الإدارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة .

إن الإجراء يكون باطلاً إذ نص القانون على بطلانه ، أو إذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للمخصم ، ويزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الأجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر بإعتباره كذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان

بالنظام العام ، وذلك طبقاً لنص المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى تطبق أحكامه أمام القضاء الإدارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قيام المنازعة الإدارية يتم بإيداع عريضة سكرتيرية للحكمة - اعتبارها مرفوعة فى الميعاد إذا أودعت العريضة فى الميعاد - اعتبارها صحيحة إذا استوفت العريضة البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة - إعلان العريضة لطرفي الخصومة ليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية ، ولا شرطاً لصحتها ^(١) .

إن إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وللمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم أحد طرفي المنازعة هو إيداع عريضتها سكرتيرية للحكمة ، وبه تنع . هذه المنازعة وتكون مقامة فى الميعاد القانونى مادام الإيداع قد تم خلاله ، ونقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول والمادة ٢٠ من القانون الثانى ، أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية وإلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، والمقصود منه هو إعلان الطرف الآخر بإقامة المنازعة الإدارية ودعوة ذوى الشأن جميعاً لتقديم

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه للوسوعة الإدارية المرجع السابق ص ٤٩ .

مذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الإيداع في سكرتيرية المحكمة وذلك تحضيراً للدعوى وتهيتها للمرافعة ، فإذا تمت هذه المرحلة عين رئيس المحكمة تاريخ الجلسة التي تنظر فيها وتبلغ سكرتيرية المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ، كل ذلك طبقاً للأجراءات والأوضاع التي نص عليها قانون مجلس الدولة وهي تتميز بأن دور المحكمة في تحريك المنازعة والسير فيها هو دور إيجابي وليس سلبياً معقوداً زمامه برغبة الخصوم .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

بطلان إعلان عريضة الدعوى في المنازعة الإدارية ، ولا يبطل العريضة نفسها مادامت قد تمت صحيحة - القياس في ذلك على المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات الخاصة بالإستئناف - قياس مع الفارق - الأثر الذي يترتب على بطلان هذا الإعلان .

أن بطلان إعلان العريضة ومرافقاتها إلى أى من ذوى الشأن ليس مبطلًا لإقامة الدعوى ذاتها . مادامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة ، وإنما البطلان لا ينصب إلا على الاعلان وحده ، أن كان لذلك وجه ولا يترتب على البطلان أثر إلا في الحدود وبالقدر الذى إستهدفه الشارع . والقياس في هذا المقام على المادة ٤٠٦ مكرراً من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو قياس مع الفارق لاختلاف الإجراءات والأوضاع ، وما يترتب عليها من آثار في هذا الشأن بين النظامين ، إذ الإستئناف ذاته - سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة - لا تتعقد خصومته في النظام المدني إلا بإعلان الطرف الآخر به إعلاناً صحيحاً ، بينما تقوم المنازعة الإدارية وتتعد - أيا كان نوعها - بإيداع عريشتها سكرتارية

للمحكمة . أما الإعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها ، فهو إجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهى إعلام ذوى الشأن بقيام المنازعة الإدارية ، وإلذانهم بإفتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل فى دوره ، وذلك بالإيداع فى سكرتيرية المحكمة . فإذا كان هذا الإعلان قد وقع باطلاً - بالنسبة لأى من ذوى الشأن - فلئنه لا ينتج أثره قبله فى خصوص ما سبقت الإشارة إليه إلا من اليوم الذى يتم فيه إعلانه صحيحاً بعد ذلك ، ويكون من حقه إذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته ومستنداته أن يمنح المواعيد المقرره لهذا الغرض ، وأن يجاب إلى طلبه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها . أما إذا كان الثابت أنه تقدم فى المواعيد الأصلية بناء على الإعلان الباطل بمذكراته ومستنداته ، فيكون الأثر المقصود من الإعلان وهو الإعلام بقيام المنازعة الإدارية والإلذان بإفتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلاً ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه - ولو أنه وقع باطلاً - الأثر المقصود من الإعلان الصحيح مما لا مندوحة معه من إعتبار ما تم من جانيه ، محققاً هذا الأثر . مزيلاً لعباب البطلان . مادام قد تحقق المراد من الإعلان الصحيح ، وهذا أصل من الأصول الطبيعية منعاً لتكرار الإجراءات وتعقيد سير الخصومه بدون مقتضى وتلمح ترديد هذا الأصل فيما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه إعتبره صحيحاً ، أو قام بعمل أو إجراء آخر بإعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ من عيب فى الإعلان ، أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو من عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه ، وذلك بغير إخلال بحقه فى التأجيل

لاستكمال ميعاد الحضور ، إذ لا حكمه - والحالة هذه - فى التمسك ببطلان إجراء رتب عليه صاحب الشأن أثر الإعلان الصحيح ، وإنما تعالج الضرورة بقدرها فلا يخل بحقه فى إستكمال المواعيد .

(طعن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

بطلان إعلان عريضة الدعوى أو توجيهه بعد ميعاد السبعة الأيام المشار إليه فى المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة - الأثار التى تترتب على ذلك - ليس من بينها بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها مادامت قد تمت صحیحة .

أن بطلان إعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن فى المنازعة الإدارية لا يكون مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها مادامت قد قامت صحیحة فى الميعاد القانونى بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة ، وإنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده وإن كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر إلا فى الحدود وبالقدر الذى إستهدفه الشارع ومن باب أولى لا وجه للبطلان إذا كان الإعلان قد وقع صحیحاً ، ولكن بعد ميعاد السبعة الأيام المشار إليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . وغاية الأمر أنه إذا كان الإعلان قد وقع باطلاً فإنه لا ينتج أثره فى خصوص ما سبقت الإشارة إليه إلا من اليوم الذى يتم فيه إعلان ذوى الشأن إعلاناً صحیحاً بعد ذلك ، ويكون من حق أى منهم إذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته أن يمنح المواعيد المقرره لهذا الغرض ، وأن يجاب إلى طلبه فى أى حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك لحین الفصل فيها ، أما إذا كان الثابت أنه قد تقدم فى المواعيد الأصلية ، بناء على الإعلان الباطل ، بمذكراته ومستنداته فىكون الأثر المقصود من الإعلان ، وهو

الاعلان بقيام المنازعة الادارية والإيلذان بإفتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلاً ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه الأثر المقصود من الاعلان الصحيح ، مما لا مندوحة معه من إعتبار ماتم من جانبيه محققاً لهذا الأثر ، أما اذا كان الاعلان قد وقع صحيحاً ولكن بعد السبعة الأيام المشار إليها آنفاً ، فغى عن البيان أن المواعيد لا تبدأ إلا من تاريخ هذا الاعلان ، وليست من تاريخ إنتهاء السبعة الأيام المذكورة .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة دعوى ترفع إلى مجلس الدولة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الاجراء الجوهرى يجب أن يستكملة شكل العريضة وإلا كانت باطلة ، إلا أن التوقيع كما يكون بإمضاء الموقع ويخطه فإنه قد يكون بختمه غير المتكور منه .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

التفرقة فى إجراءات التداعى أمام القضاء الإدارى بين الإجراء الذى يقيم المنازعة الإدارية وما يترتب عليه من آثار وبين مايتلو ذلك من إجراءات وما يترتب عليها - قيام المنازعة الادارية صحيحة لا يؤثر فيه بطلان أى إجراء تال كالإعلان .

أنه على مقتضى الإجراءات والأوضاع الخاصة بنظام التداعى أمام القضاء الإدارى يجب التفرقة بين الإجراء الذى يقيم المنازعة الإدارية أمامه سواء أكانت طعنًا بالإلغاء أو غيره وما يترتب على هذا الإجراء من آثار وبين مايتلو ذلك من إجراءات وما يترتب عليها ، فإذا كانت إقامة المنازعة الإدارية

بحسب هذا النظام تتم بإجراء معين وقع صحيحاً ، فإنه ينتج اثاراً في هذا الشأن وبهذه المشابة لا يلحقه بطلان إجراء تال ، وإنما ينصب البطلان على هذا الإجراء التالى وحده فى الحدود وبالقيود وبالقدر الذى قرره الشارع .

ولما كانت إقامة المنازعة الإدارية تتم طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وللمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بإجراء معين يقوم به أحد طرفى المنازعة هو إيداع عريضتها سكرتارية المحكمة وبه تتعقد هذه المنازعة وتكون مقامة فى الميعاد القانونى مادام الإيداع قد تم خلاله وتقع صحيحة مادامت العريضة إستوفت البيانات الجوهرية التى تضممتها المادة ١٤ من القانون الأول والمادة ٢٠ من القانون الثانى ، أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفى المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، وبناء على ماتقدم لا يكون بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها إلى أى من ذوى الشأن مبطلاً لإقامة الدعوى ذاتها مادامت العريضة قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة وإنما البطلان لا ينصب إلا على الإعلان وحده أن كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان أثر إلا فى الحدود والقدر الذى إستهدفه الشارع .

(طعن ٥٧٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦١)

إجراءات رفع الدعوى الإدارية لإعتبارها مقامه بإيداع عريضتها سكرتيرية للمحكمة المختصة - إعلان عريضتها ليس ركناً من أركان إقامتها أو شرطاً لصحتها ، بل هو إجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها - بطلان الإعلان لا يترتب عليه المساس بقيام الطعن فى ذاته .

أن المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة والى تحدثت عن الإجراءات تنص على أن ميعاد رفع الدعوى هو ستون يوماً (المادة ٢٢) كما تنص على كيفية رفع الدعوى وذلك بتقديمها إلى قلم كتاب المحكمة بعريضة موقع عليها من محام مقبول أمام المجلس (المادة ٢٣) وعن البيانات التى يجب أن تتضمنها العريضة علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم (المادة ٢٤) وعلى الإعلان وموعده وطريقته إجرائه (المادة ٢٥) . ويبين من إستعراض هذه المواد التى تتفق أحكامها مع أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . أن المنازعة أمام القضاء الإدارى تتم على خلاف الحال فى القضاء الوطنى بإيداع العريضة سكرتيرية للمحكمة المختصة فى الموعد المحدد لا بإعلان صحيفتها إلى الخصم ، وأن إعلان العريضة إلى الخصم ليس ركناً من أركان إقامة المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها بل هو إجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها دون تدخل من الخصوم وبالتالي فإنه إذا ما شاب هذا الإجراء عيب يترتب عليه البطلان فإن هذا البطلان ينصب على العريضة وعلى ما يتلوها من إجراءات دون مساس بقيام الطعن فى ذاته الذى يظل قائماً متجاً لكافة آثاره .

(طعن ١٤١٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

إنعقاد المنازعة الإدارية بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة المختصة مستوفية البيانات الجوهرية المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة - إعلان الدعوى ليس ركناً من أركانها أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء لاحق مستقل يقصد به إبلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الإدارية ودعوة ذوى الشأن

لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم - نتيجة ذلك - إستحقاق الفوائد القانونية المطالب بها إعتباراً من تاريخ إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وليس من تاريخ إعلانها إلى الطرف الآخر ^(١) .

إن قضاء المحكمة الإدارية العليا إستقر على أن تتم المنازعة الإدارية بتقديم عريضتها إلى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تنعقد هذه المنازعة وتقع صحيفة مادامت العريضة قد إستوفت البيانات الجوهرية . أما إعلان العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الإدارية أو إلى ذوى الشأن فليس ركناً من أركان المنازعة الإدارية أو شرطاً لصحتها وإنما هو إجراء لاحق مستقل المقصود منه هو إبلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الإدارية ودعوة ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم . . وغنى عن القول أن من بين البيانات الجوهرية التى حددتها المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة المعمول به وقت قيام المنازعة المماثلة (وتقابلها المادة ٢٦ من القانون الحالى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ ، من بين هذه البيانات محل إقامة المدعى عليه . . ومن البديهي أن يطابق المحل حقيقة الواقع ، فلذا ما إستقامت تلك المطابقة غدت العريضة فى هذا الخصوص مرتبة آثارها .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة عريضه الدعوى إنها تضمنت عنواناً للمدعى عليه بإعتبار آخر محل إقامة معلوم له لدى الجهة الإدارية على أن يعلن فى مواجهة النيابة العامة - وقد تم الإعلان على هذا المقتضى وقد أكدت التحريات التى أجريت فى هذا الصدد أنه لم يستدل على محل إقامة للمدعى عليه ولا يوجد من يرشد عنه ومن ثم يكون العنوان الذى إحتوته العريضة عنواناً مطابقاً للحقيقة ومن ثم ترتب العريضة آثارها بالتالى تستحق الفوائد

(١) المرجع السابق ص ٤٦ وما بعدها .

القانونية إعتباراً من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ وهو التاريخ الذى أودعت فيه العريضة قلم كتاب المحكمة المختصة .

(طعن ٨٢٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى أصيب أثناء الخدمة بمرض نفسى إقتضى حصوله من القومسيون الطبى العام على إجازات مرضية متتالية خلال عامى ٦٣ ، ١٩٦٤ ، وشخصت حالته بأنها إضطراب نفسى متحسن يحتاج إلى علاج طويل ويعود إلى عمله على أن يعهد إليه بأعمال تتناسب مع حالته بعيداً عن السلاح ويعاد الكشف عليه . وأنه لدى إعادة الكشف على المذكور بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ شخص القومسيون الطبى حالته بأنها إضراب عقلى وغير لائق للبقاء فى الخدمة فى وظيفة العسكرية بعد إستفاد جميع إجازاته المستحقة لها قانوناً ويعتبر عاجزاً عجزاً جزئياً وبناء على ذلك صدر القرار المطعون فيه من مساعد مدير أمن أسيوط بتاريخ ٥ من إبريل سنة ١٩٦٥ متضمناً فصل المدعى من الخدمة إعتباراً من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ التاريخ التالى لإستفاد جميع إجازاته القانونية بعدم لياقته طبياً للبقاء بالخدمة تنفيذاً لقرار القومسيون الطبى العام سالف الذكر .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظف وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة إجازات مرضية إستثنائية بمرتب كامل ، الذى يحكم واقعة النزاع تنص على أنه « إستثناء من أحكام الأجازات المرضية لموظف الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها يمنح الموظف أو العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد

الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للقومسيونات الطبية أجازة مرضية إستثنائية بمرتبة كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية إستقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة أعمال وظيفته ، ويجرى الكشف الطبى عليه بمعرفة القومسيون الطبى كل ثلاثة شهور على الأقل أو طالما رأى داعياً لذلك « ومفاد ذلك أن الشارع وضع تنظيماً خاصاً للأجازات المرضية فى أحوال الإصابة بأحد الأمراض المشار إليها فى النص ، وأن هذا التنظيم جاء إستثناء من الأحكام العامة التى تنظم الأجازات المرضية فى قوانين العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وبالإضافة إلى ذلك أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن الحكمة من وضع هذا النظام أن النظام هى معاونة الدولة للعاملين الذين يصابون بأحد هذه الأمراض ورعايتهم وأسرههم إجتماعياً طبقاً لقواعد قانونية صريحة ويعتبار أن هذه الرعاية من واجبات الدولة فى المجتمع الأشتراكى ويكون ذلك بمنح العامل المريض أجازة مرضية أجازة إستثنائية بمرتبة كامل ليتمكن من إعالة أسرته والأنفاق على علاج مرضه الذى غالباً ما يطول أمده وبأن يستمر منح هذه الأجازة إلى أن يشفى العامل أو تستقر حالته المرضية إستقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله . والواضح من أحكام هذا القانون أن مناهل منح الأجازة وشرطه هو قيام حالة المرض ، وأن مدة الأجازة تستمر إلى أن يثبت بقرار من القومسيون الطبى أن المريض قد شفى أو أن حالته المرضية قد إستقرت على نحو يمكنه من العودة إلى عمله فإذا لم تحقق أحد هذين الأمرين ظل حق المريض فى الأجازة قائماً وتعين منحه أياها . وقد حدد القانون الوسيلة الى ذلك بالنص على أن يجرى القومسيون الطبى الكشف على المريض بصفة دورية للتحقق من إستمرار قيام موجب منح الأجازة أو زواله بتوافر أحد السببين سالفى الذكر ، وفى هذا النطاق

تحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبي وهو فى مجال تنفيذ حكم هذا القانون ، فلا يجوز له أن يعدلها إلى التوصية بعدم صلاحية المريض صحياً للبقاء فى الخدمة بسبب إصابته بأحد الأمراض المشار إليها مهما طالّت مدة العلاج منه ، إذ أن تعدل القومسيون الطبي مثل التوصية ليس له سند من القانون ويخالف روحه ويجافى الإعتبارات التى دعت إلى إصداره على نحو ينحدر به إلى درجة الإنعدام ويكون قرار الجهة الإدارية المبني عليه قد صدر من ثم منعدماً بدوره ولا يعتد فى الطعن فيه بالمواعيد المقررة للطعن بالإلغاء وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلاً فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار المذكور قد وقع مخالف للقانون خليقاً بالإلغاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن ما ذهب إليه القومسيون الطبي العام من تقرير عدم لياقة المدعى للبقاء فى الخدمة بعد إستنفاد جميع أجازاته المرضية ، وهو ما إستندت إليه الجهة الإدارية فى إصدار قرار الفصل المطعون فيه ، ينطوى على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر الذى جعل الإجازة الإستثنائية بمرتب كامل وفقاً لأحكامه حقاً للعامل المريض بمرض عقلى دون التقيد بميعاد زمنى معين إلى أن يشفى العامل أو تستقر حالته على نحو يمكنه من مباشرة أعمال وظيفته ودون أن يخصص القانون للقومسيون الطبي أو الجهة إدارية فى تقرير منح هذه الأجازة أو منعها عن العامل المريض طالما توافر مناط إستحقاقه لها بشبوت حالة الإصابة بمرض عقلى . ومن ثم فقد كان يتعين على القومسيون الطبي العام ، وقد ثبت لديه إصابة المدعى بالمرض العقلى أن يقرر منحه تلك الأجازة الإستثنائية بمرتب كامل مع إعادة الكشف عليه كل ثلاثة شهور أو كلما رأى داعياً لذلك إلى أن يشفى أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة إلى

مباشرة أعمال وظيفته نزولاً على أحكام القانون . ومتى كان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه إذ بنى على قرار القومسيون الطبي السالف الإشارة إليه يكون قد قام على سبب معدوم قانوناً جديراً بعدم الإعتداد به وهو ما يقتضى الحكم بالإغائه . ولا ينال من بطلان هذا القرار على النحو المذكور أن الجهة الإدارية على ما يبين من الأوراق ، راعت في إصداره ما تقتضى به المادة ١١٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ التى تنص على أنه « إستثناء من الأحكام الخاصة بالأجازات التى يجوز منحها لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى يجوز لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى الإنتفاع فى حالة المرض بما يكون لهم من وفر فى الأجازات الدورية بحد أقصى قدره تسعون يوماً من السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها - وإذا إستنفذ ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى الذى يصاب بمرض يحتاج إلى علاج طويل أجازاته المبينة بالفقرة السابقة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يمنحه أجازة خاصة بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاجيه بحيث لا تتجاوز سنة - ويرجع فى تحديد الأمراض التى من هذا النوع ومدة العلاج إلى الهيئة الطبية المختصة وبعد أن يستنفذ ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى هذه الأجازة الخاصة يستوفى أجازاته ذات المرتب للمخفض فى المادة السابقة - ويفصل ضابط الصف أو العسكري الذى لا يعود إلى عمله بعد إنتهاء جميع أجازاته » لا يصلح هذا النص سنداً لعدم تطبيق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ذلك أن النص المذكور وسائر نصوص قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ لم يتضمن ما يفيد إنصراف قصد الشارع إلى حرمان ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى من مزايا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الإشارة إليه عملاً بالإحالة الواردة فى المادة (١٤٦) من قانون هيئة الشرطة سالف الذكر والتى تنص على أن يسر على أفراد هيئة الشرطة ما لا

يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة وقانون التأمين والمعاشات الموظف بالدولة والقوانين المكملة لها .

وبناء على ذلك فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال نص المادة (١١٩) من قانون هيئة الشرطة سالف الإشارة إليه إلا في حالة الإصابة بأمراض وأن تكن مما يحتاج إلى علاج طويل حسبما تقدره الجهة الإدارية إلا أنها ليست من الأمراض التي يعينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر التي ورد النص عليها صراحة .

ومن حيث أنه عن طلب التعويض فإنه ولئن كان قد ترتب على فصل المدعى من الخدمة على خلاف أحكام القانون وفقاً لما تقدم بيانه أنه أصيب بأضرار مادية تمثلت في حرمانه من الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه والمعاش الذى ربط له ، إلا أنه لما كان مقتضى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه نتيجة ماثبت من نقد إلى هذا القرار أحقية المدعى فى المعاملة على أساس إعتباره فى أجازة إستثنائية بمرتب كامل طوال المدة من تاريخ فصله من أن يشفى أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة إلى العمل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، فإن فى ذلك ما يكشف عن تعويض المدعى عما لحق من أضرار مادية كانت أو أدبية مما يغنى عن الحكم له بأى تعويض آخر .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بإلغاء الحكم الصادر من الدائرة الإستئنافية المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بجلسة ٣ من فبراير ١٩٨٠ فى الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ القضائية ، وبقبول هذه الدعوى شكلاً وفى موضوعها بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك

من آثار على التخصيل السالف بيانه ويرفض ما عدنا ذلك من الطلبات .

(طعن ١٨٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٣ / ٣١)

دعوى - إجراءات فى الدعوى - إعلان صحيفة الدعوى - الإعلان فى الخارج .

خلو أوراق الدعوى والطعن مما يفيد وصول الإعلان إلى المدعى عليه بالطريق الدبلوماسى عن طريق وزارة الخارجية - ثبوت تسليم الإعلان للنيابة العامة يعتبر قرينه على وصول الإعلان للمدعى عليه وعلمه به وفقاً للمجرى العادى للأمور - ينتج الإعلان أثره القانونى من تاريخ تسليمه للنيابة العامة .

دعوى - إجراءات فى الدعوى - إعلان صحيفة الدعوى - وفاة الكفيل قبل إقامة الدعوى .

إذا كان للمتعهد بالدراسة وخدمة الحكومة موطن أصلى فى مصر رغم إقامته فى الخارج للدراسة وقت إقامة الدعوى ضده وتم إعلانته بصفته وارثاً لوالده الضامن فإن إعلانته فى موطنه الأصلى فى مصر ينتج أثره قانوناً - أساس ذلك . ما إستقر عليه فقه وقضاء المرافعات من أنه إذا كان للشخص المراد إعلانته موطن أصلى أو موطن مختار فى مصر وجب إعلانته فيه ولو كان مقيماً فى الخارج - متى تم إعلانته بصفته وارثاً عن الكفيل فإنه يغنى عن إعلانته بصفته مديناً أصلياً لإشتمال الإعلان على بيان الصفتين وموضوع الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام المحكمة - تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة .

من حيث أن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة حسبما تبين من الأوراق يخلص في أن وزير التعليم العالى كان قد أقام الدعوى رقم ٧٥٠ لسنة ٢٩ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة فى ١٤ / ١ / ١٩٨١ ضد السيد / وإخواته ورثة المرحوم بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٢٢٣ , ١٣٥٩٠ جنيهاً والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد والمصروفات الأولى من ماله الخاص ومن تركه مورثة والباقي مما آل إليهم من تركه مورثهم . وقال شرحاً لدعواه أنه أوفد المدعى عليه الأول إلى أمريكا فى بعثة علمية للحصول على درجة الدكتوراه بعد أن وقع تعهداً فى ١٧ / ١٢ / ١٩٦٣ للترزم فيه بأن يتم دراسته فى المدة المقررة لها وأن يغادر البلاد الأجنبية فى ظرف شهر من تاريخ إنتهاء المهمة التى كلف بها وأن يخدم الوزارة أو الجامعة التابع لها أو فى أية وظيفة أخرى فى الحكومة تعرض عليه بالإتفاق مع الوزارة المدعية مدة تحسب على أساس ستينين عن كل سنة فى البعثة ويحدد أقصى قدره سبع سنوات وأن يرد للحكومة جميع ماتصرفه عليه إذا تركها أو لم يقم بخدمتها وقد ذيل هذا التعهد بإقرار من والد المدعى عليه الأول فى ذات التاريخ تعهد فيه بالتضامن مع أبنته برد جميع ماتصرفه عليه الحكومة إذا لم يقم بخدمتها المدة المقررة وقد سافر المدعى عليه الأول إلى مقر دراسته بأمريكا فى ٢٧ / ٨ / ١٩٦٤ وإمتدت بعثته حتى نوفمبر ١٩٧١ وطلب مدها بعد ذلك ولكن الوزارة رفضت هذا الطلب فى ٩ / ٥ / ١٩٧٢ وطالبتة بالعودة ولكنه لم يعد ولم يقم بخدمتها ولذا يكون ملزماً برد جميع ما صرفته عليه الحكومة ومقدارة ٢٢٣ , ١٣٥٩٠ جنيه ونظراً لوفاء ضامته فإن ورثته يلتزمون بذلك . ويجلسه ٩ / ١ / ١٩٨٣

صدر الحكم المطعون فيه مؤسساً قضاءه على أن النفقات المطالب بها تشمل مصروفات إدارية بلغت ٦٨٣, ١٠٠٦ جنية وكذلك مبلغ ٩٠٩, ٢٧٢ جنية حصة الحكومة في المعاش ومبلغ ٧٢١, ٢٢٢ جنية حصه الموظف في المعاش ، وجميع هذه المبالغ يتعين خصمها من المبلغ المطلوب فتكون صحة المبلغ المستحق للمدعى ٩٠٦, ٢٠٨٧ جنيهاً وفوائده .

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون للأسباب الآتية :

١ - اعتبر الحكم إعلان صحيفة الدعوى للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج منتجاً لأثاره بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة العامة في حين أن على النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية ومفاد ذلك أن الإعلان لا ينتج أثره إلا بتسليمه للمعلن إليه في الخارج وقد خلّت أوراق الملف مما يفيد إعلان الطاعن في الخارج .

٢ - اعتبر الحكم تعهد الطاعن سند الدعوى عقداً إدارياً في حين أنه لا يتضمن أى شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص يضاف إلى ذلك الأخذ فيه بفكرة التضامن والمطالبة بالفوائد القانونية فهي تفصح عن نية الإدارة في اعتبار التعهد من الأوراق الخاضعة لأحكام القانون المدني ولذا تكون محكمة القضاء الإدارى غير مختصة ولائياً بنظر الدعوى .

٣ - لم يبين الحكم وجه إخلال الطاعن بالتزامه ، وقد ورد بصحيفة الدعوى أن هذا الإخلال يتحقق بشرطين ، أولهما أن يكون عضو البعثة قد تركها من تلقاء نفسه والثانى الا يخدم الحكومة المدة المقررة وكلاهما غير متوافر في الطاعن ، فهو لم يترك البعثة ولكنه طلب مدها ليتمكن من الحصول على الدرجة العلمية ، ولكن الجهة الموفدة هى التى لم توافق على المد وطلبت، عودته ويلاحظ أن القرار بإنهاء خدمة الطاعن صدر في ١٧/ ٢/ ١٩٧٢ ليعمل به من ٢٧/ ٨/ ١٩٧١ أما قرار عدم الموافقة على مد

البعثة فقد صدر فى ٩ / ٥ / ١٩٧٢ بعد فصله وبذلك لم يكن فى وسع الطاعن الوفاء بالشروط الثانى . ولذا اضطر للعمل فى أمريكا لتحقيق الغاية من إيفاده وبعد أن حصل على الدكتوراه طلب تأمين وظيفة له يعود عليها ولكن هذا الطلب لم يجد له صدق لدى الجهة الموافقة فلم ترد عليه .

ومن حيث أن الوجه الأول للطعن مردود بأنه ولئن خلت أوراق الدعوى والطعن مما يفيد وصول الإعلان إلى المدعى بالطريق الدبلوماسى أى عن طريق وزارة الخارجية بعد ثبوت تسليمه للنياية العامة فى ١٨ / ٣ / ١٩٨١ إلا أنه وقد قام المدعى بما أوجبه عليه القانون من تسليم الإعلان للنياية وقدم الدليل المثبت لذلك . فإن ذلك يعتبر قرينة على وصول الإعلان للمدعى عليه وعلمه به وفقاً للمجرى العادى للأمر ، وينتج الإعلان أثره القانونى من تاريخ تسليمه للنياية العامة وفقاً لما أستقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الشأن ، ومن جهة أخرى فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول كان له موطن أصلى فى مصر فى العنوان رقم ٨ شارع الشيخ عبد الله الشرفاوى بمينيل الروضة بقسم مصر القديمة بالقاهرة ، رغم إقامته فى الخارج للدراسة وقت إقامة الدعوى ضده ، وقدم إعلانه بالدعوى فى العنوان المذكور عن طريق قلم المحضرين فى ١٥ / ٨ / ١٩٨١ بصفته وارثاً لزامنه المرحوم ، وهذا الإعلان صحيح قانوناً طبقاً لما أستقر عليه فقه وقضاء المرافعات من أنه إذا كان للشخص المراد إعلانه موطن أصلى أو موطن مختار فى مصر وجب إعلانه فيه ولو كان مقيماً فى الخارج ، ويعتبر إعلاناً له بصفته الأخرى كمدين ويغنى عن إعلانه بهذه الصفة الأخرى لإشتماله على بيان الصفتين وموضوع الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام المحكمة .

ومن حيث أن الوجه الثانى للطعن والخاص بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى مردود كذلك بأن الطاعن كان يعمل معيلاً بجامعة

القاهرة فرع الخرطوم عند إيفاده في البعثة لحساب المعهد القومي للإدارة العليا ، أى أنه كان موظفاً عاماً ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المبعوث أما أن يكون موظفاً أو طالباً غير موظف والروابط في الحالين بين المبعوث والحكومة هي روابط إدارية تدخل في مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب في التكييف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة في عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزاً عقدياً حتى لو إتخذ في بعض الأحيان شكل الإتفاق كعقد الإستخدام بالنسبة للموظف المؤقت أو التعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقاً لقانون البعثات ولوائحه لأن مثل هذه الإتفاقات أو التعهدات لا تغير من التكييف القانوني للروابط بين الموظف والحكومة ، فإن المنازعة في شأن هذه الروابط الإدارية تدخل في مجال القانون العام ، ويكون القضاء الإداري مختصاً بها طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث أنه عن الوجه الثالث للطعن ، فالثابت من طلب الإلتحاق أن الطاعن وقع تعهداً كما وقعه والده ويقضى هذا التعهد بالآتي :

١ - أن أتم دراستي في المدة المقررة لها مع علمي بأن اللجنة التنفيذية للبعثات لا تتسامح في إمتداد هذه البعثة بسبب غير المرض وبشرط أن يظهر في هذه الحالة أن سيرى في الدراسة يسمح بذلك .

٢ - أن أغادر البلاد الأجنبية في ظرف شهر من تاريخ إنتهاء المهمة التي كلفتها ما لم تطلب الحكومة عودتي على الفور وأن أقدم نفسى لإدارة البعثات وللجهة التي أنا تابع لها بالبعثة أثر عودتي وأقدم إقراراً كتابياً بهذه العودة

٣ - أن أخدم بالوزارة أو الجامعة

٤ - أن أرد جميع ماتصرفه على الحكومة بصفتي عضواً في البعثة إذا تركتها من تلقاء نفسى أو لم أقم بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد أو وقد تصدر هذا التعهد إقرار الطاعن بأنه أطلع على جميع القواعد الخاصة بالبعثات الواردة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ والقواعد التي أقرتها اللجنة العليا للبعثات وقبل المعاملة بمقتضاها ، ولما كان هذا التعهد يوجب على الطاعن إتمام دراسته في المدة المقررة وأن يعود إلى البلاد خلال شهر من تاريخ إنتهاء البعثة أو فوراً إذا طلبت الحكومة ذلك للخدمة فيها المدة المقررة ، وكان الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية الموفدة أصدرت قراراً في ١٧/٢/١٩٧٢ بإنهاء خدمة العاملين المبعوثين الذين مضى على إيفادهم أكثر من خمس سنوات ولم يحصلوا على المؤهل المطلوب وذلك إعتباراً من تاريخ إنتهاء الأجازة الدراسية المخصص لهم بها ، ومن بينهم الطاعن وقد ورد أمام أسمه أن أجازته إنتهت في ٢٧/٨/١٩٧١ ، وعرض أمر الطاعن بعد ذلك على اللجنة التنفيذية للبعثات التي قررت في ٩/٥/١٩٧٢ عدم الموافقة على مد البعثة ومطالبة العضو بالعودة . وفي ٢٠/١١/١٩٧٢ ورد خطاب من مكتب البعثات بواشنطن يفيد أن العضو (الطاعن) لا يرد على إستفسارات المكتب بشأن موقفه من العودة فإن الطاعن يكون قد تخلف عن العودة إلى الوطن للوفاء بواجبه في خدمة الجهة التي تحددها له إدارة البعثات بعد إنتهاء خدمته بالجهة الموقدة ويلتزم لذلك بأداء النفقات التي صرفت عليه في البعثة عملاً بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وقد عرض أمره ثانية على اللجنة التنفيذية للبعثات بجمعية إليه ، ووافق في ١٩/١٢/١٩٧٢ فوافقت على مطالبته بهذه النفقات عملاً بحكم المادة ٣٣ من القانون المذكور ، ولذا فإن الوجه الثالث من الطعن يكون غير قائم على أساس سليم من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الطعن المائل غير قائم على أساس من الواقع أو القانون ويتعين لذلك الحكم برفضه مع إلزام الطاعن

بالمصروفات طبقاً للمادة ١٨٤ مرافعات .

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً والزم الطاعن المصروفات .

(الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٧/٣ من ٣٠ حتى ١٣٩٨ مجموعة المبادئ التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا)

أما ما ورد بالطعن من أن التوكيل الصادر من دولة الكويت للسيدة ... ، والذي بمقتضاه وكلت الأستاذ ... الخامي للدفاع عن زوجها أمام المحكمة ولم يصدق عليه من وزارة العدل . فإن الثابت من الأوراق أن السيد الخامي قد باشر جميع الإجراءات في الدعوى بصفته وكيلاً عن السيد بناء على التوكيل الصادر له ، وبالتالي فإن حضوره عن موكله يستند الى صفته القانونية كوكيل عنه يعبر عن إرادته ، وإذا كان الموكل لم ينكر الوكالة أو يفصل منها أو يدعى أن الخامي حضر على غير إرادته أو حل محله في هذه الإرادة بتنصيب نفسه مكانه دون رضاه ، فإن الوكالة تكون قائمة فعلاً وقانوناً ، ولا يجوز للطاعن أن يتمسك بطلان سند الوكالة بمقولة أنه لم يصدق عليه لأن المادة ٢١ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته .

ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه ...) ، ومن المستقر عليه في الفقه والقضاء أنه يتسنى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو أي شخص آخر يعمل باسمه .

من حيث أن تقرير الطعن في الحكم قد أودع بعد أكثر من ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم بعد الميعاد .

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/ ١/ ١٨)

وحيث إن هذا النعمي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أن : (يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء . ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء) - يدل على أن

المشرع - أخذا بخطته في تنظيم البطالان بإعتبار الشكل أداة ناعمة في الخصومة ، وليس مجرد شكل يحجب العدالة عن تقصى الحقيقة - ربط الشكل بالغاية منه ، فإذا تحققت هذه الغاية حتى ولو كان البطالان منصوباً عليه بعبارة صريحة ، فإن التمسك بالبطالان لعدم احترام الشكل يخرج بالشكل عن الهدف المتفيا منه بحيث يصبح عقبة في مسار العدالة لبلوغ وجه الحق ، ولما كان النص في المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن « واستثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية » تسلم إعلانات الصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة » - يدل على أن المشرع قصر الموطن الأصلي للأشخاص الاعتبارية السالف ذكرها - فيما يتعلق بإعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام على مركز إدارتها الرئيسي مما مؤداه أن يكون إعلانها فيما عداه مخالفاً للشكل الذي حدده القانون ، وإذا كانت الغاية من إعلان صحف الدعاوى هي إخبار المراد إعلانها بما جاء في الورقة العلنة ودعوته للمثول أمام محكمة معينه لإبداء ما قد يعن له من دفوع ودفاع تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، فإن هذه الغاية لا تتحقق إلا بتسليم الورقة المطلوب إعلانها لشخصه أو في موطنه الأصلي الذي حدده القانون ، أو بحضوره جلسة المرافعة ، أو تقديمه مذكرة بدفاعه . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الشركة الطاعنة أعلنت شركة التأمين الطعون ضدها الثالثة بصحيفة الإدخال على فرعها بالإسكندرية حال كون مركزها الرئيسي بالقاهرة - وأنها لم تحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ولم تقدم مذكرتها بدفاعها فإن إعلانها بهذه الصحيفة يكون باطلاً لعدم تحقق الغاية منه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطالان الإعلان فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٩١٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٢ / ٢ / ٢٠٠٢ لم ينشر بعد)

القسم الثاني الدفع بعدم القبول

الباب الأول

النوع يعلم القبول

تهليل:

تعريف الدعوى بوجه عام:

لم يتضمن قانون المرافعات تعريفاً للدعوى ولا بياناً لشروطها وأنواعها غير شرط المصلحة المنصوص عليه في المادة الثالثة وقد اختلف الفقه على تعريف الدعوى فلم يتفق على تعريف محدد لها ونحن لن نتعرض للنظريات الفقهية العديدة بشأن تعريف الدعوى حتى لانخوض في نظريات قد تكون غير مجدية للقارئ ونورد بعض تعريفات الفقه للدعوى :-

فيشير الدكتور أحمد أبو الوفا إلى أن الدعوى (هي سلطة الألتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق أو حمايته) . (١)

كما يشير الدكتور وجدي راغب إلى أن الدعوى في الاصطلاح القانوني للمرافعات هي :

(ادعاء قانوني معروض أمام القضاء) . (٢)

وهناك تعريف آخر للدعوى بأنها السلطة اغضوله لكل شخص . له حق يعترف القانون بوجوده في أن يطلب حماية القضاء ؛ لإقرار هذا الحق

(١) راجع المرافعات المدنية والتجارية للدكتور / أحمد أبو الوفا الطبعة الرابعة عشر

ص ١١١ .

(٢) راجع مبادئ القضاء المدني للدكتور / وجدي راغب ص ٧٧ .

إذا جحد ، أو رد الإعتداء عنه ، أو إسترداده إذا سلب . وتوجد الدعوى بهذا المعنى ؛ سواء أُلجأ الشخص للقضاء ، أو لم يره حاجة لذلك . وأما الخصومة وهى التى يعبر عنها فى كثير من الأحيان بالدعوى ، فهى مجموع الاجراءات التى يلتجئ عن طريقها صاحب الحق أو مدعية الى القضاء ؛ لمباشرة حق الدعوى فليست كل خصومة مستندة إلى حق ، أو متوفرأ فيها شروط الدعوى ؛ لأن القضاء مفتاح الأبواب لكل من يلتجئ إليه ، بصرف النظر عن كون مزاعمه على أساس . ولا يتحمل الخصم من وراء اللاتجاه إليه عتأ أو مسئولية غير إلزامه بالمصاريف القضائية ، ما لم تكن خصومته كيدية ، أو ما لم يكن متعسفأ فى إستعمال حق الدعوى ^(١).

تعريف القضاء المدنى للدعوى :-

لقد تصدى القضاء المدنى لتعريف الدعوى فى أحكام عديدة ومن ذلك الحكم فى (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٣١ ص ٣١) الدعوى هى حق الإلتجاء إلى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به . أما الخصومة فهى وسيلة ، ذلك أنها مجموعة الأعمال الإجرائية التى يطرح بها هذا الإدعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه . والقانون المدنى هو الذى ينظم قواعد سقوط وإنقضاء الدعاوى والحقوق بمضى المدة . بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وإنقضاء الخصومة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إنقضاء الخصومة لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعأ فى إنقضائه للقواعد المقررة فى القانون المدنى .

(١) راجع قواعد المرافعات للدكتور محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى ص

تعريف الدعوى الإدارية :-

هناك تعريفات لدى فقهاء القانون العام للدعوى الإدارية فيشير الدكتور عبد العزيز بدوى إلى أن الدعوى الإدارية لا تشذ عن تعريفها عن الدعوى المدنية وأن تميزت عنها بعدة مميزات تميزها عن سائر الدعاوى التى تخضع للقانون الخاص أمام القضاء العادى ^(١) وهذه المميزات تتمثل فى : ١ - أن أحد أطراف الدعوى الادارية شخص من أشخاص القانون العام ، أى الدولة كسلطة عامة ، أو أحد فروعها المركزية أو المحلية ، أو هيئاتها أو مؤسساتها العامة .

وهذا الطرف الأخير فى الدعوى الادارية ، يكون فى الغالب ، هو المدعى عليه فى الدعوى لأن لهذا الشخص العام امتياز ، يسمى بامتياز المدعى عليه وهو نتيجة لامتياز آخر يسمى « بامتياز المبادرة » ، أو حق التنفيذ المباشر دون الالتجاء للقضاء للحصول على حكم بحقوقها قبل الأفراد أو التابعين لها » .

٢ - كما تتميز الدعوى الادارية ، من ناحية الحق ، موضوع الدعوى ، اذ يجب أن يكون حقا من الحقوق الادارية ، أى تلك التى تنشأ بسبب العلاقة بين الأشخاص العامة من ناحية ، والأفراد من ناحية أخرى ، سواء كانوا أفرادا عاديين أو عاملين لديها ، وسواء كانت هذه العلاقة تستند الى مركز قانونى لائعى ، كما هو الشأن بالنسبة لعلاقة الموظف بالجهة الادارية التابع لها ، أو كانت تستند الى الاتفاق (العقود الادارية) أو كان مصدرها

(١) راجع الوجيز فى المبادئ العامة للدعوى الإدارية د . عبد العزيز خليل بدوى ص ١٢ .

لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا الدعوى الإدارية .

القانون ذاته ، كما هو الشأن بالنسبة لحقوق الفرد العادى قبل الادارة فى أن تمنحه الترخيص عزاولة مهنة من المهن وسواء كانت من الدعاوى الموضوعية .

٣- كما يشير أخيراً الى أن الدعوى الادارية يختص بنظرها جهة قضائية خاصة هي القضاء الادارى .

تعريف القضاء الادارى للدعوى :

لقد تصدى القضاء الادارى الى تعريف الدعوى الادارية ومن ذلك أن الخصومة القضائية - وهى مجموعة الاجراءات التى تبدأ باقامة الدعوى أمام المحكمة بناء على مسلك ايجابى يتخذ من جانب المدعى وتنتهى بحكم فاصل فى النزاع أو بتنازل أو صلح أو بسبب عيب أو خطأ فى الاجراءات أو بأمر عارض - إنما هى حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أى بالاتجاه اليه بوسيلة الدعوى أو العريضة وقد حدد القانون اجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة وهى التى تقوم على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالمثل أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى فإذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى أمام القضاء أو لم يكن لأحدهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتعقد . ويلزم لصحة هذه الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً فإذا لم تقم الدعوى صحيحة سقط ركن من أركان الخصومة ومتى انعدمت هذه وفقدت كيانها كان الحكم صادراً فى غير خصومة وبالتالي باطلاً بطلاناً ينحدر به الى حد الانعدام .

(حكم المحكمة الادارية العليا جلسة ١٩٦٨ / ١٢ / ١)^(١)

(١) منشور بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا فى خمسة عشر عاماً ج ٢ ص ٩٩٧

كما تصدرت المحكمة الادارية العليا فى حكم حديث لتعريف الدعوى (وحيث أن المسلم به أن الدعوى هى الوسيلة القانونية التى يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن الى السلطة القضائية أى الى المحاكم لحماية حقه) .

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٩ / ١٩٨٠ س ٢٦ ص ١٣٦)

(والطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٩ / ١٩٨٠ س ٢٦ ص ١٣٦)

وفى حكم حديث تصدرت للمحكمة الادارية العليا لتعريف الخصومة القضائية .

الخصومة القضائية هى حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء - حدد القانون اجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة - تنعقد الخصومة باتصال الدعوى بالمحكمة المرفوعة امامها وتكليف المدعى عليه بالمثل امامها - أساس ذلك : - أن الخصومة القضائية هى علاقة بين طرفيها من جهة وبينهما وبين القضاء من جهة أخرى - اذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الطرفين للآخر الى التلاقى أمام القضاء أو لم يكن لأحد الخصمين أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تنعقد - يشترط لصحة الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله أو النائب عنه قانونا أو اتفاقا - لا يجوز للمحكمة أن تصدرى لعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله - تطبيق .

ومن حيث أن الخصومة القضائية انما هى حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أى بالالتجاء اليه بوسيلة الدعوى وقد حدد القانون اجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة وهى

التي تقوم على اتصال الدعوى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالمثل أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى فإذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر إلى التلاقى أمام القضاء أو لم يكن لأحدهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتعقد . ويلزم لصحة الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله النائب عنه قانوناً أو اتفاقاً . ومن المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تتعدى لعلاقة ذوى الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

(الطعن ٩٤١ لسنة ٢٩ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٨٦ م ٣١ ص ٩٩٩ مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

الدفع بعدم قبول الدعوى :

الدفع بعدم قبول الدعوى يوجه إلى الحق فيها أى إلى مكنة الحصول على حكم فى الموضوع وهو عبارة عن التمسك بعدم توافر شرط من شروط الدعوى سواء كانت شروطها العامة أو الخاصة وإذا كان لصاحب الحق أن يلجأ إلى القضاء الإدارى طالبا حماية القانون له فإن هذا المطلب لا يتعرض له هذا القضاء بالبت فى موضوعه بالرفض أو القبول إلا إذا توافرت فيه شروط معينة هى ما صطلح على تسميته بشروط قبول الدعوى بحيث إذا تخلفت كلها أو بعضها حكم القاضى الإدارى بعدم قبول الدعوى .

وشروط قبول الدعوى تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول شروط عامة والقسم الثانى شروط خاصة ببعض

الدعاوى نعرض لها فى الفصول الآتية :-

الفصل الأول

شروط قبول الدعوى الادارية بصفة عامة

هناك شروط يتعين توافرها حتى تسمع الدعوى وبدونها تقضى المحكمة بعدم قبولها .

وشروط قبول الدعوى أمام القضاء العادى هى ذات الشروط أمام القضاء الادارى وان تميزت الدعوى الادارية ببعض الشروط الخاصة التى يلزم أن تتوافر لبعض المنازعات بالاضافة الى الشروط العامة وهذه الشروط الخاصة بالقضاء الادارى تعرض بالنسبة لدعاوى الالغاء ولقبول الطلبات الخاصة بوقف التنفيذ أو الدعاوى المستعجلة وقد نص المشرع فى المادة ٣ من قانون المرافعات الحالى على « لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقررها القانون ، ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه » .

ويذهب جانب من الفقه الى القول بأن الشروط اللازمة للدعوى أمام القضاء ثلاث

هى :

١- الصفة .

٢- المصلحة .

٣- الأهلية .

بينما يذهب جانب آخر الى أن شروط قبول الدعوى شرطين أساسيين :

١- الصفة .

٢- المصلحة .

ونعرض لأحكام المحكمة الادارية العليا بشأن شروط قبول الدعوى .

أولا : المصلحة

تعريف المصلحة : -

لقد تصدت محكمتنا العليا الى تعريف المصلحة فى العديد من أحكامها ونعرض لحكم حديث بشأن تعريف المصلحة : -

- يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية فى اقامتها بأن يكون موضوع الدعوى هو المطالبة بحق أو بمركز قانونى أو التعويض عن ضرر أصاب حقا من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة بحسبان أن المصلحة هى فائدة عملية تعود على رافع الدعوى ولا يعد من تلك الأصول بل يؤكد قيامها أن المشرع قد أجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه أو الاكتفاء بالمصلحة المحتملة أو اثبات وقائع ليحتج بها فى نزاع مستقبل والمصلحة على هذا النحو هى التى تجعل للمدعى صفة رفع الدعوى أو يشترط أن ترفع الدعوى من ذوى صفة على من ذى صفة وبالنسبة لصفة المدعى عليه فلا تقبل الدعوى اذا لم يكن له أى شأن بالنزاع .

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٢١ق - جلسة ١٢/٩ / ١٩٨٠ من ٢٦ ص ١٣٦)

ثم تصدت لبيان شرط المصلحة على النحو التالى : -

- منازعة المدعى لجهة الادارة أحقيتها فى شغل الوظيفة من بين

المتخصصين فى الفقه المالكى بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن فى حاجة الى متخصص فى هذا المذهب -الحكم فيها بعدم القبول لانتفاء المصلحة على أساس أن محل القرار المطعون فيه هو تعيين مدرّس من ذى التخصص فى الفقه المالكى فى حين أن المدعى من أصحاب التخصص فى الفقه الشافعى - غير صحيح لتوافر مصلحة المدعى ، عن أن الحكم بعدم القبول فصل فى موضوع الدعوى ذاته .

- متى كان المدعى فى دعواه الأصلية قد نازع الجهة الادارية فى أحقيتها فى شغل وظيفة مدرّس بكلية الشريعة بطريق النقل أو التعيين من بين المتخصصين فى الفقه المالكى بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن فى حاجة الى متخصص فى هذا المذهب وساق على ذلك من الأدلة ما رأى أنها تؤيده فى دعواه فإن هذه المنازعة الجدية يستفاد منها بالضرورة أنه لم يسلم فى دعواه بأن مقتضيات التعيين فى تلك الوظيفة كانت توجب شغلها بمتخصص فى الفقه المالكى أو تمتنع من تعيين شافعى ومن ثم فاذا انتهت المحكمة الى أن محل القرار هو تعيين مدرّس من ذوى التخصص فى الفقه المالكى لحاجة الكلية الى هؤلاء المتخصصين فإنها تكون قد فصلت فيما ينازع فيه المدعى أى فى موضوع الدعوى ولو صح ادعاء المدعى فى هذا الشأن لقضت بأحقيته فى دعواه وبذلك تتحقق للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة فى الدعوى عند اقامتها وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٨ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥)^(١)

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه منشور بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا المرجع السابق ص ٩٧٣ ومابعدها .

المصلحة فى دعوى بالغاء قرار بحلف اسم المدعى من كشوف الترشيح للعمدية انتفاؤها اذا لم تنته هذه الاجراءات بتعيين " العمدة " لالغائها طبقا لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ - انتهاء الخصومة بذلك .

.. متى كان الثابت أن اجراءات تعيين عمدة لقرية فاو بحرى مركز دشنا والتي يطعن المدعى فى القرار الصادر بحذف اسمه من كشف المرشحين لهذه العمدية - لم تنته بتعيين عمدة لها بل ظلت شاغرة الى أن صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العمد والمشايخ ثم اتخذت اجراءات جديدة انتهت بتعيين السيد / عمدة لها بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفقا لأحكام القانون المذكور ومن ثم فانه اعمالا لحكم المادة ٤١ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون فقد ألغيت الاجراءات السابقة والتي طعن المدعى فى كشف المرشحين الخاصة بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبذلك فقد انعدمت مصلحة المدعى فى الاستمرار فى هذه الدعوى وأصبحت غير ذات موضوع ويتمين لذلك القضاء باعتبار الخصومة منتهية مع الزام الحكومة المصروفات .

(الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٧ق - جلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٦)

- صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما فى حكمها أثناء نظر دعوى اقامها أجنبى مخاطبون بأحكام بالغاء قرار بالاستيلاء على أراضى زراعية يدعون ملكيتهم لها - انتفاء مصلحتهم فى استمرار مخاصمة القرار اذ لن يترتب على الغائه اعادة يدهم على الأرض .. لما كان المطعون عليهم من الأجانب المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية فانه لن يترتب على الغاء القرار المطعون فيه اعادة يدهم على الأرض المتنازع عليها

لأنهم ممنعون قانوناً من تملك الأراضي الزراعية ومن حيازتها بصفة ملاك ولن يتأثر هذا الوضع بصدور حكم من المحكمة المدنية المختصة في موضوع ملكية الأراضي المتنازع عليها لأنه إذا ما قضى لمصلحتهم بتثبيت الملكية فلن يتسلموا تلك الأرض وإنما توول ملكيتها الى الدولة طبقاً لذلك القانون من تاريخ العمل بأحكامه أما اذا قضى بتثبيت ملكية الوقف الخيري للأرض فلن يكون هناك وجه لتسليم الأرض الى المطعون عليهم بعد اذ قضى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بانهاء نظارتهم وباقامة وزارة الأوقاف لاقامة ناظره على جميع الأوقاف الخيرية . أما بالنسبة الى ريع الأرض منذ تاريخ الاستيلاء عليها فلن يترتب على الحكم في دعوى الالغاء اثبات الحق فيه للمطعون عليهم لأن الريع يستحقه من ثبت ملكيته للأرض فهو من آثار الحكم في دعوى الملكية التي تختص بها للمحاكم المدنية .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٩٩ق- جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٦)

يتعين توفر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى واستمرار قيامه حتى يفصل فيها نهائياً - لا يؤثر في الدفع بعدم وجود مصلحة التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهه الموضوع - وجود مانع قانوني يحول دون إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه بالنسبة لدعوى الالغاء - تنتفي معه المصلحة في استمرارها ويتعين الحكم بعدم قبولها .

من الأمور المسلمه أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ولا يؤثر في هذا الدفع التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهه الموضوع لأنه من الدفوع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز ابدائها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولما كانت دعوى الالغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع

الى ماكانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الغاؤه فانه اذا ماحال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار فى الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانقضاء المصلحة فيها .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٩ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

لايلزم لقبولها أن يكون المدعى ذا حق - تكفى المصلحة الشخصية المباشرة مادية كانت أو أدبيه - مثال .

- لايلزم لقبول دعوى الالغاء أن يكون المدعى ذا حق مسه القرار المطعون فيه - بل يكفى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة - مادية كانت أو أدبيه فى طلب الالغاء بأن يكون فى حالة قانونيه خاصة بالنسبه الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ١٠ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣)

شروط المصلحة - تعريفه - انعدام المصلحة - عدم قبول الدعوى - مثال .

من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونيه خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا فى مصلحة شخصية له ولا كانت الدعوى غير مقبولة بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولما كانت أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهوريه رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما والتى تستند اليهما دعوى الهيئة الطاعنة تقضى باستثناء بعض الأراضى الزراعيه الموقوفه على جهات البر الخاصة بالأقباط والأرثوذكس من نظام الاستبدال المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه كما تخول الهيئة

الطاعنة الاختصاص في استلام هذه الأراضي الموقوفة وفي الاشراف على ادارة العقارات الموقوفة على الأغراض سالفة الذكر فأن مؤدى ذلك أن ولايتها إنما تنصب فقط على الأموال الموقوفة المشار اليها ولما كان الثابت فيما تقدم أن قطعه الأرض الزراعيه التى قضى القرار المطعون فيه باستبدالها منقطعه الصلة بالأرض الموقوفة التى أفرزت لخيرات الوقف سالف الذكر بما فى ذلك القدر الذى يخص مدرسة الاقباط بقويسنا لذلك تكون مصلحة الهيئة الطاعنة فى الدعوى غير قائمة ابتداء ومنذ رفعها ومن ثم تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤ / ١ / ٢٦)

صدور قرار بإيقاف العامل عن العمل لمصلحة التحقيق مع وقف صرف نصف راتبه خلال فترة الوقف - إعادة العامل الى عمله بعد ذلك مع صرف نصف راتبه الذى اوقف صرفه - قيام العامل بالطعن على قرار وقفه عن العمل - لا يجوز للمحكمة فى هذه الحالة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة بعد أن أعيد الطاعن الى عمله وصرف له ماسبق وقفه من مرتبه - اساس ذلك انه رغم عودته لعمله وصرف نصف راتبه الموقوف فانه يبقى للطاعن مصلحة فى أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعه تمت خلال حياته الوظيفية وتمثل مصلحته فى هذه الحالة فى إزاله الوجود لقرار الإيقاف ذاته بغض النظر عن آثاره .

ومن حيث أن عن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته القانون فيما قضى به من عدم قبول طلب الغاء قرار وقف المدعى لانتفاء شرط المصلحة فإنه ولئن كان القرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٦ بإعادة الطاعن الى العمل مع صرف مرتبه الموقوف قد ازال الآثار المادية لقرار الإيقاف رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر فلا مراء أنه مع تحقق ذلك يبقى للطاعن مصلحة فى أن لا يكون

لهذا القرار وجود كوافعة تمت خلال حياته الوظيفية وتمثل مصلحته في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الايقاف ذاته بغض النظر عن اثاره .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولايجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها - نتيجة ذلك أن هذه الحجية تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما للنزاع بين طرفي الخصومه كما تكون أيضا لاسباب الحكم التي ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يكون له قوام الا بها ولا تقوم له بدونها قائمة - تطبيق : قرار بالغاء ترخيص محل وغلقه - صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء على المحل - صدور الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب الذي قام عليه هذا الحكم - حسم الحكم مصلحة المدعين ففى طلب الغاء قرار الترخيص بأنها تتمثل في ازالة عقبة قائمة في سبيل المدعين للتظلم من قرار الاستيلاء اداريا أو الالتجاء الى القضاء في شأنه - مصلحة المدعين في النص على قرار الاستيلاء لا تقوم إلا اذا رسخ لديهم اليقين ففى احقيتهم ففى طلب الغاء الترخيص اذ أن مالهما من حقوق في شأن المحل مستمدة من الترخيص لهما كمتأجرين لممارسة نشاطهم التجارى فيه - نتيجة ذلك : أن ماورد ففى اسباب الحكم بشأن هذا الدفع حجية الأمر المقضى بعد أن رفضت للمحكمة الادارية العليا الطعن الموجه اليه - صدور الحكم بالغاء قرار الغاء الترخيص وغلق المحل - وصدور حكم المحكمة الادارية العليا

رفض الطعن يترتب عليه ان ميعاد الطعن فى قرار الاستيلاء على المحل
ينفتح بصدور حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليها .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٠)

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٠)

دعوى الالغاء - شرط المصلحة - دعوى الحسبة .

قبول دعوى الالغاء منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها -
يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى الغاء يكون رافعها فى حالة
قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار
مؤثرا فى مصلحة جديده له - اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية فى
دعوى الالغاء على النحو السابق لايعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة -
تطبيق .

المدعى بصفته محاميا لديه العديد من القضايا التى أقامها امام محكمة
القضاء الإدارى وتنتظرها دائرة منازعات الأفراد والهيئات له مصلحة
شخصية فى اقامه دعوى الغاء قرار رئيس الجمهورية بمنح نائب رئيس
مجلس الدولة وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى إذ انه كان فى تاريخ منح
الوسام المتوهم برأس الدائرة التى كثيرا مايختصم المحامى أمامها رئيس
الجمهورية بصفته - فان له - مصلحة فى الطعن فى قرار منح الوسام ضمنا
لتقل قاضيه وتجرده وحيدته - تطبيق .

(الطعن ٦٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٨٣ من ٢٩ ع ١ ص ١٢٥)

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى
الدستورية - مناطها ارتباطها عقلا بالمصلحة التى يقوم بها النزاع الموضوعى
، وذلك بأن يكون الفصل فى المسائل الدستورية التى تثيرها الخصومة

الدستورية ، لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، وكان شرط المصلحة الشخصية المباشرة - محلدا بهذا المعنى - يتصل بالحق في الدعوى ، ويرتبط بالخصم الذى أثار المسألة الدستورية ، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة ، فإن هذا الشرط يكون مبلورا فكرة الخصومة في الدعوى الدستورية ، كاشفا عن حدة التناقض بين مصالح أطرافها ، محلدا نطاق المسائل الدستورية التى تدعى هذه المحكمة للفصل فيها ، مقتضيا ارتباطها بالمسائل الكلية أو الفرعية التى تدور حولها الخصومة الموضوعية .

(الحكم فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩ ق «دستورية» جلسة ١٩٩٨/٣/٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٢ فى ١٩ مارس ١٩٩٨)

النص فى المادة ٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ على أن «لا تقبل أى دعوى كما لا يقبل أى طلب أو دفع استنادا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر ، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها فى أى حالة تكون عليها الدعوى ، بعدم القبول فى حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين» والنص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ على أن «يسرى حكم هذا القانون على كافة الدعاوى والطعون المنظورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها ولايتها واختصاصاتها ودرجاتها وأنواعها مالم يكن قد صدر فيها حكم بات . . . يدل على أنه يشترط لقبول الدعوى والطعن - أو أى طلب أو دفع أن يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية وبمباشرة ، أى يكون هو صاحب الحق أو المركز القانونى محل النزاع أو نائبه ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط تقضى المحكمة من تلقاء نفسها - وفى أى حالة كانت عليها الدعوى - بعدم القبول .

(الطعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٧ لم ينشر بعد)

أساس شرط المصلحة امام القضاء والادارى :

ان الاساس لشرط المصلحة هو ما جاء بنص المادة ١٢ / ١ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى ينص على انه :-

لاتقبل الطلبات الآتية :

أ- الطلبات المقدمة من اشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية والمادة الثانية مادة (٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تنص على أنه (لا يقبل أى طلب أو دفع لاتكون لصاحبه مصلحة قائمه يقررها القانون).

ثانيا : الصفة فى الدعوى

- صاحب الصفة عن الشخص الاعتبارى - هو من يختص قانونا بتمثيله والتحدث باسمه - الصفة فى تمثيل الجهة الادارية - أمر مستقل - عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات - مستقل أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا - لا يكتفى لصحة الاجراءات أن تباشره ادارة القضايا - يتعين أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة - جهة الوصاية الادارية - ليست بلمات صفة فى تمثيل المجالس المحلية .

- إن صاحب الصفة هو من يختص وفقا لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى والتحدث باسمه - والصفة فى تمثيل الجهة الادارية أمر مستقل عن الشخص الذى تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون المرافعات ومستقل أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون . فلا يكتفى لصحة

الاجراء أن تباشره ادارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة الى شئون وزارته ورئيس المجلس المحلي بالنسبة الى الوحدة الادارية التي يمثلها هذا المجلس - أما بالنسبة لسانر الأشخاص الاعتبارية فتكون الصفة في تمثيلها حسيما ينص عليه نظامها وليس لجهة الوصاية الادارية صفة تمثيل المجالس المحلية فلا صفة لأى وزير في تمثيل تلك المجالس وقد تضمن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ اقرار هذا المبدأ بنصه فى المادة ٥٣ منه على أن (يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفى صلاته بالغير) .

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٩ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

- الهيئة العامة للمصانع الحربية . مدير الهيئة هو الذى يمثلها أمام القضاء اقامة الدعوى أصلا ضد وزير الحربية - حضور محامى الحكومة بالجلسات التى عقدها مفوض الدولة لتحضير الدعوى - تقدمه بحافظة أرفق بها مذكرة محررة بمعرفة الهيئة وموقعا عليها من مديرها العام تحمل دفاعها فى موضوع الدعوى لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى خاصة وأن الهيئة العامة للمصانع الحربية إنما تتبع وزارة الحربية .

- لئن كان السيد مدير الهيئة العامة للمصانع الحربية هو الذى يمثلها أمام القضاء طبقا للمادة ٤ من القرار الجمهورى المنوه عنه التى تنص على أن " يمثل المدير المؤسسة فى صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى أمام القضاء . . . " وكانت الدعوى قد أقيمت أصلا ضد السيد وزير الحربية الا أن السيد محامى الحكومة الذى يحضر بالجلسات نائبا عن السيد وزير الحربية وهو الذى يحضر أيضا نائبا عن الهيئة العامة للمصانع الحربية وقد حضر بالجلسات التى عقدها السيد مفوض الدولة لتحضير الدعوى ولم يبد هذا

الدفاع بل قدم حافظة أرفق بها مذكرة مؤرخة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠ - محورة
بمعرفة تلك الهيئة وموقعا عليها من السيد المدير العام - أبدلت فيها دفاعها في
موضوع الدعوى ومن ثم فانه لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى
لتوجيه صحيفتها للسيد وزير الحرية فقد نصت المادة الأولى من القرار
الجمهوري سالف الذكر على أن " تنشأ مؤسسة عامة تلحق بوزارة الحرية
ويطلق عليها " الهيئة العامة للمصالح الحربية وتكون لهذه الهيئة
اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية " ونصت المادة ٦
على أنه " يجوز لوزير الحرية حضور جلسات مجلس الادارة وفي هذه
الحالة تكون له الرئاسة " .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

- مصلحة الطرق والنقل البرى - ليست - شخصا من الأشخاص
الاعتبارية العامة - هي فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات
وفرع منها وزير المواصلات هو الذى يمثلها قانونا فى التقاضى .

- ان مصلحة الطرق والكبارى التى سميت فيما بعد مصلحة الطرق
والنقل البرى والتى يوجد مركزها الرئيسى بالقاهرة - ليست شخصا من
الأشخاص الاعتبارية العامة بل هي فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة
لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها استقلال ذاتى ولم يمنحها القانون
شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى وإنما
يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى والاشراف على شئون وزارته
وفروعها والهيئات التابعة لها التى من بينها هذه المصلحة .

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٣)

الدعوى التى ترفع بطلب الغاء قرار المحافظ بمجازاة أحد العاملين فى فروع الوزارات بالمحافظة ، سواء تلك التى نقلت اختصاصاتها للمحافظة أو تلك التى لم تنقل اختصاصاتها - يتعين أن يختصم فيها هذا المحافظ .

- طبقا للمادة السادسة من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ فان المحافظ هو الذى يمثل السلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه وله الحق فى توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصها فى حدود اختصاص الوزير عدلا رجال القضاء ومن فى حكمهم . . . كما أنه طبقا للمادة ٥٣ من القانون المذكور فان السيد المحافظ هو الذى يقوم بتمثيل المحافظة أمام المحاكم وغيرها من الهيئات . . . وأنه يستفاد من هذه النصوص أن الدعوى التى ترفع بطلب الغاء قرار الجزاء الذى يصدره المحافظ على أحد موظفى فروع تلك الوزارة بالمحافظة يجب أن يختصم فيها للمحافظ

(الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨ / ٥ / ٢٥)

- مجالس المدن أو القرى طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء - أثر ذلك - يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصبغة فيما يثور من منازعات تدخل فى اختصاصه ويتعين أن توجه اليه الدعاوى .

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨ / ٦ / ١٥)

- إقامة الدعوى على الشركة الوكيلة مع أن التعاقد معها كان نيابة عن الشركة الأصلية فى التعاقد ، علم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

متى كان الثابت فى الأوراق أن الهيئة العامة للمصانع الحربية طلبت الحكم بالزام شركة للتجارة والهندسة بالمبالغ المطالب بها فى حين تعاقدتها كان نيابة عن شركة البلجيكية الأصلية فى التعاقد فان الدعوى تكون والحالة هذه قد رفعت على غير ذى صفة ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى الزام الشركة الوكيلة بالمبالغ المقضى بها قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بالغائه والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٢ق - جلسة ٢٣/ ١١/ ١٩٦٨)

شروط الادعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة - من بين هذه الشروط أن يكون الادعاء موجهاً من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قاتونا أو اتفاقاً - الجزاء على مخالفة ذلك هو انعدام الخصومة - الحكم الذى يصدر هو حكم متعلم - حصول من اقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بتدبيه لمباشرتها لا يغير من ذلك لانه قرار معلوم - أساس ذلك .

- أن الخصومة القضائية - وهى مجموعة الاجراءات التى تبدأ باقامة الدعوى أمام المحكمة بناء على مسلك ايجابى يتخذ من جانب المدعى وتنتهى بحكم فاصل فى النزاع أو بتنازل أو صلح أو بسبب عيب أو خطأ فى الاجراءات أو بأمر عارض - إنما هى حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أى بالاتجاه اليه بوسيلة الدعوى أو العريضة وقد حدد

القانون اجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة وهى التى تقوم على اتصال المدعى بالحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالمثل أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى فاذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى امام القضاء أو لم يكن لأحدهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تنعقد . ويلزم لصحة هذه الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قانونا أو اتفاقا فاذا لم تقم الدعوى بصحيفة سقط ركن من أركان الخصومة ومتى انعدمت هذه وفقدت كيانها كان الحكم صادرا فى غير خصومة وبالتالي باطلا بطلانا ينحدر به الى حد الانعدام . ولا يغير من هذه الحقيقة القانونية استحصال من أقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بنديه لمباشرتها مادام هذا القرار قد وقع باطلا بل معدوما بدوره لا يبتأه على غش مفسد إذ لم يصدر من صاحب الشأن توكيل لأحد لتقديم طلب الاعفاء عنه ولم تقم لديه رغبة فى ذلك ولم يكن لمقدم الطلب - وهو لم يتلق توكيلا كتابيا أو شفويا من صاحب الشأن ان يفرض على هذا الأخير المطالبة بحقه قضاء على غير إرادة منه ويحل محله فى هذه الإرادة بتنصيب نفسه مكانه فى اقتضاء هذا الحق دون رضائه كما لم تكن لجنة المساعدة القضائية لتملك بندها للمحامى خطأ لمباشرة الدعوى نيابة عن صاحب الحق تخويل هذا المحامى صفة مافى هذه النيابة لوجود لها فعلا أو قانونا .

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٩ق - ١/١٢/١٩٦٨)

- الدعوى التى ترفع بطلب إلغاء قرار مجلس المراجعة بتقدير القيمة
الاجارية للعقارات المبنية بمناسبة إعادة ربط الضريبة على العقارات المبنية -

يتمين أن يختصم فيها وزير الخزانة أساس ذلك .

- أن المشرع قد ناط بوزارة الخزانة الاختصاص في ربط ضريبة العقارات المبنية أجهزتها المختلفة التابعة لها ومن بينها مجالس المراجعة التي تتولى هذه الوزارات تشكيلها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ للنظر فيما يقدم اليها من تظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية للعقارات المبنية وهذه القيمة التي تشكل وعاء الضريبة المذكورة وبهذه المثابة فان قرارات مجالس المراجعة الصادرة في ظل هذه القواعد بالتطبيق لأحكامها لايتأتى اختصاصها قضائيا الا في مواجهة وزير الخزانة باعتباره الممثل القانوني للوزارة وما يتبعها من ادارات وأجهزة لم يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية ومن بينها مجالس المراجعة المشار اليها .

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ١٢ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٩)

- ان توجيه الدعوى الى عضو مجلس الادارة المتدرب للهيئة والوزير المختص وهما لا يمثلانها وإنما الذى يمثلها ، طبقا لقانون انشائها ، هو مجلس ادارتها لا يعدو أن يكون خطأ في بيان ممثل الهيئة وليس أمر مخاصمة من لاصفة له - الخصم هو الهيئة صاحبة الصفة .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ١٢ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٠)

(والطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٢ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٠)

- مجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيما يشور من منازعات بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الاجهزة التي يستخدمها في مباشرة اختصاصه ويتمين تبعا لذلك أن تقام عليه الدعوى - للمحافظ هو صاحب

الصفة فى تمثيل المحافظة - جزاء عدم توجيه الدعوى الى أى منهما - أساس ذلك .

(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ١١ق - جلسة ١٧/٤/ ١٩٧١)

نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة - ليس فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماه مايعطل هذه النيابة القانونية .

- ان التقرير بالطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الصادر ضد وزارة الكهرباء والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء قد تولته ادارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن الممثل القانونى لمن صدر ضدهما الحكم المطعون فيه نيابة قانونية مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة وليس فى نص المادتين ٥٤ و ٨٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماه مايعطل هذه الاتابة القانونية .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٦ق - جلسة ٢٤/١٢/ ١٩٧٢)

- أن الجهة الادارية تؤسس دفعها بعدم القبول على أن المدعى وجه دعواه ضد وزارة الحرية فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ فى وقت لم تكن الوزارة تشرف على القوات المسلحة التى يتبعها المدعى فىكون قد أقامها على غير ذى صفة إذ كان يتعين عليه كى تقبل دعواه أن يختصم فيها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنه اعتبارا من ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ فصلت القوات المسلحة عن وزارة الحرية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة واذا كان المدعى قد قام بصحيح شكل الدعوى بعد ذلك واختصم القوات المسلحة صاحبة الصفة

فى التقاضى فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٦٦ فان الدعوى بشكلها القانونى فى هذا التاريخ تكون مرفوعة بعد الميعاد .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن صاحبة الصفة فى التقاضى هى القوات المسلحة فان الثابت من أوراق الدعوى أن هذه الجهة التى قامت فعلا بمباشرة الرد على طلبات المدعى فى جميع المراحل سواء عند تقديمه التظلم من التقرير المطعون فيه أو عند طلب اعفائه من الرسوم القضائية أو عند اقامة دعواه كما قدمت حافظة بمسنداتها متضمنة جميع الأوراق المتعلقة بالموضوع وكذا ملف خدمته وبذلك تكون القوات المسلحة قد استوفت دفاعها فى الدعوى وتحققت الغاية التى يستهدفها القانون من توفر شرط الصفة لقبول الدعوى كما أن الحاضر عن الحكومة والذى يمثلها سواء نيابة عن وزارة الحرية أو القوات المسلحة قد حضر جميع جلسات تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة ولم يبد هذا الدفع الا بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ أى بعد أن قام المدعى بتصحيح شكل الدعوى بادخال نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة طرفا فى الخصومة بالتضامن مع وزير الحرية ومن ثم يكون دفع الجهة الطاعنة بعدم قبول الدعوى فى غير محله متعينا رفضه..

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٧)

رفع الدعوى فى الميعاد على غير ذى صفة . مثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة - لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ولو تم هذا الاجراء بعد الميعاد - أساس ذلك - قياس هذه الحالة على حالة توجيه الخصومة الى صاحب الصفة بعد فوات الميعاد وعلى حالة تقديم التظلم الى جهة غير مختصة - الاستشهاد فى هذا الخصوص بالتمهات قانون المرافعات الجديد الى تبسيط الاجراءات .

(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٠)

عدم جواز الرجوع الى المنازعة فى صفة المدعى عليه بعد أن بت فى حكم له قوة الشئ المقضى به فى هذه الخصوصية - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة - أساس ذلك .

- أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فانه يقرم على أساس أن الدعوى لم يختصم فيها شيخ الأزهر وهو وحده الذى يمثل الأزهر طبقا للمادة (٦) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وأن المعاهد الأزهرية تعتبر احدى هيئات الأزهر طبقا للمادة (٨) من القانون المشار اليه فالثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ضد السادة وزير شئون الأزهر ومدير ادارة المعاهد الأزهرية وعميد ووكيلة المعهد الثانوى الأزهرى بالمعادى دون أن توجه الى شيخ الأزهر وقد قضى فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه برفضه بجلسة ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٣ وهذا الحكم قد تضمن فى الوقت ذاته قبول الدعوى شكلا ولا يجوز الرجوع الى المنازعة فى صفة المدعى عليهم بعد أن بت بحكم له قوة الشئ المقضى به فى هذه الخصوصية هذا الى أن الأزهر قد تولى الرد على الدعوى موضوعا وأبدى دفاعه وقدم مستنداته وما كان الأمر ليختلف اذا ما أقيمت الدعوى ضد شيخ الأزهر ومن ثم تنعدم المصلحة فى الدفع اذ لا دفع بلا مصلحة ويتعين لذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقبولها .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٢٠ق - جلسة ٢٢/٢/ ١٩٧٥)

- تظلم المدعى من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترقية الى وزير الصناعة بصفة رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب - صحته - لاصحة فى القول بأن المتظلم لم يختصم رئيس

الجمهورية ولم يوجه إليه التظلم - أساس ذلك من قانون الهيئات العامة -
رئيس مجلس ادارة الهيئة يمثلها فى صلاتها بالتغير أمام القضاء .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١)

(والطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١)

اختصاص المدعى لوزارة الادارة المحلية بدلا من مجلس محافظة الشرقية
- حضور ادارة قضايا الحكومة وابدائها للدفاعها نيابة عن الجهة الادارية سواء
كانت الوزارة أو مجلس المحافظة - ادارة القضايا تكون بذلك قد مثلت
مجلس محافظة الشرقية - أساس ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ١٧ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩)

- ميعاد المسافة - المقصود بالانتقال الذى يبرر ميعاد المسافة هو انتقال
المخصص لاتخاذ اجراء - الادعاء بأن مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية
هى الوحدة التى تقع أرض المنازعة فى دائرتها غير سليم - رئيس مجلس
ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى دون سواء هو الذى يمثلها أمام القضاء -
مركز الشخص الاعتبارى هو المكان الذى يوجد فيه مجلس ادارته - تطبيق

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٣)

- الأصل فى الاختصاص فى الدعوى الادارية أن توجه الدعوى ضد
الجهة الادارية التى أصدرت القرار - لئن ساغ فى القرارات الصادرة من
رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذى صدر القرار بناء على اقتراح
منه الا أن ذلك لا يبطل الدعوى أو يقدر قانونا فى سلامتها اذا ما اختصم
رئيس الجمهورية وحده فى قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص

باصدارها- أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

(والطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

- المادة ١١٥ من قانون المرافعات أوجبت على المحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه تأجيل نظر الدعوى وأن تأمر المدعى باعلان ذى الصفة فى الميعاد الذى تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة - اذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى - اغفال المحكمة تطبيق ماتقدم - حكمها فى هذا الشأن مخالف للقانون .

- ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من وجهى الطعن فان المادة (١١٥) من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها ، وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات » ومن حيث أن المشرع ضمنا منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية وضع قيودا للحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى عليه فأوجب على المحكمة فى مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتأمر المدعى باعلان ذى الصفة فى ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات فاذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة قد أغفلت تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١١٥) من قانون المرافعات وحجزت الدعوى للحكم فيها من أول جلسة حددت للمرافعة وقضت فيها بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة دون أن

تكلف المدعية باختصاص صاحب الصفة الذى تحدده لذلك فمن ثم يكون حكمها قد خالف القانون وتعين القضاء بالغائه . ولما كانت الدعوى غير مهيأة للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على ماسلف البيان فقد تعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا وفق القانون مع الزام الطاعنة بمصروفات الطعن لتقاعسها فى اختصاص صاحب الصفة بالرغم من أن الحاضر عن الوزارة والاسكان والمرافق دفع بأن الوزارة ليست ذات صفة .

(الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ١٨ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ باتشاء الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة وإعطائها حق مباشرة الدعاوى التى ترفع من هذه الجهات أو عليها - هذا القانون لم يحجب اختصاص ادارة قضايا الحكومة فى مباشرة مثل هذه الدعاوى نيابة عن تلك الجهات اذا ماقرر مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة ذلك بناء على اقتراح الادارة القانونية بها - أساس ذلك نص المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٦)

- جمعية - قانون الجمعيات والمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - قرار رفض شهر الجمعية - رفع الدعوى من أحد المؤسسين للجمعية لالغاء هذا القرار - القرار مس حقه فى الاشتراك فى تأسيس هذه الجمعية - توافر شرط الصفة والمصلحة فى قبول دعواه - لاوجه للقول بانتفاء صفته لعدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية - أساس ذلك - تطبيق .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٤)

دعوى - شروط قبول الدعوى - صفة فى الدعوى - توكيل - هيئات عامة - تمثيلها أمام القضاء .

- رئيس مجلس إدارة الهيئة إنما يمثل شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام وهو للمختص أصلا بتمثيل الهيئة أمام القضاء فإذا ما وكل الى أحد أعضاء إدارة الشؤون القانونية بالهيئة التى يمثلها فى مهمة التقرير بالطعن فى أحد الأحكام الصادرة ضد الهيئة . الطعن بذلك قد توافرت أركان وجوده قانونا ولا يكون من شأن استبدال رئيس مجلس الإدارة بآخر بطلان تقرير الطعن باعتبار أن الطرف الأصيل فى الطعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس ادارتها .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٥ س ٢٦ ص ٤١٤)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

عاملون مدنيون بالدولة - تأديب - دعوى - الصفة فى الدعوى .

قرار جزاء - موافقة الوزير عليه - اعتبار الوزير أيا كان اختصاصه فى هذا الشأن صاحب صفة قانونا فى الاختصاص باعتبار أن السبيل الى الغاء قراره ان كان لذلك ثمة وجه من واقع أو قانون لا يكون الا باختصاصه - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبولها - أساس ذلك - تطبيق : قرار جزاء أحد العاملين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة صادر من مدير عام التربية والتعليم دون اختصاص محافظة القاهرة الذى يمثل قانونا المنطقة التعليمية بإدارة غرب القاهرة - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - قضاء المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبولها .

(الطعن قم ٦٠٠ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٨١ / ٢ / ٧ س ٢٦ ص ٤٨٩)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

دعوى - صفة فى الدعوى .

- طلب الغاء أمر ادارى صادر من مديرية القوى العاملة باحدى المحافظات بمجازاة أحد العاملين بالخصم من أجره لما نسب اليه - اختصاص مديرية القوى العاملة وهى ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة دون اختصاص وزير العمل صاحب الصفة فى تمثيل وزارته أو المحافظ أو صاحب الصفة فى تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو فروعها أمام القضاء - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - أساس ذلك - تطبيق .

(الطنين رقم ٥٨٠ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٢ من ٢٧ من ٣٢٤
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

- فصل أحد العاملين بالمؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضى -
اختصاص المؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضى فى الدعوى - حلول
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية محل المؤسسة المصرية
لاستزراع وتنمية الأراضى - قضاء للمحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى
لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا - عدم اختصاص الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
بوصفها صاحبة الصفة قانونا فى الاختصاص - قضاء للمحكمة التأديبية بتطوى
ضمنا على القضاء بصفة المؤسسة فى الاختصاص - الغاء الحكم وعدم قبول
الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى صفة بحسبان عدم جواز تصحيح شكل
الدعوى أمام المحكمة الادارية العليا .

(الطنين رقم ٧٨٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٢ من ٢٧ من ٣٥٥)

دعوى - صفة فى الدعوى - مرافعات

- اقامة الدعوى من أحد الورثة بصفته ممثلا للشركة يعتبر ممثلا لباقي الورثة . أساس ذلك : صفته كوارث تنصبه خصما عن باقي الورثة - لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بصحيفة الدعوى مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة - تطبيق .

(الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٣ من ٢٨ ص ٣٨٠)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)
دعوى - صفة - ادارة قضايا الحكومة - دفع بعدم قبول الدعوى .

حضور محامي الحكومة جلسات المحكمة وهو النائب القانوني عن الدولة فيما تقيمه أو يقيم عليها من أقضية وإبداء دفاعه وتقديمه مستندات ومذكرات في الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية العليا - انعقاد الخصومة بين أطرافها مما لا يقبل معه أى دفع بعدم قبول الدعوى فى هذا الخصوص أثناء نظر الطعن - تطبيق .

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ من ٢٨ ص ٥٢٤)
مجموعة المبادئ التي قررتها للمحكمة الإدارية العليا)
دعوى - صفة - قبول .

- توجيه الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة الصفة هي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الوزارة المتصلة بالتزاع موضوعا - استحداث وزارة للاقتصاد فى التشكيل الوزارى . الدعوى - لا أثر له على أوضاع الدعوى الشكلية مادام أن الثابت أن الجهة الادارية اتصلت بالتزاع وتمكنت من ابداء دفاعها فيه - لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٣ من ٢٨ ص ٥٦١)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

دعوى - صفة فى الدعوى .

- اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية واختصاص مديرية الصحة وهى لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضى - صدور الحكم ضد المديرية الصحية - النعى على الحكم بمخالفته للقانون لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى صفة - دفع غير سديد - أساس ذلك : أن حضور محامى الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى - ادارة قضايا الحكومة وفقا لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع من دعاوى على اختلاف أنواعها منها أو عليها أمام جميع للمحاكم على اختلاف درجاتها - تطبيق .

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ س ٢٩
ص ١٢٨٣ مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

دعوى «صفة فى الدعوى» - ادارة قضايا الحكومة - صفتها فى تمثيل الجهات القضائية .

حضور ادارة قضايا الحكومة فى الدعوى دون أن يبدى الحاضر عنها أن يمثل وزير التربية والتعليم الذى لاصفة له فى الدعوى فى حين أن الصفة تثبت لمحافظة القاهرة فى مخاصمة القرار المطعون عليه - الادارة تمثل الخصم الصحيح ذا الصفة الذى انعقدت الخصومة ضده - تطبيق .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠ س ٣٠ ص ٤٠)

دعوى - الصفة فى الدعوى .

المادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم

للحلى .

- المحافظ وحده هو صاحب الصفة فى تمثيل فروع الوزارات والمصالح
بدائرة محافظته - يجب اختصاص المحافظ فى أية دعوى تقام فى مواجهة فروع
الوزارة - ليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارته أية صفة فى تمثيلها أمام
القضاء - ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه - اختصاص وكيل الوزارة فى
الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة - لا يكتفى لتصحيح هذا
الاجراء أن يكون اعلان الدعوى أمام المحكمة المختصة - أساس ذلك : يتعين
أن تكون مباشرة ادارة قضايا الحكومة للدعوى نيابة عن صاحب الصفة وهو
المحافظ - يتعين على المحكمة المنظور أمامها الدعوى أن تقضى بعدم قبول
الدعوى لرفعها على غير ذى صفة قبل أن تتطرق الى بحث الاشتراطات
الخاصة بدعوى الالغاء ومن بينها الاجراءات الخاصة بالتظلم السابق على
رفعها - أساس ذلك : البت فى الصفة التى تتعقد بها الخصومة فى الدعوى
يسبق الفصل فى مدى توافر التظلم السابق باعتباره شرطاً من الشروط التى
تطلبها دعوى الالغاء - تطبيق .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٨٥ من ٣٠ ص ١٠٧٩)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .
السكان مع المستأجر لا يعد طرفاً فى عقد الایجار مابقى المستأجر على قيد
الحياة - أثر ذلك : - ليس للسكان أن يتمسك بأى حق من الحقوق المستمدة
من العقد سواء قبل المؤجر أو أية جهة من الجهات - لا ينال من هذا النظر أن
يكون القرار المطعون فيه قد تضمن اسم الساكن من واقع التحريات التى تمت
فى هذا الشأن - أساس ذلك : - أن القانون لا يستهدف فى مجال تنظيم

العلاقة بين المالك والمستأجر أو أمام أية جهة أخرى سوى صاحب الصفة في هذه العلاقة - تطبيق .

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٣٠ق - جلسة ١١/١/١٩٨٦ س ٣١ ص ٨٠٨)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

دعوى - دفع في الدعوى - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء الصفة .

المادة (١١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣
بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - المادة (١٥٥) من قانون
المرافعات المدنية والتجارية .

المشرع ضمنا ما منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية وضع قيودا للحكم
بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعي عليه - المشرع أوجب على المحكمة
في مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وأن تأمر المدعي بإعلان ذى الصفة في
ميعاد تحدده المحكمة - أجاز المشرع للمحكمة تغريم المدعي بغرامة لا تتجاوز
خمس جنيهاً إذا لم يتم بإعلان ذى الصفة في الميعاد الذي حددته -
تطبيق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضده أقام دعواه رقم
٣٢ لسنة ٢٠ق أمام المحكمة الادارية بالاسكندرية مختصما السيد محافظ
البحيرة وطلب الحكم ببطالان خصم ١٣٠٠ من راتبه وما يترتب على ذلك
من آثار .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المطعون ضده الأول قد اختصم محافظ
البحيرة رغم أنه من العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي وصدر القرار
المطعون فيه من: مدير عام الاصلاح الزراعي بالبحيرة التابع للهيئة المشار
اليها، وطبقا لنص المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة

١٩٦٣ تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى تقضى بأن « يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة أمام القضاء وفى صلاتها بالهيئات الأخرى وبالغير ويكون له ولن يفوضهم مجلس الادارة فى ذلك التوقيع نيابة عن الهيئة » فقد كان يتعين على المطعون ضده الأول أن يختصم رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، صاحب الصفة قانونا فى تمثيل الهيئة أمام القضاء .

ومن حيث أن المادة ١١٥ من قانون المرافعات تنص على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابتداءه فى أية حالة تكون عليها ، وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لاعلان ذوى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً » ويبين من ذلك أن المشرع ضمنا منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية وضع قيودا للحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى عليه فأوجب على المحكمة فى مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتأمّر المدعى باعلان ذى الصفة فى ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً ، فاذا لم يقم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة قد أغفلت تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات والمشار اليها فمن ثم يكون حكمها قد خالف القانون ويتعين القضاء بالغائه ، ولما كانت الدعوى غير مهية للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على ماسلف البيان فقد تعين إعادة الطعن فيه مجددا طبقا للقانون من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٨ س ٣١ ص ٨٥٥)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

ومن حيث انه بجلسة ١٢/٥/١٩٨٨ أصدرت محكمة القضاء الادارى حكمها المطعون فيه الذى قضى بالغاء القرار المطعون فيه ، وشيدت المحكمة قضاءها - بادئ ذى بدء - على ان التكييف الحقيقى لطلبات المدعين هو طلب الحكم بالغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من اعتبار مشروعى مدرسة الصناعات الثانوية ومدرسة التجارة الثانوية للبنات يحلوان محافظة القاهرة من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على هذين العقارين مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصصها البناء قرار طرح عملية هدم مباني المدرستين بطريق الزيادة ، واستطردت المحكمة قائلة ان وزارة التربية والتعليم تضع يدها فعلا على هذين العقارين وتستغلها كمدرستين الامر الذى تنتفى معه العلة من تقرير صفة النفع العام والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر طالما ان الغرض الذى تهدف اليه الجهة الادارية متحقق فعلا بطريق التعاقد بالايجار خاصة وان ما تزعمه جهة الادارة من ان ملاك العقارين أنلروها بالاخلاء مما يؤدى الى تشريد آلاف الطلاب هو أمر لم يقم عليه دليل من الاوراق ، ومن ناحية أخرى فانه لا يجوز لجهة الادارة ان تلجأ الى اصدار القرارات الادارية أو تنفيذها بالطريق المباشر تحايلا وتهربا من تنفيذ أحكام قضائية ضدها اذ الثابت من الاوراق ان حكما صدر باخلاء مباني العقارين محل النزاع وتأيد هذا الحكم استئنافيا مما ينبى عن ان الجهة الادارية قصدت باصدارها للقرار المطعون فيه تعطيل تنفيذ الحكم عند رغبة المدعين فى تنفيذه .

وأضافت المحكمة انه ولئن كانت للجهة الادارية سلطة تقديرية فى اختيار موقع العقار الذى تقرر نزاع ملكيته للمنفعة العامة ، الا ان ذلك مقيد بتوخى المصلحة العامة وعدم اساءة استعمال السلطة ، وفى الحالة الماثلة فان

الجهة الادارية كان يمكنها ان تحصل على ما تريده من أراضي الدولة الموجودة بمنطقة حلوان أو بالشراء من الافراد دون حاجة الى المساس بالملكية الخاصة للمدعين .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وذلك لانه قضى ضمنا بقبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليهم من الثالث حتى الاخير حال كونهم غير ذوى صفة ، لان القاعدة فى اختصاص القرارات الادارية هى توجيه الخصومة الى الجهة الادارية مصدره القرار أو من يمثلها مما يجعل الدفع المشار اليه يقوم على أساس من القانون وفى الموضوع أضافت هيئة قضايا الدولة قائلة ان وزارة التربية والتعليم كانت تضع يدها على العقارين محل النزاع بطريق الايجار وتستغلها كمدرستين احدهما مدرسة الصناعات الثانوية ، والاخرى المدرسة التجارية للبنات ، الا ان مالكة العقارين استصدرت حكما بطرد الوزارة من العقارين المشار اليهما من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، وتأيد استئنافيا بجلسة ١٩٧٨ / ٦ / ٢٨ وقام المطعون ضدهم بانذار وزارة التربية والتعليم باخلاء المبنى تنفيذا لهذا الحكم ، ولما كانت منطقة حلوان من المناطق المزدحمة بالسكان ، وكان مقتضى قيام المطعون ضدهم بتنفيذ حكم الطرد هو تشريد لآلاف الطلبة من أبناء المنطقة لانه من المستحيل على الوزارة ايجاد بديل عن العقارين ، وترتبا على ماتقدم صدر القرار المطعون فيه مستهدفا استمرار المرفق التعليمى فى أداء رسالته التعليمية نحو أبناء منطقة حلوان ، وان هذه الغاية المستهدفة من القرار تحقق المصلحة العامة .

واستطردت هيئة قضايا الدولة قائلة ان اختيار المكان اللازم للمشروع أمر تقديرى للادارة وليس للمحكمة ان تعقب على هذا الاختيار ، من الناحية الموضوعية .

وخلصت هيئة قضايا الدولة الى ان الحكم المطعون جاء متناقضا اذ ذهب فى بادئ الامر الى عدم مشروعية القرار المطعون فيه لكون الادارة تضع يدها على العقارين موضوع الطعن المائل مما يجعل العلة من صدور القرار المطعون فيه منتفية ، علما الحكم وقرر عدم مشروعية القرار لصدور حكم قضائى بطرد وزارة التربية والتعليم من العقارين وهو ما يعنى ان وضع يد الوزارة على العقارين غير مستقر ، ولما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه مجافيا للصواب حريا بالالغاء .

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للطاعنين من الثالث وحتى الاخير ، فان قضاء هذه المحكمة جرى على ان مثل هذا الدفع يجوز ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى حتى لو كان أمام المحكمة الادارية العليا ، ومن وجه آخر فان الاصل فى الاختصاص فى الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة التى أصدرت القرار الادارى المطعون فيه وضد من يمثلها قانونا بحسبان ان هذه الجهة هى الأدرى بمضمون القرار وأعرف بالأسباب التى أدت الى اصداره ، ولئن كان ذلك الا انه من ناحية أخرى فان وزارة التربية والتعليم كانت قد أصدرت قرارا يهدم مبنى المدرستين كأثر من آثار القرار المطعون فيه ، وبالتالي فان اختصاص محافظ القاهرة بصفته رئيسا لجميع الاجهزة بدائرة محافظة وممثلا قانونيا لها ، واختصاص وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ليصدر الحكم فى مواجهتهما يكون اختصاصا لذى صفة .

(الطعن ٢٥٩٧ لسنة ٣٤ ق «ادارية عليا» جلسة ٢٧/ ١١ / ١٩٩٤م ينشر بعد)

ثالثاً : الأهلية

لقد قطع القضاء الإداري في موضوع الأهلية وعما اذا كانت شرطاً لقبول الدعوى من عدمه فاستقر على أن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإن كانت شرطاً لصحة إجراءات الخصومة .

الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة - بطلان إجراءات الخصومة في حالة مباشرتها من غير ذي أهلية - مشروع لمصلحة المدعى - يجوز للمدعى عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان توكيلاً لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى بيان ذلك .

- إن الأهلية ليست - شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا باشر الدعوى من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها البطلان .

إن من المبادئ المقررة أنه لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ولما كان البطلان في الخصومة الماثلة قد شرع لمصلحة المدعى فلا يصح أن يتمسك به الجهة الإدارية وأنه وإن جاز بصفة عامة أن يتمسك المدعى عليه بانعدام أهلية المدعى حتى لا يضار بتعرضه لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى إلا أن الحال ليس كذلك في الدعوى الراجعة بعد أن ثبت أن المدعى محق في دعواه استناداً إلى أنه كان يعاني من اضطراب عقلي وقت أن تقدم استقالته وعند إصراره عليها ، وهو ذات السند الذي تستند إليه الجهة الإدارية في الدفع بعدم قبول الدعوى مما ينبئ عليه أن لا يكون لها ثمة مصلحة في التمسك بالدفع المبدي منها .

توافر أهلية للمخاصمة لدى القضاء شرط لازم لصحة اجراءات التقاضى - شرط قبول الدفع يبطلان هذه الاجراءات ان تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به - أساس ذلك - تطبيق .

- ومن حيث أنه ولئن كان توافر أهلية للمخاصمة لدى القضاء شرط لازم لصحة اجراءات التقاضى الا أن شرط قبول الدفع يبطلان هذه الاجراءات أن تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به . فاذا كان الثابت فى خصوص المنازعة الماثلة أن العيب الذى شاب تمثيل المدعى عديم الأهلية فى الدعوى . قد زال بتصحيح شكل الدعوى تصحيحاً قانونياً بعد إذ مثل والد المدعى أمام المحكمة بجلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٧ وقدم لها الحكم الصادر بتوقيع الحजर على ابنه للجنون وتعيينه قيماً عليه وقام بعد ذلك بتصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منه بصفته قيماً على ابنه ليس فقط بموجب اعلان موجه الى الشركة المدعى عليها على يد محضر فى ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧ ولكن أيضاً بالمذكرة التى تقدم بها للمحكمة بجلستها المنعقدة فى ١٩ من يونية سنة ١٩٧٧ ، بما لايسوغ معه القول بأن تصحيح شكل الدعوى لم يتم وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة . وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا تكون ثمة مصلحة فى الدفع بعدم قبول الدعوى أو يبطلان اجراءات اقامتها لأنه بزوال هذا العيب تصبح اجراءات التقاضى صحيحة منذ بدايتها .

اعتباراً بأن السير فى الدعوى من صاحب الصفة فى تمثيل عديم الأهلية بعد زوال ذلك العيب ينطوى على اجازة منه لما سبق هذا التصحيح من اجراءات بما فى ذلك مبادرة محامى المدعى الى اقامة دعواه قبل صدور توكيل اليه من صاحب الشأن . ولا عبرة فى هذا الخصوص بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن تصرفات عديم الأهلية تعتبر باطلة اذ صدر التصرف

بعد تسجيل قرار الحجر عليه أو اذا صدر قبل تسجيل هذا القرار ولكن كانت حالة الجنون شائعة اذ فضلا عن أن المصلحة في الدفع ببطان اجراءات التقاضى لانعدام أهلية المدعى قد زالت على ماسلف القول فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب بحق الى انعدام القرار المطعون فيه لعدم مسئولية هذا العامل عما اقترفه من جرم سبب انعدام ارادته للجنون ، من مؤداه عدم توافر أدنى مصلحة في اثارة الدفع ببطان الدعوى لعدم أهلية المدعى طالما أن أنه محق في دعواه وأن التجاؤه الى القضاء طلبا للنصفة لن يترتب عليه ثمة ضرر يسوغ لهذا المدعى فيما بعد طلب ابطال الحكم الصادر لصالحه في هذا الشأن بدعوى انعدام أهليته في اقامة الدعوى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت الدعوى مهية للفصل فيها بما يتعين معه التصدى للحكم فيها بعد اذ عرضت الدعوى برمتها على المحكمة التأديبية واستظهرت المحكمة قيام حالة الجنون لدى المدعى وقت اعتدائه على رئيسه بالعمل وأنه لم يكن مسئولاً عن اعتدائه هذا ، وخلصت المحكمة الى أن مقتضى ذلك ولازمه أن القرار المطعون فيه الصادر من الشركة المدعى عليها بفصله من الخدمة قرار متعذر ، ولما كانت الأوراق تنطق على ماسلف بيانه بأن المدعى كان فاقد الارادة للجنون عندما ارتكب المخالفة التي نسبت اليه ، وبهذه المثابة تنعدم مسئوليته عن هذه الواقعة ولا يجوز من ثمة مواخذته عنها ويكون القرار المطعون فيه والأمر كذلك خليقا بالالغاء .

ومن حيث أنه بالبناء على ماتقدم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

الفصل الثاني

الشروط الخاصة لقبول الدعوى الادارية

واحكام القضاء الادارى بشأنها

يشترط لقبول الدعوى الادارية بالنسبة لبعض المنازعات فضلا عن الشروط العامة السابق ايرادها في الفصل الأول شروط خاصة في بعض الدعاوى والا كانت غير مقبولة ومن ذلك دعوى الالغاء القيد الخاص بميعاد رفعها وضرورة التظلم .

ونعرض لأحكام القضاء الادارى بشأن القضاء بعدم القبول :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - الفصل فيه مرجعه الى القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه .

ان الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني انما يرجع فيه الى أحكام القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه ، وهو القانون الذى رفعت الدعوى فى ظله .

(الطعن رقم ١٨ ، ٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢٦)

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لايحتاج الى دفع به - فملك المحكمة وهى تنزل حكم القانون أن تقضى به من تلقاء نفسها .

انه وان كان مدير هيئة الاموال المصادرة والسيد وزير الخزانة الذى انضم اليه فى الطعن لم يدفعها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة الى فروق المرتب سائلة الذكر وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع الا أن هذه المحكمة وهى تنزل حكم القانون فى المنازعة الادارية من

حيث الشكل والموضوع معا تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها فى هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الفروق المذكورة لرفعها على غير ذى صفة .

(الطن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يياشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له أهلية للمخاصمة لدى القضاء - زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية - يترتب عليه أن تصبح الاجراءات صحيحة ومنتجة لأثارها فى حق الخصمين على السواء - تنتفى بذلك كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها .

انه ولئن كان الأصل أنه لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يياشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له أهلية للمخاصمة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها - الا أنه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فانه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية - الا اذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع - والأصل فى التصرفات الدافرة بين النفع والضرر وكذلك الاجراءات القضائية المتعلقة بها التى يياشرها ناقص الأهلية - الأصل فيها هو الصحة مالم يقض بإبطالها لمصلحته - ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للاجراءات القضائية على غير ارادته فان من مصلحته الا يتحمل اجراءات مشوية غير حاسمة للخصوم - ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى - على أنه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال فانه يزواله تصبح اجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لأثارها فى حق

الخصمين على السواء - وفي السير فيها بعد زوال العيب المذكور اجازة لما سبق منها - وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها - ومن ثم تنفى كل مصلحة للمدعى عليه في الطعن عليها - ومتى كان الواقع في الدعوى الماثلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت في الدعوى واستمرت في مباشرتها فانه لا يكون للجهة الادارية مصلحة في الدفع بعدم قبولها لرفعها من ناقص أهلية - ولا تكون المحكمة الادارية قد أخطأت اذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع - وإذ كان الأثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر اجراءات التقاضى صحيحة منذ بدايتها فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الالغاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحيفتها قد أودعت قلم كاتب المحكمة الادارية دون تجاوز الميعاد المذكور - ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعى على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بقبول الدعوى .

(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى كما لو كان مختصما -
حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .

ان تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعليا في الدعوى وابداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصما حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضه وقبول الدعوى .

(الطعن ٩٧٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

اكتساب القرار المطعون فيه النهائية أثناء سير الدعوى - قبول .

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذ اكتسب القرار

المطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى وإذ كان الثابت أن المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الأفراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعف ثم أقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل البت في التظلم من مجلس إدارة المؤسسة وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير السرى يكون في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن ١٢٧٠ لسنة ١٤ق - جلسة ١٠/٦/١٩٧٣)

الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد - وجوب الفصل فيه قبل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه - عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ استنادا الى احتمال عدم قبول دعوى الالغاء شكلا .

ان الحكم المطعون فيه لم يناقش الدفع الذي أبداه المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ولم يبحث دفاع المدعى فيه بل اكتفى باستظهار الأوراق فيما يتعلق بميعاد رفع الدعوى واستخلص من ذلك أن المرجح أن تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد ثم اتخذ من هذا الاستخلاص سببا للقول بعدم توافر ركن الجدية في موضوع طلب وقف التنفيذ وقضى برفضه - فان الحكم يكون والحالة هذه قد خالف القانون بعدم فصله في الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا مع أن الفصل فيه أمر لازم قبل التعرض لموضوع الطلب كما أن الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب إذ أقام قضاءه برفض الطلب موضوعا على سبب مستمد من مسألة شكلية متعلقة بميعاد رفع الدعوى مع أن الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ يقوم على بحث ركن الاستعجال وركن المشروعية ، وهذا الأخير إنما يستمد من مدى جدية المطاعن الموجهة الى القرار ذاته حسب ظاهر الأوراق ولذلك ماكان يجوز

الاستناد فى رفض الطلب موضوعا الى رجحان احتمال عدم قبول دعوى
الالغاء شكلا لرفعها بعد الميعاد بل كان يتعين الفصل فى هذا الدفع ابتداء
وقبل التصدى لموضوع الطلب .

(الطعن ٨٥١ لسنة ١٨ق - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٤)

من أحكام للمحاكم الادارية :-

قبول الدعوى - دفع بعدم القبول - متى يبنى فى أية حالة - محل
التمسك بالمادة ١٤١ مرفعات - أن تنصب الطعن على بطلان ورقة التكليف
بالخضور .

(تمسك الطاعن بالمادة ١٤١ من قانون المرافعات للقول بسقوط حق
المطعون ضده فى التمسك بالدفع بعدم قبول الطعن غير سديد ، ذلك أن
محل تطبيق تلك المادة أن يكون الطعن منصبا على بطلان ورقة التكليف
بالخضور لعدم استيفائها الأوضاع أو البيانات التى نص عليها القانون ولكن
إذا كان أساس الطعن منصبا على عدم قبول الطعن أو الدعوى ذاتها فإن
الدفع فى هذه الحالة يكون متعلقا بموضوع الدعوى ويجوز ابداءه فى أية حالة
كانت عليها الدعوى)

(حكم محكمة القضاء الادارى ٥ / ٤ ، ١٨ / ١ / ١٩٥١ ، ٥ / ١٠٦ / ٤٦١)^(١)

دفع بعدم القبول - هو الدفع بعدم توافر شروط سماع الدعوى
وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى - دفع بعدم الارتباط بعيدا عن
ذلك .

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه منشورين بالمبادئ القانونية فى المنازعات الادارية
الكتاب الأول للمستشار حمدى ياسين عكاشة ص ٢٨١ وما بعدها .

(الدفع بعدم القبول هو الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى وما دفع به الحاضر عن الحكومة خاصا بعدم الارتباط بعيد عن ذلك) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٣٤٧- س٢ - جلسة ١٩٥٠ / ٣ / ٩)

اجراء الدفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب الغاؤه صدر قبل العمل بقانون مجلس الدولة - ابتداءه بعد مواجهة الموضوع - جاز .

(اذا كان المدعى عليه لم يدفع فى المذكرة المقدمة منه بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب الغاؤه صدر قبل نفاذ قانون مجلس الدولة . بل واجه الموضوع وقدم دفاعه فيه فلا مانع يمنعه من ابداء هذا الدفع فى أقواله بالجلسة إذ هو ليس من الدفع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع) .

(حكم محكمة القضاء الادارى - الدعوى - ٨٩ س١ - جلسة ١٩٤٧ / ٣ / ٢٥)

قبول الدعوى - الدفع بعدم القبول - يجب توجيهه ضد طلبات المدعى لا ضد أسانيده .

(الدفع بعدم قبول الدعوى يجب ان يوجه ضد طلبات المدعى وليس ضد أسانيده التى يبنى عليها طلباته باعتبار ذلك من الأسباب التى يقدمها لتبرير حقه)

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٣٤٠ س٢ - جلسة ١٩٤٩ / ٦ / ٧)

قبول الدعوى - دفع يعلم القبول لعدم وجود صفة - دفع موضوعي
لا يسقط بالتكلم في الموضوع .

(لا يؤثر في الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة لرافعها ،
التأخير في ابدائه الى مابعد مواجهة موضوع الدعوى لأنه من الدفع التي .
لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز ابدائها في أية حالة كانت عليها
الدعوى)

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى رقم ١٩٦ - س ٢ - جلسة
١٩٤٩/٣/٢٢)

قبول الدعوى - دفع يعلم القبول - ابتناؤه على أن الطلبات المقدمة في
الدعوى لا أساس لها أو أنها تنتهى الى مناقشة الرؤساء الحساب - دفاع
موضوعي حق المحكمة وحدها في تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة
رؤسائه الحساب وذلك عند بحث موضوع الدعوى .

(الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن الطلبات المقدمة فيها لا
أساس لها من القانون وأنها تنتهى الى مناقشة رؤساء المدعى الحساب هو دفاع
موضوعي وللمحكمة وحدها حق تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة
رؤسائه الحساب - وما اذا كانت تقوم على دعامة من القانون وذلك كله عند
بحث الدعوى - ولهذا يكون قبول مثل هذا الدفع ومنع المدعى من الخوض
في موضوع دعواه فيه حجب على حرية التداعى ، ومن ثم يتعين رفض
الدفع)

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى رقم ٦٥٠ - س ٢ - جلسة
١٩٤٩/٦/٧)

دفع بعدم القبول لعدم توافر المصلحة - تعلقه بموضوع الدعوى
والفصل فيه يقتضى الفصل فى الموضوع - رفض الدفع .

(اذا كان مبنى الدفع بعدم قبول الدعوى ان المدعى لا مصلحة له فى
الدعوى إذ ليس من حقه الطعن فى القرار الصادر بالترخيص للمدعى عليها
الثانى والثالث فى الاتجار بالأسلحة والذخائر ولا مناقشة الظروف التى صدر
فيها هذا الترخيص لأنه رابطة بينه وبينها ولم يكن له طلب منظور فى ذلك
الوقت حتى يمكن القول بأن الوزارة تجاوزت مبدأ المساواة أو أنها تجاوزت
السلطة المخولة لها ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة - هذا الدفع يتصل فى
حقيقته بموضوع الدعوى والفصل فيه يقتضى الفصل فى الموضوع مادام
البحث يتناول الطلبات المقدمة من المدعى والمدعى عليهما الثانى والثالث
والظروف التى صدر فيها الترخيص وبذلك يكون الدفع فى غير محله متعينا
ورفضه)

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ١٩٠ - س ٤ - جلسة
١٩٥١/٥/١)

دعوى - غايتها الدفاع عن مصلحة ذاتية - توافر ركن المصلحة .

اذا كان مساق الدعوى وغايتها هو الدفاع عن مصلحة ذاتية للمدعى
أثر فيها القرار المطعون فيه تأثيرا مباشرا كان الدفع بعدم القبول لانتفاء
المصلحة الشخصية لاسند له من القانون متعينا ورفضه) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٣٤٥ - س ١ - جلسة
١٩٤٨/٦/٩)

دعوى - نزول عنها - تقديم اقاربه - عدم ابداء الحاضر عن المنسوب

اليه النزول وأيه فيه أو تقريره أمام المحكمة بالنزول - دفع بعدم القبول - في غير محله .

(اذا دفع الخصم الثالث بعدم قبول الدعوى لنزول المدعى عنها وقدم اقرار النزول الموقع عليه من المدعى ولم يبد الحاضر عن هذا الأخير وجهة نظره في النزول المقدم من الخصم ولم يقرر أمام المحكمة بتزوله عن الدعوى ، كان الدفع في غير محله) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ١٧٧ - س٣ - جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢٢)

قبول الدعوى - منازعة في راتب - قيامها على مخالفة القرار لقاعدة قانونية وعرفا متبعا - قبول .

(اذا كان أساس المنازعة في راتب المدعية هو أن الحكومة خالفت قاعدة قانونية وعرفا متبعا يقضى بوضع أمثالها بعد العودة من البعثة في الدرجة الخامسة فاعتدت بذلك على حقها الذى تستمده مباشرة من القانون لا من القرار الصادر بتسوية حالتها سالف الذكر الذى لا يحول قانونا دون اختصاص هذه المحكمة بولايتها الكاملة بنظر المنازعة المذكورة ، اذ ليس لمثل هذا القرار أية حجية فيما تدعيه المدعية من حقوق مستمدة من القانون - فيكون الدفع بعدم الاختصاص وهو فى حقيقته دفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون متعيننا رفضه) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٣١٥ - س٤ - جلسة ١٩٥١/٦/٧)

قرار ادارى - دعوى الالغاء - الدفع بعدم قبولها - قيامه على أن الطعن

موجه الى قرارين مختلفين فى عريضة واحدة - غير صائب طالما أن القرارين يتحدنان فى السبب أو يرتبطان ببعضهما .

(ان الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن الطعن موجه الى قرارين مختلفين فى غير محله ، ذلك انه ولئن كانت هذه الحالة ليست من أسباب عدم قبول الدعاوى ، الا أنه لا يوجد قانونا ما يمنع من توجيه الطعن الى أكثر من قرار واحد فى عريضة واحدة طالما أن القرارين يتحدنان فى السبب أو يرتبطان ببعضهما وهو الوضع القديم فى هذه الدعوى ، ومن ثم فان الدفع غير صائب) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٤٢ - س ١١ - جلسة ١٩٦٠ / ٧ / ١٤)

- اختصاص محكمة القضاء الادارى - دعوى رفعت أمام المحاكم العادية اعتلافا فى طبيعتها وسببها عن هذه الدعوى - رفض الدفع بعدم القبول .

(اذا كانت الدعوى تختلف عن دعوى التعويض المرفوعة أمام المحاكم العادية فى طبيعتها وطلباتها وسببها فهذه الدعوى دعوى استحقاق فى معاش مؤسسة على قانون المعاشات العسكرية والقواعد التنظيمية فى هذا الشأن والأخرى دعوى تعويض أساسها وسببها القانونى هو شبهة اللجنة ، فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى غير محله ويتعين رفضه) .

(حكم محكمة القضاء الادارى - الدعوى - ١٤ - س ٤ - جلسة ١٩٥١ / ٤ / ٤)

قبول الدعوى - الطعن فى قرار الاستدعاء للتجنيد ثم تعديل الطلب الى الغاء قرار التجنيد الصادر أثناء نظر الدعوى - قبول .

(مادام أن الطعن المقدم من المدعى وجه أولاً الى قرار الاستدعاء الأول ثم انصب أخيراً على قرار التجنيد الصادر أثناء قيام الدعوى فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى مرفوضاً) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ١١٩٥ - ٥ من جلسة ١٩٥٣/٦/٩)

قبول الدعوى - قياس حالة المدعى على حالة زميل له مما يمكن معه تعيين القرارات التى يطالب بالغائها - قبول .

(ان قياس حالة المدعى على حالة زميله الذى عينه نجعل من لمقدم تعيين القرارات التى رقى فيها هذا الزميل والى يستهدف المدعى فى عموم دعواه طلب الغائها على أساس أنه ترك فيها فى الترقية على وجه مخالف للقانون ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم تحديد القرارات المطعون فيها فى غير محله متعيناً ورفضه) .

(محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٩٤٨ - ٥ من جلسة ١٩٥٣/١٢/٩)

- دعوى - سبق الفصل فيها - علم جواز نظرها مرة أخرى - قوة الشئ المقضى به - تشمل المنطوق والأسباب متى ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق .

(اذا كانت أسبابية المطعون فى ترقيته فى الأقدمية التى قررتها المحكمة فى حكمها السابق وأقامت عليها النتيجة التى انتهت اليها فى المنطوق هى من المسائل التى فصلت فيها بحكمها النهائى فمن ثم لا يجوز إثارة النزاع فى شأنها مرة أخرى اذ يمنع من ذلك قوة الشئ المحكوم فيه التى تشمل المنطوق وتشمل كذلك الأسباب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً به . . . بحيث تعتبر الدعامه الأساسية التى يقوم عليها) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ١٨٣١ - ٦ من جلسة

١٩٥٣/٦/٢٤)

قبول الدعوى - سبق الفصل فيها - رفع دعوى جديدة تتناول بعض طلبات المدعى فى الدعوى الأولى - عدم القبول .

(اذا كانت الدعوى الحالية ماهى الا ترديد لبعض طلبات المدعى فى الدعوى التى سبق أن رفعها وقضى برفضها فعلى ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على أساس سليم من القانون ويتعين قبوله) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى ٩٧٧ - س٦ - جلسة ١٩٥٣ / ٤ / ٢١)

- دعوى يطلب الغاء قرار باعتبار محرو غير ناقل للتكليف - دفع بعدم قبولها - تأسيسه على أن المديرية وهى المختصة بنقل التكليف لم توجه اليها الدعوى - فى غير محله - مصلحة الشهر العقارى الموجه اليها الدعوى ذات صفة .

(اذا كان الثابت أن قوام الدفع بعدم القبول هو أن المختص بنقل التكليف هو المديرية لامصلحة الشهر العقارى ، اذ أنها غير ذى صفة فى ذلك ، كما أن تأشير المصلحة على المحرر بأنه غير ناقل للملك هو مجرد ابداء الرأى للمديرية المختصة وليس قرارا اداريا مما يجعل الدعوى غير مقبولة فان الدفع يكون فى غير محله ، لأن مصلحة الشهر العقارى هى المختصة باصدار التأشيرات التى من ضمنها التأشير الذى تضمنه القرار المطعون فيه ، وأن المديرية تنقيد عندئذ بهذا التأشير ولايجوز لها قانونا الخروج عليه ، وهى إذ تقوم بما تسميه الحكومة ، مة عملا ماديا وهو نقل التكليف - انما تباشره فى هله الحالة تنفيذا للقرار الادارى الصادر لها من مصلحة الشهر العقارى فى هذا الصدد - ومن ثم فان اختصاص مصلحة الشهر العقارى انما هو توجيه للدعوى الى ذى صفة) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٦٤٠ - س٧ - جلسة ١٩٥٤ / ١٢ / ٢٠)

- دعوى - زوال العيب الذى من أجله رفعت - لامصلحة للمدعى فى الاستمرار فيها - عدم قبولها - مثال .

(إذا كان الثابت أن لاختلاف بين أطراف الدعوى على أن المطعون فى تعديل أقدميته قد ترك خدمة الجيش ولم يعد فى عداد رجاله ، فقد زال بذلك العيب الذى من أجله رفع المدعى هذه الدعوى وأصبحت أقدمية المدعى كما كانت قبل تعديل أقدمية الخصم الثالث بالقرار المطعون فيه ، فانه يتبين من ذلك أن الدعوى تصبح غير ذات موضوع وتصبح لامصلحة للمدعى فى السير فيها ، ولاعبرة بما يقوله المدعى بأنه يختصم قرارا اداريا فى ذاته لمخالفة للقانون ومن المصلحة أن يقول القضاء كلمته فى قرار اختصاص أمامه - لاعبرة بذلك ، مادام أن الآثار التى ترتبت على القرار المطعون فيه قد زال بخروج الخصم الثالث من خدمة الجيش وعودة أقدمية المدعى الى ماكانت عليه قبل تعديل أقدمية الخصم الثالث وهو التعديل المطعون فيه ومن ثم فقد أصبح القرار المطعون فيه ملغيا فعلا بخروج الخصم الثالث من خدمة الجيش ، ولا مصلحة بعد ذلك لالغاء قرار لم يصبح له أثر بزوال محله ، ويترتب على ماتقدم أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى محله متعينا قبوله) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٦٦٤ - من ٩ جلسة ١٩٥٥/٦/٥)

دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - ثبت أن الحكم الأول صدر فى ظل قواعد تنظيمية تعللت بعد صدوره بما يغير الأساس فى كل دعوى عن الأخرى رغم اتحاد الموضوع - رفض الدفع .

(إذا كان الثابت أن المدعى رفع دعواه أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بضم مدة خدمته بديوان الأوقاف الملكية الى مدة خدمته الحقيقية ،

مستنداً في دعواه الى أحكام كتاب المالية الدورى الصادر فى سنة ١٩٤٧ ،
ففقضى فيها بجلسة ١/٦/ ١٩٥٠ برفضها ، ثم رفع دعواه بعد ذلك بنفس
الطلبات - بعد أن كان مجلس الوزراء قد وصلر قواعد جديدة عالج بها
القواعد التى كان معمولاً بها وقت صدور الحكم السابق - فان الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون فى غير محله ويتعين رفضه ، اذ
زن مجلس الوزراء قد استحدث قاعدة جديدة فى شأن مدد الخدمة فى ديوان
الأوقاف الملكية ، وهو أمر يثبت معه اختلاف الأساس فى كل دعوى عن
الأخرى رغم اتحاد موضوعها) .

(حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى - ٤٥٥٢ - س ٨ جلسة
١٩٥٥ / ١١ / ٢٩)

دعوى - سبق الفصل فى الدعوى - الحكم فى طلب ضم مدة خدمة
استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ / ٥ / ١٩٤٧ - لا يمنع من رفع
دعوى أخرى يطلب ضم نفس المدة استنادا الى القرار الجمهورى رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ - اختلاف السند القانونى لكل من الدعويين - رفض الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(ان الحكم السابق الذى يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوى من جديد
هو الذى يكون قد فصل فى موضوع الدعوى المنظورة وبين الخصوم أنفسهم
ويذات السبب القانونى ، فاذا كان للدعى يستند الى دعواه السابق الفصل
فيها على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٤٧ الخاص
بضم مدد الخدمة السابقة . بينما يستند فى دعواه الحالية على القرار
الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . ولكل من هذين القرارين مجال خاص
فى تطبيقه فمن ثم يكون السند القانونى فى الدعويين مختلفا ويكون الدفع

بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على غير أساس متعينا رفضه) . (حكم محكمة القضاء الادارى الدعوى -٨٩١- من ١٠ جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١)

الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد مدير مصلحة الأملاك الحكومية لرفعها على غير ذى صفة - يجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو فى الاستئناف - جواز ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا .

(المحكمة الادارية العليا الدعوى - لسنة ٨ق - جلسة ١٥/١/١٩٦٣)

(قرار انهاء خدمة المتطوع فى القوات المسلحة - ليس قرارا تنفيذيا للقرار الصادر بتحديد التطوع لمدة محددة - الدفع بعدم قبول دعوى الالغاء لقرار الانهاء لرفعها بعد فوات الميعاد المقرر للطعن فى قرار التجديد باعتبار قرار الانهاء قرارا تنفيذيا لهذا القرار - فى غير محله - مادامت قد أقيمت الدعوى فى الميعاد المقرر لالغائه (قرار الانهاء) - أساس ذلك أنه ليس بوسع الطاعن وقت صدور قرار التجديد أن يعلم بما سيكون عليه مركزه القانونى عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط إعادة تجديد التطوع أو تخلفها ، وليس له أن يطعن قبل الأوان فى الآثار غير المنظورة التى يمكن أن تترتب على هذا القرار - الطعن فى الحقيقة موجه الى قرار عدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة أخرى (أو قرار انهاء التطوع)

(المحكمة الادارية العليا الدعوى - لسنة ٨ق - القضية رقم ١ ، ٩١٨/٧ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٣)

ومن حيث أن حقيقة ما يهدف اليه المدعى بدعواه الماثلة هو الحكم

بأحقيقته فى الاحتفاظ بالعلاوة الدورية المقررة للدرجة الثالثة وقدرها أربعة جنيهات بدلا من العلاوة المقررة للدرجة الرابعة " وقدرها جنيهان " مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الادارة المصروفات .

ومن حيث أنه وفقا لقانون الادارة المحلية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ . وتعديلاته فان المحافظ هو الذى يمثل محافظته والعاملين بها امام القضاء والغير " ولما كانت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية التى يعمل بها المدعى من الوحدات التابعة للمحافظ ومن ثم فانه يكون وحدة صاحب الصفة فى الاختصاص المائل ، ويتعين عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليهم الأول والثالث والرابع .

ومن حيث أنه عن شكل الدعوى فانها تعد من دعاوى المنازعة فى الرواتب ولاتنقيد بمواعيد واجراءات رفع دعوى الالغاء ، واذا استوفت سائر أوضاعها الشكلية المقررة قانونا فمن ثم تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أنه عن الموضوع فان المادة ٤١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن " يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة للدرجة وظيفته التى يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر للدرجة الوظيفة ويستحق العلاوة الدورية فى أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

وقد تضمن الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر والمعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ قيمة العلاوة المقررة للدرجة الرابعة ب ٢٤ جنيه ، والعلاوة المقررة للدرجة الثالثة ٣٦ جنيه ثم ٤٨

جنیه ابتداء من ٦٦٠ جنیه .

ومقتضى ماتقدم ان العامل يستحق العلاوة الدورية المقررة للدرجة
وظيفته التى يشغلها . وقد حددها المشرع بالنسبة للدرجة الرابعة بجنيهين
وتستحق العلاوة الدورية فى أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين
أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان المدعى حصل أثناء الخدمة على
دبلوم المعلمين عام ١٩٨٦ ، وصدر القرار رقم ٥٢٨٢ بتاريخ
١٩٨٦/١٢/٣١ متضمنا اعادة تعيين المدعى بوظيفة مدرس ابتدائى بالدرجة
الرابعة الفنية بأقدمية من ١/١١/١٩٨٦ مع احتفاظه بمرتبه السابق ولم يثبت
من ملف الخدمة صدور قرار باحتفاظ المدعى بالدرجة الثالثة وهى الدرجة
التى كما يشغلها بمؤهل دبلوم المدارس الثانوية التجارية ، ومن ثم تكون قيمة
العلاوة المقررة للدرجة التى يشغلها المدعى وهى الدرجة الرابعة ٢٤ جنيهها
سنويا بمعدل جنيهين شهريا وإذ قامت الجهة الادارية المدعى عليها بتعديل
العلاوة التى منحت له من أعوام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ لتصبح جنيهين
شهريا وفقا للدرجة التى يشغلها " الرابعة " فان هذا الاجراء يكون قد
صادف صحيح حكم القانون ولا يترتب عليها ، ويضحي طلب المدعى غير
قائم على أساس سليم من القانون ويتمين لذلك رفض الدعوى .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى ليلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة
١٨٤ من قانون المرافعات .

(الحكم فى الدعوى رقم ١٢٤٢ لسنة ١٨ ق المحكمة الادارية بطنطا - جلسة
١٩٩٣/١/٢٧)

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من جهة الادارة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني فانه فى غير محله لكون الدعوى المطروحة من دعاوى التسويات ، التى لا تنقيد بمواعيد واجراءات دعوى الالغاء ، فضلا عن استيفائها لباقي أوضاعها الشكلية فتكون مقبولة شكلاً ويتعين لذلك رفض هذا الدفع .

ومن حيث أنه عن الموضوع فقد نصت المادة ٣٦ من القانون ١٩٧٨ / ٤٧ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه " مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى إليها .

كما تنص المادة ٤١ من القانون المذكور على أنه " يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة للدرجة وظيفته التى يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يتجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجته الوظيفية وتستحق العلاوة الدورية فى أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

كما حددت المادة ٨٠ من ذات القانون اجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين والتى من بينها تأجيل موعد استحقاق العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، الحرمان من نصف العلاوة الدورية ، تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على ستين .

ومفاد ما تقدم أن المشرع لم يربط بين استحقاق العامل للعلاوة الدورية أو الترقية ومباشرته للعمل المنوط به فعلا ، ومن ثم لا يجوز الاجتهاد فى استحداث شرط أداء العمل ، لاستحقاق العلاوة الدورية أو الترقية عند

استيفاء شروط استحقاق أى منهما طالما خلت النصوص من مثل هذا الشرط ، اذ يمثل قانون العاملين المدنيين بالدولة الدستور الذى يحكم علاقة الموظف بالدولة ولايتأتى سلب حق من حقوق الموظف أو إسقاط عنه أو إلزامه بواجب لا يبيحه نص والقول بعدم حساب مدة انقطاع العامل ضمن المدة المتطلبه للترقية أو استحقاق العلاوة هو حرمان من العلاوة والترقية فى غير الأحوال التى يسوغ من أجلها الحرمان ، بل هو بمثابة الجزاء التأديبى فى غير موضعه ومن لا يملك توقيعه وانزاله ، والأصل فيما تقدم جميعا أنه طالما أن العلاقة الوظيفية ما فتئت قائمة فلا تعدى من ترتيب أثارها واعمال مقتضاها فلا تتزع فيها مدد أو يتهاوى الحق فيها الى أن يقضى بذلك نص صريح .

(حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٧٩٨ / ٣٢ق - جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٨٩)

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المدعى يعمل مدرسا للغة العربية بمعهد ييلا الاعلادى الثانوى وقد انقطع عن عمله فى الفترة من ١ / ١١ / ١٩٨١ حتى ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٥ واكتفت الجهة الادارية التابع لها بمجازاته بخمسة عشر يوما من راتبه ومن ثم فانها تكون بهذا التصرف قد اختارت طريق التأديب تجاه انقطاع المدعى فلا يجوز بعد ذلك اسقاط مدة انقطاعه من خدمته لأن ذلك ليس من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٨٠ سالفه الذكر ، ويتعارض مع أحكام القانون ، ومن ثم يمتنع القضاء بعدم الاعتداد به وأحقية المدعى فى احتساب مدة انقطاعه ضمن مدة خدمته واعتبارها متصلة مع ما يترتب على ذلك من آثار .

من حيث أنه عن المصروفات فانه يلزم بها خاسر الدعوى عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(الحكم فى الدعوى ١٥٢٥ لسنة ١٨ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٩٣ المحكمة الادارية بطنطا)

الباب الثاني

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من قبل الدفع بعدم قبول الدعوى التى تمس التنظيم القضائى ومن ثم فهو متعلق بالنظام العام ويجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية ويجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ^(١) وللمحكمة أن تتصدى لها من تلقاء نفسها .

حجية الأحكام فى الأثبات بوجه عام :

تقدم أن الأحكام لا تقتصر كلها على أن تتضمن إرادة القاضى أو أوامر بل أن أكثرها يتضمن تقرير القاضى ماثبت لديه قانونا عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها . ولأن الأحكام محررات رسمية يحررها القاضى فى حدود سلطته واختصاصه ويدون فيها ماثبت لديه قانونا ، وجب أن يكون لها حجية لاتقل عن حجية المحررات الرسمية أو العرفية فيما يتعلق بالروابط القانونية التى تربط طرفى العقد أو طرفى الخصومة ، بل أن المنطق يقضى بأن تكون للأحكام فى ذلك حجية أقوى من حجية سائر المحررات لأن مضمون هذه المحررات يدون فيها باتفاق الطرفين ، وقد يتفق الطرفان على إخفاء الحقيقة وسترها بغيرها ، فى حين أن الأحكام يحررها قاضى محايد تتوافر فيه صفات عالية من العلم والنزاهة ويتمتع بسلطات واسعة فى التحرى

(١) راجع التعليق على المرافعات للمستشار أنور طلبة ج ٢ ص ٢٦٣ .

والتحقيق ولا يدون فيها الا ما ثبت لديه شخصا عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها بعد سماع أقوال جميع الخصوم ومناقشتها وفحص ما يقدمه كل منهم من أدلة على صحة دعواه^(١).

وفضلا عن ذلك فقد اعتبر المشرع ما ثبت فى الحكم عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها حجة بمطابقته للواقع أى أنه أنشأ قرينة قانونية على مطابقة الحقيقة القضائية للحقيقة الواقعة .

ويتربط على اعتبار الحقيقة القضائية قرينة قانونية أنه يجوز الاحتجاج بها . ليس على طرفى الخصومة فحسب بل بالنسبة الى الغير أيضا ، لأن جميع القرائن القانونية يحتج بها على الكافة فلا محل لاستثناء قرينة الحقيقة القضائية من ذلك .

أساس الحجية :-

ان أساس حجية الأحكام يستند على نصوص المواد ١١٦ مرافعات ١٠١ ، ١٠٢ اثبات ويجرى نص المادة ١١٦ مرافعات على النحو التالى :

(الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها) .

والمادة ١٠١ من قانون الاثبات ويجرى نصها على النحو التالى :

(الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير

(١) راجع الدكتور سليمان مرقس ج ١ ص ١٣٩

صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقضى للحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها) .

والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات ويجرى نصها على النحو التالي :

(لايرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا) .

التمييز بين حجية الأمر المقضى وقوة الأمر المقضى :-

يجب التمييز بين حجية الأمر المقضى وقوة الأمر المقضى .

فحجية الأمر المقضى معناها أن للحكم حجية فيما بين الخصوم وبالنسبة الى ذات الحق محلا وسببا ، أما قوة الأمر المقضى فهى المرتبة التى يصل اليها الحكم اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق من طرق الطعن العادية ، وان ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير اعتيادى .

فالحكم القطعى نهائيا كان أم ابتدائيا ، حضوريا أم غيابيا ، ثبت له حجية الامر المقضى ، لأنه حكم قضائى فصل فى خصومه ، ولكن هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى ، الا اذا أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق اعتيادى ، والا فانه لا يحوز هذه القوة ، ولكن تكون له حجية الامر المقضى .

وتبقى هذه الحجية قائمة مادام الحكم قائما ، فاذا ما طعن فيه بطريق عادى كالاستئناف أو قفّت حجيته ، فاذا ألغى نتيجة للطعن زال وزالت معه حجيته . أما اذا تأيد ولم يعد قابلا للطعن بطريق عادى بقيت له حجية الامر المقضى وانضافت لها قوة الأمر المقضى .

ومن ثم يتبين أن كل حكم يحوز قوة الأمر المقضى يكون حتما حائزا
لحجية الأمر المقضى والعكس غير صحيح ، والمهم فى هذا الأمر هو حجية
الأمر المقضى اذ تصبح للحكم حجية على الخصوم تمنع من طرح النزاع بينهم
من جديد ولو كان الحكم ابتدائيا فلا يجوز لأحد منهم أن يعيد النزاع
بدعوى مبتدأة وتكون الدعوى المبتدأة غير مقبولة .

ويجوز للخصوم ابداء هذا الدفع وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء
نفسها ولكن حجية الأمر المقضى لا تمنع من الطعن فى الحكم بالطرق المقرره .
وثبت للحكم حجية سواء أكان صادرا فى طلبات أصلية مفتتحة
للخصومة أو فى طلبات عارضة أو عند التدخل أو اختصام الغير .

وتمسك الخصم بحجية حكم نهائى أمام محكمة أول الدرجة الأولى
يعد مطروحا على محكمة الاستئناف ، اعتبارا بأن الاستئناف ينقل الدعوى
بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بما فيها من أدلة ودفع
وأوجه دفاع ، وفى حالة ما اذا كان الحكم لم يصبح نهائيا ، وقدم لمحكمة
الموضوع فان هذا لا يمنعها من أن تأخذ بأسبابه كدليل فى الدعوى مادامت قد
اقتنعت بصحة النظر الذى ذهب اليه وليس على أساس أن له حجية تلزمها .

أحكام القضاء الادارى :-

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - جواز ابدائه فى
أية درجة من درجات التقاضى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان الدفع بسبق الفصل هو دفع موضوعى يهدف الى عدم جواز نظر
الدعوى الجديدة ، ولا يسقط بعدم ابدائه فى ترتيب معين قبل غيره من الدفع
الشكلى أو غير الشكلى ، ولا بعدم ابدائه فى صحيفة المعارضة أو

الاستئناف ، يجوز ابدائه فى أى حال كانت عليها الدعوى ، وفى أية درجة من درجات التقاضى ولو أمام محكمة النقض سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ق - جلسة ١٨/١/١٩٥٨)

وجوب أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشئ المقضى فيه واتحاد الدعويين سببا وموضوعا وخصوما .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها . اتحاد الخصوم . كون الحكم السابق صادرا فى دعوى مقامة من وزارة الحرية ضد المدعى بينما الدعوى الماثلة المطعون فى الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ضد الجامع الأزهر - الدعوتان تتحدان خصوما باعتبار أن الحكومة هى الخصم فى الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها - أساس ذلك .

أنه ولو أن الدعوى رقم ٦٤٤٠ لسنة ٨ق كانت مقامة من وزارة الحرية ضد المدعى طعنا فى القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية لوزارتى الأشغال والحرية فى التظلم المقدم منه ضدها بينما الدعوى الماثلة المطعون فى الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ذاته ضد الجامع الأزهر الذى نقل الى ميزانيته اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٤ فان كلا من ممثلى وزارة الحرية والجامع الأزهر وإن اختلفت هاتان الجهتان فى الظاهر إنما يمثل الحكومة وينوب عنها فى التقاضى فالحكومة وهى الشخص الادارى العام هى الخصم فى الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها تكملان بعضهما فى اتصال النزاع بهما وتنفيذ الحكم قبلهما وعلى هذا الأساس تتحد الدعويان خصوما .

(طعن ٥٨٣ لسنة ٨ق - جلسة ٧/٥/١٩٦٧)

مفاد نص المادة (١٠١) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به - شروط الدفع - اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للاصلاح الزراعى فان ماتصلده هذه اللجان من قرارات يكون لها حجية الأمر المقضى به اذا توافرت شروطه - اذا كان القرار الصادر من اللجنة القضائية لم يفصل فى موضوع النزاع أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما منها له أو لو لم يناقش حجج الطرفين وأسانيدهما فلا يحوز حجية الأمر المقضى .

ان المادة ١٠١ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن (الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتنقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه تنقسم الى قسمين . قسم يتعلق بالحكم . وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا ، وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم واتحاد فى المحل واتحاد فى السبب وفيما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم فانه ولئن كان الأصل أن يصدر الحكم من

جهة قضائية لها الولاية فى الحكم الذى أصدرته ويموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية . لاسلطتها أو وظيفتها الولاية ، إلا أنه اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للاصلاح الزراعى فان ماتصدره هذه اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حججة الأمر المقضى وذلك بشرط توافر باقى شروط التمسك بهذا الدفع واهمها فى خصوص الطعن المائل ، وأن يكون قرار اللجنة قطعيا أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لارجوع فيه من جانب اللجنة التى أصدرته وذلك بعد أن تكون اللجنة قد تناولت موضوع النزاع أو النقطة أو المسألة التى أصدرت فيها قرارها بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ورجحت كفة أحد طرفى الخصوم على الآخر بحيث يمكن القول أن قرار اللجنة قد فصل فى موضوع النزاع أو حسمه حسما باتا لارجوع لها فيه وذلك دون اخلال بحق الخصوم - بطبيعة الحال - فى الطعن على القرار بالطرق المقررة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار اللجنة القضائية « الثانية » الصادر فى الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ وهو القرار الذى استند اليه القرار المطعون عليه فيما قضى به من عدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه فانه يبين أن اللجنة القضائية - فى قرارها الصادر فى الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ - قد قضت برفضه بحالته استنادا الى ماذكرته فى اسباب قرارها من عدم قيام المعارضين بدفع أمانة الخبر عما يسقط حقهم فى التمسك بقرارها التمهيدى بتعيين الخبير ومن أن (. . .) الاعتراض بحالته فقد جاء خلوا من أى دليل يصلح سنداً تطمئن اليه اللجنة فى بيان حقيقة الأتيان موضوع الاعتراض أى من قبيل أراضى البناء وبالتالى تخرج عن نطاق احكام القانون ١٥ لسنة

١٩٦٣م هي من قبيل الأخطاء الزراعية مما تخضع لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى الأمر الذى يتعين معه رفض الاعتراض بحالته . وبين من ذلك أن هذا القرار لم يفصل فى موضوع النزاع أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما منها له أو لم يناقش حجج الطرفين وأسانيدها وبالتالي لم يرجح أحدها على الأخرى ومن ثم لا يحوز هذا القرار أية حجية الأمر الذى يبين منه ان القرار المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب حين قضى بعدم جواز نظر الاعتراض رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٣ لسابقة الفصل فيه بالقرار الصادر فى الاعتراض رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٦٨ الذى لم يحز حجية الأمر المقضى فانه يكون قد خالف التفسير الصحيح لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات مما يجعله حقيقا بالغاء ، ويكون لهذه المحكمة أن تتصدى لموضوع المنازعة لتنزل عليها الحكم الصحيح للقانون .

(طعنى ٢٤٦ ، ٢٦٠ لسنة ٢٣ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٩)

دعوى - دفع - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

لمحكمة القضاء الادارى أن تطرح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والدفع بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد متى تبين أن الخصم المتمسك بأى منهما لم يشفع طلبه بما يشته أو يؤيده - للمحكمة من باب اولى أن ترجى البت فى الدفع الى مرحلة الفصل فى الموضوع حتى لا يتعطل الفصل فى الشق المستعجل من الدعوى لأسباب ترجع الى تراخى جهة الادارة فى تقديم دفعها على وجه يعتد به وفى ذات الوقت لاتضيق على تلك الجهة فرصة اثبات دفعها فى مرحلة لاحقة من مراحل النزاع - أساس ذلك : - أن المحكمة كقضاء مستعجل لها أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن

يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع .

(الطعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٢/٧/ ١٩٨٥ م ٣١ ص ٤٨٧
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

أحكام القضاء الادارى بشأن حجية الأحكام :-

أولا : شروط حجية الأمر المقضى .

أ- بصفة عامة :-

صدور حكم سابق حائز لقوة الشئ المقضى به- اتحاد الموضوع
والسبب والخصوم- القضاء بعدم نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل فيها .

إذا كان الثابت أن المدعى قد صدر له حكمان أولهما صدر فى ١٦ من
يناير سنة ١٩٥٦ ، وقضى بإنهاء الخصومة على أساس اعتبار أقدمية المدعى
فى الدرجة السادسة راجعة الى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . وقد أصبح هذا
الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه فى الميعاد ، وحاز قوة الشئ المقضى به ، بينما
قضى الحكم الثانى الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بتسوية تخالف
مقتضى الحكم الأول ، والحكمان قد صدرا فى منازعة اتحد فيها الخصوم
والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن الحكم الأخير (المطعون فيه) اذ فصل فى
المنازعة على خلاف الحكم السابق الذى حاز قوة الشئ المحكوم به يكون قد
خالف القانون ، وحقيقا الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢ق- جلسة ١٢/١/ ١٩٥٦)

صدور حكم خلاف سابق حائز لقوة الشئ المحكوم فيه- مخالفته

للقانون- الغاؤه .

إذا ثبت صدور حكم من المحكمة الادارية بانتهاء الخصومة على أساس رفض طلب المدعى تسوية حالته باعتباره فى درجة صانع دقيق بأجر يومى قدره ٣٠٠ من بدء الحاقه بالخدمة ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه فى الميعاد وحاز قوة الشئ المقضى به ، بينما قضى الحكم اللاحق المطعون فيه بتسوية تخالف مقتضى الحكم الأول ، وهما قد صدرا فى منازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب - إذا ثبت ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، اذ فصل فى المنازعة على خلاف الحكم السابق الذى حاز قوة الشئ للمحكوم فيه ، يكون قد خالف القانون ، ويتعين الغاؤه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٣ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)^(١)

قوة الشئ للمحكوم فيه فى المسائل المدنية تبنى على امتيازات تتعلق بالصالح العام - اختلاف الرأى حول ما إذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام العام من علمه - ورود النص صراحة فى القانون المدنى الجديد على أن المحكمة لاتأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها - اعتبار هذه القرينة من النظام العام فى المسائل الجنائية .

ان كانت أوجه الرأى فى المسائل المدنية مع اجماعها على أن قوة الشئ للمحكوم فيه قد قامت على اعتبارات تتعلق بالصالح العام (بمراجعة أن السماح للخصوم بإثارة النزاع من جديد بعد صدور حكم فيه مضيعة لوقت القضاء وهيئة ، ومجلة لتناقض أحكامه ، وتعريض لمصالح الناس للعبث مابقيت معلقة بمشيئة الخصوم كلما حلا لهم تجديد النزاع وإطالة أمده) . الا

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه منشورين بالموسوعة الادارية المرجع السابق ص ٤٣٥ وما بعدها .

انها تفرقت فيما اذا كانت تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، فذهب رأى الى اعتبارها كذلك ورتب عليه أنه لايجوز التنازل عن الدفع لسبق الفصل ، وأنه يجوز التمسك به فى أية حال كانت عليها الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أو امام محكمة الثانية أو لأول مرة أمام محكمة النقض . وأنه يجوز للمحكمة أن تشير من تلقاء نفسها ، وأنه لايجوز اثبات ما يخالف حجة الشئ المحكوم فيه ولو من طريق الاستجواب أو اليمين وذهب رأى آخر الى العكس (ورتب عليه أنه يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها ، كما لايجوز للخصوم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وان كان يجوز التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية باعتباره دفعا موضوعيا) ، ولكنه يعتبر حجة الشئ المحكوم فيه نهائيا من النظام العام فيما يتعلق بعدم جواز اثبات ما يخالفها من طريق الاستجواب أو اليمين . وقد انتهى القانون المدني الجديد الى الأخذ بهذا الرأى ، اذ نص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ على أنه لايجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها . واذا كانت أوجه الرأى فى هذا الشأن قد تفرقت فى المسائل المدنية ، إلا أن الاجماع منعقد على ان قوة الشئ المحكوم فيه جنائيا تعتبر من النظام العام فلا يجوز التزول عنها ويتعين على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها ، لأن ذلك من مجالات القانون العام التى تمس مصلحة للمجتمع والتى لايجوز أن تكون محلا للمساومة بين الأفراد .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٥٨)

لامحل للمجادلة فى حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى
متى المحد الخصوم والموضوع والسبب - شمول الحجية لمنطوق الحكم
والأسباب الجوهرية المكملة له التى ترتبط معه ارتباطا وثيقا .

ان الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تمحوز المجادلة فى الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى . والذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكملة له . فقد يحدث أن تحتوى أسباب الحكم على قضاء يكمل ماورد بالمنطوق ويرتبط معه ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن فصله عنه ، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضى ، فاذا لم يشتمل الحكم فى منطوقه على القضاء يترتب أقدمية المدعى بالنسبة لأقرانه ، ولكن الأسباب تناولت البحث فى هذه الأقدميات وترتيبها وينت على ذلك النتيجة التى انتهت إليها فى المنطوق فان هذه الأسباب تمحوز حجية الأمر المقضى كذلك .

فاذا بان من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه قام فى الغاء قرارات ترك المدعى فى الترفيات على أنه كان يسبق من شملتهم الترقية فيكون أولى بها منهم جميعا . وليس من شك فى أن الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى لا بالنسبة الى النتيجة التى انتهى إليها فحسب بل بالنسبة الى ماقرره من أن المدعى أسبقهم جميعا فى ترتيب الأقدمية بحيث يعتبر الحكم فى هذا الشأن عنوانا للحقيقة فيما قضى به ، ولا يجوز العود بعد ذلك للمجادلة فيه .

(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٦٠ / ٧ / ٢)

وجوب تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى تفسيراً ضيقاً والاحتراس فى توسيع مداها - اختلاف الموضوع أو السبب أو الأخصام فى الدعوى الثانية عنه فى الأولى - أثره - لاقوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية - أساس ذلك ومثال بالنسبة للتزاع حول استحقاق بدل التفرغ المقرر للمهندسين .

إذا شجر نزاع بين المدعى والحكومة حول استحقاق بدل تفرغ عن مدة سابقة وقضى في هذا النزاع برفضه في دعوى سابقة ، فإنه يجوز له العودة الى هذا النزاع بالنسبة الى مدة جديدة لم تسلم له الحكومة في شأنها باستحقاق هذا البديل ولاتقف من ثم قوة الشيء المقضى مانعا من نظر الموضوع المغاير سواء توقف ثبوت استحقاق البديل خلال المدة الجديدة على ذات الشروط أو على شروط مغايرة وفقا لقواعد تنظيمية جديدة . ذلك أن القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراس من توسع مداها منعا للاضرار التي قد تترتب على هذا التوسيع واذن فكلما اختل أى شرط من شروط تلك القاعدة كالموضوع أو السبب أو الاختصاص بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

حجية الشيء المقضى لا يترتب في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تعدد صفاتهم وتعلق بلبات الحل سببا وموضوعا - شرط الحجية فيما يتعلق بالحكم أن يكون حكما قضائيا وأن يكون قطعيا - الحجية تكون في منطوق الحكم لأسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم بدونها - شرط الحجية فيما يتعلق بالمدعى به أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في الدعل والاتحاد في السبب - وجوب التمييز بين السبب والدليل - تعدد الزايلة لا يحول دون الحجية مادام السبب متحدا .

تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن ١٥ - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ، ولا يجوز قبول دليل

ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم ، وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا .

ومفاد هذا النص أن ثمة شروطا لقيام حجية الأمر المقضى وهذه الشروط قسمان ، قسم يتعلق بالحكم -وهو أن يكون حكما قضائيا ، وأن يكون حكما قطعيا ، وأن تكون الحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب فان للأسباب فى هذه الحالة أيضا حجية الأمر المقضى -وقسم بتعويض المدعى به -ويشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم فلا يكون للحكم حجية الا بالنسبة للخصوم أنفسهم واتحاد فى المحل اذ لا يكون للحكم هذه الحجية الا بالنسبة للموضوع ذاته ، وأن يكون أخيرا ثمة اتحاد فى السبب -وتقوم حجية الأمر المقضى على فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هى ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنهى عنده الخصومات مادام قد صدر فى النزاع حكم قضائى وذلك حتى تقف بالتقاضى عند حد معتدل فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم الفكرة الثانية هى الحيلولة دون التناقض فى الأحكام مع مراعاة النسبة فى الحقيقة الفعلية استقراراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم يبين مما سلف أن المعيار الذى وضعه التقنين المدنى لاكتساب الحكم حجية الأمر المقضى هو اتحاد الخصوم واتحاد الموضوع واتحاد السبب -والخصوم هم الأطراف الحقيقيين دون نظر الى الأشخاص المائتين فى الدعوى . موضوع الدعوى ومحلها هو الحق الذى يطالب به المدعى أو المصلحة التى يسعى الى تحقيقها بالاتجاه الى القضاء أما السبب فهو الاساس القانونى الذى سينبنى عليه الحق وهو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه -

والأساس القانوني قد يكون عقداً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو
إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون - ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب
والمحل وقد يتحدد المحل في الدعوى ويتعدى السبب وعلى ذلك لا يكون
للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية إذ
بالرغم من اتحاد المحل في الدعويتين فقد اختل شرط السبب فقد يكون
الموضوع المتحد انقضاء الالتزام مثلاً وله أسباب متعددة فمن يتمسك بالوفاء
يستطيع أن يتمسك بعد ذلك بإبراء الدمة . . الخ وكذلك يجب التمييز بين
السبب والدليل وقد يتحد السبب وتتعدد الأدلة فلا يحول تعدد الأدلة دون
حجية الشيء المقضى فيه مادام السبب متحداً .

(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٥ - جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٥)

**كى تثبت للحكم حجية الأمر المقضى به يشترط شروط تتعلق بالحكم
وشروط تتعلق بالحق المدعى به .**

الشروط التى يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى به
قسمان : القسم الاول يتعلق بالحكم بأن يكون حكماً قضائياً صادراً من جهة
قضائية ذات ولاية فى الحكم الذى أصدرته وأن يكون قطعياً وأن يكون
التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لافى أسبابه اذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً
وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، القسم الثانى :
يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم والمحل
والسبب - فيما يتعلق بالقسم الأول : اذا اختص المشرع جهة إدارية
باختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فان ماتصدهر هذه
اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر
المقضى وذلك بأن يكون قراراً قطعياً أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء فى

جملته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لارجوع فيه من جانب اللجنة .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٢١ق-جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ ، وطعن ٩٥٢ لسنة ٢٦ق-
جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

ب-وحدة الخصوم :

حكم- حجيته- مدى اختلافها في مجال القانون الخاص عنه في مجال القانون الإداري- صدور الحكم في مواجهة وزارة التربية والتعليم- لا يمنع من رجوعها على وزارة الأوقاف بالفروق المالية المستحقة للمحكوم له عن مدة خدمته بها .

أنه وإن كانت القاعدة في مجال القانون الخاص أن ما يثبت في الحكم الصادر من المحكمة عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها يعتبر حجة بمطابقتها للواقع أي أنه يعتبر قرينة قانونية يجوز الاحتجاج بها لأعلى طرفي الخصومة فحسب بل بالنسبة إلى الغير أيضا ولكنها قرينة قاطعة فيما بين طرفي الخصومة لا يجوز دحضها وفقا للقواعد العامة في الإثبات بل يتعين في سبيل ذلك سلوك طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية خلال المواعيد ووفقا للشروط التي يتطلبها القانون أما بالنسبة إلى الغير فإن حجية الحكم تعتبر قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها وفقا للقواعد العامة ، أنه وإن كانت هذه هي القاعدة في مجال القانون الخاص التي تستهدف قواعد أساسا تنظيم مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها ومن ثم فإن لارادتهم أثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها وتعتبر هذه القواعد فيما عدا ما يتعلق منها بالنظام العام قواعد غير أمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها

، الا أن الأمر على خلاف ذلك فى مجال القانون الادارى الذى تهدف قواعده الى تنظيم مراكز تنظيمية عامة لا تتوازى فيها المصلحة العامة مع المصلحة الفردية الخاصة بل تعلق الأولى على الثانية ، ومن ثم تميز القانون الادارى بأن قواعده أمرة بحسب الأصل - تتمتع الادارة فى سبيل تنفيذها بسلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها فى ادارة المرافق العامة وضمان سيرها بانتظام واطراد ومن ثم لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ومن مقتضى ذلك أنه متى انحسم النزاع فى شأن المركز القانونى التنظيمى بحكم حاز قوة الشئ المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الادارى نهائيا وتكون العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هى زعزعة لهذا الوضع الذى استقر عما لا يتفق ومقتضيات النزاع الادارى ولذلك كان استقرار الأوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشئ المقضى به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التى يجب النزول عليها وهى حكمة ترتبط بالمصالح العام .

فاذا كان الثابت أن المركز القانونى للموظف قد انحسم بحكم نهائى حاز قوة الشئ المحكوم فيه واستقر به وضعه الادارى نهائيا فلا يجوز لوزارة الاوقاف العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة استنادا الى أنها لم تكن مختصة فى الدعوى الأولى ذلك لأن الحكم قد كشف عن أحقية المحكوم له فى تطبيق أحكام قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فى الحكم فى شأن زيادة اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها من تاريخ العمل بها ومن ثم تكون وزارة الاوقاف اذا قامت بصرف اعانة غلاء المعيشة المستحقة اليه خلال مدة خدمته بها على خلاف هذه القرارات مسئولة عن تصحيح الأوضاع على الوجه الذى يتفق وحكم القانون الذى كشف عنه الحكم النهائى الصادر ضد وزارة التربية والتعليم السابق بيانه وذلك بصرف ما يستحقه من فروق اعانة غلاء المعيشة خلال المدة التى كان موظفا فيها لديها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن وزارة الأوقاف دون وزارة التربية والتعليم ملزمة بأداء الفروق المستحقة بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم عن مدة خدمة المحكوم له بهذه الوزارة وعليها أن تؤدي الى وزارة التربية والتعليم هذه الفروق التى قامت بأدائها عنها .

(فتوى ١٦ فى ١٠/١/١٩٦٠ - جلسة ٣٠/١٢/١٩٥٩)^(١)

جـ - وحدة للمحل :-

الحكم الصادر برفض دعوى مرفوعة من موظف بأحقية فى مرتبه عن مدة فصله - لا يحوز قوة الأمر المقضى فى الدعوى التى يرفعها بالمطالبة بتعويض الضرر المادى المترتب على قرار الفصل .

انه وإن اتحد الخصوم فى دعوى المطالبة بالراتب عن مدة الفصل من الخدمة وفى دعوى التعويض عن الضرر المادى المترتب على قرار الفصل ، الا أن السبب والموضوع مختلفان : فالسبب فى الاولى هو مايزعمه المدعى من أن اعتبار مدة الفصل متصله بترتب عليه لزوما استحقاقه للراتب عنها ، بينما سبب الدعوى الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار . اما الموضوع ففى الدعوى الاولى هو الراتب ، وفى الثانية هو التعويض ، والفرق ظاهر بين الطرفين ، وإن كان الراتب يكون عنصرا من عناصر التعويض ، الا أن هذا بذاته لا يجعل الرتب هو التعويض بدهة .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ ق - جلسة ٤/٤/١٩٥٩)

(١) منشور بالموسوعة الإدارية المراجع السابق ص ٤٣٩ وما بعدها .

صدر الحكم فى المنازعة حول الماهية التى يستحقها العامل عند نقله من سلك اليومية الى سلك الدرجات وما اذا كانت تعادل أجره اليومى الذى يتقاضاه أم أول مربوط الدرجة المنقول اليها - اختلاف هذه المنازعة سببا وموضوعا عن المنازعة حول ما يستحقه هذا العامل من أجر يومى - الحكم فى المنازعة الأولى - لا يجوز حجية بالنسبة للثانية - جواز نظر الدعوى بشأنها .

إذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ق ومن قرار اللجنة القضائية التى صدر فى شأنه هذا الحكم أن الواقعة التى كانت مطروحة أمام اللجنة وكذا أمام المحكمة هى مدى استحقاق المدعى ماهية تعادل ما كان يتقاضاه من أجر يومى طبقا لأحكام كادر العمال وذلك عند نقله الى سلك الدرجات فى أول فبراير سنة ١٩٥٠ وهل يستحق ماهية تعادل هذا الأجر أم يستحق أول مربوط الدرجة التى عين فيها ، ولم تمتد المنازعة الى مقدار ما يستحقه المدعى من أجر يومى وهل هو ١٨٠ مليما كما صدر بذلك الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ق أم ٢٤٠ مليما كما يدعى المدعى فى الدعوى الحالية ، فإن محل هذه الدعوى يختلف فى حقيقته عن محل الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ق إذ لم يثر المدعى ولا الحكومة نزاعا حول مطابقة هذا الأجر الفعلى لما يستحقه المدعى طبقا للقانون ، بل كان أجره عند نقله الى سلك الدرجات أمرا مسلما استعملته المحكمة من ملف خدمته ولم يثر المدعى نزاعا فى شأنه ، وبالتالي لا يعتبر ما حكمت به المحكمة فى هذا الخصوص حاسما للنزاع إذا ماتين للمدعى بعد ذلك أن الحكومة عندما قامت بتسوية حالته فى سنة ١٩٥٦ لم تحسب مدة خدمته منذ ١٩٣٤ كما كان يظن بل حسبته من سنة ١٩٤١ إذ اعتبرته مفصولا من عمله قبل هذا التاريخ فى حين أنه يقول أنه كان موقوفا

عن عمله وليس مفصولا منه ، ومن ثم فاذا كانت الدعوى الحالية شاملة النزاع فى هذا الموضوع لم يسبق عرضه أمام القضاء ولم يقطع فيه بحكم ، بعد بحثه وتحقيقه فانها والحالة هذه تكون قائمة على أسباب جديدة ووقائع جديدة لم يسبق عرضها على القضاء .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٥ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٠)

قضاء المحكمة الادارية فيما يتعلق بطلب المدعى الخاص بتسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم القبول شكلا لرفعه بعد الميعاد - حجية هذا الحكم مقصورة على ما قضى به من الناحية الشكلية ومرتببة بالتكليف الذى ذهب اليه بأن حقيقة طلب المدعى هو طلب الغاء لا طلب تسوية - لاحجية لهذا الحكم بالنسبة لموضوع الطلب - هذا الحكم لا يحول دون أن يطلب المدعى التعويض العينى عما أصابه من ضرر ناتج عن امتناع الوزارة تسوية حالته .

ان المحكمة الادارية المطعون فى حكمها ولئن كان قد سبق لها أن قضت بجلستها المنعقدة فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ٨ق فيما يتعلق بطلب المدعى الأسمى الخاص بتسوية حالته بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم قبول هذا الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد وكان المدعى لم يطعن فى هذا الحكم فأصبح نهائيا ومن ثم حاز حجية الأمر المقضى الا أن هذه الحجية مقصورة فقط على ما قضى به الحكم فى هذا الشأن من هذه الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذى ذهب اليه ومحصورة فى نطاق هذا التكليف وذلك فيما لو صح قضاء المحكمة المذكورة بأحقية طلب المدعى هو طلب الغاء قرار ادارى لا طلب تسوية - ولا تجاوز حجية هذه الناحية الشكلية الى موضوع الطلب المشار اليه ذاته لأن المحكمة

لم تنص لهذا الموضوع من حيث مشروعية أو عدم مشروعية موقف الوزارة من عدم تسوية حالة المدعى طبقاً لأحكام القانون آنف الذكر ولذلك فإن أثر هذه الحجية يقف عند حد التكيف الذي ارتبطت به ويتقيد بالنتيجة التي انتهى إليها الحكم على أساس هذا التكيف لا يتعداهما بحيث لا يحول دون طلب المدعى الحكم له بتعويضه نقداً تعويضاً يجبر ما أصابه من ضرر ناتج عن رفض المذكور أو بتعويضه نقداً تعويضاً يجبر ما أصابه من ضرر ناتج عن رفض الوزارة تسوية حالته طالما أن حقه في طلب التسوية أو التعويض لا يزال قائماً لم يسقط لأي سبب من الأسباب وغنى عن البيان أن التصدي لطلب التعويض مؤقتاً أو جابراً - يشير بالتبعية ويحكم للزوم النظر في طلب التسوية بحكم كون هذا الأخير هو الأصل الذي يتفرع عنه طلب التعويض وأن الحكم به يجب الطلب الآخر وينفي عنه فضلاً عن أن الأساس القانوني فيهما واحد وهو مشروعية أو عدم مشروعية تصرف الوزارة برفض تسوية حالة المدعى على مقتضى أحكام القانون المشار إليه .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

حجية الأمر المقضى . شرط اتحاد للمحل في الدعوى - يتوافر إذا كانت كل منهما قد رفعت بطلب تثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب يزيد على المرتب الذي اعتدت به جهة الإدارة في هذا التثبيت - لا يحول دون توافر هذا الشرط اختلاف مبلغ المرتب المطلوب التثبيت على أساسه في كل من الدعوى - عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

إن الثابت من الأوراق أن المدعية سبق أن رفعت الدعوى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ق أمام المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم ضد الوزارة الطاعنة تطلب فيها تسوية حالتها بتثبيت إعانة غلاء المعيشة المستحقة لها على أساس

رأى بقدرة ١٢ جنيها اعتبارا من تاريخ تعيينها وقد قضى فيها بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٦٥ برفضها ثم عادت فأقامت الدعوى الراهنة تطلب فيها تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لها على رأى بقدرة ١٠ جنيها اعتبارا من تاريخ تعيينها .

وواضح مما تقدم أن الحق المدعى به فى الدعوى قد سوافرت فيه الشروط الثلاثة التى تجعل للحكم الصادر فى الدعوى الأولى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ ق (المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم) حجية الأمر المقضى به فى الدعوى الراهنة وهذه الشروط الثلاثة هى اتحاد الخصوم والمحل والسبب فلا جدال فى اتحاد الخصوم فى الدعوى ، وقد رفعت الدعوى الراهنة بالمحل ذاته الذى سبق طلبة فى الدعوى الأولى وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب شهرى أزيد من مبلغ ٧,٥٠٠ جنيها ولا يهيم أن تكون المدعية قد طلبت فى الدعوى الأولى تثبيت هذه الاعانة على أساس مرتب شهرى قدره ١٢ جنيها وعلى حين طلبت فى الدعوى الراهنة تثبيتها على أساس مرتب شهرى قدره عشرة جنيها اذ القاعدة فى معركة ما اذا كان محل الدعوى متحدا أن تتحقق المحكمة من أن قضاءها فى الدعوى الجديدة لا يعدو أن يكون مجرد تكرار للحكم السابق ، فلا تكون هناك فائدة منه وهو أمر محقق فى الدعوى الراهنة كما أن السبب متحد فى الدعوى مادام المصدر القانونى للحق المدعى به فيهما واحدا ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ فى شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة

وتأسيسا على ما تقدم تكون الدعوى الراهنة فى حقيقتها ترشيذا للدعوى التى سبق أن رفعتها المدعية وقضى برفضها مما يعد طرعا للتراع من جديد وهو أمر غير جائز احتراما لأمر المقضى فيه

قرار مد الوقف عن العمل وإن كان يعتبر حكما وقتيا إلا أنه لا يحول دون النظر في دعوى الغاء القرار لاختلاف محل الطلين .

إن المؤسسة الطاعنة قد قدمت في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ مذكرة بدفاعها أضافت فيها أن الثابت في الأوراق أنها قد طلبت من المحكمة التأديبية في الطلب رقم ١٧٠ لسنة ١٥ ق مد إيقاف المطعون ضده بعد انتهاء مدة الوقف وبعد أن بحثت المحكمة مشروعية هذا القرار وأسبابه فقد انتهت في ١٦ من مارس سنة ١٩٧٣ إلى الحكم بمد وقف المطعون ضده إلى نهاية شهر مايو سنة ١٩٧٣ ولم يطعن المطعون ضده على هذا الحكم بأي طعن بحيث صار نهائيا واكتسب حجية الشيء المقضي به ، كما أنها عرضت على ذات المحكمة التأديبية الطلب رقم ٦٣ لسنة ١٥ ق النظر في صرف نصف المرتب الموقوف وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعد أن تأكد لها مشروعية قرار الوقف وقيامه على مبررات قوية عدم صرف نصف المرتب الموقوف ولم يطعن المطعون ضده أيضا في هذا الحكم بأي طعن بحيث صار نهائيا ، ومن ثم ماكان يجوز للمحكمة أن تعيد النظر في شأن قرار الوقف ونصف المرتب الموقوف بعد أن قضت فيهما عندما عرضا عليها في الطلين رقمي ١٧٠ ، ٦٣ لسنة ١٥ ق وحاز حكمها قوة الشيء للحكوم فيه بحيث صار ماقضت به حاسما للنزاع في خصوصها حائزا للحجية .

(الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٣)

يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضي به وحدة الخصوم وتعلق النزاع بلبات المحل سببا وموضوعا - لا يجوز التمسك بحجية الأمر المقضي إذا كان

قد صدر حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل وإعادة الدعوى للمحكمة الجزئية وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار - أساس ذلك : اختلاف موضوع الدعوى .

أنه عن الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢١ ق المقام من البنك فإنه بالنسبة لما ذهب إليه من أن الحكم قد خالف حكم سابق حاز حجية الأمر المقضى مما كان يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر النزاع ، فإن الثابت أن المطعون ضدها كانت قد لجأت الى القضاء العادى طلبا لوقف تنفيذ قرار الفصل ، وفى هذا الصدد فقد صدر الحكم الاستئنافى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ ، وإذ كان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد صدر فى طلب إلغاء هذا القرار ، فمن هذا يتضح اختلاف موضوع هذه الدعوى عن موضوع الدعوى السابق صدر الحكم فيها من القضاء العادى . وعلى هذا الوجه وإذ كان المسلم أنه يشترط للتمسك بحجية الشئ المقضى وحللة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا ، لذلك فإن ما أثاره البنك فى هذا الخصوم يكون قد جاء على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٣ / ١)

د - وحلة السبب :

صدور أحكام نهائية يرفض دعاوى بعض الضباط الاحتياط - صدور تشريع لاحق يقوم على أساس مغاير فى مجال انصافهم وسريان أحكامه بأ - رجعى - تبطل التشريع من شأنه أن ينشئ حقوقا للمتناقضين لم تكن مقررة لهم بما يجعل لطلباتهم سببا جديدا - امتناع التمسك فى شأنهم بقاعدة حجية الشئ المقضى .

إذا كانت القواعد التنظيمية السابقة مؤسسة على مبدأ قانوني معين فى شأن تسوية أقدمية ضباط الاحتياط بالنسبة الى زملائهم ثم تقاصرت فى التطبيق عن افادة لفيق منهم بما أفضى الى رفض دعاويهم بأحكام نهائية وجاء تشريع جديد يقوم على أساس مغاير فى مجال انصافهم من جهة التوسيع فى مفهوم « ضباط الاحتياط » وسريان أحكامه على الماضى فان هذا القانون وقد انطوى على مبادئ جديدة رجعية الأثر يبرر إقامة دعوى عن ذات الموضوع وبين الخصوم أنفسهم ، ومن ثم لا يسوغ التمسك فى هذه الدعوى بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فى موضوعها بحكم نهائى فى ظل قواعد أخرى تتضمنها قرارات سابقة ، لأن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب الذى كانت تبني عليه الدعوى المقضى فيها ، ولا جدال فى أن تبديل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه أن ينشئ حقوق للمتقاضين لم تكون من قبل مقررلة لهم بما يجعل لطلباتهم سببا جديدا مصلره هو القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أقدمية ضباط الاحتياط .

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٥ق- جلسة ٢٨/٢/ ١٩٦٥)

حجية الأحكام منوطة بشروط يلزم توافرها- اختلاف سبب الدعوى-
جواز اعادة نظرها- مقارنة بين اختصاص للمحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية ، واختصاص القضاء الادارى بالغاء القرارات الادارية .

ان الأحكام التى حازت قوة الأمر تكون حجة بما فصلت فيه ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة القاطعة ، ومن ثم لا تجوز اعادة طرح النزاع الذى فصلت فيه أمام القضاء من جديد ، الا أن تطبيق هذه القاعدة منوط بتوفر شروطها القانونية ، وهى أن يتحد الخصوم والحل والسبب فى

الدعوى التى صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة .

الثابت من الأوراق أن المدعى أقام الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق أمام المحكمة التأديبية بطلب الغاء قرار فصله من خدمة الشركة المدعى عليها ، واستند فى اختصاص المحكمة بنظر دعواه الى حكم المادة ٦٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما قضت به المادة المذكورة من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية الصادرة بفصل أولئك العاملين . بينما استند المدعى فى اختصاص المحكمة بدعواه الماثلة الى سبب آخر استمده من أحكام تشريع جديد هو قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى النظام السابق وعمل به من أول أكتوبر ١٩٧١ .

ومن ثم فإن الحكم الصادر بعدم الاختصاص فى الدعوى الأولى - وهو حكم بات وقطعى فى مسألة الاختصاص التى فصل فيها مستندا الى عدم مشروعية المادة ٦٠ المذكورة ، لا يحوز حجية تمنع المحكمة من نظر الدعوى الجديدة لاختلاف السبب فى كل منهما بتغير النص التشريعى الذى يحكم الاختصاص حالياً عما كان عليه عند صدور الحكم فى الدعوى الأولى . اذ تستند الدعوى الجديدة كما سلف القول الى المادة ٤٩ من النظام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وهو سبب غير السبب الذى قامت عليه الدعوى الأولى ، وعلى ذلك تكون الدعويان غير متحدتين فى سببهما ، ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر شرط وحده السبب فى الدعويين .

ليس صحيحاً ماذهب اليه الحكم من عدم سريان أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على القرار المطعون فيه لخلو هذا القانون من

النص على الأثر الرجعى لأحكامه ، ومن ثم لانتسحب على القرارات السابقة على تاريخ العمل به ، وذلك بالقياس على مااستقر عليه القضاء من عدم انعطاف قانون انشاء مجلس الدولة (رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦) على القرارات الادارية السابقة على العمل بأحكامه - اذ أن النظر الصحيح فى هذه الخصوصية هو أن قانون انشاء مجلس الدولة قد استحدث لأول مرة فى النظام القضائى فى مصر حق طلب الغاء القرارات الادارية أمام محكمة القضاء الادارى ، فكان من مقتضى ذلك ألا ينعطف أعمال هذا الحق المنشأ والذى لم يكن له وجود من قبل على ماقد صدر من القرارات الادارية النهائية قبل تاريخ العمل به أما القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام فانه لم يستحدث نظام الطعن القضائى فى القرارات التأديبية الصادرة فى شأن هؤلاء العاملين ، لأن هذا النظام كان قائما من قبل ومنعقدا الاختصاص به للمحاكم العادية طبقا لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم قضت أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بتعديل قواعد اختصاص جهات القضاء بنظر الطعون فى تلك القرارات بأن جعلت ولايته للمحاكم التأديبية بدلا من للمحاكم العادية ، ومن ثم تسرى أحكام هذا التعديل فى الاختصاص على الطعون فى القرارات التى صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أو بعده . وعلى ذلك يكون القياس الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم . وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى باختصاصها بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥)

حجية الشئ المقضى لا تتروى الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات للحل سببا وموضوعا - اذا كان المدعى الأول

التي حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، مستندا الى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي انطوى على اختصاص للمحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فانه لايسوغ الحكم فى الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها فى ظل قواعد قانونية أخرى - أساس ذلك أن هذه الحجية لايجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضى فيها ولاشك أن تبديل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه أن ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ .

ان الثابت من الأوراق أن المدعى عين بالجمعية التعاونية الاستهلاكية فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بوظيفة كاتب بونات ، وقد أبلغ المشرف على الجمعية أن مورد « اللانشون » أدخل فى المجمع يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ كمية من اللانشون لرئيس المجمع واستلم ثمنها ، الا أنه لاحظ أن البقالين بالمجمع يبيعون من هذه الكمية بالرغم من عدم تحرير اذن توريد بهذه الكمية ، وقد قامت ادارة الشؤون القانونية بالتحقيق ، وتبين منه أن الكمية المشار اليها سدد ثمنها من خزانة المجمع وإنما بيعت لحساب رئيس المجمع الذى كان يستولى على الربح الناتج من بيعها ، وقد انتهت الادارة القانونية الى قيد الواقعة مخالفة ضد كل من رئيس المجمع و بقال العهدة ، و صراف الجمعية (المدعى) وأسند الى الأخير أنه سمح لرئيس المجمع بسحب مبلغ ٥ جنيهات و ٧٠٠ مليم من ايراد المجمع بتاريخ

١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ لدفع ثمن ١٥ كجم لانتشون اشتراها رئيس المجمع لبيعها لحسبه الخاص على أن ترد الى الخزينة بعد بيعها دون أن يترتب على ذلك ضرر مالى . ومن ثم صدر قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٨٣٣ فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ بفصل المدعى لاخلاله بالتزاماته الجوهريه وذلك بعد أن تم العرض على اللجنة الثلاثية . وقد أقام المدعى الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٠٩ بصحيفة اودعت سكرتارية المحكمة التأديبية لوزارة التكوين فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ طلب فيها الحكم بالغاء القرار الصادر بفصله ، وبجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة المذكورة بعد اختصاصها بنظر الدعوى ، وقد أقامت حكمها على أساس عدم مشروعية المادة (٦٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بشركات القطاع العام ، وأضافت المحكمة انها إذ تقضى بعدم اختصاصها فانه يمتنع عليها احالة الدعوى الى القضاء المدنى وفقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو وفقا لأى قانون آخر .

ولذا صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، أقام المدعى الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩ طالبا الغاء القرار الصادر بفصله ، وبجلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٧ صدر الحكم المطعون فيه الذى قضى بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٠٩ القضائية السالف ذكرها .

ومن حيث أن حجية الشئ المقضى لا تترتب الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا ،

فكلما اختلف أى شرط من الشروط السابقة كالموضوع أو الخصوم أو السبب بأن اختلف أيهما فى الدعوى الثانية عما كان عليه فى الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ، ولما كان المدعى قد أقام الدعوى الأولى - التى حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها - مستندا الى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذى انطوى على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فانه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها فى ظل قواعد أخرى لأن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التى كانت تبني عليه الدعوى المقضى فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه لن ينشئ حقوقاً للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وقد حيّجت نفسها عن نظر الدعوى على ماسلف بيانه فانها تكون فى الواقع من الأمر قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مخالفة بذلك حكم القانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التموين بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

(الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١)

أثر حجية الأحكام :-

صدر حكم لصالح أحد القاطنين بالتدريس فى الجامعة بربط درجته بـدرجات رجال القضاء والنيابة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .
- حجية هذا الحكم - تقتصر على موضوع المنازعة من الناحية المالية بتحديد نوع الكادر ولا تمتد إلى استحقاق لقب علمى لم يقرره الحكم .

إذا كان قد صدر حكم نهائى من محكمة القضاء الإدارى باستحقاق المدعى لربط درجته بـدرجات رجال القضاء والنيابة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فإن حجية هذا الحكم لا تعدو المسألة القانونية موضوع المنازعة التى فصل فيها وحاز بالنسبة إليها قوة الأمر المقضى . وقد كانت طلبات المدعى وزملائه فى الدعوى المذكورة هى الحكم باستحقاقهم لربط درجاتهم بـدرجات رجال القضاء والنيابة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة دون أن يتغرضوا لطلب استحقاقهم لوظائف أو ألقاب علمية ، وإن كان الحكم فى سبيل تبرير مآنتهى إليه قضاؤه فى طلب ربط درجات المدعين بـدرجات رجال القضاء والنيابة قد ذهب فى أسبابه إلى إعتبار المدعين داخل هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ تقلدهم إليها ، خلافاً لما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا فيما بعد فى مثل هذا الخصوص . وقد قامت الجامعة بتنفيذ لهذا الحكم بتسوية حالة المدعى بالتطبيق للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ اعتباراً من تاريخ العمل به ، فوضعت فى وظيفة مدرس (أ) من أول مارس سنة ١٩٥٠ وحسبت له أقدميته فيها من أول يولية سنة ١٩٣٧ مع زيادة مرتبة بالعلوات القانونية .

وإذا كان مافصل فيه حكم محكمة القضاء الإدارى آنف الذكر لم يمس

الدرجة العلمية التي يستحق المدعى أن يوضع فيها . ولم يقض له بشئ من ذلك ، ولم يتناول تحديد أقدميته في اللقب العلمي أو بيت في ارتباط استحقاق هذا اللقب بالدرجة المالية ، بل اقتصر على بيان نوع الكادر الذي يعامل بأحكامه منذ نقله الى الجامعة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٩٧٩ الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ وإن كان هذا القرار قد أرجع النقل الى أول مارس سنة ١٩٥٠ - تاريخ اعتماد الميزانية - ومن ثم لا يتعدى أثر الحكم المشار اليه الوضع المالي الذي وصل فيه الى الدرجة العلمية التي لم يتعرض للقضاء باستحقاق المدعى لها . وقد كانت ترقية هذا الأخير الى الدرجة الثالثة المالية في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ غير مستندة الى القواعد الخاصة التي تحكم ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومنحهم الألقاب العلمية ، ولا الى أحكام اللائحة الداخلية للمعهد العالي للهندسة الذي كان ينتمي اليه . كما أنها لم تكن مقرونة بمنحة لقبا علميا ما ، أو بالاقرار له بوضع آخر يرتب له مركزا قانونيا ذاتيا يكسبه حقا في اللقب العلمي الذي يطالب به بل تمت بوصفه مدرسا خارج سلك أعضاء هيئة التدريس وبالتطبيق لقواعد لكادر العام لموظفي الحكومة لا لأحكام توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، تلك الأحكام التي يتعين أعمالها في حقه بما نظمته من شروط وقيود للحصول على اللقب العلمي ، من تاريخ اعتباره من أعضاء هيئة التدريس . وقد كانت الترقية الى الدرجة المالية المشار اليها مزية منعكسة عن الأوضاع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة فلم تراعى فيها هذه الأوضاع ولم تخضع للقواعد الخاصة التي تحكم أعضاء هيئة التدريس . ودون تقييد بالشروط القانونية اللازم توافرها بحسب هذه القواعد وتلك الأوضاع لمنع اللقب العلمي المقابل للدرجة المالية وهي شروط تطلبها القانون لمصلحة عامة تتعلق برسالة التعليم الجامعي وحسن سير هذا المرفق . ولا ينفي عن وجوب

تحققها يعنى من ضرورة استيفائها مجرد الحصول على درجة مالية بعيدا عن سلك أعضاء هيئة التدريس دون قصد ربطها بلقب علمى ما ، أو ارادة إحداث هذا الأثر نتيجة لمنحها ، ودون اتباع الأوضاع الشكلية المقررة لنيل هذا اللقب من صدور قرار من وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة أو مجلس المعهد المختص بعد تكوين مجلس الجامعة وهيئاتها المختلفة ، أو من الوزير بسلطته المؤقتة الانتقالية فى الفترة السابقة على ذلك ، وفقا لما نصت عليه المادتان ١٩ و ٢٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة عين شمس . ومادام لم يصدر مثل هذا القرار على النحو المتقدم فلا يمكن اعتبار المدعى قد كسب مركزا قانونيا ذاتيا باعتباره فى وظيفة أستاذ مساعد «ب» منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ تاريخ منحة الدرجة الثالثة المالية ، اذ أن كسب هذا المركز لا يتم بحكم اللزوم بمجرد حصوله على هذه الدرجة دون اعتداد بما يستلزمه القانون للتعيين فى تلك الوظيفة من درجات علمية خاصة . وخبرة مهنية . وممارسة فعلية ، وعامل زمنى وأقدمية فى اللقب ، وإنتاج علمى ، وأبحاث مبتكرة ، وما الى ذلك ، فضلا عن وجوب صدور قرار بهذا التعيين من السلطة التى تملكه قانونا ولا يغير من هذا صدور حكم محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٤ فى الدعوى رقم ٤١٨ لسنة ٦ القضائية باستحقاق المدعى لربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ على أساس اعتباره داخلا فى هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقله اليها ، اذ أن هذا الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى فى نطاقه السابق تحديده لم يقصد استحقاقه للقب علمى معين .

حجية الشيء المقضى به - مجال تطبيق هذه القاعدة صدور حكم نهائى
فى شأن طلب محدد ولسبب معين لا يجوز معه اعادة طرح النزاع أمام
القضاء بشأن ذات الطلب ولذات السبب وبين الخصوم أنفسهم .

متى كان طلب المدعى فى الدعوى رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٩ق أحقيته فى
الترقية الى الدرجة الرابعة من تاريخ صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ أسوة
بزملائه الذين رقوا به هو طلب لالغاء ذلك القرار اعتمد فيه على الأسباب
ذاتها التى تضمنها الطلب ذاته فى الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ق الصادرة فيها
الحكم نهائيا والقاضى برفضه . وبهذا فان هذه الدعوى بالنسبة الى هذا
الطلب تتحد موضوعا ومسببا مع تلك فىكون الحكم الصادر فى سابقتها حجة
بما فصل فيه يتنع من العودة الى اثاره المنازعة فى شأنه مما كان يتعين معه على
المحكمة أن تقضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها وإذ لم تفعل
وفصلت فيها على خلاف الحكم السابق فان حكمها وهو محل هذا الطعن
يكون فى هذا الخصوص قد خالف القانون ويتعين الغاؤه والقضاء بعدم جواز
نظر الدعوى لهذا السبب .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

**قوة الشيء المقضى تلحق المنطوق والأسباب المرتبطة به ارتباطا
وثيقا:**

ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٨
قد نفى قيام علاقة السببية المباشرة بين حساب مدة خدمة المدعى فى مجلس
مديرية أسوان فى أقدمية الدرجة الثامنة وبين استحقاق المدعى لما يطلبه من
ترقيات وما يترتب على هذه الترقيات من آثار وعلى هذا الأساس أقام قضاءه
برفض دعوى التسوية وبهذه المثابة يبرر السبب الذى قام عليه نتيجة الحكم

قوة الشيء المحكوم فيه كالمطوق ذاته ومن ثم فليس صحيحا ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم المذكور لا يلقى أى ظل على طلب التعويض فان أساس الحكم المشار اليه إنما ينشئ قيام علاقة السببية المباشرة بين الخطأ والضرب فهو مرتبط بطلب التعويض ارتباط العلة بالمعلول ولا يكون ثمة محل لبحث مسؤولية جهة الادارة عن التعويض بعد ان هدم الحكم سالف الذكر الركن الركين لهذه المسؤولية وقد حاز ذلك الحكم بعدم الطعن فيه فى الميعاد قوة الشيء المقضى به وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٨ق- جلسة ١٩٦٦/١/٣٠)

حجية الحكم لمنطوقه- الأسباب التى استند اليها فى الحكم والثى تتعلق بمسائل لا أثر لها على الدعوى ، ولم تكن للمحكمة بحاجة الى بحثها وهى فى صدد الفصل فيها- لاحجية لها .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات . لئن كان هذا الحكم قد صدر فى مواجهة الطاعن- وهو الخصم المنضم- وتضمنت أسبابه ما يفيد أن محكمة القضاء الادارى قد ارتأت أن هذا الخصم مسئول أيضا عن المخالفة وانه لا اعتداد بما يشيره من أنه بوصفه أحد مشايخ البلاد لا يخضع للجنة مخالفات الرأى- لئن كان ذلك كذلك الا أن الحجية لا تثبت الا لمنطوق هذا الحكم دون أسبابه المشار اليها ذلك أن المحكمة لم تكن فى حاجة وهى بصدد الفصل فى دعوى المدعى للتعرض لمسئولية الخصم المنضم عن المخالفة أو الفصل فى دفعه بانعدام القرار بالنسبة اليه فما عرضت له من ذلك فى بعض أسباب حكمها مما لا أثر له على دعوى المدعى لا تكون له حجية الأمر المقضى لعدم تعلقه بالطلب المرفوعة به تلك الدعوى ولعدم اتصاله بالمنطوق .

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ق- جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه - ارتباط أسباب الحكم بمنطوقه ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها - ثبوت الحجية لها في هذه الحالة .

إذا كان الأصل أن حجية الأمر المقضى به تثبت المقضى الحكم دون أسبابه إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضا إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب .

(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٧)

حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار المؤسسة رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ بترقية بعض العاملين بها إلغاء كلياً - رفض دائرة فحص الطعون للطعن المقدم في هذا الحكم - يترتب عليه أن يصبح حكم محكمة القضاء الإداري نهائياً ويحوز قوة الشئ المقضى - إذا كان من أسباب إلغاء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ إلغاء كلياً أن هذا القرار صدر سابقاً على القرار رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ بالتعادل والتسكين فإن هذا السبب يكتسب أيضاً قوة الشئ المقضى ويتمين عدم الاعتداد بالقرار رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ نتيجة ذلك أنه يكون على الجهة الإدارية أن تجهز التعادل والتسكين أولاً ثم تجهز الترقية وفق الأوضاع السليمة .

إن قرار المؤسسة المدعى عليها رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه هو ذات القرار المطعون فيه بالطعن الحالي وقد قضى الحكم المطعون فيه بإلغاءه إلغاء كلياً ، ولما كانت محكمة القضاء الإداري سبق أن قضت في الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ ق القضائية المشار إليها بجلسته ٢١ من مايو سنة ١٩٦٩ على ماسبق بيانه بإلغاء القرار المذكور إلغاء كلياً ، وقد قضت دائرة فحص

الطعون بهذه المحكمة بجلستها المقررة فى ٢٠ من إبريل سنة ١٩٧٤ برفض الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ١٥ القضائية المقدم فيه ، فمن ثم أصبح هذا الحكم نهائيا وحاز قوة الشئ المقضى ، واذا كان من بين أسباب الغاء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ بالتعادل والتسكين - وهو الشق الثانى من طلبات المدعى - الأمر المخالف لحكم القانون ، واذا كان الذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المكملة له ، فان السبب السالف يبانه يكتسب أيضا قوة الشئ المقضى ، ومن ثم يتعين عدم الاعتداد بهذا القرار الأخير ، ويكون على الجهة الادارية أن تجري التعادل والتسكين أولا ، ثم تجري الترقية وفق الأوضاع السليمة .

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٦ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٥)

دعوى - الحكم فى الدعوى - حجية الحكم - مدى تقييد القاضى الادارى بالحكم الجنائى الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه - يعتبر الحكم عنوانا للحقيقة فيما قضى به - الذى يحوز الحجية من الحكم هو المنطوق والأسباب الجوهرية المكملة له - القاضى الادارى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا للفصل فى الدعوى أمام القاضى الادارى - القاضى الادارى يتقيد بما أثبتته القاضى الجنائى فى حكمه من وقائع كان الفصل فيها لازما - لا يتقيد القاضى الادارى بالتكييف القانونى لهذه الوقائع - أساس ذلك : أن التكييف من الناحية الادارية يختلف عنه من الناحية الجنائية - المحاكمة الادارية تبحث فى مدى اخلال الموظف بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات - للمحاكمة الجنائية ينحصر أثرها فى قيام جريمة من جرائم القانون الجنائى - قد يصدر الحكم بالبراءة فى الجريمة الجنائية ومع ذلك

فان مايقع من الموظف قد يشكل ذنبا اداريا يستوجب مساءلته عنه تأديبيا -
أساس ذلك : - اختلاف نطاق المسؤولية الجنائية عن المسؤولية لادارية -
تطبيق .

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٧ - جلسة ١٩٨٥ / ١٢ / ٢١ من ٣١ ص ٦٦٥)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

حجية الحكم وانتقالها الى الخلف العام والخاص :-

المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - حجية الأمر
المقضى به - يشترط اتحاد الخصوم والمحل والسبب - الحكم يعتبر حجة على
الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل المشتري
وإذا كان الحكم متعلقا بالعين التى انتقلت للخلف - امتداد حجية الحكم الى
الدائنين العاديين .

ان المادة ١٠١ من قانون الاثبات تنص على أن الأحكام التى بحازت
قوة الشئ المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولايجوز قبول
دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا فى
نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا
وسببا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام
وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص وهو المشتري إذا كان الحكم متعلقا بالعين
التي انتقلت للخلف ، وتمتد حجية الحكم كذلك الى الدائنين العاديين ،
وذلك حسبما استقر عليه رأى الفقه والقضاء ، ولما كان الثابت من الأوراق
أن المطعون ضده فى الطعن المائل السيد / اشترى أرض النزاع البالغ

مساحتها ١ سهم ، ١ قيراط من السيد / بموجب العقد العرفي المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ وأن هذا البائع اشترى تلك المساحة ضمن مساحة أكبر قدرها ٢١ سهم ، ٣ قيراط ، ٣ أفلنة من السيد / بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ، وكان الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ قضى بالغاء قرار اللجنة القضائية بالاعتداد بالعقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ويرفض الاعتراض ، فان هذا الحكم يكون حجة على ورثة المرحوم / بوصفهم خلفا عاما ، ويكون حجة كذلك على المطعون ضده السيد / بوصفه خلف خاصا للمرحوم / ومن ثم فلا يحق للمطعون ضده أن يجدد النزاع مرة اخرى بطلب الغاء قرار الاستيلاء على أرض النزاع .

ومن حيث أن الاعتراض رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٢ موضوع الطعن المائل يتحد محلا ومسببا مع الاعتراض رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٢ موضوع الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ع ، ذلك أن محل الاعتراض هو طلب الغاء قرار الاستيلاء على مساحة من الأرض الزراعية بالقطعة رقم ٦٦ بحوض الخمسة والترايع رقم ١ بناحية الكوم الأخضر محافظة الجيزة لدى الخاضع / طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، والسبب في الاعتراض الأول وهو العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ يستغرق السبب في الاعتراض الثاني وهو العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأن العقد الأول هو سند ملكية البائع في العقد الثاني ، ومن المسلمات أن الحكم في الكل يعتبر حكما في الجزء ، ومادامت المحكمة رفضت طلب الالغاء بالنسبة للمساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ فان هذا الرفض ينسحب الى المساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأنها جزء من مساحة العقد السابق .

(طعن ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)^(١)

(١) هذا الحكم وما يليه منشورين بالموسوعة الادارية المرجع السابق ص ٤٧٧ وما بعدها

حجية الأمر المقضى بالنسبة للأحكام الادارية حجية نسبية فيما عدا أحكام الالغاء :

منازعة فى أجر - الحكم الصادر فيها له حجية نسبية .

ان المنازعة فى الأجر هى منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء
الادارى فى خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على أطرافه

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٨)

الحكم الصادر بتسوية حالة موظف - حجته نسبية لاتتعدى الخصوم
فيه الى غيرهم .

ان قرار اللجنة القضائية النهائية فى شأن طلب تسوية حالة سواء فى
منطوقه أو فى أسبابه المرتبطة به التى حمل عليها ليست له الاحجية نسبية
لاتتعدى الاخصام فيه الى غيرهم ، فلا يجوز لمن لم يكن مختصا فيه أو
متداخلا فى الدعوى أن يتمسك بهذه الحجية على الادارة فى نزاع آخر ولو
مرتبطا بالمنازعة الأولى ، التى لا يكتسب قرار اللجنة القضائية فيها قوة الأمر
المقضى الا بالنسبة لمن كان خصما فيه ، علة هذا الأصل أن القواعد المتعلقة
بقوة الشئ المحكوم به هى من القواعد الضيقة التفسير التى ينبغى الاحتراس
من توسيع مدى شمولها ، دفعا للأضرار التى تترتب على هذا التوسيع ،
وإذن فكلما اختلف أى شرط من شروط تلك القاعدة - كالسبب أو المحل أو
الاخصام - بأن اختلف أيها فى الدعوى الثانية عما كان عليه فى الدعوى
الأولى وجب التقرير بأن لاقوة للحكم الأول . ولامساغ للاحتجاج بما
تناوله منطوقه ، أو الأسباب المرتبطة به فى الدعوى الثانية ، إذ القرار النهائية
الأول ، كما لا يحتاج به على الكفة لاينفع الكافة كذلك ، اعتبارا بأن الحجية

المطلقة لاتسلم فى مضمار القانون الادارى ، الا لأحكام الالغاء وحدها طبقا لما ورد فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ومن ثم اذا ثبت أن القواعد التنظيمية توجب لامكان انتفاع المدعى بكادر العمال أن يكون له مثيل من عمال اليومية ، وأصرت الجهة الادارية على عدم وجود هذا المثيل فليس له أن يتمسك بالحجبة المستمدة من حكم صدر لزميل له قضى بتطبيق كادر المال عليه .

(طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨)

قيام قوة الشئ المحكوم فيه فى الأوضاع الادارية على حكمه ترتبط بالصالح العام - للمحكمة أعمال قرينة قوة الشئ المحكوم فيه على المنازعة الادارية ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوى الشأن - يستوى فى ذلك أن تكون المنازعة متعلقة بالغاء القرارات الادارية أو متعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت - المنازعات الأخيرة هى أيضا من المنازعات التى لامحيص من انزال أحكام القانون المنظمة لها على ماقام من نزاع فى شأنها دون اعتداد باتفاق الخصوم على ما يخالفها - اعتبار الأولى ذات حجبة على الكافة دون الثانية لأثره فى هذا المجال - دليل ذلك - المحكمة فى جعل منازعات الالغاء ذات حجبة عينية .

(طعن رقم ١٤٩٦ سنة ٢ق - جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨)

قضاء الحكم بالغاء القرار الصادر بتخطى أحد الأشخاص فى التعيين وتعيين من يلونه فى ترتيب الامتحان - أثره التسليم بوقوع خطأ من الادارة - احقية المتخطى فى الحصول على تعويض عن الفترة التى قضى بها بدون عمل .
ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية فى ١٨ من فبراير

سنة ١٩٥٨ فى الدعوى رقم ٤٤٤ لسنة ٤ القضائية المقامه من المطعون عليه ضد مصلحة الجمارك وديوان الموظفين له حجية الشئ المقضى فيما حكم به من الغاء قرار وزير المالية الصادر فى ٤ من يولية سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطى المطعون عليه بقرار التعيين باحدى وظائف الدرجة الثامنة الكتابية وتعيين من يلونه فى ترتيب الدرجات فى امتحان ديوان الموظفين ولاجدال فى ان تصرف الادارة المذكور بعد أن تبين من الحكم المشار اليه مخالفته لقانون يكون خاطئا ومن ثم تتصبب مسئولية الادارة عن الأضرار التى حاقت بالمطعون عليه نتيجة لتخطيه قرار التعيين مادام يترتب على حجية الحكم الصادر بإلغاء هذا التخطى التسليم بأن التصرف قد انطوى على مخالفة واضحه للقانون واختلال بأحكامه مادام هذا الاختلال هو الذى يستفاد منه الخطأ المنسوب الى الادارة ، وإذ عجزت الادارة عن ثبات المطعون عليه وفق الى مورد رزق يستعين به على تخفيف وقع الحرمان من راتب الوظيفة المقطوع عنه نتيجة للتخطى فى التعيين وأنكر المدعى من ناحية أخرى تكسبه بوسيلة أخرى بعد اخفاقه فى الانخراط فى العمل الحكومى فانه يتعين أن يقضى له بالتعويض عن تصرف الادارة الخاطئ على أن يراعى فى ذلك أن المطعون عليه قد أسهم بفعله فى اطالة مدة تعطيله الى ما بعد ٤ من مارس سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ تعيينه فى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ مما تسفى معه علاقة السببية بين خطأ الادارة والضرر الذى حل والمطعون عليه فى تلك الفترة وهذا الانتضاء مستفاد من امتناعه من استكمال مسوغات تعيينه عندما طوبل بها فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ الأمر الذى يترتب عليه لزماً انحصار الضرر الذى أصاب المطعون عليه فى المدة اللاحقة على تخطيه فى قرار التعيين أنف الذكر والتى امتدت الى تاريخ مطالبة الادارة اياه باستكمال

مسوغات تعيينه على ماسلف للبيان . لأن الضرر اللاحق على هذا التاريخ لم يكن بطبيعة الحال نتيجة لتصرف الادارة غير المشروع .

(طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٦ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٦٤)

أثر ضياع الحكم على الحجية :

ضياع الحكم المطعون فيه ليس فيه فى حد ذاته مايسقط قضاءه أو ينهى واقعة صدوره على ماصدر عليه - ليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذى شأن فى الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن فى التعقيب القضائى مادامت الوقائع التى بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت للحكمة التى صدر عنها الحكم لامتلك سلطة قطعية فى فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن - قضاء للمحكمة فى استظهار سلطة التعقيب على مايطعن أمامها من الأحكام .

ان ضياع الحكم المطعون فيه ليس فى حد ذاته مايسقط قضاءه أو ينهى واقعة صدوره على مثل ماصدر عليه - ومن ثم فليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذى شأن فى الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن فى التعقيب القضائى مادامت الوقائع التى بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت للمحكمة التى صدر عنها الحكم لامتلك سلطة قطعية فى فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن على مثل مايجرى عليه قضاء هذه المحكمة فى استظهار سلطتها فى التعقيب على مايطعن عليه أمامها من الأحكام .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قدم الى المحكمة التأديبية بتقرير اتهم حاصله أنه فى يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٨ بادارة الأشغال

العسكرية لم يؤد عمله بدقة نال فصر في اثبات البيانات الحقيفيه عن حالة
عهدة أمين المخزن ووقع على محاضر الجرد على بياض دون أن يثبت العجز
الذى اكتشفته اللجنة مما سهل اثبات بيانات غير حقيقية عن حالة العهدة بهذه
المحاضر وقد صدر الحكم الطعين بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قاضيا
بخصم ثلاثة أيام من مرتبه لما ثبت فى حقه هذا الشأن - والثابت ايضا فى هذا
الصدد بالرجوع الى تحقيقات النيابة الادارية فى القضية رقم ٥٢٣ لسنة
١٩٦٠ المودعة ملف الدعوى أن المدعى أقر صراحة لدى سؤاله فى التحقيق
بأنه وقع على بياض على الاستثمارات المعدة لاثبات العجز رغم ماكتشف
للجنة الجرد التى كان يرأسها من العجز فى بعض الأصناف ، وفى هذا
المسلك فى حد ذاته - والذى أجمعت عليه أقوال من تناولهم التحقيق
مايستنهض مسؤوليته الادارية ويستوجب مؤاخذته التأديبية ولايقبله من
المخالفة أو المؤاخذة أن يكون قد أثبت بعضا من الأصناف الفاقدة فى كشف
مستقل اذ كان لزاما عليه أن يثبت العجز جميعا فى الاستثمارات المعدة لهذا
الغرض وأن ينأى بتوقيعه من أن يكون محض توقيع على بياض يعسح معه
الباب الى التلاعب والاخلال بحجية الورقة الرسمية وما أعدت خصيصا
لإثباته ومن ثم فإن الحكم الطعين والصادر بادانته بخصم ثلاثة أيام من مرتبه
لهذا السبب يكون قد انبنى على صحيح سببه مستمدا من أصول ثابتة لها
دلائلها من عيون الأوراق لم تتسم بما يعيبه أو يداخل قضاءه علو

ومن حيث أنه لما تقدم فان الطعن يغدو على غير أساس حليق بالرفض
مع الزام الطاعن مصروفاته

صورة تنفيذية - طلب صورة تنفيذية ثانية - (حالاته - اجراءاته)
مفاد نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أنه لا يجوز اعطاء صورة تنفيذية ثانية
الا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي اصدرت الحكم المطلوب تسليم
صورته ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولاً من ضياع الصورة التنفيذية
الأولى - تطبيق . عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم بعد أن ثبت أنها في
حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بملكته -
خروج الواقعة عن نطاق الفقد والضياع الذي يميز المطالبة بتسليم صورة
تنفيذية ثانية .

ومن حيث أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ نصت على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص .
وقد نصت المادة ١٨١ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة
تنفيذية ثانية لذات الخصم الا في حالة ضياع الصورة الأولى وتحكم المحكمة
التي اصدرت الحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند
ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر ،
ومفاد ذلك لا يجوز اعطاء صورة تنفيذية ثانية الا بناء على حكم يصدر من
المحكمة التي اصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته ويتعين على المحكمة ان
تتحقق أولاً من ضياع الصورة التنفيذية الأولى . فمؤدى نص المادة ١١٨٣
المشار اليها أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا عند
ضياع الصورة التنفيذية الأولى - استثناء من الأصل العام - وهو أن الصورة
التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا مرة واحدة متتابعاً لتكرار التنفيذ
بمقتضى سند تنفيذي واحد . ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد
صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها . (نقض ١٣ / ٢ / ١٩٧٧ الطعن
رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق)

ومن حيث أن الثابت عما تقدم عدم ضياع الصورة التنفيذية من الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق ذلك ان هذه الصورة في حيازة محافظة بورسعيد التي قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذلك وهو ما يخرج الواقعة عن نطاق الفقد أو الضياع الذي يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية في حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات . ومن ثم يتعين الحكم برفض طلب المدعى تسليمه صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر في الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق مع الزامه المصروفات .

(طعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢ / ٦ / ٢٧)

أثر التنازل عن الحكم على الحجية :

اقرار من صدر حكم لصالحه ، أمام المحكمة الادارية العليا ، عند نظرها الطعن فيه بتنازله عنه اثره بالنسبة الى الحكم والى الحق الثابت به - المادة ٣٠٨ مرافعات .

اذا حضر المطعون ضده شخصيا أمام هذه المحكمة وقرر أنه يتنازل عن الحكم المطعون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الادارية بعد إذ قامت الجهة الادارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى أو مصروفات الطعن فان هذا الاقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعتبر نزولا بمن يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الأمر الذى يستتبع لزوما النزول عن الحق الثابت به طبقا لنص المادة ٣١٢ قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم نزول الخصوم التى صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع بين طرفيها لاقتضاه مقومات وجوده وتغلب مهمة المحكمة مقصورة على اثبات ذلك دون التصدى للفصل فى اصل النزاع الذى أصبح غير ذى موضوع .

(طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧ / ١٠ / ٢٢)

الأصل أن التنازل الذى يتبع أثره هو ذلك الذى يصدر عن مملكه قانونا
- التنازل المقدم الى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى من مندوب الجهة
الادارية بأنه لن يطعن فى الحكم مشار الطعن وهو لا يملك هذا التنازل قانونا
ولم يثبت أنه قد فوض فيه فان هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتد به فى
مواجهة الجهة الادارية .

انه عن الاقرار الذى حرره مندوب المصنع رقم ٣٦ الحرى فى ١٦ من
مارس ١٩٧١ بأنه لن يطعن فى الحكم مشار الطعن المائل فقد اوضح هذا
المندوب وهو الأستاذ بالمصنع المذكور أنه تقدم بهذا الاقرار الى قلم
كتاب محكمة القضاء الادارى بهدف امكان سحب المستندات التى كانت
مودعة فى الدعوى لصرف مكافأة نهاية الخدمة الى المدعى بعد أن تبين أنه
ليس مفوضا بالتنازل وأنه لم يصدر أى تنازل من الهيئة أو المصنع عن الطعن
فى الحكم المشار اليه وأن ادارة قضايا الحكومة هى التى تباشر الدعوى
وتهمين عليها .

ومن حيث أن الأصل أن التنازل الذى يتبع أثره هو ذلك الذى يصدر
عن مملكه قانونا ، ولما لم يثبت أنه قد فوض فيه من رئيس مجلس ادارة الهيئة
الطاعنة أو من مدير عام المصنع الحرى وهما صاحب الشأن اللذان اقاما
الطعن وأصرأ عليه ، فان هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتد به فى مواجهة
الطاعنين ولا يحتج به قبلهما .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٧/٢٣)

جواز تنازل للمحكوم له عن الحكم الصادر لصالحه فى دعوى تسوية -
أساس ذلك ان الوضع الذى يحظره القانون ويمكن العدول عنه فى أى حالة

كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى يتعلق بدعوى الالفاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام .

وإذا كانت الدعوى المتنازل عن الحكم الصادر فيها من دعاوى التسويات فمن ثم وأيا كان الرأى القانونى فى احقية المدعى - فإن مثل هذا التنازل جائز قانونا - ذلك أن الوضع الذى يحظره القانون ويمكن العدول عنه فى أى حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى يتعلق بدعوى الالفاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذى على أساسه تبنى الرقابة على مشروعية القرارات الادارية كما وأنه يبدو من أقوال المدعى نفسه أن الجهة الادارية أخذت فى اعتبارها هذا التنازل وعاملته على أساسه فلا يجوز له بعد ذلك التصلب منه على أى وجه من الوجوه مادام قد صدر صحيحا حسبما سلف البيان .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٧٥)

إذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذى يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال احواله الى المعاش اعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة وبين المزايا التى يفيد منها فى حالة بقاءه فى وظيفته المدنية فأنه عدم الدخول فى مجال السلطة التقديرية للادارة حتى يضمن استمراره فى الخدمة فان تنازل المدعى عن الحكم لا يكون قد صدر تحت اكراه يفسده - أساس ذلك أنه يجب لكى يكون ثمة اكراه مفسد للرضا أن تبعث الرهبة بغير حق أى بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٧٥)

لم يتضمن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصاً خاصاً بالتنازل عن الأحكام - وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون المرافعات - المادة ١٤٥ من قانون المرافعات تقضى بأن التزول عن الحكم يستتبع التزول عن الحق الثابت به - مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على التنازل عن الحكم بتجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقرها مالم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق .

ومن حيث أن السيدة / . . . المطعون ضدها قد قررت في جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس أنها بتنازل عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٧٩ في الدعوى رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٢٢ المقامة منها والمطعون فيه ، وبذلك الجلسة قرر الحاضر عن الهيئة الطاعة بقبول الهيئة المصروفات وطلب ترك الخصومة في الطعن وإثبات ذلك بمحضر الجلسة

والحكم المتنازل عنه هو الصادر لصالح المطعون ضدها والذي قضى « بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالفناء القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطي المدعية في الترقية إلى إحدى وظائف مستوى الإدارة العليا ذات الربط الثابت (٢٣٠٠) جنيتها مسوياً مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمته الجهة الإدارية المصروفات »

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لم يرد فيه نص خاص بالتنازل عن الأحكام

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد اصدار قانون مجلس الدولة قد نصت على أن « تطبق الاجراءات المقصور عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لذلك يتعين تطبيق أحكام قانون المرافعات الخاصة بالتنازل عن الأحكام .

ومن حيث أن المادة ١٤٥ من قانون المرافعات قد نصت على أن «التزول عن الحكم يستتبع التزول عن الحق الثابت به » ومن مقتضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يمنع على التنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لان الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها مالم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق .

ومن حيث أنه لما كانت المدعية (المطعون ضدها) قد تنازلت عن الحكم المطعون به وقبل الحاضر عن الهيئة الطاعنة تحمل الهيئة بالمصروفات فيتعين - والحالة هذه - الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطعن مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٥ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨١)

الحجية أمام المحكمة الدستورية العليا :

تصدت المحكمة الدستورية العليا للحجية في العديد من أحكامها ومن ذلك في حكما حديث لها .

(١) محكمة دستورية - حكم - حجية - نطاق الحجية - تطبيق الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية والمانعة من سطر أى طعن

دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثارا للمنازعة حول دستورتها وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها ، أما اذا لم يكن مطروحا على المحكمة ولم يكن مثارا للتراع أمامها ولم تفصل فيه بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحور قوة الأمر المقضى ، ومن ثم لا تمتد اليه الحجية المطلقة للمحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة

تطبيق - اذا كان الحكمان الصادران من هذه المحكمة فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ق دستورية (١) ، وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ق دستورية (٢) قد اقتصر كلاهما على الفصل فيما أثير م ، نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية باصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور وفيما أثير من طعن دستورى على تعيين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ فحسب دون أن تعرض المحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حصاها السابقان بالتالى فصلا قضائيا فى دستورتها فان حجية هذين الحكمين تكون مقصورة على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون المشار اليه ولا تلتزمها الى باقى نصوصه الأخرى ، ومن ثم لا تمنع من نظر أى طعن دستورى يثار بشأنها

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة

وحيث أن الوقائع -على ما بين من صحيفتى الدعويين وسائر الأوراق- تحصل فى ان المدعين كانوا قد أقاموا الدعويين رقمى ٣٩٩١ لسنة ١٩٨١ و ٣٩٩٢ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين فى الدعوى الأولى

الحكم ببطلان التصرفات الصادرة من الحراسة العامة فيما كان يملكه المرحوم والدهم من اراضى فضاء وحصة فى أحد الفنادق بمدينة الأقصر ورد هذه الممتلكات اليهم ، وطالبين فى الدعوى الثانية الحكم بتسليمهم الاطيان الزراعية المملوكة لهم ولأخويهم المرحومين والتي قام جهاز الحراسة العامة بالاستيلاء عليها وتسليمها للهيئة العامة للإصلاح الزراعى اعتقادا بأن فرض الحراسة على والدهم ينسحب اليهم بالتبعية ، غير ان محكمة جنوب القاهرة احالت الدعويين الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقيلت الدعويان برقمى ٧٨ لسنة ١ ق قيم ٧٩ لسنة ١ ق قيم حيث دفع المدعون فى كلتا الدعويين بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه ، وصرحت لهم محكمة القيم برفع الدعوى الدستورية ، فأقاموا الدعويين المائلتين .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعويين استنادا الى أن هذه المحكمة سبق أن قضت فى الدعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق دستورية ، بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من « وذلك مالم يكن قد تم بيعها ويرفض ماعدا ذلك من طلبات مما يعنى أن جميع نصوص القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما عدا نص المادة الثانية منه التى قضت للمحكمة بعدم دستورية شق منها ، هى نصوص دستورية ، وإذا كان الفصل فيما اذا كان هذا القضاء السابق تنصرف حججته الى ماعدا نص المادتين الثانية والسادسة - وقد كانا محل الطعن فى الدعاوى المشار اليها - أم يقتصر أثرها على هاتين المادتين فحسب هو مما تختص به

محكمة الموضوع اعمالاً لأثر الحكم ولا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فان هذه المحكمة تكون غير مختصة بنظر الدعويين المائلتين .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المدعين لا يبتغون أعمالاً أثر الحكيم الصادرين من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى ارقام ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٢ لسنة ٥ق دستورية على دعوى موضوعية غير مطروحة على هذه المحكمة ولا تدخل فى ولايتها ، وإنما يستهدفون الحكم بعدم دستورية بعض نصوص القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وحيث أن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية والمانعة من نظر أى طعن دستورى جديد يقتصر نطاقها على النصوص التشريعية التى كانت مثارا للمنازعة حول دستورتها وفصلت فيها المحكمة فصلا حاسما بقضائها ، أما ما لم يكن مطروحا على المحكمة ولم يكن مثارا للنزاع أمامها ، ولم تفصل فيه بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم لا تمتد اليه الحجية المطلقة للحكم الصادر فى الدعوى الدستورية السابقة . ولما كان الحكمان الصادران من هذه المحكمة فى الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ق دستورية ، وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ق دستورية قد اقتصر كلاهما على الفصل فيما أثير من نزاع حول مدى اختصاص رئيس الجمهورية باصدار القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور ، وفيما أثير من طعن دستورى على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فحسب ، دون أن تعرض للمحكمة لما ورد فيه من نصوص أخرى ودون أن يتضمن حكماها السابقان بالتالى فصلا قضائيا فى دستورتها ، فان حجية هذين الحكمين تكون مقصورة على المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون

المشار اليه ولائحتها الى باقى نصوصه الأخرى ، من ثم لاتفهم من نظر أى طعن دستورى يثار بشأنها . ولما كانت المحكمة الدستورية العليا هى المختصة وحدها بنظر الدعاوى الدستورية طبقا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة ٢٥ من قانون المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ومن ثم ينعقد الاختصاص لها بنظر الدعويين المائلتين ، ويكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس متعين الرفض .

وحيث أن المدعين طلبوا بعد رفع الدعوى الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ولما كانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية لاتقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا مطابقا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى رسمت سبل التداوى فى شأن الدعاوى الدستورية ، وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات ، وكان الطعن على المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى أثاره المدعون فى المذكرات المقدمة فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٨٢ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٥ و ٥ مارس سنة ١٩٨٧ و ٩ أبريل سنة ١٩٨٨ ، يعتبر طلبا عارضا ، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ويتعين الالغاء عنه .

وحيث أن المدعين طلبوا اصدار تفسير ملزم لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ رفعا لما يدعونه من تناقض بين أعمال هذا النص ونص الفقرة الثانية من المادة الأولى والمادة الثانية منه ، فان قانون المحكمة الدستورية العليا قد قصر الحق فى تقديم طلبات التفسير على جهات

محددة بما نص عليه في المادة ٣٣ منه على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية » ، لما كان ذلك وكان طلب التفسير المشار اليه قد قدم الى المحكمة مباشرة من المدعين خلافا لما نصت عليه المادة ٣٣ سالفه الذكر ، ومن ثم لم يتصل بها اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا لتقديم طلبات التفسير ، فإنه يتعين الالتفات عنه .

وحيث أن المدعين طلبوا أيضا تفسير منطوق الحكمين الصادرين من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية ، والدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه « وذلك مالم يكن قد تم بيعها . . . » . فان لهذه المحكمة قضاء سابق بأن الطلب الذي يقدم اليها بتفسير الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية لا يعدو أن يكون دعوى يتعين أن ترفع اليها وفقا للأوضاع المقررة من قانونها ، ولما كان أعمال آثار الأحكام المشار اليها هو من اختصاص محكمة الموضوع ، فاذا ادعى أحد الخصوم أمامها غموض قضاء المحكمة الدستورية العليا أو انتهائه ، وتبين لها أن لهذا الدفاع وجه كان لها أن تمنحه أجلا يطلب خلاله من المحكمة الدستورية العليا تفسير قضائها المختلف على مضمونه ، وللمحكمة الموضوع كذلك وقد خولتها المادة ٢٩ من قانون للمحكمة الدستورية العليا الحق في أن تحيل الى هذه المحكمة التصوص القانونية التي يترأى لها عدم دستورتها واللازمة للفصل في النزاع الموضوعي المعروف عليها ، أن تطلب من تلقاء نفسها من المحكمة الدستورية العليا ذلك التفسير باعتبار أن غموض قضائها يثير خلافا حول معناه ويعوق بالتالي مهمتها في شأن أعمال

أثره على الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكان طلب التفسير المشار اليه لم تحله محكمة الموضوع ولم يقدم بناء على تصريح منها للمدعين برفع دعوى التفسير الى المحكمة الدستورية العليا ، وإنما قدم مباشرة الى هذه المحكمة بملذكرة وردت اليها بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٨٧ ، ومن ثم لم يتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ، وبالتالي يكون غير مقبول .

وحيث أن السيد الدكتور والسيدتين و.....
المدعين في الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية ، والسيد
المدعى في الدعويين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية ، قد طلبوا
بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ قبول تدخلهم خصوما متضمنين للمدعين في
طلب تفسير هذين الحكمين ، ولما كانت الخصومة في طلب التدخل
الانضمامي تابعة للخصومة الأصلية في طلب التفسير ، ومن ثم فإن عدم
قبول طلب التفسير يستتبع عدم قبول طلب التدخل الانضمامي .

وحيث أن المدعين ينعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
المشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس
الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي المخول له ولعدم توافر الحالة
التي تسوغ سرعة إصداره في غيبة مجلس الشعب ، وينعون على المادة الثانية
منه مخالفتها للمواد ٣٤ و ٣٦ و ٤٠ و ٦٨ و ١٧٨ من الدستور ، كما ينعون
على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٦
في الدعوتين رقمي ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٢
لسنة ٥ قضائية دستورية والتي يتضمن موضوع كل منها الطعن المشار في
الدعويين المائلتين بشأن القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه

والمادتين الثانية والسادسة منه - بعدم دستورية المادة الثانية من هذا القرار بقانون فيما نصت عليه « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها » ويرفض ماعدا ذلك من طلبات . وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ، وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك وكان مما استهدفه المدعون فى الدعويين المائلتين الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفى مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه ، وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكمها المتقدم بصدد هذه الطعون على ماسلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور بشأنها من جديد ، فان المصلحة فى الدعويين المائلتين بالنسبة الى الطعون المشار اليها تكون قد انتفت ، وبالتالي تكون كل من هاتين الدعويين فى ذلك الشق من طلبات المدعين غير مقبولة .

وحيث أن المدعين ينعون على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما تضمنته من اعتبار « الأولاد

البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التي شملتها تدابير الحراسة ، مخالفتها للمادة الثانية من الدستور لتعارض هذا المدلول مع مفهوم العائلة طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية ، التي تعتبر مبادئها المصدر الرئيسي للتشريع ، ومخالفتها أيضا لما تقتضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للأموال وعدم جواز المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون سالف الذكر تنص على أن تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ وتتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك الوجه المبين فى هذا القانون .

ويقصد بالعائلة - فى احكام هذا القانون - كل من شملتهم تدابير الحراسة من زوج وزوجة وأولاد قصر أو بالغين وغيرهم من الورثة .

وحيث أن البين من استظهار نص الفقرة الثانية من المادة السالف ايرادها بالمقارنة لنص الفقرة الأولى منها - أن مقصود المشرع بالورثة « الذين عتنتهم الفقرة الثانية هم افراد لم تصدر فى شأنهم أوامر بفرض الحراسة على أموالهم كخاضعين أصليين بوصفهم « ورثة » ، وإنما امتدت اليهم تدابير الحراسة فى تاريخ فرضها باعتبارهم أفراداً فى « عائلة » خضعت للحراسة بعد وفاة مورثها لمجرد كونهم ورثة ، اذ لا تتحقق للشخص صفة « الوارث » فى تاريخ فرض الحراسة الا اذا كان مورثة قد توفى من قبل ، ومؤدى هذا أيضا أنه اذا نص قرار الحراسة على فرضها على ورثة أحد الاشخاص ، فهؤلاء الورثة يكونون من الخاضعين الاصليين ويخرجون بالتالى عن مدلول

الورثة المعنيين بالفقرة الثانية المشار إليها وفقا لما تقدم .

وحيث أن الحراسة التي فرضت على الأموال والممتلكات بالاستناد الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ كانت تستهدف على غل يد الخاضع عن ادارة أمواله وممتلكاته فى نظام استثنائى ورد على خلاف الأصل المقرر من أن لمالك الشئ وحده فى حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، ومن ثم ينبغى تفسير النصوص الخاصة بالحراسة والأوامر الصادرة بفرضها - عند غموضها - تفسيراً ضيقاً غير موسع صونا للملكية الخاصة وحماية لها من أن تمس بغير نص صريح متفق مع الدستور ، خاصة اذا ما تعلق الأمر بحراسة منعقدة ، كما هى الحال فى الحراسة التى فرضت على والد المدعين وغيره من الأشخاص الطبيعيين على خلاف ما تجيزه أحكام قانون الطوارئ المشار اليه اذ جاءت الأوامر الصادرة بفرض هذه الحراسة فاقدة لسندها القانونى ومشوبة بعيب جسيم يجردها من شرعيتها وينحدر الى مرتبة الفعل المادى المعدوم الأثر قانونا .

وحيث أن الأوامر الصادرة فى شأن الحراسة بالاستناد الى احكام قانون الطوارئ المشار اليه ، قد تضمنت فرضها على أموال بعض الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم ، مثلما نص على ذلك الأمر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذى تضمن فيمن شملهم بفرض الحراسة النصص على والد المدعين « وعائلته » ، الا أن هذه الأوامر - شأنها فى ذلك شأن جميع القوانين والقرارات السابقة على صدور القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه - قد خلت جميعها من تحليد صريح لمقصود « العائلة » المعنية فى مجال تطبيق الأوامر الصادرة بفرض الحراسة .

وحيث أن النص فى الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على لفظ

«العائلة» دون لفظ «الأسرة» انما يدل على أن «العائلة» المعنية بفرض الحراسة هي غير الأسرة بمفهومها المقرر في القانون المدني والذي يتسع مدلولها طبقاً لأحكام هذا القانون ليشمل كافة الأقارب الذين يجمعهم أصل مشترك ، سواء أكانت قرابة مباشرة تتسلسل من الأصل الى الفروع أم كانت قرابة حواشي لاتسلسل فيها وإن كان يجمعهم أصل مشترك وما يرتبط بهؤلاء وهؤلاء بطريق المصاهرة ، وإذا كان تحديد مفهوم «العائلة» في هذا الشأن أمراً يتوقف عليه الخضوع لتدابير الحراسة ، فانه ينبغي التحرز في توسيع مدلولها وحصره في نطاقه الضيق الذي يتفق مع دلالة اللغوية ، بحيث يقتصر مفهوم العائلة على الأفراد الذين يرتبطون بالخاضع الأصلي برابطة الاعالة والذي يكون له عليهم بحكم هذه الرابطة سلطة الهيمنة والولاية ، وهم الزوجة التي يلتزم الزوج باعالتها شرعاً وكذلك الأولاد القصر وهم الذين يعتمدون عادة على والدهم في حياتهم المعيشية ويكونون بسبب نقص أهليتهم مشمولين بولاية والدهم قانوناً ، وإن ما يملكونه من أموال خاصة تكون خاضعة لأشرافه وواقعة تحت سيطرته الفعلية مما أدى الى بسط الحراسة على أموال الزوجة والأولاد القصر بالتبعية للخاضع الأصلي ، دون أن يشمل مدلول «العائلة» في هذا الشأن لا يخضع بالتالي للحراسة بالتبعية - لانعدام مبررها - من كان من أولاد الخاضع في تاريخ فرض الحراسة بالغاً سن الرشد ، إذ يبلغ الولد هذه السن تتحقق له الأهلية الكاملة لمباشرة حقوقه المدنية في إدارة أمواله والتصرف فيها وتنحصر عنه ولاية والده قانوناً . ومن ثم يكون المقصود بلفظ «العائلة» في مجال تطبيق أوامر الحراسة هم الزوج والزوجة والأولاد القصر في تاريخ فرض الحراسة فحسب ، دون أن ينسحب هذا المدلول الى من كان من الأولاد بالغاً سن الرشد في تاريخ فرض الحراسة ولا الى غيرهم من الورثة الذين عتتهم الفقرة الثانية من المادة الأولى

من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

يؤيد ذلك اتجاه المشرع فى قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حين حدد فى المادة الخامسة منه المقصود « بالأسرة » فى مجال تحديد مايرد نقدا أو عينا من أموال الخاضع الأصلي له ولأفراد أسرته ، اذ أخرج من مفهوم الأسرة فى هذا المجال أولاده البالغين وقصر مدلولها على الزوج والزوجة والأولاد القصر ولو كانوا متزوجين ، كما يؤيده أيضا ماورد فى المذكرة الايضاحية وتقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ باضافة مادة جديدة برقم (٥) مكررا الى قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة سالف الذكر تقتضى بالاعتداد بمدلول الأسرة المنصوص عليه فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ متى كان ذلك أصح للخاضع ، بقصد التوسعة على أفراد أسرة الخاضع فى الافادة من الحد الذى كان مسموحا به للرد نقدا أو عينا من الأموال التى خضعت للحراسة وذلك بادخال الأولاد البالغين غير المتزوجين ضمن أفراد أسرة الخاضع الأصلي مما يدل على أن المشرع لم يتجه أصلا الى اعتبار الأولاد البالغين ضمن أفراد عائلة الخاضع ، وإنما أضافتهم بموجب هذا القانون لمجرد التيسير .

لما كان ذلك وكان المقصود « بالعائلة » فى مجال تطبيق أوامر فرض الحراسة المشار اليها هم الزوج والزوجة والأولاد القصر فى تاريخ فرض الحراسة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وقد تضمن نصها اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة - بالمعنى الذى سلف بيانه - ضمن

«العائلة» التي خضعت للحراسة ، مع أنهم لا يدخلون في « العائلة » طبقا لمفهومها الصحيح ويخرجون بالتالى عن مجال تطبيق القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فان حكم الفقرة المذكورة فيما تضمنه من اعتبار الاولاد البالغين وغيرهم من الورثة- الذين عناهم نصها - ضمن « العائلة » التي خضعت للحراسة يكون فى الواقع من الامر ، قد تعول على أموال الاشخاص لم تشملهم أوامر فرض الحراسة ، ولم يكن تنسحب عليهم آثارها ، وأخضعها ابتداء ويحكم جديد للأحكام التي تضمنها القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم من زوجات وأولاد قصر ، الأمر الذى يشكل عدوانا صارخا على الملكية الخاصة بالمخالفة لما تقضى به المادة ٣٤ من الدستور من صون الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها بغير حكم قضائى ، مما يعيب النص المطعون عليه فى هذا الخصوص ويصمه بعدم الدستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما تضمنته من اعتبار الاولاد البالغين وغيرهم من الورثة- الذين عناهم نصها - ضمن « العائلة » التي خضعت للحراسة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما تضمنته من اعتبار الاولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التي خضعت للحراسة .

(حكم المحكمة الدستورية العليا - بجلسته ٤ مارس سنة ١٩٨٩ في القضية رقم ٦٨ لسنة ٣٠ق دستورية - والقضية المضمومة اليها رقم ٦٩ لسنة ٣٠ق دستورية - نشر في الجريدة الرسمية - العدد (١١) بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٩).

دستور - لوائح تنفيذية - اختصاص - حكم - حجية - مصلحة - حدد الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع عمله اللائحي مخالفا لنص المادة ، ١٤٤ المشار اليها كما أنه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

المحكمة

وحيث أن الأصل أن السلطة التنفيذية لاتتولى التشريع ، وإنما يقوم اختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الأصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في اصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه . ومؤدى هذا النص أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية ، فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك ، أو من

يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يتمتع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري والا وقع عمله اللاتحى مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار إليها ، كما أنه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تأجير وبيع الأماكن المؤجرة وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، حدد فى بعض نصوصه الأحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار من وزير الاسكان والتعمير ، من بينها مانصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى . . . » وطبقا لهذا النص ، واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور - على متقدم بيانه - يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى بعد أن نص فى الفقرة الأولى من مادته الأولى على أن تنقل الى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى تباشرها وزارة الاسكان وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات الآتية : تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر « نص فى الفقرة الثانية منها -

المطعون عليها - على أن « يستبدل بعبارتي وزارة الاسكان ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظة المختص أينما وردتا في القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات السابقة ، وكان مؤدى هذا الاستبدال - وفي نطاق الدعوى الراهنة - نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى المحافظين كل في نطاق محافظته .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بحكمها الصادر بجلسته ١٧ مايو ١٩٨٦ فى القضية رقم ٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية » بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك تأسيسا على مخالفتها لنص المادة ١٤٤ من الدستور لانطوائها على تعديل للاختصاص الدستوري باصدار اللوائح التنفيذية الذى سبق وأن عين القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من له الحق فى ممارسته فحصره فى وزير الاسكان والتعمير الذى يستقل منذ العمل بهذا القانون باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الفقرة الثانية من مادته الأولى . اذ كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة فى هذا النطاق له حجية مطلقة حاسمة للخصومة بشأن دستوريتهما حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها ، فان المصلحة فى هذا الشق من الدعوى الماثلة تكون قد انتفتت ويتعين الحكم بعدم قبولها . وحيث أنه بالنسبة لقرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - المطعون عليه - فانه وان كان وزير الاسكان والمرافق قد أصدر القرار الوزاري

رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ الذى قضى فى مادته الأولى بسريان أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على بعض قرى مركز سنورس ومن بيها قرية سنهور القبلية ، إلا أن هذا القرار الذى عمل به اعتباراً من اليوم التالى لنشره فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٧ لا ينسحب الى الفترة الذى كان فيها قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ قائماً نافذاً ، ولا تعتبر به الخصومة الراهنة منتهية ، ذلك أن الالغاء التشريعى لهذا القرار لا يحول دون الفصل فى الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة اليهم تتحقق بإبطالها لمصلحتهم الشخصية المباشرة فى الطعن عليه بعدم الدستورية ذلك أن الأصل فى تطبيق القاعدة القانونية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو سريانها على الوقائع التى تتم فى ظلها ، أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها فى ظل القاعدة القديمة تخضع لحكمها وحدها ، لما كان ذلك وكان وزير الاسكان والتعمير - واعمالاً لنص المادة ١٤٤ من الدستور - هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه على ما تقدم بيانه - وكان قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - وهو القرار المطعون عليه - قد صدر استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ الذى سبق أن انتهت هذه المحكمة الى عدم دستورية الفقرة الثانية من

مادته الأولى فيما تضمنته من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ومنتحلا سلطة وزير الاسكان بعد أن عينه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه لاصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه ، ومن بينها القرارات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه ، فان قرار محافظ القيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ - بوصفه لائحة تنفيذية لذلك القانون - اذ نص على مد نطاق بعض أحكامه على بعض القرى الواقعة فى دائرة محافظة القيوم - يكون مشوبا بعبء دستورى لصدوره من سلطة غير مختصة بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم دستوريته .

والحكم فى الدعوى ١٥٥ لسنة ١٨ ق - دستورية جلسة ١٩٩٩/٣/٦ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ١٨/٣/١٩٩٩ .

« وحيث إن إبطال هذه للمحكمة للنص المطعون فيه يقتضى تدخل مصدر القرار الطعين لوضع نص بديل يتلافى العوار الدستورى السابق تبيانه . إعمالا للحجية المطلقة التى أسبغها قانون المحكمة الدستورية العليا على أحكامها فى المسائل الدستورية والتى لازمها نزول الدولة بكامل سلطاتها عليها لتعمل بوسائلها وأدواتها - ومن خلال سلطة التشريع أصليا وفرعا ، كلما كان ذلك ضروريا - على تطبيقها .

وحيث إنه بقضاء هذه المحكمة بعدم دستورية عجز المادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ ، فإنها تكون قد استجابت إلى الطلب الأصلى للمدعى فى الدعوى الراهنة ، بما لا محل معه بعدئذ لبحث طلبه الاحتياطى »

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن حسمت المسألة الدستورية المثارة فى الدعوى الماثلة محددة نطاقاً على ما تقدم - بحكمها الصادر بجلستها المعقودة فى الأول من يناير ٢٠٠٠ فى القضية رقم ١٨٠ لسنة ٢٠ قضائية «دستورية» ، والذي قضى بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة (٢١) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية . وإذ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٠ وكان مقتضى المادتين (٤٨ و ٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ أن يكون لقضاء هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية حجية مطلقة فى مواجهة الكافة ، وبالنسبة إلى الدولة بسلطاتها المختلفة باعتباره قولاً فصلاً لا يقبل تأويلاً ولا تعقياً من أى جهة كانت ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه ، أو إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته ، فإن الخصومة فى الدعوى الراهنة تغدو منتهية .

(حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ٢٠ قضائية دستورية الصادر بجلسة ١/٤/٢٠٠٠ منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٥ فى ١٣/٤/٢٠٠٠)

(والحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٣ لسنة ٢٠ ق دستورية جلسة ٥/٢/٢٠٠٠ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٧ فى ١٧/٤/٢٠٠٠)

(والحكم فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٢١ ق دستورية جلسة ١/١/٢٠٠٠ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢ تابع فى ١٣/١/٢٠٠٠)

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن حسمت المسألة الدستورية المثارة في الدعوى الماثلة بحكمها الصادر بجلسة ١٤/٣/١٩٩٢ في القضية رقم ٣٦ لسنة ٩ قضائية «دستورية» ، والذي قضى برفض الدعوى . وإذ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢/٤/١٩٩٢ ، وكان مقتضى نص المادتين (٤٨ و٤٩) من قانون للمحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، أن يكون لقضاء هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية حجية مطلقة في مواجهة كافة وبالنسبة إلى الدولة بسلطاتها المختلفة باعتباره قولاً فصللاً لا يقبل تأويلاً ولا تعقيباً من أى جهة كانت ، وهى حجية تحول بذاتها دون للمجادلة فيه أو إعادة طرحه عليها من جديد لمراجعته ، فإن الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة .

(حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٢١ق -
دستورية جلسة ٦/٥/٢٠٠٠ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٠
١٨/٥/٢٠٠٠)

القسم الثالث الدفع الموضوعية

الباب الأول

القطع بالتقادم

ان للتقادم دوراً هاماً في المجتمع والتقادم بصفه عامه هو مضي مدة معينة من الزمن بيد أن الزمن وان كان عنصراً أساسياً من عناصر التقادم إلا أنه لا يكفي بذاته ذلك أن مجرد مرور الزمن لا يفيد إكتساب حقاً أو فقدته وإنما يجب إضافة عناصر أخرى إلى جوار عنصر الزمن فحتى يترتب على الزمن أثراً مكسباً لابد من عملاً إيجابياً معه من جانب المكتسب ولكي يترتب على الزمن من جهة أخرى أثره المسقط لابد من إضافة واقعه سلبيه تتمثل في سكوت صاحب الحق طوال المدة القانونية للتقادم. ^(١)

ولم يعرف القانون المدني التقادم ويتجه جانب من الفقه إلى أن هذا المسلك من المشرع مسلكاً حسناً وأنه يجدر بالمشرع إلا يتعرض لتحريف الأنظمة ويتركها للفقهاء . ^(٢)

ولقد فصل القانون المدني بين التقادم المكسب والتقادم المسقط فنص في المادة ٣٨٦ فقرة أولى (يترتب على التقادم إنقضاء الإلتزام ومع ذلك يتخلف في ذمة المدين إلتزام طبيعي) كما جاء أثر التقادم المكسب في المادة ٩٦٨ مدني .

ونعرض لأحكام التقادم في الفصول التالية :

(١) راجع في هذا التقادم في المواد المدنية والتجارية للمستشار علي أحمد حسن ص ١٧ .

(٢) راجع دكتور / عبد النعم البدراوى أثر مضي الله في الإلتزام ص ١٦ .

الفصل الأول

احكام عامة فى التقادم

مدى جواز تطبيق احكام القانون المدنى الخاصة بالتقادم على روابط القانون
الادارى ،

استقرار القضاء الادارى على :

لا يلزم على القضاء الادارى بتطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم الا
اذا وجد نص خاص ، أو رأى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام -
مثال بالنسبة لقواعد التقادم فى الفقه الادارى الفرنسى .

لا يلزم القضاء الادارى بتطبيق النصوص المدنية فى التقادم أيا
كان مجال تطبيقها ، الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى تطبيقها على
وجه يتلاءم مع روابط القانون العام ، وقد اتجه الفقه الادارى فى
فرنسا هذا الاتجاه مستهديا بتلك الاعتبارات ، ففرق بين ديون الدولة المستحقة
لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، وانتهى الى أن الأولى تسقط
بالمسدد المعتادة (طبقا للنصوص المدنية) وأن الثانية تسقط بمضى أربع
سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر فى هذا الخصوص) أن لم ينص قانون آخر
على السقوط بمدة أقصر ، كما انتهى الى أن سقوط دين الغير قبل الدولة بمضى
المدة المذكورة حتمى ونهائى ، فلا يحتمل وقفا كما لا يحتمل مدا الا بمقدار
ميعاد المسافة ، وأن الدين اذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعى فى ذمة الدولة ،
ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائئوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضى به من
تلقاها نفسها ، ثم اتجه الى أن التعويض المترتب على الاخلال بالالتزام هو
من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام ، لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة

للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصيل ، فإذا كان التعويض مثلاً مطلوباً مقابل حرمان الموظف من مرتبه بسبب فصله بدون وجه حق سقطت دعوى التعويض بمضى مدة التقادم المسقطه للمرتب .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢ق - جلسة ٨/١٢/١٩٥٦)

تطبيق قواعد القانون الخاص على روابط القانون العام بما يتفق وطبيعة هذه الروابط - تطبيق التقادم المسقط على ميعاد رفع الدعوى فى المنازعات الادارية فيما عدا دعوى الالفاء - تطبيقه على طلب ضم مدة الخدمة السابقة .

أن قضاء هذه للحكمة جرى بأنه وإن كانت قواعد القانون المدنى قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوباً على روابط القانون العام - إلا أن القضاء الادارى له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله أن يطورها بما يحقق هذا التلازم ولذلك لا يطرح كلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم وإنما يطبقها فى مجال روابط القانون العام بالقدر الذى يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص فى مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص ، وتتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة اذ الحصر على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة فى المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيما يثور من منازعات وطالما أن التطور القانونى قد وصل الى حد الاقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجبره من تصرفات فان ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمداً لانهاية له وإذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق فى روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فان حكمه هذا التقادم فى مجال روابط القانون العام تجدد تبريرها على نحو أدعى وأوجب فى استقرار الأوضاع الادارية

والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرفق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى فى المنازعات الادارية التى يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا مايتعلق منها بطلبات الالغاء اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً على التفصيل الوارد به ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدنى مادام لا يوجد نص خاص فى قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد وأن أحكام القانون المدنى فى المواد (٣٧٤-٣٨٨) قد تكفلت ببيان أنواع مختلفة للتقادم الطويل أو القصير غير أن هذا التعدد لأنواع التقادم لا يمكن أن يهدر الأصل العام الذى يجعل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية فى سقوط حق المطالبة .

ومن حيث أنه باستقراء أحكام مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بضم مدد الخدمة بالتعليم الحر يتبين أنه لم يحدد ميعاداً معين خلال تقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى أحكامه وإلا كان الطلب غير مقبول ومن ثم فإنه بصدور ذلك القرار ينشأ للمدعية حق فى أن تضم مدة خدمتها السابقة بالتعليم الحر من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ الى ١٣ من يونية سنة ١٩٣٨ كاملة بما يترتب على ذلك من آثار دون أن يكون ذلك متوقفاً على تقديم طلب خلال مدة معينة ولا محل للقول بأن حق المدعية فى هذا الشأن سقط بالتقادم بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر الذى أنشأ لها هذا الحق طالما كان الثابت من الرجوع للرفع خدمة المدعية طبقاً لما سبق توضيحه فى معرض تحصيل الوقائع أنها قدمت طلباً الى الجهة الادارية متمسكة بحقوقها ثم أقامت دعواها قبل أن تكتمل مدة التقادم المشار اليها ومن ثم يكون الدفع المبدى من الجهة الادارية بسقوط حق المدعية بالتقادم غير قائم على أساس سليم من القانون .

(الطنن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٣ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٣)

مدى سرعان قواعد التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى على
روابط القانون العام - معنى الدورية والتجدد - مثال - مقابل استغلال مقصف
حق دورى متجدد يخضع للتقادم الخمسى .

لئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا الزام على القضاء
الادارى بتطبيق النصوص المدنية فى التقادم أيا كان مجال تطبيقها الا اذا وجد
نص خاص يقضى بذلك أو رؤى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون
العام الا أن قضاء المحكمة قد جرى كذلك على أن الدورية والتجدد
المنصوص عليهما فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هما من الخصائص
المتفرعة عن طبيعة الحق فى ذاته اذ يقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقا فى
مواعيد متتالية وبالتحديد أن ما يودى من الدين فى موعده لا يتقص من اصله
وقد ذكرت المادة ٣٧٥ المشار اليها المرتبات من بين الحقوق الدورية المتجددة
التي أوردتها على سبيل المثال فالمرتبات بطبيعتها من الحقوق التي تتقادم
بخمسة سنوات باعتبارها دورية متجددة وهاتان الصفتان لاتزايانان ماتجسد
منها كما لا يغير من طبيعة المرتب . كحق دورى متجدد قيام المنازعة فى أصل
استحقاقه اذ لا شأن لذلك بمدة التقادم كما أشارت المادة ٣٧٥ حيث نصت
على أن الحق الدورى المتجدد يتقادم بتلك المدة ولو أقر به الدين فتسرى مدة
التقادم من باب أولى اذا نازع فيه ومرد ذلك الى أن التقادم الخمسى لا يقوم
على قرينة الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم وإنما يرجع فى
أساسه الى أن المدين يفترض فيه أداء الديون الدورية المتجددة من ايراده فلو
أجبر على الوفاء بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ
الاستحقاق لافضى ذلك الى تكليفه بما يجاوز السعة ، وقد جعل للمدين ،
تفريعا على هذا التوجيه ، أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد اقراره

بوجوب الدين فى ذمته وما يجب التنبيه اليه أن القرينة التى يقوم عليها هذا التقادم التخمسى هى قرينة قانونية قاطعة لاتقبل الدليل العكسى فلا وجه للتحدى بأنها لاتسرى فى حق الخزنة العامة بحسبان انها مليئة .

ومن حيث أن مؤدى مائقدم وجوب تطبيق حكم المادة ٣٧٥ من القانون المدنى على روابط القانون العام كما تطبق على روابط القانون الخاص سواء بسواء عند توافر الخصيصتين المنصوص عليهما فى المادة المشار اليها فى الحق المطالب به أيا كان مجال تطبيق حكم هذه المادة طالما أن هاتين الخصيصتين الدورية والتجدد هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعة الحق فى ذاته ومن ثم فانه ليس صحيحا ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن فى تطبيق حكم المادة ٣٧٥ سائلة الذكر على روابط القانون العام مايتعارض مع طبيعة هذه الروابط .

ومن حيث أن حكم المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ينطبق كما سبق القول - على كل حق دورى متجدد سواء أكان هذا الحق مما أورده هذه المادة أم كان غير وارد بها صراحة ، إذ أن ماأوردته المادة المشار اليها من الحقوق كان على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

ومن حيث أن المبلغ المطالب به تتوفر فيه صفتا الدورية والتجدد أيا كان الوصف الذى يطلق عليه فهو مقابل استغلال مقصف كلية طب القصر العينى فى الفترة من ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وهو يستحق طبقا لما يقضى به البند الثالث من عقد استغلال هذا المقصف مقدما يوم ٢٥ من كل شهر فان حق الجهة الادارية فى المطالبة بالمبلغ موضوع الدعوى يكون قد استحق آخر قسط منه منذ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ولكن الجامعة لم ترفع دعواها أمام محكمة القضاء الادارى مطالبة به

الا في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ أى بعد فوات أكثر من خمس سنوات من تاريخ امكان رفعها ودون أن تتخذ أى اجراء قاطع للتقادم خلال هذه المادة فان حقها فى المطالبة بهذا المبلغ وفى رفع الدعوى التى تحمى هذا الحق يكون قد سقط بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ومن ثم يكون الدفع الذى أبداه الطاعن أمام محكمة القضاء الادارى قائما على أساس سليم من القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض هذا الدفع قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتعين والحالة هذه القضاء بالغائه ويرفض الدعوى مع الزام المدعية بالمصروفات .

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٣ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٤)

أساس التقادم :-

تقادم خمسى - قيامه على قرينة قانونية مفادها ان تراخى أداء تكليف بما يجاوز السعة - هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسى - أحقية المدين لتلك الديون من ايراده وأن تراكمها أكثر من خمس سنوات الحزاة العامة فى الانتفاع من حكمها رغم ملاءمتها - منازعة المدين فى أصل المرتب أو اعترافه به لا تمنع من سريان هذا التقادم - انطباقه على ما يتجمد من مرتبات - معنى الدورية والتجديد المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

ان الدورية والتجديد المنصوص عليهما فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعة الحق فى ذاته ، اذ يقصد بالدورية أن يكون مستحقا فى مواعيد متتالية . وبالتحديد إن ما يؤدى من الدين فى موعده لا ينتقص من أصله . وقد ذكرت المادة ٣٧٥ المشار اليها المرتبات من بين الحقوق الدورية المتجددة التى أوردتها على سبيل المثال ،

فالمرتبات بطبيعتها من الحقوق التي تتقادم بخمس سنوات باعتبارها دورية متجددة وهاتان الصفتان لاتزالان ماثمتد منها ، كما لا يغير من طبيعة المرتب ، كحق دورى متجدد ، قيام المنازعة فى أصل استحقاقه ، اذ لاشأن لذلك بمدة التقادم كما أشارت الى ذلك المادة ٣٧٥ حيث نصت على أن الحق الدورى المتجدد يتقادم بتلك المدة ولو أقربه المدين ، فتسرى مدة التقادم من باب أولى اذا نازع فيه . ومرد ذلك الى أن التقادم الخمسى لا يقوم على قرينة الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم ، والمما يرجع فى أساسه الى أن المدين يفرض فيه أداء الديون الدورية المتجددة من ايراده ، فلو أجبر على الوفاء بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لأفضى ذلك الى تكليفه بما يجاوز السعة . وقد جعل للمدين ، تفريعا على هذا التوجيه ، أن يتمسك بانقضاء تلك المدة . ولو بعد اقراره بوجوب الدين فى ذمته . وبما يجب التنبيه اليه أن القرينة التى يقوم عليها هذا التقادم الخمسى هى قرينة قانونية قاطعة لاتقبل الدليل العكسى ، فلا وجه للتحدى بأنها لاتسرى فى حق الخزانة العامة بحسبان انها مليئة .

(الطعون أرقام ٨٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٩، ٣٠١، لسنة ١٩٠٥/١١/١٩)^(١)

قيام التقادم الخمسى على قرينة قانونية مفادها افتراض أداء المدين لتلك الديون من ايراده وأن تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السعة - هذه القرينة لاتقبل الدليل العكسى - انطباقه على علاوات الموظفين - منازعة الحكومة فى أصل استحقاق العلاوة لاتمنع من سريان هذا التقادم - معنى الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٠٥/١١/٢٦ - جلسة ١٩٠٥/١١/٢٦)

(١) المرجع السابق ص ٩٤٩ وما بعدها .

ضرورة تمسك المدين بالتقادم حتى تقضى المحكمة به :-

**الأصل في التقادم المسقط أنه لا بد أن يتمسك به المدين - لا تستطيع
للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها الا اذا نص القانون على ذلك .**

انه وإن كانت المادة ١٨٧ من القانون المدني تنص في صدرها على أن تسقط دعوى استرداد مادفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد . . وأن المدعى لم يقم هذه الدعوى للمطالبة باسترداد مادفع بغير حق لمورث المدعى عليهم الا في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تحقق علمه بحقه في الاسترداد الا أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الأصل في التقادم المسقط أنه لا يترتب على اكتمال مدة السقوط من تلقاء ذاته بل لا بد أن يتمسك به المدين لأنه لا يعتبر من النظام العام فهو وأن كان مبنيا على اعتبارات تمت الى المصلحة لضمان استقرار الأوضاع الا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة فان كان يعلم أن ذمته مشغولة بالمدين وتخرج عن التذرع بالتقادم كان له النزول عنه عن طريق عدم التمسك به، فلا تستطيع المحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء نفسها كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل .

ومن حيث أنه ثابت من أوراق الدعوى ان أحدا من المدعى عليهم لم يتمسك بالتقادم المسقط أو يدفع به فانه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد جانب الصواب ويكون الطعن عليه بهذه المثابة قد بنى على أساس سليم من القانون ويتعين من ثم القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٧٤)

يتمتع على هيئة مفوضى الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام
مالم يتمسك به أصحاب الشأن .

انه عن الدفع بالتقادم المبدى عن هيئة مفوضى الدولة . فان الأصل فى
التقادم انه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لا بد أن
يتمسك به المدين ، فالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أنه
لا يعتبر من النظام العام ، ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وان كان مبنيا على
اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة الا أنه يتصل
مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ، ويرتبط ارتباطا وثيقا بضميره وبقينه
ووجدانه ، فان كان يعلم أن ذمته مشغولة بالمدين وتخرج عن التدرج بالتقادم
كان له أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضى بالسقوط من
تلقاء ذاتها ، كل ذلك مالم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠
من اللائحة المالية للميزانية والحسابات فى شأن تقادم الماهيات ، ولا مثيل
لهذا النص فى شأن مسئولية الادارة بالتعويض عن قراراتها الادارية المخالفة
للقانون ، وعليه فان التعويض عن تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون
وحده ، وما لم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء
نفسها .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة فى
المنازعة يملك التصرف فى مصيرها أو فى الحقوق المتنازع عليها فيها ، أو
ينوب عن أطرافها فى التعبير عن مكنون يقينهم ووجدانهم أو التمسك بدفوع
تتصل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضمائرهم ، اذ ليس للمفوض من
السلطات والاختصاصات غير ماخوله القانون اياها ، ولم يسند قانون
مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن فى ابداء دفوع لصيقة

بهم مثل الدفع بالتقادم فى الحالات التى لاغنى عنه للحكم به ، وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهز بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به ، اذ ليس للمفوض أن يتمسك بتقادم يتمتع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يكون له من السلطات ما تقصر عنه سلطة المحكمة - أما ان كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، فان حق المفوض ثابت فى الدفع به لما لهذا الدفع من أثر فى تهيئة الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة فى نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث أن تقادم دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون - وهو ما لا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها - مما يتمتع على هيئة المفوضين الدفع به مالم يتمسك به أصحاب الشأن ، وعليه فان دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق فى التعويض - عن الغاء ترخيص التصدير الصادر للمدعى أيا كان رأى فى توافر شرائطه ينهض على غير أساس وحرى بالرفض .

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٦)

دعوى - دفع فى الدعوى - تقادم - نظام عام

(١) الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام - ضرورة التمسك به أمام محكمة الموضوع عبارة واضحة - لا يغنى عنه طلب رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه - الدفع بالتقادم الطويل دفع موضوعى - القضاء بقبوله قضاء فى أصل الحق تستنفذ به المحكمة ولايتها - الطعن فى هذا القضاء ينقل النزاع برمته الى المحكمة الادارية العليا - تطبيق .

(ب) دعوى - قبول الدعوى من النظام العام - على للحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها حتى ولم تطلبه الجهة الادارية - العلم اليقيني - مضى ثمانية عشر عاما قرينة قانونية على افتراض العلم بالقرار المطعون فيه تطبيق .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات ، وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذا النزاع تتحصل حسبما يبين من الاطلاع على الأوراق في أن السيد / أقام الدعوى رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ ق أمام المحكمة الادارية لوزارة الحرية في ١٩٧٤/٩/٢٨ طالبا الحكم بأحقيته في تسوية حالته أسوة بزميله بارجاع أقدميته في درجة صانع ممتاز الى ١٩٥٦/٣/٢٤ منع ما يترتب على ذلك من آثار وصرف ما يستحقه من فروق مالية . والزام الجهة الادارية المصروفات ، وقال شارحا دعواه أنه عين بسلاح المهمات التابع لوزارة الحرية بمهنة براد بدرجة صانع دقيق ورقى الى درجة صانع دقيق ممتاز في ١٩٥٢/٤/٣١ ثم الى درجة صانع ممتاز في ١٩٦٢/٣/١١ وقد علم بالمصادفة ان الجهة الادارية أجرت حركة ترقيات ورقى فيها الكثير من العمال المعينين بعده منهم العامل الى درجة صانع دقيق ممتاز في ١٩٥٢/٤/٣٠ ثم الى درجة ممتاز في ١٩٥٦/٣/٢٤ ولما كان المدعى أقدم منه فهو أحق بالترقية الى هذه الدرجة ويكون القرار الصادر بترقية من هو أحدث منه مشوبا بعيب مخالفة القانون .

وطلب في مذكرة قدمها بصفة إحتياطية الحكم له بالتعويض المناسب ويجلسه ١٩٧٨/٢/١٢ قضت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري للإختصاص وأبقت للفصل في المصروفات فقيدت بجدول المحكمة تحت رقم ٤٩ لسنة ٣٣ ق .

وبجلسة ١٩٨١/١/٢٩ حكمت المحكمة بسقوط حق المدعى فى إقامة دعواه بالتقادم الطويل وألزمته المصاريف ، وأقامت قضاءها على أن مصدر الحق فى كلا الطلبين الأصلى والاحتياطى هو القرار الصادر فى ١٩٥٦/٣/٢٤ متضمنا تخطى المدعى فى الترقية وهو لم يحرك ساكنا منذ ذلك التاريخ حتى أقام دعواه فى ١٩٧٤/٩/٢٨ أى بعد أكثر من خمسة عشر عاما على صدور هذا القرار ومن ثم يكون حق المدعى فى إقامة دعواه قد سقط بالتقادم الطويل .

ومن حيث أن الطعن يقوم على ماورد به من أسباب حاصلها أن قضاء المحكمة أهمل قاعدة أساسية مستقرة فى القانون والقضاء الإداريين التى تقضى بأن القرارات الإدارية لا تنفذ فى مواجهة الأفراد الا اذا علموا بها سواء بالنشر أو الاعلان أو العلم اليقضى .

وقد خالفت المحكمة مااستقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا المستقرة فى مثل هذه الدعاوى ولم يرد فى الأوراق مايفيد علم المدعى بالقرار الا حين نظلم منه فى ١٩٧٤/٦/٢٢ وأقامها فى ١٩٧٤/٩/٢٨ ومن ثم فهى مقبولة شكلا ، وبالنسبة للموضوع فان ادارة المهمات بوزارة الحربية خالفت أوضاع الميزانية وأحكام كادر العمل الذى يشترط للترقية من درجة صانع دقيق الى درجة صانع دقيق ممتاز أن يقضى العامل فى درجته ست سنوات على الأقل كما تطلب للترقية من درجة صانع دقيق ممتاز الى درجة صانع ممتاز قضاء العامل مدة ١٢ عاما على الأقل فى درجتى صانع دقيق ودقيق ممتاز . والثابت أن بعض من رقوا بمقتضى القرار محل الطعن تالين فى الأقدمية للمدعى ، فتكون دعواه قائمة على أساس سليم من القانون . ومادام المدعى سيجاب الى طلبه الأصلى فليس هناك محل لبحث طلبه الاحتياطى .

ومن حيث أنه يتعين القول ابتداء بأن الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام وينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لاحتمل الابهام، ولا يغني عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى كما لا يغني عنه التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أن الجهة الادارية المطعون ضدها لن تدفع الدعوى بسقوط الحق بالتقادم الطويل ، فان القضاء به وهو ليس من النظام العام ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله .

ومن حيث أن الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها في النزاع وينبني على الطعن عليه أن يتنقل النزاع برمته الى المحكمة الادارية العليا لكي تنظر فيه على أساس مايقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وماكان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الأولى .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى يطالب بالغاء القرار الصادر بتخطيه في التعيين الى درجة صانع متماز اعتبارا من ١٩٥٦/٣/٢٤ .

ولم يقيم الدعوى أمام محكمة القضاء الاداري الا في ١٩٧٤/٩/٢٨ أى بعد فوات أكثر من ثمانية عشر عاما ، على الرغم من كونه يعمل طوال هذه المدة في الحكومة ، وفوات هذا الوقت الطويل من تاريخ صدور القرار محل الطعن حتى تاريخ اقامة الدعوى ، مما يرجح علمه بالقرار ، ذلك أنه على علم تام بمركزه القانوني من وقت التعيين ، وكان عليه أن ينشط دائما الى معرفة القرارات الصادرة في شأن زملائه المعاصرين له العاملين معه في المصالح التي يعمل بها ، والقرارات تصدر شاملة للكثير منهم ، وهو من

بينهم ، فكان من الميسور عليه دائماً وأمامه هذا الوقت الطويل أن يحدد مركزه بينهم وأن يطعن في ميعاد مناسب خاصة وأن تحديد الطعن على القرارات الإدارية يستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار مرده في الفقه والقضاء الإداريين الى ثبات المراكز القانونية وعدم زعزعتها ، وفوات هذه المدة الطويلة بادعاء عدم العلم يؤدي الى اهدار لمراكز قانونية استتبت على مدار السنين ، ويقوم قرينة قانونية على افتراض العلم بالقرار الإداري محل الطعن وفوات مواعيد الطعن عليه مما يجعله حصيناً من الالغاء .

ومن حيث أن قبول الدعوى من النظام العام ، فعلى المحكمة اذا أن تقضى به من تلقاء ذاتها حتى ولو لم تطلبه الجهة الادارية .

ومن حيث أنه لذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلاً وإلزام المدعى بالمصروفات .

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٨٤ س ٢٩ ص ٨٥١)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله حينما قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده في طلب المبالغ التي سبق ان دفعها كضريبه استهلاك ، ومن ناحية أخرى أخطأ الحكم حينما استند على صور ضوئية جعلها الطاعن للقول بأن المطعون ضده قام بدفع المبالغ المحكوم بها لان الدفع يتم بقسائم ضوئية تسلم الصورة الزرقاء منها لصاحب الشأن ، وكان يتعين عدم الاستناد على تقرير مكتب الخبراء لاستناده على مستندات غير ثابتة ، وفيما يتعلق بدعوى التعويض فان المطعون ضده لا يحق له الحصول على تعويض لانتهاء ركن الخطأ لان الغاء القرار الإداري لا يؤدي لزوماً للتعويض وانه كان يتعين على الحكم ان يكتفى

برد المبلغ الذى يستطيع المطعون ضده اثبات دفعه بالمستندات الصحيحة ومن وجه آخر فان المقصود من التعويض جبر الاضرار جزرا كافيا وليس أزيد ولما كان الحكم قضى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فانه يكون قد شاب هذا القضاة - مغالاة فى التقدير .

ومن حيث انه بادئ ذى بدء فان المبالغ التى قام المطعون ضده بسدادها لمصلحة الضرائب على الاستهلاك والتى يطالب باستردادها ، ولا تعتبر من قبيل الضرائب حتى يمكن القول بانطبق المادة ٣٢٧/٢ من القانون المدنى التى تتعلق بتقادم الضرائب والرسوم ، وانما هى مبالغ تم سدادها لحساب الضريبة وتم توريدها بصفة « أمانة أو ضمان » حتى يتم الافراج عن البضاعة بحسبان ان أمر السلعة المستوردة « دخان خام » لم يكن قد حسم بعد فيما يتعلق بخضوعها للضريبة من عدمه ومن ثم فان المطالبة باسترداد المبالغ المشار اليها تخضع للتقادم الطويل ، وهو ما انتهى اليه ويحق الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم الثلاثى فى المطالبة باسترداد المبالغ المذكورة .

(الطعن رقم ٣٦٢٧ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

الدفع بالتقادم المسقط : -

ان هناك فارق بين التقادم المسقط والسقوط فموضوع التقادم المسقط هو الحق الكامل الذى تم وجوده وكمل تكوينه من قبل بحيث لا يعتبر الدعوى التى ترفع اقتضاء لهذا الحق عنصر من عناصره وإنما هى أداة لحمايته . أما السقوط فموضوعه الحق الناقص أو شبه الحق الذى لم يكتمل وجوده وتكوينه بعد . وهو لا يبلغ مرتبة الحق الا باتخاذ اجراء معين فى ميعاد محدد .

وهذه التفرقة وإن كانت تعهد صدها في مجال القانون العام ، إلا أن القضاء الإداري لا يرتب عليها ذات النتائج التي رتبها عليها الفقه والقضاء المدني ، ففي مجال القانون الخاص يتميز التقادم المسقط عن السقوط بأنه يتعين على المدين أن يدفع به فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ويتخلف عنه التزام طبيعي ، وتقبل مدته الوقف والانقطاع بينما لا يتعين على المدين في حالة السقوط أن يدفع به فللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يتخلف عنه التزام طبيعي ، ولا تقبل مدته وقفا ولا انقطاعا ، أما في مجال القانون العام فقد رتب القضاء الإداري على تقادم حقوق الغير قبل الدولة نتائج شبيهة بالنتائج التي رتبها القانون المدني على السقوط إلا أنها مع ذلك لا تختلط بها ، فانه وإن كان تقادم حقوق الغير قبل الدولة يشبه السقوط في مجال القانون المدني من حيث أنه لا يتعين على المدين أن يدفع به وأنه يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ومن حيث علم تخلف التزام طبيعي عنه ، إلا أنه مع ذلك لا يزال ثمة وجه خلاف بينه وبين السقوط - ذلك لأن مدته تقبل الانقطاع كما يقبله التقادم ولكن بإجراءات أيسر من إجراءات انقطاع التقادم في مجال القانون المدني .

ضمان المقاول والمهندس لما يحدث خلال عشر سنوات من تهلم فيما شيلوه من مبان ومنشآت - سقوط دعوى الضمان بالتقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهلم أو انكشاف العيب - هذه مدة تقادم مسقط لا تسقط به الدعوى تلقائيا ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ان مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدني هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط باتقضاءها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائتيه أو كل

ذى شأن أساسه المصلحة فى اثاره هذا الدفع وبغير أن يدفع به لاتكون المحكمة فى حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون تصديها لاسقاط الدعوى بالقضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالفا للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذى شأن ممن عيبتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدنى المشار اليها ويؤكد هذا التفسير لنص المادة ماورد من تعليقات بالمذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدي للقانون المدنى حيث يقول وقد ترتب على عدم وجود نص فى التقنين الحالى . ان محكمة الاستئناف المختلطة قررت أن دعوى المسئولية قبل المناول بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المختلط يجوز رفعها بعد مضي عشر سنوات المقررة بالنص ولايسقط الحق فى اقامتها الا بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الحادث .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٤ق - جلسة ١٩٧١ / ١٢ / ٢٥)

دعوى - دفع فى الدعوى - تقادم - نظام عام .

(أ) الدفع بالتقادم الطويل لايتعلق بالنظام العام - ضرورة التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة - لايفنى عنه طلب رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه - الدفع بالتقادم الطويل دفع موضوعى - القضاء بقبوله قضاء فى أصل الحق تستنفذ به للمحكمة ولايتها - الطعن فى هذا القضاء ينقل النزاع برمته الى المحكمة الادارية العليا - تطبيق .

(ب) دعوى - قبول الدعوى من النظام العام - على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها حتى ولم تطلبه الجهة الادارية - العلم اليقضى - مضى ثمانية عشر عاما قرينة قانونية على اخراض العلم بالقرار المطعون فيه - تطبيق .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات ، وبعد المداولة .
من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذا النزاع تتحصل حسبما يبين من الاطلاع على الأوراق في أن السيد / أقام الدعوى رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ ق أمام المحكمة الادارية لوزارة الحرية في ١٩٧٤ / ٩ / ٢٨ طالبا الحكم بأحقية في تسوية حالته أسوة بزميله يارجاع أقدميته في درجة صانع ممتاز الى ١٩٥٦ / ٣ / ٢٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار وصرف ما يستحقه من فروق مالية . والزام الجهة الادارية المصروفات ، وقال شارحا دعواه أنه عين بسلاح المهمات التابع لوزارة الحرية بمهنة براد بدرجة صانع دقيق ممتاز في ١٩٥٢ / ٤ / ٣١ ثم الى درجة صانع ممتاز في ١٩٦٢ / ٣ / ١١ وقد علم بالمصادفة أن الجهة الادارية أجرت حركة ترقية ورقي فيها الكثير من العمال المعينين بعده منهم العامل الى درجة صانع دقيق ممتاز في ١٩٥٢ / ٤ / ٣٠ ثم الى درجة ممتاز في ١٩٥٦ / ٣ / ٢٤ ولما كان المدعى أقدم منه فهو أحق بالترقية الى هذه الدرجة ويكون القرار الصادر بترقية من هو أحدث منه مشوبا بعيب مخالفة القانون .

وطلب في مذكرة قدمها بصفة احتياطية الحكم له بالتعويض المناسب .

وبجلسة ١٩٧٨ / ٢ / ١٢ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص وأبقت الفصل في المصروفات فقيدت بجدول المحكمة تحت رقم ٤٩ لسنة ٣٣ ق .

وبجلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٩ حكمت المحكمة بسقوط حق المدعى في اقامة دعواه بالتقادم الطويل وألزمته المصاريف ، وأقامت قضاءها على أن

مصدر الحق في كلا الطرفين الأصلي والإحتياطي هو القرار الصادر في ١٩٥٦/٣/٢٤ متضمناً تخلي المدعى في الترقية وهو لم يحرك ساكناً منذ ذلك التاريخ حتى أقام دعواه في ١٩٧٤/٩/٢٨ أى بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على صدور هذا القرار ومن ثم يكون حق المدعى في إقامة دعواه قد سقط بالتقادم الطويل .

ومن حيث أن الطعن يقوم على ماورد به من أسباب حاصلها أن قضاء المحكمة أهدر قاعدة أساسية مستقرة في القانون والقضاء الإداريين التي تقضى بأن القرارات الإدارية لا تنفذ في مواجهة الأفراد إلا إذا علموا بها . سواء بالنشر أو الإعلان أو العلم اليقيني .

وقد خالفت المحكمة ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا المستقرة في مثل هذه الدعاوى ولم يرد في الأوراق ما يفيد علم المدعى بالقرار الا حين تظلم منه في ١٩٧٤/٦/٢٢ وأقامها في ١٩٧٤/٩/٢٨ ومن ثم فهي مقبولة شكلاً ، وبالنسبة للموضوع فإن إدارة المهمات بوزارة الحربية خالفت أوضاع الميزانية وأحكام كادر العمل الذي يشترط للترقية من درجة صانع دقيق إلى درجة صانع دقيق ممتاز أن يقضى العامل في درجته ست سنوات على الأقل كما تطلب للترقية من درجة صانع دقيق ممتاز إلى درجة صانع ممتاز قضاء العامل مدة ١٢ عاماً على الأقل في درجتي صانع دقيق ودقيق ممتاز ، والثابت أن بعض من رقوا بمقتضى القرار محل الطعن تالين في الأقدمية للمدعى ، فتكون دعواه قائمة على أساس سليم من القانون .

وما دام المدعى سيجاب إلى طلبه الأصلي فليس هناك محل لبحث طلبه الأحتياطي .

ومن حيث أنه يتعين القول ابتداءً بأن الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام وينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تختمل الإبهام ، ولا يغنى عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى كما لا يغنى عنه التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أن الجهة الإدارية المطعون ضدها لم تدفع الدعوى بسقوط الحق بالتقادم الطويل . فإن القضاء به وهو ليس من النظام العام ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله .

ومن حيث أن الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها في النزاع وينبنى على الطعن عليه أن يتثقل النزاع برمته إلى المحكمة الإدارية العليا لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة ، ما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى يطالب بإلغاء القرار الصادر بتخفيفه في التعمين إلى درجة صانع ممتازاً اعتباراً من ١٩٥٦/٣/٢٤ .

ولم يزم المدعى أمام محكمة القضاء الإداري إلا في ١٩٧٤/٩/٢٨ أي بعد فوات أكثر من ثمانية عشر عاماً ، على الرغم من كونه يعمل طوال هذه المدة في الحكومة ، وفوات هذا الوقت الطويل من تاريخ صدور القرار محل الطعن حتى تاريخ إقامة الدعوى ، مما يرجح علمه بالقرار ذلك أنه على علم تام بمركزه القانوني من وقت التعمين ، وكان عليه أن ينشط دائماً إلى معرفة القرارات الصادرة في شأن رملاته المعاصرين له العاملين معه في

المصالح التي يعمل بها ، والقرارات تصدر شامله للكثير منهم ، وهو من بينهم ، فكان من الميسور عليه دائماً وأمامه هذا الوقت الطويل أن يحدد مركزه بينهم وأن يطعن في ميعاد مناسب خاصه وأن تحديد الطعن على القرارات الإدارية يستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار مرده في الفقه والقضاء الإداريين إلى ثبات المراكز القانونية وعدم زعزعتها ، وفوات هذه المدة الطويلة بإدعاء عدم العلم يؤدي إلى إهدار لمراكز قانونية إستتبت على مدار السنين ، ويقوم قرينه قانونية على إفتراض العلم بالقرار الإداري محل الطعن وفوات مواعيد الطعن عليه مما يجعله حصيناً من الإلغاء .

ومن حيث أن قبول الدعوى من النظام العام فعلى المحكمة إذا أن تقض به من تلقاء ذاتها حتى ولو لم تطلبه الجهة الإدارية .

ومن حيث أنه لذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى شكلاً والزام المدعى المصروفات .

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٨٤ من ٢٩ ص ٨٥١)
مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا)

الفصل الثاني

تقادم ديون الحكومة قبل الغير

وتقادم حقوق الغير قبل الحكومة

أولاً : تقادم ديون الحكومة قبل الغير -

حق الجهة الإدارية في إسترداد ما قامت بأدائه إلى الموظف بغير حق كأعانة غلاء المعيشة - يسقط بإنقضاء ثلاث سنوات من يوم علم الجهة الإدارية بحقها في الإسترداد .^(١)

أن الجامع الأزهر قد أدى إلى الطاعن إعانة غلاء عن المكافأة بناء على اعتقاده الخاطئ . بأن تلك الإعانة مستحقة له فحقه في إسترداد ما دفع منها بغير حق يسقط بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه بحقه في حق الإسترداد وفقاً للحكم الوارد في صدر المادة ١٨٧ من القانون المدني لأن حقه في الإسترداد إنما نشأ عن واقعة قانونية هي واقعة الوفاء الحاصل منه للمدعي في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤١ إلى ديسمبر سنة ١٩٥٠ والمستفاد من الأوراق أنه قد دفع عن غلط في القانون حين أدى للطاعن إعانة غلاء غير مستحقة له وأن هذا الغلط لم ينكشف له إلا عندما تلقى إعتراض ديوان انمحاسبه في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أو على أحسن الفروض بالنسبة إليه مند إمتناعه عن صرف إعانة الغلاء له إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥١ - وعلى أى حال فإنه سواء حسب مدة التقادم الثلاثي المسقط لحقه مند التاريخ الأول أو الثاني فإنها تكون قد إنقضت قبل أن يقيم الجامع الأزهر دعواه

(١) راجع في هذا الحكم والأحكام التي تليه الموسوعة الإدارية المراجع السابق ص ٩٨٣

الأولى أمام محكمة غير مختصة هي محكمة الاسكتلندية الابتدائية في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ .

(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية - المادة السابعة من القانون تقضى بأن يزول إلى الحزاة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون - الإلتزام بالرد في هذه الحالة مصلره القانون - نتيجة ذلك عدم تقادم هذا الإلتزام إلا بمضى خمسة عشر عاماً .

من حيث أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية قد نص في المادة «١» منه على إنه «فيما عدا حالات الإصارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع مايتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو الشركات أو الهيئات أو المجالس أو اللجان والمؤسسات العامة والخاصة على نصف الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ثمانمائة جنيه سنوياً» وقد عدل القانون السالف الذكر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بحيث أصبح الحد الأقصى الوارد في نص المادة ١ هو ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية بدلاً من ٥٠٪ على الا يزيد ذلك على خمسمائة جنيه في السنة.

ونصت المادة «٥» من القانون المشار إليه على أنه «يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو

المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة » .

ونصت المادة «٧» من القانون على أن « يحسب الحد الأقصى النسبة المثوية من الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجري للحاسبة حتى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ، ويؤول إلى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

ونصت المادة «٨» من القانون المشار إليه على أن « كل مخالفة لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة . ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العامة ، هذا علاوة على إسترداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق أو خصمها عما هو مستحق للموظف » .

ومن حيث أن القانون السالف الذكر جاء صريحاً فيما نص عليه من عدم جواز زيادة مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الجهات التي حددها القانون على ٥٠٪ من هذه الماهية معدلة فيما بعد بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ إلى ٣٠٪ ويسرى هذا الحظر بعمومية وإطلاقه على الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظف علاوة على ماهيته الأصلية وسواء كان تقاضية لها على أساس قيامه بأعمال إضافية مأذون له بها من الجهة التابع لها أو على أساس تعيينه في عمل آخر بغير الحصول على إذن بذلك - وما يزيد على الحد الأقصى الوارد في القانون يؤول إلى الخزنة العامة مع إجراء المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ، وكل مخالفة للحظر الوارد في المادة «١١» من القانون يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة في الجهة

التي يتبعها علاوة على إسترداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه لا يوجد ثمة خلاف حول عدم أحقية المطعون ضده في المبلغ الذي قبضه زيادة عن الحد الأقصى الوارد في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وإنما مناط الخلاف في النص القانوني الذي يحكم هذا الموضوع وهل المدة مدة سقوط أم مدة تقادم وما نوع هذا التقادم .

ومن حيث أن القضاء الإداري لا يلتزم بتطبيق النصوص المبينة في التقادم أيا كان مجال تطبيقها إلا إذا وجد نص خاص بذلك أو رؤى تطبيقها على وجه يتلاءم مع روابط القانون العام وقد إتجه الفقه الإداري في فرنسا هذا الإتجاه ففرق بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها وإنتهى إلى أن الأولى تسقط بالمدد ، المعتادة « طبقاً للنصوص المدنية » وأن الثانية تسقط بمضي ٤ سنوات بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص « أن لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر » حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ في الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٢ ق - ومن مؤدى ذلك أن ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير تسقط بالمدد المنصوص عليها في القانون المدني .

ومن حيث أن مصدر الإلتزام برد ما يزيد على الحد الأقصى الوارد في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو القانون المذكور ذاته ، وآية ذلك أن الأصل هو إستحقاق الموظف لأجره مقابل عمله ولو كان يعمل في جهتين كما أن المستفاد من المادة ٧ من القانون فيما نصت عليه من أن تجرى المحاسبه في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول إلى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى - المستفاد من ذلك أن ما يصرف إلى الموظف خلال السنة من أجور ومرتبات ومكافآت لقاء عمله في الجهات التي أشار إليها القانون في

المادة ١١ لا يلزم أن يكون منصرفاً إليه بغير حق حتى يكون مصدر الالتزام دعوى إسترداد مادفع بغير حق وإنما يلتزم الموظف بالرد عندما تجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ، فإذا تبين أن ما استحق من مرتبات وأجور ومكافآت خلال العام يزيد على الحد الأقصى الوارد فى القانون آلت إلى الخزانة العامة الزيادة وذلك كله نفاذاً لحكم المادة ٧ من القانون فالذى حرم الموظف من إستحقاق الزيادة هو نصوص القانون وإذا كان مصدر الالتزام بالرد هو القانون فيجب أن تكون مدة التقادم خمس عشرة سنة مادام لا يوجد نص خاص يحدد مدة أخرى وذلك إعمالاً للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى التى تنص على أن يتقادم الالتزام بإنقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التى ورد عنها نص خاص فى القانون وفيما عدا الإستثناءات التالية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن حق الحكومة فى هذه الحالة لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة ميلادية ومن ثم يكون القول بسقوط حقها فى مدة أقصر على غير أساس وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى على أساس تقادم حق الحكومة فى مدة أقصر يكون حكماً مخالفاً للقانون وبالتالي يتعين إلغاؤه والحكم بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للهيئة المدعية مبلغ ٣٨٢ جنيه و ١٦٦ مليم وذلك دون حاجة للبحث فيما إذا كان الميعاد المتخصص عليه فى المادة ١٨٧ مدنى هو ميعاد سقوط أو ميعاد تقادم لأن الإلتزام بالرد ليس مصدره ، إسترداد مادفع بغير حق كما سبق البيان .

(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٧)

القرار الجمهورى رقم ٣٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور الإضافية والمكافآت والذى حدد الحد الأقصى لهذه البدلات

والأجور بمبلغ ٥٠٠ جنيهاً - مخالفة هذا الحد الأقصى يجيز للجهة إسترداد ما صرف منها بدون وجه حق - الحق في إسترداد ما يزيد على الحد الأقصى المشار إليه لا يسقط بمضى ثلاث سنوات بل يسقط بمضى خمسة عشر عاماً - أساس ذلك أن مصدر الإلتزام في هذه الحالة هو القاتون مباشرة ومن ثم وجب أن تكون مدة التقادم ١٥ سنة طالما أنه لا يوجد نص خاص يحدد مدة أخرى إصعاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

من حيث أن المدعى لم ينكر حصوله على مكافآت في المدة من أول يولية سنة ١٩٦٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ تزيد في مجموعها على ٥٠٠ بمقدار ٢١٧ جنية و ٥٠٠ مليم وبيانها كالتالى : ٩٠ جنيهاً عن المدة من أول يولية سنة ١٩٦٥ إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ومبلغ ١١٠ جنيهاً عن سنة ١٩٦٦ ومبلغ ١٧ جنية و ٥٠٠ مليم عن سنة ١٩٦٧ وذلك بالمخالفة لما نص عليه القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ولذلك يكون من حق الجهة الإدارية التابع لها المدعى مطالبته برد هذا المبلغ ولها أن تستوفيه بإستقطاعه من مرتبه حتى يتم سداده بالكامل .

ومن حيث أنه عن الدفع الذى أبداه المدعى بسقوط حق الجهة الإدارية في مطالبته بهذا المبلغ لمضى أكثر من ثلاث سنوات على إستحقاقه وذلك طبقاً لحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني التى نصت على أن تسقط دعوى إسترداد ما دفع بغير حق بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد - فإن هذا الدفع مردود عليه بأن القضاء الإدارى قد إستقر على أنه إذا كان مصدر الإلتزام هو القانون وليس مصدراً غيره فيجب أن تكون مدة التقادم خمس عشرة سنة مادام لا يوجد نص خاص يحدد مدة أخرى وذلك اعمالاً للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٣٧٤ من

القانون المدنى الذى تنص على أن يتقادم الإلتزام بإنقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التى ورد عنها نص خاص فى القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية ١ - ولما كان مصدر الإلتزام برد مبلغ ٢١٧ جنيه و ٥٠٠ مليم هو القرار الجمهورى مالف الذكر فتكون مدة تقادم هذا الإلتزام خمس عشرة سنة وليست ثلاث سنوات كما ذهب إلى ذلك المدعى ولما كانت مدة الخمس عشرة سنة لم تنقص مابين - إستحقاق المبلغ من أول يونية سنة ١٩٦٥ والمطالبة به فى سنة ١٩٧١ فيكون ماذهب إليه المدعى على غير صحيح حكم القانون ولا يعول عليه .

ومن حيث أنه وقد وضح مما سلف بينه أن الجهة الإدارية محقة فى طلبها إسترداد المبالغ التى حصل عليها المدعى من مكافآت تجاوز مبلغ ٥٠٠ جنيه بما مقداره ٢١٧ جنيه و ٥٠٠ مليم وبالتالي أحقيتها فى إستقطاع هذا المبلغ من راتبه لذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر على خلاف صحيح حكم القانون ويتعين - والحالة هذه الحكم بإلغاءه ورفض دعوى المدعى مع إلزامه بالمصروفات عن الدرجتين .

(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٥/ ١٩٨٠)

ثانياً : تقادم حقوق الغير قبل الحكومة :-

أولاً : تقادم الحق فى المرتب ومافى حكمه :-

ماهية - صيرورتها حقاً مكتسباً للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها فى مدة خمس سنوات - عدم تخلف أى إلتزام طبيعى فى ذمة الدولة - المحاكم تقضى بهذا السقوط من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه - أوجه الخلاف مع قواعد التقادم المدنية - المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

أن المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة ». ويظهر من ذلك أنها وإن إقتبست من النصوص المدنية مدة التقادم الخمس ، إلا إنها قررت في الوقت ذاته أنه بمجرد إنقضاء المدة تصبح تلك الماهيات حقاً مكتسباً للحكومة ، ففتت تخلف أى إلتزام طبيعي في ذمة الدولة ، وإفترقت بذلك عن الأحكام المدنية التي تقضى بأنه وأن كان يتربط على التقادم وإفترقت إنقضاء الإلتزام إلا أنه مع ذلك يتخلف عنه الإلتزام الطبيعي (م ٣٨٦ مدني) ، وأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنية أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين (م ٣٨٧ مدني) ، ومرد ذلك - بحسب النظرية المدنية - إلى أن التقادم ليس سبباً حقيقياً من أسباب براءة الذمة بل مجرد وسيلة لقطع حق المطالبة به ، فيظل إلتزاماً مدنياً إلى أن يدفع بتقادمه ، وينقضى إذا تم التمسك به ولكن يتخلف عنه إلتزام طبيعي في ذمة المدين . لذلك ينبغي أن يتمسك به ذوو الشأن ، ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها - بينما الإعتبارات التي يقوم عليها نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات هي إعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف إلى إستقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية - وهي في الأصل سنوية - للمفاجآت والإضطراب ، ومن ثم فإن القاعدة التي قررتها هي قاعدة تنظيمية عامة ، يتعين على وزارات الحكومة ومصالحها إلتزامها ، وتقضى بها للحاكم كقاعدة قانونية واجبة التطبيق في علاقة الحكومة بموظفيها ، وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها تلك اللائحة .

(طعن رقم ١٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢ ، طعن رقم ١٣٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٩ . طعن رقم ٩٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات نصها على سقوط الحق في الماهيات وما في حكمها إذا لم يطالب بها ذو الشأن خلال خمس سنوات من تاريخ إستحقاقها - تطبيق حكمها رهين بتوافر أمرين : نشوء حق مالى فى ذمة الدولة ، وتخلف المطالبة به قضائياً أو إدارياً لمدة خمس سنوات رغم علم صاحب الشأن بقيام حقه علماً حقيقياً أو افتراضياً - لا يفتح ميعاد السقوط إلا إذا تكامل نشوء الحق وكانت المطالبة به أمراً ميسوراً من جهة القانون .

أن المادة (٥٠) من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن « الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة » . وفاد هذا النص إن الماهيات وما فى حكمها من المبالغ التى تكون مستحقة قبل الحكومة ، تصبح حقاً مكتسباً لها . إذا لم تتم المطالبة بها قضائياً أو إدارياً خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى اقتضاها ، ومناطق تطبيق حكم هذه المادة رهين بأمرين الأول : نشوء حق مالى فى ذمة الدولة ، نتيجة قرار تنظيمى عام أو قرار إدارى فردى . الثانى : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائياً أو إدارياً مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علماً حقيقياً أو افتراضياً . والإعتبارات التى يقوم عليها هذا النص إعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة ، وتهدف إلى إستقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية ، وهى فى الأصل سنوية ، للمفاجآت والاضطراب ، وعلى هذا المقتضى فإن تطبيق حكم المادة (٥٠) لا يتأتى بداهة إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل فى ذمة الدولة . وحينما تكون المطالبة به أمراً ميسوراً من جهة القانون . أما إذا قام مانع قانونى تستحيل مع وجوده المطالبة قانوناً بهذا الحق

من جانب صاحب الشأن . فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من التاريخ الذى يزول فيه هذا المانع ، وحيث فقط تصبح المطالبة أمراً ميسوراً قانوناً ، ويكون المتخلف عنها أو المقصر فيها بعد ذلك . محلاً لأعمال حكم المادة (٥٠٠) من اللائحة المالية . وتطبيقها على حالته . والثابت من المنازعة التى أدت إلى الحكم المطعون فيه ، إن المدعى قد تخطى فى الترقية بالأقدمية إلى الدرجة الخامسة فى سنة ١٩٤٨ وإلى الدرجة الرابعة فى سنة ١٩٥٣ رغم أنه أسبق فى الأقدمية قانوناً ممن رقوا بالقرارين المطعون فيهما بالإلغاء . ومن ثم فإن حق المدعى فى الترقية بهذين القرارين ، ولا شك ثابت وقائم من تاريخ نفاذهما ، ويكون حقه فى إقتضاء الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية قائماً كذلك من هذا التاريخ . إلا أنه ما كان فى مكتة المدعى أن يطالب بهذه الفروق المالية قبل أن يطالب أولاً بإلغاء قرارى التخطى القائمين فى مواجهته ، واللذين حال دون سريان ميعاد الطعن فيهما بالإلغاء ، بالنسبة إليه ، على فرض التسليم جدلاً بعمله بهما إبان صدورهما ، الخلاف الذى دار حول تحديد مركزه القانونى فى الأقدمية فى الدرجة السادسة ، والذى لم يرسخ يقينه فيه ، إلا بالقرار الصادر من مدير مصلحة الضرائب فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٦ فمن هذا التاريخ وحده ، يفتح ميعاد الطعن بالإلغاء فى قرارى التخطى وكذلك يسرى منه ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة للفروع المالية المتفرعة عنهما ، وأيضاً ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة لدعوى التعويض . فمما يتتافى وطباع الأشياء أن يبقى الحق فى طلب الإلغاء قائماً بينما يكون طلب الفروق المالية وهى الأثر وطلب التعويض ، وهو الإلغاء غير المباشر ، قد سقط بالتقادم الخمسى .

المرتبات تتقدم بخمس سنوات حتى ما تمجد منها - لا يغير من طبيعة المرتب كحق دوري متجدد قيام المنازعة في أصل إستحقاقه - التنظيم يقوم مقام المطالبة القضائية في قطعة التتقدم .

إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المرتبات بطبيعتها من الحقوق التي تتقدم بخمس سنوات بإعتبارها دورية ومتجددة وهاتان الصفتان لا تزيلا من ما تمجد منها ولا يغير من طبيعة المرتب كحق دوري متجدد قيام المنازعة في أصل إستحقاقه - كما قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التتقدم الطلب أو التنظيم الذي يوجهه العامل إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداؤه .

(طعن رقم ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ١٢)

الماهيات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقاً مكتسباً لها إذا لم تتم المطالبة بها قضائياً خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في إقتضاها - مناط تطبيق ذلك رهين بأمرين - نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار - تخلف المطالبة بهذا الحق قضائياً أو إدارياً مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علماً حقيقياً .

إن الماهيات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقاً مكتسباً لها إذا لم تتم المطالبة بها نهائياً في خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في إقتضاها - مناط تطبيق حكم هذه المادة رهين بأمرين : الأول : نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام أو قرار فردي والثاني : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائياً أو إدارياً مدة خمس سنوات

من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علماً حقيقياً أو
إفتراسياً .

(الطنن رقم ٤٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

الاستقطاع من راتب الموظف - المنازعة تدور حول مدى إستحقاق
المبالغ التي إستقطعت من الراتب قانوناً - يسرى في شأنها التقادم الخمسى
النصوى علىه فى المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، دون
التقادم الثلاثى النصوى علىه فى المادة ١٨٧ مدنى الخاصة بسقوط دعوى
إسترداد ما دفع بغير حق .

من حيث أنه عن الدفع بسقوط حق المدعى فى إسترداد ما خصم من
مرتبه بالتقادم الثلاثى تأسيساً على نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى فهو دفع
مردود بأن منازعة المدعى تدور حول مدى إستحقاقه قانوناً للمبالغ التى
إستقطعت من راتبه والبالغ مقدارها ٨٧١, ٢٣٦ جنية ، ومن ثم فهى منازعة
من منازعات الرواتب ، وطبقاً لنص المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة
المالية للميزانية والحسابات فإن « الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس
سنوات تصبح حقاً للحكومة » فالتقادم الخاص بالمرتبات مدته خمس سنوات
ومتى كان المدعى قد أقام دعواه فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بطلب إسترداد
ما خصم من مرتبه بعد ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ فإن حقه فى الإسترداد
لا يكون قد سقط بالتقادم ، ويكون الدفع المشار إليه على غير أساس من
القانون متعيناً رفضه .

(الطنن رقم ٥٧٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧)

ثانياً : تقادم الحق فى التعويض :-

نص المادة ١٧٢ مدنى الخاص بتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع - نص إستثنائى - قصر تطبيقه على الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع دون تلك التى يكون منشؤها مصداً آخر من مصادر الالتزام .

إن نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - الذى إستحدثت تقادم الثلاث السنوات بالنسبة إلى دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه - هو نص إستثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم ، وقد ورد بخصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام فى القانون المدنى ، وهو العمل غير المشروع ، بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، كما فعل الشارع فى المادة ١٨٠ من القانون المدنى بالنسبة إلى دعوى التعويض عن الإثراء بلا سبب وفى المادة ١٨٧ بالنسبة لدعوى إسترداد مادفع بغير حق وفى المادة ١٩٧ بالنسبة للدعوى الناشئة عن الفضالة ، وكلها صور من الحقوق الناشئة عن المصدر الرابع من مصادر الالتزام فى القانون المدنى ، ومن ثم فلا يسرى هذا التقادم الخاص على الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى كالمصدر الأول وهو العقد ، كما لو كان التعويض مترتباً على إخلال المتعاقد بالتزاماته ، وكذلك لا يسرى على الحقوق الناشئة عن المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون ، كما لو كان التعويض المطلوب مترتباً على الإخلال بالتزام ينشئه القانون مباشرة .

مستولية الإدارة عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الإلتزام وإنما إلى القانون مباشرة باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية - نتيجة ذلك : عدم سقوط مساءلة الإدارة عنها بثلاث سنوات على مثل التقادم المقرر فى دعوى العمل غير المشروع وإنما تسقط كأصل عام بالتقادم الطويل - حقوق الشخص فى التعويض عن القرار الإدارى الصادر بإعتقاله لا يلحقها أى تقادم فى ظل ما تقضى به المادة ٥٧ من الدستور .

من حيث أن مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الإلتزام وإنما إلى القانون مباشرة باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية فلا تسقط مساءلة الإدارة عنها بثلاث سنوات على مثل التقادم المقرر فى دعوى العمل غير المشروع ، وإنما تسقط كأصل عام بالتقادم الطويل ومن ثم فإن حقوق المدعى فى التعويض عن القرار الإدارى الطعين والصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣ بإعتقاله ما إنفكت قائمة بعد إذ لم يلحقها التقادم الثلاثى ، بل ولا يلحقها أى تقادم فى ظل ما تقضى به المادة ٥٧ من الدستور من أن كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحرىات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الإعتداء .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم جميعاً يتعين القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بإعفاء المدعى من منصبه وتسوية حالته ومعاشه

طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ويلزم الجهة الإدارية بأن تؤدي له مبلغ ٢٥٠٠ جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية المترتبة على إعتقاله مع إلزام الجهة الإدارية بمصروفات الدعوى وكل من الطاعنين مصروفات طعنه .

(طعن رقمى ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٧٨)

ثالثاً : التعويض عن التخطئ فى الترقية :-

التعويض المترتب على إصدار الحكومة قرارات مخالفة للقانون - هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له - تقادمه بغض مدة التقادم التى تسرى فى شأن الحق الأصلى - التعويض مقابل التخطئ فى الترقية - تقادمه بمضى المدة المسقطه للمرتب - للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ولما كان التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصلى . ولما كان التعويض يفرض التسليم بإستحقاقه موضوعاً تبعاً لصلاحيته للترقية بموجب القرار الأول مطلوباً مقابل حرمان المدعى من مرتبات الدرجة التى تخطئ فيها بالقرار المطعون فيه الذى يزعم مخالفته للقانون فقد سقطت دعوى التعويض هذه بمضى المدة المسقطه للمرتب وهى طبقاً لنص المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات خمس سنوات تصبح الماهية بعدها حقاً مكتسباً للحكومة وللحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء نفسها لأن الإعتبارات التى يقوم عليها نص المادة ٥٠ سالفة الذكر هى إعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة إستقرار للأوضاع الادارية وتقضى

بها المحاكم كمساعدة قانونية واجبة التطبيق فى علاقة الحكومة بموظفيها وهى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها اللائحة المشار إليها .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قرار إدارى - تعويض - تقادم - سقوط طلب التعويض .

طلب التعويض مقابل تخطى العامل فى ترقية هو يستحقها وما يبنى على ذلك من حرمانه من مرتب ومميزات الوظيفة التى تخطى منها - سقوط طلب التعويض بضى المدة المسقطه للمرتب وهى طبقاً لنص المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات خمس سنوات - أساس ذلك : أن التعويض عن الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام لأنه المقابل المادى له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصيل - تطبيق .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٧ - ٢٦ ص ٢٣٣)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

تقادم - تقادم حقوق العاملين - تعويض - التعويض عن قرارات الإدارة .

تخطى العامل فى الترقية إلى إحدى الوظائف الأعلى بالمخالفة لأحكام القانون - إستحقاقه تعويضاً عن هذا القرار - الحق فى التعويض فى هذه الحالة لا يتقادم بثلاث سنوات وفقاً لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى - وإنما يسرى فى شأنها حكم المادة ٣٧٤ من هذا القانون والذى تقضى بتقادم الالتزام بضى خمسة عشر سنة - أساس ذلك أن مسئولية الإدارة عن

القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين العموميين إنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون وذلك على أساس أن هذه القرارات من قبيل التصرفات وليست أفعالاً مادية وأن علاقة الإدارة بموظفيها علاقة تنظيمية مصدرها القوانين واللوائح وبالتالي فلا تطبق على تلك المسؤولية أحكام المادة ١٧٢ من القانون والخاصة بالمسؤولية عن العمل غير المشروع .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة

من حيث أن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذا النزاع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن السيدة / . . . أقامت الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٢٠ ق أمام المحكمة الإدارية لوزارة الخزينة ضد السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك بصحيفة أودعت في ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٣ طلبت في ختامها الحكم : أولاً : باعتبار ترقية المدعية إلى الدرجة الخامسة القديمة راجعة إلى ١٣/١٢/١٩٦٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ثانياً : بإلزام المدعى عليه بأن يدفع المدعية على مسبيل التعويض المؤقت مبلغ قرش صاغ واحد مع المصروفات والأتعاب .

وجاء في صحيفة الدعوى ، شرحاً لها ، أن المدعية نقلت من مصلحة التعبئة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء) إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجب (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٨ لسنة ١٩٦٤) وإستلمت العمل فعلاً في ٥/٨/١٩٦٤ وفي ١٣/١٢/١٩٦٤ أصدرت الهيئة المدعى عليها قراراً بترقيات إلى الدرجة الخامسة حفظت لها فيه درجة لترقيتها إليها عند ورود رأى مجلس الدولة بشأن مدى جواز ترقيتها

قبل مضي سنة من نقلها ، وبتاريخ ١٩/٢/١٩٦٥ تقدمت بتظلم أوضحت فيه أن حقها في الترقية ثابت إلا أن الهيئة ردت عليها في ٢٧/١٢/١٩٦٥ بما يفيد أن الأمر معروض على مجلس الدولة ، ومنذ ذلك الحين ظلت توالى السؤال على رأى مجلس الدولة وعندما إستفسر محاميها في / ١٢/ ١٩٧٢ ١٣ عن هذا الرأى ، تلقى خطاباً مؤرخاً ٢٤/ ١/ ١٩٧٣ بأن إدارة الفتوى ردت عام ١٩٦٦ بعدم جواز الترقية ولذلك بادرت برفع هذه الدعوى خلال الستين يوماً التالية وهي دعوى مقبولة شكلاً في ضوء الوقائع المتقدمة أما عن الموضوع فإن نقل المدعية كان لمصلحه عامه ولا دخل لإدارتها فيه ، ولهذا لا تتوفر بشأنه حكمة حظر الترقية خلال سنه من النقل وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ خاصة وأن مذكرة قرار النقل أشارت إلى أن الشروط والمواصفات التى تتطلبها مصلحة التعبئة والإحصاء غير متوفرة فى بعض العاملين ، وإذ أصابها ضرر جسيم من تخطيها فى الترقية وتخلفها عن زملائها فإنها تطالب بتعويض مؤقت مقداره قرش صاغ .

ورداً على الدعوى أبدت الهيئة المدعى عليها ما يخلص فى أنه عملاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ بنقل بعض العاملين من مصلحة التعبئة والإحصاء إلى جهات أخرى تم نقل المدعية إلى الهيئة دون نقل درجتها ، ثم رقيت إلى الدرجة السادسة فى أول حركة ترقية أجريت بعد مرور سنة على نقلها وخلال المدة من تاريخ نقل المدعية حتى تاريخ ترقيةها إلى الدرجة السادسة فى ٣/ ١٢/ ١٩٦٥ أصدرت الهيئة عدة قرارات بترقية بعض العاملين فيها إلى تلك الدرجة بالأقدمية المطلقة . وقد إستطلعت الهيئة رأى مجلس الدولة فى مدى أحقية المنقولين إليها دون نقل درجاتهم فى الترقية قبل مضي سنة على النقل فى ضوء أحكام المادة ٢٣ من

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد جاء هذا الرأى بعدما كانت المدعية قد رقيت فعلاً إلى الدرجة السادسة حيث تضمن عدم جواز الترقية قبل مضي سنة على النقل ، وإنتهت الهيئة إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً بصفة أصلية ورفضها موضوعاً بصفة إحتياطية ورفض طلب التعويض .

وبمناسبة إنشاء محكمة إدارية بمدينة طنطا ، وبموجب قرار السيد رئيس مجلس الدولة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٣ ، قرر السيد رئيس المحكمة الإدارية لوزارة الخزانة إحالة الدعوى المشار إليها إلى المحكمة الإدارية بطنطا التى تولت نظرها تحت رقم ١٤٠ لسنة ٢ ق ويجلسه ١٤ من إبريل سنة ١٩٧٥ قضت بعدم إختصاصها بنظرها وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى للإختصاص ، حيث قيدت لديها برقم ١٣٠٧ لسنة ٢٩ ق وحكمت فيها بجلسته ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ .

أولاً : بعدم قبولها شكلاً فى شقها الأول .

ثانياً : بأحقية المدعية فى تعويض مؤقت مقداره قرش ضاغ وألزمت الجهة الإدارية المدعى عليها المصروفات ، وأقامت قضاءها بذلك على أن المدعية تطعن بالإلغاء على قرار الهيئة - المدعى عليها - الصادر فى ١٣/١٢/١٩٦٤ فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية إلى الدرجة الخامسة . وقد رفعت دعواها بطلب هذا الإلغاء بعد الميعاد المقرر قانوناً ، فتكون الدعوى غير مقبولة شكلاً فى هذا الخصوص وبالنسبة إلى طلب المدعية لتعويض مؤقت فإن تخطيها فى الترقية للفتة الخامسة تم بالإستناد لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ويبين من إستقراء نص هذه المادة والمادة ٤١ من ذات القانون أن المشرع أعطى الجهة الإدارية سلطة

نقل العامل بما لايفوت دورة فى الترقية . وفى ذات الوقت حظر أن يكون الغرض من النقل إقادة العامل لتمكينه من ترقية لا يستحقها وما كان ليدركها فى الجهة المنقول فيها ، فمنع ترقيته عند نقله إلا بعد مضى سنه والمستفاد من ذلك أنه إذا كان النقل قد تم لإعتبارات المصلحة العامة وليس بناء على طلب العامل فلا يسرى حظر الترقية فى الجهة المنقول إليها . لإنتفاء علته ، ولما كان الثابت أن المدعية نقلت مع آخرين لإعتبارات المصلحة العامة لعدم توافر الشروط والمواصفات المطلوبة للعمل فى مصلحة التبعية العامة والإحصاء ، وصدر بنقل المدعية إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ دون نقل درجتها ، ومن ثم لايقوم مسوغ لحرمانها من الترقية فى الهيئة التى نقلت إليها . مادام قد أدركها الدور فى الترقية بالأقدمية ، وإلا لكان فى ذلك إهدار لأقدميتها ومساس بها دون سند من القانون وإذ ذهبت الجهة الإدارية غير هذا المذهب فإنها تكون قد تجاوزت حكم القانون ويكون القرار المطعون فيه مخالفاً للقانون وتسأل الجهة الإدارية عما أصاب المدعية من ضرر من جراء هذا الخطأ . وإذ رقيت المدعية بعد ذلك وبعد مرور سنه على نقلها ، فإن علاقة السببية ظاهرة بين الخطأ والضرر وبالتالي تكون المدعية محقة فيما تطالب به من تعويض مؤقت ، ويتعين القضاء لها به .

ومن حيث أن الطعن ينمى على ذلك الحكم فيما قضى به من تعويض للمدعية ، مخالفته للقانون والخطأ فى تطبيقه ، وذلك لأن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه . . . كما لايجوز ترقية العامل المنقول إلا بعد مضى سنة على الأقل مالم تكن الترقية بالإختيار أو فى وظائف الوحدات المنشأة حديثاً أو كان نقل العامل

بسبب نقل وظيفته أو لم يكن بين عمال الوحدة المنقول إليها العامل من يستوفى الشروط القانونية خلال هذه السنة) ، ومفاد هذا النص أنه لا تجوز ترقية العامل المنقول في الجهة المنقول إليها قبل مضي سنة على نقله إلا في الحالات التي حددها النص والتي لا تتوافر في المطعون ضدها . وإذ ذهب الحكم المطعون عليه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد خرج على مقتضى النص المذكور بخلق حالة جديدة ليس لها وجود تشريعي تصح فيها ترقية العامل المنقول قبل فوات سنة على نقله وهو ما لا يتأتى إلا بتشريع جديد ، وبالإضافة إلى هذا السبب المسوغ لإلغاء الحكم المطعون فيه . فإنه بفرض ثبوت عناصر المسئولية التقصيرية في جانب الإدارة فإن دعوى هذه المسئولية قد سقطت بالتقادم بإنقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وقد ذكرت المطعون ضدها أن قرار الترقية الذي لم يشملها صدر في / ١٩٦٤ ١٢/٢ ورغم علمها به ونتائجه القانونية لم تبادر برفع دعوى المطالبة بالتعويض عنه إلا في ١٥/٢/ ١٩٧٣ . أى بعد أن كانت دعوى المسئولية قد تقادمت ، وغنى عن الذكر أنه لا يجدى فى قطع مدة التقادم إلا المطالبة القضائية الأمر الذى يجب معه الحكم بسقوط الحق فى إقامة الدعوى .

ومن حيث أن الطعن ينصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه من أحقية المدعى فى تعويض مؤقت مقداره قرش صاغ .

ومن حيث أن الثابت فى عناصر النزاع أن المدعية نقلت من مصلحة التعبئة والإحصاء إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن النقل الذى صدر به ذلك القرار قد تم للأسباب التى أشارت إليها مذكرته الإيضاحية وهى أن الشروط والمواصفات الواجبة فى وظائف مصلحة التعبئة والإحصاء غير متوفرة فى بعض العاملين بالمصلحة فى وضعها الجديد بعد إنشائها بالقرار الجمهورى رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ وأنه من ثم فإن هذا النقل إقتضته المصلحة العامة تنظيماً للأوضاع المصلحية ولا دخل لإرادة العامل المنقول فيه وبالتالي فإن حظر الترقية الذى نصت عليه المادة ٢٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يمتد إلى مثل هذا النقل ولا تنقيد ترقية العامل المنقول فى ظله بقيد السنة الذى فرضته تلك المادة .

ومن حيث أنه فى ضوء ذلك فإن قرار الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية الصادر فى ١٣/١٢/١٩٦٤ فيما تضمنه من تخطى المدعية فى الترقية إلى الدرجة الخامسة بسبب عدم مضى سنة على نقلها إلى الهيئة . إستناداً إلى المادة ٢٣ المذكورة - يكون مخالفاً للقانون فى ذلك الخصوص وغير مشروع .

ومن حيث أن المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى إستحدثت تقادم الثلاث سنوات بالنسبة إلى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وقد وردت بخصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الإلتزام فى القانون المدنى وهو العمل غير المشروع فلا تسرى على الحقوق الناشئة عن المصدر الخامس من مصادر الإلتزام وهو القانون ، ولما كانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية صادرة فى شأن الموظفين العموميين وإنما تنسب إلى المصدر الخامس بإعتبار أن هذه القرارات من قبيل التصرفات وليست أفعالاً

مادية وأن علاقة الإدارة بموظفيها علاقة تنظيمية . مصدرها القوانين واللوائح ، ومن ثم لا تنطبق على تلك المسئولية أحكام المادة ١٧٢ من القانون المدني وإنما تخضع في تقادمها للأصل في التقادم المقرر في المادة ٣٧٤ من هذا القانون والتي تنص على أن يتقادم الالتزام بمضى خمس عشرة سنة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان المائل فيما تقدم أن قرار تخطي المدعية في الترقية - محل النزاع - جاء مخالفاً للقانون ، وإذا أصابها من جرائه - بغير شك - ضرر يتمثل في حرمانها من الترقية التي صدر بها القرار ، وتراخى ترقيتها إلى مابعد ، مما يقيم علاقة سببية مباشرة بين القرار والضرر ، ومن ثم تكون الجهة الإدارية التي أصدرت القرار مسئولة عن تعويض المدعية عنه ، وهي مسئولة لم تسقط بالتقادم حتى تاريخ رفع الدعوى بطلب التعويض عن القرار ، حيث صدر في ١٣/١٢/١٩٦٤ بينما رفعت الدعوى في ١٥/١٢/١٩٧٣ أى قبل مضي الخمس عشرة سنة التي يلزم إنقضاؤها لتقادم تلك المسئولية ، كما سلف البيان .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من إجابة لطلب المدعية تعويضها مؤقتاً بقرش صاغ واحد ، ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من صحيح القانون ، الأمر الذي يتعين معه القضاء برفضه مع إلزام الجهة الإدارية الطاعنة بالمصاريف .

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت الجهة الإدارية بمصروفات الطعن

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٨١ م ص ٢٦ ص ٤٣٣ ،
الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٠ مجموعة المبادئ التي
قررتها المحكمة الإدارية العليا)

قرار إدارى - تعويض - تقادم - سقوط طلب التعويض .

طلب التعويض مقابل تخطى العامل فى ترقية هو يستحقها وما ينبنى على ذلك من حرمانه من مرتب وامتيازات الوظيفة التى تخطى منها - سقوط طلب التعويض بمضى المدة المسقطه للمرتب وهى طبقاً لنص المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات خمس سنوات - أساس ذلك : أن التعويض عن الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام لأنه المقابل المادى له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصيلى - تطيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداوله .

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بجلسته ١٨ من مايو سنة ١٩٧٢ ، وقد تقدم المدعى بطلب لإعفائه من رسوم الطعن قيد برقم ٣٧٨ لسنة ١٨ مغافاة بتاريخ ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٢ ثم صدر القرار بقبول طلبه فى ١٤ من مارس سنة ١٩٧٣ فبادر بإيداع تقرير طعنه قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣ ومن ثم فإن الطعن يكون مقاماً فى الميعاد القانونى ومستوفياً أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل - على مايبين من الأوراق - فى أنه بعمريضة مودعة قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٦ أقام السيد / الدعوى رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠ القضائية ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بعد حصوله على القرار رقم ١٧٢٨ لسنة ١٩ القضائية فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٦ بإعفائه من الرسوم القضائية - طالباً الحكم بأحقية لدرجة وكيل قسم وإستحقاقه الربط المالى (

٣٥ / ٢٥ جنيتها) إعتباراً من ٤ من مارس سنة ١٩٦١ وتسوية حالته تبعاً لذلك مع صرف الفروق المالية - وقال المدعى شارحاً دعواه أنه حصل على بكالوريوس تجارة سنة ١٩٥٦ وعين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ بوظيفة مراجع حسابات بالربط المالى (٢٥ / ١٥ جنيتها) وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ٩٥١ لسنة ١٩٦٢ بفصل محطة الدواجن وهى الجهة التى كان يعمل بها - وموظفيها وعمالها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وضمها لوزارة التموين ثم لوزارة الزراعة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٠٧٠ لسنة ١٩٦٢ . . وأضاف المدعى قوله أنه أبان عمله بالهيئة صدر بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦١ قرار بترقية زميله السيد / إلى وظيفة وكيل قسم ذات الربط المالى (٣٥ / ٢٥ جنيتها) رغم أنه قد عين بالهيئة فى تاريخ لاحق لتاريخ تعيينه ، ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة واللائحة الخاصة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى تقضيان بأن تكون الترقية إلى الدرجات الأعلى بالكادرين الفنى العالى والإدارى بالأقدمية المطلقة وكانت الهيئة لم تراعى تلك القواعد وبالتالي يكون القرار الصادر بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦١ بتخية فى الترقية لدرجة وكيل قسم مخالفاً للقانون .

وردت الجهة الإدارية على الدعوى قائلة أن المدعى عين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ بالربط المالى (٢٥ / ١٥ جنيتها) ونقل لوزارة التموين فى ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢ ثم لوزارة الزراعة فى أول يوليو سنة ١٩٦٢ - أما زميله المطعون ضده السيد / فإنه حاصل على بكالوريوس الزراعة سنة ١٩٥٢ وعين بالهيئة فى ٢٤ من أكتوبر سنة

١٩٥٧ وإنه طبقاً لقواعد كادر الهيئة كان يؤخذ فى الاعتبار عند الترقية الأقدمية فى التخرج إلى جانب مدة الخدمة التى قضاهـا بالهيئة ، وإعمالاً لذلك رقى المطعون ضده لدرجة وكيل قسم ذات الربط المالى (٣٥ / ٢٥ جنيهاً) فى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ مراعاة لتاريخ تخرجه .

وبجلسة المرافعة المتعقـدة فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ أضاف الحاضر عن المدعى طلباً إحتياطياً وهو الحكم له بتعويض مقداره ٧٥٢ جنيهاً عما أصابه من ضرر وما فاتـه من كسب نتيجة القرار الخاطى بتخطية فى الترقية - ثم بـجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢ قرر الحاضر عن المدعى أنه يقصر طلباته على الحكم له بتعويض مؤقت مقداره قرش صاغ واحد .

وبجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٢ أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها المطعون فيه ويقضى بسقوط حق المدعى فى طلب التعويض وألزمتـه المصروفات - وأقامت قضاءها على أن التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصلى . ولما كان التعويض يفرض إستحقاقه موضوعاً مطلوباً مقابل حرمان العامل من مرتبات الدرجة التى تخطى فيها بالقرار المطعون فيه والذى يزعم مخالفته للقانون ، فقد سقطت دعوى التعويض بمضى المدة المسقطـة للمرتب طبقاً للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وإذا كان الثابت أن المركز القانونى للمدعى قد تحدد منذ صدور القرار المطعون فيه فى ١٤ من مارس سنة ١٩٦١ فإنه من هذا التاريخ أو على أسوأ الفروض من تاريخ تقديم تظلمه فى ٢ يوليو سنة ١٩٦٤ يفتح أمامه ميعاد الطعن بالإلغاء

فى هذا القرار وإذ لم يسبق له طلب التعويض إلا فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ فىكون قد فوت على نفسه المطالبة بالتعويض بإنقضاء خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم الطعين جانبى الصواب وخالف القانون ذلك أن الطاعن طالب بالحق الأصيل خلال المدة القانونية إذ أقام الدعوى بالطلب الأصيل فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦ قبل إنتضاء مدة التقادم ، وعليه فإن المطالبة بالحق الأصيل تقطع مدة التقادم ، وطالما أن الطلب الأصيل قدم خلال المدة القانونية فإن حق المدعى فى طلب التعويض لم يسقط بالتقادم .

ومن حيث أن البادى من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦١ أصدرت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قراراً بترقية السيد / وهو من العاملين بالهيئة - لوظيفة وكيل قسم ذات الربط المالى (٣٥ / ٢٥ جنيهاً) وبتاريخ ١٤ من يونية سنة ١٩٦٤ قدم المدعى تظلماً أوضح به أحقيته فى الترقية لهذه الوظيفة إذ أنه معين بالهيئة فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ فى حين أن زميله المذكور معين بها فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ولنا طلب ترقيته لهذه الوظيفة إعتباراً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه مع صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك ، وإذ لم يتلق رداً على تظلمه قدم بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ طلباً للجنة المساعدة القضائية بمحكمة القضاء الإدارى قيد برقم ١٧٢٨ لسنة ١٩ القضائية طالباً إعفائه من رسوم الدعوى بطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ فيما تضمنه من تخطية فى الترقية لوظيفة وكيل قسم ذات الربط المالى (٣٥ / ٢٥ جنيهاً) وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وعندما صدر قرار اللجنة فى ١٦ من فبراير سنة

١٩٦٦ بقبول طلبه بادر برفع دعواه بإيداع عريضتها قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٦ طلبا الحكم بأحقية فى درجة وكيل قسم وتقرير أقدميته فيها لإعتباراً من ٤ من مارس سنة ١٩٦١ وإستحقاقه الربط المالى (٣٥ / ٢٥ جنيهاً) وتسوية حالته تبعاً لذلك مع صرف جميع الفروق المالية المترتبة على ذلك ومع حفظ سائر الحقوق الأخرى .

ومن حيث أن القضاء الإدارى جرى على أن تكييف الدعوى وبيان حقيقة وضعها إنما يخضع لرقابة القضاء بإعتباره تفسيراً للنية الحقيقية التى قصدها المدعى فى صحيفة دعواه ، وإنه إذا كان تصوير طلبات الخصوم من ترجيهم فلأن الهيئته على سلامة هذا التكييف من تصريف المحكمة إذ عليها أن تلتزم بحكم القانون على واقع المنازعة ، وفى ضوء هذه النظرة فإنه وإن كان المدعى - حسبما سلف البيان يطلب فى دعواه الحكم بأحقية فى درجة وكيل قسم وتقرير أقدميته فيها لإعتباراً من ٤ من مارس سنة ١٩٦١ إلا أن الدعوى على هذه الصورة إنما تهدف فى حقيقتها وواقع أمرها إلى الطعن فى قرار الترقية الصادر فى التاريخ المذكور فيما تضمنه من تخطئ المدعى فى الترقية لدرجة وكيل قسم إذ لا سبيل إلى تحقيق قصده ومرماه إلا بالطعن فى هذا القرار يطلب إلغائه فيما تضمنه من تخطئة فى الترقية .

ومن حيث أنه لما كانت دعوى الإلغاء ترمى إلى إختصاص القرار المطعون فيه وتكشف شوائبه وعيوبه فهى بهذه المثابة تمثل إلغاء مباشر للقرار على دعوى التعويض عن القرار المعيب والتى تمثل إلغاء غير المباشر له وإن كان الأساس القانونى فيهما واحد وهو مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه . وليس من جدل فى أن طلب الإلغاء هو أوضح أثراً وأبلغ دلالة فى النعى على القرار المطعون فيه فهو خطوة أبعد فى الاعتراض على

القرار . . وعلى هذا وإذا كان المدعى قد استهدف بدعواه منذ البداية إلغاء القرار المطعون فيه ثم قصرها في النهاية على تعويض مؤقت إلا أن طلباته في هذا الشأن والتي تتمثل في التنظيم الإداري وفي طلب الإعفاء من الرسوم القضائية وفي صحيفة الدعوى وبالصيغة التي وردت بكل منها على النحو السابق إيضاحاً قد حوت في طلباتها وبن جنياتها طلب تعويض عن القرار المطعون فيه ذلك أن هذا الطلب هو - ولا ريب - المقابل المادي لدعوى الإلغاء وهو يطالب به - طبقاً للقانون - بصفة أصلية أو تبعية ، كما أن الفصل فيه يقتضى بحكم اللزوم الوقوف على مدى مشروعية القرار المطعون فيه ذاته .

ومن حيث أنه لما كان التعويض عن الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام لأنه هو المقابل المادي له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق الأصلي فإذا كان التعويض مطلوباً مقابل تخطي العامل في ترقية هو يستحقها وما يبنى على ذلك من حرمانه من مرتب وميزات الوظيفة التي تخطى فيها سقط طلب التعويض بمضي المدة المسقطه للمرتب وهي - طبقاً لنص المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - خمس سنوات .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد صدر في ٤ من مارس سنة ١٩٦١ وتظلم منه المدعى في ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٤ إذ لم يشبث بنشر القرار أو إعلانه به في تاريخ سابق على تاريخ التظلم ومن ثم يكون هذا التاريخ الأخير هو التاريخ الذي يبدأ منه جريان ميعاد سقوط الحق لأنه تاريخ العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه . . ولما كان المدعى قد طلب إعفاءه من الرسوم القضائية في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وأجيب إلى طلبه في ١٦ من فبراير سنة

١٩٦٦ ثم أقام دعواه فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٦ وكان من المقرر حسيما جرى عليه القضاء الإدارى أن طلب الأعفاء من الرسوم القضائية يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع مدة التقادم . ومن ثم يكون حق المدعى فى طلب التعويض لم يسقط بعد .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير هذا النظر فإنه يكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بإلغائه .

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فإنه لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها فإن المحكمة تتصدى لتظر المنازعة . . والى ما تقدم أن المدعى عين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى بتاريخ ٧ من مايو ١٩٥٧ فى وظيفة مراجع حسابات ذات الربط المالى (٢٥/١٥ جنيهاً) ومكث بها إلى أن نقل لوزارة التموين فى ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢ ثم من بعدها لوزارة الزراعة فى أول يوليو سنة ١٩٦٢ . بينما عين زميله السيد/ بالهيئة فى تاريخ لاحق للمدعى وهو ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ثم رقى لوظيفة وكيل قسم ذات الربط المالى (٣٥/٣٥ جنيهاً) بمقتضى القرار المطعون فيه الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنص على أن « يعمل باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى المرافقة لهذا القرار » وتنص المادة الثانية على أن « تلغى اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعى المؤرخة فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وكل قرار يخالف أحكام اللائحة المرافقة » كما تنص المادة الثالثة على أن « يعمل بهذا القرار من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية » (وقد نشر القرار فى العدد رقم ٢٩٩

بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠) وتنص المادة ٢٠ من اللائحة المذكورة على أن « تسرى على موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة » وإذا لم تصدر اللائحة التي أشارت إليها المادة ٢٠ سألقة الذكر حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦١ ومن ثم فقد أضحي لزاماً إعمالاً لحكم هذه المادة تطبيق التشريعات واللوائح المنظمة لأحكام الوظائف العامة .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة - والذي كان معمولاً به في وقت صدور القرار المطعون فيه - أنه ينص في المادة ٢٥ منه على أن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين . . . وإذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت بالأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة . . . » كما تنص المادة ٣٨ المعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ثم بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « تكون الترقّيات إلى درجات الكادرين الفني العالي والإداري بالأقدمية في الدرجة ومع ذلك يجوز الترقية بالإختيار للكفاية في حدود النسب الآتية :

٢٠٪ للترقية من الدرجة السادسة إلى الدرجة الخامسة .

٢٥٪ للترقية من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة .

٣/ ٣٣٪ للترقية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة .

٥٠٪ للترقية من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية .

أما الترقّيات من الدرجة الثانية إلى الأولى^١ ومن الأولى إلى مايلوها

من درجات فكلها بالإختيار دون التقيد بالأقدمية » وواضح من نص المادة ٣٨ أنه صريح الدلالة في أن الأصل في الترقية إلى الدرجات حتى الثانية هو أن تكون بالأقدمية ، وأن الترقية بالإختيار - وفي حدود النسب المذكورة - جوازية فحسب تترخص فيها الجهة الإدارية بالأعمال أو الإغفال على هدى تقديرها لمقتضيات الصالح العام بما لا يعقب عليها في ذلك ما دام إختيارها قد خلا من سوء إستعمال السلطة والانحراف عن الجادة والجهة الإدارية وهي يصدد إستعمال حقها في الترقية - في نطاق نسبة الإختيار - إنما تختار الأجلر والأصلح من بين المرشحين بحسب ما يتجمع لديها عنه من معلومات وما تلمس فيه من كفاية وإستعداد للوظيفة المراد الترقية إليها - وعلى ذلك فلا يجوز في مجال الترقية بالأقدمية تخطي الأقدم وترقية الأحدث إلا إذا كان هذا الأخير هو الأجلر . وفي هذه الحالة يتعين على الجهة الإدارية صدور قرار بذلك التخطي تذكر فيه الأسباب الداعية والمبرره لإجرائه حتى تكون تحت نظر المحكمة لتبين صحة الدافع إليها وإنها قائمة على أصول ثابتة في الأوراق تميزها وتستند إليها .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى أسبق من زميله المطعون فيه في ترتيب الأقدمية إذ عين المدعى بالهيئة في ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ بينما زميله في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ومن ثم فقد كان لازماً على الهيئة أن تراعى تلك الأقدمية عند إجرائها الترقية التي تمت بمقتضى القرار الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٦١ ما دام أنها لم تعمل سلطتها التقديرية في إجراء الترقية بالإختيار وفي حدود النسبة المذكورة في المادة ٣٨ سالفه البيان . . . وتفرعاً على ذلك وإذ أغفلت الهيئة أقدمية المدعى فتخطته وقامت بترقية الأحدث منه كان قرارها معيياً مخالفاً للقانون وتحقق في شأنه طلب التعويض عنه .

ومن حيث أنه لا مفتح فيما تحتاج به الهيئة من القول بأن ترقية المطعون ضده كان مردها أنه أقدم في التخرج من زميله المدعى إذ أنه حاصل على بكالوريوس الزراعة سنة ١٩٥٢ بينما المدعى حاصل على بكالوريوس التجارة سنة ١٩٥٦ ذلك لأن العبرة عند الترقية بالأقدمية طبقاً لصريح نص المادة ٣٨ سالفه الذكر هي بالأقدمية في الدرجة وهذه الأقدمية تحددت طبقاً للمادة ٢٥ المشار إليها بتاريخ التعيين في الدرجة . وقد عين المدعى في ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ على حين عين زميله في ٢٤ من أكتوبر ١٩٥٧ فأضحى الأول أقدم في الدرجة من الثاني وحقت ترقيته إلى درجة وكيل قسم ذات الربط المالي ٣٥ / ٢٥ جنيتها (وهي تعادل الدرجة الخامسة طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١) مادام لم يثبت من الأوراق من قريب أو بعيد أنه قام به سبب قانوني يحول دون ترقيته .

ومن حيث أن المدعى وقد طلب تعويضاً مؤقتاً مقداره قرش صاغ واحد فلا يسع المحكمة إلا إجابته لهذا الطلب . مع إلزام الهيئة المصروفات .
(الطعن ٦٠٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٠ س ٢٦ مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ص ٢٣٣)

قرار إداري - تعويض - تقادم .

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني بشأن تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع إنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ويسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمس عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع - ورود هذا النص في خصوص الحقوق الناشئة عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في

القانون المدني وهو العمل غير المشروع - عدم سريانه على الحقوق الناشئة عن المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون كالتشأن في طلب التعويض عن قرار تخطي أحد العاملين في الترقية والذي تنسب مسئولية الإدارة عنه في حالة مخالفته للقانون إلى هذا المصدر الخامس وحده دون غيره من مصادر الالتزام الأخرى في القانون المدني .

ذلك باعتبار أن القرارات الإدارية تصرفات قانونية وليست أفعالاً مادية وأن الرد في صندورها إلى أحكام القوانين واللوائح التي تنظم علاقة الحكومة بموظفيها - سريان نص المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على التعويض المطلوب مقابل حرمان عامل من مرتبات الدرجة التي تخطي منها باعتباره من طبيعته الحق الأصلي الذي فاته وهو المرتب - أساس ذلك - تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن وقائع الطعن تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن الأخرى في أنه بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أقام السيد / دعواه المقيمة برقم ٢٩٨٢ لسنة ٢٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من وزارة الحكم المحلي ومحافظة القليوبية ومجلس مدينة القناطر الخيرية ، طالباً بالحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء تخطيه في الترقية إلى الدرجة السابعة اعتباراً من ١/٤/١٩٥٩ بالقرار رقم ١٩٦ الصادر في ٣١/٣/١٩٥٩ وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزامهم بالمصروفات ، وأورد في بيان الدعوى أنه يشغل وظيفة مراجع حسابات

بمجلس مدينة القناطر الخيرية وكانت له مدة خدمة سابقة طالب بضمها فصدر القرار رقم ٣١٢ فى ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ بضمها واعتبرت أقدميته فى الدرجة الثامنة راجعة إلى ١٥ / ١٠ / ١٩٥٥ وقد علم فيما بعد أن الجهة الإدارية قامت بإجراء حركة ترقيات إلى الدرجة السابعة الكتابية إعتباراً من ١ / ٤ / ١٩٥٩ فتظلم من القرار الصادر بها ورأى السيد مفوض الدولة قبول تظلمة شكلاً وفى الموضوع بسحب القرار الصادر فى ٣١ / ٣ / ١٩٥٩ فيما تضمنه من تخطية فى الترقية إلى الدرجة السابعة بالأقدمية . وقد إنتظر أن تقوم الوزارة بتنفيذ هذا الرأى حتى إنقضى ميعاد رفع دعوى الإلغاء إلا أن حقه فى التعويض ما زال قائماً . وبجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٣ قررت محكمة القضاء الإدارى إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية حيث قيدت أمامها برقم ٧٩٨ لسنة ٢٠ القضائية ودفعت الجهة الإدارية بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الإدارية بمدينة طنطا وإحتياطياً طلبت رفضها لسقوط الحق المطالب به بالتقادم . وبجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة الإدارية :

أولاً : برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإختصاصها .

ثانياً : بسقوط حق المدعى فى المطالبة بالتعويض بالتقادم الخمسى وإلزمته المصروفات ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وأقامت حكمها فى الموضوع على أن التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصيل ، ولما كانت المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات نقضى بأن تصبح الماهيات التى لا يطالب بها لمدة خمس سنوات حقاً مكتسباً

للحكومة فإنه ترتيباً على ذلك ومع التسليم جداً بإستحقاق المدعى التعويض الذى يطالب به فإن حقه فيه قد سقط بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٥٠ لأنه مقابل حرمان المدعى من مرتبات الدرجة التى تخطى فيها بالقرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وحيث تبين أن المدعى تظلم من قرار تخطيه فى ١٩٦١/١/٢٤ ثم قدم عدة طلبات فى ١٩٦١/٣/٢٨ و ١٩٦١/٤/٤ و ١٩٦١/٥/٤ و ١٩٦١/١/١٤ ثم فى ١٩٧٠/١/١٤ إلى أن تقدم بطلب المعافاة فى ١٩٧٢/٣/٢١ ومن ثم فإن مدة التقادم الخمسى تكون قد اكتملت فى الفترة الواقعة بين تقدمه بالطلب المؤرخ فى ١٩٦١/٥/٤ والطلب المقدم منه فى ١٩٧٠/١/١٤ . وقد طعن المدعى فى هذا الحكم بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٧ أمام محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الإستئنافية) بعد أن كان قد قدم طلباً لإعفائه من رسوم الطعن فى ١٩٧٦/٤/٢١ وتقرر رفضه فى ١٩٧٧/١/٢٣ وقد طعنه برقم ٩١ لسنة ٩ ق . س مستهدفاً إلغاء الحكم المطعون فيه وإلزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ألفى جنيه تعويضاً عن الضرر الذى أصابه بسبب تخطيه فى الترقية إلى الفئة السابعة عام ١٩٥٩ ، ويجلسه ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه قاضياً بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى للفصل فيها وأمرت بإبقاء الفصل فى المصروفات لجئن الفصل فى الموضوع ، وأسست قضاءها فى الموضوع - وهو مشار منازعة الطعن المائل - على أن مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية متوطة بأن يكون القرار غير مشروع وأن العمل غير المشروع قد يكون عملاً مادياً بحثاً وقد يكون تصرفاً قانونياً كالقرار الإدارى بإعتباره إقصاحاً عن إرادة الإدارة الملزمة فإذا كان مخالفاً للقانون إعتبر عملها غير مشروع دون أن يغير من ذلك أن علاقة الموظف

بالإدارة علاقة لائحية تحكمها القوانين واللوائح إذ ان مقتضى ذلك ان الإدارة إذا ما أصدرت قراراً بالترقية بالمخالفة للقوانين واللوائح فإن قرارها يكون غير مشروع مما يخول الموظف الحق في طلب إلغاء أو التعويض عنه ويكون سنده في كلا الفرضين خروج الإدارة على مبدأ المشروعية وبالتالي يكون طلب التعويض عن القرار الإداري المخالف للقانون مستنداً دائماً إلى المسؤولية التقصيرية لجهة الإدارة ويكون التقادم الذي يسرى على دعوى المطالبة بالتعويض هو تقادم الحق في تعويض الضرر نتيجة خطأ الإدارة ، أى تقصيرها عما يرتب مسؤوليتها التقصيرية عن هذا الخطأ ، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك خطأ الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من سقوط حق المدعى في التعويض عن قرار تخطيه في الترقية بالتقادم الخمس المنصوص عليه في المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات قولاً بأن حكم المادة لا يعمل به إلا في شأن تقادم الحق في الماهيات وما إليها والتي تعتبر حقاً دورياً متجدداً على خلاف التعويض بإعتبار أنه مترتب على عمل غير مشروع حسبما سلف بيانه فلا يدخل في معنى الماهيات التي قصدتها المادة ٥٠ سالفه الذكر وإستطرد الحكم إلى أنه كان الثابت أن المدعى (المستأنف) قد تقدم بعبده طلبات في سنة ١٩٦١ و ١٩٧٠ إلى أن أقام دعواه في ١٩/٨/١٩٧٢ فإن حقه في التعويض لا يكون قد سقط بالتقادم . .

ومن حيث أن طعن هيئة مفوضى الدولة ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفة ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بصدد تقادم دعاوى التعويض عن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين وإعتبار التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه المقابل له فتسرى بالنسبة إلى التعويض مدة

التقادم التى تسرى بالنسبة إلى الحق الأصلى . فإذا كان التعويض مطلوباً مقابل حرمان المدعى من مرتبات الدرجة التى تخطى فيها - كالأشأن فى واقعة النزاع - فإن دعوى التعويض تسقط بمضى المدة المسقطه للمرتب وهى خمس سنوات طبقاً للمادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وقد إنقضت هذه المدة فى حق المدعى من قبل رفع الدعوى على ما أثبتته الحكم المستأنف والذى صادف صحيح حكم القانون ، هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد لحقه عيب آخر يتعلق بالتسبيب إذ لم يبين حكم القانون الذى يركز عليه فيما قضى به لئتمنى رقابة مدى إنطباقه فى خصوصية الدعوى سواء من حيث مدة التقادم أو شرائط إكتماله وترتيب أثره فى القانون .

ومن حيث أنه لا خلاف بين الحكم المطعون فيه والظعن حول وقائع الدعوى وإنما إنحصر الخلاف بينهما فى بيان القاعدة القانونية الواجبة التطبيق فى شأن تقادم حق المدعى فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى أصابه من جراء تخطيه فى الترقية إلى الدرجة السابعة الكتابية عام ١٩٥٩ ، إذ بينما جرى الحكم على تطبيق أحكام التقادم الخاصة بدعوى التعويض عن العمل غير المشروع على دعوى المدعى متنبهاً من ذلك إلى عدم إكتمال مدة التقادم المسقط لحقه فى التعويض فقد ذهب الظعن إلى سقوط الحق فى طلب التعويض عملاً بالمادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات بإفترض التسليم بهذا الحق .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه فيما أورده من أسباب وأسائيد عن أساس مسئولية الإدارة عن قراراتها الإدارية - ومنها القرار محل طلب التعويض - ورده هذه المسئولية إلى قواعد المسئولية التقصيرية الناتجة عن

العمل غير المشروع وتطبيق قاعدة التقادم الخاصة بدعوى التعويض عن العمل غير المشروع على دعوى التعويض المنظورة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، فمن الأمور المسلمة - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن نص المادة ١٧٢ من القانون المدني بشأن تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ويسقط هذه الدعوى فى كل حال وإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع - هذا النص - وقد ورد فى خصوص الحقوق الناشئة عن المصدر الثالث من مصادر الإلتزام فى القانون المدني وهو العمل غير المشروع لا يسرى على الحقوق الناشئة عن المصدر الخامس من مصادر الإلتزام وهو القانون كالثان فى طلب التعويض عن قرار تخطى المدعى فى الترقية إلى الدرجة السابعة الكتابية سنة ١٩٥٩ والذى تنسب مسئولية الإدارة عنه - فى حالة مخالفته القانون - إلى هذا المصدر الخامس وحده دون غيره من مصادر الإلتزام الأخرى فى القانون المدني وذلك تبعاً لإعتبار القرارات الإدارية تصرفات قانونية وليست أفعالاً مادية وأن المرد فى صدورهما إلى أحكام القوانين واللوائح التى تنظم علاقة الحكومة بموظفيها ومن ثم تسقط حجة الحكم المطعون فيه المستندة إلى تطبيق النص الخاص بتقادم الحق فى التعويض عن العمل غير المشروع أو الخطأ التقصيرى على التعويض المطلوب ولإنتفاء مجال تطبيقه على الدعوى المرفوعة بشأنه . هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه رغباً عن أنه جنح عن التطبيق السليم لحكم القانون الواجب التطبيق فى شأن حق المدعى فى التعويض فإنه لم يرب التتبع اللازمة لقضائه ، إذ وقد ثبت لدى المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه أن المدعى بعد أن ضمت مدة خدمته السابقة فى الدرجة الثامنة وعلم بتخطيه فى ترقبات :الدرجة السابقة التى تمت فى عام

١٩٥٩ قدم عدة تظلمات وطلبات لترقيته إلى هذه الدرجة أسوة بمن رقوا إليها في هذا التاريخ وكان تظلمه الأول من تخطية في الترقية في ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ أعقبه بعدة طلبات في ٢٨ من مارس ١٩٦١ و ٤ من إبريل سنة ١٩٦١ و ٤ من مايو سنة ١٩٦١ ثم إنقضت أكثر من ثلاث سنوات منذ طلبه الأخير حتى عاد متظلم في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٠ ومن ثم كان مؤدى نظر الحكم المطعون فيه على ضوء هذه الوقائع الثابتة والتي لا خلاف عليها تطبيق المادة ١٧٢/١ من القانون المدني ونصها صريح على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أما وقد قضى الحكم بعكس ذلك فإنه يكون قد ناقض مذهبه وفقد سنله فاستحق القضاء بإلغائه .

ومن حيث أنه عن حكم المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية المستأنف - فإنه إذا أقام قضاءه على أساس من نص المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من تطبيق حكمها بالنسبة إلى التعويض المطلوب مقابل حرمان المدعى من مرتبات الدرجة التى تخطى فيها بإعتباره من طبيعة الحق الأصلى الذى فاتته وهو المرتب فإنه يكون قد صادف الصواب فى قضائه ويكون الطعن عليه فى غير محله متعيناً للحكم برفضه وإلزام رافعه المصروفات .

(الطعن ٢٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٤ س ٢٦ ص ٥٢٥)

تعويض - تقادم خمس -

المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تقضى بأن يتقادم بخمس سنوات كل

حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كالأجور والمعاشات والمهايا والإيرادات المرتبة - دعوى تعويض مقابل الحرمان من المرتب وملحقاته بسبب التخطى فى الترقية إستناداً إلى عدم مشروعية قرار الإدارة المتضمن تخطى العامل فى الترقية - سريان مدة التقادم المسقطه للحق الأصيل ذاته فى المرتب والأجور على هذا التعويض سقوط دعوى التعويض بسقوط الحق الأصيل من تاريخ علم المدعى علماً يقينياً بنشوء الحق - أساس ذلك تطبيق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة .
ومن حيث أن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة حسبما يبين من أوراق الطعن تحصل فى أن المدعى أقام الدعوى رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٧٤ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بصحيفة أودعت فى ١٩/٩/١٩٧٤ ضد رئيس مجلس إدارة بنك مصر وطلب فى ختامها الحكم . بإرجاع أقدميته فى الفئة الثانية إلى ١٦/١/١٩٦٤ تاريخ ترقية زملائه وإلزام البنك بأن يدفع له مبلغ ٣٥٠, ٣١٨٧ الفروق المالية المترتبة على إرجاع الأقدمية مع المصروفات والأتعاب . وقال المدعى فى شرح الدعوى أنه إلتحق بخدمة بنك مصر فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ بعد حصوله على دبلوم التجارة المتوسطة ثم دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العليا وتدرج المدعى فى وظائف البنك إلى أن رقى إلى الفئة الثالثة فى ١/٦/١٩٥٧ وإلى الفئة الثانية فى ١/٧/١٩٦٧ . إلا أن أقدمية المدعى وكفايته وخبرته كل ذلك يجعله جديراً بالترقية إلى الفئة الثانية من ١٦/١/١٩٦٤ بدلاً من ١/٧/١٩٦٧ أسوة بزملائه الأحدث منه فى التعيين وفى أقدمية الفئة الثالثة والذين رفقوا إلى الفئة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤ وهم وعين فى مارس سنة ١٩٣٨ ورقى

إلى الفئة الثالثة فى ١/٦/١٩٥٨ - و..... المعين فى يولية سنة ١٩٣٥
ورقى إلى الفئة الثالثة فى ١/٩/١٩٥٩ - و..... المعين فى سنة ١٩٣٢
ورقى إلى الفئة الثالثة فى ١/٨/١٩٦٢ - و..... الذى عين فى سبتمبر
١٩٤٦ وورقى إلى الفئة الثالثة فى ١/٩/١٩٥٩ - و..... المعين فى سنة
١٩٤٧ وورقى إلى الفئة الثالثة فى ١/٢/١٩٥٩ وقد خالف البنك القانون إذ
تخطى المدعى فى الترقية إلى الفئة الثانية . والمدعى أقدم من زملائه
المذكورين وقد جرى البنك على قاعدة هى عدم الترقية إلى الفئة الثانية إلا لمن
كان يشغل وظيفة وكيل فرع أو ما يماثلها - وكان المدعى قد شغل وظيفة أعلى
من وظيفة وكيل فرع فى تاريخ ترقية إلى الفئة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤
 . وإذ يستحق المدعى الترقية إلى الفئة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤
 فلإن الفروق المستحقة تبلغ ٣١٨٧,٣٥٠ - ومفردات هذا المبلغ هى
٢١١٩,٩٥٠ فرق علاوة الترقية عشرة جنيهاً وغلاء المعيشة بسواقم
٣,٩٠٠ والمكافأة ٢,٩٢٥ - ١٦,٨٢٥ شهرياً عن المدة من ١/١/١٩٦٤
إلى ٣٠/٦/١٩٧٤ - يضاف إلى ذلك مبلغ ٨٠٩,٤٠٠ حصيداً فروق
علاوة يناير سنة ١٩٦٥ من ١/١/١٩٦٥ إلى ٣٠/٦/١٩٧٤ بواقع
١٠٠ × ١١٤ شهراً - يضاف إلى ذلك فرق بدل التمثيل
٢٥٨ جنيه - وجملة ذلك كله ٣١٨٧,٣٥٠ وهو المبلغ الذى يطالب
المدعى به بموجب الدعوى .

وعقب بنك مصر على الدعوى فقال أن المدعى يطعن بالإلغاء على
القرار الصادر من البنك فى ١٦/١/١٩٦٤ وكان بنك مصر مؤسسة عامة
بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ثم تحول إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى
رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩/٤/١٩٦٥ . وعلى ذلك يكون القرار المطعون

فيه قراراً إدارياً لصنوده عن بنك مصر حال كونه مؤسسة عامة كما أن المدعى كان عند صدور القرار المطعون فيه موظفاً عمومياً ومن ثم يتعقد الإختصاص بنظر هذه المنازعة للقضاء الإدارى وحده . ودفع البنك بعدم إختصاص المحكمة المدنية ولائياً بنظر الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات والأتعاب .

وبجلسة ١٩٧٥ / ١ / ٢٥ حكمت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة للمختص بنظرها وبإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى قيدت فى جدولها برقم ٩٩٨ لسنة ٢٩ ق .

وعدل المدعى طلباته إلى طلب الحكم بإلزام بنك مصر بأن يؤدي له تعويضاً عن تخطيه فى الترقية إلى الفئة الثانية من ١٦ / ١ / ١٩٦٤ وقدم مذكرة حدد فيها قيمة التعويض المطلوب بمبلغ ١٠٤, ٧٢٢١ ثم قدم مذكرة لاحقة حدد فيها قيمة التعويض بمبلغ ١١٠٧١, ٠٦٥ وهذا المبلغ عباره عن ٢٨٤, ٤٤٩٥ فروق العلاوات ورسد التمثيل ٩٢٠, ٢٧٢٥ فروق المعاش عن عشر سنوات ٩٦١, ٣٨٤٩ فروق مكافآت نهاية الخدمة .

وعقب بنك مصر على الدعوى بقوله أن حركة الترقيات محل الطعن صدرت طبقاً للأئحة البنك المعمول بها فى سنة ١٩٥٦ والتي نصت على جعل الترقية إلى الفئة الثانية بالإختيار للكفاية مع مراعاة الأقدمية فالكفاية هى مناط المفاضلة عند الترقية بالإختيار وهى عنصر تقدره الإدارة بلا معقب عليها إلا إساءة إستعمال السلطة . والمدعى إتحق بخدمة البنك فى ١٣ / ١٠ / ١٩٣٤ بمؤهل متوسط هو دبلوم التجارة المتوسطة ثم حصل على

دبلوم الدراسات التكميلية سنة ١٩٤٨ وتم تسكينه فى وظيفة من الفئة الثالثة (مدير فرع) وهى الوظيفة التى كان يشغلها فعلاً وتم تسكينه فى ١/٧/١٩٦٤ . أما من إستشهد المدعى بهم فهم جميعاً كانوا يشغلون وظائف من الفئة الثانية قبل التسكين وقد رقوا جميعاً إلى وظيفة (مدير إدارة مساعد) فى ١/٤/١٩٦٤ وتم تسكينهم على هذه الوظيفة من ١/٧/١٩٦٤ . فالمطعون على ترقيةهم كانوا يسبقون المدعى فى شغل الوظائف المقرر لها الفئة الثانية وقد إنتهت خدمة المدعى إلى المعاش فى ٣٠/٤/١٩٧٨ ولا يستحق المدعى أى تعويض ما دام البنك لم يصدر عنه خطأ أصاب المدعى بأية أضرار موجبة للتعويض . وفى مذكرة تالية أجاب البنك أن المدعى كان يشغل وظيفة وكيل فرع بنك مصر بمصر الجديدة من ١/٦/١٩٥٧ وقد تمت تسوية حالته وتسكينه من ١/٧/١٩٦٤ على وظيفة مدير فرع بالفئة الثالثة وفى ١/٧/١٩٦٧ رقى مديراً لإدارة التفتيش لفروع القاهرة بالفئة الثانية ورقى إلى الفئة الأولى فى ٢٣/٩/١٩٧٥ - وتقضى لائحة ١/١/١٩٥٦ التى صدرت على أساسها حركة الترقيات المطعون فيها فى ١٦/١/١٩٦٤ بأن الترقية إلى الدرجة الثانية مقصوده على من يشغل وظيفة وكيل فرع أو ما يائلها وهم رؤساء أقلام المركز الرئيسى وفرع القاهرة وكلاء فرع الاسكندرية وأمين مخازنها وفرازها الأول ونواب مديرى فروع الخارج والمفتشين المعادلين لوكيل فرع والمفتشين الذين وصلت مرتباتهم إلى آخر مربوط الدرجة الثالثة ووكيل قلم القضايا . وقد إستشهد المدعى ببعض زملائه منهم الذى إلتحق بالبنك فى ١٨/٧/١٩٣٥ ورقى رئيساً لقلم الحسابات التجارية فرع القاهرة فى ١/٩/١٩٥٩ وحاصل على تقريرين بمرتبة ممتاز قبل حركة ترقية ١٦/١/١٩٦٤ أما فقد إلتحق بالبنك فى ١٦/٢/١٩٣٢ ورقى رئيساً لقلم التوفير فى ١/٨/١٩٦٢ وحصل على

تقريرين بمرتبة ممتاز قبل ترقية ١٦/١/١٩٦٤ . إلتحق بالبنك فى ١٠/٩/١٩٤٦ ورقى رئيساً لقلم الفروع الداخلية فى ١/٩/١٩٥٩ وحصل على تقريرين بمرتبة ممتاز قبل ترقته إلى الدرجة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤ ، والترقية بالإختيار متروكة لمطلق سلطان البنك بحسب مايراه محققاً للمصلحة العامة ولايحدده إلا إساءة إستعمال السلطة ولا يتدخل القضاء فى وزن وتقدير المفاضلة بين المرشحين . وعيب إساءة إستعمال السلطة عيب قصدى قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة إستعمال السلطة . وقرار الترقية المطعون فيه جاء خالياً من أى مخالفة توجب التعويض للمدعى - ودفع البنك بسقوط حق المدعى فى التعويض طبقاً لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى لإلتقضاء أكثر من ثلاث سنوات على علم المدعى بالضرر المدعى به . وطلب الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصروفات .

وبجلسة ٢٧/٤/١٩٨٠ قضت محكمة القضاء الإدارى برفض الدعوى وأقامت هذا القضاء على أساس أن بنك مصر أجرى حركة الترقية إلى الفئة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤ وتضمنت عدم ترقية المدعى إلى تلك الفئة وقد تظلم المدعى من جراء عدم ترقته فى ١٧/٢/١٩٦٤ ثم قدم تظلماً ثانياً فى ٢٤/٦/١٩٦٥ إلى رئيس مجلس إدارة البنك لتحقيق شكواه وترقيقته أسوة بزملائه . وفى ٢٥/١٠/١٩٦٤ أخطر المدعى بتسوية حالته طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى الفئة الثالثة من / ١٩٦٤ ٧/١ بوظيفة مدير فرع وقد تظلم المدعى من هذه التسوية فى / ١١/١٩٦٥ ١٤ وطلب مساواته بزملائه الذين فى الفئة الثانية . وهذه الوقائع تكشف عن علم المدعى بالقرار الصادر فى ١٦/١/١٩٦٤ المتضمن عدم ترقته إلى الفئة الثانية . ورفضت المحكمة إسناد سقوط حق المدعى فى التعويض إلى حكم

المادة ١٧٢ مدنى التى وردت بشأن الحقوق الناشئة عن المصدر الثالث من مصادر القانون المدنى وهو العمل غير المشروع ذلك أن مسئولية البنك عن القرارات الإدارية تنسب إلى القانون كمصدر للالتزام بإعتبار أن القرارات الإدارية تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية وأسندت للحكمة سقوط حق المدعى فى التعويض إلى المادة ٣٧٥ مدنى الخاصة بالتقادم . إذ يسرى على طلب التعويض أحكام التقادم التى تسرى على المرتبات والأجور لأن التعويض هو من طبيعة الحق الأصلى وهو المرتب فيتقادم بمدة التقادم التى تسرى على المرتبات وقد علم المدعى خلال عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ بتخبطية فى الترقية إلى الفئة الثانية ، إلا أنه أقام الدعوى فى ١٩٧٤/٩/٢٢ بعد إنقضاء أكثر من خمس سنوات طبقاً لحكم المادة ٣٧٥/١ مدنى التى تسرى على الحقوق الدورية المتجددة ومنها المهابا والأجور والمعاشات . وخلصت المحكمة من ذلك إلى سقوط حق المدعى فى التعويض وإلى القضاء برفض الدعوى .

ويقوم الطعن على أساس أن الأصل أن يتقادم الالتزام بإنقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الاستثناءات ومنها الإستثناء المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ مدنى . ولما كان الإستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره فإن الحكم المطعون فيه إذ توسع فى تفسير المادة ٣٧٥ مدنى وإعمالها فى شأن طلب التعويض على الرغم من أن النص لا يشمل طلبات التعويض كما أن التعويض لا يعتبر حقاً دورياً متجدداً . بل هو مال ثابت لا يتعدى أثره تاريخ صدور الحكم بخلاف قضاء التسويات الذى يمتد أثر الحكم فيها إلى ما بعد صدوره من فروق مالية دورية متجددة . والمرتب فى المنازعة الماثلة هو طريقة حساب الضرر الذى لحق بالمدعى طالب التعويض . وحكم المادة ٣٧٥/١

لا تسرى على التعويضات ولكنها تسرى على منازعات التسويات ولقاضي التعويض سلطة في تقديره بمقدار المرتبات التي حرم منها طالب التعويض أو بأكثر أو بأقل منها والتعويض عن الضرر الأدبي لا يقاس بطريقة الحق الدوري المتجدد ويقدره قاضي التعويض ، وأصل الحق في هذه المنازعة هو قرار إداري خاطئ مطلوب التعويض عنه ومن آثاره الفروق المالية التي ضاعت على المضرور بالقرار محل طلب التعويض كما أن قضاء التسويات حين يعمل التقادم الخمسى فإنه يعمل على الفروق المالية فقط دون أصل الحق . كما أنه لا محل لأعمال أحكام القانون المدني كلها في مجالات تطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وقد أخذ القانون الإداري حكم المادة ٣٧٥ مدني وصاغها في حكم المادة ٥٠ من اللائحة المالية للحسابات التي تنص على تقادم المرتبات والأجور والمهايا والمعاشات بالتقادم الخمسى ولا محل لأعمال حكم هذه المادة على العاملين بالقطاع العام وعلى ذلك لا يسرى في حق المدعى لا حكم المادة ١/٣٧٥ من القانون المدني ولا حكم المادة ٥٠ من اللائحة المالية للحسابات الحكومية . ولما كان قانون العمل يسرى على المدعى فيما لم يرد بشأنه نص في قوانين العاملين بالقطاع العام فإنه يسرى في حق المدعى حكم التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ١/٦٩٨ مدني وإذا أقام المدعى الدعوى قبل خروجه إلى المعاش فإنه يكون قد أقامها في الميعاد وبالتالي لا يسقط حقه في الفروق المالية . وأوراق الطعن قاطعة في الدلالة على كفاية المدعى وإمتيازه وإنحراف البنك بالسلطة حين تخطئه في الترقية .

ومن حيث الثابت مما تقدم أن المدعى قصر طلباته الختامية على طلب تعويض بواقع ١١٠٧١,٠٦٥ وجعل عناصر التعويض على النحو الآتي

مليم جنيه

١٨٤, ٤٤٩٥ فروق العلاوات وبدل التمثيل .

٩٢٠, ٢٧٢٥ فروق المعاش عن عشر سنوات .

٩٦١, ٣٨٤٩ فروق مكافآت نهاية الخدمة .

١١٠٧١, ٠٦٥ (أحد عشر ألف وواحد وسبعين جنيهاً وخمس وستين مليماً).

والثابت من الأوراق أن بنك مصر بصفته مؤسسة عامة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ (وإستحدثت له هذه الصفة - مؤسسة عامة - إلى أن تحول إلى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥) أصدر قراراً فى ١٦/١/١٩٦٤ بترقية بعض العاملين من زملاء المدعى إلى الدرجة الثانية ولم يرق المدعى إلى الدرجة الثانية فضمن ذلك القرار ولكنه رقى إلى الدرجة الثانية فى ١/٧/١٩٦٧ وإستمر فى الخدمة إلى أن إنتهت خدمته بسبب بلوغه السن القانونية فى ٣٠/٤/١٩٧٨ والثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على دبلوم التجارة المتوسطة سنة ١٩٣٤ والتحق بخدمة بنك مصر فى ١٣/١٠/١٩٣٤ وكان قد حصل على تقريرين بمرتبة (ممتاز) فى الستين السابقتين على قرار الترقية محل هذه الخصومة وذلك فى كل من سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وكان من بين المرقين إلى الدرجة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤ من زملاء المدعى كل من وهو لاحق على المدعى فى ترتيب الأقدمية إذ بينما عين المدعى فى خدمة البنك - بنك مصر - فى ١٣/١٠/١٩٣٤ ورقى فى الدرجة الثانية فى ١/٦/١٩٥٧ فقد عين

..... فى خدمة بنك مصر وهو حاصل على دبلوم التجارة المتوسطة ويشترك مع المدعى فى الحصول على دبلوم التجارة التكميلية - عين فى ١٨/٧/١٩٣٥ ورقى إلى الدرجة الثالثة فى ١/٩/١٩٥٩ تالياً للمدعى الذى رقى إلى تلك الدرجة فى ١/٦/١٩٥٧ ، كما حصل على تقريرين بمرتبة (ممتاز) فى سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ورقى إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١٦/١/١٩٦٤ من زملاء المدعى الذى رقى إلى الدرجة الثالثة فى ١/٨/١٩٦٢ وحصل على تقريرين بمرتبة (ممتاز) فى سنتى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ والثابت من الأوراق أنه بعد صدور قرار بنك مصر فى ١٦/١/١٩٦٤ بترقية بعض زملاء المدعى إلى الدرجة الثانية - متضمناً عدم ترقيته إلى تلك الدرجة رغم توافر عنصرى الكفاية والأقدمية فى حقه تظلم المدعى من القرار سالف الذكر بما يقطع بثبوت علمه اليقيني .

محتوياته - متضرراً من عدم ترقيته إلى الدرجة الثانية بموجبة إلى رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب فى ١٧/٢/١٩٦٤ وفى ٢٤/٦/١٩٦٥ ، إلأاته - أى المدعى - لم يرفع الدعوى بطلب إرجاع أقدميته إلى الدرجة الثانية ١/٧/١٩٦٧ إلى ١٦/١/١٩٦٤ وهو الطلب الذى عدل عنه إكتفاء بطلب الحكم له بإلزام بنك مصر بأن يسودى له تعويضاً مقداره ١٠٦٥ ، ١١٠٧١ عن الأضرار التى أصابته من جراء تخطيه فى الترقية إلى الدرجة الثانية فى ١٦/١/١٩٦٤ - لم يرفع الدعوى إلا فى ٢٢/٩/١٩٧٤ بعد أكثر من عشر سنوات كاملة على تظلمه من القرار محل المخالصة فى ١٧/٢/١٩٦٤ .

ومن حيث أن المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تقضى بأن يتقدم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد - ولو أقر به المدين - كالأجور والمعاشات

والمهايا والإيرادات المرتبة ، وقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن مسؤولية الحكومة عن القرارات الإدارية - بوصفها تصرفات قانونية - مصدرها القانون . وأن التعويض المترتب على القرارات غير المشروعة هو من طبيعة الحق الأصلي الذي فات على المضرور من جراء القرار الإداري غير المشروع وكان مصدره القانون ذاته ولما كان التعويض الذي يطالب به المدعى في هذه الدعوى - بإقتراض التسليم بأحققته قانوناً للتعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء صدور قرار بنك مصر المتضمن عدم ترقيته إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١٦/١/١٩٦٤ - ولما كان التعويض في هذه الدعوى مطلوباً مقابل حرمان المدعى من مرتبات وعلاوات وبدل التمثيل إلى غير ذلك من حقوق الوظيفة العامة المترتبة على الترقية إلى الدرجة الثانية في ١٦/١/١٩٦٤ بالقرار المطعون عليه . ولما كان الحق الأصلي في مرتب وعلاوات الدرجة الثانية إعتباراً من ١٦/١/١٩٦٤ قد سقط بالتقادم الخمسى طبقاً لحكم المادة ٣٧٥ من القانون المدني فإن دعوى التعويض تسقط بسقوط الحق الأصلي بمضى المدة المسقطة للرواتب والأجور والمهايا وهي خمس سنوات من تاريخ علم المدعى علماً يقينياً بنشوء حقه في الترقية إلى الدرجة الثانية ضمن قرار البنك الصادر في ١٦/١/١٩٦٤ وذلك من تاريخ تقديم تظلمه الأول في ١٧/٢/١٩٦٤ دون إقامة الدعوى بطلب التعويض في يوم ١٦/٢/١٩٦٩ إذ الثابت كما تقدم أن المدعى أقام الدعوى في ٢٢/٩/١٩٧٤ . فالتعويض مقابل الحرمان من المرتب وملحقاته بسبب التخطي في الترقية إستناداً إلى عدم مشروعية قرار الإدارة المتضمن تخطي العامل في الترقية إلى الدرجة أو الوظيفة الأعلى تسرى عليه مدة التقادم المسقطة للحق الأصلي ذاته في المرتب والأجور وبديهي أن التقادم الخمسى لا يقوم على قرينة الوفاء ، ولكنه يقوم على أساس أنه يفترض في المدين أداء

الديون الدورية المتجددة المستحقة عليه من إirاده . وأنه لو أجبر المدين على الوفاء بما تراكم من هذه الديون بعد إنقضاء خمس سنوات فأكثر من تاريخ إستحقاقها كان ذلك يقضى إلى تكليفه بما يجاوز السنة والقرينة التى يقوم عليها التقادم الخمسى - وهى حماية موازنة المدين وعدم تكليفه بما يجاوز السنة - قرينة لا تقبل الدليل العكسى ، فلا يقبل فى هذه الخصومة القول بالملائمة المالية لبنك مصر - ما دام قد ثبت إنقضاء خمس سنوات من تاريخ نشوء حق المدعى فى التعويض دون أن يقيم الدعوى . ومتى كان الشايت أن المدعى توافر له العلم اليقينى بالقرار المتضمن تخضية فى الترقية إلى الدرجة الثانية فى ١٦ / ١ / ١٩٦٤ وذلك من خلال تظلمه من ذلك القرار فى ١٧ / ٢ / ١٩٦٤ إلا أنه لم يقم الدعوى بطلب التعويض إلا فى ٢٢ / ٩ / ١٩٧٤ تاريخ إيداع صيفتها قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة ، فإن الدعوى تكون قد أقيمت بعد سقوط حق المدعى فى مرتبات الدرجة الثانية وفى التعويض مقابل حرمانه من هذه المرتبات بإنقضاء أكثر من خمس سنوات من تاريخ نشوء حقه فى الرواتب دون رفع دعوى التعويض طبقاً لحكم المادة ٣٧٥ من القسانون المدينى ، الأمر الذى يوجب الحكم برفض الدعوى ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون الأمر الذى يجب معه الحكم برفض الطعن .

ومن حيث أنه لما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ويرفضه موضوعاً وإلزام المدعى بالمصروفات .

(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣ / ٢ / ١٩ ص ٢٨ ص ٤٩٥)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

التعويض المترتب على إصدار الحكومة قرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل المادى له - الأثر المترتب على ذلك ، تسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأسمى - تسقط دعوى التعويض عن التخطئ فى الترقية بمضى المدة المسقطه للمرتب وهى خمس سنوات طبقاً للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - تطبيق .

وبجلسة ٨ / ٤ / ١٩٨٤ قضت محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٢٢٠ لسنة ٣٦ ق بإلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدى للمدعى مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصروفات .

وقد أشارت محكمة القضاء الإدارى فى حكمها إلى أنه يبين من الأوراق أن هذه المحكمة سبق وأن قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ / ٣١ / ١٩٨١ للمدعى بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومن ثم فقد تقرر للمطعون ضده بموجب هذا الحكم الحق فى الحصول على التعويض عن الأضرار التى لحقت به من جراء تخطئه فى الترقية إلى درجة صانع دقيق ممتاز ، فيكون القصد من إقامة هذه الدعوى تقدير قيمة التعويض المستحق للمطعون ضده وبالتالي فلا يجوز إعادة التطرق لبحث مدى توافر شروط وعناصر مسئولية الإدارة وبالتالي مدى استحقاق المطعون ضده للتعويض بعد أن حسم هذا الأمر بمقتضى الحكم المشار إليه . وأن الثابت من أوراق الدعوى أن الجهة الإدارية حكمت بترقية المدعى (المطعون ضده) إلى درجة صانع دقيق ممتاز ٣٠٠ / ٥٠٠ ملزم اعتباراً من ١١ / ٣ / ١٩٦٢ فى حين إنه كان يتعين عليها ترفيقته إلى هذه الدرجة اعتباراً من ٢٤ / ٣ / ١٩٥٦ هو التاريخ الذى ردت إليه أقدمية زميله . . . الأحدث

منه في تسلسل الأقدمية بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٠ ق من المحكمة الإدارية لوزارتي الأشغال والحريية والذي إتخذ أساساً للحكم بتعويض المدعى (المطعون ضده) لتخطية في الترقية إلى هذه الدرجة ، ومن ثم فقد أصيب المدعى (المطعون ضده) ، بأضرار مادية نتيجة تخطية في الترقية المشار إليها ويتمثل ذلك في الحرمان من الحصول على أجر هذه الدرجة الأعلى والعلاوات المقرره لها وما يترتب على ذلك من تسلسل في راتبه وعلاواته ، هذا فضلاً عن الأضرار الأدبية التي ترتبت على حرمانه من الترقية إلى هذه الدرجة وما يمثله ذلك من المساس بسمعته وبوضعه الوظيفي بين زملائه ، الأمر الذي تقدر له المحكمة تعويضاً يجبر هذه الأضرار المادية والأدبية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يلتزم بها المدعى عليه الأول بإعتبار أنه صاحب الصنفه في الدعوى .

ومن حيث أن تقرير الطعن ينمى على الحكم مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه إستند في قضائه على مجرد صوره عرفيه من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٣١ لسنة ٣٣ ق المدعى صدوره لصالح المطعون ضده في إثبات خطأ الجهة الإدارية فمثل هذا المستند العرفي غير الموقع عليه من أحد لا يصلح بذاته دليلاً أمام القضاء ، وكان حرياً بالمحكمة عدم التعويل عليه خاصة وأن ملف الدعوى بكامله بما فيه من أوراق تناولت وقائع الدعوى والحكم الصادر فيها يمكن تكليف سكرتارية المحكمة بمواصلة البحث عنه والعثور عليه . وفضلاً عن ذلك فإن المحكمة لم تبين عناصر الضرر التي قضت بتعويض المطعون ضده عنها كما بالغت في تقدير هذا التعويض مما يعيب الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ١٥٣١ لسنة ٣٣ ق أمام محكمة القضاء الإدارى ضد وزير الدفاع بصفته طالباً بالحكم له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت عما أصابه من أضرار مادية بسبب تخطية فى الترقية إلى درجة صانع دقيق ممتاز من كادر العمال إعتباراً من ١٩٥٦/٣/٢٤ وإنه بعد أن إنتهت المحكمة إلى توافر أركان المسؤولية التقصيرية فى حق جهة الإدارة أجابت المطعون ضده إلى طلبه وذلك بحكمها الصادر بجلسته ١٩٨١/١٢/١٣ . وبناء على ذلك فإنه بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ أقام المطعون ضده الدعوى الماثلة رقم ١٢٢٠ لسنة ٣٦ ق أمام محكمة القضاء الإدارى طالباً بالحكم له بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضاً نهائياً عما أصابه من أضرار مادية وأدبية من جراء تخطية فى الترقية . وبعد أن أشارت محكمة القضاء الإدارى إلى أنه قد تقرر للمطعون ضده بموجب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٥٣١ لسنة ٣٣ ق الحق فى الحصول على تعويض عن الأضرار التى لحقت به نتيجة تخطية فى الترقية إلى درجة صانع دقيق ممتاز وبعد أن حددت للمحكمة عناصر الأضرار المادية والأدبية التى أصابت المطعون ضده أصدرت حكمها بجلسته ١٩٨٤/٤/٨ بإلزام وزير الدفاع بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه والمصروفات .

ومن حيث أن الشايت للمحكمة أنه بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣ أودعت إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبة عن وزير الدفاع سكرتارية المحكمة الإدارية العليا تقرير الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٨ ق وذلك فى حكم محكمة القضاء الإدارى بجلسته ١٩٨١/١٢/١٣ فى الدعوى رقم ١٥٣١ لسنة ٣٣ ق المشار إليها أنفاً والذي يقضى بإلزام وزير الدفاع بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . وقد

إنتهى تقرير الطعن المذكور للأسباب الواردة فيه إلى طلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويسقط حق المطعون ضده في دعوى التعويض بالتقادم الخمسى ويرفضها موضوعاً مع إلزام المطعون ضده المصروفات .

ومن حيث إنه بجلسة ١٩/٢/١٩٨٥ أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها في الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٨ ق المشار إليه آنفاً يقضى هذا الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى وإلزام المطعون ضده المصروفات وقد أقامت المحكمة حكمها إلى أن الثابت من إلزام المطعون ضده المصروفات وقد أقامت المحكمة حكمها إستانداً إلى أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد أقام دعواه للمطالبة بتعويض عن الأضرار التي لحقت به من جراء تخطيه في الترقية إلى درجة صانع دقيق ممتاز إعتباراً من ١٩٥٦/٣/٢٤ وأنه لما كان قضاء المحكمة الإدارية العليا قد إستقر على أن التعويض المترتب على إصدار الحكومة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة للتعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق الأصلي وإنه في دعوى التعويض عن التخطي في الترقية فإن هذه الدعوى تسقط بمضى المدة المسقطه للمرتب وهي خمس سنوات طبقاً لنص المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات

كما إستقر قضاء المحكمة الإدارية العليا أيضاً على أن ميعاد الطعن بالإلغاء في القرار الإدارى يسرى إعتباراً من تاريخ العلم بهذا القرار كذلك يسرى من هذا التاريخ ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة لدعوى التعويض عما فات بسبب هذا القرار . ومن ثم فإن ميعاد الطعن بالإلغاء وميعاد التقادم في دعوى التعويض يبدأ من تاريخ واحد هو تاريخ العلم بالقرار المطعون فيه وأنه

على هدى ماتقدم وكان الثابت من الأوراق أن القرار الإدارى المطلوب التعويض عنه قد صدر بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥٦ تاريخ ترقية زميل المطعون ضده - وقد تظلم هذا الآخر من القرار المذكور فى نوفمبر عام ١٩٦٢ ومن ثم فإنه إعتباراً من هذا التاريخ يسرى ميعاد التقادم الخمسى لدعوى التعويض عن الأثار المترتبة على هذا القرار ، وأنه لما كان المطعون ضده قد تراخى فى إقامة دعوى التعويض حتى ١/٤/١٩٧٤ ومن ثم فإنه يكون قد أقام دعواه بعد مضى مدة التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وبالتالي يكون الحق فى إقامة الدعوى قد سقط بالتقادم . وإنه أياً ما كان رأى بالنسبة لقطع هذا التقادم فى حالة إقامة دعوى الإلغاء فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده رغم علمه بالقرار الإدارى المطلوب التعويض عنه وتظلمه من هذا القرار فى نوفمبر عام ١٩٦٢ فإن المطعون ضده قد تراخى فى إقامة دعواه رقم ٥٨٧ لسنة ٢٥ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء هذا القرار حتى عام ١٩٧١ أى بعد فوات مدة الخمس سنوات .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم جميعه وكان الثابت من الأوراق فى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده فى تعويض نهائى قدره ١٠٠٠ جنيه نتيجة تخطيه فى الترقية إلى درجة صانع دقيق ممتاز من كادر العمال فإن هذا الحكم الأخير يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون مما يتعين معه على المحكمة القضاء بإلغائه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفات عملاً بحكم المادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣/٧/١٩٨٥ س ٣٠ ص ١٤٠٩)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا)

ومن حيث ان مبنى الطعن المائل ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله للأسباب الآتية :

أولاً : ان التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعذر فيه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، وان المشرع لم يرد تحديد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم ليصبح متمشيا مع العقل والمنطق ، ويقف هذا التقادم كلما استحال على صاحب الحق المطالبة به ماديا أو قانونا وقد صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة التي أجازت اعتقال من سبق اعتقاله والذي شكل عقبة ومائعا أدبيا يحول دون المطالبة بالتعويض عما أصابه من الأضرار من جراء الاعتقال الامر الذي يوجب وقف سريان التقادم حتى تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون المذكور وذلك في ١/٤/١٩٧٨ .

ثانيا : ان قرار اعتقال الطاعن في الفترة من ٤/٣/١٩٥٢ حتى ٨/٣/١٩٥٤ .

ثم الفترة من ١٨/١٠/١٩٥٤ حتى ٦/٦/١٩٥٦ قد صدر من الحاكم العسكري في اطار نظام الاحكام العرفية وليس عن مجلس قيادة الثورة وليس أدعى الهيئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها ، ومن ثم لا تلحقه الحصانة التي قررتها المادة ١٩١ من دستور ١٩٥٦ .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قانون الاحكام العرفية الذي صدر القرار المطعون فيه في اطاره الزمنى - هو في أصل مشروعيته نظام استثنائي يستهدف غايات محدودة ليس فيه ما يولد سلطات مطلقة أو مكثات يغير حدود ولا مناه من الالتزام بضوابطه والتقيّد بموجباته ، ولا سبيل الى التوسع فيه أو القياس عليه - فهو محض نظام خاضع

للدستور والقانون يتحقق في نطاقه المشروعية ويدور في فلك القانون وسيادته ويتقيد بحدوده وضوابطه ، الا ان الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد قد دفعت السلطة القائمة على التطبيق الى استصدار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والتي أجازت لها اعادة اعتقال من سبق اعتقاله من قبل الامر الذى كان يشكل تهديدا صريحا لكل من سبق اعتقاله بحق أو بغير حق من استصراخ القضاء لرفع الظلم عنه وجبر الاضرار التي أصابته من جراء اعتقاله خشية الزج به من جديد فى المعتقلات جزاء له على اللجوء الى القضاء اقتضاء لحقه الامر الذى يجعل من القانون المذكور - بحق - عقبة فى وجه من أضرير من اعتقاله من اللجوء الى قاضيه الطبيعي للانتصاف من تلك الاجراءات التي أضحت بمقتضى القانون المشار اليه عملا مشروعا لا غبار عليه حتى أزلت المحكمة الدستورية العليا تلك العقبة من حين المشروعية بحكمها الصادر بجلسة ١/٤/ ١٩٧٨ والقاضى بعدم دستورية القرار بقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه واطمان ضمير المواطنين الى طريقهم فى الزود عن حقوقهم فى الانتصاف ومن ثم فان التقادم الذى توقف سريانه بصدر القرار بالقانون المشار اليه لا يستأنف سريانه الا اعتبارا من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية نصوصه أى فى ظل دستور ١٩٧١ الذى أصبح سارى المفعول اعتبارا من ١١/٩/ ١٩٧١ والذى نزع عن هذه القرارات كل حصانة تعصمها من الطعن فيها الغاء وتعويضهما طال عليها الزمن . حيث حظرت المادة ٥٧ منه سريان التقادم على الدعاوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الاعتداء على الحريات الشخصية ، فاذا ما ثبت من الاوراق ان الطاعن عندما أقام دعواه مطالبا بالتعويض عن قرار الاعتقال لم يكن قد مضى عليه من تاريخ الافراج عنه فى ٦/٦/ ١٩٥٦ حتى تاريخ صدور القرار بقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه خمسة عشرة عاما الموجبة لسقوط حقه فى المطالبة بالتعويض فان حقه فى الطعن فى قرار

اعتقاله بطريق التعويض يظل قائما لا يسقطه - بعد صدور - الدستور فوات الوقت مهما طال الزمن . واذا انتهجت المحكمة غير هذا النهج وقضت بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض رغم قيام المانع الادبي من المطالبة به والموقف لتقادم الحق فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله الامر الذى يتعين معه القضاء بالغاء حكمها اقرارا لحق المدعى فى المطالبة بجبر ما عساه ان يكون قد أصابه من أضرار اذا ما ثبت من الاوراق عدم مشروعية قرار اعتقاله .

(الطعن رقم ٤٦٩٥ لسنة ٣٩ق «ادارية عليا» جلسة ٨ / ١ / ١٩٩٥ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٧ق ع «ادارية عليا» جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩٥ لم ينشر بعد)

رابعاً : التعويض عن الفصل :-

مسئولية الإدارة عن القرارات المخالفة للقانون والصادرة بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي - لا تنسب إلى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الإلتزام وإنما إلى القانون مباشرة - أساس ذلك : أن هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية - نتيجة ذلك : الحق في التعويض عن حرمان الموظف من مرتبه نتيجة لهذه القرارات لا يسقط بالتقادم الثلاثي وإنما يسقط بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - التعويض المترتب على الإخلال بالإلتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الإلتزام لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة لهذا التعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأسمى - تطبيق .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تخلص فى أن السيد/ . أقام الدعوى رقم ٩٣٥ لسنة ٢٩ القضائية ضد كل من السيد/ رئيس الجمهورية والسيد وزير الخارجية بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى

فى الأول من أبريل سنة ١٩٧٥ طلب فى ختامها الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامين بأن يؤدىا له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض المادى والأدىبى عن الأضرار التى أصابته بصدر القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ فضلاً عن المصروفات . وقال شرحاً للدعوى أنه من مواليد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٠٣ ، وأنه عين بوزارة الخارجية فى يناير سنة ١٩٢٨ بعد حصوله على ليسانس الحقوق ، وتدرج فى وظائف السلك الدبلوماسى إلى أن عين فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ سفيراً لمصر فى أندونيسيا ، وإستمر فى هذا المنصب حتى أواخر نوفمبر سنة ١٩٥٩ حيث نقل إلى ديوان الوزارة مديراً لإدارة الصحافة ، وفوجئ فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ بصدر القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ بإحالاته إلى المعاش بغير الطريق التأديبى ضمن سبعة عشر سفيراً ووزيراً مفوضاً . ونعى المدعى على هذا القرار مخالفته للقانون لصدره على غير سبب يبرره ، وقال فى بيان ذلك أنه كان طوال مدة خدمته موضعاً للثقة لكفاءته ونزاهته وأشار فى هذا الصدد إلى المناصب التى تقلدها والأعباء الهامة التى كلف بها وأنجزها على خير وجه حتى أنه حصل من الحكومة الأندونيسية فى عام ١٩٧١ على أرفع وسام بالرغم من أنه كان قد مضى على مغادرته أندونيسيا اثنا عشر عاماً . ولما كان قد أصيب من جراء صدور ذلك القرار الجمهورى بأضرار مادية وأدبية بالغة أوضحها المدعى تفصيلاً فى صحيفة الدعوى فإنه من ثم يطلب الحكم بإلزام الجهة الإدارية بأن تؤدى له مبلغ التعويض سالف الذكر بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الإدارى (هيئة الفصل بغير الطريق التأديبى) برفض الدفع بسقوط الحق فى التعويض بالتقادم وإلزام الجهة الإدارية بأن تدفع للمدعى تعويضاً مادياً يعادل الفرق بين مرتبة ومعايشه عن المدة من إحالاته إلى المعاش حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للمعاش ويرفض

ماعداد ذلك من الطلبات وألزمت الجهة الإدارية المصروفات ، وأقامت قضاءها برفض الدفع بسقوط الحق في التعويض بالتقادم على أن الحق في التعويض الذي يطالب به الموظف مقابل حرمانه من مرتبه بسبب فصله من الخدمة دون وجه حق يسقط بالتقادم الخمسى طبقاً لنص المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، ولما كان الثابت أن قرار إحالة المدعى إلى المعاش صدر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ ، وأن المدة المسقطه للحق في التعويض عن الفرق بين المرتب والمعاش لم تكن قد إنقضت عندما صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به إعتباراً من ١١ مارس سنة ١٩٦٣ ، والذي منع الطعن في قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي بإعتبارها من أعمال السيادة . وإنه لما كان ميعاد الطعن في هذه القرارات قد إنفتح من جديد إعتباراً من ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعلم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر بالجريدة الرسمية ، وكان المدعى قد أقام الدعوى في الأول من إبريل سنة ١٩٧٥ قبل إنقضاء مدة خمس سنوات على تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية العليا المشار إليه فإن الدفع بسقوط الحق في التعويض بالتقادم يكون في غير محله جديراً بالرفض . وأقامت المحكمة قضاءها بالتعويض على أن الأوراق خلت من بيان السبب الذي قام عليه القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ بإحالة إلى المعاش قبل بلوغ السن القانونية وهو ما يتحقق به ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية ، وإذ كان قد ترتب على هذا القرار إصابة المدعي بأضرار مادية تتمثل في حرمانه من الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة من تاريخ فصله حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للمعاش ، فمن ثم تكون أركان المسئولية التصهيرية قد توافرت ، ويتعين من ثم إجابة المدعى إلى هذا الطلب ورفضت المحكمة الحكم بالتعويض عن الضرر الأدبي على

أساس أن المدعى كان قد صدر لصالحه القرار الجمهورى رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٧٤ قبل إقامة الدعوى بمنحه معاشاً إستثنائياً مقدار ١١٠ جنيهات وهو يعتبر تعويضاً كافياً للمدعى عن هذا الضرر .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما قضى به من أن حق الموظف فى التعويض عن الضرر المادى الذى أصابه من جراء قرار الفصل يسقط بمضى خمس سنوات أسوة بتقادم الحق فى المرتبات ، ذلك أن مصدر هذا الحق هو العمل غير المشروع ، وليس القانون ، ومن ثم يسقط بالتقادم الثلاثى لا بالتقادم الخمسى طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية المقررة فى المادة ١/١٧٢ مدنى . كما أخطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من أنه يصدر حكم للمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ يفتح ميعاد جديد للطعن فى القرارات الصادرة بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى بحيث تحسب مدة التقادم من جديد إعتباراً من تاريخ نشر هذا الحكم ، ذلك أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لا يعدو أن يكون مانعاً مؤقتاً مؤقتاً لمدة التقادم يتعين إستكمال المدة بعد زواله لا حسابها من جديد . هذا فضلاً عن أن القرار المطعون فيه صدر على أى حال صحيحاً قائماً على أسبابه المبررة له قانوناً فى حدود السلطة التقديرية لجهة الإدارة بغير تعسف أو إنحراف عما ينتفى معه ركن الخطأ وهو ما كان يقتضى رفض دعوى التعويض موضوعياً .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن مسئولية الإدارة عن القرارات المخالفة للقانون الصادرة بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى لا تنسب إلى العمل غير المشروع كمصدر من مصادر الإلتزام وإنما إلى القانون

مباشرة بإعتبار أن هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ومن ثم فإن الحق في التعويض عن حرمان الموظف من مرتبه نتيجة لهذه القرارات لا يسقط بالتقادم الثلاثي وإنما بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وذلك على اعتبار أن التعويض المترتب على الإخلال بالإلتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الإلتزام لأنه هو المقابل له فتسرى بالنسبة لهذا التعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق الأصلي ، وهو ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وبحق وجاء قضاؤه في ذلك صحيحاً لا مطعن عليه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى كذلك على أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف الإشارة إليه الذي أضفى صفة أعمال السيادة على قرارات رئيس الجمهورية بإحالة الموظفين إلى المعاش بغير الطريق التأديبي مما أدى إلى منع التعقيب القضائي على هذه القرارات يعتبر عقبه حالت دون المطالبة بهذا الحق وألزم صاحب الشأن بأن يتخذ موقفاً سلبياً من هذه المطالبة ، مما يقتضى وقف مدة التقادم بالنسبة له إلى أن يزول هذا المانع فتستأنف المدة سريانها ، ومن ثم يتعين الإعتداد في حساب مدة التقادم بالمدة السابقة على هذا الوقف والمدة اللاحقة له . ولما كان الثابت أن القرار الصادر بإحالة المدعى إلى المعاش قد صدر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٦١ وليس ثمة منازعة من جانب المدعى في أنه علم بهذا القرار منذ صدوره ، وأن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قد صدر وعمل به إعتباراً من ١١ من مارس سنة ١٩٦٣ بعد أن كان قد إنتضى على مدة التقادم سستان وثمانية وعشرون يوماً ولم يبق على إكتمال المدة سوى ثلاثة سنوات إلا ثمانية وعشرون يوماً تحسب إعتباراً من ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ بحيث تكتمل المدة في موعد غايته ٢٣ من

أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وإذ أقام المدعى الدعوى فى الأول من أبريل سنة ١٩٧٥ فإنه يكون قد أقامها بعد إكتمال مدة التقادم مما كان يقتضى الحكم بسقوط الحق فى التعويض .

وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك مستنداً إلى أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر يعتبر قاطعاً للتقادم بحيث تسرى المدة كاملة من جلديد إعتباراً من ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية العليا فى الجريدة الرسمية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون متعيناً الحكم بإلغائه والقضاء بسقوط حق المدعى فى التعويض .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويسقط حق المدعى فى التعويض مع الزامه بالمصاريف .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٤ س ٢٩ ص ١٠٥٦)
مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الادارية العليا)

تقادم - الحق فى التعويض الناشئ عن الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام لأنه المقابل له - تسرى بالنسبة للحق فى التعويض مدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصيل - التعويض عن الأضرار المادية التى تتحصل فى حرمان الطاعن من راتبه بسبب فصله من الخدمة تسقط دعوى المطالبة به بمضى مدة التقادم المسقط للحق فى المرتب وهى خمس سنوات - سريان مدة التقادم من التاريخ الذى يستطیع فيه ذو الشأن إتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه - إنقطاع مدة التقادم بأى إجراء من إجراءات المطالبة القضائية (١) - تطبيق .

عاملون بالقطاع العام - إنتهاء الخدمة - الفصل بغير الطريق التأديبي .

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ - سريانه على العاملين المدنيين الذين إنتهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ - يخرج العاملون المدنيون الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التأديبي قبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ من الخضوع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ - تطبق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة .

من حيث أن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل - حسبما يتضح من الأوراق - فى أنه بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٧ أقام الطاعن الدعوى رقم ١٢٦٢ لسنة ٣١ ق أمام محكمة القضاء الإدارى (دائرة الجزاءات) طالباً الحكم له بإلزام كل من رئيس الجمهورية ووزير التربية والتعليم بأن يدفعوا له متضامين التعويض المناسب عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابته نتيجة فصله بالقرار الجمهورى رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ ، وقال شرحاً لدعواه أنه عين فى ١/٤/١٩٥٤ مدرساً بوزارة التربية والتعليم ، وفى ١/٤/١٩٥٩ صدر قرار جمهورى بفصله من الخدمة ، ثم إعتقل خلال الفترة من ٢٨/٣/١٩٥٩ حتى أفرج عنه فى ٤/٤/١٩٦٥ ، وأعيد تعيينه بمقتضى القرار رقم ٣٣٠ الصادر فى ٢٨/٤/١٩٦٥ فى وظيفة عضو فني بتوجيه المكتبات فى الدرجة الثامنة وهى نفس الدرجة التى كان يشغلها بنفس المرتب منذ فصله من العمل فى ٢/٤/١٩٥٩ ثم سويت حالته على أساس تسلسل علاواته حتى

منح الدرجة السابعة إعتباراً من ١٩٦٦/٢/٣١ ، وأضاف المدعى أن القرار الجمهوري الصادر بفصله من الخدمة قد صدر مخالفاً للقانون ومشوباً بيبس الإنحراف بالسلطة لأنه كان يؤدي عمله على الوجه الأكمل ولم تعلق به أى شائبة تمس كرامة الوظيفة أو حسن السمعة ، وأن صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ قد حال بينه وبين الإلتجاء إلى القضاء إلى أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية القانون وأضحى من حقه الألتجاء إلى القضاء وإذا أعيد إلى عمله فى ذات وظيفته فى ١٩٦٥/٤/٢٨ فلأن من حقه أن يعرض عن مدة فصله من الخدمة إبتداء من ١٩٥٩/٤/١ حتى ١٩٦٥/٤/٢٨ وما يترتب عليها من أضرار تتمثل فى حرمانه من مرتباته عن مدة إعتقاله وماتسبب عن ذلك من أثار نفسية نتيجة تشريد من يعولهم ومد يدهم لغيره أعطوهم أو منعوهم .

ودفعت المحكمة الدعوى بسقوطها بالتقادم طبقاً لأحكام المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، كما قدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً أرتأت فيه الحكم بإستحقاق المدعى للتعويض المناسب الذى تقدره المحكمة عما أصابه من ضرر نتيجة لفصله غير المشروع .

وبجلسة ١٩٧٩/٢/٨ أصدرت المحكمة حكمها الطعين القاضى برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ، وأقامت قضاءها على أن التعويض المادى الذى يطالب به المدعى هو تعويض عن حرمانه من راتبه مدة فصله من الخدمة ومن ثم يخضع لمدة التقادم التى تسرى بالنسبة للحق الأصلى وهى خمس سنوات ، ولما كان المدعى قد حيل بينه وبين رفع دعوى التعويض بسبب إعتقاله خلال الفترة من ١٩٥٩/٣/٢٨ حتى ١٩٦٥/٤/٢٨ ثم بسبب صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ فإنه بصدور حكم المحكمة

الدستورية العليا في القضية رقم ١ لسنة ٢ ق والقاضي بعدم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ونشر في الجريدة الرسمية في ١١/٢٢/١٩٧١ يكون قد إفتح للمدعى ميعاد جديد للطعن في القرارات الجمهورية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبي سواء كان للإلغاء أو التعويض ، ولما كان المدعى قد قرر رفع دعواه في ١٤/٥/١٩٧٧ أى بعد مضي خمس سنوات على نشوء الحق في التعويض فإن طلب التعويض يكون قد سقط بالتقادم ، وأما بالنسبة للتعويض الأديبي فإن في إعادة المدعى إلى الخدمة في ٢٨/٤/١٩٦٥ وتسوية حالته خير تعويض له وجبر لألامه النفسية ومن ثم لا يكون للتعويض الأديبي محل .

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه للأسباب الآتية :

أولاً : أن الحق المدعى به لم يسقط كما إدعى الحكم بفوات خمس سنوات على ١١/٢٢/١٩٧١ تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا المشار إليه ذلك أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٢ صدر قرار بمعافاة الطاعن من رسوم دعوى التعويض المطالب بها ومن ثم يكون طلب الأتعاف المقدم في ١٩/١/١٩٧٢ والصادر قرار بقبوله في ٢٢/٥/١٩٧٢ قد قطع مواعيد رفع دعوى التعويض التي أقامها قبل مضي خمس سنوات من تاريخ نشر الحكم المشار إليه .

ثانياً : أن حقيقة دعوى الطاعن هي المطالبة بتعويضه عما أصابه مادياً وأديباً نتيجة صدور قرار الفصل من الخدمة بغير الطريق التأديبي وذلك في ١٤/٥/١٩٧٧ وقد أرقق بها قرار معافاته من الرسوم الصادر في ٢٢/٥/١٩٧٢ ولكن المحكمة لم تلتفت إليه ومن ثم تكون دعوى الطاعن

قد رفعت إبتداء خلال المواعيد القانونية ، ويكون الحكم قد اخطأ فى حساب مدة تقادم الحق المسقط فى الإلتجاء إلى القضاء .

ثالثاً : إن الطاعن قد فصل من عمله بالقرار رقم ١٩٥٩/٥٧١ وأن إعتقاله أدى إلى تشريد أفراد بيته المدة من ١/٤/١٩٥٩ إلى ٢٨/٤/١٩٦٥ وقد ألحق ذلك به أضراراً بالغة أوصلته إلى الحاجة والعوز ، وما أضطره إلى الإستدانة هو وأفراد بيته لفقدهم مورد رزقهم الوحيد ولسد حاجيات معيشتهم الضرورية طوال هذه السنين ، فضلاً عن الآلام النفسية والجروح التى لحقت بالتعديلات المختلفة التى عانى منها الكثير وأدت بأدميته إلى الدل والهوان مما يستحق عنه تعويضاً أدبياً لا يفى به مجرد رجوعه إلى العمل سيما وأن الطاعن قد فصل من عمله دون أن تقوم به حالة من الحالات الموجبة للفصل ، إذ أن فصله كان لأسباب سياسية بعته ، ولم يكن لعدم قدرة الطاعن على النهوض بأعباء وظيفته ، وقد أعيد الطاعن بالفعل إلى عمله بعد الإفراج عنه للذات وظيفته التى كان معيناً فيها قبل فصله منها فى ١/٤/١٩٥٩ ويلزم مرتبة الأمر الذى يعتبر معه قرار فصله من الخدمة كان لم يكن .

ومن حيث أن الشايت من الأوراق أن الطاعن قد اعتقل فى ٢٨/٣/١٩٥٩ وتاريخ ١/٤/١٩٥٩ صدر قرار جمهورى بفصله من الخدمة ، وتاريخ ٤/٤/١٩٦٥ أفرج عنه ثم أعيد تعيينه فى ذات الوظيفة التى كان يشغلها قبل فصله من الخدمة وذلك إعتباراً من ٢٨/٤/١٩٦٥ إلا أنه نظراً لصدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى يحظر الطعن فى القرارات الجمهورية الصادرة بالفصل بغير الطريق التأديبى ، إمتنع الطاعن عن الإلتجاء إلى القضاء حتى أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها

بعدم دستورية القانون المشار إليه والمنشور في ١٩٧١/١١/٢٢ والذي فتح -
لذو الشأن - باب الطعن في قرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق
التأديبي إلغاءً وتعويضاً ، فتقدم الطاعن في ١٩٧٢/١/١٩ بطلب إلى لجنة
المساعدة القضائية لمحكمة القضاء الإداري ملتمساً فيه إعفاءه من رسوم
الدعوى المزمع رفعها للمطالبة بالتعويض عن صدور القرار الجمهوري المشار
إليه بفصله من الخدمة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ صدر قرار اللجنة بقبول
طلب إعفائه من رسوم الدعوى المشار إليها التي أودع عريضتها قلم كتاب
المحكمة المذكورة في ١٩٧٢/٥/١٤ .

ومن حيث أنه قد بات مسلماً أن الحق في التعويض الناشئ عن
الإخلال بالالتزام هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا الالتزام لأنه هو المقابل
له فتسرى بالنسبة للحق في التعويض مدة التقادم التي تسرى بالنسبة للحق
الأصيل وبالتالي فإن التعويض عن الأضرار المادية التي تحصل في حرمان
الطاعن من راتبه بسبب فصله من الخدمة تسقط دعوى المطالبة به بمضي مدة
التقادم المسقط للحق في المرتب وهي خمس سنوات تسرى من التاريخ الذي
يستطيع فيه ذو الشأن إتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه ، وينقطع بأي
إجراء من إجراءات المطالبة القضائية .

فإذا كان الثابت أن الطاعن قد تعلل عليه المطالبة بحقه في التعويض
بسبب اعتقاله خلال الفترة من ١٩٥٩/٣/٢٨ حتى ١٩٦٥/٤/٤ ، ثم حيل
بينه وبين الالتجاء إلى القضاء بسبب صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣
الذي حظر على القضاء النظر في الطعون الخاصة بقرارات رئيس الجمهورية
بالفصل بغير الطريق التأديبي إلى أن صدر حكم المحكمة الدستورية العليا
الذي نشر في ١٩٧١/١١/٢٢ فتقدم بطلب إعفائه القاطع للتقادم في

١٩/١/١٩٧٢ والذي صدر قرار بقبوله فى ٢٢/٥/١٩٧٢ ، ومن ثم فلا تسرى مواعيد التقادم المسقط فى حق الطاعن إلا اعتباراً من تاريخ صدور القرار بقبول طلب إعفائه من رسوم الدعوى التى أقامها فى ١٤/٥/١٩٧٢ أى قبل مرور خمس سنوات على صدور القرار المشار إليه .

وإذ أقرت المحكمة فى حكمها الطعين المبادئ السابقة إلا أنها إنتهت إلى سقوط الحق فى المطالبة بالتعويض بالتقادم لمضى المدة المشار إليها وكان مرجع ذلك إلى إغفالها طلب الإعفاء المقدم من الطاعن (المدعى) قبل إقامة دعواه والقرار الصادر بشأنه الأمر الذى إنتهى بها إلى هذه النتيجة غير المنطقية فإنها تكون قد أخطأت فى تحصيل الوقائع تحصيلاً وافياً وفى سلامة التطبيق القانونى عليها . الأمر الذى يتعين معه القضاء بإلغاء حكمها فيما قضى به من رفض الدعوى لسقوط الحق فى التعويض بالتقادم .

ومن حيث أنه يبين من الأطلاع على الأوراق أن القرار المطلوب التعويض عنه قد صدر فى ١/٤/١٩٥٩ أثر إعتقال الطاعن فى ٢٨/٣/١٩٥٩ لأسباب سياسية والذى إمتد حتى ٤/٤/١٩٦٤ ، ويتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٥ صدر القرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٥ وأعيد إلى عمله فى ذات وظيفته كعضو فنى بتوجيه المكتبات فى الدرجة الثامنة ، ثم سويت حالته بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢/١٩٦٦ بتسلسل علاواته فى الدرجة الثامنة حتى بلغ الدرجة السابعة فى ٣١/٢/١٩٦٦ ، الأمر الذى يتظاهر على أن الفصل من الخدمة قد تم لذات الأسباب التى اعتقل من أجلها ولم يقدم بشأنها إلى المحاكمة ، وبمجرد أن تم الإفراج عنه بزوال هذه الأسباب أعيد إلى عمله بذات الوظيفة والدرجة التى كان عليها قبل فصله من الخدمة وسويت حالته بإعتبار خدمته مستمرة بإفتراض عدم فصله أو إعتقاله كما لم

تقدم الجهة الإدارية في الدعوى الأصلية أو أثناء نظر الطعن ما يفيد أن فصل الطاعن كان يرجع إلى أسباب تتعلق بصلاحيته أو قدرته على النهوض بأعباء الوظيفة أو تنال من سمعته أو نزاهته التي تنعكس على كرامة الوظيفة أو تؤثر على الثقة فيها وكل أولئك آية على أن القرار الصادر بفصل الطاعن من الخدمة قد قام على غير سند يبرره قانوناً ، فصدر مخالفاً للقانون على وجه يكون ركن الخطأ في حق الجهة الإدارية التي أصدرته بطريقة غير مشروعة تسوغ لذوى الشأن المطالبة بالتعويض عما عساه يكون قد أصابه من أضرار مادية وأدبية .

ومن حيث أنه عن الأضرار المادية التي أصابت الطاعن فإن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد حرم من مرتباته التي كان يستحقها فيما لو استمر في وظيفته كعضو فني بتوجيه المكتبات من الدرجة الثامنة ، والتي لم تصرف له بعد إعادته إلى الخدمة في ٢٨/٤/١٩٦٥ ، وقد ظل هذا الحرمان قائماً خلال الفترة من ١/٤/١٩٥٩ حتى ٢٨/٤/١٩٦٥ ، ومن ثم فإن المدعى يكون محقاً فيما يطالب به من تعويض عن الأضرار المادية المتمثلة في حرمانه من أجره خلال الفترة المشار إليها ، ويستحق - جبراً لهذه الأضرار - تعويضاً يوازي مجموع أجوره التي كان يستحقها خلال فترة فصله من الخدمة ولايسوغ الادعاء بأن الطاعن قد سويت حالته طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الذي يحظر صرف أية فروق مالية عن الماضي ، مادام الثابت من الأوراق أن الطاعن قد فصل من الخدمة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ أى بعيداً عن النطاق الزمني لسريان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، الذي حدد طوائف المخاطبين بأحكامه في المادة الأولى بأنهم العاملون المدنيون الذين . . . إنتهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي في

الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يخرج العاملون المدنيون الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التأديبي قبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ - ومن بينهم الطاعن - من الخاضع للأحكام الخاصة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، سيما وأن الجهة الإدارية قد سوت حالة الطاعن بالفعل قبل صدور القانون المشار إليه وليس تطبيقاً له . الأمر الذي يعيد للطاعن حقه الطبيعي في المطالبة بالتعويض طبقاً للقواعد العامة .

ومن حيث أنه لا يمكن للمحكمة أن تغفل الظروف والملايسات التي أحاطت بقرار الفصل وجعلت من القرار غير المشروع أمراً لا يتصور إحتماله ولا يمكن إغفال آثاره . وإذ يتعين التفرقة بين صدور قرار الفصل في الظروف العادية ، وبين صدوره في مرحلة إعتقال الطاعن وبسببها فيسلب العامل وظيفته بعد أن سلبه حريته ، وما يجلبه ذلك عليه وعلى أسرته من آلام يعجز عنها الوصف ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وإعتبر في إعادة العامل المفصول إلى وظيفته تعويضاً كافياً عما أصابه من أضرار أدبية ونفسية فإن المحكمة تكون قد أخطأت في فهم الواقع وسلامة التطبيق القانوني الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغاء حكمها فيما إنتهت إليه من رفض التعويض عن الأضرار الأدبية والقضاء للطاعن بالتعويض المناسب عما أصابه من أضرار في ظل الظروف التي أحاطت بقرار الفصل .

ومن حيث أن المحكمة تقرر للطاعن تعويضاً نقدياً قدره ثلاثة آلاف جنيه عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ بفصله من الخدمة .

(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٨٥ س ٣٠ ص ٨٠١)
مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا)

الباب الثانى

الدفع بالتزوير

النص القانونى :

يجرى نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات على النحو التالى :

(يكون الإدعاء بالتزوير فى أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير فى قلم الكتاب ، وتبين فى هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها وإلا كان باطلا .

ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه فى الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التى يطلب إثباته بها ، وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه) .

الإدعاء بالتزوير هو مجموع الإجراءات التى نص عليها القانون لإثبات عدم صحة الأوراق رسمية كانت أو عرفية وتوجد وجوه شبه كثيرة بين إجراءات الإدعاء بالتزوير وتحقيق الخطوط (أى الإنكار) وكلاهما يراد به الوصول لمعرفة ان كانت الورقة المقدمة فى القضية صحيحة أو غير صحيحة وطرق الإثبات فى كليهما واحدة والنتيجة فى كليهما متماثلة وهى التوصل للحكم بقبول الورقة أو استبعادها ولكن إجراءات تحقيق الخطوط لا تتناول غير الأوراق العرفية وعبء الإثبات فيها واقع على المتمسك بالورقة لا على الذى ينازع فى صحتها بينما الإدعاء بالتزوير يرد على الأوراق الرسمية والعرفية على السواء وعبء إثبات عدم صحة الورقة يقع على من

يدعى ذلك لا على المتمسك بالورقة^(١).

ويجوز الإدعاء بالتزوير فى أية حالة تكون عليها الدعوى أمام محكمة الموضوع سواء أكان ذلك أمام محكمة أول درجة أو أمام ثانى درجة .

ونظراً لأن الإدعاء بالتزوير فى حقيقته طلب عارض وكان قانون المرافعات فى المادة ١٢٣ منه لايجيز إبداء الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة فإنه لايجوز الإدعاء بالتزوير بعد إقفال باب المرافعة

وإذا حجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فى أجل معين وقدم الخصم مذكرة بدفاعه فى الميعاد مرفقاً به تقرير إدعاء بالتزوير وكان قد أطلع خصمه عليها أو أعلنها له فإنه يتعين على المحكمة أن تعيد الدعوى للمرافعة للفصل فى هذا الإدعاء غير أن مدعى التزوير فى هذه الحالة سيصايف صعبه فى إعلان شواهد التزوير فى الميعاد المقرر فى المادة وهو ثمانية أيام غير أنه يجوز له إعلان شواهد التزوير لخصمه دون تحديد جلسة وأن يذكر فى الإعلان أنه طلب من المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة لتحقيق التزوير .

وفى حالة ماإذا لم يقرر مدعى التزوير به فى قلم الكتاب فى فترة حجز الدعوى للحكم وقبل إقفال باب المرافعة وإنما يقدم بطلب لإعادة الدعوى للمرافعة للطعن بالتزوير فإنه يجوز للمحكمة أن تجيبه إلى طلبه أو ترفضه .

ولقد جرى القضاء الإدارى المصرى على الفصل فى فيما يشور أمامه

(١) راجع التعليق على قانون الإثبات للمستشار الديناصورى والأستاذ حامد عكاز ص ١٤٠ .

من دفعه أمام نظر الدعوى ولو كانت من إختصاص القضاء العادى وذلك أعمالاً للقاعدة التى تقضى بان الفرع يتبع الأصل فى تحديد الإختصاص أو أن الأصل هو قاضى الفرع أو الدفع وعلى هذا فقد إستقر مجلس الدولة المصرى على إختصاصه بأصل المنازعة التى تدخل فى إختصاصه طبقاً لقانونه ، وما يثور عنها من فروع ومشاكل طالما أنه لا يجد نص قانونى صريح يسرى فى مواجهته بسلبه ولاية الفصل فيها ويعهد بها إلى جهة أخرى^(١) .

وفىما يتعلق بالطعن بالتزوير الذى يثور بشأن الأوراق المقدمة أمام مجلس الدولة . فقد إستقرت محكمة القضاء الإدارى . منذ بداية عهدها على إختصاصها بنظر الطعن بالتزوير فيما يقدم أمامها من مستندات وأوراق مع إتباع القواعد الخاصة بالمرافعات المدنية بشأنه . وتعرضت للحكمة الإدارية العليا لمدى الأخذ بنظام الطعن بالتزوير أمام القضاء الإدارى المصرى وأحكامه ، وإنتهت إلى أن القاضى الإدارى يتولى تحقيق الإدعاء بالتزوير أمامه بالإجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى قانون المرافعات .

أحكام القضاء الإدارى :-

الطعن بتزوير الأوراق - الحكم بالغرامة لا يكون إلا إذا قضى بسقوط حق مدعى التزوير فى إدعائه أو برفضه ، عدم جواز الحكم بالغرامة إذا قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج .

إن ما ينهض الطاعن من أن للحكمة قد أخطأت بعدم قضائها بإلزام المدعى عليه بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم وذلك بعد أن قضت بعدم قبول الإدعاء بتزوير

(١) راجع فى هذا نظرية الإثبات للدكتور أحمد كمال الدين موسى ص ٢٠٨ .

الأوراق التي طعن عليها المدعى عليه بالتزوير ان ماينعاه الطاعن في هذا الشأن مردود بأن الحكم بالغرامة المذكورة لا يكون وفقاً لحكم المادة السابقة إلا إذا قضى بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بسقوط حق المدعى التزوير في ادعائه نظراً لأن المدعى قام بإعلان تقرير الإدعاء بالتزوير وشواهدة خلال الميعاد القانوني المبين في المادة ٢٨١ مراقعات كما لم يقض الحكم برفض الإدعاء بالتزوير وإنما قضى بعدم قبوله تأسيساً على أنه غير منتج في الدعوى فإن النعى على الحكم فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى - السير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى في إجراءات الخصومه الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم في موضوعها - إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فإنه لا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ويبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها وألا كان باطلاً ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية أيام التالية للتقرير بذكره بين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها والا جاز الحكم بسقوطه .

ومن حيث أن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات

موضوع الدعوى والسير فى تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضى فى إجراءات الخصومه الأصلية شأنه فى ذلك شأن أية منازعة فى واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم فى موضوعها وكلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً فى أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم فى الدعوى قبل الفصل فى أمر التزوير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان سند الجهة الإدارية فى إلزام المدعى عليه الثانى متضامناً مع المدعى عليه الأول يركز أساساً على التعهد المدون بطلب الإلتحاق بالبعثة المشار إليها فإن إدعاء - المدعى عليه الثانى بتزوير توقيعه على ما سلف البيان وإنكاره التوقيع على المستند المتقدم ذكره وتحديده وسيلة إثبات تزوير توقيعه يكون منتجاً فى الدعوى ولا حجة فى القول فى أن توقيع المدعى عليه الثانى تم أمام موظفين عموميين ذلك لأن المدعى عليه الثانى قد حدد موضع التزوير مقررأ بأن التوقيع الوارد على التعهد المشار إليه ليس توقيعه ولم يصدر منه وإن وسيلة إثبات التزوير هو أهل الخبرة والإستكتاب وغير ذلك من الإجراءات وهو ما يكفى لإقتناع المحكمة بجدية الطعن بالتزوير دون أن ينال من إقتناعها هذا أن التوقيع تم أمام موظفين عموميين إذ أن الطاعن لم يسند تزوير توقيعه إلى جهة الإدارة - ومن ثم يكون الإدعاء بتزوير توقيع المدعى عليه الثانى قائماً على سند سليم من القانون - وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى برفض الطعن بالتزوير وتغريم المدعى عليه الثانى مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً يكون قد خالف القانون .

ولما كان الأمر كذلك وكان الفصل فى موضوع الدعوى بالنسبة للطاعن يتطلب بادئ الأمر حسم النزاع حول صحة التوقيع المدعى تزويره لذلك فقد تعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تقدم ويقول إدعاء

المدعى عليه الثانى تزوير توقيعه على التعهد السالف الذكر - ويندب رئيس مكتب أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاه وإبداء الرأى فى صحة أو تزوير توقيع المدعى عليه الثانى السيد / على التعهد المدون بالصفحة الرابعة من طلب الإلتحاق ببيئة كيمياء الصباغة والطباعة رقم ٩٣/٢ المشار إليها بأسباب هذا الحكم وصرحت للخبير المنتدب بالإطلاع على أوراق الدعوى وما يرى لزوم الإطلاع عليه من أوراق بالجهات الرسمية أو غيرها واستكتاب المدعى عليه الثانى - مع إبقاء الفصل فى المصروفات حتى الفصل فى موضوع الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤)^(١) .

الإدعاء بالتزوير - إجراءاته أمام محاكم مجلس الدولة

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير يقدم إلى قلم الكتاب تحدد فيه مواضع التزوير كلها وأن يعلن الخصم خلال الثمانية أيام التالية للتقرير بملكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التى يريد إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه - متى حصلت المرافعة على أساس المذكرة الميئة نظرت المحكمة فيها إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً فى النزاع فإن وجدته منتجاً ولم تجد فى وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها فى تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذى طلبه مدعى التزوير - يتعين الإلتزام بإتباع هذه الإجراءات التى نص عليها قانون المرافعات فى مجال الإدعاء بالتزوير أمام محاكم مجلس الدولة - تطبيق .

(١) الموسوعة الإدارية المراجع السابق .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المناقشة قانوناً .

من حيث أن الطعن قد إستوفى أوضاعهما الشكلية .

ومن حيث أن عناصر تلك المنازعة - تتحصل - حسبما يبين من الأوراق في أن السيد / (المطعون ضده الأول في الطعن) أقام الدعوى رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٣ قضائية بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإداري في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٩ ضد كل من :

١ - وزير الداخلية .

٢ - رئيس لجنة الطعون الخاصة بالفصل في اعتراضات مرشحي مجلس الشعب .

٣ - طالب فيها بالحكم .

أولاً : وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر من لجنة الطعون لمرشحي أعضاء مجلس الشعب بمديرية أمن الشرقية في ٢٢ / ٥ / ١٩٧٩ .

ثانياً : في الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام المدعى عليهم المصروفات وأنعاب المحاماة . مستنداً في ذلك إلى أنه أعمالاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشعب تقدم بطلب ترشيح لعضوية المجلس عن الدائرة رقم ٦ شرقية ومقرها مركز كفر صقر بصفته « فلاحاً » - وتم إدراجة بكشف المرشحين المقبولين طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب - وإنه لما كان السيد / حسن طه حبيب قد تقدم للترشيح في ذات الدائرة بصفته فلاحاً وتم قبوله وإدراجة بكشف المرشحين

عن العمال والفلاحين بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ -
باعتبار أنه يملك ويحوز أكثر من الحد الأقصى المنصوص عليه فى القانون
لذلك فقد تقدم المدعى بإعتراض إلى اللجنة المختصة طبقاً لأحكام القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ متمسكاً بإقتضاء صفة العمال والفلاحين وطلب شطب
اسمه من قائمة المرشحين « عمال وفلاحين » وإدراجه فى قائمة المرشحين
« فئات » - ويجلسة ١٩٧٩/٥/٢٢ قررت اللجنة رفض الإعتراض والإبقاء
على اسم المطعون على ترشيحه بصفته فلاح - وأنه ينعى على قرار اللجنة -
محل الطعن - مخالفته للقانون - لكونها لم تحقق أوجه دفاعه وضم
المستندات الموجودة لدى جهات إدارية والتي تثبت صحة إدعائه بأن المطعون
على ترشيحه يملك ويحوز مساحات من الأقطان الزراعية تزيد على الحد
الأقصى الذى إشتراطه القانون ولم تمكنه من تقديم الشهادات الرسمية التى
تؤكد ملكية المطعون فى ترشيحه لمساحة ٧٩ فدانا - وقدم المدعى حافظة
مستندات طويت على :

١ - كشف رسمى مؤرخ ١٩٧٩/٥/١٩ مستخرج من سجلات
مصلحة الضرائب العقارية يتضمن أن السيد/ مكلف باسمه ١٤ س
١٠ ط ٤١ ف بالمكلفة رقم ٢٣٥/٢٦٩٥ وأنه لم يطرأ على المكلفة تصرف
منذ عام ١٩٦٦ حتى ١٩٧٩/٥/١٩ .

٢ - إقرار من الجمعية التعاونية بناحية شيط الهوى مركز كفر صقر
شرقية مؤرخ ١٩٧٩/٥/٢٢ مرفق به بياناً بمعاملات السيد/ مع
الجمعية عن مساحة قدرها ١٢ ط ٣٨ ف أقطان زراعية بإعتباره حائزاً لهذه
المساحة منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٤ .

٣ - شهادة مؤرخة ١٩٧٩/٦/٣٠ من أمانة شئون التنظيم بالإتحاد

الإشترافي - مركز كفر صقر - تفيد أن الصفة الثابتة للسيد / في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ « فئات » وذلك من واقع سجلات العضوية .

وقدمت الجهة الإدارية ردها على الدعوى بأن أودعت حافظة مستندات طويت على ملف ترشيح المطعون على ترشيحه وفوضت الأمر للمحكمة للفصل في الدعوى في ضوء المستندات المطروحة أمامها .

وقدم المدعى عليه الثالث « السيد / » مذكرة بدفاعه متمسكاً بقرار اللجنة المطعون فيه - وأنه يرد على المستندات المقدمة من المدعى بأنه قد حصل على صورة شسمية من سجلات الحيازة الموجودة بالجمعية التعاونية الزراعية بناحية شيط الهوى تفيد بأنه لا يحوز أية مساحات بالناحية المذكورة وأنه مما يؤكد ذلك أن رقم البطاقة الزراعية الميينة بالأوراق المقدمة بحافظة مستندات المدعى تحت رقم ٢ لا تخصه بل تخص شخص آخر يدعى ومن ثم فإن الإقرار المقدم من المدعى يعتبر مزوراً لا يطابق الواقع ويتعين إهداره وقدم حافظة مستندات إنطوت على صورة شسمية لعدد صفحات سجل رقم ٢ خدمات زراعية بناحية شيط الهوى مركز كفر صقر عن السنوات الزراعية ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١٩٧٣ لا تتضمن أية حيازة باسمه - وقد ورد بها في الصفحة ١٣ تحت البطاقة الزراعية رقم ١٣٤٨ باسم السيد / - كما قدم حافظة مستندات أخرى إنطوت على شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية بناحية شيط الهوى في ٣١ / ٥ / ١٩٧٩ تتضمن أن الأقرار المقدم من المدعى بحافظة مستنداته تحت رقم ٢ هو إقرار مزور لا أصل له بالجمعية - وبذلك فإن الجمعية قد أقرت بأن سجل ٢ خدمات لعام ١٩٧١ غير موجود وأن المعروف هو أن سجلات الجمعية تتغير كل ثلاث سنوات .

ويجلسة ٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ حكمت للمحكمة في الشق

المستعجل برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإلزام المدعى بالمصروفات .

وقد نظرت المحكمة الدعوى على النحو المبين بمحاضر جلساتها ويجلسة ١/٤/ ١٩٨٠ قررت المحكمة إدخال بنك التنمية الزراعية - بناء على طلب المدعى عليه الثالث (السيد/) لتقديم ما لديه من مستندات وتقديم بنك التنمية الزراعية بحافظة مستندات طويت على البيانات الخاصة بعاملات السيد/ بجمعية شيط الهوى مركز كفر صقر فى الفترة من ١/ ١/ ١٩٧٠ حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤ وصورة القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ وصورة من الإستمارة/ ٤ زراعة معتمدة من الجمعية وتفتيش زراعة كفر صقر حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٧١ عن السنة الزراعية / ١٩٧١ ٧٠ ملوج بها اسم السيد/ وحيازته .

وبجلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٠ حكمت محكمة القضاء الإدارى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات .

وقام المدعى (السيد/) بالطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٢٩١ لسنة ٢٦ قضائياً علماً - وحكمت المحكمة الإدارية العليا بجلستها المعقودة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص محكمة القضاء الإدارى (هيئة منازعات الأفراد) وبإحالتها إليها للفصل فيها وألزمت وزارة الداخلية بمصروفات الطعن .

وتنفيذاً لما قضت به المحكمة الإدارية العليا أعيدت الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى لنظرها وتداولت الدعوى بجلساتها ويجلسة

٣/ ١٩٨١ تقدم المدعى عليه الثالث بمذكرة دفع فيها بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة بنظر الدعوى محلياً وطلب إحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بالنصوبة للاختصاص وبصفة احتياطية إحالة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل المختص للإنتقال إلى الجمعية التعاونية الزراعية بناحية شيط الهوى مركز كفر صقر شرقية للإطلاع على السجلات الموجودة بها فى السنوات ٧٠ / ١٩٧١ حتى ٧٢ / ١٩٧٣ والتأكد عما إذا كانت هذه السجلات مطابقة للصور الفوتوغرافية المقدمة منه أم أن هناك سجلات أخرى لها .

وتقدم المدعى بمذكرة فى ١٩ / ٥ / ١٩٨١ تمسك فيها بعدم مشروعية القرار المطعون فيه مدلاً على ذلك بالكشف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية فى ١٩ / ٥ / ١٩٧٩ وتقرير وزارة الزراعة المبني على التحقيق الذى أجرته فى هذا الشأن والمقدم صورة رسمية منه وحافطة مستندات بنك التنمية الزراعية وطلب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وإلزام المدعى عليه الثالث بالمصروفات .

وبجلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم قبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى .

ثانياً : بقبول الدعوى شكلاً .

ثالثاً : وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وإلزام الحكومة بالمصروفات .

وأقامت المحكمة قضاءها بالنسبة لعدم قبول الدفع بعدم اختصاص

المحكمة محلياً بنظر الدعوى على أساس أن القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة الفصل فى الاعتراضات لمحافظة الشرقية المشكلة طبقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة / ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب التى نصت على أن تشكل - بقرار من وزير الداخلية لجنة بكل محافظة - للفصل فى الاعتراضات على صفات المرشحين ومن ثم فإن اللجنة لا تعد فرعاً للمحافظة بل هى لجنة إدارية ذات إختصاص قضائى ليس لها أية تبعية محلية ويخضع الطعن فى قراراتها لمحكمة القضاء الإدارى بالقاهرة .

وبالنسبة لإلغاء القرار المطعون فيه - فقد عولت المحكمة على التقرير الذى أعدته الإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة ب مكتب وزير الزراعة نتيجة لبحث الشكويين رقمى ١٢٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ المقدمتين من المدعى والمدعى عليه الثالث والذى إستعرض المستندات المقدمة من الطرفين ومطابقتها على سجلات ومستندات الجمعية التعاونية الزراعية والذى إنتهى إلى أن مطبوع سجل الحياة (٢ زراعة خدمات) المودع ملف الدعوى بناء على طلب هيئة مفوضى الدولة يطابق مطبوع الحصر الحيازى الشامل للسنوات الزراعية المشار إليها وأن ماورد به من مخالفات إدارية شائعة فى معظم الجمعيات تستوجب المساءلة إلا أنها لا تفقد السجل صفة الرسمية والإعتداد به وأن السيد/ - المدعى عليه الثالث - كان حائزاً لمساحة حوالى ٤٢ فداناً ملك بالشراء من الخواجه عقب صدور حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية تقع بزماء ناحية شيط الهوى مركز صقر شرقية بحوض أبو عمران رقم ١ - وأن المدعى عليه الثالث - قد تصرف فيها بالبيع إلى عشرين مزارعاً على دفعات إنتهت فى سنة ١٩٧٦ وأنه كان يتعامل مع بنك التنمية والإئتمان الزراعى على مساحة ٣١ فداناً خلال المدة من

١/١/ ١٩٧٠ حتى ٣١/١٢/ ١٩٧٤ كما أن المستندات المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى (فرع كفر صقر) بجلسة ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠ تتضمن كشف حساب المدعى عليه الثالث عن معاملاته مع البنك من ١/ ١/ ١٩٧٠ حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٤ قد ورد بها أنه كان يعامل خلال تلك الفترة عن حيازة ١٩ قيراط ٣١ فدان وصوره طبق الأصل من الإستمارة ٤ زراعة خدمات الواردة للبنك من تفتيش زراعة كفر صقر تنفيذاً للقرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ والخاص بحيازة العملاء حتى ٣٠/ ٩/ ١٩٧١ وذلك عن السنة الزراعية ٧٠/ ١٩٧١ الخاصه بالصفحة التى تتضمن اسم العميل وورد بها أن حيازته ١٤ ط ٣١ ف وإستخلصت المحكمة مما تقدم أن حيازة السيد/ المدعى عليه الثالث - فى ١٥ من يونية سنة ١٩٧١ تزيد على عشرة أفدنة ولما كان مناط توافر صفة الفلاح فى المرشح لعضوية مجلس الشعب وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ أن تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الأساسى وأن يكون مقيماً بالريف وألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكاً وإيجاراً أكثر من عشرة أفدنة وانه وقد إفتقد المدعى عليه الثالث هذا الشرط الأخير ومن ثم فإن صفة الفلاح لا تكون متوافرة فى حالته ويكون القرار الصادر من لجنة الاعتراضات محافظة الشرقية فيما تضمنه من رفض الطعن المقدم من المدعى بشأن صفة المدعى عليه الثالث قد صدر مخالفاً للقانون .

ومن حيث أن الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٢٧ قضائية عليا المقام من السيد وزير الداخلية والسيد رئيس لجنة الطعون الخاصة بالفصل فى إعتراضات مرشحي مجلس الشعب بصفتيهما يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه لكونه قد إنطوى على تباين وتناقض فى

أسبابه إذ بينما أقر الحكم بأن المستندات المقدمة من المدعى والمدعى عليه الثالث قد تناقضت على نحو لا تطمئن معه المحكمة إلى سلامتها إذ جاء بالصفحة الخامسة من الحكم أنه (إزاء تناقض المستندات المشار إليها وتماثلها بحالتها فإن المحكمة لا تطمئن إلى تقييم تلك المستندات ومدى مطابقتها للواقع) - ومع ذلك فقد إستند الحكم إلى تقرير أعدته الإدارة العامة الميدانية بمكتب وزير الزراعة تقدم به المدعى - فكان على المحكمة أن تتحرى الدقة والبحث في المستندات المقدمة من الطرفين والتي بذل فيها كل منهما جهده للوصول إلى الحقيقة ولو بإجراء التحقيق بنفسها ومتى خالف الحكم المطعون فيه ذلك يكون حرياً بالإلغاء وتكون دعوى المدعى منهارة الأساس خلية بالرفض وحيث أن ثمة نتائج يتعلو تداركها من جراء تنفيذ هذا الحكم مع أرجحية قبول الطعن وإلغاء الحكم وخشية إثارة البلبلة وعدم الإستقرار لذلك فقد طلب وقف تنفيذ الحكم .

ويقوم الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٢٧ المقام من السيد/ على أن الحكم المطعون فيه قد جاء مجحفاً بحقوق الطاعن مخالفاً للواقع والقانون وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : الخطأ في تطبيق القانون وذلك في موضعين الأول عند الرد على الدفع بعدم الإختصاص المحلي .

والثاني : عند الرد على الدفع بعدم الإختصاص الاولائي :

١ - فقد دفع الطاعن بعدم إختصاص محكمة القضاء الإداري بالقاهرة محلياً إستناداً إلى أن القرار محل الطعن قد صدر من لجنة مقرها مديرية أمن الشرقية بمحافظة الشرقية ومن ثم ينعقد الإختصاص لمحكمة

القضاء الإدارى بالمنصورة - وأن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع إستناداً إلى أن قرار تشكيل اللجنة قد صدر من وزير الداخلية - الأمر الذى لا يستقيم وصحيح حكم القانون فإن الإختصاص المحلى لا يمكن أن يتحدد بمحل الجهة التى تصدر قرار تشكيل اللجنة التى أصدرته وإلا إنعقد الإختصاص المحلى فى معظم المنازعات لمحاكم القاهرة فى حين أن اللجان الإدارية ذات الإختصاص القضائى لا تتبع من أصدر قرار تشكيلها وإنما تتبع الجهة الإدارية التى شكلت بها ويكون الإختصاص بالنسبة للقرار المطعون فيه لمحكمة القضاء الإدارى بالمنصورة .

٢ - كما دفع الطاعن بعدم الإختصاص ولائياً بنظر الطعن على القرار محل الطعن - بحسبان أن ذلك الطعن من شأنه أن يؤدى إلى الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب الأمر الذى يخالف أحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على أن يختص مجلس الشعب بالفصل فى عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه . . ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء للمجلس - والمادة ١٦ من الدستور التى نصت على أنه لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب إلا إذا فقد الثقة والإعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى إنتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه إذ لا جدال فى أن إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه يستلزم التعرض لصحة عضوية العضو الذى تم إنتخابه اعمالاً لأحكام الدستور الذى أوجب أن يمثل العمال والفلاحين بنصف عدد أعضاء المجلس على الأقل (المادة ٨٧ من الدستور

والمادة ٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب (- ومن ثم يكون الإختصاص لمجلس الشعب وفقاً للإجراءات والقواعد التى حددها الدستور وقانون مجلس الشعب وحده .

ثانياً : القصور فى التسيب : ذلك أن الحكم قد بنى على التقرير الذى أعدته الإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة بمكتب وزير الزراعة بنتيجة بحثها للشكويين رقمى ١٢٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ المقدمتين من الطاعن والمطعون ضده الأول إلى وكيل وزارة الزراعة وعلى المستندات المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى بالشرقية إلى المحكمة - وذلك دون أن يسترجع الحكم ما تضمنه التقرير من وقائع وملاحظات وهى لا تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها التقرير إذ ثبت فيه شكوى الطاعن من مجاملة مديرية الزراعة وموظفيها للمطعون ضده الأول لأن زوج شقيقته السيد / يعمل مفتشاً للزراعة بالشرقية وأن ذلك يكفى لأخذ أقوال رجال الزراعة بعذر شديد خاصة وأن الثابت من التقرير كونه قد لعب دوراً فى إعداد الأوراق وتقديم الشهود للمحقق - كما أن الثابت أن سجل الحياةزة ٢ خدمات يشمل أسماء الحائزين بزماء شيط الهوى وإن كل حائز قد وقع أمام اسمه بما يفيد إستلامه لبطاقة الحياةزة الخاصة به ولم يتضمن أى توقيع للطاعن الأمر الذى ينال من صحة هذا السجل بالنسبة لحياةزة الطاعن وهو أمر لم تتيبته المحكمة - ومن جهة أخرى فقد أقر المحقق فى تقريره بوجود مخالفات عديدة فى الدفتر كعدم ترقيم صفحاته وعدم ختمها بخاتم واحد مما يعىث على عدم الإطمئنان كما أثبت أن الدفتر محل البحث « ذو الجلد الأخضر » وأن عدد صفحاته ٥٠٠ صفحة بكل منها ٢٨ سطر فى حين أن الدفتر المودع « ذو جلد أسود » وكل صفحة ٢١ سطر أى أنه لا يتسع إلا لـ ٤٢٠٠ حائزاً

وليس ٥٦٠٠ حائز كما ورد في التقرير - كما أن التقرير قد استند فيما خلاص إليه - إلى أقوال الذي قرر أنه دلال المساحة لجمعية شيط الهوى من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٤ حيث قرر أن الطاعن كان قد اشترى ٤٢ فدان من أحد الأجانب على أثر صدور قانون حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ثم تصرف فيها بالبيع على دفعات إنتهت فى سنة ١٩٧٦ - وأقوال السيد/ مدير الجمعية الذى قرر أن الطاعن كان حائزاً المساحة ١٢ ط ٣٨ ف بعزبة كرستينا تصرف فيها بالبيع على دفعات إنتهت فى سنة ١٩٧٦ - وواضح التناقض فى الأقوال كما أن الأخير عين حديثاً ولم يكن بالجمعية فى الفترة التى يشهد عنها .

أما بالنسبة للكشوف المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى فإن ما ورد بها من بيانات يتعين أن يكون مستمداً من مستندات وقع عليها الطاعن وهو أمر لم يحدث ولم يقدم البنك مستمداً واحداً بحيازة الطاعن رغم تحدى الطاعن وهو أمر يكفى لإهدار تلك الكشوف أما وقد استندت إليها المحكمة دون أن ترد على التحدى فيكون حكمها مشوباً بقصور فى التسيب وإستطرد الطاعن مبيناً أنه إزاء ما تبين من عدم إنتظام سجل ٢ خدلمات وخلوه من توقيع المشرف وعدم ختم جميع صفحاته بخاتم شعار الدولة وخلوه من توقيع الطاعن بإستلام بطاقة حيازته وعجز البنك عن تقديم أى مستند يدل على حيازة الطاعن فقد طلب الطاعن نذب خبير ليقوم بالإطلاع على الأوراق والمستندات اظهاراً للحقيقة إلا أن محكمة القضاء الإدارى لم تنجبه إلى طلبه مما يعتبر إخلالاً جوهرياً بحق الدفاع يعيب الحكم ويستوجب القضاء بإلغائه .

وبجلسة دائرة فحص الطعون المعقودة فى أول مارس سنة ١٩٨٢ قرر الحاضر عن الطاعن أنه يطعن بالتزوير على كشف الحساب المقدم

من أمام محكمة القضاء الإداري الصادر من بنك التنمية وعلى سجل الحيازة رقم ٢ خدمات وطلب ضم أصول الإيصالات المتعامل بها بين الطاعن والبنك والتي صدر على أساسها كشف الحساب الذي ينكره وطلب مناقشة محرره لأنه جاء قاصراً عن تناول طبيعة المنازعة حيث لم ينتقل لمضاهاة السجل بسجلات أخرى سوى سجل واحد كأن موجوداً في مقر التفتيش .

وتقدم الطاعن بمذكرة في ٦/٣/١٩٨٢ أوضح فيها أسباب الطعن بالتزوير على المستدين المذكورين فبالنسبة لسجل الحيازة / ٢ خدمات أوضح أنه سبق أن تقدم الطاعن بصورة فوتوغرافية لسجلات الحيازة لجمعية شيط الهوى عن الفترة ٧٠/١٩٧١ ، ٧١/١٩٧٢ ، ٧٢/١٩٧٣ ثابت بها عدم وجود حيازة تخصه في الوقت الذي تقدم فيه المطعون ضده بشهادة من ذات الجمعية بحيازة الطاعن لمساحة ٣٨ فداناً - وبناء على هذه الشهادة تقدم الطاعن إلى مدير الجمعية بطلب رسمي بشأن حيازته عن السنوات / ١٩٧١ ٧٠ فسلّمه شهادة تفيد عدم وجود سجلات للجمعية إلا سجل ١٩٧٧ وبعدم وجود حيازة للطاعن - وقد حدث بعد ذلك إصطناع بواسطة صهر المطعون ضده مدعماً بشهادات مزورة تفيد حيازة الطاعن لمساحة ٣٨ فداناً وأخرى ١٩ ط ٣١ ف وثلاثة ٣٠ فداناً .

- أن نموذج سبل الخدمات المقدم من وزارة الزراعة يخالف السجل المقدم من المطعون ضده .

- جاء بمذكرة وزارة الزراعة أن سجل ٢ خدمات حيازة يبدأ من عام ١٩٦٩/٦٨ ولمدة ثلاث سنوات في حين أن السجل المقدم من المطعون ضده كتب عليه عام ١٩٧٠/٦٩ على خلاف الحقيقة .

- ساهم في تغيير البيانات وتزويرها مفتش الزراعة السيد /
زوج شقيقة المطعون ضده وقام بنفسه بتقديم السجل إلى السيد المفوض في
الوقت الذي أفادت فيه مديرية الزراعة بالشرقية بعدم علمها بهذا السجل .

- أنه يبين بالعين المجردة - تزوير السجل إذ أن جميع صفحاته مختومة
بخاتم جمعية شيط الهوى - علما الصفحة ٨٥ التي هي أساس الطعن بالتزوير
حيث وضع عليها خاتم تفتيش زراعة كفر صقر حيث يعمل صهر المطعون
ضده - وأن الثابت أنه لا يوجد للطاعن أى توقيع ولا يوجد ما يفيد تصنيف
حيازته مثل الحائزين الآخرين أما بالنسبة لكشف الحساب المقدم من بنك
التنمية والإئتمان الزراعى فإنه لا يستند إلى إيصالات موقعة من الطاعن
والذى سبق له أن طلب إدخاله لتقديمها كما طلب إحالة الدعوى إلى خبير
لتحقيق دفاعه ، وأودع الطاعن حافظة مستندات طويت على محضر
إثبات حالة من الجمعية التعاونية تفيد أنه بالبحث بناحية شيط الهوى فى
٣٠ / ٤ / ١٩٨٠ تبين عدم وجود سجلات ٢ خدمات أو إخطارات ٣ زراعة
باسم الطاعن وشهادة من الجمعية التعاونية بناحية شيط الهوى مركز
كفر صقر تفيد أن الطاعن غير حائز بالجمعية إعتباراً من السنة الزراعية
٧٠ / ١٩٧١ وشهادة من أمانة التنظيم بالحزب الوطنى بأن الصفة الثابتة
للطاعن فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ (فلاح) وشهادة من المجلس المحلى لمحافظة
الشرقية بأن صفة الطاعن فلاح خلال المدة من ١٣ / ١١ / ١٩٧٥ حتى
٢٧ / ٦ / ١٩٧٩ .

كما تقدم الطاعن بمذكرتين فى ١٦ / ٥ / ١٩٨٢ ، ١٩ / ١٠ / ١٩٨٢
أوضح فيهما أن قرار المحكمة (دائرة فحص الطعون) الصادر فى
٥ / ٤ / ١٩٨٢ بأن المستدين محل طلب الطعن بالتزوير غير متسجين فى

الطعن - فيه إهدار لسائر المستندات الأخرى بعد أن إنهار أساسها - وأضاف أن تقرير المحقق جاء مدفوعاً بأغراض شخصية ومخالفاً لتعليمات وزارة الزراعة . كما أن المستندات التي تقدم بها الطاعن بحافظته المقدمة بجلسة ١٩٨٢/٥/٣ قاطعة في شأن زيف المستندات المقدمة من المطعون ضده الأول وذكر أنه يطلب إدخال وزير الداخلية ليقدم الإستمارة رقم ٢ ، ٣ مكرر زراعة بإعتباره الجهة المهيمنة على إجراءات الانتخابات وباعتبارها الإستمارة الأساسية التي يوقعها العميل وذلك للتدليل على أن الإستمارة ٤ زراعة المقدمة من المطعون ضده الأول قد صدرت مجاملة بواسطة صهره كما تقدم بها بنك التنمية والإئتمان الزراعي - والذي أدخله الطاعن ليقدم أصل المستندات والإيصالات الموقع عليها من الطاعن تدليلاً على حيازته إلا أنه تقدم بتلك الإستمارة - إصطناعاً - مجاملة للمطعون ضده - وأضاف أن الحكم المطعون فيه صدر مشوباً بسوء الإستدلال حيث لم تتحقق المحكمة من جدية وصحة المستندات المقدمة من المطعون ضده وخلص إلى طلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون ضده بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجتين .

كما تقدم المطعون ضده الأول (السيد/) بأربع مذكرات في ١٩٨١/٦/٢٢ ، ١٩٨٢/٤/٥ ، ١٩٨٢/٦/٢١ ، ١٩٨٢/١٠/٢٣ ناقش فيها المستندات المقدمة من الطاعن وما تقدم به من دفاع وأوضح أن دائرة فحص الطعون لا تملك طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة إلا رفض الطعن أو إحالته إلى المحكمة الإدارية العليا ومن ثم ما كان لها أن تقضى بإعتبار بعض المستندات غير متجة في النزاع بل أن الطعن بالتزوير غير متبع وأنها وقد تداركت ذلك بإحالة الطعنين إلى المحكمة الإدارية العليا فتكون بذلك

قد ردت للمستندين المذكورين فى الحكم إعتبارها لىكونا مع بقية المستندات الأخرى أمام المحكمة وأوضح أن الطاعن لم يتخذ الاجراءات المقررة قانوناً للطعن بالتزوير - كما أن المستندات التى تقدم بها المطعون ضده سيما تقرير مكتب وزير الزراعة نتيجة بحث الشكويين ١٢٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ قاطعة فى إنتفاء صفة الفلاح فى السيد / فى ١٥ / ٥ / ١٩٧١ - وإنتهى إلى طلب الحكم برفض الطعنين وإلزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم إختصاص محكمة القضاء الإدارى ولائياً بالفصل فى الدعوى فإن الثابت أنه قد سبق أن حكمت محكمة القضاء الإدارى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وتم الطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٧ قضائية حيث قضت المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه وإختصاص محكمة القضاء الإدارى وإعادة الدعوى للفصل فيها .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم إختصاص محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة محلياً وإختصاص محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة إستناداً إلى أن القرار محل الطعن قد صدر من لجنة إدارية تابعة لمديرية أمن الشرقية مما يدخل فى إختصاص المحكمة الأخيرة طبقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٨ فإن الثابت أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب معدلاً بالقانونين رقمى ١٦ لسنة ١٩٧٤ ، ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ قد نص فى المادة ٨ على أنه « يتولى فحص طلبات الترشيح والبت فى صفة المرشح من واقع المستندات . . لجنة أو أكثر فى كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية ومثل لوزارة الداخلية . . ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير الداخلية » - وتنص المادة ٩ على أنه « . . لكل مرشح

الإعتراض على إدراج اسم أى من المرشحين أو لاثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه ونفضل فى الإعتراضات المشار إليها فى الفقرتين السابقتين . . لجنة أو أكثر تشكل بقرار من وزير الداخلية فى كل من محافظة برياسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يختارهما وزير العدل وممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها . . ومودى تلك النصوص أن اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي التى أناط بها الفصل فى الإعتراضات المشار إليها إنما تستمد وجودها كلية من أحكام القانون وأن القرار الصادر من وزير الداخلية بشأن تشكيلها لا يعدو أن يكون قراراً تنفيذياً مركزياً بأعمال أحكام القانون ومن ثم فإن اللجان المشار إليها لا تعد فروعاً للأجهزة المحلية أو تابعة لها وأن تحديد اختصاصاتها بمراعاة الإطار المحلى للمحافظات ليس من شأنه أن يتعكس على طبيعتها المركزية وإنعقاد الاختصاص - بالنسبة للطعن فى قراراتها لمحكمة القضاء الإدارى بالقاهرة - ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص قد أصاب الحق وإلتزم بصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن دستور مصر الدائم الصادر سنة ١٩٧١ قد نص فى المادة ٨٧ على أن يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة ، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين . . ويبين القانون تعريف العامل والفلاح . لذلك فقد صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ونصت المادة الثانية منه على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ويكون مقيماً

فى الريف . ويشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكاً أو إيجاراً أكثر من عشرة أفدنة .

ويتعتبر عاملاً من يعمل عملاً يدوياً أو ذهنياً فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات .

ولا يعتمد بتغيير الصفة من فئات إلى عمال وفلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

ويعتد فى تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التى تثبت له فى ١٥ مايو ١٩٧١ أو بصفته التى رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب .

ولما كان دستور مصر الدائم قد اعتمد - كدعامة أساسية للسلطة التشريعية أن يكون نصف عدد أعضائها على الأقل من العمال والفلاحين ليكون مجلس الشعب تعبيراً صادقاً أميناً عن إرادة الشعب ومن ثم جاءت أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه معبرة عما يهدف إليه الدستور بأن تضمن من الأحكام ما يكفل تحديد من تتوافر فيهم صفة العامل والفلاح على نحو منضبط قاطع فأوجب بالنسبة لاكتساب صفة الفلاح أن تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى وأن يكون مقيماً فى الريف وألا يحوز وزوجته وأولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة على ألا يعتد بتغيير الصفة إذا كان ذلك بعد ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ - كما أوجب على المرشح لعضوية مجلس الشعب أن يتقدم بإقرار بصفته - والمستندات الدالة عليها ونص على أن تعتبر المستندات المقدمة فى هذا الشأن مستندات رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات - وأوجب عرض الكشوف المتضمنة أسماء

المرشحين وصفاتهم وأجاز لأصحاب الشأن الاعتراض عليها وأناط بلجان مشكلة برئاسة أعضاء من الهيئة القضائية فحص طلبات الترشيح والبت في الاعتراضات التي تقدم بشأنها إبتغاء الوصول إلى تنقية ماقد يشوب صفات المرشحين وحتى يكون مجلس الشعب على الصورة التي تتسق وأحكام الدستور نصاً وروحاً .

ومن حيث أن المسلم به أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من شأنه أن يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات الخصوم أو الأسباب التي يبدونها إذ الرد هو مبدأ المشروعية وسيادة القانون في روابط القانون العام بحسبانها خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي - وإنه متى كان ذلك - وكان الثابت إن الطاعن والمطعون ضده قد تقدما للترشيح لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة رقم ٦ بمحافظة الشرقية ومقرها مركز شرطة كفر صقر وقد وافقت اللجنة المختصة بفحص طلبات الترشيح على إدراج اسم الطاعن بين المرشحين بصفته (فلاح) فتقدم المطعون ضده (. . . .) بإعتراض أمام اللجنة المختصة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه على أساس أن الطاعن يملك ويحوز من الأرض الزراعية ما يزيد على عشرة أفدنة إلا أن اللجنة قررت بجلستها المعقودة في ٢٢ / ٥ / ١٩٧٩ قبول الاعتراض شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه « وأقامت قرارها على أنه » من حيث أن الطاعن حصر طعنه في أن المطعون ضده يحوز هو وأولاده القصر بناحية أولاد صقر مساحة تزيد على النصاب المقرر قانوناً وقد ثبت من الإطلاع على سجلات ٢ خدمات بناحية أولاد صقر أنه لا توجد حيازة كما قرر أنه توجد له حيازة بناحية الشوافين وثبت أنها لا تتجاوز النصاب المقرر قانوناً وكان يتعين

عليه خلال مدة عرض الكشف أن يقدم دليل إثبات إنعدام صفة المطعون ضده طبقاً لنص المادة التاسعة فقرة ٣ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) وقد صدر الحكم محل الطعن بإلغاء قرار اللجنة المشار إليه إستناداً إلى ما تضمنته تقرير الإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة بمكتب وزير الزراعة بشأن نتيجة بحثها للشكويين المتقدمين من الطاعن (.....) والمطعون ضده (.....) إلى وكيل وزارة الزراعة لشئون المتابعة رقمي ١٢٥ ، ١٢٧ ، لسنة ١٩٧٩ ضد مديرية الزراعة بالشرقية والذي خلص إلى أن مطبوع سجل الحيازة (٢ زراعة خدمات) المودع ملف الدعوى بناء على طلب هيئة مفوضي الدولة يطابق مطبوع الحصر الحيازي الشامل خلال تلك الفترة من ١٩٦٩/٦٨ حتى ١٩٧١/٧٠ وأن حيازة الطاعن خلال تلك الفترة حوالي ٤٢ فداناً بالشراء من الخواجة عقب صدور قانون حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية تقع بزماء ناحية شيط الهوى مركز كفر صقر بحوض أبو عمران وأنه قد تصرف فيها على دفعات إنتهت سنة ١٩٧٦ وأنه كان يتعامل مع بنك التنمية والائتمان الزراعي على حيازة ٣١ فدان خلال المدة من ١/١/١٩٧٠ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وأن ماتضمنه كشف حساب الطاعن المقدم من بنك التنمية والائتمان الزراعي (فرع كفر صقر) عن معاملات الطاعن مع البنك من ١/١/١٩٧٠ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ والذي ورد به أنه كان يتعامل خلال تلك الفترة عن حيازة قدرها ١٩ ط ٣١ ف وقد أرفق به صورة طبق الأصل من الإستمارة ٤ زراعة خدمات الواردة للبنك من تفتيش زراعة كفر صقر الخاصة بحيازة الطاعن حتى ١٩٧١/٦/٣٠ عن السنة الزراعية ١٩٧١/٧٠ الخاصة بالصفحة التي تحمل اسم العميل (الطاعن) والتي ورد بها أنه حائز لمساحة ١٤ ط ٣١ ف وإستخلصت من ذلك أن حيازة (الطاعن) في

١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تزيد على عشرة افدنه وابتانت ان الطاعن لم يقدم مايدحض ذلك وأنه وإن كان قد طلب إحالة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على سجلات الجمعية التعاونية الزراعية لمطابقة المستندات إلا أن المحكمة رأت أنه لا محل لذلك مطمئنة إلى المستندات والمطابقات التى أجرتها جهتان حكوميتان .

ومن حيث أن الطاعن قد طلب أثناء نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون لدى المحكمة الإدارية العليا - بجلسة أول مارس سنة ١٩٨٢ التصريح له بالطعن بالتزوير على كشف الحساب المقدم من (المطعون ضده) أمام محكمة القضاء الإدارى الصادر من بنك التنمية وسجل الحياة رقم ٢ خدمات - وطلب ضم أصول الإيصالات المتعامل بها بين الطاعن والبنك والتي صدر على أساسها كشف الحساب الذى ينكره الطاعن كما طلب مناقشة محور التحقيق حيث لم يتنقل لمضاهاة السجل بسجلات أخرى سوى سجل واحد كان موجوداً فى مقر التفتيش » والمسلم به أن الإدعاء بالتزوير لا يعدلوا أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى وأن المبرر لعقد مطلب خاص بالتزوير هو الإقرار لبعض الأوراق بحجية خاصه بحيث لا يكفى لدفعها مجرد إنكار الورقة إلا أنه وحتى يوفق المشرع بين رعاية تلك الحجية وعدم تعطيل الفصل فى الدعوى فقد نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير مقدم إلى قلم الكتاب تحدد فيه مواضع التزوير كلها وأن يعلن الخصم خلال الثمانية أيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التى يريد إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه وإنه متى حصلت المرافعة على أساس المذكرة المبينة نظرت المحكمة فيما اذا كان الإدعاء بالتزوير متجاً فى

النزاع فإن وجدته متنجاً ولم تجد في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير وفي مجال أعمال تلك الأصول فإن الثابت أن الطاعن لم يرتسم الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في مجال الإدعاء بالتزوير والتي يتعين الإلتزام بها أمام محاكم مجلس الدولة كما أن ماقدرته دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٨٢ من رفض الإدعاء بالتزوير لأن المستندين المدعى بتزويرهما غير متجين في الفصل في الطعن قد تم في إطار اختصاص دائرة فحص الطعون للحد في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لبيان ما إذا كان الطعن جديراً بالعرض على المحكمة الإدارية العليا أو رفضه وأنه متى تقرر إحالة الطعن يكون لهذه المحكمة أن تنظر الطعن برمته شاملاً لما تقدم به أصحاب الشأن أمام دائرة فحص الطعون بحسبانها المحكمة التي ناط بها المشرع الفصل في الطعن ويكونها خاتمة المطاف في مقام التدرج القضائي وبهذه المثابة ولما كان مقطع النزاع في مشروعية القرار الصادر من لجنة الاعتراضات المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ برفض الاعتراض المقدم من المطعون ضده (. . . .) ضد الطاعن بشأن تحديد صفته ينحصر في بيان مدى توافر الشروط التي أوجبها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه بالنسبة للطاعن في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بحسبان أن المادة الثانية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه « لا يعتد بتغيير الصفة من فئات إلى عمال أو فلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لذلك ولما كان الثابت من الأوراق - والتي تظمن لها المحكمة وتعمل عليها في قضائها - الكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية والمودع في ملف لجنة الاعتراضات والذي تضمن وجود مكلفة باسم الحاج ب رقم ٢٣٥ / ٢٦٩٥ من سنة

١٩٦٦ حتى الآن (١٩/٥/١٩٧٩ بمساحة ٢ س ١١ ط ٤١ ف وأنه وإن كان الطاعن قد تقدم بشهادة صادرة من صراف أولاد صقر يفيد أنه تصرف بالبيع فى كامل هذه المساحة لأخرين بموجب عقود بيع تضمنتها الشهادة إلا أنه من الواضح أن مساحة ١٤ س ٧ ط ٣٥ ف فقط هى التى تم بيعها بموجب عقد مسجل أما باقى المساحة وقدره ١٢ س ٣ ط ٦ ف فقد ذكر بالشهادة إنها بيعت بعقود إبتدائية لم يتم تسجيلها ، وإذ كان من المسلم قانوناً إن التسجيل شرط لانتقال ملكية العقارات وأنه مالم يتم هذا الإجراء بظل العقار المبيع مملوكاً للبايع ، فإن مقتضى ذلك ولأزمه إن الطاعن كان فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لا يزال مالكاً لهذا القدر من الأراضى الزراعية والذى تبلغ مساحته ١٢ س ٣ ط ٦ ف ، فإذا ما أضيف هذا القدر إلى العشرة أفدنة التى يحوزها الطاعن بناحية الشوافيين وفقاً للشهادة المقدمة منه للجنة الطعون الصادرة من الجمعية التعاونية بناحية أولاد صقر بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٩ فإنه بذلك يكون - وبحسب المستندات المقدمة منه - قد ملك وحاز فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أكثر من عشرة أفدنة وإنضت عنه بالتالى صفة الفلاح فى مفهوم قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ كما أن التقرير الذى أعدته الإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابة بشأن بحث الشكويين المتقدمين من الطاعن والمطعون ضده برقمى ١٢٥ ، ١٢٧ لسنة ١٩٧٩ قد أثبت أن مطبوع سجل الحيازة / ٢ زراعة خدمات المودع ملف الدعوى بناء على طلب هيئة مفوضى الدولة يطابق مطبوع الحصر الحيازى الشامل خلال الفترة من ٦٨/١٩٦٩ حتى ٧٠/١٩٧١ وأن حيازة الطاعن المدرجة هذا السجل هى ١٢ ط ٣٨ ف - وأن دلال المساحة بالناحية ومدير الجمعية قد أقرأ بأن الطاعن كان يملك لمساحة حوالى ٤٢ فداناً بالشراء من الخواجة عقب صدور قانون حظر ثملك الأجانب للأراضى الزراعية وأنه تصرف فيها بالبيع على دفعات

إنتهت سنة ٧٦ - كما أن الثالث من الإستمارة رقم ٤ خدمات المودعة ضمن المستندات المقدمة من بنك التنمية والإئتمان الزراعى - والذى أدخل فى الدعوى بناء على طلب الطاعن - وهى الإستمارة التى تعد طبقاً لأحكام قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ والتى تشمل بيانات الحيازة عن الحائزين الذين تقدموا بالإستمارة رقم ٣ زراعة خدمات أو الذين تخلفوا عن تقديمها وقام المشرف الزراعى مستعيناً باللجنة القروية وأعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية بحصرهم وقامت اللجنة القروية بإثبات حيازتهم - حيث أدرج فيها أن حيازة الطاعن من الأراضى الزراعية حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧١ عن السنة الزراعية ١٩٧١/٧٠ هى مساحة ١٩ ط ٣١ ف - وليس من ريب فى أن فى هذه المستندات مجتمعه وهى تؤكد بعضها البعض ما يقطع بقيناً فى أن الطاعن كان يملك ويحوز لمساحة من الأرض الزراعية فى ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تزيد على العشرة أفدنة ومن ثم لا تتوافر فى شأنه الشروط التى إستلزمها القانون لاكتساب صفة الفلاح فى ذلك التاريخ ولا يغير من ذلك أن تنقص المساحة التى يملكها أو يحوزها الطاعن وزوجته وأولاده القصر إلى ما دون النصاب المقرر فى تاريخ لاحق وأن يحصل على شهادات إدارية تفيد هذا المعنى إذ لا يجوز تعديل الصفة من فئات إلى فلاح بعد هذا التاريخ - ومن جهة أخرى فإن من شأن الإعتداد بالمستندات المشار إليها فى مجال تحديد صفة الطاعن أن يكون ما إنجبه إليه من الإدعاء بتزوير سجل الحيازة ٢ خدمات وكشف الحساب - وهو ما لم تتخذ بشأنه الإجراءات التى رسمها القانون - أو التمسك بتحرير الإستمارة ٢ من حجيتها كورقة رسمية لعدم إستيفائها للشروط المقرره بشأنها غير منتج فى الفصل فى الطعن إذ فضلاً عن أن من شأنه الإعتداد بالمستندات المشار إليها والتى تعول عليها المحكمة فى قضائها أن تؤكد سلامة ماورد فى المستندات التى يجادل الطاعن فى سلامتها

وتغيير ودحض ما تقدم به الطاعن من مستندات فضلاً عن كفايتها إستقلاً في قيام إقتناع المحكمة وقينها فيما خلصت إليه .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم محل الطعن وقد خلص إلى إلغاء القرار المطعون فيه على أساس عدم إستيفاء الطاعن للشروط التي نص عليها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه لإكتساب صفة الفلاح في ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ يكون قد أصاب الحق وإلتزم بصحيح حكم القانون - ويكون الطعانان ولا أساس لهما من القانون جديرين بالرفض - مما يتعين معه الحكم بقبول الطعنين شكلاً ورفضهما موضوعاً مع إلزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

(الطعانان رقما ١٥٣٥ ، ١٥٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢ / ١٢ / ٤ س ٢٨ ص ٢٣٢ مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الادارية العليا)

أحكام القضاء المدني بشأن الإدعاء بالتزوير :-

أ - الإدعاء بالتزوير :-

شرط قبول دعوى التزوير الفرعية أن تكون متجة في الدعوى الأصلية - صورة - ادعاء ورثة المستحق في وقف أن مورثهم إستحق الربع وأنه يعتبر تركه تورث عنه وقد حصل تزوير في تواريخ إستحقاق الأجرة بتغييرها إلى ما بعد الوفاة - إستظهار المحكمة ان هذه العقود هي عقود مزاوعة وان الغلة تستحق وقت نفوجها وأن نفجعت قبل وفاة المورث - عدم جدوى الإدعاء بالتزوير .

لا تقبل دعوى التزوير الفرعية وتبحث أدلتها الا بعد بحث لمحكمة لما يكون للإدعاء بالتزوير من أثر في الدعوى الأصلية حتى إذا وجدته متجاً

قبلت دعوى التزوير وبحسب أدلتها . فإذا رفع بعض ورثة الواقف دعوى يطالبون فيها بنصيبهم الوراثي في أجرة الأطنان الموقوفة على اعتبار أن هذه الأجرة استحققت لمورثهم الواقف قبل وفاته وأنها آلت عن تركته لورثته فإحتج المدعى عليه الذي حصل الأجرة بأنها لم تستحق على المستأجر إلا بعد وفاة الواقف وأنها إذن لا تكون تركته بل غلة وقف هي من حق مستحقها الموقوف عليه واستند في ذلك إلى عقود إيجار قدمها واردة بها ما يفيد أن تاريخ إستحقاق هذه الأجرة يقع بعد وفاة الواقف . فطعن الورثة رافعو الدعوى بالتزوير في هذا التاريخ قائلين أنه كان بحسب أصله يقع قبل وفاة الواقف فأصلح وجعل بعد وفاته - إذا رفعت دعوى بهذا ثم وقع هذا الطعن بالتزوير فبحسب المحكمة هذا الطعن لمعرفة إنتاجه في الدعوى الأصلية أو عدم إنتاجه فوجدت أن عقود الإيجار ليست عقود تأجير عادية بل هي عقود مزارعة حكمها أن الغلة المقررة كأجرة تستحق وقت نضجها وأن هذه الغلة نضجت قبل وفاة الواقف فأصبحت ملكاً له يرثها عنه ورثته - وجدت ذلك فأثبتته وبناءً على هذا الأثبات حكمت بعدم قبول دعوى التزوير لعدم إنتاجها - فإن حكمها يكون سليماً لا عيب فيه .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٣٥)^(١)

- علم رسم القانون طريقاً معيناً لبيان الأدلة المتعلقة بدعوى التزوير والجانزة القبول وترك الأمر لتقدير محكمة الموضوع وحققها في فحص الأدلة دفعة واحدة أو فحص كل دليل على حدة .

إن القانون ، إذ نص بالمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات على ألا تقبل

(١) راجع في هذا الحكم والأحكام التي تالية الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكهاني وعبد المنعم حسني ص ١١٣ وما بعدها .

للمحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية ، فإنه لم يرسم طريقاً لبيان ما يكون من الأدلة متعلقاً بدعوى التزوير وجائز القبول وما لا يكون كذلك ، وإنما ترك تقدير هذا الأمر لقاضي الموضوع يفصل فيه بحسب ما يراه غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض مادام تقديره مبنياً على أسانيد مقبولة عقلاً . .

كذلك لم يقيد القانون قاضي الموضوع في كيفية فحص تلك الأدلة بل لقد أطلق له الحرية في ذلك فله في سبيل إستظهار الرأى الذى يطمئن إليه أن يفحص كل دليل على حدة أو أن يفحص الأدلة جملة واحدة .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٦ / ٤ / ٩)

- طعن أحد الخصوم في ورقة ليس له توقيع عليها ولا حجية لها قبله بالنسبة لمن وقعها فإن الإدعاء بالتزوير يكون غير منتج ولا يجوز قبوله .

لاتقبل دعوى التزوير الفرعية وتبحث أدلتها إلا بعد أن تقف المحكمة على ما يكون للإدعاء بالتزوير من أثر في الدعوى الأصلية ، فإذا وجدته منتجاً قبلت الدعوى والا قضت بعدم قبولها . فإذا طعن أحد خصوم الدعوى بالتزوير في ورقة ليس له توقيع عليها ولا حجية لها قبله بالنسبة لمن قدمها وعلى الأخص إذا كان هذا قول صرح بأنه لم يقدم هذه الورقة إلا لتكون له الحجة بها على ورثة ضامنه الذى صدرت منه والذين أقروا بصدورها من مورثهم ويتوقعيها ببصمه ختمه ، كانت دعواه بالتزوير غير مقبولة . ففى دعوى رفعها أخ على أخيه يطالبه بمتجمد ريع أطيانه التى بقيت تحت يده من تاريخ إقتسامهما تركة مورثهما إذا دفع المدعى عليه بأنه إنما

وضع يده بطريق الإستئجار من آخر كان يتقاضى منه الأجرة سنوياً حتى توفي ، وقدم تأييداً لذلك عقد تأجير له منسوباً صدره إلى المؤجر الذى سمعه وموقعاً عليه من الطرفين يفيد أن هذه الأطيان مؤجرة إلى هذا المؤجر من مالكيها وهو المدعى . كما قدم إيصالات موقعاً عليها ختم المؤجر المذكور تفيد قيامه بدفع الإيجار السنوى المتفق عليه . ثم طعن المدعى بالتزوير فى العقد والإيصالات السالفة الذكر وأدى المرافعة فى دعوى التزوير هذه بين المدعى عليه أن الأوراق التى قدمها لا توقيع على أى واحدة منها المدعى التزوير ، وإنها لم تقدم للإحتجاج بها عليه ، بل للإحتجاج على المؤجر له هو أو على ورثته الذين أدخلهم ضماناً للمؤجر ، وطلب لذلك الحكم بعدم قبول دعوى التزوير ، فالحكم الصادر بقبول هذه الدعوى وببطلان الأوراق المطعون فيها يكون مخطئاً ، ذلك بأن الدعوى بالبيع لا تندفع عن المدعى عليه فيها بهذا الدفع الذى دفعها به ، لأن المستندات التى تمسك بها لا تنهض حجة له على صاحب الدعوى سواء أكان صحيحاً أم غير صحيح ما جاء بصلب عقد الإيجار من أن الأطيان المؤجرة للمدعى عليه من مؤجرة مملوكة للمدعى بل يكفى المدعى بالبيع أن ينكر هذا التأجير المتسمك به دون حاجة إلى الطعن بالتزوير فى الأوراق المتعلقة به فيكون على مقدمها إثبات ما إدعاه من هذا التأجير وهو لا يثبت إلا بدليله الخاص .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٧/١١/١٩٣٨)

- حق قاضى الموضوع فى تقدير كون الدليل متجاً فى إثبات التزوير أو غير متج مشروط بأن يقيم قضاءه بذلك على اسباب مؤدية .

ان تقدير كون الدليل متجاً فى إثبات التزوير أو غير متج هو مما يستقل به قاضى الموضوع الا ان هذا مشروط بان يقيم قضاءه بذلك على

أسباب سائفة . فإذا كان الدليل المقدم على تزوير الأوراق المطعون فيها هو أنها موقع عليها بختمين مختلفين كلاهما ليس للمنسوبة إليه الأوراق اذ أنه إنما يستعمل أمضاءه في جميع معاملاته قبل وبعد تواريخ الأوراق المطعون فيها وليست له أية ورقة فيها الختم المنسوب إليه ، ففقد الحكم بأن هذا الدليل غير متيج مؤسساً ذلك على قوله أن إدعاء الطاعن بأنه اعتاد أن يوقع الأوراق بإمضاءه وأنه لم يستعمل الختم أصلاً هو محاولة لإثبات النفي المطلق وهو ما لا يمكن تحقيقه . في حين أن قول الطاعن بأن كلا الختمين المنسوبين إليه ليسا له وأنه إنما يستعمل أمضاءه دون الختم في جميع معاملاته يتضمن وقائع إيجابية تقبل الإثبات - ذلك قصور في الحكم يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠ / ١ / ٢٦)

- على قاضي الموضوع في تقدير كون الدليل متجاً في إثبات التزوير
أو غير متيج مشروط بأن يقيم قضاؤه في ذلك على أسباب مودعة .

تقدير ما إذا كان الدليل متجاً في إثبات التزوير وإن كان عما يستقل به قاضي الموضوع إلا أن هذا مشروط بأن يكون قضاؤه مبنياً على أسباب تكفي لحمله . وإذن فمتى كان الحكم قد قضى برفض دعوى التزوير المقامه من الطاعن على المطعون عليه فيما نسب إليه من تسلمه اعلان حكم دون إجابة الطاعن إلى ماطلبه من نذب خبير وحالة الدعوى على التحقيق ليثبت أن الختم الموقع به على ورقة الإعلان ليس ختمه وأنه لا يتعامل إلا بختم واحد ، وأن المخاطب معه أصلاً لا يمت إليه بصله وليس من رجال الإدارة ولسماع شهادة المحضر الذي باشر الإعلان عما إذا كان الطاعن هو الذي تسلم صورته أو شخص خلافه . وكان الحكم قد أقام قضاؤه على : « أن الطاعن

لم يقدم شيئاً من الأدلة المنتجة في الدعوى والتي من شأنها لو صحت أن تؤيد دعوى التزوير ، ولذا فإنه لا يكون هناك محل لإحالتها على التحقيق ولا نذب خبير ، فإنه حتى لو صح أن الختم الموقع به على الإعلان يختلف عن باقى الأختام التى يريد هو أن يقدمها فإن ذلك لن يكون دليلاً على أن الختم الموقع به على الإعلان لم يكن له - - فإن هذا الذى جاء بالحكم يقصر عن أن يكون سبباً لتبرير ما قضت به المحكمة من رفض طلب الطاعن تعيين خبير والإحالة على التحقيق ولو أنها يسرت للطاعن السبيل إلى هذا الإثبات فربما قد تغير وجه الرأى فى الدعوى ، إذ تمحيص الأدلة التى قدمها الطاعن وكشفها على حقيقتها مما يكون له أثر بالغ فى توجيه إعتقاد المحكمة إلى ناحية أو أخرى ومن ثم فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/٣/٨)

- وجوب تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية بقيمة الدعوى الأصلية .

تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الأصلية . فإن كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص القاضى الجزئى النهائى فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢١ من ٧ ص ٧٤٢)

- عدم إلزام منكر التوقيع بالختم سلوك طريق الطعن بالتزوير - وجوب الطعن بالتزوير فى حالة الاقرار بصحة الختم أو إذا ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التى قدمها المتمسك بالورقة - إذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالإتكار جائزاً .

جرى قضاء محكمة النقض بأنه لا يتعين على منكر التوقيع بالختم أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فإذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالإنكار جائزاً وكان للمحكمة أن تفصل فيه وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٦٢ مرافعات التي تجيز الإحالة إلى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها ألا تسلك أحد هذين الطريقين وأن تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها بما قدم إليها من أدلة أنها غير صحيحة وأنها لم تصدر عن نسبت إليه .

(طعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ٦٣٣)

- شرط قبول الإدعاء بالتزوير ويبحث شواهد - كونه منتجاً في النزاع .

يشترط - على ما تقرر المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات - لقبول الإدعاء بالتزوير ويبحث شواهد أن يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم اثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧ من ١٥ ص ١١٧٩)

- عدم تعويل الحكم على صحة الاتفاق على الانفصال - النعى عليه بالخطأ لعدم تحقيق الطعن بالتزوير فيه - غير منتج .

إذا لم يعول الحكم في قضائه برفض دعوى التطلُّق على صحة الاتفاق على الانفصال أو تزويره ، فإن النعى عليه بالخطأ في عدم تحقيق واقعة الطعن بالتزوير في هذا الاتفاق يكون غير منتج ولا أثر له .

(طعن رقم ١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢ من ١٦ ص ٦٧١)

- عدم جواز الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء - فى حالة الإحتجاج بالورقة يتعين على من احتج عليه بها أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير كوسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى .

نظم المشرع فى المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء ثم اتبع ذلك المادة ٢٩١ التى أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب سماعهم للحكم بتزويرها حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء أما إذا احتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة أن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إيدأؤه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٠٠٩)

- للمدعى عليه فى تزوير ورقة أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير فى أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بتزوله عن التمسك بالورقة بغير توقف على قبول مدعى التزوير - للأخير ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة .

لمن ادعى ضلعه بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بتزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون لهذا سوى أن يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٤٠)

- ليس لمدعى التزوير الذى ينكر صدور الورقة كلها منه والتي نزل المطعون ضده عن التمسك بها أن يستدل بشئ مما حوته - له أن يتمسك بما لم يتناوله الطعن بالتزوير .

مادام الطاعن قد أسس إدعاءه بالتزوير على إنكار صدور الورقة كلها منه . وطعن في التوقيع المنسوب إليه عليها بالتزوير فإنه لا يكون له بعد ذلك ويعد أن نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة أن يستدل بشئ مما حوته إذ أن هذا الاستدلال يتنافى مع إدعاءه بتزوير ما هو موضع للاستدلال وإنما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى تزويرها ان يتمسك بما لم يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به وارداً على جزء منها فقط .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٤٠)

- النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها - إعتبارها غير موجودة وغير متبعة لأثر قانونى .

النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير متبعة لأى أثر قانونى .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٥٢)

- شرط قبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في الدعوى - وجوب الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير إن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى دون البحث في شواهد أو تحقيقها .

يشترط - على ما تقرره المادة من قانون المرافعات - لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها اذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٧ م ١٨ ص ٦٦٥)

- حق الإدعاء بتزوير عقد وحق للمحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها - بقاؤها طالما كان هناك تمسك بالعقد .

حق الإدعاء بتزوير عقد وحق للمحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظنان قائمين طالما كان هناك تمسك بالعقد .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٧ م ١٨ ص ٦٧٢)

- النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها - إعتبارها غير موجوده وغير منتجة لأثر قانوني .

النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها بجعلها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - غير موجودة وغير منتجة لأى أثر قانوني .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٦٨ م ١٩ ص ٩٧٥)

- وجوب تحديد مواضع التزوير المدعى به فى تقرير الإدعاء بالتزوير وإلا كان التقرير باطلاً - ليس للمدعى التزوير أن يضيف إلى مذكرة شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى التقرير .

أن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات أوجبت على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به فى تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحزر فى قلم الكتاب والا كان التقرير باطلاً والمحول عليه فى تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ولا يجوز للمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرة شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير به فى قلم الكتاب .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٣٠ س ١٩ ص ١٠٤٥)

- الفصل فى دفع شكلى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات الإدعاء بتزوير ورقة فى الدعوى - وسيلة دفاع - القضاء فى هذا الإدعاء لا تنتهى به الخصومه كلها أو بعضها - عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع م ٣٧٨ - مرافعات .

إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع قصدت إلى أن الخصومة التى ينتظر إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الأصلية المتعقدة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى فى الدعوى أو

مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الإدعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعلو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الإدعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ - ص ٢٠ من ٧٣)

- نزول الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير - القضاء بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزوير هذه الورقة بناء على هذا النزول - حردة محكمة الاستئناف إلى بحث أمر تزوير الورقة وقطعها بتزويرها وإتخاذها من هذا التزوير دليلاً على عدم تزوير عقد البيع - خطأ في القانون وفساد في الاستدلال .

إذ كان الشائب أن الطاعة نزلت عن التمسك بالخطاب الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزوير هذا الخطاب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قطع في أسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق الحو الكيماوي وقال : « أن التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى » يكون مخطئاً في القانون ومشوباً بالفساد في الاستدلال ، إذ ما كان يجوز قانوناً لمحكمة الاستئناف بعد أن نزلت الطاعة عن التمسك بهذه الورقة وقضى بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزويرها أن تعود فتبحث أمر صحتها وتزويرها ثم تقطع بتزويرها وتتخذ من التزوير دليلاً قاطعاً على عدم تزوير عقد البيع .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٣ - ص ٢٠ من ٣١٠)

- إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير - جافز فى أية حالة كانت عليها
الدعوى - كيف يتم وأثره .

يجوز إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير فى أية حالة تكون عليها ،
بالنسبة لأى ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالتزول عن التمسك بها .
ويترتب على هذا التزول عدم جواز الاستناد إلى هذه الورقة فى اثبات الأمر
الذى قدمت من أجله وبالتالي تصبح الإجراءات التى إتخذت بشأنها للإدعاء
بتزويرها منتهية بالنسبة لها .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٤ من ٢٠ ص ٣٨٢)

- المصلحة فى الدعوى شرط لقبولها - لا يلزم ثبوت الحق لتوافر
المصلحة - يكفى أن تكون له شبهة حق - جواز رفع دعوى التزوير الأصلية
من يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة قبل التمسك بها .

إذا كانت المصلحة فى الدعوى لا تهدف إلى حماية الحق وإقتضائه
فحسب بل قد يقصد بها مجرد إستيثاق المدعى لحقه بحيث لا يلزم أن يثبت
الحق له حتى تقبل دعواه بل يكفى أن تكون له شبهة حق حتى تكون دعواه
جديرة بالعرض أمام القضاء فقد أجاز المشرع تأسيساً على ذلك بالمادة ٢٩١
من قانون المرافعات لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يختصم من
بيده تلك الورقة ومن يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها ، وذلك قبل أن
يتمسك بالورقة فى مواجهة ويكون ذلك بدعوى تزوير أصلية تقتصر مهمة
المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٧ من ٢٠ ص ٩٧٠)

- الحكم برد وإعلان الورقة المطعون فيها بالتزوير - عدم جواز الطعن
فيه على إستقلال .

إن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق والمقابلة للمادة ٢١٢ من القانون الحالي على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع قد قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الإدعاء بالتزوير يرد ويطالان الورقة المطعون فيها المثبتة لوفاء جزء من الدين المطالب به وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، بل لا زال لمحكمة الإستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولم تفصل فيه ، إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً ويتعين على محكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١ / ٨ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٣٩)

- دعوى التزوير - شرط كونها منتجاً في النزاع .

لا تقبل دعوى التزوير إلا بعد أن تنف المحكمة على ما يكون لها من أثر في النزاع المطروح . فإن وجدته منتجاً قبلت الدعوى والا قضت بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١ / ٢٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٤٩)

- الطعن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان - غير منتج - أثر ذلك .

متى إنتقل للحضر إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم

صورة الإعلان إلى أحد أقارب أو اصهار المعلن إليه المقيمين معه ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون مكلفاً بالتحقيق من صفة من تسلم منه الإعلان . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنات قد إقتصرن في طعنهن بالتزوير على أن المخاطب في الإعلان قد ادعى صفة القرابة والاقامة على غير الحقيقة دون الطعن في صحة إنتقال المحضر إلى محل إقامتهن وتسليم صورة الاعلان ، وإنتهى من ذلك إلى إعتبار أن الإعلان قد تم صحيحاً وأن الطعن بالتزوير في صفة مستلم الإعلان غير منتج فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(طعن رقم ٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٤/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٦٨٩)

- علم سلوك طريق الطعن بالتزوير - أثره .

ان المشرع نظم في المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات طريق الإدعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٢٨١ أن يقدم الإدعاء بالتزوير في قلم الكتاب ، وإذا كان الشايت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل الذي رسمه القانون فإن من حق محكمة الموضوع أن تعتبر العقد صحيحاً ما دامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أنه مزور .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٤/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٦٧٧)

- تغيير المحررات وإصطناعها - طريق من طرق التزوير .

تغيير المحررات وإصطناعها يمد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادتين ٢١١ ، ٢١٧ من قانون العقوبات ويتسع لكل ماله تأثير مادي يظهر على المحرر بأى سبيل بعد تحريره ، سواء بإزالة جزء منه بالقطع أو التمزيق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة في الفراغ الحادث به ، بعد الإستغناء عن الجزء المقطوع .

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٥/٥/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٧٩٦)

- ما تتضمنه محاضر جمع الاستدلالات - حجيتها .

ما تتضمنه محاضر جمع الاستدلالات ، ومنها المحاضر التي يحررها معاون المالية من بيانات وإقرارات ، ولا يكون لها الحجية المطلقة التي أسبقها القانون على البيانات التي أعدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص ، وقابلة لإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٤٠٧)

- الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها والإطلاع عليها - قيمته .

الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في محضر آخر .

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٤٣٩)

- إعلان تقرير الطعن في مواجهة شقيق المعلن إليه المقيم معه - الطعن بتزوير الإعلان .

متى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت إنتقاله إلى محل إقامة المطعون عليه الأول ، وأعلنه - بسبب غيابه وقت الإعلان - في مواجهة شقيقته المقيمة معه ، والتي وقعت بإستلام الصورة وكان المطعون عليه الأول لم يطعن على هذا الذي أثبتته المحضر بالتزوير ، فإن الدفع بسقوط الحق في الطعن - بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن في الميعاد ، وأن ما جاء بورقة الإعلان مزور - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٠٨)

- لجوء الموقع على الورقة العرفية إلى طريق الإدعاء بالتزوير - عبء إثبات التزوير .

صاحب التوقيع على الورقة العرفية إذا لجأ إلى طريق الإدعاء بالتزوير ولم يقف عند حد الإنكار ، كان عليه إثبات هذا التزوير ، ولا يكون على المتمسك بالورقة إثبات صحتها ، ولا يستطيع من نسب إليه التوقيع أن يلجأ بعد ذلك إلى الإنكار ليسقط حجية الورقة ، ويحمل المتمسك بها عبء إثبات صدورهما ، كما لا يستطيع الوارث أو الخلف الإلتجاء إلى الإنكار أو التجهيل بعد أن أسقط سلفه حقه فيه بالإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٣ م ٢٤ ص ٦٢)

- تحديد مواضع التزوير - العبرة بما يرد في تقرير الطعن - أساس ذلك .

إذ أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحضر فى قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً فإنها تكون قد جعلت تقرير الطعن بالتزوير وحده هو المعول عليه فى تحديد مواضع التزوير فلا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرة شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير فى قلم الكتاب .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٧٤ م ٢٥ ص ٢٣٤)

- مواضع التزوير - المعول عليه فى تحديدها - تقرير الإدعاء بالتزوير .

أن الممول عليه فى تحديد مواضع التزوير هو تقرير الإدعاء بالتزوير ولا يجوز للمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرة شواهد التزوير ، أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى غير التى حددها فى ذلك التقرير ، لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير به فى قلم الكتاب .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٩ س ٢٥ ص ٦٥٨)

- قصر المطعون ضده طعنه بالتزوير فى الدعوى السابقة على التوقيع المنسوب له . القضاء نهائياً فى تلك الدعوى بصحة الإقرار - أثره - إمتناع رفع دعوى جديدة بتزوير صلب الإقرار ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبقثارها فى الدعوى الأولى .

إذا كان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه أن القضاء فى موضوع الاستئناف رقم بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر ضد الطاعن ورفض دعوى المطعون ضده مؤسماً على أن عبارات صلب الإقرار المؤرخ صحيحة ويحاج بها المطعون ضده طالما أنه لم يطعن على مدونات هذا الصلب بيطعن بعد أن ثبت صحة توقيعه ، فإن مؤدى ذلك صحة الإقرار صلباً وتوقيعاً ، وقد رتب الحكم المذكور على ذلك قضاءه فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى التى أقامها المطعون ضده على الطاعن وإذا كان المطعون ضده قد سبق الاحتجاج عليه بالإقرار سالف الذكر فى الدعوى رقم المشار إليها وقصر طعنه بالتزوير فيها على توقيعه فى نهاية الإقرار دون أن يتناول طعنه ماسطر بصلبه رغم ما كشف عنه تقرير الخبير المقدم فى تلك الدعوى من أن بيانات الورقة الأصلية قد محيت وحلت محلها بيانات الإقرار المدعى بتزويره إلى أن صدر الحكم فى

الإستئناف ، وحاز قوة الأمر المقضى وتوافرت فى الحق المدعى به فى كل من الدعوى السابقة والدعوى الراهنة وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، فإنه يتمتع على المطعون ضده الأول والعودة إلى المناقشة فى مسألة تزوير الإقرار ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الأول .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ من ٢٦ ص ١٠٥٣)

- إدعاء الطاعن - بأن توقيعه على عقد البيع المنجز كان خلافا لما إتفق عليه مع المطعون ضدها فى تحرير وصية - هو إدعاء بالتزوير - وجوب سلوك سبيل الطعن بالتزوير أمام محكمة الموضوع .

إذ كان ما أثاره الطاعن من أن شقيق المطعون عليها جعله يوقع على عقد البيع ، وكان الطاعن لم يتخذ أمام محكمة الموضوع الإجراءات التى أوجبها عقد البيع ، وكان الطاعن لم يتخذ أمام محكمة الموضوع الإجراءات التى أوجبها القانون بهذا الخصوص . فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١ من ٢٧ ص ١٨٠١)

- إدعاء الطاعن بتزوير تاريخ الإقرار - تمسك المطعون عليه بأن التغيير الحاصل فى التاريخ قد تم بإتفاق الطرفين - وجوب تحمل الطاعن عبء إثبات التزوير المدعى به .

إذا كان الثابت أن المطعون عليه الأول رد على إدعاء الطاعن بتزوير تاريخ الإقرار بأن هذا التغيير تم بإتفاق الطرفين وقت حدوثه ، غير أن الطاعن أصر على إدعائه بتزوير تاريخ الإقرار ومن ثم فإنه يتحمل هو - وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - عبء إثبات هذا التزوير وإذ كان يجوز إثبات هذا التزوير باعتبار أنه واقعة مادية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود دون تقييد بالقواعد الخاصة بإثبات الالتزام . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن إدعائه بالتزوير فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٤ س ٢٨ ص ١٥٤)

- دعوى التزوير الأصلية - المقصد منها - دوره الاحتجاج بمحرر مزور - الاحتجاج بالفعل بمحرر في نزاع قائم - وجوب سلوك طريق الإدعاء بالتزوير في ذات الدعوى .

إذا كان المشروع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم إتبع ذلك بالمادة ٥٩ التى أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة ، حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يصادف محلاً إذا احتج بهذا المحرر فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى ويكون متعيناً سلوك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون باعتبارها وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التى تنظره ولا يجوز لغيرها أن تتصدى له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة فوتوغرافية لكل من عقد الإيجار والإيصال -

المشار إليها بسبب النعي - مقررأ أن المستأجر السابق لذات العين كان قد قدمهما في الدعوى المرددة بينه وبين الطاعن - المؤجر - وكان الثابت أن الطاعن لم يطعن على هذين المحررين بأى مطعن . وإنما لجأ بعد الحكم عليه ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية ضد المستأجر السابق وأدخل فيها المطعون عليه ليصدر الحكم فى مواجهة ، وطلب من محكمة الاستئناف لدى إستئنافه حكم محكمة اول درجه وقف السير فيه حتى يفصل فى تلك الدعوى فان من حق محكمة الاستئناف ، ألا تعير هذا الطلب إلتهافاً .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٥ س ٢٨ ص ١٦٦)

- عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفى الموضوع معاً - رفض الإدعاء بتزوير إعلان صحيفة الإستئناف - وجوب أن يكون القضاء به مستقلاً عن الحكم فى شكل الإستئناف وموضوعه .

تنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات على أنه إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى إثبات صحته أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفى موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم فى الموضوع ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق فى إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى فى الإدعاء بالتزوير ما يغني عنها ، وإذا كان عجز الطاعن عن إثبات تزوير صحيفة الإستئناف لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون الإستئناف مقبولاً شكلاً ، إذ ليس فى القانون ما يحول دون تمسكه بسقوط الحق فيه بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير ، إذ قضى الحكم المطعون فيه فى الإدعاء بالتزوير وفى شكل الإستئناف وموضوعه معاً ، فإنه يكون قد جاء باطلاً .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ س ٢٨ ص ٤٠٦)

- للحررات الرسمية البيانات التي قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت في ذوى الشأن في قصوره مجال إنكارها الطعن بالتزوير البيانات التي يدونها تحت مسئولية ذوى الشأن للغير إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .

النص في المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدني على أن « للحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يثبت تزويرها بالطرق المقررة قانوناً » يدل على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ماورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره وهي البيانات التي لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير . أما البيانات الأخرى التي بدلى بها ذوى الشأن إلى الموظف فتقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم فيجوز إثبات ما يخالفها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه ليس طرفاً في المستندات محل النعى ، وكانت هذه البيانات تتعلق بإقرارات ذوى الشأن ولا تتضمن تصرفات قانونية له صلة بها ، فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لها ويكون له إثبات عكس ماورد بها ولا وجه بهذه المثابة للتحدى بقاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يخالف أو يجاوز ما إشتمل عليه دليل كتابي .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٦٩٧)

- محضر الجلسة - ورقة رسمية - عدم جواز إنكار ما أثبت فيها - إلا بالطعن بالتزوير .

محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعة أن تنكر ما جاء به إلا بالظن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون .

(الظن رقم ١٥ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٧٧ من ٢٨ ص ١٠٠٠)

- للخصم إتخاذ طريق الظن بالتزوير بالتقرير في قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك ، مجرد إدعاء الخصم بأن الورقة مزورة - لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانوني للإدعاء بالتزوير .

الإدعاء بالتزوير هو مجموع الإجراءات التي نص عليها القانون لإثبات عدم صحة الأوراق ، وهو بهله المثابة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع ينصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمة إجتناء منفعه ومصلحة في رد دعوى الخصم ودفعها وإذا كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وأن اباحت في أية حالة تكون عليها الدعوى إلا أنها أوجبت أن يكون بتقرير في قلم الكتاب مشتملاً على تحديد كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلاً .

كما أوجبت على مدعية إعلان خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بذكره بين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباتها والا جاز الحكم بسقوط إدعائه مما مفاده أن من حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة وأنه لا يعتبر إدعاء بالتزوير في معنى هذه المادة ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون لا يؤثر في ذلك أن للمحكمة تمكك بالرخصة للمخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن الحكم برد أية ورقة

ويطلبونها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أن الطاعن رغم إشارته أمام محكمة أول درجة إلى تزوير وثيقة الزواج - فإنه لم يسلك السبيل الذى حدده - القانون للإدعاء بالتزوير سواء على عقد زواجه الموثق أو محضر الجلسة المنوه عنه بسبب التعى ، فإذا كانت المحكمة لم تر ما يبرر إستعمال الرخصة المخولة لها فى القضاء برد بطلان هذين المحررين ، ولم تجد فيما لوح به الطاعن من رغبة فى إتخاذ إجراءات الإدعاء بالتزوير فيهما مما يسوغ الإستجابة لطلبه - يتمكن من الإدعاء بالتزوير مقرر أنه لم يقصد بذلك سوى إطالة مد النزاع والمدد فى الخصومة فإنها لا تكون قد أهملت بحقه فى الدفاع .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٦٣)

- لإحتجاج بورقة فى نزاع قائم - إدعاء الخصم بتزويرها فى دعوى أصلية غير جائزة للمحكمة المعروض عليها النزاع الموضوعى أن تعتبر الورقة صحيحة مادام لم يدع أمامها بالتزوير بالطريق القانونى .

الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، والا تعين على من إحتج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، والا تعين على من احتج عليه بتلك الورقة أن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى المواد ٤٩ إلى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يسلك الإدعاء بتزوير عقد الإيجار الذى رسمته المواد السالفة ، وإنما لجأ بعد الحكم ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأنه وطلب من محكمة الإستئناف أن توقف السير فى الإستئناف عن ذلك الحكم حتى يفصل فى

تلك الدعوى ، فإن من حق المحكمة أن لا تعير هذا الطلب إنفاذاً وأن تعتبر العقد صحيحاً ما دام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذى إستلزمه القانون وما دامت هى لم ترفى حالته وفى ظروف الدعوى ما يشككها فى صحته وما يجعلها تستعمل الرخصة للمخوله لها فى المادة ٥٩٥ من قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ٥ ص ٢٩ ص ٩٥٣)

- تزوير - إتخاذ الحضور طريق الطعن بالتزوير - لا يستلزم ترخيصاً له من المحكمة - بذلك .

التقرير فى قلم الكتاب بالطعن بالتزوير فى أى محرر مقدم إلى المحكمة هو رخصة قررها المشرع للخصم أن شاء إستعملها دون ما حاجة إلى الترخيص له بذلك من المحكمة .

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩ / ٣ / ٥)

- تزوير - دعوى التزوير الأصلية لا تقبل إذا ما ثبت الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى منظورة وهذه القاعدة من النظام العام على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها وللمحكمة النقض أن تشير هنا البطلان من تلقاء نفسها طالما لم يخالفها واقع .

مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق وهى المقابلة للمادة ٥٩ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، أما عند الإحتجاج بالورقة فى دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ٢٨١ / ٢٩٠ من

قانون المرافعات السابق وتقابل المواد من ٥٨ / ٤٩ من قانون الإثبات ذلك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدل أن يكون ومثيلة دفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة التي تنظر هذا الموضوع أن تنظره مما يشكل قاعدة أمرة .

لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى سبق الاحتجاج في الدعوى ١٦١٨ سنة ١٩٧١ مدنى كلى إسكندرية بالإقرارين المنسوبين إلى مورث الطاعن مما يكون معه رفع دعوى أصلية بتزويرها مخالفاً لقاعدة من النظام العام لم تختلط بواقع لم يسبق طرحه ولم تكن خافية فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى ومن الاستئناف المضموم إليها ويكون المطعون فيه إذ تناول البحث في الدعوى قد قام به سبب مبطل يجيز لهذه المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها وأن تحكم بما يقتضيه قيامه من نقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وقضاء في الدعوى بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩ / ٣ / ٢١)

- الإحتجاج بورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى - الإدعاء بتزويرها وجوب إيداعه بالطريق القانونى فى ذات الدعوى عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية - تعلق ذلك بالنظام العام - لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها .

من المقرر أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق وهى المقابلة للمادة ٥٩ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، أما عن الإحتجاج بالورقة فى دعوى منظورة فيتعين

للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١/ ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق وتقابل المواد ٥٨/ ٤٩ من قانون الإثبات ذلك أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعلو كونه وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة التى تنظر هذا الموضوع أن تنظره مما يشكل قاعدة أمره .

لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى سبق الإحتجاج فى الدعوى ١٦١٨ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى اسكتنريه بالإقرارين المنسوين إلى مورت الطاعن ، مما يكون معه فى رفع دعوى أصلية بتزويرهما مخالفاً لقاعدة من النظام العام لم تختلط بواقع لم يسبق طرحه ولم تكن عناصر أعمالها خافية فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى ومن الاستئناف المضموم إليها ويكون الحكم المطعون فيه إذا تناول البحث فى موضوع هذه الدعوى قد قام به سبب مبطل يجيز لهذه المحكمة أن تشير من تلقاء نفسها وأن تحكم بما يقتضيه قيامه من نقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وقضاء فى الدعوى بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

- المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته ولا يمكن إثبات عكس ماورد فيها إلا بإتخاذ طريق الطعن بالتزوير حتى ولو تعارض الثابت فيها مع الثابت فى محرر رسمى آخر - مثال بشأن تعارض التاريخ الثابت على صحيفه الاستئناف مع الشهادة الصادرة من قلم الكتاب بعدم حصول إستئناف فى ذلك التاريخ .

لما كان النص فى المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على أن « يرفع

الإستئناف وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى « وفي الفقرة الأولى من المادة ٦٧ من ذات القانون على أن « يقيد قلم الكتاب الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك بعد أن يثبت في حضور المدعى أو من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في أصل الصحيفة وصورته « يدل على أن المناط كون الإستئناف مرفوعاً في الميعاد وهو تقديم صحتها إلى قلم كتاب المحكمة المرفوع إليها الإستئناف ومتى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن صحيفة الإستئناف قدمت إلى قلم الكتاب في يوم ٦/٦/١٩٧٤ وهو اليوم الأخير لرفع الإستئناف فإن الميعاد يكون مرعياً .

لما كان ذلك وكانت المادة الحادية عشر من قانون الإثبات تنص على أن « المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته . . . » فإن مودى ذلك أن صحيفة الإستئناف حجة قبل الكافة في خصوص تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب وإذا كان الطاعنون لم يقطعوا عليها بالتزوير فلا على المحكمة أن هي أخذت بالبيان المدون فيها بشأن تقديمها إلى قلم الكتاب وبالتالي لا يكون ثمة محل لإحالة الدعوى إلى التحقيق .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٩)

متى خلصت المحكمة في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى إلى أن الإدعاء بتزوير مستند مطروح عليها غير ذي أثر في موضوع الدعوى تبين عليها أن تقضى بعدم قبوله دون تحقيق شواهد ، إذ لا جدوى من إثبات ما لو ثبت فعلاً ما كان متجاً في موضوع النزاع .

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١/٣/١٩٨٩)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير - وعلى ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات أن يكون متجاً فى النزاع فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان متجاً فى موضوع الدعوى :

(الطنن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦)^(١)

الإدعاء بالتزوير - يجوز إبداءه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً فى الدعوى فيجوز إبداءه فى أية حالة كانت عليها ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المطعون عليها إتخذت إجراءات الطعن بالتزوير على المستندات المقدمة من الطاعن الأول أمام محكمة الاستئناف وكانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد إقتنعت بجدية هذا الدفاع ومضت إلى تحقيقه وإنتهت إلى الحكم برد وبطلان عقد البيع المطعون عليه وإذ كان دفاع الطاعنين فى هذا الشأن لا يقوم على أساس قانونى صحيح ولا يعدو أن يكون جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره فلا على الحكم المطعون فيه إذ هو اطرحه ولم يرد عليه ويكون النعى على غير أساس .

(الطنن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٩)

الإدعاء بالتزوير يجب أن يتم بتقرير بقلم كتاب للمحكمة عملاً بالمادة

(١) ملحق الموسوعة الذهبية ج ٨ ص ٥٦ وما بعدها .

٤٩ / إثبات - لمحكمة الموضوع اعتبار المحرر صحيحاً ما دامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور .

إن ما أثاره الطاعن بخصوص تزوير الإقرار المؤرخ ١٩٧٩/٣/٤ فمن المقرر أن الإدعاء بالتزوير يجب أن يتم بتقرير بقلم كتاب المحكمة عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإثبات ، ويحق لمحكمة الموضوع اعتبار المحرر صحيحاً إذا لم يسلك الخصم هذا السبيل ما دامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون عليه قد اعتد بهذا الإقرار لأن الطاعن « لم يتخذ إجراءات الطعن عليه بالتزوير وأقر بصدوره منه في تحقيقات الشكوى ٢٢٥٧ لسنة ١٩٨٠ إدارى قسم المنصورة » وهو إقرار غير قضائي يخضع لتقدير المحكمة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ، أما عند الإحتجاج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من ذات القانون ، ذلك أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى فلا يكون لغیر المحكمة المطروح عليها هذا الموضوع أن تنظره ، وهو ما يشكل قاعدة أمرة تتعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١١)

ثانياً : إثبات التزوير :-

أحكام القضاء المدني :-

- إقامة الحكم بالتزوير على الأدلة التي قلمها من يقع عليه عبء
الأثبات أصلاً يجعل النعى بنقل عبء الأثبات غير منتج ^(١) .

متى كانت المحكمة إذ قضت برد و بطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير
أقامت قضاءها على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم أصلاً
عبء الأثبات ودعمتها بأدلة أخرى من الأوراق والتحقيقات فإن تمسك
الطاعن بخطأ الحكم التمهيدى فى نقله عبء الأثبات من عاتق المطعون
عليهم إلى عاتقه يكون لا جدوى فيه .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١/٨)

- حق للمحكمة فى الاستدلال على وقوع التزوير أو إنتفائه بما
تستخلصه من قرائن .

للمحكمة فى دعوى التزوير أن تستدل على وقوعه أو إنتفائه بما
تستخلصه من القرائن ، فلا عليها أن هى إتخذت من أوراق الدعوى
والوقائع المطروحة عليها قرائن تؤيد بها ما أرتأته من صحة الأمضاء المطعون
فيها .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٣/١/١٥)

- إقامة الحكم بالتزوير على استخلاص سائق أخلاً بتقرير الخبير

(١) راجع فى هذا الحكم والأحكام التى تليه الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ١
ص ١٤٦ وما بعدها .

المتدب يعتبر رداً ضمنياً على طلب خبير مرجع وعلى التقرير الاستشاري .

متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه أقام قضاءه على إستخلاص موضوعي سائغ يكفى لحمله أخذاً بتقرير الخبير المتدب في الدعوى ، فإن في هذا الرد الضمني الكافي على طلب ندد خبير مرجع وعلى تقرير الخبير الاستشاري .

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/٢/٢٦)

إستخلاص للحكمة أن دليلين من أدلة التزوير يكونان دليلاً واحداً هو التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التغيير قد يكون مادياً أو معنوياً وأن تحقيقه يكون بواسطة الخبيرة أو البيئة وأن الدليل الثالث هو سبيل تحقيق الدليل الأول - عدم جواز القول بأنها قبلت دليلاً لم تتضمنه أدلة التزوير المعلنة .

متى كانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن مضمون الدليلين الأول والثالث من أدلة التزوير يكون في الواقع دليلاً واحداً هو إرتكاب التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون مادياً أو معنوياً ورتبت على ذلك أن تحقيقه يكون عن طريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو الطريقتين معاً ، وأن الدليل الثالث هو في الواقع سبيل تحقيق الدليل الأول ، فإنها لا تكون قد قبلت دليلاً لم تتضمنه أدلة التزوير التي أعلتها المطعون عليها للطاعتين .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٣/٣/١٩)

- حق للحكمة في رفض طلب إستحضار الخبراء لمناقشتهم أو بتدب خبراء جدد بعد إتخاذها إجراءات عديدة للكشف عن الحقيقة .

متى كانت المحكمة قد إتخذت إجراءات عديدة لكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير بأن حكمت بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بتدب خبراء وتجميع لديها إلى تقاريرهم خبير إستشارى آخر ورأت من كل ذلك ما يكفى لإقتناعها بصحة الورقة فلا تثريب عليها إذ هى لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من إستحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعى تستقل به .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٣/٤/٣٠)

- حق للمحكمة فى عدم تدب خبير آخر بعد تحققها من صحة ما إنتهى إليه الخبير المتدب .

لا تثريب على المحكمة إذ هى لم تر تدب خبير آخر بعد أن أخذت بتقرير الخبير المتدب وبما ذهب إليه من صحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من صحة رؤية بما أجرته بنفسها من المضاهاة .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٣/٦/٢٥)

- عدم وقوف الوارث عند حد إنكار توقيع مورثة بل وإدعائه وتزويره يوجب تحميله عبء الإثبات .

متى كان الثابت أن الطاعن لم يقف عند حد إنكار توقيع مورثه على السند وإنما ذهب إلى الإدعاء بتزويره ، فإن الحكم إذ ألقى عليه عبء إثبات هذا التزوير لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٤)

- قبول أحد أدلة التزوير دون رفض ما عداه يجهز الرجوع للأدلة الأخرى وتقديرها .

إذا قضت المحكمة بقبول دليل من أدلة التزوير ولم تعرض لساير القرائن التي ساقها مدعى التزوير لتأييد ما إدعاء فإن ذلك لا يكون له محل إلا بعد الفراغ من التحقيق وعند الفصل فى صحة الورقة على أساس جميع الأدلة ما إستجد منها نتيجة التحقيق وما كان مقدماً منها من قبل وما تستخلصه محكمة الموضوع بنفسها من وقائع دعوى وتراه مؤيداً لتكوين عقيدتها ولا محل للتحدى بالمادة ٢٨١ مرافعات إذ هى تنص على أن يحدد فى التقرير كل مواضع لا شواهد التزوير .

(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٥٥)

- حكم المادة ٢٧٠ مرافعات الذى يقصر سماع البينة على واقعة الكتابة أو الإمضاء دون الإلتزام الثابت بها مقصور على تحقيق الخطوط ولا مجال لتطبيقه فى دعوى التزوير .

إن ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٧٠ من القانون القديم من أن لا تسمع الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الأمضاء أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت إليه - فإنه خاص بإنكار الخط أو الأمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ولا مجال لتطبيقه فى حالة الإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٥)

- جواز إستنباط قرينة على التزوير من إمتناع المطعون فسله من الإجابة عن أسئلة النيابة وعدم جواز القول بأن هذا الإمتناع من حقه إكتفاء بما سيبيده فى الدعوى الملتفة .

القول بأن إمتناع المدعى عليه فى دعوى التزوير عن الإجابة عن أسئلة

النيابة إكتفاء بما سيبدية فى الدعوى المدنية إنما هو إستعمال الحق فلا يصح إستنباط قرينة منه على التزوير غير صحيح فى القانون . ذلك لأن على النيابة أن تسير فى تحقيق جريمة التزوير بمجرد تبليغها عنها ، وعلى المتهم أن يجيب على ما توجهه إليه من أسئلة ، فإن هى رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٧)

- علم تنقيد المحكمة فى تحقيق إنكار التوقيع أو التزوير بالقواعد المدنية وجواز الإثبات بكل الطرق ولو زادت قيمة الورقة عن عشرة جنيهاً .

لا تنقيد المحكمة فى تحقيق إنكار التوقيع أو التزوير بقواعد الإثبات المنصوص عليها فى الباب السادس من القانون المدنى الخاصة بإثبات الإلتزام ، بل لها أن تحكم برد ويطلبان الورقة متى إستبان لها من ظروف الدعوى إنها مزورة من غير أن تنقيد فى ذلك بدليل معين ولها أن تأخذ بالقرائن دليلاً على التزوير يستوى فى ذلك أن تكون قيمة الورقة أقل من عشرة جنيهاً أو تزيد عليها لأن التحقيق يدور فى هذه الأحوال حول صحة الورقة أو عدم صحتها وتنصرف أقوال الشهود والخبراء إلى واقعة مادية فى حصول التوقيع بالإمضاء أو الختم أو البصمة من يد من نسبت إليه الورقة ويعلمه أو عدم حصول شئ من ذلك ، وليست هذه الوقائع بذاتها بما يمكن الحصول على محرر لإثباتها .

(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٨)

- الطعن على عقد بالتجهيل - عجز الطاعن عن إثبات طعنه وإقتناع المحكمة بصحة العقد - النعى على الحكم بعدم قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بعد ذلك برد ويطلبان العقد لتزويره فى غير محله .

النعى على الحكم بعدم قضاء المحكمة من تلقاء نفسها برد وبطلان العقد لتزويره فى غير محله متى كان قد يثبت لها عجز من طعن عليه بالتجهيل عن إثبات طعنه . ومتى إقتنعت المحكمة بصحة ذلك العقد .

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٥ من ٧ ص ٤٧)

- لمحكمة الموضوع الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو نذب غير لأسباب مودية .

جرى قضاء محكمة النقض على إطلاق سلطة قاضى الموضوع فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً بالسير فى إجراءات التحقيق أو نذب خبير ، فإذا كانت محكمة الموضوع فى حدود سلطاتها التقديرية قد إستخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم فى أسبابه النافلة .

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ من ١٧ ص ٩٥)

- بيان إجراءات التحقيق فى مذكرة شواهد التزوير - إغفال ذلك ، لا يترتب البطلان بل سقوط الإدعاء بالتزوير وهو أمر جوازى للمحكمة .

عدم بيان إجراءات التحقيق التى يطلب إثبات التزوير بها فى مذكرة شواهد التزوير لا يترتب عليه البطلان بل سقوط الإدعاء بالتزوير وهو أمر جوازى للمحكمة حسبما تقضى به المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلا تترتب عليها أن لم تحكم به .

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ من ١٥ ص ٩٨٧)

- تقرير مدعى التزوير أن التوقيع الموقع به على المحرر المنسوب إليه ليس بخطه - كفاية ذلك للإبانة عن موضع التزوير المدعى به .

إذا كان مدعى التزوير حين طعن بالتزوير على المحرر قرر بقلم الكتاب أن الامضاء الموقع به على هذا المحرر المنسوب إليه ليس بخطه فإن في ذلك ما يكفى للإبانة عن موضع التزوير المدعى به من التحرر ويكون تقرير الطعن على هذه الصورة محدداً به موضع التزوير المدعى .

(طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٤ م ١٥ ص ٩٨٧)

- الأوراق التي تصلح للمضاهاة عليها في التزوير هي الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التي تم إستكتابها أمام القاضي .

مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضي . ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند أذنى لا يضيف على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور إعتراضاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه (المدين) قد تمسكاً أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فإلتفت المحكمة عن هذا الدفاع فإنها تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٦٥ م ٢٠٣ ص ١٢٠)

- التزوير في الأوراق العرفية - ما هيته - تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للمديونية - قطع هذا الجزء - إعتباره تزويراً - جواز إثباته بكافة الطرق .

التزوير فى الأوراق العرفية هو تغيير الحقيقة فى المحرر بقصد الغش
وبأحدى الطرق التى عنها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً . « وتغيير
المحررات » يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢١١ من
قانون العقوبات ، ويتسع هذا الطريق من طرق التزوير لكل تغيير له أثر
مادى يظهر على المحرر بعد تحريره بما فى ذلك إزالة جزء من المحرر بالقطع أو
التمزيق لإعدام بعض عباراته بنية الغش . فلذا كان مدعى التزوير قد أسس
إدعاءه على أن سند المديونية كان محرراً على ورقة أثبت فى الجزء الأسفل
منها أنه سدد جزءاً من الدين وأن المدعى عليه بالتزوير قام بقطع هذا الجزء
المثبت للتخالص فإن إدعاء مدعى التزوير على هذا النحو يعد طعنًا بالتزوير
على محرر واحد مثبت للمديونية والتخالص من جزء منها ، فلا تتقيد
المحكمة فى تحقيقه بقواعد الأثبات المنصوص عليها فى الباب السادس من
القانون المبنى الخاصة بإثبات الإلتزام والتخالص منه ، بل لها أن تحكم برد
ويطّلع المحرر أو جزء منه متى إستبان لها من ظروف الدعوى أنه مزور ،
ومن ثم فلا على المحكمة أن هى قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
التزوير الذى يقع بهذه الطريقة .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠١)

- الطعن على سند الدين بمخالفة صلبه لما إتفق عليه ويحصل تزوير
بطريق المحرر والإضافة فى عبارة بخط الدائن فى هامش السند كانت تدل
على حقيقة مبلغ الدين - تزوير يجوز إثباته بكافة الطرق إما كانت قيمة
السند .

إذا كان الطعن على سند الدين لم يقتصر على أن صلبه قد حرر على
خلاف المتفق عليه بين الدائن والمدين وإنما تضمن أيضاً حصول تزوير بطريق

المحو والإضافة فى العبارة التى كانت مدونة بخط الدائن فى هامش السند
والتي كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين الذى حرر السند لإثباته ، فإن هذا
التزوير هو مما يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة أيا كانت قيمة السند المدعى
بتزويره .

(طعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٥ من ١٨ ص ١١٠٢)

- التوقيع على الورقة المطعون عليها بالتزوير بصبغة مطموسة - واقعة
مادية - جواز إثباته بجميع طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود .

متى كان خبير مصلحة تحقيق الشخصية قد ذكر فى تقريره أن البصمة
الموقع بها على العقد المطعون عليه بالتزوير لا يصلح للمضاهاة لأنها
مطموسة مما مفاده أن تحقيق صحة هذه البصمة بطريق المضاهاة غير ممكن
بمعرفة مصلحة تحقيق الشخصية ، وإذ يبقى على ذلك - أمر تحقيق صحتها
متروكا لقواعد الأثبات الأخرى ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض - يجوز إثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها بإعتبار أنه
واقعة مادية وذلك بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود فإذا أهدر
الحكم العقد المطعون فيه لمجرد أن البصمة المنسوبة إلى المطعون ضدها
مطموسة دون أن يحقق صحتها ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى
الطاعن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٢ من ١٩ ص ١٢٦٣)

- مدعى التزوير - تحمله عبء إثبات ما يدعيه - المادة ٣٩٤ من
القانون الملقى .

على الطاعن بالتزوير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن

يتحمل عبء إثبات هذا التزوير طبقاً لما تقضى به المادة ٣٩٤ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٨ م ١٩ ص ١٢٦٣)

- تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض - متى يعد تزويراً .

تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض وأن كان يعتبر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - خيانة أمانة يخضع للقواعد العامة . إلا أنه إذا وقع هذا التغيير من آخر غير من سلمت له الورقة إختياراً ، فإنه يعتبر تزويراً يجوز إثباته بكافة طرق الأثبات القانونية بما فيها البيئة .

(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ١٧٤)

- إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها واعتمادها عليها في قضائها فضلاً

عن تقرير الخبير - لا تناقض .

لا يعيب الحكم بالتناقض إجراء المحكمة المضاهاة بنفسها واعتمادها عليها في قضائها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي ندينه . ذلك أن قاضي الموضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروحة عليه . له أن يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ٢٣٢)

- ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه لا ينفي إمكان

تزويره .

ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه لا ينفي تزويره ذلك أن التوقيع بختم شخص بعد وفاته أمر ممكن لعدم التصاق الختم بصاحبه

كما لا ينفي تزويره وضع يد المتمسك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد .

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٦/٢/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٣٢٢)

- طلب الإحالة إلى التحقيق - محكمة الموضوع - متى يعتبر هذا الطلب مرفوضاً ضمناً .

متى كان امر إحالة الدعوى إلى التحقيق جوازياً للمحكمة فإنها إذ قضت بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير مقيمة قضاءها على ما يكفى لحمله ، فإنها تكون بذلك قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق ، إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٤/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٥٥٩)

- تقرير أهل الخبرة في الإدعاء بالتزوير - سلطة محكمة الموضوع في شأنه .

محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى ندبه لإثبات حقيقة الحال في الورقة المدعى تزويرها ، ولها أن تأخذ بتقرير الخبير الإستشارى الذى تطمئن إليه متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، كما أن لها أن تبنى قضاءها على نتيجة المضاهاة التى تقوم بإجرائها بنفسها لأنها هى الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليها .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٨/٤/ ١٩٧٠ م ٢١ ص ٧١٤)

- نفى حجية الورقة العرفية - طريق ذلك .

مفاد نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني - قبل إلغائها والاستعاضة عنها بالمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات - أن حجية الورقة العرفية إنما تستمد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها . وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله عليه إلا إذا بين كيف وصل أمضاه هذا الصحيح إلى الورقة التى عليها توقيعه وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك .

(الطنن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٥ من ٢١ ص ٧٩٦)

- تسبيب حكم التزوير - تعدد القرائن - تسائلها - علم جواز مناقشة كفاية كل منها على حدة .

متى كانت محكمة الاستئناف قد اعتمدت فى تكوين عقيدتها بتزوير العقد موضوع الطعن على قرائن متعددة مستمدة من وقائع لها أصلها الثابت بالأوراق وتلوى فى مجموعها إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

(الطنن رقم ٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٦ من ٢٢ ص ١٠٤٥)

- القضاء بصحة الورقة المطعون عليها بالتزوير - حكم - تسبيبه .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع أن هى أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما أطمأنت إليه من القرائن ما دامت مؤدبه إلى ما إستخلصته منها .

(الطنن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ من ٢٥ ص ٢١٦)

- قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير - لا يعنى رفض دلائل التزوير الأخرى .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه سواء بالشهود أو بالخبرة لا يعنى أنها رفضت دلائل التزوير الأخرى التى أوردها مدعى التزوير بتقرير الطعن أو بمذكرة الشواهد ما دام من حقها أن تحققها لتصل إلى الإقتناع بصحة الورقة أو تزويرها .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤ / ١ / ٢٢ س ٢٥ من ٢٠٠)
- القضاء بتزوير العقد - مفاده - رفض طلب الإحالة إلى التحقيق .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قضت محكمة الموضوع بتزوير العقد مقيمة قضاءها على ما أورده من قرائن كافية لحمله ، فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينته من عدم الحاجة إلى التحقيق لما تبينته من عدم الحاجة إليه إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها الصادر بهذه المثابة واقعاً على موجه حاصل فهمها فى الدعوى مما لا مراقبة عليه لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤ / ١ / ٢٢ س ٢٥ من ٢٠٠)
- إدعاء الوارث تزوير الورقة المنسوبة إلى مورثه - عبء إثبات التزوير .

كان الثابت أن الطاعن لم يقف عند حد الدفع بعدم علمه بتوقيع مورثه على الإقرار أو إنكاره ذلك التوقيع ، وإنما ذهب إلى الإدعاء بتزويره ،

فإن الحكم الابتدائي إذ قصر بحثه على الإدعاء بالتزوير والقي على الطاعن عبء الإثبات وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف قواعد الأثبات .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤ / ٤ / ٩ من ٢٥ ص ٦٥٨)

- للمحكمة في سبيل الفصل في الإدعاء بالتزوير أن تجري المضاهاة بنفسها .

للمحكمة في سبيل الفصل في الإدعاء بالتزوير أن تجري المضاهاة بنفسها ، فهي الخبير الأعلى في الدعوى ولها الحق في رفض دليل التزوير اعتماداً على الفحص الذي تجريه .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤ / ٥ / ٧ من ٢٥ ص ٨١٣)

- الإدعاء بالتزوير - للمحكمة هي الخبير الأعلى - مفاد ذلك .

من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا إقتنعت المحكمة المدعى أمامها بالتزوير مما إستبانه من الأدلة بأن الأمضاء المدعى بتزويرها صحيحة ، فإن لها ألا تأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما إنتهت إليه ، إذ أن هذا الرأي لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الأثبات التي تقدم لتكون المحكمة فيها رأياً في الدعوى ، فإذا هي لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كأى دليل آخر ، ولا يكون واجباً عليها قانوناً أن تفننه بأسباب صريحة ما دام بيانها للأسباب التي تعتمد عليها يغنى .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤ / ٥ / ٧ من ٢٥ ص ٨١٣)

- سلطة المحكمة في تقدير أدلة التزوير .

للمحكمة سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى أطمأنت إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ، ووجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤ / ٥ / ٧ ص ٢٥ (٨١٢)

- رفض الطعن بالتزوير - تسبيب الحكم - مثال لتسبيب لا يؤدي إلى

نتيجته .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن - المشتري - إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوب إلى - البائعة - التوقيع بها على عقد البيع إستناداً إلى مجرد القول بأن تلك البصمة قد تعذر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن البصمتين اللتين أخذتا لهذا الغرض وجدتا مطموستين ، ولما كان هذا الذي أستند إليه الحكم تبريراً لعدم تحقيق صحة البصمة ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في هذا الخصوص إذ لم يثبت إستحالة الحصول على بصمات أخرى للبائعة تصلح للمضاهاة ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤ / ٥ / ١٤ ص ٢٥ (٨٧٨)

- إصطناع عقد بيع أسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع الصحيح -

واقعة تزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

متى كان الثابت أن الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون عليهما وقعا على عقد إيجار مطبوع وتركوا بياناته على بياض ثم سلماه إلى الطاعن وهو شقيقهما ليتولى تأجير حصتهما في شونه إلى الغير ، غير أن الطاعن ملأ الفراغ أسفل عقد الإيجار بعقدين يتضمنان أن المطعون

عليهما باعا إليه نصيهما في الشونة المذكورة ، فإن التكيف الصحيح للواقعة على هذه الصورة هو أنها تزوير لا خيانة أمانة إذ أن إنشاء العقدين المزورين اللذين كتب أسفل عقد الإيجار المتفق عليه وفوق توقيع المطعون عليهما كمؤجرين ، إنما هو تغيير للحقيقة بالإصطناع ، وإذ كيف الحكم المطعون فيه الواقعة أنها تزوير وأجاز بالتالي إثباتها بكل الطرق ، وأقام قضاء على أسباب مستقلة عن أسباب محكمة أول درجة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض - بتأييده الحكم الابتدائي - يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٥ / ١١ / ٢٥)

- تزوير - الصورة الرسمية للمحررات الرسمية لها حجيتها في الإثبات سواء أكانت تنفيذية أم غير تنفيذية - شرطه - أن يكون مظهرها الخارجي لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل .

المحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير وتكون حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها إذا وقعت من ذي الشأن في حضوره وإذا كان أصل تلك المحررات غير موجود فتظل لصورتها الرسمية حجيتها سواء أكانت تنفيذية أو غير تنفيذية أخذت فور تحرير المستند الأصلي بمعرفة محرره أو أخذت بعد ذلك بمعرفة أحد الموظفين غير محررها أما إذا كان المظهر الخارجي يبعث على الشك في أن يكون قد عبث بها كما إذا وجد بها كشط أو محو أو تخشير فإن الصورة تسقط حجيتها في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩ / ١ / ٢٤)

إيراد قرائن بمذكورة شواهد التزوير لإثباته . غير مانع إضافة قرائن أخرى ، رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .

لما كان الطاعن قد ركن في إثبات إدعائه بالتزوير إلى قرائن أوردتها
بمذكرة شواهد التزوير بما لا يمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها وكان الطاعن
قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التي كان قد أوردتها بمذكرة شواهد
التزوير فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض بحث هذه القرائن الجديدة إستناداً
إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون - حيب بالخطأ في تطبيق
القانون .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ من ٣٣ ص ٧١٢)

- إستناد الحكم في قضائه برفض الإدعاء بالتزوير إلى قرائن سائفة
تكفى لحمله إغفالة الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد إدعائه .
لا عيب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٣/٢/١٧ من ٣٤ ص
٤٨٦)

- تقدير أدلة التزوير من سلطة قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ من ٣٤ ص
١٤٢٩)

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في إثبات التزوير أو نفيه دون أن تقيد
بدليل معين ^(١) .

أن محكمة الموضوع لها السلطة التامة في إثبات التزوير أو نفيه دون

(١) راجع في هذا الحكم والأحكام التي تليه ملحق الموسوعة الذهبية للأستاذ حسن
الفكهاى ج ٨ ص ٧٥ .

أن تقيد بدليل معين فلها أن تستخلص وقوعه من الأوراق أو الوقائع المطروحة عليها متى كانت القرائن القضائية التي إستخلصتها سائغة وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهت إليها وبشرط أن يكون لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على دعوات متماسكة قوامها أن أثبت من الطاعنين أقرا ضمناً في المحضر رقم ٨١٠١ سنة ١٩٧٩ إداري الشراعية وهو ثال لتاريخ عقد البيع - إن العقار لا يزال على ملك المورثة بما مفاده أن تصرفاً لم يرد عليه رغم أن الشكوى تدور حول هذا الموضوع فضلاً عن أن المطعون ضدها أقامت ضدهم اللجنة المباشرة ٢١٢٠ سنة ٨٠ جنح الشراعية إتهمتهم فيها بأنهم وقعوا بخاتم على عقد بيع دون أن يصدر من صاحبه وقد أنكر المتهمون ذلك ثم تناول الحكم المطعون فيه أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة فكشف عن عدم إطمئنان المحكمة لما شهد به شهود الطاعنين وأضاف القول بأن سند ملكية المورثة موقع عليه بخاتمها وبصمة إيهامها بينما العقد محل الدعوى موقع عليه بالختم فقط ، وهو منفصل عن صاحبة وإنتهى إلى رد وعلان العقد ، وهي دعومات تقوم على قرائن متساندة يكمل بعضها بعضاً ولها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي في مجموعها إلى ما إنتهى إليه الحكم ، ومن ثم يكون النعي عليه بالفساد في الإستدلال على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٧/١٩٩٠)

على مدعي التزوير أن يعلن خصمه بملذكرة شواهد التزوير في الثمانية أيام التالية للتقرير به وإلا جاز للمحكمة الحكم بسقوط إدعائه .

أن مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات إنها أوجبت على مدعي التزوير أن يعلن خصمه - الذي قدم الورقة المطعون عليها ونمسك بها -

بمذكرة شواهد التزوير فى الثمانية أيام التالية للتقرير ، وإلا جاز للمحكمة الحكم بسقوط إدعائه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنة والمطعون ضدها الثانية قد أعلنتا خصمهما - مورث المطعون ضدها الأولى الذى قدم العقد المطعون عليه وتمسك به بمذكرة شواهد التزوير بعد الثمانية أيام التالية للتقرير به فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الإدعاء بالتزوير مستنداً إلى هذا الأساس يكون قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة ولا يعيبه أو يفسده ما تزيد فيه بعد ذلك من عدم إعلان مذكرة شواهد التزوير لباقى الخصوم - وهم ورثة البائعة - الذين لم يتمسكوا بالعقد المطعون عليه ويضحي النعى بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٩١)

- الحق فى إثبات تزوير المحرر - قصره على طريقين .

لما كان قانون الاثبات قد قصر الحق فى إثبات تزوير المحرر على طريقين أما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التى يحتج فيها بالمحرر - وفى أية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التى تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر فى دعوى سابقة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب رد ويطالان الإستمارة المرفقة بتحقيقات الشكوى رقم ٦٧٦١ لسنة ٧٨ إنارى - بتندر دمياط لتزويرها وعنون صحيفتها بعبارة « دعوى تزوير أصلية » وأشر وكيه على الهامش الأيسر منها بذات العبارة فإن الحكم المطعون فيه اذ وصفها بحسب ما إستهدفه الطاعن منها وما طرحه من طلبات ووقائع وأسانيد بأنها دعوى تزوير أصلية فإنه يكون قد أسبغ عليها التكيف القانونى الصحيح .

(الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧/٣/١٩٩١)

إذا كان الحكم قد اعتمد في القول بتزوير ورقة على جملة أدلة منها دليل معيب وأقام قضاءه على هذه الأدلة مجتمعة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعاد هذا الدليل فإنه يكون من المتعين نقضه .

أنه إذا كان الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد اعتمد في القول بتزوير ورقة على جملة أدلة منها دليل معيب ، وأقام قضاؤه على هذه الأدلة مجتمعة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إستبعاد هذا الدليل الذى يثبت فساد فإنه يكون من المتعين نقضه ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٩/٤/١ إنه أقام قضاؤه برد ويطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/١/٧ على قوله « أن المحكمة تأنس إلى أقوال الشاهد الأول من شهادى الطاعنة » المطعون ضدها وهو وحاصلها أنه بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٨ تم بعقد صلح بين الطاعنة والمدعو وأن الطاعنة وقعت على الأوراق التى قدمها لها محاميتها فى حضور كل من وشخص آخر يدعى ومجلس العقد إنصب على الصلح بين المذكورين وأنه لم يعقد مجلس فى تاريخ آخر ، كما تطعن المحكمة إلى أقوال الشاهد الثانى من شهادى الطاعنة وهو الذى شهد بأن الطاعنة وقعت على الأوراق التى قدمها محاميتها على أنها محضر صلح - وأن الثابت أيضاً بإقرار « الطاعن عند إستجوابه بجلسة ١٩٨٩/٢/٩ أنه لم يحضر مجلس العقد ولم يدفع للبائعة الثمن ولم يحضر تسليم العين وإنما حدث أن دفع لمحامية مبلغ خمسين ألف جنيه بإيصال عليه ثم ذهب إليه فى اليوم التالى وسلمه العقد موقعاً عليه من البائعة ورد لمحاميه الإيصال ثم أحضر له بعد يومين مفاتيح

العين الأمر الذى ينفى ما أثبت بالعقد حضوره بمجلسه وإسلامه العين ودفعه الثمن حسبما تبين للمحكمة من الإطلاع عليه وأن الثابت أيضاً من أقوال شاهد المطعون ضده « الطاعن » حضور بمجلس العقد الأمر الذى نفاه المطعون ضده شخصياً كما سلف البيان كما نفاه أيضاً المدعو الشاهد الثانى للمطعون ضده وبالبناء على ما تقدم من الأدلة والقرائن التى ساقتها المحكمة على النحو السالف يستقر فى يقين المحكمة أن عقد البيع المطعون عليه مزور على الطاعة بطريق دسه عليها أثناء توقيعها على عقد الصلح الذى تم بينها وبين الخ وكان يبين من هذه الأسباب أن الحكم قد أقام قضاءً على عدة أدلة وقرائن مجمعة هى أقوال شاهدى المطعون ضدها وعدم حضور الطاعن مجلس العقد وما قدره شاهده من حضور ذلك للمجلس ، ولما كان الحكم قد خرج بأقوال هذا الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها إذا لم يرد بأقواله أن الطاعن قد حضر مجلس العقد وكان عدم حضور الطاعن بذلك للمجلس لا يؤدى عقلاً إلى أن العقد قد تم تزويره بطريق دسه على المطعون عليها وإذا كان لا يعرض ماذا يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعد إستبعاد الدليل المستند من أقوال هذا الشاهد وتلك القرينة التى حصلها الحكم من عدم حضور الطاعن مجلس العقد بعد أن ثبت فسادهما فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٩١)

- لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير - لا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى إطمأنت إلى عدم جديته .

لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى إطمأنت إلى عدم جديته ووجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها

ما يكفي لإقناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه وجد في الإدعاء بالتزوير على العقد بعد تحقيق الطعن بالجهالة وصحة نسبة التوقيع إلى المورث ما يجعل الإدعاء بالتزوير غير منتج ، وكان ذلك بأسباب سائفة تكفي لحمل قضائه ، ولم يكن في مقدور الحكم المطعون فيه أن يحقق الإدعاء بإختلاس التوقيع على بياض بعد أن أثير أمام محكمة الدرجة الأولى دون إن يعاد طرحه من جديد أمام محكمة الاستئناف - على وجه جازم ، ومن ثم يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام المحكمة ويكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح القانون ويضحي النعي في شقيه على غير أساس .

(الطن رقم ٣٣٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٤)

- لمحكمة الموضوع الحق في إستخلاص أدلة التزوير وتقدير كفايتها -
مناط ذلك .

إن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع الحق في إستخلاص أدلة التزوير وتقدير كفايتها إلا أن مناط ذلك أن تكون هذه الأدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة منها إستخلاصاً سائفاً لا خروج فيه على ما هو ثابت بها وأن يكون من شأن هذه الأدلة إن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها قضاؤها . فاذا لم يبين الحكم المصدر الذي إستخلص منه ثبوت الواقعة التي أقام عليها قضاءه أو إستند في قضائه إلى وقائع لا يشرح لها واقع الدعوى ومستنداتها والأدلة المقدمة فيها فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه إنه اعتبر مجرد حفظ المطعون عليه الرابع - ابن الطاعة - لحتم جدته البائعة المقيمة معهما ، والتراخي في نقل الحيازة الزراعية للأطيان المبيعة من اسم البائعة إلى اسم

الطاعة المشتريّة من تاريخ البيع وحتى وفاء البائعة ، دليلاً على تزوير عقد البيع موضوع التداعى ، وإنه لم يكن له وجود فى تاريخه وحال حياة البائعة ولم يصدر من هذه الأخيرة وإنما إصطنعته الطاعنة واختلست بصمة ختم البائعة عليه بعد وفاتها ، ثم رتب على ذلك قضاءه برده وبطلانه ورفض دعوى الطاعنة مطرحاً أقوال شهودها وملفتاً عن مستنداتنا التى تمسكت بدلائنها دون أن يخضعها لتقديره ، وكان هذا الذى أورده الحكم لا يفيد ذاته وطريق اللزوم الختمى تزوير عقد البيع سند الطاعنة على هذا النحو ، ولا يستقيم مع إقرار شاهديها المطعون عليها الثانى والثالث - ولدى البائعة - بصحة هذا البيع ، وليس فى وقائع الدعوى ومستنداتنا ما يشرح له ، كما أنه لا يترد إلى مصدر من أوراقها فلم يقل به أى من الشهود التى أوردها هذا المعنى الذى ساقه ، وإذ كان مؤدى ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ثبوت واقعة تزوير عقد البيع موضوع التداعى دون أن يكون من شأن الأدلة التى أوردها أن تودى إلى هذا الثبوت فانه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق فضلاً عن القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٩١)

- يجب أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضى .

أن مفاد نص المادة ٣٧ من قانون الإثبات أنه يجب أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضى ، لما كان ذلك وكان الخبير - على ما يبين من تقريره - قد اعتمد فى إجراء المضاهاة على عقد الإيجار المؤرخ ٤/١١/١٩٥٦ الذى يحمل

توقيعاً منسوباً للطاعن كمؤجر دون أن يعترف به هذا الأخير ، وإذ إنخذ الحكم المطعون فيه من تقرير الخبير أساساً لقضائه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ولا ينال من ذلك أن ورقة المضاهاة الثابتة هي وثيقة زواج الطاعن وهي ورقة رسمية ذلك أن الحكم لم يعول على المضاهاة التي أجريت على هذه الوثيقة وحدها بل على الورقتين معاً . لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهم الخمسة الأول لا يملكون في المنزل موضوع النزاع سوى حصه قدرها النصف ، على نحو ما أورده الخبير بتقريره وأن باقى الورثة لا ينازعون في ملكيته لباقي العقار غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن تناول هذا الدفاع بما يقتضيه من الفحص وقضى بتسليم المطعون عليهم المذكورين المنزل جميعه على سند من أنهم طلبوا ذلك وهو ما لا يصلح رداً على دفاع الطاعن فإنه يكون معيباً بالقصور لهذا الوجه كذلك بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٩)

المظروف المحتوى على السند المطعون عليه بالتزوير - للمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم - لا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصولها في حضورهم .

أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المظروف المحتوى على السند المطعون عليه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى وللمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق التي يتحتم حصولها في حضورهم ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قامت بفرض المظروف المحتوى على المحرر المطعون عليه بالتزوير - الذي كان تحت يد الطاعن - بعد التأكد من

سلامة أختامه وأطلعت عليه . وكان طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه ، بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها ما دامت قد وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها ، ومن ثم يكون النعى بسببه على غير أساس .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢)

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ، وحسب أن يقيم قضاءه على أدلة سائفة تكفي لحمله ، ولا عليه إذا سكت عن الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد دفاعه متى وجد في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها ، لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمني المسقط لدلالة تلك المستندات .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٢٢)

لا يقبل في المضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التي تم إستكتابها أمام القاضي .

إنه ولئن كان مفاد النص في المادة ٣٧ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن لا يقبل المضاهاة بمعرفة أهل الخبرة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التي تم إستكتابها أمام القاضي لا تجوز على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ولا يكتفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه بوضوح على إعترافه بصحة الورقة العرفية . لما كان ذلك وكان البين من

مدونات الحكم المطعون فيه أنه إتخذ من الإيصال المؤرخ ١/٣/ ١٩٧٥ المقدم من الطاعنات والصادر من المرحومة على ورقة من أوراق الدعوى ولم يعترض المطعون ضده الأول فى إجراء المضاهاة عليه مع أنه مقدم من خصمه وأقر النتيجة التى إنتهى اليها التحيير بالمضاهاة على هذا الإيصال فى تقريره فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحى تعييبه بسببى النعى على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٢٧/ ١٩٩١)

الرفاة لا تحول دون التحقيق بإجراء المضاهاة ولا غيرها من طرق الإثبات الأخرى - يجوز إثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها بإعتبار أنه واقعة مادية بجميع طرق الإثبات المقررة .

لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده ادعى تزوير الختم وبصمة الأصبع المنسوبين لمورثته على العقد موضوع النزاع ، وإنتهت المحكمة إلى أن الختم مزور ، ولم تجب الطاعن إلى طلب تحقيق صحة تلك البصمة إستناداً منها إلى أن ذلك غير منتج لوفاة البائعة ، فى حين أن الوفاة لا تحول دون التحقيق بإجراء المضاهاة ولا غيرها من طرق الإثبات الأخرى ، إذ يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها بإعتبار أنه واقعة مادية بجميع طرق الإثبات المقررة ، وإذ أهدر الحكم عقد البيع المطعون فيه لمجرد الختم الموقع به مزور دون أن يحقق صحة البصمة الموقع بها عليه ، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن ، فإنه يكون معيباً فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٢/٢٤/ ١٩٩١)

إن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الوقائع والمستندات المطروحة عليها وفي تكوين عقيدتها في تزوير الورقة المدهى بتزويرها بناء على هذا التقدير مادامت الأدلة التي أحلت بها مقبولة قانوناً .

(الطن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٦)

- دعوى التزوير - يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن .

إن دعوى التزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن . ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إنتهى إلى تزوير عقد الإيجار مما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدها من أنها لم توجر الشقة محل النزاع للطاعن ومن تقديمها للشكوى رقم ١٥٩٥ لسنة ١٩٨٣ سيدى جابر فور علمها بتركيب الطاعن عداد إنارة ومن ثم تقديم الطاعن إيصالات سداد أجرة شقة النزاع وهى أسباب سائفة تكفى لحمل الحكم المطعون عليه ومن ثم فإن النعمى بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما هو لمحكمة الموضوع ومن ثم يتعين رفضه .

(الطن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٦)

ثالثاً : إجراءات المضاهاة

أحكام القضاء المدني :-

- حق القاضى فى إقامة قضااته فى الأوراق المطعون فيها على مايشاهده بنفسه .

للقاضى أن يبنى قضاءه على مايشاهده هو نفسه فى الأوراق المطعون

فيها بالتزوير فانه هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه .

(الطنن رقم ٢٧ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٤١)

- حق للمحكمة في رفض دليل التزوير اعتمادا على الذي أجرته بنفسها دون حاجة لاجراء تحقيق ولا يعيب حكمها أن تخطئ في فرض جدلي اخر عنه .

إذا كان الحكم حين قضى برفض دليل التزوير قد أقام ذلك على ماتبيته المحكمة من الفحص الذي أجرته بنفسها في حدود سلطتها المقررة قانونا ، فلا يصح الطعن فيه بقوله أنه خالف القانون اذ لم يأمر بتحقيق دعوى التزوير وحرم مدعيها من حقه في اثباتها .

وإذا كان هذا الحكم . بعد أن أقام قضاؤه بصفة أساسية على أنه لم يثبت من الاطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير حصول ما ادعى من المحو والاضافة والتحشير ، قد قال أنه بفرض حصول ذلك التغير فانه لم يثبت أنه حصل بعد توقيع المدعى وبغير موافقته ، فهذا القول إذا كان خاليا من النسب لا يعيب الحكم . وذلك لوروده في صدد فرض جدلي .

(الطنن رقم ٦٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٤٨)

- عدم التزام المحكمة بتحرير تقرير بعملية المضاهاة التي تجريها .

لا ييطل عملية المضاهاة التي تجريها المحكمة بنفسها ان لا تحرر بما شاهدته تقريراً شأن الخبير - لذا حسبها أن تضمن حكمها ما عاينته .

(الطنن رقم ١٦٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥١)١٥

(١) راجع في هذا الحكم والأحكام التي تليه الموسوعة اللغوية ج ١ ص ١٦٢ وما بعدها

-حق المحكمة في اجراء المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير ولو كان قد سبق صدور قرار منها بطلب خبير .

لا تترتب على محكمة الموضوع ان هي قامت باجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير اذ للقاضي أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير لأنه هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه ، ولا يحد من هذا أن يكون ثمت قرار سابق بطلب خبير لاجراء المضاهاة اذ رأى الخبير استشارى في جميع الأحوال ولا الزام على المحكمة في الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل ميسراً أم كان عسيراً .

(الطنن رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٠ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥١)

-حق المحكمة في اجراء المضاهاة بنفسها دون الاستعانة بخبير ولو كان سبق صدور قرار منها بطلب خبير .

لم يوجب القانون على المحكمة في الادعاء بتزوير أى ورقة أن تستعين في فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء .

(الطنن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٥٥)

-تمسك المدعى بالتزوير باجراء مضاهاة الى جانب طلب التحقيق -
تقدير المحكمة أن أقوال التحقيق لم تقطع فيما جرى التحقيق بشأنه عدم اجابة طلب المضاهاة أو الرد عليه - اغفال لعنصر هام من عناصر دفاع جوهري .

متى كان المدعى عليه بالتزوير قد طلب الى محكمة الموضوع اجراء

مضاهاة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم آخر فى ابصالات قدمها وذلك الى جانب طلبه التحقيق لاثبات تسلمه الورقة المذكورة بحالتها من هذا الخصم باعتبار أنه وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة إذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأنه ، لم تستجب الى طلب المضاهاة ولم ترد عليه فى حكمها ، فان الحكم يكون قد أغفل عنصرا هاما من عناصر دفاع جوهرى مما يكون من شأنه فيما لو ثبت أن الورقة محررة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ويكون الحكم قد شابه قصور يطله ويستوجب نقضه .

(الطنن رقم ١٨٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٢/١/١٩٥٦ من ٧ ص ٦٥)

- استناد الحكم فى القضاء برد و بطلان السند المطعون فيه بالتزوير الى تقرير الخبيرين المقدمين فى الدعوى برغم اختلافهما فى تحديد مواطن التزوير وطريقة حصوله والتفاوت الظاهر بين الراىين فيهما - اضافة المحكمة مشاهدتها الخاصة دون بيان مواضع التزوير التى رأتها ودلائله - قصور .

مضى كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد استندت فى قضائها برد و بطلان السند المطعون بالتزوير الى ماورد بتقريرى الخبيرى المقدمين فى الدعوى رغم اختلافهما فى تحديد مواطن التزوير فى المحرر المذكور وطريقة حصوله ، ولم تبين كيف وامت بين الراىين فيهما - على ماينهما من تفاوت ظاهر ومع استحالة تصور الجمع بينهما . وأنها أضافت الى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بها فى حصول التزوير فى مسألة اختلفت فيها أبحاث الخبراء دون أن تبين هى مواضع التزوير التى رأتها ودلائله التى اطمأنت اليها . فان الحكم يكون قاصر البيان .

(الطنن رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ق - جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ من ٧ ص ٣٣٦)

-إبداء الطاعن دفاعه أمام محكمة الموضوع فى التزوير- عدم اعترافه
على تقرير خبير تحقيق الشخصية دون طلب استكمال دفاعه بمذكرة-
لإخلال بحق الدفاع .

متى كان الثابت أن الطاعن قد ترفع - أمام محكمة الموضوع - فى
موضوع التزوير ولم يبد اعترافاً ما على تقرير خبير تحقيق الشخصية ولم
يطلب استكمال دفاعه فى مذكرة فإن النعى على تلك المحكمة بأنها أخلت
بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٣٣ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٧ من ١٨ ص ٧٥١)

- عدم التزام محكمة الموضوع بتدب خبير لإجراء المضاهاة - القاضى
هو الخبير الأعلى - له إجراء المضاهاة بنفسه - النعى بعدم كفاية أوراق المضاهاة
التي استعان بها الخبير غير منتج بعد المضاهاة التي أجرتها للمحكمة بنفسها .

لقاضى الموضوع أن يبنى قضاءه بعدم صحة الورقة على نتيجة المضاهاة
التي يقوم بإجرائها بنفسه دون الاستعانة بخبير لأن القاضى هو الخبير الأعلى
فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه ومن ثم فإذا كانت محكمة
الموضوع قد أجرت المضاهاة بنفسها وانتهت منها الى تزوير السند فإن ما يثيره
الطاعن فى شأن عدم كفاية أوراق المضاهاة التي استعان بها الخبير الذى جاء
تقريره متفقاً مع نتيجة المضاهاة التي أجرتها المحكمة يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣٣ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ٩٥٦)

- عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم جواز عدول محكمة
أول درجة عن الاستكتاب وتعديلها منطوق حكم الاتيات بقرار منها - نعى
موجه الى اجراء اتخذه محكمة أول درجة - عدم جواز التحلى به لأول مرة
أمام محكمة النقض .

متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز عدول محكمة أول درجة عن استكتاب المطعون ضده بالتزوير أمامها والتصریح للمخير المنتدب بإجراء هذا الاستكتاب وكان النص بذلك موجهاً إلى إجراء اتخذته محكمة أول درجة فإنه لا يقبل من الطاعن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ٩٥٦)

- قاعدة المادة ٢٦٩ مرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل المضاهاة -
وجوب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة - عدم جواز القياس على هذه الحالة .

القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل المضاهاة هي قاعدة أساسية تجب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها .

(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٤ق - جلسة ١١/١/١٩٦٨ من ١٩ ص ٥٤)

- وجوب اتباع مائنت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات وما بعدها بشأن الخطرات والأجراءات التي يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الامضاءات دون مائنت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات التي وردت بشأن أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يتنبون له من أعمال بصفة عامة - عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الامضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقاً للمادة ٢٣٦ مرافعات .

وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ضمن مواد الفصل السادس من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات وينظم هذا الفصل أحكام نذب الخبراء واجراءات قيامهم بما ينبغيون له من أعمال بصفة عامة . ثم أفرد القانون الفصل السابع من هذا الباب لاجراءات الاثبات بالكتابة ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها اجراءات التحقيق عند انكار الحظ أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والاجراءات التي يجب اتباعها عند نذب خبير للمضاهاة الخطوط وهي اجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تنقيد للمحكمة فيها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالقواعد المنصوص عليها بالفصل السادس من قانون المرافعات وإذ تعد هذه الاجراءات دون غيرها هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الامضاءات لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات من اجراءات . فان استناد الحكم الى المادة ٢٦٢ مرافعات يعد استنادا صحيحا وإذ رتب الحكم على ذلك رفض الدفع بالبطالان لعدم دعوة الخبير للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ مرافعات فانه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٣٣ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٦٤)

-الأوراق العرفية - مناط قبولها للمضاهاة أن يحصل اتفاق الخصوم عليها .

من مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن الأوراق العرفية لا تقبل المضاهاة الا اذا حصل اتفاق الخصوم عليها . وإذا لم يقبل مورث المطعون عليهم الخطابات المقدمة من الطاعتين للمضاهاة عليها فلا على المحكمة وقد اكتشفت بأوراق أخرى صالحة للمضاهاة ان هي أطرحت الخطابات المشار إليها .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٣٣ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٩٩)

- للحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكتفى لاجرائها .

للحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها ، ولها اذا وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكتفى لاجرائها أن تقصرها عليها وأن تستبعد الأوراق الأخرى .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ق - جلسة ٢٦/٣/ ١٩٦٨ م ١٩ ص ٥٩٩)

- خلو محاضر الجلسات مما يفيد أمر للحكمة بفض المظروف للمحتوى على الأوراق المطعون عليها بالتزوير - أثره .

انه وان كانت الصور الرسمية من محاضر جلسات محكمة الاستئناف قد جاءت خلوا مما يشير الى أن المحكمة قامت بفض المظروف والاطلاع على السندين المطعون فيهما بالتزوير ، الا أنه لما كانت الأوراق المطعون فيها بالتزوير لاتعدو أن تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها اجراء من اجراءات الدعوى التي يلزم اثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر ، ومن ثم فان خلو محاضر جلسات محكمة الموضوع مما يفيد أمرها بفض المظروف واطلاعها على ما به من أوراق مطعون عليها بالتزوير ، لا ينهض دليلا على أنها لم تقع بهذا الاجراء .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٥/٢/ ١٩٧١ م ٢٢ ص ٢١٧)

- سلطة المحكمة في الحكم من تلقاء نفسها برد وعلان أية ورقة ولو لم يدع أمامها بتزويرها .

يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة فى القانون اذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى انها مزورة ، واذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - هو تطبيقها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل ، ويجوز للمحكمة من باب أولى فى حالة تشككها فى صحة الورقة المتمسك بها أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها الى التحقيق استعمالا لحقها ، وذلك فى الأحوال التى يجيز القانون فيها الاثبات بشهادة الشهود متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٧١/٣/٩ مع فنى مدنى س ٢٢ ص ٢٦٦)

-الحكم بالتزوير- مالا يعيبه فى نطاق التليل .

لا يعيب الحكم اغفال ذكر الظروف التى حرر فيها التوقيع الصحيح على الاقرار المزور .

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٨ س ٢٢ ص ٣٤٧)

-رفض الادعاء بالتزوير- حكم-تسيب- مايفنى لصحة التسيب .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير لاقتناعه بالأسس التى بنى عليها ، وبما ساقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التى أوردها فى أسبابه ، وانتهى من هذه الأدلة الى أن التوقيع على الاقرارين المدعى تزويرهما صحيح ، وأن ادعاء

الطاعن - بالتزوير - بأن هذا التوقيع قد اختلس منه على بياض لا يتسم بطابع الجدد ويتنافى مع الأساس الذى قام عليه الطعن بالتزوير فى تقرير الادعاء به أو فى مذكرة شواهد ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك ان هو لم يأخذ أو يرد بعض القرائن التى استند اليها الطاعن . اذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه انتهى الى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاءه ، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن رد المسقط لما يخالفها .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣ / ٢ / ٢٠ من ٢٤ ص ٢٨٧)

- سلطة قاضى الموضوع فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بردها أو بطلانها .

إذا كان لقاضى الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها أو ردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً بالسير فى اجراءات التحقيق أو ندب خير ، وكانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من ظروف الدعوى صحة الأوراق التى أنكرها الطاعن ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢ / ٣ / ٣٠ من ٢٣ ص ٥٩٤)

- الحكم بعدم قبول الادعاء بتزوير ورقة لا يعنى بطلانها صحيتها .

القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير فى ورقة لا يعنى فى ذاته أنها صحيحة . وإذا كان الثابت أن الحكم قضى بعدم قبول ادعاء المطعون عليها بالتزوير فى بصمة الاصبع التى يحملها أصل التوكيل الصادر لها من المورثة تأسيساً على أن هذا الادعاء غير متبع بعد أن رأت المحكمة اطراح هذا التوكيل - الذى أثبت تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن البصمة المنسوبة

للمورثة عليه تختلف عن البصمة الموقع بها على عقد البيع الصادر للمطعون عليها - وأقامت حكمها برفض ادعاء الطاعنين بتزوير هذا العقد على ما اطمأنت اليه من أقوال الشهود الذين سمعتهم ، وكان هذا لا يؤي الى القول بأن البصمة - التي يحملها أصل التوكيل سالف الذكر - صحيحة ، فان النعى على الحكم بالتناقض يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٥٢)

- اجراءات المضاهاة - ماهية الأوراق التي تصلح للمضاهاة .

القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق بشأن الأوراق التي تقبل المضاهاة هي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ، ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو الأوراق العرفية التي يعترف بها الخصوم أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي ، واذن فلا يجوز المضاهاة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ، ولا يكتفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي ، بل يجب أن يكون هناك موقف ايجابي يستدل منه في وضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١١٦٥)

- الجلسة المحددة ليقدم الخصوم مآلدبهم من أوراق المضاهاة - تختلف

الخصم عن حضور هذه الجلسة - أثره .

يواجه حكم المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات السابق حالة معينة ، وهي تحديد المحكمة جلسة لتقديم مآلدب الخصوم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها ، وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور في هذا

الموعد ورتبت على تخلف الخصم المكلف بالاثبات جواز الحكم بسقوط حقه في الاثبات كما رتبت على تخلف الخصم الآخر جواز اعتبار تلك الأوراق صالحة للمطالبة .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١١٦٥)

- عدم جواز الحكم بصحة الورقة لو تزويرها وفي الموضوع معا .

مفاد المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحتها أو تزويرها سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة أو طلب ردها ويطلبها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته وإذا كان الدفع بعدم العلم وفي الموضوع معا يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٧٤ لسنة ٣٨ق - جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٤٠٧)

- عدم جواز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا .

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي احتج عليه بالورقة التي قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع آخر بشأن ما اريد اثباته بتلك الورقة

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ق - جلسة ٦ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ ص ٣٠٦)

- جزاء تأخر مدعى التزوير في اعلان خصمه بمذكرة شواهد التزوير .

انه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الاثبات توجب على المدعى التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير في ثمانية الأيام التالية للتقرير به والا جاز للمحكمة الحكم بسقوط ادعائه ، وكان المطعون ضده قد تأخر في اعلان مذكرة الشواهد الى الطاعن على ذلك الميعاد ، الا أنه لما كان الجزء المذكور جوازيًا للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجهد في ظروف الدعوى ما يدعو الى أعماله فانها ترفض طلب الحكم بسقوط الادعاء .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٧ ص ٢٥ من ١١٣)

-الحكم في الادعاء بالتزوير- عدم جواز الطعن فيه على استقلال أساس ذلك .

اذا نصت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات القائم على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة الصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، قد قصدت الى أن الحكم المنهي للخصومة كلها هو ذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى برمته ، أو الحكم الذي ينهي الخصومة بغير حكم في موضوعها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول الا الفصل في الادعاء بالتزوير برد ويطلان ورقة التخالص المطعون فيها ، وكان هذا القضاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي النزاع حول الدين المطالب به ، بل لازال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولم تفصل فيه ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد صدر أثناء سير الدعوى دون أن تنتهي به الخصومة كلها ، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام الأخرى التي أجازت تلك المادة الطعن عليها استثناء ، لا يجوز الطعن عليه استقلا .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ من ٩١٤)

-النزول عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير أو بجزئها
المطعون عليه- ما يترتب عليه .

يترتب على النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه
بالتزوير أنها اجراءات الادعاء به فى أية حالة تكون عليها الدعوى طبقا
للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق ، ولا يجوز لمحكمة الاستئناف بعد
هذا النزول أن تعود فتبحث أمر صحة الادعاء أو عدم صحته ، ثم تقطع
بصحة الورقة ، بل كان عليها أن تصحح الخطأ الذى وقع فيه الحكم الابتدائى
بعدم انتهائه الاجراءات لتزول مورث المطعون عليهم عن التمسك بالمعارات
المضافة الى العقد .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٤٢٧)

رابعاً : الحكم فى الادعاء بالتزوير

أحكام القضاء المدنى :-

- حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة التزوير والحكم بقبول دعوى
التزوير أو رفضها بمجرد اطلاعها على الورقة متى كان الدليل الذى أحلت به
مقبولا عقلا .

لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة لاسيما ما يخص منها
بدعاوى التزوير ، ولا رقابة لأحد عليه فى ذلك مادام الدليل الذى يأخذ به
مقبولا قانونا ، فله أن يحكم- ولا معقب على حكمه- بقبول دعوى التزوير
أو برفضها بناء على مجرد اطلاع على الورقة المطعون فيها وعلى ما يستظهره
من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢ق- جلسة ١٦/٦/١٩٣٢)

- حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة التزوير وتكوين اقتناعها لأسباب سائفة .

لمحكمة الموضوع السلطان المطلق فى تقدير الوقائع والمستندات المطروحة أمامها وفى تكوين اعتقادها فى تزوير الورقة المدعى بتزويرها بناء على هذا التقدير مادامت الأدلة التى تأخذ بها تكون مقبولة قانوناً .
(الطعن رقم ١ لسنة ٣ق - جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٣٣)

- حق قاضى الموضوع فى الحكم بتزوير ورقة دون الالتجاء الى خبير ولا يعيب حكمه اشارته الى رأى خبير فى دعوى أخرى مطعون على تقريره فيها مادامت أسبابه صحيحة وكافية لحمل قضائه .

لقاضى الموضوع أن يحكم ، ولا محقب لحكمه ، بتزوير ورقة بناء على ما يستظهره هو من حالة الورقة وكيفية تحريرها ومن ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يلتجئ الى رأى خبير فى ذلك . ولا يعيب حكمه أن يكون - على سبيل الاستثناس - قد أشار ، فى الأسباب التى بنى عليها قضاءه بالتزوير ، الى رأى خبير فى دعوى أخرى مطعون على تقريره فيها بالاطلاع لخروجه عن المأمورية التى رسمتها له المحكمة التى نذبت مادامت الأسباب الأخرى المبينة بالحكم كافية وصحيحة ومتجة للنتيجة التى انتهى اليها .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٣٣)^(١)

- اطراح المحكمة للقرائن التى قدمها الخصمان وقصر بحثها على

(١) راجع فى هذا الحكم والأحكام التى تليه الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ١٧٢ وما بعدها .

النقطة الجوهرية وهي مادية الامضاء وهل صدرت ماديا عن نسبت اليه ثم انتهوا من المضاهاة الى أنها مزورة - لا تصور .

إذا حكمت المحكمة الابتدائية برفض دعوى تزوير ورقة وبصححة هذه الورقة ، ثم جاءت محكمة الاستئناف فأطرح كل القرائن التي احتج بها الخصمان في الدعوى وقصرت بحثها على النقطة الجوهرية فيها ، وهي مادية الامضاء المدعى تزويرها وكونها ماديا هي لمن نسبت اليه أم لا ، ثم قررت صراحة في حكمها أنه ثبت لها من معاينة هذه الامضاء والامضاءات الأخرى المقدمة للمضاهاة ومن الأسباب التي وردت بتقرير اثنين من الخبراء ان الامضاء المطعون فيها مزورة وأنها لا تعتمد على تقرير الخبير الثالث الذي قرر صححتها ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة أنه بنى على أسباب غامضة مجملة لا تحقق غرض القانون من ايجاب تسبب الأحكام ، بل المحكمة تعتبر أنها قد أقامت حكمها على أسباب كافية ترد الحكم المستأنف ردا تاما .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣ق - جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٣٤)

- الحكم بسقوط دعوى التزوير بمضى الميعاد المتصوص عليه في المادة ٢٧٩ مرافعات هو أمر جوازي متروك لتقدير محكمة الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض .

ان المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات نصت على أنه اذا مضى الميعاد المذكور في المادة ٢٧٩ جاز الحكم بسقوط دعوى التزوير . وما دام الأمر في الحكم بالسقوط وعدمه جوازيا فهو متروك لسلطة القاضي التقديرية ولا تملك محكمة النقض مساءلته عن قضائه بأحد الأمرين دون الآخر .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٧ق - جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٣٧)

- حق محكمة الموضوع فى الحكم بتزوير الورقة غير مقيدة بما يسفر عنه تحقيق الأدلة للحكم بقبولها وأن تستند على أى دليل آخر تستتجه من ظروف الدعوى ولو كان غير وارد فى أدلة التزوير .

ان المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات تخول المحكمة أن تحكم برد وبطلان أية ورقة متى تحقق لها أنها مزورة . وذلك على الاطلاق فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لم يكون قد حصل الطعن بالتزوير أو كان قد حصل ولم تستوف الدعوى به شروط صحتها . وكذلك المادة ٢٨٢ من القانون المذكور فانها تجيز للمحكمة بعد تقديم أدلة التزوير وقبل الحكم بقبولها أن تحكم بتزوير الورقة كلما تبينت تزويرها . وإذا كان القانون قد أجاز ذلك فى هذه الحالات فان المحكمة من باب أولى لا تكون مقيدة فى حكمها بتزوير الورقة التى حصل الادعاء بتزويرها بما يسفر عنه تحقيق الأدلة المحكوم بقبولها ، بل يكون لها أن تستند فى ذلك الى أى دليل تستتجه من سائر ظروف الدعوى ومما جاء فى أقوال من سمعتهم من الشهود ولو كان غير وارد فى أدلة التزوير .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٩ق - جلسة ٢/ ٥ / ١٩٤٠)

- حق قاضى الموضوع فى تقدير أدلة التزوير وعدم التزامه بالتحقيق واعتبار السند صحيحا لأسباب مودية .

لقاضى الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة فى الدعوى دون أن يكون ملزما بالسير فى اجراءات التحقيق متى تبين ذلك بناء على أسباب مقبولة فاذا طلب الخصم تأخير الحكم فى الدعوى ليطن بالتزوير فى الورقة التى رفعت هذه الدعوى بناء عليها فمن حق القاضى بما له من سلطة الفصل

فى الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهله اذا رأى أن مقدمه لم يكن جادا فيه وانه لم ينج به الا مجرد المعاطلة وكسب الوقت .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٠ق - جلسة ١١/٢١/١٩٤٠)

- كفاية ثبوت عدم صدور الورقة عن طعن فيها للحكم بتزويرها دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

يكفى للحكم بتزوير ورقة أن تبين للمحكمة بالأدلة التى نوردها أن الورقة لم تصدر عن طعن فيها . ولا ضرورة لتصديقها الى الطريقة التى وقع بها التزوير .

(الطعن رقم ١٨ لسنة ١١ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٤١)

- حق محكمة الموضوع فى القضاء بصحة الورقة أو بطلانها سواء أجرت تحقيقا أم لم تجره بشرط أن تقيم قضاءها على أسباب مؤدية الى ما قضت به .

أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تحكم برد وبطلان الورقة التى طلب الحكم بردها وبطلانها لما تراه من حالتها ، أو أن تقضى بصحة الورقة التى طعن فيها بالتزوير ، سواء أجرت فى ذلك تحقيقا أم لم تجر ، متى كانت قد تبينت صحة تلك الورقة الا أنه يجب لصحة الحكم فى الحالتين أن تكون الأسباب التى ينته المحكمة عليها مؤدية الى ما قضت به . وإذن فاذا كانت المحكمة قد استندت فى قضائها بصحة السند المطعون فيه بالتزوير الى ماقرره الدائنة من أن التغيير الذى شوهه فيه سببه أن المدين اقترض منها مائة جنية بعد المائتين التى كان اقترضها منها فأجرى ذلك التغيير ليكون السند بمجموع الدينين والى ماذكرته تعزيرا لذلك من وجود توقيعين للمدين على

السند : أحدهما فى مكان توقيع المدين والآخر فى مكان توقيع الضامن ، مما أدخل فى فهمهما أن التوقيع الثانى انما حصل لمناسبة اقتراض المائة جنيه ، وأن الدائنة ، لبساطتها ولثقتها بالمدين لعلاقة القرابة الوثيقة بينها وبينه اذ هو زوج أختها ، اكتف بذلك ولم تطلب منه تحرير سند آخر ، فان هذا الذى اعتمدت عليه المحكمة لا يودى الى النتيجة التى أقامتها عليه . اذ ان مجرد وجود امضاء من للمدين على السند دون بيان أية رابطة مادية بين التوقيع بأحدهما والتغيير الذى وقع فيه لا يمكن أن يستخلص منه أن هذا التوقيع كان اقرارا لذلك التغيير كما أن رابطة القرابة فى حد ذاتها لا يمكن أن يستخلص منها أنه قد اكتفى عند الاستدانة الثانية بالتغيير فى السند بعد تحريره مادامت المعاملة بين الطرفين كانت بالكتابة ، وإذن فهذا الحكم يعتبر قاصر الأسباب متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ١١ق - جلسة ١ / ٨ / ١٩٤٢)

- القضاء بتزوير ورقة تأسيسا على أن من استلم الختم الموقع به عليها تسلمه من صاحبه لاستعماله لمصلحته فى تأجير منزله وقبض معاشه فوقع به على الورقة باعتبار صاحب الختم ضمانا له فى دين عليه لآخر وعدم بحث الحكم فى موقف الدائن من هذا التوقيع وملابساته - قصور .

اذا كان الحكم الابتدائى قد قضى بتزوير الأوراق موضوع الدعوى بناء على أن الختم الموقع به عليها لم يسلم من صاحبتها الى من وقع به الا لاستعماله لمصلحتها فى قبض معاشها وتأجير منزلها وتحصيل أجرته فوقع به على سندات دين عليه باعتبارها ضامنة له بالتضامن ، ثم جاء الحكم الاستئنافى فأيد هذا الحكم أخذا بأسبابه ومضيفا اليها أن تسلم الختم انما كان على سبيل الوديعة باعتبار متسلمة متوليا أمور صاحبة وان اتمانها اياه عليه

لا يفيد وكالته في استعماله دون ترخيص منها ، وكان الحكمان كلاهما لم يعرضا للبحث في موقف الدائن من هذا التوقيع وفي ملابسات هذا الموقف مع ما قد يكون له من أهمية في النزاع ، بل اقتصر على سبب تسليم الختم للمدين ، فان الحكم الاستثنائي . مع تناقضه في هذا السبب ، ومع ما تدل عليه أسبابه من أنه يفرق في تسليم الختم بين الوديعة والوكالة من حيث الأثر في قيمة التوقيع ، ومع عدم تعرضه لموقف الدائن من ذلك التوقيع ، يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤٢/٢/٥)

- عدم جواز النعي بالقصور على الحكم القاضي بالتزوير لعدم ردة صراحة على أن للعقد تاريخا ثابتا بالتوقيع عليه بختم شاهد متوفى واعتبار الأسباب التي قام عليها الحكم متضمنة عدم تصديق هذا الدفاع .

متى أثبتت المحكمة بالأدلة التي أوردتها في حكمها أن العقد المتنازع بشأنه مزور فلا يصح أن ينعي عليها أنها قد قصرت في تسيب حكمها اذ هي لم ترد ردا صريحا على ما دفع به المتمسك بالعقد من أن للعقد تاريخا ثابتا بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه . وذلك لأن ما أوردته في الحكم من أسباب لاثبات التزوير يتضمن عدم تصديق المتمسك بالعقد فيما دفع به ، فان التوقيع بختم شخص بعد وفاته أمر ممكن لعدم التصاق الختم بصاحبه .

(الطعن رقم ٤ لسنة ١٣ ق- جلسة ١٩٤٣/٥/٢٠)

- حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة دون تحقيق ويكون حكمها متضمنا الرد بعدم لزوم التحقيق .

للمحكمة بمقتضى المادة ٢٨٣ مرافعات أن تحكم بتزوير الورقة اذا ثبت

لديها ذلك بدون حاجة الى احوالة الدعوى الى التحقيق ويكون حكمها بذلك متضمنا الرد الكافي على طلب التحقيق بأنها لم ترد داعيا اجابته .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٣ق- جلسة ١٩٤٣/٦/٢٤)

- حق قاضي الموضوع في تقدير أدلة التزوير وعدم التزامه بالتحقيق واعتبار السند صحيحا لأسباب مؤيدة .

انه لما كان الاثبات بكل الطرق بما فيها شهادة الشهود والقرائن جائزا في دعوى التزوير ، كان لقبضة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذون بها في ثبوت التزوير أو نفيه . وليس عليهم أن يستجيبوا لطلب احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما قدمه الطاعن من أدلة التزوير متى وجدوا في أوراق دعوى البيانات ما أقنعهم بصحة العقد المطعون فيه وكانت الأسباب التي بنوا عليها اقتناعهم بذلك من شأنها أن تؤدي الى ما قاضوا به .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ١٥ق- جلسة ١٩٤٦/١٠/١٧)

- القضاء برد و بطلان وصول ورقة محاسبية تأسيسا على أن الإمضاءات الموجودة عليها زورت بطريق الشف وأنها تنطبق تماما على الإمضاءات الصحيحة مع ثبوت وجود امضاءين على ورقة المحاسبة مختلفين وإن احدهما فقط هي التي تنطبق على الامضاء الموجود على الوصول وعلى الامضاء التي حصلت عليها المضاهاة- عدم تحدث المحكمة عن الامضاء المختلفة- تصور .

اذا كانت المحكمة قد قضت برد و بطلان الوصول وورقة المحاسبة المطعون فيهما بالتزوير اعتمادا على التقارير المقدمة من الخبراء وعلى ما أجرته هي من الفحص والتطبيق ، ذاكرة انها تأخذ برأى الخبراء المذكورين

للسبب الواردة في تقريرهم وقائلة انها فحصت الورقتين وطبقت الصورة السلبية التي عملها الخبير فلان على امضاء مدعى التزوير فانتضح لها ان الصورة السلبية تنطبق على كل امضاء موقع بها على هاتين الورقتين انطباقا تاما مما يدل على صحة ماذهب اليه الخبراء المذكورون من أن هذه الامضاءات زورت بطريق الشف وان كلامها متقول عن أصل واحد وذلك مع أن ورقة المحاسبة عليها امضاءان لمدعى التزوير تختلفان وصفا ومبنى ، والخبراء الذين عولت المحكمة على تقاريرهم ذكروا ان الامضاء على الوصول تطابق الامضاء التحتية فقط من هاتين الإمضاءين ، ولم يقولوا أنهما كلتيهما تطابقان الإمضاء التي على الوصول ، فهذا الحكم اذ لايتوجه قوله في الواقع الا الى احدي الامضاءين اللتين على ورقة للمحاسبة يكون قد أغفل أمر الامضاء الأخرى ، ومن ثم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٦ق- جلسة ١٩٤٧/١/٣٠)

- حق المحكمة في اقامة حكمها بالتزوير على ماتستخلصه من تحقيق أدلته ولو لم يكن واردا ضمن الأدلة مشروط بأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة- استدلالها على تزوير الورقة بدليل مرجعه مجرد الشك في تاريخها الذي لم يكن محل طعن هو استدلال فاسد .

انه وان كان جائزا للمحكمة بمقتضى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات «ان تحكم برد ويطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة » وجائزا لها بمقتضى المادة ٢٨٣ اذا مادعى أمامها بتزوير ورقة وقدمت اليها الأدلة على تزويرها أن تحكم في الحال بتزوير تلك الورقة بغير حاجة الى تحقيق متى ثبت لها أنها مزورة ، وجائزا لها من باب أولى اذا ماقضت بتزوير ورقة قبلت أدلة تزويرها أن تقيم قضاءها على ما استخلصته

هى من تحقيق هذه الأدلة ، سواء أكان ذلك واردا ضمن أدلة التزوير أم كان غير وارد ، فان على المحكمة فى هذا الشأن ماعليها فى شأن تسييب الأحكام على وجه العموم من حيث وجوب اقامتها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها .

وعلى ذلك اذا لم يكن تاريخ السند المدعى تزويره محل طعن بل كان محل الطعن هو أن قيمته مغايرة للحقيقة فان الاستدلال على تزوير هذا السند بدليل مرجعه الشك فى تاريخه يكون استدلالا فاسدا .

(الطن رقم ٤٣ لسنة ١٦ق - جلسة ١٥/٥/١٩٤٧)

- حق المحكمة فى الحكم بتزوير الورقة فى الحال دون اصدار حكم بقبول أدلة التزوير أو بالاحالة الى التحقيق .

ان قانون المرافعات فى المادة ٢٨٣ خول المحكمة أن تحكم فى الحال بتزوير الورقة المطعون فيها اذا ثبت لديها أنها مزورة دون أن يلزمها باصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا باحالة الادعاء به على التحقيق .

(الطن رقم ٦٣ لسنة ١٧ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٤٨)

- عدم تقييد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله .

ان المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة أن تحكم ببطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزويرها .

وهذا النص العام لا يقيد للمحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله ، فلا تشريب على المحكمة اذا هى أقامت حكمها بتزوير

الورقة على أسباب سائفة ، منها ماثبت لديها من تضارب أقوال كاتب الورقة وعدم صحة ادعاء المتمسك بها من حيث موضوعها

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٧ق - جلسة ١٠/٦/١٩٤٨)

-إشارة الحكم القاضى با تزوير فى أسبابه الى مضاهاة أجرها المحكمة على ورقة غير معترف بها -أقلعته بصفة أساسية على أسباب أخرى كافية -
لا حيب .

إذا كان الحكم القاضى برفض دعوى التزوير قد أشار فى أسبابه الى مضاهاة أجرتها المحكمة على ورقة لم يعترف الطاعن بالتزوير بصحة الختم المبصوم عليها ولكنه لم يكن مقاما بصعة أساسية على هذه المضاهاة بل كان مقاما على أساس آخر يكفى لحمله ، فالطعن عليه بهذا الطعن لا يجدى .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٧ق - جلسة ٢١/٦/١٩٤٨)

-ثبوت أن المدعى يتزويره هو ثلاث امضاءات وبصماتان بختمين معترف بصحتها ومدعى باختلاسهما وتأسيس المحكمة قضاءها على المضاهاة التى أجرتها بنفسها -التزامها ببيان ماهو الذى ضاهته وعلى أى شئ ضاهت ووجوب تحديثها استقلالاً عن الختمين المعترف بها واللذين لا تهدى فيهما المضاهاة والا كان حكمها قاصراً .

منى كان المدعى تزويره فى الدعوى هو ثلاث امضاءات وبصماتان بختمين معترف بصحتها (أى الختمين) ومدعى باختلاس البصماتين ، فانه يكون لزاما على المحكمة - اذ أسست قضاءها على مضاهاة أجرتها بنفسها ، لاعلى مافى أوراق الدعوى من تقارير خبراء وتحقيقات ، دون أن تعتمد شيئاً من أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى الذى أبدته فيما قضى به من رفض

دعوى التزوير - أن تبين ماهو هذا الذى ضاهته وعلى أى شئ ضاهته - وأن تتحدث فى استقلال عن الختمين المعترف بصحتهما والمدعى باختلاس بصمتهما اللتين لاسبيل للفصل فى دعوى التزوير فى خصوصهما بالمضاهاة بل بما ينتهى اليه رأى من التحقيق الذى تم فى الدعوى وما قدم فيها من قرائن . أما اذا هى لم تفعل ولم تنصد الا لنفى قرينة واحدة من عدة القرائن التى أدلى بها الطاعن بالتزوير فان حكمها يكون قد عاره بطلان جوهرى وتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٧ق - جلسة ١٠/٢/١٩٤٩)

- استخلاص المحكمة بأسباب ساقفة أن ختم مدعية التزوير كان لدى زوج المدعى عليها حين كان يباشر أعمالها وانتهز هذه الفرصة ووقع به على السند وقضاؤها بالتزوير على هذا الأساس - لاقصور .

انه لما كانت للمحكمة غير ملزمة بالرد على كل ماثيره الخصوم لديها من حجج ، وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله ، فان الحكم الصادر بالتزوير لا يكون مشوبا بالقصور متى كان قد استخلص استخلاصا سائفا من أوراق الدعوى وأقوال الشهود التى أوردتها أن ختم مدعية التزوير كان لدى زوج المدعى عليها حين كان يباشر أعمالها نيابة عنها وأنه انتهز هذه الفرصة ووقع به السند المطعون فيه فى غيبة المدعية وبدون علمها .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ١٧ق - جلسة ١٠/٣/١٩٤٩)

- ثبوت عدم صحة دليل التزوير لأسباب ساقفة - عدم التزام المحكمة بالرد على القرائن المسوقة تعززا للدعوى .

مادام الحكم قد محص دليل التزوير وانتهى الى عدم صحته بناء على

أسباب مؤدية الى ذلك فلا يعنیه الا يكون قد رد على بعض القرائن التى ساقها مدعى التزوير تعزيزا لدعوته .

(العطن رقم ٨٩ لسنة ١٨ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٠)

- حق محكمة الموضوع فى الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها أو عدم الأمر به والفصل فى الدعوى بئونه .

ان القانون أطلق لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه باجراء تحقيق متى كان قد اطمأن الى عدم جدية الدليل وكانت أسبابه مؤدية الى ما انتهى اليه فى قضائه .

(العطن رقم ٧٦ لسنة ١٨ق - جلسة ٩ / ٢ / ١٩٥٠)

- قيام الحكم بالتزوير على تقرير الخبير الذى أثبت تزوير الامضاء بطريق شفها من امضاء معترف به مع اثبات تقرير الخبير وجود بعض اختلافات بين الامضاء الصحيحة والامضاء المشفوفة - عدم تحدث الحكم عن هذه الاختلافات يعتبر قصورا .

اذا كان الحكم القاضى ببرد وعلان ورقة لتزوير الامضاء الموقع به عليها قد أقيم على ما جاء بتقرير الخبير من أن الامضاء المطعون فيه مزور بطريق الشف عن امضاء معترف به لانتطابق كل منهما على الآخر ، وعلى ما اتضح للمحكمة الابتدائية من عملية المضاهاة التى أجرتها من تطابق الامضاءين ، وكان ثابتا بتقرير الخبير وجود بضع اختلافات موضحة به تفصلا بين الامضاء المطعون فيه والامضاء الصحيح الذى أجريت عليه المضاهاة فى دقائق بعض الحروف وكان الحكم خاليا من التحدث عن هذه الاختلافات ومدى أثرها على النتيجة التى انتهى اليها الخبير رغم تمسك

صاحب الورقة بها في الاستدلال على صحة الامضاء المطعون فيه ونعى تزويره بطريق الشف عن الامضاء الصحيح ، فهذا يكون قصورا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٥٠ / ٤ / ٦)

- لا يعيب الحكم سكوته عن أوراق مقدمة من المتمسك بالسند ليس من شأنها التأثير في الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة بعد تمحيص الوقائع الجوهرية التي قلمها الخصوم .

مادامت المحكمة قد عنيت في حكمها بتمحيص الوقائع الجوهرية التي تعرض لها الخصوم في صدد صحة السند محل الدعوى أو تزويره وناقشت الأدلة على ذلك من تقارير خبراء تقارير الخصوم عن كنه السند وماهيته والغرض منه ، وانتهت من كل هذا الى نتيجة استخلصتها من أسباب مؤيدة اليها ، فلا يعيب حكمها سكوته عن أوراق مقدمة من المتمسك بالسند ليس من شأنها أن تؤثر في الحقيقة التي اقتنعت بها .

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٥٠ / ٦ / ١)

- عدم استلزام مرور دعوى التزوير بمرحلة التحقيق ثم مرحلة الفصل فيها وجواز القضاء برفضها مباشرة .

دعوى التزوير لا يجب حتما أن تمر على مرحلتين : الأولى مرحلة تحقيق الأدلة ، والثانية مرحلة الفصل في الدعوى ، اذ هذا انما يتحقق عملا في حالة ما اذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ماهو متيج في اثباته لو صح وأمرت بتحقيقه ، أما اذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملتها غير متجة في اثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى مايدحضها دون حاجة الى

تحقيقها كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وصحة السند .

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٥١/٣/٨)

- انطواء الادعاء بالتزوير على تقليد الإمضاء وعلى تغيير عبارة المحرر
وتحقيق الجزء الأول والقضاء بصحة للمحرر دون مناقشة الجزء الثاني يعتبر
قصورا .

تزوير المحرر كما يكون بتقليد الإمضاء قد يكون أيضا بتغيير عبارته .
وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن الطاعن ارتكن فى دليل من أدلة
التزوير قبلته محكمة الدرجة الأولى وأمرت بتحقيقه - ارتكن الى أن الاقرار
المطعون فيه لم يصدر منه وان مما يقطع فى تزويره شكل ورقته كما بنى دفاعه
سواء أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام محكمة الاستئناف ليس فقط على
أساس أن الامضاء المطعون فيها ليست امضاء بل بناء كذلك على أساس أن
ذات الاقرار المطعون فيه مزور بطريق تغيير عبارته وحصول إعادة على
الامضاء فيه ، وكان الحكم اذ قضى برفض دعوى التزوير قد أقيم فى أساسه
على ترجيح صحة الامضاء المطعون فيها دون أن تلقى المحكمة بالإلى الشق
الأخر الذى بنى عليه الطاعن دفاعه من تزوير الاقرار بطريق تغيير عبارته
ودون أن تناقش ما اعتمد عليه فيه من أدلة ، فان الحكم يكون قد أغفل
التحدث عن دفاع جوهرى للطاعن من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى
الدعوى مما يطله ويستوجب نقضه ، ولا يذفع عن الحكم هذا العيب أخذه
بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى التى قررت فيه أنها اطلعت على
الاقرار المطعون فيه فلم يتبين لها وجود محو فى ورقته ولا تغيير فى عبارته
مادامت المحكمة الاستئنافية قد قضت بأعادة المأمورية الى الخبرير فقدم تقريره
مؤكدًا فى حصول هذا التغيير مما كان يقتضى منها بحثه والرد عليه .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٥١/٣/٢٩)

- كفاية ثبوت عدم صدور الورقة من طعن فيها للحكم بتزويرها دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

الحكم الذى يقضى بتزوير ورقة ليس ملزما ببيان طريقة التزوير اذ يكفى أن يثبت لديه عدم صحة الامضاء المطعون فيها ليقتضى بتزويرها دون البحث فى أى الوسائل اتبعت فى ذلك ، ومن ثم فإن النعى عليه القصور استنادا الى أنه لم يبين طريقة التزوير يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٩ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥١)

- حق للمحكمة فى القضاء بتزوير الورقة دون تحقيق أو ندب خبير متى اطمأنت الى التزوير ولا يعتبر هذا اخلالا بحق المتمسك بالورقة فى الدفاع مادام قد أدلى بحججه أمامها .

يجوز للمحكمة - وفقا للمادة ٢٨٣ من قانون المرافعات القديم - أن تحكم فى الحال بتزوير الورقة المطعون فيها اذا ثبت ذلك لديها . وحكم هذه المادة ليس استثناء من حكم المادة ٢٨٤ من ذلك القانون التى تنص على أنه « اذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بأثباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معا » . لأن القانون قد أطلق لقاضى الموضوع فى المادة الأولى السلطة فى تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء التحقيق من تلقاء نفسه أو استجابة لما يطلبه أحد طرفى الخصومة ، متى كان قد اطمأن الى تزوير العبارة المطعون فيها . وإذن فاذا كان الحكم قد أقام قضاء برده ويطلان عبارة مزورة على أسباب سائغة مؤدية الى ما انتهى اليه فلا يقبل فى ذلك الجدل أمام محكمة النقض . ولا يكون فيما ارتأته للمحكمة من عدم حاجة الدعوى الى التحقيق لظهور التزوير لها ظهورا جليا اخلالا بحق المتمسك

بالورقة فى الدفاع مادام أنه قد أدلى بحججه لديها ولم تجد هى فيها مايغير عقيدتها التى كونتها من الظروف والقرائن التى أوردتها .

(الطنن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٣/١٢/١٩٥١)

- عدم التزام المحكمة بندب خبير لتحقيق بصمة الختم وحقها فى الحكم بالرد والبطالان دون تحقيق بالمضاهاة أو الشهود .

ان القانون لا يوجب على المحكمة ندب خبير لتحقيق بصمة الختم المطعون فيها بالتزوير بل أن لها متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين اقتناعها بتزوير هذه البصمة أن تحكم برد وبطالان الورقة من غير أن تحيل الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو سماع الشهود .

(الطنن رقم ٥٥ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٤/٢/١٩٥٢)

- حق المحكمة عند الاقتناع من الأدلة المقدمة بأن تقضى بتزوير الورقة دون تحقيق ولا يعتبر هذا اخلا لا بحق الدفاع متى كان المتمسك بالورقة لم يقدم ما يثبت أنه طلب الاحالة على التحقيق لنفس التزوير فأغفلت المحكمة طلبه .

لاجتاح على المحكمة- اذ هى اقتنعت من الأدلة المقدمة اليها بتزوير السند- أن تقضى بتزويره دون حاجة الى الاحالة على التحقيق متى كانت هذه الأدلة تؤدى الى التزوير . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى برد وبطالان العقد المقدم من الطاعة قد أقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله فانه يكون على غير أساس مآتنه الطاعة على هذا الحكم من أن المحكمة لم تسلك الوسائل التى تكفى تحقيق الأدلة التى قدمها المطعون عليه بذلك حرمت من تحقيق دفاعها متى كانت هى لم تقدم ما يثبت أنها طلبت الى

المحكمة الاحالة على التحقيق لنفى أدلة التزوير فأغفلت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٠ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٥٢)

- جواز الحكم بتزوير المحرر ولو كان مدعى التزوير قد قرر في شواهد
أن الختم مصطنع له وتبين أنه الختم الصحيح متى تبينت للمحكمة من التحقيق
أن التوقيع به تم بغير علمه .

متى كانت المحكمة اذ قضت برد وبطلان العقد المدعى بتزويره قد
استندت في ذلك الى ما استخلصته استخلاصا سائفا من أقوال الشهود
مضافا اليه القرائن الأخرى التى تضافرت فى تكوين عقيدتها بتزوير العقد
موضوع النزاع فان حكمها يكون بمنأى عما يعاب عليه ولا يغير من النتيجة
التي انتهت اليها ثبوت أن الختم الموقع ولا يغير من النتيجة التي انتهت اليها
ثبوت ان الختم الموقع به على العقد المزور هو ختم المطعون عليها لا ختم
مصطنع لها حسبما ذكرته فى شواهد التزوير متى كانت المحكمة قد تبينت من
التحقيق الذى أجرته أن التوقيع به حصل بغير علم من المطعون عليها .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٠ق - جلسة ١/٥/١٩٥٣)

- حق للمحكمة فى الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها أو عدم الأمر به
والفصل فى الدعوى بكونه .

للمحكمة وفقا للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن لا تجرى تحقيرا اذا
كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها بصحة الورقة المطعون فيها
بالتزوير .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٠ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٥٢)

-حق محكمة الموضوع في اعتبار الاضافة الحاصلة في السند غير قاطعة في تزويره لأسباب سائفة .

متى كانت المحكمة اذ قضت بصحة السند المطعون فيه قد قررت أن اضافة شرطة أفقية الى رقمه الأصلي لا تقطع في تزوير السند لاحتمال حصول هذه الاضافة وقت كتابته تبعا لطريقة الكاتب الخاصة . فان ماقورته هو مما يدخل في نطاق سلطة تقديرها الموضوعية ، هذا فضلا عن أنها لم تعتمد على هذا القول وحده وإنما على الأدلة والقرائن الأخرى التي أوردتها والمسوغة لقضائها .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٠)

-حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لا وأن تبنى حكمها على غير الألة التي قلمها مدعى التزوير .

يجوز للمحكمة - وفقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لم يدع به أن تحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير استناد الى أدلة التزوير التي يبنى عليها مدعى التزوير دعواه متى كانت قد استخلصت من حالة السند المطعون فيه ومن الوقائع المطروحة أمامها الوسيلة التي لجأ اليها مرتكب التزوير ولو كانت غير مآقال عنها مدعى التزوير في أدلته .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٢٢ق - لسنة ١٩٥٣/١/٢٩)

-عدم الرد على ما تمسك به المطعون ضده بالتزوير من أن التغيير الحاصل بالعقد قد حدث بعد تقديمه للمحكمة يعتبر قصورا .

متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما أشار اليه الخبير من تغيير في العقد انما حدث بعد تقديمه الى كاتب الجلسة مستندا الى أن محضر التقرير بالطعن بالتزوير قد خلا من أية اشارة الى وجود تمزق بالعقد كما أن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بالغائه الحكم المطعون فيه قد أشار الى هذا الدفاع من جانب الطاعن وبالرغم من هذا وذلك لم تلق المحكمة بالا اليه مع أنه جوهري وقد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون قد عار الحكم قصور يطله .

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٣/٢/٥)

- حق المحكمة في الاقتناع بالتزوير ولو عجز مدعية عن اثباته .

لما كان الالبات بكل الطرق جائزا في دعوى التزوير كان لقاضي الموضوع السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت التزوير . ، إذن فلا على المحكمة ان عجز المدعي بالتزوير عن اثباته بالبينة ان هي اطمأنت الى ثبوته من القرائن مادامت مؤدية الى ما استخلصته منها .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٢)

- اجراء المضاهاة على أوراق رسمية وعرفية قدمها مدعي التزوير ولم يعترض عليها المدعي عليه - اشتمال دليل التزوير على أن كاتب العقد المطعون فيه لم يكتبه ولم يوقع عليه وثبوت صحة هذا الدليل من المضاهاة على عقد قدمه المدعي عليه - تقرير المحكمة أن من حقها بناء على ذلك أن تقضى من تلقاء نفسها بالتزوير - لا خطأ .

متى كان الحكم اذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه قد قرر أن الخبير المتدب في الدعوى أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرفية المقدمة

وأنه لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن ، وأن محكمة أول درجة قد قبلت دليلى التزوير وكلفت الخبير بتحقيقهما ويتضمن الدليل الثانى منهما أن الشخص المنسوب اليه كتابة العقد لم يكتبه ولم يوقع عليه بامضائه ولهذا شملت المضاهاة ماورد بهذا الدليل ، وأن من بين الأوراق المقدمة من الطاعن لاجراء المضاهاة عليها عقدين تبين من الاطلاع عليهما ومضاهاتهما على العقد المطعون فيه ان كتابة صلية والامضاء الموقع بها عليه من كاتبه تختلفان عن خطه وامضائه بالعقدين المشار اليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن ذلك وحده يكفى لأن تحكم من تلقاء نفسها بتزوير العقد عملا بالمادة ٢٩٠ مرافعات ، فان هذا الذى استخلصته المحكمة هو استخلاص سليم لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه بطلان فى الاجراءات .

(الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٥٣)

- حق محكمة الموضوع فى الأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها أو عدم الأمر به والفصل فى الدعوى بنونه .

التحدى بنص المادة ١٩٠ مرافعات قولاً بأنه كان للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقوال كاتب العقد المطعون فيه بالتزوير مردود بأن المادة المذكورة اما أجازت للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق فى الأحوال التى يجيز فيها القانون الاثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لظهور الحقيقة .

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٠ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٥٣)

- حق المحكمة فى الأخذ بليل دون آخر - ففيها بأسباب سائفة ان اضافة العبارة المطعون فيها كانت بعد كتابة العقد - حقها فى عدم الأخذ

بشهادة مكتوبة من محرر العقد تتضمن تزوير العبارة .

لا تشرب على محكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بدليل دون آخر متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . وإذن فمتى كانت المحكمة اذ نفت ما يزعمه الطاعن من أن الجملة المطعون فيها بالتزوير أضيفت على العقد بعد التوقيع عليه قد استند الى أدلة وقرائن مسوعة ، فلا عليها ان هي لم تعول على اقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة المشار اليها .

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٥٣/٣/٢٦)

- شرط الحكم يرد وبطلان الورقة من تلقاء نفس المحكمة أن يظهر التزوير بجملاء والا فلا يجوز لها الحكم بالرد والبطلان لمجرد الشك في صحة تاريخها .

اذا كان يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها فان ذلك مشروط بأن يظهر لها بجملاء من حالة الورقة أن من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكمة أن تبين في أسباب حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك . ولما كان هذا الشرط - على ما بين من الحكم - غير متوافر في حالة السند المطعون في تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة ندبت خبيراً لتحقيق دفاع المدعى عليه في دعوى التزوير فجاء تقريره مؤيداً له كما أحالت الدعوى الى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق الى ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم مما يتفق معه القول بشيوت ادعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهراً للمحكمة ظهوراً لاشك فيه مما يجيز لها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها وكان

استناد مدعى التزوير الى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات فى تقرير قضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك فى صحة تاريخه هو استناد غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطالان السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيز لها فى هذه الحالة أن تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذى حرر السند ليبدى لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البت فى صحته أو تزويره ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برد وبطالان السند لمجرد الشك فى صحة تاريخه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٣/٥/٢٨)

- انتهاء للمحكمة لأسباب سائغة الى أن الطعن بالتزوير غير جدى يعتبر ردا ضمنيا على الادعاء بأن التزوير يبدو للمعين المجردة .

متى كانت المحكمة قد انتهت الى ما استخلصته أخذا بتقرير الخبير من أن البصمتين الموقع بهما على المستنديين المطعون فيهما بختم معدنى واحد موقع به على ورقة المضاهاة وإذ خلصت من ذلك ومن مشاهدتها لهذين المستنديين الى أن الطعن فيهما بالتزوير غير جدى فإنها تكون قد ردت ضمنا على ما أثاره الطاعنون من أن التزوير يبدو للمعين المجردة ويكون نعيمهم على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٣/٦/٢٥)

- حق المحكمة فى تقدير القرائن التى ساقها مدعى التزوير وتقرير عدم جديتها لاستعمال الرخصة للمخولة لها بالقضاء من نفسها بالرد والبطالان .

اذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على مادعاء من تزوير السند المطالب بقيمته ما يقنعها باستعمال الرخصة المخولة لها قانونا فى

القضاء برده وبطلانه . بل استخلصت من ظروف الدعوى وملاساتها ان الادعاء بالتزوير غير جدى ، وكان تقديرها فى هذا الخصوص فى حدود سلطتها الموضوعية ولاعيب فيه ، فان النعى عليها بعدم أخذها بالقرائن المشار اليها يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٤)

- كفاية ثبوت عدم صدور الورقة عن طعن فيها للحكم بتزويرها دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

لا يعيب الحكم عدم تصدى المحكمة الى الطريقة التى وقع بها التزوير ولا هى ملزمة ببيان هذه الطريقة اذ يكفى لاقامة حكمها أن يثبت لديها أن السند المطعون فيه لم يصدر عن نسب اليه لتقضى بتزويره .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

- القول بأن للحكمة استللت فى القضاء بالتزوير على أدلة غير متجة هو جمل موضوعى .

النعى على محكمة الموضوع بأنها اذ قضت بتزوير المحرر قد استندت على أدلة غير متجة فى اثباته هو جمل موضوعى فى تقدير الدليل ولارقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تقديرها سائفا .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

- حق محكمة الموضوع فى القضاء بالتزوير على غير الشواهد التى أمرت بتحقيقها .

لمحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التى أمرت بتحقيقها .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

- لاثريب على المحكمة فى عدم استعمال الرخصة المدخولة لها
بالقضاء بالتزوير من نفسها .

لا على محكمة الموضوع ان هى لم تشأ أن تتعاطى رخصة خولها لها
المقدمة اليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير ، فان هى استعملت حقها هذا فانها
لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم .

(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ٢ ص ١٦٨)

- عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفى الموضوع معا- يجب أن يكون
القضاء بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى .

تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه : اذا قضت المحكمة
بصححة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق فى اثبات صححتها أخذت فى
موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لتظره أقرب جلسة ، ومفاد ذلك أنه
لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفى الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء
بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى وذلك حتى لا يعرّم الخصم
الذى تمسك بالورقة التى قضى بتزويرها من أن يقدم ماعسى أن يكون لديه
من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بتلك الورقة .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦٥ / ١١ / ١٨ ص ١١٠٥)

- لقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير- لا يلزمه القانون اجراء
تحقيق متى اطمأن الى عدم جدية الطعن بالتزوير ووجد فى وقائع الدعوى
مستلذاتها ما يكفى لاقتناعه بصححة الورقة .

لقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمه القانون باجراء

تحقيق متى اطمأن الى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى ومستنداتها مايكفى لاقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٤٠)

-الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض -
موءاء- ارجاء الفصل -الى ما بعد انتهاء التحقيق- فى موضوع الادعاء
بالتزوير على أساس جميع الشواهد .

حكم محكمة الموضوع بقبول شاهدين من شواهد التزوير ، ويندب
قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيقهما دون باقى الشواهد ، موءاء- على
ما جرى به قضاء محكمة النقض -ارجاء الفصل فى موضوع الادعاء بالتزوير
الى ما بعد انتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة فى
الدعوى والتي ساقها الطاعن بالتزوير باعتبارها من القرائن المؤيدة لمدعاة
وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ق - جلسة ٣١/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٧٣)

-الحكم بالتزوير -عدم لزوم تصديه لطريقة المحو فى الورقة وشخص
مرتكب التزوير .

الحكم القائم على أسباب كافية لحمل قضائه بتزوير الورقة لايعيه عدم
تصديه لبيان طريقة المحو فيها أو لتعيين شخص مرتكب التزوير .

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٣ق - جلسة ٣١/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٧٣)

-القضاء بتزوير ورقة -كفاية اثبات علم صدرها عن أسندت اليه
دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

يكفى للقضاء بتزوير الورقة اثبات عدم صدورها من أسندت اليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٦٧ م ١٨ ص ٦٧٢)

- المحكم بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير فى حالة اقتضائه على جزء من الورقة - يكفى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذى تناوله الادعاء مع بقاءه متمسكا بباقى أجزاء الورقة مادامت مما يقبل التجزئة .

متى كان المدعى عليه بالتزوير قد نزل عن التمسك بالجزء من الورقة الذى اقتصر عليه الادعاء بالتزوير فإن المحكمة إذا قضت بانها إجراءات الإدعاء بالتزوير تكون قد التزمت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ولم تخالفها اذ يكفى للمحكم بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير فى حالة اقتضائه على جزء من الورقة دون أجزاءها الأخرى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذى تناوله الادعاء مع بقاءه متمسكا بباقى أجزاء الورقة التى لم يدع بتزويرها مادامت الورقة مما تقبل التجزئة .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٤ق - جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٦٨ م ١٩ ص ١٠٤٥)

- محكمة الموضوع - لها أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من قرائن استقلالها بتقدير قوة القرائن فى الاثبات - مناقشة كل قرينة على حدة - غير جائز .

للمحكمة فى مواد التزوير أن تستدل على وقوعه بما تستخلصه من القرائن المقدمة فى الدعوى . وتقدير قوة القرائن فى الاثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى قام قضاءها على أسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفاية كل منها فى ذاتها للاثبات .

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ٩٥)

- سلطة قاضى الموضوع فى تقدير أدلة التزوير - علم لزوم اجراء تحقيق
- مناط ذلك .

أطلق القانون لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير ولم
يلزمه باجراء تحقيق متى كان قد اطمأن الى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد
فى وقائع الدعوى ما يكفى لاعتناؤه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ٣٨٢)

- قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى
التزوير استنادا الى عجز المدعى عن اثبات دون مناقشة الدليل الذى حصلته
محكمة أول درجة - تصور .

اذ كان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه
بالغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى التزوير ، الى عجز المدعى عن اثبات
التزوير المدعى به وخلو أوراق الدعوى ومستنداتها مما يدل على حصوله ،
دون التعرض لمناقشة الدليل الذى حصلته محكمة أول درجة من مطالعتها
للورقة - المطعون فيها - والذى كونت منه عقيدتها فى الدعوى فانه يكون
مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٣٣٥)

- اغفال الحكم الرد على مستندات المطعون عليه بالتزوير - لا يبطل
الحكم طالما أن المحكمة بينت الحقيقة التى اقتضت بها وأوردت دليلها .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتزوير عقدى البيع المطعون
فيهما على أسباب سائفة تكفى لحمله ، فانه لا يبطل الحكم سكوته عن الرد

على المستندات التي تمسك بها الخصم في تأييد دعواه طالما أن المحكمة قد بينت الحقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليلها .

(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٧٥ / ١١ / ٢٥)

- علم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفي موضوع الدعوى معا - علة ذلك - م ٤٤ من قانون الاثبات - لامحل أمام صراحة النص وإطلاقه القول بأن مدعى التزوير قد أبدى دفاعه في موضوع الدعوى .

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في اثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع ، ولا محل أمام صراحة النص وإطلاقه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين قد أبدى دفاعهما في موضوع الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى في الادعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى معا يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٦ / ٣ / ١٦ من ٢٧ ص ٦٧٢)

- استناد الحكم في قضاياه برفض الادعاء بالتزوير الى قرائن سائفة تكفي لحمله - اخفاله الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد ادعائه - لا علة ذلك -

متى كانت القرائن التي استند اليها الحكم سائفة ومن شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وتكفي لحمل قضاياه برفض الادعاء بتزوير محضر الجلسة فلا يعيب هذا الحكم سكوته عن الرد على المستندات التي

تمسك بها الطاعتان لتأييد الادعاء بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي ائتمت بها وأورد دليلها التحليل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٧٢)

- عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى
معا - صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية - وجوب التقيد بهذه القاعدة
سواء كان الحكم بالتأييد أو الالغاء .

النص في المادة ٤٤ من قانون الاثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لافرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر والادعاء بتزويره حاصلا أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الالغاء لاتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى التزوير وأخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبتته وفشل في الطعن عليه اذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلا في الدعوى وقد تعدد الأدلة على اثبات الالتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد

نضى فى الادعاء بالتزوير وفى الموضوع معا ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ من ٢٨ ص ١٢٢٥)

- للنسخة الكربونية للعقد الموقع عليه بامضاء منسوب للمتماقد - لها حجيتها فى الاثبات قبله - القضاء بعدم قبول الادعاء بتزويرها باعتبار أنه لاقية لها فى الاثبات - خطأ .

التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو بصم : الاصبع هو المصدر القانونى الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ١/١٤ من قانون الاثبات - المقابلة للمادة ٢/٣٩٠ من القانون المدنى قبل الغائها - وإذ كان المقصود بالامضاء هو الكتابة للخطوة بيد من تصدر منه ، وكان الامضاء بالكربون من صنع ذات يد من كسبت اليه ، فان المحرر الموقع عليه بامضاء الكربون يكون فى حقيقته محررا قائما بذاته له حجيته فى الاثبات . لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الجبير المتدب فى الدعوى أن التوقيع المنسوب للطاعن على المحرر المطلوب الحكم برده ويطلانه عبارة عن كتابة بخط اليد محررة بالكربون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا المحرر صورة منقولة عن أصلها ليس لها حجية فى الاثبات فان الحكم اذبنى قضاءه بعدم قبول دعوى التزوير يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ٣١/١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٣٥٧)

- عدم جواز الحكم فى الادعاء بالتزوير فى الموضوع معا - مخالفة الحكم المطعون فيه لهذه القاعدة - خطأ فى القانون .

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة التى قضى بتزويرها من تقديم ماعسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بتلك الورقة .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٦٨)

- قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الادعاء بالتزوير - اعتبار أن الواقعة خيانة أمانة - لا يجوز اثباتها بالكتابة - قضاء المحكمة الاستئنافية بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المستأنفة هذه الواقعة بالينة - احضار المستأنف عليه شهوده - لا يفيد تنازله عن دفاعه أمام محكمة أول درجة بعدم جواز الاثبات بالينة - حلة ذلك .

اذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذى ساقه الطاعن من اعتبار الواقعة خيانة أمانة ، وكان الحكم الابتدائى قد انتهى - استناد الى هذا النظر - الى عدم قبول الادعاء بالتزوير وبصححة عقد الايجار ، وكان على محكمة الاستئناف أن تفصل فى كافة الأوجه التى تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مادام الحكم قد قضى لصالحه فى الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستئنافية أن الطاعن تقدم بمذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستأنف وأن المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الايجار وتحاول اخراج الدعوى عن نطاقها ، مما مفاده أن مشاركته فى تنفيذ حكم الاحالة الى التحقيق لا ينم بذاته على التنازل عن عدم جواز الاثبات بالينة ، ولا يقطع برضائه الاثبات بهذه

الطريقة بل يشير الى استحضار شهوده اذعاناً لحكم اجراء اد الاثبات لازمة التحفظ وصاحبة التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الاثبات بشهادة الاشهاد .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٤٦٧)

- تزوير - يجب أن يكون القضاء بصحة المحرر أو تزويره سابقاً على الحكم في الموضوع سواء كان هذا القضاء صادراً من محكمة أول درجة أو ثاني درجة وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الأحوال .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٧٨)

من المقرر ان مناط الالتجاء الى دعوى التزوير الاصلية ألا يكون قد احتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٥٩ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ، أما عند الاحتجاج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للدعاء بتزويرها اتباع الطريق الذي رسمه القانون في المواد ٢٨١ / ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق وتقابل المواد من ٤٠/ ٥٨ من قانون الاثبات ، ذلك ان الادعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعد وسيلة دفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة التي تنظر هذا الموضوع ان تنظره مما يشكل قاعدة أمره .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧٩ من ٣٠ ص ٨٨١)

(الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٦٠ق - جلسة ٨/١/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي احتج عليه بالورقة التي قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكن لديه من أوجه دفاع أخرى بشأن ما أريد اثباته بها ولا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلًا أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانية درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء أكان الحكم من محكمة ثانية درجة بالتأييد أو بالالغاء لاتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال .

(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

لا تترتب على محكمة الموضوع أن هي عدلت في السير في إجراءات تحقيق الإدعاء بالتزوير والفصل فيه طالما أنه غير متج ولا عليها أن فصلت فيه وفي الموضوع بحكم واحد .

أن محكمة الموضوع إذ تبين لها - إزاء إقرار الطاعن بتوقيعه ذلك - أن الطاعن بالتزوير غير متج في الدعوى وأنه لا طائل من السير في تحقيقه إذ في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة في شأن البيع ، ومن ثم فلا تترتب على المحكمة إذ عدلت عن السير في إجراءات تحقيق الإدعاء بالتزوير والفصل فيه ، ولا عليها كذلك إذ فصلت فيه وفي موضوع الدعوى بحكم واحد .

(طعن رقم ١٩١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦)^(١)

لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى في الإدعاء بالإنكار وفي موضوع الدعوى معاً حتى لا يفوت على الخصم سلوك طريق الطعن بالتزوير لافرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلًا أمام محكمة

(١) راجع في هذا الحكم والأحكام التي تليه ملحق الموسوعة الذهبية ج ٨ ص ٨٨ وما بعدها .

أول درجة أو محكمة ثان درجة ، أو أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحة المحرر أو برده وبطلانه ، أو أن يكون الحكم من محكمة ثان درجة بالتأييد أو بالإلعاء .

(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٨٩)

لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة للمحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً - لا مجال لأعمال هذه القاعدة متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج .

لئن كان المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة للمحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بصحته أو بسقوط حقه في إثبات صحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومتجاً في النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ في هذه الحالة تنتفي المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعي طالما ليس من شأن ذلك تأثير على موضوع الدعوى الأصلية ولا يكون ثمة دافع ليسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم في الموضوع - لما كان ذلك - وكان اللين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة إدعت تزوير عقد الملح المؤرخ ١٩٨٣ / ١٢ / ٢ الموقع عليه من المطعون عليهما الأول والثاني وهدهما والمتضمن إقرارهما للمطعون عليه الثالث بحيازته لعين النزاع منذ شرائها من مورثهما المرحوم ويتنازلهما عن

الدعوى وكافة الحقوق المدعى بها ، وإذ تبين للمحكمة أن عقد الصلح المشار إليه لم توقع عليه الطاعنة وخلصت إلى أنها ليست مثلة في الورقة المطعون بتزويرها ولم تحتاج بها من أى من الخصوم وأن حجيتها قاصرة على أطرافها وأن طعنها بالتزوير على هذا الصلح غير منتج في النزاع ثم ربت على ذلك قضاءها بعدم قبول الإدعاء بالتزوير فلا عليها أن هي لم تحقق هذا الإدعاء وقضت فيه وفي موضوع الدعوى معاً إذ ليس في ذلك مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً - يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى - لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلأً أمام محكمة أول درجة أو ثلثي درجة ولا يكون القضاء في أيهما صادراً بصحته أو برده ويطلته ، وسواء كان الحكم من محكمة ثلثي درجة بالتأييد أو بالإلغاء .

أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات تنص على أنه « إذ قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت نظره أقرب جلسة » ومقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلأً أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثان درجة ولا يكون القضاء في أيهما صادراً بصحته أو برده .

وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثان درجة بالتأييد أو بالإلغاء لإتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال وهي ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو أدعى التزوير وأخفق فى إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره أو التخلص من إلزام الذى يثبت وأخفق فى الطعن عليه ، إذ المحرر المحكوم بصحته أو ببطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً فى الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قضى فى موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف دون أن يسبق قضاءه فى موضوع الدعوى بقضاء فى دعوى التزوير الفرعية المطروحة بل جاء قضاؤه فيها معاً فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يمتنع معه نقضه .

(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إغفال قاضى الموضوع الإطلاع على المحرر المطعون فيه بالتزوير يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بشأن هذا المحرر لأنه صميم الخصومة ومدارها .

(الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)

لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً - هذه القاعدة لا مجال لأعمالها متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير متج .

إنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لئن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع

معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك بالحرر المقضى بتزويره أو برده أو بسقوط حق إثبات صحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جليداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومتيحاً فى النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ فى هذه الحالة تفتقد المحكمة التى ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية ، ولا يكون ثمة داع ليسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم فى الموضوع . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى بحكم واحد بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج فى النزاع ، وفى موضوع الدعوى الأصلية ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥٨ ق (أحوال شخصية) - جلسة ١٢/٥ / ١٩٨٩)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً - يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى - لا مجال لأعمال هذه القاعدة إلا إذا كان من شأن الحكم بصحة للحرر أو بطلانه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

إن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى فى الموضوع لا فرق فى ذلك بين أن يكون الإدعاء بتزوير للحرر أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانية درجة ،

أو يكون القضاء من أيهما صادراً بصحة المحرر أو برده وبطلانه ، أو أن يكون الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد أو بالإلغاء ، وسواء أن يكون الحكم برد وبطلان المحرر بناء على إدعاء من أحد الخصوم بتزويره أو من تلقاء نفس المحكمة إستعمالاً للرخصة اللغوله لها فى المادة ٥٨ من القانون أنف الذكر لإتحاد المحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة وهى ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى التزوير وأخفق فى إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذى يثبته وفشل فى الطعن عليه إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً فى الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه - إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة إلا إذا كان من شأن الحكم بصحة المحرر أو ببطلانه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإذا لم يكن للمحرر مثل هذا الأثر وكان يستوى الحكم بصحته مع الحكم برده وبطلانه فإن المحكمة من نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات تنفى ولا يكون هناك من مسوغ لتطبيق تلك القاعدة حتى وإن أخطأ الحكم فتصدى - دون موجب - لأمر صحته أو بطلانه لأن ذلك ليس من شأنه أن يسبغ عليه أهمية . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى - على نحو ما سجله الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده أقام دعواه بإخلاء الحجره محل النزاع على سند من أن الطاعن كان يشغلها بسبب عمله حارساً على العقار وقد إنتهت علاقة العمل تلك ، وركن إلى عقد مؤرخ ١/ ١/ ١٩٧٤ إتفق فيه على أن يعمل الطاعن لدى المطعون ضده حارساً للعقار المشتمل على تلك الحجره لقاء أجر شهرى مقداره ثلاثة جنيهاً بخلاف السكن وما يتقاضاه من السكان شهرياً - مما مؤداه أن الطاعن كان يشغل الحجره المشار إليها كميزه عينيه وعنصرأ من عناصر الأجر ومن ثم لا تخضع العلاقة بينهما لأحكام إيجار الأماكن طبقاً للمادة ١/ ٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ،

ولما لم يكن عقد العمل محل منازعة من الطاعن ، والتسليم بقيامه يتعارض مع دفاعه بأنه يشغل الحجرة سالفة الذكر كمستأجر بعقد مؤرخ ١٩٦٣ / ٢ / ١ من المالك السابق ، ذلك أن كون علاقة العمل لا حقة على تلك العلاقة الإيجارية - يفترض صحتها - يدل على أن نية الطرفين قد اتجهت إلى العدول عن الإجازة ، ومن ثم يستوى أن يكون عقد الإيجار صحيحاً أو مزوراً لأنه بعد ذلك العدول إنتفى ما كان له من أثر فى الدعوى ، وإذا أخطأ الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - وقضى برده ويطلانه فى معرض تأييد وجهة نظره - فإن النعى بعدم تطبيق حكم المادة ٤٤ من قانون الإثبات - والحال هذه - يكون غير منتج لأنه لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحته ويصبح النعى بالسبب الأول يرمته على غير أساس .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٢ / ٢٢)^(١)

يجوز الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي الموضوع معاً .

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي الموضوع معاً جائز ومن ثم فلا يجدى الطاعن القول بأن هذا القضاء حال بينه وبين إستكمال مستنداته فى الدعوى .

(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٣ / ٢٩)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً حتى لا يحرم الخصم الذى دفع الإنكار وأخفق فى إدعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى .

(١) راجع فى هذا الحكم والأحكام التى تليه ملحق الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ٩٣ وما بعدها .

إن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو رده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة » فقد أفادت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً حتى لا يحرم الخصم الذي دفع الإنكار وأخفق في إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى للتخلص من الإلتزام الذي يثبت المحرر الذي فشل في الطعن عليه ، إذ للمحرر المحكوم بصحته لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الإدعاء بالإنكار والموضوع معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٨٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٥ / ٨)

المادة ٥٨ / إثبات - يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد أية ورقة أو بطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة

إنه وفقاً لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى إنها مرسومة وحسبها أن تبين في حكمها الظروف - والقرائن التي تبينت منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاماً لا يقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا شحخص معين بعدم دليله لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٨٤ قد إلتزم هذا النظر وقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٧٩ فيما قضى به من رد

ويطالان عقد البيع موضوع الدعوى لإطمئنانه إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى خلص إلى أن توقيع البائع على هذا العقد مزور عليه ومن ثم فإن هذه الورقة تكون قد فقدت حجيتها قبل جميع المطعون عليهم كدليل فى الإثبات المستند من التوقيع عليها وهو المصدر الوحيد لإضفاء الحجية على الورقة العرفية فإن النعى يكون على غير أساس .

(طعن رقمى ١٦٣١/١٦٤١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٧)

لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً - إذا إنتفت العلة التى هدف إليها المشرع من عدم جواز الجمع فلا مسوغ لتطبيق هذه القاعدة - مثال .

المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لايجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها فى ذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم المحكوم عليه فى الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ماقد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى تؤيد دفاعه إنه إذا إنتفت العلة التى هدف إليها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع بحكم واحد فلا مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، وإذ كان النص فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن والمنشآت الآيلة للسقوط - المنطبق على واقعة الدعوى على أن « يعلن قرار اللجنة - القرار الهندسى بالترميم أو الإزالة - بالطريق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . . » يدل على أن المشرع أوجب طريقاً واحداً لإعلان القرار هو الإعلان الإدارى الذى بموجبه يسلم رجل الشرطة صورة

القرار لدى الشأن بعد أن يوقع بالإستلام ، ومتى ثبت الإعلان بهذا الطريق فلدى الشأن - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - الرأى فى القرار ، وأما بتنفيذه خلال المدة المحددة لذلك أو الطعن فيه فى الميعاد المحدد للطعن . وكان الطاعنان قد إتخذوا طريق الإدعاء بتزوير المحرر المؤرخ ١٩٧٣ / ٣ / ٢٤ المتضمن إستلامها صورة القرار المطعون فيه توصلوا إلى إهدار أثره فى بدء ميعاد الطعن ، ولما كان هذا المحرر هو السبيل القانونى الوحيد للوقوف على تاريخ بدء سريان ميعاد الطعن فى القرار الهندسى فإنه إذا أخفقا فى إدعائها بتزويره فلا مجال لإبداء دفاع قانونى أو واقعى آخر يتعلق ببده سريان ميعاد الطعن عما تنتفى معه علة القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١٢ / ٢٠)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة - إذا رفعت دعوى التزوير الأصلية وأبدى المدعى طلباً عارضاً فيها يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها فإن دعوى التزوير الأصلية يكون قد إتسع نطاقها بالطلب العارض ومن ثم فإن العلة التى توخاها المشرع تكون قائمة .

إذ كان مفاد المادة ٥٩ من قانون الإثبات أن دعوى التزوير الأصلية ترفع قبل رفع دعوى موضوعية بالمحرر عند التمسك به وهو ما يميزها عن دعوى التزوير الفرعية التى ترفع أثناء سير الدعوى التى يتمسك فيها الخصم بالسند المطعون فيه على نحو ما أفصحت عنه المادة ٤٩ من ذات القانون مما لازمه ألا يكون فى دعوى التزوير الأصلية ثمة موضوع غير التزوير وهو ليس

كذلك فى دعوى التزوير الفرعية التى تتعلق بالدليل المقدم فى الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الحق ونفيه ، ومن ثم فإن القضاء بصحة المحرر أو تزويره فى الدعوى الأولى تنتهى به الخصومه ، والقضاء بذلك فى الدعوى الثانية مرحلة يتوخاها القضاء فيما طلبه المتمسك بالسند . ومن ثم حظر المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى فى الموضوع . إلا أنه إذا رفعت دعوى التزوير الأصلية وأبدى المدعى طلباً عارضاً فيها يعتبر نتيجة لازمه للحكم الصادر فيها فإن دعوى التزوير الأصلية يكون قد إتسع نطاقها بالطلب العارض ، ولا يعدو أن يكون المحرر المطعون عليه دليلاً فى الطلب العارض ومن ثم فإن العلة التى توخاها المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات تكون قائمة . لما كان ذلك كانت المطعون ضدها قد تقدمت بطلب عارض يرد حيازتها للمحل موضوع عقد الإيجار المدعى بتزويره فى دعواها الأصلية ، وكان الطلب العارض قائماً على الطلب الأصلى ويترتب عليه ونتيجة لازمه له ومرتبطة به بصله لا تقبل الانفصام إذ أن الحكم فى طلب رد الحيازة تنفيذاً لعقد الإيجار متوقف على الحكم بصحة هذا العقد أو تزويره مما تتحقق به العلة التى من أجلها أوجبت المادة ٤٤ من قانون الإثبات أن يكون الحكم بصحة المحرر أو تزويره سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى دعوى التزوير والموضوع معاً مؤيداً فى ذلك الحكم المستأنف فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

المادة ٤٤ / إثبات - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً - يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى - لا مجال لأعمال هذه القاعدة متى استظهرت المحكمة من ظروف الدعوى عدم جدية هذا الدفع .

انه وإن كان المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات إنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى . إعتباراً بأن يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد هو ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخلاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومتجاً في النزاع إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة متى استظهرت المحكمة من ظروف الدعوى عدم جدية هذا الدفع إذ يفتقد هذه الحالة مقومات وجوده فتنتفى المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير أو الدفع بالإنكار أو الطعن بالجهالة بحسبانه صورة من صور الدفع بالإنكار - وبين الحكم في الموضوع . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه خلص إلى عدم جدية الدفع المبدى من الطاعنة بجهالة توقيع مورثها على عقد الإيجار إستناداً إلى أن المورث حضر بوكيل عنه أمام محكمة أول درجة ولم ينكر توقيعه وهو إستخلاص سائغ له أصل ثابت بالأوراق فإن النعى يكون على غير أساس .

لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً - يجب أن يكون الحكم بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى - إذا ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف - فإن ذلك لا يقتضى بحكم اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً .

إن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق فى إثبات تزوير الورقة أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها ، إذ يقتصر الأمر فى الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف فى ذاته من حيث صحته وبطلانه ، فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى شأن الإدعاء بالتزوير على قوله « وكان الثابت من الأوراق أن مدعى التزوير « الطاعن الأول » هو الذى وقع على الطلب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٥ عابدين والمقدم إلى رئيس مأمورية الشهر العقارى بالموسكى والمتضمن بيعه عن نفسه وبصفته وكيلاً رسمياً عن باقى المدعى عليهم « باقى الطاعنين » حصّة ١٢ قيراطاً مشاعاً من العقارات المينة بعقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٣ / ١ / ١٩٨٣ المدعى بتزويره للمدعين « المطعون ضدهم » ولم يطعن عن المدعى الأول على ما جاء بالطلب آنف الذكر بتمه مطعن ولم يقدم ثمة تبرير لتوقيعه عليه بهذه الصفة الأمر الذى يؤكد حصول واقعة البيع فعلاً ، فضلاً عن أن توقيعه جاء أسفل الورقتين الأولى والثانية وفى منتصف الورقة الثالثة فكان من المنطقى أن يأتى توقيعه

أسفل الورقة الأخيرة إذا كانت الأوراق الثلاث قد وقعت على بياض وإن شطب لفظ وآخرين إضافة رقم التوكيل في وقت لاحق على فرض حصولها جديلاً لا يعد قرينة بالمدة على أن التوقيع على الأوراق الثلاثة كان على بياض وأنه لا يبين من عقد البيع إضافة لفظ حصنة أو كتابة مبلغ الثمن بطريقة غير طبيعية ، كما أن مدعى التزوير قد أقر صراحة في تقريره أنه قد سلم الأوراق الثلاث للمدعى الأول بإختياره . . . الخ وكان مفاد هذه الأسباب أن محكمة الموضوع قد عرضت لمناقشة شواهد التزوير والأدلة التي ساقها الطاعنون على ثبوته ، وإنتهت من فحص هذه الشواهد إلى عدم ثبوت الإدعاء بالتزوير مما كان يتعين عليها إعادة الدعوى إلى المرافعة لتنظر موضوعها اعمالاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر وسأيره في ذلك الحكم المطعون فيه فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)

الإدعاء بالتزوير على المحررات - عدم جواز الحكم بصحة للمحرر أو رده أو سقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً - لا تنطبق هذه القاعدة إلا حيث يكون الإدعاء بالتزوير بطلب عارض أثناء الخصومة .

المقرر وفقاً لحكم المادتين ٤٩ ، ٥٩ من قانون الإثبات إن الإدعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض أثناء الخصومة التي يحتج فيها بالمحرر وإما بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة ، إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بهذا المحرر ومن ثم فإن القاعدة التي تقرها المادة ٤٤ من قانون الإثبات والتي تقضى بعدم جواز الحكم بصحة للمحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، لا تنطبق إلا حيث يكون الإدعاء

بالتزوير بطلب عارض أثناء خصومة ففي هذه الحالة وحدها تتحقق الحكمة من تقريرها ، اما حيث يكون ذلك الإدعاء بدعوى أصلية فلا مجال لأعمالها حيث لا موضوع يحكم فيه سواء . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان الخصومة المرددة بين طرفيها تتمثل في دعوى أصلية برد و بطلان العبارة المحررة بظهر الإيصال المؤرخ ١٩٧٥ / ١ / ١ والمتضمنه إقرار مورث المطعون ضدهم بتنازله عن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٨٨ / ٢٢٤٣ ق القاهرة وصحة إجازة الطاعن في إستلامه الأجرة فلا على الحكم المطعون فيه ان هو قضى برد و بطلان ذلك المستند بما تضمنه من إقرار إذ أنه هو وحده موضوع النزاع الذى يتعين الفصل فيه ، ومن ثم يكون النعى فى غير محله .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ٢)

لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده وفي الموضوع معاً
- اذا رأت المحكمة أن الإدعاء بالتزوير غير منتج لأسباب ساقطة - لم يعد
ثمة محل لتطبيق هذه القاعدة .

إنه ولئن كان المقرر بمقتضى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى الموضوع حتى لا يحرم الخصم صاحب المصلحة من أن يقدم دليلاً جديداً أو يسوق دفاعاً آخر فإذا رأت المحكمة إن الإدعاء بالتزوير غير منتج لأسباب ساقطة - لم يعد ثمة محل لتطبيق القاعدة بسبب فقدانها حكمة تطبيقها . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت إطلاعه على أوراق الدعوى بما يتضمن الإطلاع على العقد ثم خلاص إلى أن إدعاء بتزوير التوقيع عليه غير منتج لسبق القضاء بصحته بمقتضى حكم حاز قوة الأمر المقضى ، وأيد - فى بيان سائغ ما إستظهره

الحكم المستأنف من خلو الإدعاء بتزوير صلب العقد من تحديد مواضع التزوير فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي النعى عليه بهذه الأوجه على غير أساس .

(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

ثبت عدم إطلاع محكمة الموضوع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويطله إذ هي صميم الخصومة ومدارها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ثبت عدم إطلاع محكمة الموضوع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويطله ، إذ هي صميم الخصومة ومدارها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على المظروف المحتوى على عقد البيع المطعون عليه بالتزوير أنه تم تحريزه وختمه لدى قلم كتاب محكمة أول درجة ، ورد هذا المظروف إلى محكمة الاستئناف رفق أوراق الدعوى ، وظل بحالته هذه دون أن تقوم المحكمة الأخيرة بنفسه إلى أن أصدرت حكمها الذي أيدى الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان ذلك العقد ، وإذا كان ذلك يقطع بأن المحكمة المذكورة لم تطلع على هذا العقد ، فيكون الحكم الصادر فيها فى موضوع الإدعاء بالتزوير باطلاً وبالتالي يطل الحكم الصادر فى موضوع الاستئناف الذى اعتبره أساساً له ، مما يوجب نقضهما لهذا السبب .

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً - لا فرق فى ذلك بين أن يكون الإدعاء بالتزوير أمام محكمة أول درجة أو ثانى درجة

أو أن يكون القضاء في أيهما صادراً بصحة المحرر أو برده وبطلانه أو أن يكون الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو بالإلغاء .

إن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه : إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو رده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، لافرق في ذلك بين أن يكون الإدعاء بتزوير المحرر أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثاني درجة أو أن يكون القضاء في أيهما صادراً بصحة المحرر أو برده وبطلانه ، أو أن يكون الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو بالإلغاء لإتحاد الحكمة التشريعية في جميع الحالات السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى بالتزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه ، إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً فأنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢)

لقاضي الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها دون أن يكون ملزماً باتخاذ أي إجراء من إجراءات الإثبات .

المقرر في قضاء هذه المحكمة من أن لقاضى الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً باتخاذ أى إجراء من إجراءات الإثبات ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة السندات الأربعة المؤرخة ١٩٨٥ / ٥ / ٧ والمضى بتزويرها على ما أورده بجلوناته من أنها تحمل خاتم شركة حلوان للأغذية التى يمثلها الطاعن حسبما هو ثابت من عقد الشركة المقدم منه والمؤرخ ١ / ١ / ١٩٨٤ وأن هذا الخاتم جاء اعتماداً للتوقيع المنسوب إلى مديرها ولم يطعن المدعى عليه - الطاعن - بشمة مطعن بتقرير التزوير المقدم منه على هذا الخاتم الأمر الذى تستخلص منه المحكمة بما لها من سلطة مطلقة فى تقدير الأدلة - سيما فيما يختص منها بدعوى التزوير وأدلتها أن التوقيع المنسوب إلى المدعى عليه الطاعن على هذه السندات هو توقيعه وصادر عنه بصفته المدير بشركة حلوان للأغذية وإنه لم يقصد بهذا الطعن إلا تعطيل الفصل فى الدعوى . وإذا كان هذا الذى أورده الحكم سائفاً فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل وبما يكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه - بما ورد بوجهى الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٠٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢٩)

- لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى فى الإدعاء بالإنكار وفى موضوع الدعوى معاً - يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالإنكار سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى .

أن النص فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى إثبات صحته أخذت فى نظر

موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لنتظره أقرب جلسة « قد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى فى الإدعاء بالإنكار وفى موضوع الدعوى معاً بل يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالإنكار سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى لا فرق فى ذلك بين أن يكون إنكار المحرر حاصلاً أمام محكمة أول درجة أو ثانى درجة أو أن القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه ، وسواء كان الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد أو الإبقاء لإتحاد المحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة وهى ألا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيده فى دفاعه إذ أن المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً فى الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه (الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٦)

لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة للمحرر أو رده أو سقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً .

أنه وإن كان من المقرر وفقاً لصريح المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وفى قضاء هذه المحكمة - إنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو سقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديلاً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومتجاً فى النزاع - إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من

قرائن على مجرد إدعائه بتزوير السند دون سلوك طريق الإدعاء بالتزوير ما يفتقها باستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه .

(طعن رقمي ٦٩٣ ، ٧٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٩١)

لا يجوز للمحكمة أن تقضي بصحة للمحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً - يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى - لا مجال لأعمال هذه القاعدة متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير متج .

من المقرر وفقاً للصريح نص المادة ٤٤ من ذات القانون أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بصحة للمحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد هو ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضي بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومتجاً في النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير متج إذ في هذه الحالة تفتقد الحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير والحكم الموضوعي طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمة داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم في الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد استهدفوا من الإدعاء بالتزوير على بيان محل إقامة المطعون ضدها الثانية بالشقة محل النزاع الوارد

بالشهادة الصادرة من المعهد التجارى الفنى بينها المقدمة منها إلى إنقطاع إقامتها بتلك الشقة طوال مدة دراستها بهذا المعهد وحتى تاريخ وفاة المستأجرة الأصلية ، وكان الحكم المطعون فيه فى معرض بحثه لجذوى الإدعاء بالتزوير قد إستظهر من الشهادة الصادرة من الطبيب المقدمة من المطعمون فسددا الثانية إنها كانت تقيم مع عممتها المستأجرة لشقة النزاع خلال فترة تروده على الأخيرة فيها لعلاجها فى المدة من ١٠ / ٧ / ١٩٨٠ حتى ١ / ١٠ / ١٩٨٠ إبان دراستها بالمعهد المذكور ، وإستخلص من ذلك أن إقامتها لم تنقطع عن تلك الشقة فى خلال مدة دراستها بهذا المعهد ، وكان هذا الإستخلاص سافقاً ومقبولاً ويرتد إلى أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم من أن الإدعاء بالتزوير غير متبجح وقضائه تبعاً لذلك بعدم قبوله فإنه لا عليه ان هو جمع بين هذا القضاء وقضائه فى موضوع الدعوى بحكم واحد ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٢ / ٢ / ٢)

لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معاً - يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى - لا فرق بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصل أمام محكمة أول درجة أو ثانى درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد أو بالإلغاء .

إن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى إثبات صحته أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة » قد دلت - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلأً أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثان درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لإتخاذ المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي الا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى بالتزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه ، إذ للمحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٣٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٩٢)

وحيث ان هذا النعى سديد لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤٤ من قانون الاثبات قد دلت على انه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب ان يكون القضاء في الإدعاء بتزوير المحرر سابقاً على الحكم في الموضوع سواء كان الإدعاء بتزويره حاصلأً أمام محكمة أول درجة أو ثاني درجة أم كان القضاء من أيهما صادراً بصحته أو

برده وبطلانه أم كان حكم ثانى درجة بالتأييد أو بالإلغاء ، لما كان ذلك ، كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف برفض الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معاً ، فإنه يكون معيّناً بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٩ لم ينشر بعد)

خامساً : مسائل متنوعة وعامة

- اختصاص للحكمة المدنية بتقدير الوقائع المقدمة لاثبات التزوير من الوجهة المدنية دون الجنائية - طلبات إيقاف الدعوى المدنية حتى يفصل جنائيا فى وقائع التزوير المدعاة وقضاء للحكمة المدنية بالتزوير دون اشارة لطلب الايقاف - لا عيب متى كانت أسباب الرد والبطالان كافية لبيان وجهة نظرها .

ان للحكمة المدنية حين ترفع اليها دعوى تزوير فرعية تكون مختصة بتقدير الوقائع المقدمة اليها لاثبات التزوير من الوجهة المدنية دون الجنائية فاذا طلب اليها أن توقف الفصل فى دعوى التزوير حتى يفصل جنائيا فى وقائع التزوير المدعاة ، فحكمت برد الورقة ويطلانها بغير أن تشير الى طلب الايقاف ، فهي تعتبر أنها قد رفضته ضمنا ، وليس عليها أن تسبب هذا الرفض بأسباب خاصة متى كانت الأسباب التى أقامت عليها حكمها بالرد والبطالان كافية لبيان وجهة نظرها .

(الطعن رقم ١ لسنة ٣ق - جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٣٣)

عدم قبول طلب الطعن بالتزوير الحاصل بعد اقفال باب المرافعة الا اذا رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية جدية الطلب وأمرت بفتح باب المرافعة .

أنه وإن كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير فى الأوراق فى أى حالة كانت عليها الدعوى ، الا أنها قد أشارت الى أن يكون الادعاء بالتزوير حاصلا فى أثناء الخصومة ، فطلب الطعن بالتزوير لا يقبل اذا قدم بعد اقفال باب المرافعة الا اذا رأت للحكمة من ظروف الدعوى أن الطلب جدى لا يقصده الى مجرد الماطلة ، وظهر لها من وجهاته ما يسوغ

فتح باب المرافعة من جديد وتقدير جدية الطلب وعدم جديته بناء على ما يظهر للمحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها ، أمر موضوعي لاشأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣ق - جلسة ١٩٣٣ / ١ / ١)

حكم المادة ٢٧٠ مرافعات التي أجازت سماع الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم مقصور على إثبات الامضاء أو الختم المذكورة لا الى إثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم .

ان المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات التي أجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى الا الى إثبات الامضاء أو الختم المذكورة بصمته لا الى إثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم . وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب الواردة هي فيه بعضها ببعض .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢ق - جلسة ١٩٣٤ / ٤ / ٢٦)

عدم جواز تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة الختم ووجوب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير .

ان من الخطأ تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه . بل في هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير وبطريقه القانوني . وإذن تفصل المحكمة في دعوى التزوير وفي الدعوى الأصلية بما يثبت لديها .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٤ / ٥ / ٢٤)

- مخالفة المادة ٢٦٧ مرافعات التي تقضى بقيام الخبير بأمورية المضاهاة فى حضور القاضى المتدلب للتحقيق وكتاب المحكمة لا يترتب عليها بطلان إلا إذا كان من شأن للمخالفة الإخلال بحق الدفاع .

ان الشارع لم يربط البطلان على عدم قيام الخبير بأمورية المضاهاة فى حضور القاضى المعين للتحقيق وكتاب المحكمة عملاً بالمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات ، فمجرد مخالفة نص هذه المادة لا يستوجب حشماً بطلان الإجراءات وبالنسالى بطلان الحكم الذى بنى عليها . وإنما الذى تجب ملاحظته هو معرفة ما إذا كانت هذه المخالفة كان من شأنها الإخلال بحق دفاع أحد الطرفين أم لا ، فإذا ما تحقق الإخلال وجب نقض الحكم على هذا الأساس ، وألا فلا ينقض .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٤ / ٢ / ٢٢)^(١)

- حق قاضى الموضوع فى حالة تشككه فى صحة الورقة أن يستعين برأى خبير دون أن يدهى أمامه بالتزوير .

إن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة « أن الحكم برد وبطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة » ، وما دام ذلك جائزاً للمحكمة فيجوز لها من باب أولى - فى حالة تشككها فى صحة الورقة المتمسك بها - أن تستعين برأى خبير فى حتى يتسنى لها الحكم على بيته وتمكن من تحقيق العدالة بين الناس ، لأن المادة صريحة خالية من كل يد وشرط ، وقد حول القانون للمحاكم حق تطبيقها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء أحصل طعن بالتزوير أم لم

(١) الموسوعة الفقهية المرجع السابق ص ١٣٤ وما بعدها

يحصل ، وسواء أُنجحت دعوى التزوير أم لم تنجح .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٤ / ٢ / ٢٢)

- جواز إثبات التزوير بكافة الطرق بما فى ذلك البيئة والقرائن .

دعوى التزوير يجوز إثبات وقائعها بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة والقرائن . على أن تمسك الصادرة له الورقة المطعون فيها بالتزوير بهذه الورقة وثبوت تزويره لتاريخها ذلك يعتبر حتماً مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز لخصمه الاستدلال عليه بالبيئة والقرائن لإقناع المحكمة بصحة نظريته هو فيما يتعلق بطروف تحرير تلك الورقة وإدماجها فى عقد آخر لاحق .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥ / ٥ / ١٦)

- إعتبار قوائم القرع والعرائض المقدمة للجهات من العملة والموقع عليه منه أوراقاً رسمية تصلح للمضاهاة .

قوائم القرعة والعرائض التى تقدم من العملة للجهات الرسمية موقعا عليها من العملة بصفته تعتبر من الأوراق الرسمية التى تصلح للمضاهاة عليها فى دعاوى التزوير .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٣٦ / ٢ / ١٣)

- الحكم الصادر فى صلاحية أدلة التزوير باستبعاد بعضها وقبول البعض الآخر هو حكم تمهيدى يكتفى فى بيان أسبابه مطلق القول بأن الأدلة بعيدة أو أنها منتجة فى الدعوى ومتعلقة بموضوعها أما حين الفصل فى صحة الأوراق فيجب إقامة الحكم على أسباب وإفنية ، فإذا كانت أدلة التزوير ليست جديدة بل مما تناوله التحقيق ومرافعة الخصوم فى دعوى إنكار التوقيع

فالحكم الصادر فيها ليس تمهيدياً بل قطعياً ويجب إقامته على أسباب كافية .

أن القاضى حين ينظر فى صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير فيستبعد بعضها لعدم تعلقه بالموضوع أو لكونه غير مقبول قانوناً . ويقبل بعضها الآخر لتعلقه بالموضوع ويأمر بتحقيقه ، فإن حكمه فى هذه المرحلة يكون حكماً تمهيدياً يكفى فى بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة التصديق أو أنها منتجة فى الدعوى ومتعلقة بموضوعها . أما حين يطلب فى آن واحد من القاضى أن يفصل فى صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بأن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين : مرحلة بحث أدلة التزوير ومرحلة الفصل فى الموضوع . ثم يطلب رد السند وبطلانه على أساس ذلك جميعاً ، فإن الحكم فى ذلك يكن حكماً قطعياً لا يكفى فيه بمطلق الأسباب بل يجب بناؤه على أسباب كافية وإفيه .

فإذا كانت أدلة التزوير المقدمة للمحكمة ليست جديدة على الخصومة إدعاءها مدعى التزوير وعرض أستعداده لإثباتها على إعتبار أنها لو ثبتت لدلت على ثبوت التزوير بل كانت مما تناوله التحقيق الذى أجرى فى دعوى إنكار التوقيع السابقة على دعوى التزوير ، كما تناولتها مرافعة خصوم فى الدعوى وتمسك المدعى بدلائنها فى إثبات التزوير فهذه الأدلة لا تعتبر أدلة التزوير التى تعنيها المادة ٢٨٢ مرافعات ، ولذلك فليس من المتعين بحثها أولاً لبيان تعلقها أو عدم تعلقها بموضوع التزوير . والحكم الذى لا يعتد بها لا يكون تمهيدياً مما يكفى فيه بمطلق القول بأنها غير منتجة وإنما فى الواقع من أساسيد الدعوى المقدمة للمحكمة لتعزيز دعوى التزوير المطروحة عليها والمطلوب الفصل فى موضوعها على أساس الدليل المستمد منها ، فالحكم الذى يصدر فيها يكون حكماً قطعياً يتعين بيان أسبابه بياناً وافياً

- حق قاضى الموضوع فى القضاء بصحة المحرر لأسباب سائفة وعدم
التقيد برأى الخبير فى ذلك أو تفنيد رأيه بأسباب صريحة .

إذا إقتنعت محكمة الموضوع مما إستبانته من التحقيقات وما إستظهرته
من القرائن وما تكشف لها من ظروف الدعوى التى إستعرضتها فى حكمها
بأن الأمضاء المطعون فيها بالتزوير صحيحة فلا يصح أن يعاب عليها أنها لم
تأخذ برأى أهل الخبرة للمخالف لما إنتهت إليه إذ هذا الرأى لا يعدو أن يكون
عنصراً من عناصر الأثبات التى تقدم لتكون المحكمة منها رأيهما فى الدعوى ،
فلذا هى لم تطعن إلى كان لها أن تطرحه كأى دليل آخر ، ولا يكون واجباً
عليها قانوناً أن تفنده بأسباب صريحة ، فإن بيانها للأسباب التى تعتمد عليها
يغنى .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤٢ / ١ / ٢٩)

- حكم المادة ٢٧٠ مرافعات الذى يقصر سماع البينة على واقعة
الكتابة أو الإمضاء دون الإلتزام الثابت بها مفصوّر على تحقيق الخطوط ولا
مجال لتطبيقه فى دعوى التزوير .

إن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات خاصة بتحقيق الخطوط ولا مجال
لتطبيقها فى دعوى التزوير . والمقصود منها هو إحترام القاعدة العامة فى
الأثبات بعدم تمكين من يتمسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بالبينة .
فى غير الأحوال التى يجوز فيها ذلك قانوناً ، الإلتزام المدون بها . ولذلك
جاء نصها مقصوداً على أن البينة لا تسمع إلا عند إثبات واقعة الكتابة أو
التوقيع دون الإلتزام ذاته . بخلاف الحال فى دعوى التزوير فإن الأمر فيها إذا
ما قبلت أدلة التزوير يكون متعلقاً بجريمة أو غش مما يجز قانوناً إثباته بجميع

الطرق ومنها قرائن الأحوال كعدم قيام الدين الذى حررت عنه الورقة .
وذلك يستتبع أن يكون الخصم مدعى التزوير الحق فى أن يثبت بجميع الطرق
أيضاً عدم صحة الدعوى عملاً بالمادة ١٨١ مرافعات . وأذن فإذا كان
التحقيق فى دعوى التزوير قد تناول غير الكتابة أو التوقيع وقائع أخرى .
واعتمدت عليها المحكمة ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٤٢/١/٢٩)

- اعتماد المحكمة فى ثبوت التزوير على ما قرره بعض الشهود من أن
المنسوب إليه العقد كان قد تصرف قبل وفاته فى بعض الأطيان التى يشملها
العقد المطعون فيه لا يخالف قواعد الإثبات .

إذا اعتمدت المحكمة فيما اعتمدت عليه ، فى حكمها برد وبطالان
عقد البيع المطعون فيه بالتزوير على ما قرره بعض الشهود من أن المنسوب
إليها صدور العقد كانت قد تصرفت قبل وفاتها فى بعض أطيانها ، وأن هذا
التصرف يتناول بعض الوارد فى العقد ، فإن ذلك منها لا غبار عليه قانوناً .
لأن هذه الشهادة إنما كانت عن واقعة لا دخل لطرف الخصومة فيها ، ولم
يكن تحدث المحكمة عنها لإثبات حق لأحد منهما أو نفيه بناء عليها بل
لتعرف الظروف التى لا يستلزم العقد المطعون فيه بالتزوير ، فلا مأخذ على
للمحكمة والحالة هذه ان هى . بغية تكوين رأى لها فى الطعن الموجه ضد
العقد المذكور ، قد استندت إلى اليينة .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢١)

- قبول أحد أدلة التزوير دون رفض ما عداه يجهز الرجوع للأدلة
الأخرى وتقديرها .

إذا كان الحكم التمهيدى حيث قضى بقبول أحد أدلة التزوير لم يقض
برفض ما عده من الأدلة المعروضة فإنه يكون للمحكمة وهى تفصل فى
دعوى التزوير أن تقلد الأدلة وتعتمد على ما ترى الإعتماد عليه منها .

(الطنن رقم ٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٤/٢٩)

- جواز الإكتفاء برأى الخبير فى تعيينه زمن تحرير الورقة المطعون فيها
بالتزوير وأن تتخذ المحكمة من ذلك قرينة على صحتها .

إن قانون المرافعات قد عد رأى أولى الخبرة من أدلة الأبحاث فى
الدعوى . وجعل للمحكمة أن تكتفى به متى إقتنت بصحته . فإذا
إستندت المحكمة إلى رأى الطبيب الشرعى فى تعيين زمن تحرير الورقة
المطعون فيها بالتزوير وإتخذت من ذلك قرينة على صحتها ، فلا يصح أن
ينعى عليها أنها إذ فعلت تكون قد إعتمدت على قرينة إحتتمالية ، وأن
حكمها قد أقيم على التخمين لا على الجزم واليقين . وخصوصاً إذا كانت
المحكمة قد نفت صلاحية القرائن التى أبداها مدعى التزوير لأن تكون دليلاً
عليه للإعتبارات المقبولة التى ذكرتها وأقامت قضاءها بصحة الأمضاء على
أسباب سليمة تبرره مستخلصة من أقوال الخبير ومن الفحص الذى أجرته
هى بنفسها .

(الطنن رقم ٦٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٥/٣/١)

- المقصود بأدلة التزوير التى تتبناها المحكمة هى الوقائع المتعلقة
بالدعوى والمنتجة فى أثباتها أما قرائن الأحوال والأمارات التى لا تقوم على
وقائع يتدافعها الخصوم فلا تعتبر دليلاً بالمعنى السابق وليست محللاً للقبول أو
الرفض بل يقدرها القاضى عند النظر فى موضوع التزوير .

إن قانون المرافعات قد تعرض لأدلة التزوير في المواد ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ فنصت المادة ٢٧٩ على أن مدعى التزوير يجب عليه أن يعلن إلى خصمه الأدلة التي يرتكن عليها في إثبات دعواه في خلال ثمانية أيام من تاريخ تقرير الطعن بالتزوير مع تكليف خصمه بالحضور لأجل الإثبات . ونصت المادة ٢٨٠ على أنه إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه . ونصت المادة ٢٨٢ على أن المحكمة لا تقبل من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لإثباتها . ونصت المادة ٢٨٤ على أنه إذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها أما بواسطة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً .

والمستفاد من هذه النصوص أن أدلة التزوير التي عنتها هي الوقائع المتعلقة بالدعوى والمنتجة في إثبات دعوى التزوير . أما قرائن الحال والأمارات التي تقوم على وقائع يتدافعها الخصوم إثباتاً ونفيّاً فهي إن كانت تصح حجة على التزوير إلا أنها لا تعتبر أدلة بالمعنى السالف بيانه فما يرد منها بين أدلة التزوير لا يجرى عليه ما يجرى على هذه الأدلة ، ولا يجوز أن يكون محلاً لحكم من القاضى بقبول أو رفض ، بل يجب أن يرجأ النظر فيه إلى حين الفصل في موضوع التزوير ، لأن الحكم بقبول تلك الأدلة يكون من تحصيل الحاصل ، والحكم برفضها هو استبعاد لها وحدها ، وهذا غير جائز لكونها من عناصر الدعوى التي ينظر فيها عند النظر في موضوع التزوير .

وعلى ذلك فإذا قبلت المحكمة من أدلة التزوير الواردة في صحيفة الدعوى دليلاً واحداً وأمرت بتحقيقه وأبقت الفصل فيما عداه مما لا يعدو أن يكون من امارات التزوير ، ثم قضت بعد التحقيق والمرافعة بتزوير الورقة ،

مستندة في حكمها إلى ما إستخلصته من التحقيق مضافاً إليه تلك القرائن والأمارات التي كان قد ساقها مدعى التزوير في صحيفة إعلان أدلته . فإنها بذلك لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/٢/٧)

- مناقشة الخبير غير واجبة على المحكمة إلا إذا كانت هي قد قررت هذا الإجراء وحققها في تقرير المناقشة إذا كانت لازمة أو عدم تقريرها إذا وضحت لها الحقيقة من ملاحظاتها أو من تقرير خبير آخر .

إن المادة ٢٤٣ مكررة من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة مناقشة الخبراء إلا إذا هي كانت قررت هذا الإجراء في الدعوى . فإذا كان لم يصدر في الدعوى قرار من المحكمة بمناقشة الخبير فعلم مناقشته لا يكون مخالفاً للقانون .

على أن القانون قد جعل الحكم بتزوير ورقة أو بصحتها مرجعه إلى ما يثبت للمحكمة من حقيقة الحال فيها سواء أكانت في تعرف هذه الحقيقة قد إستقلت بمشاهداتها وملاحظاتها هي أم كانت قد أستعانت برأى أهل الخبرة ، ثم هو لم يجعل رأى الخبير ملزماً لها . ولما كانت مناقشة الخبير لم تجعل إلا تنويراً للمحكمة فللمحكمة وحدها أمر تقرير إجراء المناقشة من عدمه . وأذن فلا تثريب عليها إذا كان وجه الحق في الدعوى قد تبين لها من تقرير آخر ومن ملاحظاتها هي فقضت فيها على أساس ذلك دون مناقشة الخبير .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧/١/٣٠)

- جواز إتخاذ المحكمة من ثبوت تزوير إمضاء الدين على العقد

المطعون فيه دليلاً على تزوير توقيع الشاهد بختمه على هذا العقد بالطريقة التي قررها الشاهد - ثبوت تزوير توقيع بختمه على العقد يتضمن الرد على طلب تحقيق واقعة إسترداد الشاهد لحتمه وقيامه بالتوقيع به .

إذا كانت المحكمة - بعد أن أقامت الدليل على تزوير الأمضاء المنسوبه إلى المورث الصادر منه العقد المطعون فيه - أخذت بقول الطاعنة فيه بأن التوقيع عليه بختمها ، الذي كان وديعة عند والدها ، بوصفها شهادة إنما كان في غيبتها ويغير أذنهما ، فذلك مفاده أن الحكم إتخذ من ثبوت تزوير الأمضاء المنسوبه إلى المورث دليلاً على تزوير التوقيع بختم الطاعنة بالطريقة التي قالت عنها ، وهذا لا يقدح في سلامته . وهو إذا كان قد وصف قول الطاعنة هذا بأنه دفاع مع أنه إدعاء فذلك لا يعتد به ، متى كان هذا القول قد ثبت بدليل سائق . ثم أنه لا يصح النعى على هذا الحكم بأنه لم يرد على ما طلبه المتمسك بالعقد من تحقيق إسترداد حيازة الطاعنة لحتمها وتوقيعها به العقد . فإن ما قالت به المحكمة من تزوير الحتم يتضمن الرد على هذا الطلب .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٧ / ٦ / ٥)

عدم قبول الادعاء بالتزوير بصفة مبهمه - صورته - الادعاء بأن سيدة غير معروفة مرنها المزور على تقليد اسم البائعة ثم وقعت بدلا منها في دفتر التصديقات دون بيان من هي تلك المرأة ومن الذي مرنها على التزوير ودليل حضورها وتسميها باسم البائعة وتوقيعها بالاسم المتحل .

لا يقبل الادعاء بالتزوير بصفة مبهمه غير مقطوع فيها بشئ . فمن يطعن في امضاء موقع بها على دفتر التصديقات بأنها امضاء مزورة وأن طريقة تزويرها هي ان امرأة غير معينة قد مرنها المزور على تقليد اسم البائعة

فرضت هذه الامضاء المقلدة على دفتر التصديقات فلا يقبل ادعاؤه مادامت هذه الامضاء موقعة بصفة رسمية على يد موظف مختص ، ومادام مدعى التزوير هذا لم يبين من هي تلك المرأة التي وقعت الامضاء المزورة ومن الذى مرنها على التزوير ومادليل حضورها وتسليمها باسم البائعة وتوقيعها بهذا الاسم المتحل أمام كاتب التصديقات .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١١ / ٤ / ١٩٣٥)

جواز الطعن بالتزوير فى الاستئناف فى الامضاء الموقع بها رسميا على الورقة التى اتخذتها محكمة أول درجة أساسا للمضاهاة .

إذا صدر حكم ابتدائى يرد ويطلبان عقد لتزوير الامضاء الموقع عليه جاز لدى استئنافه ، الطعن بالتزوير فى الامضاء الموقع بها رسميا على الورقة التى اتخذتها محكمة الدرجة الأولى أساسا للمضاهاة كدفتر التصديقات .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١١ / ٤ / ١٩٣٥)^(١)

اعتراف شخص بختمه وانكار التوقيع به وقبول محكمة الموضوع الدفع بالانكار وتحقيقه والانتهاه الى عدم جديته ونقض هذا الحكم فيما يتعلق بقبول الانكار - عدم مساس حكم النقض بما للورقة من قيمة ويقاؤها حافظة لقيمتها كورقة معترف ببصمة ختمها حتى يعطى فيها بالتزوير .

إذا اعترف شخص بختمه ولكنه أنكر التوقيع به وقبيلت للمحكمة الدفع بانكار التوقيع ورأت بعد بحثه موضوعيا أنه دفع غير جدى وقضت برفض طلب الاحالة على التحقيق وبصححة الورقة وبستوقيع غرامة على

(١) راجع فى هذا الحكم والأحكام التى تليه الموسوعة الذهبية المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٨ وما بعدها .

من دفع بهذا الضرب من الإنكار وتقضت محكمة النقض هذا الحكم فيما يتعلق بقبوله الدفاع بإنكار التوقيع بالختم مع الاعتراف به ثم بفصله في موضوعه مقرر أن هذا الإنكار غير مقبول وقضت تبعا لذلك بعدم صحة الحكم فيما قضى به من صحة الورقة ومن الغرامة ، فحكم محكمة النقض بعدم قبول إنكار التوقيع وبما يستتبعه من تلك النتيجة لايمس مال الورقة من القيمة . بل أنها تبقى حافظة لقوتها كورقة معترف بصحة الختم الموقع به عليه ولا تقبل مطلقا سوى الطعن فيها بالتزوير .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٥ / ٤ / ٢٥)

اعتبار الطعن بتزوير التاريخ غير مقصود لذاته وجواز الحكم برد وبطالان للمحرر جميعه .

ان الطعن بتزوير تاريخ ورقة ما لا يكون مقصودا لذاته فقط بدون أية نتيجة تترتب على ثبوته والا كان ضريا من العبث . فاذا كان مدعى التزوير انما يرمى الى ما يستفيده - بثبوت تزوير التاريخ - من صدق نظريته التى يدفع بها الورقة التى يطعن عليها بالتزوير . واذا كانت المحكمة قبلت من أدلة التزوير ما يختص بتزوير التاريخ فذلك لتعلقه وارتباطه بصحة الورقة وبطالانها ، لأنه متى ثبت تزوير هذا التاريخ أمكن بالتالى أن تثبت نظرية الطاعن ، وأمكن بناء على ذلك القول بأن باقى ما فى الورقة قد نقل عن الحقيقة التى كان يصدق عليها فى تاريخه الواقعى الى حقيقة أخرى لم تكن موجودة فى الواقع فى التاريخ المزور ، وأنه اذن يكون باطلا . وعلى ذلك فالطعن يتجاوز المحكمة فى هذه الصورة حدما بقضائها ببطالان الورقة كلها بعد ثبوت تزوير تاريخها متعين الرفض .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٥ / ٥ / ١٦)

الطعن بالتزوير فى ورقة تأسيسا على أن الموقع عليها لا ختم له والقضاء بعدم صحة الطعن فى هذه الناحية وأن الختم هو ختم الموقع - هذا القضاء لا يمنع من إعادة الطعن بالتزوير بدعوى أن الموقع لم يوقع بنفسه بهذا الختم أو بدعوى حصول تزوير فى الورقة بالمحو والتحشير .

الطعن بالتزوير فى ورقة ما بدعوى أن مورث الطاعن المنسوب له التوقيع على هذه الورقة لا ختم له مطلقا إذا اقتصر القضاء فيه على التقرير بأن المورث كان له ختم وأن بصمته هى الموقع بها على الورقة المطعون فيها وأن هذه الورقة صحيحة من هذه الناحية ، فهذا القضاء لا يمنع من إعادة الطعن فى الورقة بالتزوير بدعوى أن المورث لم يوقع بنفسه بهذا الختم عليها ، أو بدعوى أن الورقة قد حصل فيها تزوير بالمحو أو بالكشط أو بالتحشير . فإذا كانت هذه الطعون قائمة فى الدعوى فعلا ، ولكنها لم تكن فيها إلا بصفة ثانوية معززة لأصل الطعن الجوهرى وكان الحكم لهذا السبب لم يتعرض لها ، بل حفظ لمدعيها الحق فى إثارتها عند الاقتضاء فطعن هذا المدعى فى الحكم بطريق النقض والحالة هذه هو طعن غير مقبول لعدم المصلحة فيه .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥ق - جلسة ١٣/٢/١٩٣٦)

استلزام الطعن بالتزوير فى العقد الرسمى لا يكون إلا بالنسبة للبيانات التى شاهدها وأثبتها الموظف للمختص - خلو العقد من أى بيان عن حالة البائع العقلية - عدم اشتراط الطعن بالتزوير لإثبات عدم الأهلية .

الطعن بالتزوير فى العقد الرسمى لا يكون إلا فى البيانات التى دونها من الموظف المختص بتحريه عن الوقائع أو الحالات التى شاهد حصولها أو تلقاها عن العاقلين . فإذا كان العقد خاليا من أى بيان عن حالة البائع العقلية

فالقول بأنه قد تم أمام مأمور العقود الرسمية الذي لا يقبل تحريرها لو كان العاقد ذا غفلة أو مجنوناً وأنه لذلك لا يقبل الطعن فيه من هذه الجهة إلا بالتزوير ، قول غير سديد .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧ق - جلسة ١١/١١/١٩٣٧)

جواز رفع دعوى التزوير بصفة أصلية أمام المحاكم المدنية .

أنه إذا كان قانون المرافعات لم ينص في المواد ٢٧٣ وما بعدها إلا على اجراءات دعوى التزوير التي ترفع بصفة فرعية فما ذلك إلا لأن الادعاء بالتزوير بهذه الطريقة هو المفترض شيوعه في العمل لا لأن الشارع أراد أن يمنع رفع دعوى التزوير بصفة أصلية أمام المحاكم المدنية ، فان هذا جائز كلما توافرت في هذه الدعوى شروط الدعاوى على العموم .

(الطعن ٩٦ لسنة ٨ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٣٩)

ثبوت صحة توقيع المورث على السند وإرجاء المحكمة الفصل فيما تمسك به المنكر من أنه على فرض صحة التوقيع فإنه قد دس على الموقع وعند نظر الموضوع لم يطعن المنكر بالتزوير - عدم أحقية المحكمة في القضاء بالتزوير من تلقاء نفسها ولا يعيب حكمها عدم استعمال الرخصة المخولة لها .

إذا كانت المحكمة عندما حكمت بعد اجراءات تحقيق الخطوط الفرعية بصحة توقيع المورث على السند المرفوعة به الدعوى لم تفصل فيما أثاره المنكر من أن السند بفرض صحة التوقيع عليه ، قد دس على الموقع أثناء وجوده بالمستشفى ، وانه مع ذلك قد قصد به الوصية لو اراث ، بل أرجأت الفصل في هذين الدفعين الى وقت نظر الموضوع ، ثم عند نظر الموضوع لم

يطعن منكر السند فيه بالتزوير ، فانه لا يكون من حق المحكمة أن تقضى فى أمر تزويره من تلقاء نفسها ، لأن المادة ٢٩٢ مرافعات تنص على أنه لاجابة لأن يتخذ مدعى التزوير اجراءات دعوى التزوير الفرعية لكي يتسنى للمحكمة أن تحكم برد وبطلان الورقة اذا اقتنعت بتزويرها والمفهوم من هذا أن القضاء بالرد والبطلان انما يكون بناء على طعن من الخصم لاتصديا من المحكمة لما لم يطعن فيه . وفضلا عن هذا فإن الحق المدخل للمحكمة فى المادة ٢٩٢ هو رخصة اختيارية لها ، فاذا هى لم تستعملها فلا يصح أن ينعت حكمها بمخالفته للقانون .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٤٣ / ٤ / ٢٩)

جواز الصلح فى دعوى التزوير من تتوافر فيه الأهلية اللازمة للصلح والتنازل وعدم جواز القول بأن دعوى التزوير غير قابلة للتجزئة بحيث لو كان ضمن المتصالحين قصر بطل الصلح بأكمله بل يصح الصلح من ذى الأهلية لأن التجزئة فى الحقوق المالية جائزة .

أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع من طعن فى الورقة بالتزوير أن يتنازل عن طعنه ويتصلح مع خصمه فى الدعوى متى توافرت فيه الأهلية اللازمة للتنازل والصلح . وإذن فاذا قضى الحكم بعدم نفاذ صلح فى شأن تزوير ورقة من بين أطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض أصل حقهم وعدم اجازة المجلس الحسبى هذا التصرف ، ثم أجرى قضاء هذا على باقى المشتركين فى الصلح بمقولة أن دعوى التزوير لا تقبل التجزئة ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا القصر لأن الصلح صحيح بالنسبة لهم اذ التجزئة فى الحقوق المالية جائزة وليس هناك ما يحول دونها ، فيجوز فى عقد واحد مطعون فيه بالتزوير أن يتصلح بعض ذوى الشأن فيه ويظل

الباقون متمسكين بطعنهم عليه ثم يقضى ببطلانه . ومثل هذا القضاء لاثأثير له فى الصلح الذى تم والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التى تقصر حجية الأحكام على من كان طرفاً فيها .

(الطعن رقم ٤ لسنة ١٣ق - جلسة ١٩٤٣/٥/٢٠)

اعتبار الخطاب المرسل من وزارة المالية الى مصلحة الأملاك بالموافقة على تحرير عقد بيع للمشتري ورقة رسمية وعدم جواز الطعن فيما اشتمل عليه الا بالتزوير .

ان الخطاب المرسل من وكيل وزارة المالية الى مدير مصلحة الأملاك الأميرية متضمناً موافقة الوزير على تحرير عقد البيع بين المشتري وبين مدير مصلحة الأملاك بصفته ، هو ورقة رسمية تحمل الثقة بكل ماورد فيها وتكون حجة على الأشخاص بما تضمنته ، ولايجوز الطعن فيما اشتملت عليه الا بالتزوير .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٤ق - جلسة ١٩٤٥/٢/١٥)

- الإدعاء بتزوير الورقة مادياً ومعنوياً وقبول المحكمة أدلة التزوير المادى والأمر بتحقيقها ليس معناه أنها رفضت أدلة التزوير المعنوى وحققها فى العادة لتحقيق هذه الأدلة إذا ثبت لها إنتفاء التزوير المادى .

إذا كان الثابت بالحكم أن مدعى التزوير قال أنه حصل أما بوضع إمضاء مزور له على الورقة المقدمة فى الدعوى وأما بإختلاس أمضائه الصحيح ، ثم أورد فى صحيفة دعوى التزوير دليلاً على التزوير المادى ، وأورد كذلك أدلته على التزوير المعنوى فإن المحكمة إذا رأت أن تبدأ بالنظر فى التزوير المادى فقبلت الدليل المتعلق به وأمرت بتحقيقه ، فهذا منها لايفيد

أنها رفضت أدلة التزوير المعنوى . وإذا هي بعد أن تبين لها أن لا تزوير مادياً نظرت فى التزوير المعنوى وأخذت بالأدلة المقدمة عليه فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٤٧)

- قبول المحكمة أوراقاً للمضاهاة وقصر الخبير المضاهاة على بعضها دون البعض ومسايرة للمحكمة له فى ذلك عند قيامها بالمضاهاة دون بيان السبب مبطّل الحكم .

إذا نذبت المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت بقبولها للمضاهاة ، فقصر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون بعض ، ثم سايرت المحكمة - وهى بسبيل إجراء المضاهاة بنفسها - الخبير فى إستبعاد ما إستبعد من الأوراق دون إبداء أسباب لذلك ، مع كون الأوراق المستبعدة من الأوراق المقبولة قانوناً فى المضاهاة وفقاً للمادة ٢٦١ من قانون المرافعات ومع كون الحكم الصادر بنذب الخبير لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق واجب التنفيذ ، فحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوباً ببطلان جوهرى يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٦ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٤٨)

حق للمحكمة فى إستخلاص قرينة على التزوير من تجهيل التمسك بالورقة شخصية محررها .

لا تشريب على المحكمة أن هى إتخذت من تجهيل التمسك بالورقة شخصية محررها قرينة تضيفها إلى ما إستندت إليه فى قضائها بتزوير هذه الورقة .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٨ ق جلسة ٢/٣/١٩٥٠)

- إقامة الحكم بالتزوير على أسباب سابقة أخذاً بتقارير الخبراء المقدمة والقرائن التي أضافها فلا يعيبه عدم إشارته إلى تنحى أحد الخبراء عن مهمته بحجة استحالة تحقيق الإمضاء بدون مستحضرات إنقطع إستيرادها .

متى كانت المحكمة قد بنت حكمها بتزوير الورقة محل الدعوى على تقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى أخذاً بالأسباب الواردة فيها مضافاً إليها القرائن الأخرى التى فصلتها فى حكمها ، وكانت هذه الأدلة كافية لحمل هذا الحكم ، فإنه لا يعيبه كونه لم يشر إلى أسباب تنحى خبير ندبته المحكمة من أنه يستحيل عليه تبين حقيقة الإمضاء إلا بمستحضرات أوربية إنقطع ورودها ولم يتم لتلك الأسباب وزناً .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/٢)

- القضاء بالتزوير إستناداً إلى تقرير الخبير مع ثبوت أن هذا التقرير لم يقطع برأى فى التزوير يعتبر قصوراً ولا يزيل هذا القصور إستناداً لحكم إلى إختلاف أقوال الشهود متى كان ما أورده لا يصلح أساساً ليقوم عليه الحكم إستقلالاً بل تأييداً للأساس الذى قام عليه .

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بتزوير الورقة محل الدعوى على تقرير خبير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعى قائلاً أنه ثابت من هذا تقرير أن الأمضاء المطعون عليه بالتزوير يختلف عن إمضاء من نسب إليه المعترف به والموقع به على قسيمي زواجه فى سنة كذا كما أنه يختلف عن توقيع على عقد البيع المسجل فى تاريخ كذا من حيث تركيب الحروف وإتصال بعضها ببعض ، وكان الثابت بتقرير الخبير أنه لم يمكنه القطع بأن الإمضاء المطعون فيه لم يصدر من نسبت إليه إذ الأمضاء الموقع به على

قسيمتى الزواج كما يختلف عن الإمضاء المطعون فيه يختلف أيضاً عن الإمضاء الموقع به على عقد البيع المسجل لما بين تاريخ القسيتين والعقد من فترة طويلة مما لا تصلح معه هاتان الوثيقتان لإجراء المضاهاة عليهما فهذا الحكم يكون قد أقيم على سند لا يؤيده مصدر من الأوراق ويتعين نقضه - وإذا كان هذا الحكم قد استند أيضاً إلى إختلاف أقوال الشهود فى محضر التحقيق الذى أجرته المحكمة الابتدائية فذلك لا يصلح أساساً ليقوم عليه الحكم إستقلاً إذ أن ما أورده فى هذا الخصوص إنما كان على سبيل تأييد الأساس الذى أقام عليه قضاء وهو تقرير الخبير .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠ / ٣ / ٢)

إقامة الحكم برفض دعوى التزوير على عجز مدعيه عن الإثبات لأسباب سائفة - النعى بعدم تحقيق دفاعه فى تهريج أقوال شهود النفى - نعى غير منتج .

متى كان الحكم برفض دعوى التزوير مقاماً بصفة أساسية على ما ثبت للمحكمة من عجز المدعين بالتزوير عن إثبات دعواهم ، وكانت الأسباب التى استند إليها فى ذلك كافية لحمله فلا يضيره عدم تحقيق دفاع مدعى التزوير فى خصوص تهريج أقوال شهود النفى اذ ليس من شأن ثبوت هذا التهريج تغيير وجه رأى فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠ / ٣ / ٢٣)

- عدم إشارة القاضى والخبير اللذين باسرا عملية الإستكتاب إلى وجود تلاعب من المستكتب لا يمنع محكمة الإستئناف من إستظهاره .

إن عدم إشارة القاضى والخبير اللذين إستكتبا المطعون فى إمضائه إلى

وجود تلاعب منه وقت الإستكتاب لا يحول دون أن تستظهر محكمة الإستئناف هذا التلاعب من إطلاعها على الإمضاءات موضوع المضاهاة ومقارنتها .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٥٠)

- جواز إحالة الحكم في بيان أوجه الخلاف بين الإمضاء المطعون فيها وإمضاء المضاهاة على تقرير الخبير .

متى كان الحكم قد أحال في بيان أوجه الخلاف بين الأمضاء المطعون فيهما والأمضاءات التي حصلت المضاهاة عليها إلى ما أثبتته تقرير الخبير الذي فصل أوجه الخلاف فإن النعي عليه القصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٤/١/١٩٥١)

جواز إستخلاص دليل التزوير من خطاب من المتمسك بالورقة ينفي صدور التصرف المثبت في هذه الورقة - الإدعاء بأن هذا الخطاب يتصرف إلى التصرف الرسمي لا إلى العرفي هو جدل موضوعي .

(أ) لا محل للنعي على الحكم مخالفة للمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات (التقديم لقبول دليل على التزوير وإستمدت من خطاب محرر من الطاعن بعد وفاة المورث ينكر فيه أن هذا الأخير تصرف في الحصة موضوع العقدين القضى بردهما ويطلاتهما .

(ب) القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما يتصرف إلى إنكار التصرف الرسمي لا العرفي هو جدل موضوعي لا سبيل لاثارته أمام محكمة التقض .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥١)

- إثبات تقرير الخبير أن مدعى التزوير لم يوقع على السند - بالرغم من إعتناء المحكم لهذا التقرير قضى برفض دعوى التزوير إستناداً إلى قرائن غير مؤدية يعتبر قصوراً .

إذا كان مناط البحث في الدعوى هو ما دفع به الطاعن من أنه لم يوقع على السند المطعون فيه بالتزوير ، وفى سبيل تحقيق ذلك نذبت محكمة أول درجة خبيراً لمضاهاة الإمضاء الواقعة على السند والمنسوبة إلى الطاعن بخط إمضائه على الأوراق المعترف بها وكذلك إمضاء إبنه ، فقدم هذا الخبير تقريره مبيناً فيه أن التوقيع المنسوب إلى الطاعن ليس بتوقيعه ولا بتوقيع إبنه ، إذا كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه مع أخذه بتقرير الخبير وإثباته أن الطاعن لم يوقع على السند قد قضى برفض دعوى التزوير إستناداً إلى قرائن ذكرها لا تزدى إلى إثبات صحة التوقيع ، فهذا المحكم يكون قد أقيم على أسس متخاذلة لا تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٢٧)

- قبول للمحكمة دليلين من أدلة التزوير والأمر بتحقيقهما وظهور ما يكفى لتكوين إقتناعها بالتزوير من تحقيق أحد الدليلين فلا تتريب عليها إذا أطرحت الدليل الآخر ولم تمض فى تحقيقه .

إذا كانت المحكمة قد قبلت دليلين من أدلة التزوير على إعتبار أنهما متعلقان بالدعوى ومتجانان فى إثبات التزوير وأمرت بتحقيقهما ثم حققت أحدهما فظهر لها من تحقيقه ما يكفى لتكوين إقتناعها بتزوير السند المطعون فيه فلا تتريب عليها إذا أطرحت الدليل الآخر ولم تمض فى تحقيقه . وإذن فمضى كان الواقع فى الدعوى هو أن المحكمة قد نذبت قسم أبحاث التزييف

والتزوير بمكتب الطب الشرعى لفحص السند المطعون فيه فنياً لبيان المدة التى إنقضت على تحريره وهل ترجع إلى التاريخ الوارد به أم لا ولمضاهاة التوقيع المنسوب للمطعون عليها على توقيعاتها على الأوراق الرسمية والعرفية المعترف بها وبعد أن باشر القسم مأموريته قدم تقريراً أثبت فيه أن الأمضاء الموقع بها على السند هى إمضاء غير صحيحة ولم تصدر من يد صاحبيتها وكانت المحكمة قد كونت إقتناعها بتزوير السند مما جاء بالتقرير المذكور ومما لاحظته من أن الاختلاف بين الإمضاء المطعون فيها والأمضاءات الصحيحة يرى ظاهراً بالعين المجردة فإن النعى عليها مخالفة القانون لعدم تحقيقها الدليل الآخر الخاص ببيان المدة التى إنقضت منذ تحرير السند المطعون فيه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٣١)

- حق المدعى التزوير فى تقديم أوراق للمضاهاة وعدم إلزام المحكمة بأن تطلب إليه تقديم شئ منها وجواز إكتفائها فى إجراء المضاهاة على أوراق قدمها المدعى عليه .

للمدعى عليه بالتزوير أن يقدم إلى المحكمة الأوراق التى يرى إجراء المضاهاة عليها ولكن ليست المحكمة ملزمة بأن تطلب إليه شيئاً منها . وذلك تفريعاً عن الأصل القاضى بأن إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهود إنما محلها إذا لم تقتنع المحكمة من وقائع الدعوى ومستدلاتها برأى فى شأن الورقة المطعون فيها بالتزوير ومن ثم فإنه يكون فى غير محله النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن فى الدفاع إذ لم تطلب منه المحكمة أوراقاً لإجراء المضاهاة مكتفية بما قدمه المطعون عليه من هذه الأوراق .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/١٤)

- إستخلاص المحكمة من أوراق الدعوى أن المورث لم يكن يوقع بإمضائه وقضاؤها يرد ويطلق السند الموقع عليه بإمضاء منسوب لهذا المورث لا يعتبر نقلاً لعبه الأثبات .

متى كان الحكم إذ قضى يرد ويطلق العقد المطعون فيه بالتزوير قد قرر أن هذا العقد موقع عليه بإمضاء منسوب إلى مورث المطعون عليهم مع أنه يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى والوصلات المقدمة من الطاعنين أن المورث لم يكن يوقع بإمضائه عليها فإن هذا الذي ذهب إليه الحكم لا يفيد أنه نقل عبه إثبات التزوير من عاتق المدعين إلى عاتق المدعى عليهم بل يفيد أن المحكمة إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية من الأوراق المقدمة فى الدعوى سواء من الطاعنين أو من المطعون عليهم أن مورث الأخيرين إنما كان يوقع بختمه لا بإمضائه مما يؤيد ما إدعاه المطعون عليهم وعجز عن نفيه الطاعنان من أنه كان يجهل القراءة والكتابة .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢)

- حق المحكمة فى عدم الأخذ برأى الخبراء المتدينين والأخذ برأى الخبير الإستشارى متى ثبت إقتناعها بأسباب مودية .

المحكمة غير ملزمة بإتباع رأى الخبراء الذين ندبوا فى الدعوى ولها السلطان المطلق فى تقدير الأدلة وفى الأخذ بتقرير الخبير الإستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاماة التى أجزتها بنفسها ما يقتنعها بصحة العقد وكانت الأسباب التى بنت عليها إقتناعها بذلك من شأنها أن تؤدى إلى ماقتضت به .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢)

ان وقف المرافعة اعمالا لحكم المادة ٢٨١ من قانون المرافعات لا يكون الا باقرار المدعى عليه بالتزوير أنه غير متمسك بالورقة المطعون فيها فاذا كان مصرا على تمسكه بها فلا محل لأعمال المادة المذكورة ولو أبدى عدم تمسكه بتاريخ الورقة الثابت وشهادة الشاهدين عليها .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٧ ق- جلسة ١٩٤٨/٥/٢٠)

تقرير التمسك بالورقة المطعون في تاريخها بالتزوير أنه لا يعول على هذا التاريخ وإنما يعول على محتويات الورقة التي لم يطعن فيها يعتبر نزولا عن التمسك بالتاريخ المطعون فيه يتعين معه على المحكمة وقف المرافعة في الدعوى ولو لم يطلبه المدعى عليه صراحة وعدم جواز القضاء بالرد والبطلان .

ان نزول التمسك بالورقة المطعون بتزويرها عن التمسك بها يوجب وقف المرافعة في مادة التزوير ، ولا يلزم للحكم بوقف المرافعة أن يطلبه المدعى عليه صراحة .

فاذا طعن بالتزوير في تاريخ ورقة مقدمة في الدعوى وأجاب التمسك بها بأنه لا يعول في دفاعه على هذا التاريخ ولا يهيمه أن يكون كذا ، كما هو ظاهرها ، أو كذا ، كما يزعم خصمه ، وإنما هو يعول على ذات محتوياتها غير المطعون فيها ، فان هذا القول يكون نزولا منه عن التمسك بالتاريخ المطعون فيه وعن الدفاع الذي يقيمه عليه ، مما يتعين معه على المحكمة وقف المرافعة في دعوى التزوير الخاصة بتغيير التاريخ ، فان هي لم تفعل وقضت برد وبطالان التغيير المدعى حصوله في التاريخ كان حكمها مخالفا للقانون ، وجاز لمحاكمة النقض أن تقضى في موضوع الادعاء بالتزوير بوقف المرافعة فيه اذ هو صالح للحكم .

(الاجن رقم ١٨٤ لسنة ١٧ ق- جلسة ١٩٤٩/٦/٢)

شرط اعتماد للحرر المانع من الطعن بتزويره أن يكون صادرا عن علم بما يشوبه - الطعن في العقد بأنه يخفى وصية لا يمنع من الادعاء بتزويره عند وضوح هذا العيب .

لكي يكون اعتماد المحرر مانعا من الطعن فيه بالتزوير فيما بعد يجب أن يكون صادرا عن علم بما يشوبه من عيوب . وإذن فمتى كان الواقع أن وكيل المطعون عليه اذ قرر أن عقد البيع الذي تمسك به الطاعن يخفى وصية لم يكن يعلم بتزويره فإن ماقرر هذا الوكيل لا يحرم المطعون عليه بعد ذلك من الطعن بالتزوير في العقد المذكور متى استبان له تزويره .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٠٢٠ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٦)

اقامة الحكم بتزوير عقد لا على صورته المقدمة من مدعى التزوير بل على ملاحظته للمحكمة من تغيير مادی فيه - لا اخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة اذ قضت بتزوير العقد المطعون فيه اقامت قضاءها لا على صورته المقدمة من المدعين بالتزوير بل على ملاحظته المحكمة من تغيير مادی في بيان مقدار الأجرة فيه . فان للمحكمة في ذلك لم تخل بحق الطاعنين في الدفاع ، اذ كان هذا العقد مقدما منهما وكان موضوع الطعن بالتزوير ومحمل بحث الطرفين ولا على المحكمة ان هي استخلصت دليل التزوير المادى عما احتواه نفس العقد من تغيير .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٢٠ق - جلسة ١٩٥٢/٥/٢٢)

حق للمحكمة في تقليد الوقت الكافي لفحصها السند المطعون فيه قبل الفصل في الدعوى .

متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها اطّلت على السند المطعون فيه بالتزوير ووصفت ما به من بيانات بما يفيد أنها فحصته قبل الفصل في الدعوى فإنه بحسبها أن تقدر لنفسها الوقت الذي تراه كافياً لانجاز عملها وهذا بما لا شأن للخصوم به .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٢/١٠/٣٠)

تقرير المحكمة اطلاعها على المظروف المحتوى على السند المطعون فيه يفيد اطلاعها على ذات السند لاغلافة- عدم التزامها بتحرير محضر بنفس المظروف .

إذا كانت المحكمة قد قررت أنها اطّلت على المظروف المحتوى على محرر مطعون فيه بالتزوير قبل صدور الحكم فإن هذه العبارة تفيد أنها اطّلت على محتويات المظروف لاغلافة والا كان قولها بالاطلاع عبثاً ، أما تحرير محضر بنفس المظروف والاطلاع على محتوياته فليس بلازم لأن هذا المظروف وما احتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لاجراء من اجراءاتها وليس من واجب المحكمة ان تحضر كاتباً كلما أرادت الاطلاع على ورقة من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٣/١/١٥)

كفاية ثبوت قيام للمحكمة بفرض المظروف المحتوى على السند وفحصه وعدم التزامها بتحرير محضر بذلك .

متى كان الشائب من الأوراق هو أن المحكمة قد فضت المظروف المحتوى على السنتين المطعون فيهما بالتزوير وأنها لم تصدر حكمها الا بعد فحصهما فإنها إذ فعلت ذلك لم تكن فى حاجة الى اثبات فرض المظروف

والاطلاع على محتوياته بمحضر خاص لأنه ليس من واجبه أن تحضر كاتبا
لأثبات الاطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة .

(الطنن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠٢٠ق- جلسة ١٩٥٣/٦/٢٥)

مصادقة المدعى عليه في دعوى التزوير للمدعى على جوهر الواقعة
المطلوب اثباتها يجعل الادعاء بالتزوير غير منتج ويكون على المحكمة أن
تحكم بانتهاء الاجراءات ولا يجوز لها الحكم برفض الادعاء والغرامة .

إذا كان المدعى عليه في دعوى التزوير قد صادق مدعى التزوير على
جوهر الواقعة المطلوب اثباتها فلم تر المحكمة محلا للسير في اجراءات
التزوير لأن الادعاء به أصبح غير منتج فانه كان عليها وفقا لنص المادة ٢٨٩
من قانون المرافعات أن تقضى بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير ، أما وقد
قضت برفض الادعاء وبالزام مدعى التزوير بالغرامة القانونية فانها تكون قد
أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأنه لايجوز الحكم بالغرامة على مدعى
التزوير الا اذا قضى بسقوط حقه في الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقا لنص
المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات .

(الطنن رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٢١ق- جلسة ١٩٥٤/١١/٤)

عدم جواز مسألة الخلف عن التزوير الذي يرتكبه السلف كما هو
الحال بالنسبة لكل الجرائم .

التزوير كغيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن سلفه ولا يسأل عنه الا
فاعله ومن يكون قد اشترك معه فيه .

(الطنن رقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٢ق- جلسة ١٩٥٥/١١/١٧)

محكمة الموضوع غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لأوراق الدعوى متى أصدرت حكمها بعد الاطلاع على هذه الأوراق .

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن للمحكمة أصدرته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لهذه الأوراق فإن النعى عليها بعدم اطلاعها على المحرر المطعون عليه بالتزوير فى الدعوى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ٢٦٤)

الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار - صميم الخصومة ومدارها - اغفال قاضى الدعوى الاطلاع عليها - بطلان الحكم .

اغفال قاضى الدعوى الاطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير أو الإنكار مما يعيب الحكم الصادر بشأن الورقة ويطله اذ هى صميم الخصومة ومدارها .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩/٦/١٩٦٨ م ١٩ ص ١١٨٤)

المظروف للمحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير - للمحكمة أن تطلع عليه فى غيبة الخصوم - عدم اعتبار ذلك اجراء من اجراءات التحقيق يتحتم حصوله فى حضورهم .

المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى وللمحكمة أن تطلع عليه فى غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك اجراء من اجراءات التحقيق يتحتم حصوله فى حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٥ق - جلسة ٦/١١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١١٧٠)

التزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه بالتزوير - وجوب أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير - حلة ذلك - عدم قبول استئناف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه وانتهاء الاجراءات .

مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الاثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق أن التزول عن التمسك المطعون فيه وما يترتب عليه من انتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الاجراءات بصدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لانتهاء اجراءات قد انتهت بالفعل ، وإذن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتزل عن التمسك بالحرر المطعون عليه الا بعد صدور الحكم الابتدائي برد وبطلان ذلك للحرر ، فليس له أن يتنحى على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بانتهاء الاجراءات كما ليس له أن يستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه وانتهاء الاجراءات - استنادا الى نزوله عن الورقة المطعون عليها - بعد صدوره .

(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥ / ١٢ / ٨)

اعتبار الورقة رسمية - مناعه م ٣٩ مدني المقابلة للمادة ١٠ اثبات -
الأوراق الصادرة من موظفي البعثات الدبلوماسية والسفارات الأجنبية -
لا تعد أوراقا رسمية .

اذ كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ القانون المدني المقابلة للمادة ١٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفا عموميا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد بهما في هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة

المصرية لاجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم توجه ، فان رجال البعثات الدبلوماسية وموظفى السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية فى معنى المادة المشار إليها ، ولا تعتبر المحررات التى يصدرونها من الأوراق الرسمية ، وبالتالي فلا محل للمجدد حول ما اذا كان الملحق العسكرى أو سواء هو الموقع على الشهادة الصادرة من السفارة التى استند إليها الحكم أو أنها لا تندرج ضمن أعمال وظيفته .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ من ٢٨ ص ٤٢٢)

وفاء البنك بقيمة شيك مدلىل بتوقيع مزور على الساحب - وفاء غير مبرر للعبة البنك قبله - شرطه - ألا يقع خطأ من جانب العميل .

منى كان الأصل ان ذمة البنك - المسحوب عليه - لا تبرأ قبل عميله اذا أوفى بقيمة الشيك مدلىل بتوقيع مزور على الساحب باعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك بفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها وهو التوقيع الصحيح للساحب . فلا تعدم أئذ القرينة المقررة فى المادة ١٤٤ من قانون التجارة ، وتعتبر وفاء البنك بقيمة الشيك وفاء غير صحيح حتى ولو تم الوفاء بغير خطأ منه ، الا أن ذلك مشروط بألا يقع خطأ من جانب العميل الثابت اسمه بالشيك والا تحمل الأخير تبعه خطئه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت خطأ الطاعن متمثلاً فى اخلاله بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة له من البنك فتمكن مجهول من الحصول على واحد منها وتزويره وصرف قيمته فانه يكون قد أثبت الخطأ فى جانب الطاعن وبين علاقة السببية بينه وبين الضرر الذى وقع وخلص من ذلك الى الزام كل من الطاعنة والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موضوع النزاع فى حدود

ماحصله من وجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون ضده فان النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون بمقولة انعدام رابطة السببية بين ما ارتكبه الطاعن من خطأ وبين الضرر الواقع فعلا متمثلا فى صرف قيمة الشيك لمن زور امضاء الطاعن عليه يكون نعيًا غير سديد .

(الطعن رقم ٣٩٣ ، ٤١٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٧ ص ٢٨ ص ٦١٩)

الورقة المطعون عليها بالتزوير - ثبوت أنها كانت مودعة بالخزينة وأن المحكمة لم تطلع عليها - قضاؤها برفض الادعاء بالتزوير - أثره - بطلان الحكم .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اغفال قاضى الموضوع الاطلاع على الورقة المطعون عليها بالتزوير مما يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويطله اذ هى صميم الخصومة ومدارها . وإذا كان الثابت من الأوراق والشهادة الصادرة من محكمة استئناف المنصورة المقدمة لحافظة مستندات الطاعن أن المظروف الموجود بداخله الاقرار المطعون عليه بالتزوير مختوم بخاتم بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة وأودع الخزينة ولم يقضى من جانب المحكمة ومازال محرزا ، وكان فى ذلك مايقطع بأن محكمة الدرجة الثانية لم تطلع على الورقة المطعون عليها - بالتزوير قبل اصدارها الحكمين المطعون عليهما ، فان هذين الحكمين يكونان باطلين .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)

خلو ورقة التقرير بالطعن من توقيعات أعضاء النقابة الطاعنين - عدم قبول الطعن شكلا - لا يصح التعويل على التوقيع على الورقة المستقلة المقدمة مع تقرير الطعن .

لما كان النص في المادة ٥١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية على أن «لخمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها ، بتقرير يوقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها . . . » وكان من المقرر ان تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه لما كان ذلك وكانت ورقة التقرير بالطعن خلوا من توقيعات أعضاء النقابة الطاعين وكان لا يصح التعويل على الورقة المستقلة المقدمة مع تقرير الطعن الموقع عليها منهم مادام أن توقيعاتهم لم تدون على تقرير الطعن ذاته طبقا لنص المادة ٥٦ سالفه البيان ومن ثم فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا (١).

(الطعن رقم ١ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٩)

التزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير - ميعاده .

ان مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن التزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء

(١) راجع في هذا الحكم والاحكام التي تليه ملحق الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ١١٠ وما بعدها .

بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تنزل عن التمسك بالمحررين المطعون عليها بالتزوير إلا بعد صدور الحكم الابتدائي بردهما وبطلانها فليس لها أن تنعى على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بإنهاء الإجراءات كما ليس لها أن تستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بإلغائه وإنهاء الإجراءات - إستناداً إلى نزولها عن المحررين المطعون عليها - بعد صدوره ، ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد على غير أساس .

(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٩٠)

نظم المشرع طريق الإدعاء بالتزوير - إذا لم يسلك مدعى التزوير الطريق الذى رسمه القانون - من حق المحكمة أن تعتبر الورقة صحيحة ما دامت لم تر من ظروف الدعوى ما يقنعها بأنها مزورة .

أن المشرع نظم طريق الإدعاء بالتزوير ، فأوجب فى المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات أن يكون ذلك بتقرير فى قلم الكتاب وفقاً للأوضاع المنصوص عليها حتى يتيح الإدعاء أثره القانونى فإذا لم يسلك مدعى التزوير السبيل الذى رسمه القانون فإن من حق المحكمة أن تعتبر الورقة صحيحة ما دامت لم تر من ظروف الدعوى ما يقنعها بأنها مزورة لما كان ذلك وكان فهم ما يحتويه المستند من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائفاً وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يدع بتزوير الأقرار المؤرخ ١٩٧٥/٧/١ بالطريق الذى رسمه القانون وكانت محكمة الموضوع قد خلصت - فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل - إلى صحة هذا الإقرار وأقامت قضاءها فى هذا الخصوص على ما أورده الحكم المطعون فيه من أن « مفاد إقرار المستأنف - الطاعن - وأقوال شاهدى المستأنف عليها

الأولى - المطعون عليها الأولى - إن المستأنف فى إبرامه العقد مع المؤجر لم يكن إلّا نائباً عن المستأنف عليها الأولى . . . التى قدمت المقابل النقدى للتنازل . وكان هذا الذى حصله الحكم فى خصوص الاقرار وفهم ما يحتويه سائفاً له أصل الثابت فى الأوراق وكاف لحمل قضائه ، ولا يغير من ذلك إغفال الحكم ليرد على الخطاب الذى تمسك به والذى أرسلته المطعون ضدها الأولى لمطالبته برد مبلغ ٧٥٠ جنيه لأن ما جاء بهذا الخطاب لا ينفى أنها المستأجرة لشقة النزاع فضلاً عن أن الأخذ بالاقرار المؤرخ ١٩٧٥ / ٧ / ١ يحمل الرد الضمنى المسقط لهذا المستند ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠ / ٦ / ٢١)

إن مناط قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقررره المادة ٥٢ من قانون الإثبات أن يكون منتجاً فى النزاع فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقيم قضاءها بعدم قبوله على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٠ / ١٠ / ١٨)

التزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير متجة لأى أثر قانونى .

لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير متجة لأى أثر قانونى ، وإذ كان الثابت أن إدعاء المطعون ضده بالتزوير على عقد بيع المحل بالجلد المؤرخ ١٩٧٨ / ٤ / ٢٢ قد قام على أن الطاعن أضاف إليه بيانات على

أحد وجهي ورقته الذي كان خالياً من قبل ، وكان الأخير قد تنازل عن التمسك بهذا العقد المقدم منه وطلب إلزام المطعون ضده بتقديم نسخة العقد الموجودة تحت يده وهو ما لم تجبه إليه المحكمة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حمل ذلك التنازل من الطاعن على أنه يشمل كل ما تضمنته الورقة المدعى بتزويرها بما يحول بينه وبين العودة إلى التمسك ولو يجزء منها وهو ما لم يجادل فيه الطاعن أمام محكمة الاستئناف - فإنه لا تشريب على الحكم المطعون فيه ان هو إلتفت عن دفاع الطاعن بعد ذلك المستند إلى بعض ما جاء في تلك الورقة ومن ثم يضحى النعى عليه في هذا الخصوص بقصور التسيب في غير محله .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣٩٠/١٠/٢٨)

الأوراق المدعى بتزويرها - لا تعدل أن تكون من أوراق الدعوى - لا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات التحقيق - للمحكمة أن تطلع عليها في غيبتهم .

أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدل أن تكون من أوراق الدعوى فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات التحقيق فيتم حصوله في حضور الخصوم وللمحكمة أن تطلع عليها في غيبتهم وإذ أورد الحكم المطعون فيه في مدوناته ما يفيد إطلاعه على الإقرار المدعى بتزويره وكان هذا الإجراء وحده لازم للوقوف على صميم الخصومة ومداها دون إتخاذ أى إجراء آخر فإن النعى على الحكم المطعون بالبطلان يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣٩٠/١٢/٢٠)

يتعين لمن يدعى تزوير محرر يبد آخر ويخشى أن يحتاج به أن يرفع دعوى تزوير أصلية وعلى من يفيد منه حتى لا يحتاج إيهما بتزويره في دعوى لم يكن ممثلاً فيها - وإلا كانت غير مقبولة .

لما كان النص في المادة ٥٩ من قانون الإثبات على أنه « يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من يبد ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة . . » مفاده أنه يتعين لمن يدعى تزوير محرر يبد آخر ويخشى أن يحتاج به أن يرفع دعوى تزوير أصلية عليه وعلى من يفيد منه - حتى لا يحتاج إيهما بتزويره في دعوى لم يكن ممثلاً فيها - وإلا كانت غير مقبولة - وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى بعد أن عرض لأحكام هذه المادة إلى أن المطعون ضدهما ليسا ضمن من توجب المادة إختصاصهم في الدعوى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون بقضائه بعدم قبولها لرفعها على غير ذي صفة ، وإذا كان مناط وجوب أن تعرض محكمة الموضوع لبحث التزوير المدعى به أن تكون الدعوى أمامها مقبولة فإن النعي بهذه الأسباب برمته يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

للمحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير - تكون حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها .

أن النص في المادة ١١ من قانون الإثبات على أن « المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذرى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة

قانوناً ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها بالتزوير وتكون حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور قام بها محررها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح ماورد بالشهادة الصادرة من هيئة النقل العام من تحديد لرقم السيارة التي وقع بها الحادث بقوله . وإذ جاءت أوراق الجنتحة سند الدعوى وصحيفة إفتتاح الدعوى خالية تماماً من رقم السيارة أداة الحادث ، ولم تقدم هيئة النقل العام كشوف الحركة بخصوص الخط ٦٨ يوم الحادث في ١٣/١١/١٩٧٦ لبيان ما إذا كانت السيارة رقم ٢٤٤٣ أنوبيس عام القاهرة سألقة الإشارة إليها هي التي كانت تعمل عليه وهي ذات السيارة مرتكبة الحادث من عدمه . وإذ كانت انشهاده المشار إليها بوجه النعي قد حررها رئيساً قسمي الحوادث وشئون المرور المركزي بهيئة النقل العام بالقاهرة وراعياً الأوضاع القانونية المطلوبة في تحريرها وضمنها أن السيارة رقم ٧٠٤٢ هيئة خط ٦٨ قيادة السائق المتسبب في حادث الحضر ٦٣٣٠ سنة ١٩٧٦ جنح الأزيكية وإنها بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦ كانت تحمل لوحات رقم ٢٤٤٣ أنوبيس عام القاهرة فإنها تعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ، فلا يمكن إنكار ماورد بها إلا عن طريق الطعن بالتزوير ، وهو ما تلجأ إليه الشركة المطعون ضدها ، ومن ثم تكون لتلك الشهادة حجتها في الإثبات ،

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩)

الإدعاء بتزوير للمحررات - رسم المشرع طريقاً له في المادة ٤٩ -
التقرير به يتم في قلم الكتاب - تقرير الطعن بالتزوير هو وحده المعول عليه

فى بيان المحررات المدعى بتزويرها وفى تحديد مواضع التزوير بها - لا يجوز
لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه أمام المحكمة أو فى مذكرة شواهد التزوير
الإدعاء بتزوير محرر آخر لم يشمله تقرير الطعن أو إضافة مواضع أخرى
للتزوير فى المحرر المدعى بتزويره غير تلك التى عدها فى التقرير .

أنه وقد نصت المادة ٤٩ من قانون الإثبات على أنه « يكون الإدعاء
بالتزوير فى أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير فى قلم الكتاب وتبين فى
هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها وإلا كان باطلاً » ، فقد دلت على
أن المشرع قد رسم طريقاً للإدعاء بتزوير المحررات - هو طريق التقرير به فى
قلم الكتاب وجعل تقرير الطعن بالتزوير هو وحده المعول عليه فى بيان
المحررات المدعى بتزويرها وفى تحديد مواضع التزوير بها - ومن ثم لا يجوز
لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه أمام المحكمة أو فى مذكرة شواهد التزوير
الإدعاء بتزوير محرر آخر لم يشمله تقرير الطعن أو إضافة مواضع أخرى
للتزوير فى المحرر المدعى بتزويره غير تلك التى حددتها فى التقرير لأن ذلك
منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير
من قلم الكتاب - ولما كان الثابت بمدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة لم تضمن تقرير الطعن بالتزوير الذى
أودعته قلم الكتاب والإدعاء بوجود تزوير بالإضافة فى المحررات المدعى
بتزويرها وهى إضافة عبارة - كتأمين قدره ٢٠٠٠ جنيه ألفان جنيهأ لا غير
لكل منها - ومن ثم لا يقبل منها الإدعاء أمام المحكمة بتزوير تلك العبارة لأن
ذلك منها يكون إدعاء بتزوير محرر بغير الطريق الذى رسمه القانون ولا
تشريب على الحكم المطعون فيه إذ إلتفت عن هذا الإدعاء ويكون النعى على
غير أساس .

يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون متتجاً في النزاع - إذا كان غير
ذى أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن
تبحث شواهده أو تحققها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط - وعلى ما تقرره المادة ٥٢ من
قانون الإثبات لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون متتجاً في النزاع ، فإذا كان
غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله
دون أن تبحث شواهده أو تحققها ، إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما
لو ثبت بالفعل ما كان متتجاً في موضوع الدعوى وكذلك الحال إذا كان
الخصم لم يدع أن الحقيقة قد غيرت في المحرر المدعى بتزويره وكان تقدير
ذلك كله من سلطة محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد واجه دفاع الطاعن بطلب تمكينه من الطعن بالتزوير على فاتورة الشراء
المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ بقوله (. . .) ولا وجه أيضاً لفتح باب المرافعة
للطعن بالتزوير على الفاتورة الابتدائية الصادرة من . . . بشأن شراء هذا
الجرار لعدم إنتاجية هذا الإدعاء لأن المستأنف حين إدعى وجود عقد بيع عن
حصته هذا الشريك فيكون قد أقر صراحة بصحة مشتراه بموجب هذه
الفاتورة . . .) ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم سائغاً وكافياً لحمل
قضائه وله مأخذه الصحيح من الأوراق فإنه لا عليه أن التفت من الفاتورة
المقدمة من الطاعن وعن طلبه تمكينه من الإدعاء بتزوير الفاتورة المقدمة من
المطعون ضده الأول ويضحى النعى عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

الإدعاء بالتزوير من الرخص التي قررها المشرع للخصم أن شاء
إستعملها دون حاجة إلى الترخيص له بذلك من المحكمة .

أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عرض في أسبابه إلى بحث مدى صلاحية التوكيل العام الصادر من مورث الطاعن إلى المطعون ضده الثاني لإبرام عقد البيع موضوع النزاع وإنتهى إلى صلاحيته في إبرامه لإشتماله على توكيل خاص له ببيع وشراء العقارات ودفع وقبض الثمن والتوقيع على عقود البيع الابتدائية والنهائية ، كما أنه بحث في أسبابه ما تمسك به الطاعن من ضرورة هذا العقد ووروده على محل لا وجود له وإنتهى إلى نفيهما وأقام قضاءه في هذا الخصوص على ما يكفي لحمله وله أصل ثابت بالأوراق لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص الواقع في الدعوى من الأوراق والمستندات المقدمة تقديمياً صحيحاً فيها ، وكان الطاعن لم يدع أن ما استخلصه الحكم المطعون فيه من تحقيقات دعوى الحجر رقم ٧٣ لسنة ٨١ م ولاية على المال الأسكندرية قد جاء مخالفاً للثابت فيها ، وكان الإدعاء بالتزوير يعد من الرخص التي قررها المشرع للخصم أن شاء استعمالها دون ما حاجة إلى الترخيص له بذلك من المحكمة فإن النعي بهذه الأسباب جميعها يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٠)

لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من يئده ذلك للمحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره - يكون ذلك بدعوى أصلية تقتصر مهمة للمحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها - لا محل في هذه الدعوى لأعمال حكم المادة ٤٤ من وجوب أن يكون الحكم بتزوير الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز طبقاً

لنص المادة ٥٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من ييده ذلك للمحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بنزويه ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة تقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها ، وبالتالي فإنه لا محل في هذه الدعوى لأعمال القاعدة الواردة بنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات من وجوب أن يكون الحكم بتزوير الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى والتي يقتصر نطاق تطبيقها على الإدعاء بالتزوير أو الإنكار باعتبارهما من وسائل الدفاع في دعوى مطروحة لا يعدل فيها المحرر أن يكون مجرد دليلاً من أدلتها حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزويره أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يغني عنها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد وقف في قضائه في الدعوى الأصلية المقامة من المطعون ضدها ببيان العقد المورخ ١٩٨٠ / ١٢ / ١ لتزويره عليها عند حد القضاء ببيان هذا العقد ملتمزاً في ذلك النظر السابق فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١ / ٦ / ١٢)

عدم قيام الطاعنة بسلوك طريق الإدعاء بالتزوير وفق المواد من ٤٩ - ٥٨ / إثبات على قائمة المنقولات التي إستندت إليها - إستناد الحكم المطعون فيه إلى هذه القائمة لا يعيبه طالما أن محكمة الإستئناف لم ترم من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٥٨ / إثبات أن هذه القائمة مزورة وغير صحيحة .

متى كان البين من الأوراق أن الطاعنة لم تسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي نظمته المشرع في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات على قائمة

المنقولات المؤرخة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٤ التي إستند إليها المطعون ضده وإكتفت بما أوردهت بذكرتيها القدمتين لمحكمة الإستئناف بأن هذه القائمة مصطنعة ومزورة على المستأجرة وكانت محكمة الإستئناف لم تر من ظروف الدعوى - وفقاً لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات - أن هذه القائمة مزورة وغير صحيحة فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إستناداً في قضائه إلى القائمة المشار إليها ويضحي النعى على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١ / ١ / ٧)

الإدعاء بالتزوير - أتمامه باجراءات حددتها المادة ٤٩ من قانون الإثبات - الإدعاء بالإنكار - يتغاير في معناه القانوني مع الإدعاء بالتزوير أو الصورية .

إن الإدعاء بالتزوير هو إحدى وسائل الدفاع في الدعوى - يقصد بها رد مستند أو أكثر لاجتناء مصلحة للمدعى أو لرد دعوى الخصم ، ويتم بإجراءات حددتها المادة ٤٩ من قانون الإثبات ، لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى أن الطاعة إقتصر في مرحلة الدرجة الأولى على الدفع بعدم نفاذ عقود الإيجار في حقها لصدورها من غير مالك بينما دفعت بالإنكار أمام محكمة الدرجة الثانية ودون أن تطعن صراحة بالتزوير عليها بإتخاذ الإجراءات التي نص عليها القانون أو تطلب في عبارته صريحة وجازمة لإثبات صوريته وكان الإدعاء بالإنكار يتغاير في مبناه القانوني مع الإدعاء بالتزوير أو الإدعاء بالصورية ، فلا على المحكمة أن هي لم تتناول صورية العقد أو الإدعاء بتزويره ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩١ / ١١ / ٢٧)

يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء الأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون الإثبات لكى ينتج الإدعاء أثره القانونى .

لما كان المشرع قد نظم فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير بتقرير فى قلم الكتاب وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء الأوضاع المنصوص عليها فى تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات لكى ينتج الإدعاء أثره القانونى ، وكان الثابت أن الطاعنة وأن أثارأت أمام محكمة الموضوع أن للمحرر المؤرخ / ١٩٧٧ / ٢ من صنع المطعون ضده الأول أنها لم تسلك سبيل الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون ، فلا وجه لتطبيق حكم المادة ٤٤ من هذا القانون وبالتالى فلا تشريب على المحكمة قانوناً أن هى قضت فى موضوع الدعوى على اعتبار إن هذا المحرر صحيحاً ولم تر من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٥٨ سالفه البيان أنه مزور ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٩٣ ، ٧٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٩١)

لا يغنى عن تحقيق الطعن بالصورية إخفاق الطاعن فى الإدعاء بتزوير العقد لأن الأمر فى الإدعاء بالتزوير يقتصر على إنكار صدور الورقة - الخط أو التوقيع - من المتصرف دون التصرف ذاته من حيث صحته أو بطلانه ، فإذا أثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة الورقة فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون التصرف صحيحاً وجدياً .

(الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٩٢)

مناطق قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات أن يكون منتجاً فى النزاع .

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مناطق قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات إن يكون منتجاً فى النزاع فإن كان

غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد ، أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

لما كانت الأدلة تتعدد على إثبات الإلتزام أو نفيه فإن ثبوت تزوير ورقة قدمها الخصم لا يحرمه من أن يطرح على المحكمة ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه فى موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١٥)

لقاضى الموضوع سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

أوراق المضاهاة . وجوب أن تكون رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم استكتابها أمام القاضى . ٣٧م إثبات . عدم بيانها بالحكم . قصور مبطل . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع تنصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمه اجتناب منقعة ومصلحة فى رد دعوى الخصم ودفعها ، فإذا كان الإدعاء ذا أثر فى موضوع النزاع تعين على المحكمة أن تقف بقبوله وتفصل فيه إما بصحة للمحرر أو تزويره ، وإن أغفلت محكمة الموضوع الفصل فى هذا الدفاع والرد عليه وكان من شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما أن قضاء النقض قد استند على أنه متى قدم الخصم إلى

محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث بشئ عنها مع ما قد يكون لها من دلالة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين - وصولاً إلى دحض صفة المطعون ضدها الثالثة في رفع الاستئناف - قد طعنا بتزوير بطاقتها الشخصية وجواز سفرها اللذين استندت إليهما في إثبات تلك الصفة وقدما حافظة مستندات انطوت على صورة بطاقة شخصية لها تحمل ذات الرقم الذى تحمله صورة البطاقة المقدمة منها وتختلف عنها في بياناتها وجواز سفر لها يغير الجواز المقدم منها وشهادة صادرة من القنصلية الألمانية بالأسكندرية مؤرخه ١٦/١١/١٩٨٥ مدون بها أن المالكة لعقار النزاع تدعى إيلين شيليان وأنها هاجرت من مصر إلى ألمانيا بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٧ عن طريق ميناء الإسكندرية بجواز سفر يحمل رقم ٥٨٥٦ لسنة ١٩٦١ وأنها لم تعد إلى مصر مرة ثانية ، شهادة صادرة من مديرية أمن برلين مؤرخه ٥/١/١٩٨٦ مدون بها أن مالكة العقار السالف ذكرها تقيم ببرلين بعد مغادرتها مصر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى الإدعاء بالتزوير على مستندات المطعون ضدها الثالثة التى قدمتها تدليلاً على صفتها فى رفع الاستئناف ولم يرد على المستندات المقدمة من الطاعنين لدحض تلك الصفة إيجاباً أو سلباً - رغم أنه دفاع جوهرى ينصب على مقطع النزاع الدائرين الطرفين ويترتب على الوقوف على مدى صحته تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن قضائه برفض الدفع المبدى من الطاعنين بعدم قبول الاستئناف لدفعه من غير ذى صفة على ما ذهب إليه من ثبوت صفة المطعون ضدها الثالثة من ذات المستندات المقدمة منها والمطعون عليها بالتزوير ، يكون فضلاً عن قصوره فى التسيب قد شابه الإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٣٨١٩ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

الباب الثالث

الدفع بعدم دستورية القانون

اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين -
المحكمة التي أثير أمامها الدفع تحدد ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام
المحكمة العليا - وقف الفصل في الدعوى الأصلية حين فصل المحكمة العليا في
الدفع .

ان قانون المحكمة العليا الصادر به القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد
خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى
دستورية القوانين اذا مادفع بعدم دستورية قانون امام احدى احكام فى هذه
الحالة تحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك
أمام المحكمة العليا وتوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة
العليا فى الدفع .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٥ق - جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٠)^(١)

المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ان الدفع بعدم الدستورية انما يبدى من أحد الخصوم فى
الدعوى كما أن هيئة مفوض الدولة طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة لاتعتبر
خصما فى المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب على
ذلك أنه اذا كان الشايت أن الطاعن لم يدفع فى أى مرحلة بعدم دستورية

(١) هذا الحكم وما يليه منشور بالرسوعة الإدارية المرجع السابق ج ١٤ ص ٢٣٧

أى نص فى قانون تنظيم الجامعات فانه لاملح لأن تتصدى المحكمة للتعقيب على ماورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

ان قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص فى المادة الرابعة منه على أن تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها فى دستورية القوانين اذا مادفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم والمحكم المحكمة التى أثير أمامها الدفع ميعاد للمخصومة لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . ويتبين من ذلك أن الفصل فى دستورية القوانين أصبح من اختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق اقامة الدعوى بذلك أمامها بأن يدفع الخصوم فى دعوى منظورة أمام احدى المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتتحدد للمحكمة التى أثير أمامها الدفع - بعد التحقق من جديته - ميعادا للمخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ولما كان قانون مجلس الدولة قد حدد مهمة هيئة مفوضى الدولة فى الدعاوى والطعون بأن تتولى تحضيرها وتجهيئتها للمرافعة ثم تودع تقريرها بالرأى القانونى مسيبا تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده فانها بهذه المثابة لاتعتبر خصما فى المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا - سالف الذكر أن الدفع بعدم الدستورية انما يبدى من أحد الخصوم فى الدعوى وكان الثابت فى المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يدفع فى أية مرحلة بعدم دستورية أى نص فى قانون تنظيم الجامعات بل ان المستفاد عن مذكرتى دفاعه اللاحقتين على الايلاع تقرير هيئة مفوضى الدولة أن الثابت عن الاشارة الى مسألة عدم الدستورية المشار اليه فى التصريح

وتمسك الطاعن في مذكرته الختامية باختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب الحكم في موضوعها بالقضاء القرارين المطعون فيهما على أساس من أحكام قانون تنظيم الجامعات ذاته. لما كان ذلك فانه لا محل لأن تتصدى المحكمة بالتعقيب على ماورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

(الطعن رقمى ١٠٦٧ ، ١١٨٥ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٧٥ / ٦ / ٢٨)

اثارة الحاضر عن الطاعن بجلسته المرافعة ان القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب فى الميعاد المحدد بالمادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ماكان له قوة القانون بأثر رجعى - لاجدوى منه طالما لم يدفع بعدم الدستورية وفقا للقوانين المنظمة لذلك .

مأثارة الحاضر عن السيد بجلسته المرافعة الأخيرة من أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب فى الميعاد الذى حددته المادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ماكان له من قوة القانون بأثر رجعى فانه قول لا طائل منه مادام الطاعن لم يدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون حتى تتناول المحكمة بحث أمر جديته وفقا لما تقضى به أحكام قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وقانون الاجراءات والرسوم أمامها رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ق - جلسة ١٩٧٦ / ٣ / ٣٠)

استعراض تاريخ الرقابة على دستورية القوانين فى مصر قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باتشاء المحكمة العليا اختصاصها - إجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - يتمتع على للحاكم

الفصل فى الدفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا - الامتناع يتضمن فى حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون الذين عهدا بالرقابة على دستورية القوانين للمحكمة العليا .

ان الطاعن يؤسس طلبه الاصلى فى قبول الطعن شكلا على أن كلا من القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما اذ أغلق باب الطعن قضائيا فى قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ يكون كل من هذين القانونين قد جاء مخالفا لأحكام الدستور لما ينطوى عليه اسناد الفصل فى تلك المنازعات الى اللجنة القضائية وحظر الطعن القضائى فى قراراتها من غصب لجزء من ولاية القضاء واسناده الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى ومصادرة لحق التقاضى فى قرارات اللجنة المذكورة مما يخالف أحكام الدستور الذى ناط ولاية الفصل فى المنازعات كاملة لجهات القضاء وفيما نص عليه من حظر النص على منع التقاضى فى قرارات الجهات الادارية الأمر الذى يوجب على القضاء حين الفصل فى المنازعات التى تطرح عليه أن يمتنع عن تطبيق هذه النصوص المانعة من التقاضى وأن يقضى باختصاصه بنظر هذه المنازعات والا يعتبر متخليا عن وظيفته الأساسية التى تستمد أساسها من الدستور .

ومن حيث أنه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين فى مصر أنه رغم خلو الدستور والقوانين - فيما مضى - من أى نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد أقرت حق القضاء فى التصدى

لبحث دستورية القوانين اذا دفع امامها بعدم دستورية قانون أو أى تشريع فردى أو فى مرتبة بطلب أحد الخصوم تطبيقه فى الدعوى المطروحة عليها واستندت فى تقرير اختصاصها فى ذلك الى أن الفصل فى المسألة الدستورية المثارة امامها يعتبر من صميم وظيفتها القضائية ذلك أن الدستور اذ عهد الى المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها تفسير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها من المنازعات وأنها تملك بهذه المثابة - عند تعارض القوانين - الفصل فيما يكون منها أولى بالتطبيق باعتبار أن هذا التعارض لا يعدو أن يكون صعوبة قانونية مما يتولد عن المنازعة فتشملها سلطة المحكمة فى التقرير وفى الفصل عملاً بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع فاذا تعارض - لدى الفصل فى المنازعة - قانون عادى مع الدستورية وجب عليها أن تطرح القانون العادى وتهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه اعمالاً لمبدأ سيادة الدستور وسموه على كافة القوانين والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبة بيد أن ولاية المحاكم فى رقابتها لدستورية القوانين كانت مقصورة على الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن قضاؤها فى موضوع دستورية القوانين ملزماً لها ولا لغيرها من المحاكم وكان لها ولغيرها أن تعدل عن رأيها السابق فى مدى دستورية القانون محل الطعن فكان القانون يعتبر فى آن واحد دستورياً تطبقه بعض المحاكم وغير دستورى فتمتنع عن تطبيقه محاكم أخرى ونظراً لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم فى هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار فى المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد رأى الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين فى محكمة عليا واحدة يكون لها دون غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية فصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة عليا ناط بها دون غيرها سلطة الفصل فى دستورية القوانين اذ مادفع بعدم دستورية قانون أمام احدى

المحاكم فاذا رأت للمحكمة التي أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل فيه لحسم المنازعة الأصلية حددت للمخصم الذي أبدى الدفع ميعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وأوقفت الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فاذا لم ترفع الدعوى الدستورية في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وقضى بأن هذه الأحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء « الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا المشار اليه ، والمادة ١ والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ » - وبذلك يكون الشارع قد قصر سلطة الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا وناط بها دون غيرها ولاية البت فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية الأخرى وذلك حتى لا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائي من قبل وحتى لا يتباين وجوه الرأي فيه « المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه » .

وقد رأى الشارع الدستوري اقرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين واسناد الرقابة الدستورية الى جهة قضائية عليا تتولى الفصل فيها دون غيرها فنص في دستور سنة ١٩٧١ - على انشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وناط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ونص على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بانشاءها - ومنها اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين - وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا « المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٩٢ من الدستور »

وبناء على ماتقدم تكون المحكمة العليا حاليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند انشائها هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية من دفع بعدم دستورية القوانين ويكون ممتنعا على المحاكم الأخرى التصدى للفصل في هذه الدفع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا لأن هذا الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية على القوانين للمحكمة العليا وقص عليها هذا الاختصاص لتتولى سلطة الفصل فيه دون غيرها .

(الطنع رقم ٥٢٨ لسنة ١٨ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٨)

الحظر المانع من الطعن القضائي في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - الدفع بعدم دستوريتهما - قضاء المحكمة العليا .

ان الحظر المانع من الطعن القضائي في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ان المنع من الطعن القضائي في هذه القرارات يتضمنه نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ومن ثم يكون محور الدفع الدستوري المشار اليه أمام هذه المحكمة محصور في نص الفقرة المذكورة دون غيره اذ لم يتضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ نصا صريحا يقضي بحظر الطعن القضائي في تلك القرارات السابقة عليه مكتفيا

فى هذا الشأن بفتح باب الطعن القضائى فيما يصدر فى ظله من قرارات اللجنة المذكورة ولا يغير من ذلك أن المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد / اجازت الطعن فى قرارات اللجان القضائية الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون تلك القرارات الصادرة من هذه اللجان فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٣ فليس فى هذه المغايرة اخلال بالمراكز القانونية للنوى الشأن وذلك بمراعاة أن القرارات الأخيرة كانت نهائية وغير قابلة للطعن فيها قبل صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ على خلاف ماكان عليه الحال فى شأن القرارات الصادرة فى المنازعات الناشئة عن القانونين سالفى الذكر بناء على ذلك يكون المرجع فى مدى جواز الطعن فى قرارات اللجنة السابقة عليه هو الى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن الدفع بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه سبق أن عرض على المحكمة العليا وقضت برفض هذا الدفع بحكمها الصادر فى الدعوى الدستورية رقم ٩ لسنة ٧ بجلستها المنعقدة فى أول ابريل سنة ١٩٧٨ مؤكدة بذلك دستورية نص الفقرة المذكورة تأسيسا على أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى - وحسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هى جهة خصها المشرع بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها وذلك باتباع اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضى وضمائاته ومن ثم فقراراتها تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية ويكون

ماينعاه المدعيان على نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ غير قائم على أساس سليم ذلك أن هذا النص لا ينطوى على مصادرة لحق التقاضى الذى كفله الدستور فى المادة ٦٨ منه فقد عهد هذا القانون الى جهة قضائية الاختصاص بالفصل فى منازعات تطبيق أحكامه وتلك الجهة هى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى كما أن النص المذكور لا ينطوى على تحصيل لقرار ادارى من رقابة القضاء بالمخالفة لذات حكم المادة ٦٨ من الدستور لأن ما يصدر عن اللجنة ليس قرارا اداريا وانما هو حكم صادر من جهة قضاء مختصة بالفصل فى خصومه كاشف لوجه الحق فيها بعد اتخاذ الاجراءات القضائية التى تكفل سلامة التقاضى . . وبهذا الحكم يكون قد انحسم وجه الخلاف حول مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ويكون قضاء المحكمة العليا بدستورية نص الفقرة المذكورة قضاء ملزما فى الفصل فى الطعن المائل .

ومن حيث أنه لئن صح فى التكييف بما ذهب اليه الطاعن، من أن نعيه بعدم الدستورية ينصب أيضا على ما قضى به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فى مادته الثالثة فان هذا النعى مردود بدوره اذ انتهت المحكمة العليا فى حكمها سالف الذكر الى أن النص بعدم دستورية الشرط الأول من شروط تلك المادة غير سديد لأن هذا الشرط لا ينطوى على إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص أو بمبدأ المساواة الذى كفله الدستور .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧٨)

دفع بعدم دستورية قانونى ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، ٥ لسنة ١٩٧٠ - للمحكمة العليا سبق أن ناقشت وبحث كافة الأسباب التى يستند عليها الدفع وقضت

برفض الدعاوى المقامة بعدم دستورية هذين القانونين - أحكامها حجة على الكافة - ورفض الدفع - أساس ذلك نص م ٣١ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

ومن حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر المنازعة تخلص - حسبما يبين من الأوراق - فى أن المرحوم كان قد أقام الدعوى رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ بقبرضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٧ طلب فيها الحكم بوقف تنفيذ والغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ باحالة قضية خطف وقتل الدكتور وما ارتبط بها من جرائم أخرى وكذلك جرائم أعضاء جماعة التكفير والهجرة وما ارتكبه أفرادها من جرائم أخرى الى القضاء العسكرى . وقال المدعى فى بيان دعواه أنه أودع سجن القلعة حبسا احتياطيا على ذمة القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ عسكرية أمن دولة عليا لاتهامه فى حادث خطف وقتل المرحوم الدكتور وزير الأوقاف الأسبق ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ باحالة القضية الى القضاء العسكرى . ونعى المدعى على هذا القرار أنه يميز هذه القضية على غيرها من قضايا القتل وقلب النظم الاجتماعية والاقتصادية التى أحيلت الى محاكم أمن الدولة وفى ذلك اختلال جسيم مبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من الدستور ، كما أن فى ذلك الحيلولة بين المدعى وأعضاء جماعته من المدنيين وبين قاضيههم الطبيعى ، فضلا عن أن مصدر القرار الطعين قد تعدى حدود ولايته الدستورية والقانونية الى اختصاص قضائى غير مقرر له لأن احالة القضايا تخرج عن نطاق اختصاصه فى انشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة . وإن اختصاص

رئيس الجمهورية فى احوالة الجرائم الى القضاء العسكرى بمقتضى أحكام المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية لا يخلو حق احوالة قضية بعينها أو متهمين بذواتهم الى هذا القضاء على فرض شرعية أحكام هذه المادة المعدلة بالقرار بسانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ الصادر فى ٢٩ / ١ / ١٩٧٠ والذي سقط لعدم عرضه على المجلس التشريعى .

كذلك فقد سلب مصدر القرار اختصاص نيابة أمن الدولة والنيابة العامة التى تولت تحقيق القضية منذ البداية وما كانت تجوز احوالة الا من البداية قبل شروع النيابة العامة فى التحقيق .

ويجلسه ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ حكمت للمحكمة فى الشق المستعجل من الدعوى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وألزمت المدعى بالمصروفات .

وأقامت قضاءها على أساس أن الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التى صدر القرار المطعون فيه استنادا اليها تميز لرئيس الجمهورية فى حالة اعلان الطوارئ أن يحيل الى القضاء العسكرى أيا من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

وقد ورد النص فى شأن الجرائم التى ترد عليها الاحالة عاما ومطلقا ومن ثم فان القرار بهذه الاحالة يجوز أن ينصب على جريمة معينة عقب وقوعها فعلا وتحديد المتهم أو المتهمين بارتكابها ، كما يجوز أن يصدر القرار متضمنا نوعا أو أنواعا معينة من الجرائم كلما ارتكبت واحدة منها تولت النيابة العسكرية التحقيق فيها تمهيدا لاحالة المتهم الى المحكمة العسكرية .
واتساع هذا الأسلوب أو ذلك من المسائل التى تدخل فى تقدير رئيس الجمهورية للاعتبارات التى يسرى من أجلها اختصاص القضاء العسكرى

بمحكمة المتهم بارتكاب الجريمة ويكون قراره الصادر فى هذا الشأن سليما ولا مطعن عليه مادام قد خلا من اساءة استعمال السلطة . وأضافت المحكمة أنه لا يبدو من ظاهر الأوراق أن ثمة دليلا يصم القرار المطعون فيه بعيب اساءة استعمال السلطة . وبالنسبة لما أثاره المدعى بشأن عدم دستورية نص المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ بمقولة سقوط هذا القرار بقانون لعدم عرضه على المجلس التشريعى منذ يوم صدوره ، أو لما يترتب عليه من الحيلولة بين المتهمين وبين قاضيههم الطبيعى عضو السلطة القضائية المعروفة فى الفصل السابع من الدستور . قالت المحكمة أن للمحكمة العليا فصلت فى ذلك فى حكميها الصادرين فى الدعويين رقمى ١٢ لسنة ٥ ، ١ لسنة ٧ دستورية اذ قضت بأن نص المادة السادسة من القانون المشار اليه صادر بناء على تفويض فى نطاق الموضوعات الواردة فى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ . وهذا القانون صدر فى ظل العمل بدستور سنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يشترط فى المادة ١٢٠ منه عرض القرارات التفويضية على مجلس الأمة لاقرارها . كما قضت بأن احالة رئيس الجمهورية مايراه من الجرائم التى تقع فى فترة قيام حالة الطوارئ الى المحاكم العسكرية لا يتقص من الاختصاص المقرر للمحاكم الأخرى بالفصل فى الجرائم مادام هذا الاختصاص مخولا للقضاء العسكرى بنص له قوة القانون .

وانتهت المحكمة العليا الى دستورية نص المادة السادسة من قانون الأجكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ .

وخلصت محكمة القضاء الادارى فى حكمها المشار اليه الى أن الظاهر من الأوراق ان القرار المطعون فيه يتسم بالمشروعية ، الأمر الذى

يجعل طلب وقف تنفيذه غير قائم على أسباب جدية يرجع معها الحكم بالغائه .

وإذا كان المدعى قد نفذ فيه الحكم الصادر عليه من المحكمة العسكرية العليا بالأعدام شنقا وذلك بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨ ، فقد قامت أرملته السيدة/ والسيدة/ بتصحيح شكل الدعوى بصحيفة أعلنت الى المدعى عليهم بتاريخ ٢/٤/١٩٨١ ، وطلبنا الحكم بذات الطلبات المبداة فى صحيفة الدعوى .

وبجلسة ١٧/٣/١٩٨١ حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا ويرفضها موضوعا وألزمت المدعيتين بالمصروفات . وأقامت قضاءها على ذات الأسباب التى قام عليها الحكم الصادر بجلسة ٢٧/١١/١٩٧٧ برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن تقرير الطعن فى الحكم المشار اليه قد قام على الأسباب التالية :

١- بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره باسم المرحوم بعد موته ورغم تصحيح شكل الدعوى بتدخل الطاعنتين وحضورهما جلسات الدعوى وذلك طبقا لحكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات التى تنص على أن «التصور فى أسباب الحكم الواقعية والنقض أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم .

٢- لايجوز الاحتجاج بقضاء رفض الطعون الدستورية على غير المدعين فيها تطبيقا لقاعدة نسبية الأحكام ، ولأن الأحكام الصادرة برفض الطعون بعدم دستورية نص فى القانون - خلافا للأحكام الصادرة بقبولها -

لاتعتبر حجة على الكافة . كما ان مورث الطاعتين ، وهما من بعده ، أبديا أسبابا للطعن بعدم دستورية المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية لم يسبق عرضها على المحكمة الدستورية فى طعون سابقة على الحكيم الصادرين من المحكمة العليا فى الدعوتين المشار اليها ولا فى طعون لاحقة . واختلاف أسباب الطعن بعدم الدستورية يبرر عرض الطعن على المحكمة الدستورية للدلائل برأيها فى مدى صحتها والحكم فى ضوئها .

٣- سقوط القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ وعدم دستوريتهما . وكذلك عدم الاعتداد بدستور سنة ١٩٦٤ حيث أنه لا يعتد بعد دستور سنة ١٩٥٦ الدائم الا بدستور سنة ١٩٧١ لأن كل من دستور سنة ١٩٥٨ ، دستور سنة ١٩٦٤ صدر عن لايملك الغاء الدستور الدائم ، ولما كان كل من دستور سنة ١٩٥٦ ودستور سنة ١٩٧١ قد نصا على حتمية عرض القرارات التى يصدرها رئيس الدولة أثناء غيبة السلطة التشريعية على هذه السلطة فى أول اجتماع لها والا سقط ماكان لها من قوة القانون . لذلك يكون كل من القرارين بقانونين رقمى ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، ٥ لسنة ١٩٧٠ غير دستورى .

٤- بافراض دستورية القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فانه لايجوز لرئيس الجمهورية أن يحيل الى القضاء العسكرى قضايا الا بقرار تشريعى يصدر بقواعد عامة مجرده تطبق على نوعيات الجرائم التى يرى احوالها قبل وقوع هذه الجرائم لأن احوال الجرائم بعد وقوعها وتحديد المتهمين فيها بأشخاصهم يفقد القاعدة القانونية خواصها التشريعية .

٥- تدعى الطاعتان أن رئيس الجمهورية تعسف فى اصدار قراره الطعون فيه لأنه أصدره عن شهوة الانستقام من المتهمين فى حادث خطف

وقتل المرحوم الشيخ . . . ، قد أقصع عن هذه الشهرة في عديد من تصريحاته العلنة .

وقد طلبت الطاعتان في مذكرتهما المقدمة بعد حجز الطعن للحكم وفي خلال الميعاد المحدد لتقديم مذكرات - احالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليهما . واستندتا في طلبهما الى أن الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا يرفض الدعوى الدستورية لاكتسب أية حجية قبل الكافة تطبيقا للمادة ١٠١ من قانون الاثبات - ومن ثم لاكتسب هذه الأحكام حجية اذا حصل تغيير في موضوع الدعوى أو سببها حتى ولو اتحد مضمونها . وأردفت المذكرة أن القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر استنادا اليه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية هو قانون باطل ومخالف لدستور سنة ١٩٦٤ حيث لم ينص على موضوعات التفويض ولم يحدد مدة نفاذه ، ولم يصدر بمناسبة الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بالبلاد ابان العدوان الاسرائيلي عليها وهي حالة الحرب الدفاعية التي لايجوز أن تتجاوزها موضوعات التفويض كذلك فان المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية قد خالفت أحكام وثيقة اعلان حقوق الانسان العالمى التي أقرتها حكومة مصر والتزمت بها من تاريخ التوقيع عليها في ٤/٨/١٩٦٧ كما تخالف أيضا أصلا دستوريا قرره المادة ٤٠ بأن المواطنين لدى القانون سواء .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن الخاص ببطلان الحكم المطعون فيه لصدوره باسم المرحوم بعد موته ورغم تصحيح شكل الدعوى بتدخل الطاعتين - فان المادة ١٧٨ من قانون المرافعات تنص على أنه

« يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابتهم والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » .

ومن حيث أن البادى بجلاء من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ المشار إليها أن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذى يترتب عليه بطلان الحكم هو - كما نصت هذه الفقرة - الخطأ الجسيم ، أى الذى يترتب عليه تجهيل البيان ، فلا يعلم من الحكم اسم المدعى عليه ، أو تذكر فيه الأسماء وتجهل الصفات فلا يمكن تحديد من الخصم المدعى ومن المدعى عليه ، والقاعدة التى استقر عليها الفقه والقضاء فى هذا الخصوص أن الحكم يكمل بعضه بعضا فان ورد اسم أحد الخصوم أو صفته خطأ فى موضع من مواضع الحكم ولكنه ورد صحيحا فى مواضع أخرى ، فان ذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادى غير المؤدى الى الجهالة . ولأنه يمكن أن يستدل على صحيح الاسم أو الصفة من ذات الحكم . وقد سبق أن قضت محكمة النقض بأنه متى كان النقض أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالدعوى فانه لا يعتبر نقضا أو خطأ جسيما يترتب عليه بطلان الحكم . « نقض ١٠/٦/١٩٥٤ ، ٢٠/٦/١٩٥٧ رقم ١ لسنة ٥ ، ٨ » .

ومن حيث أن الثابت من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه - ومسودته - أنه ولئن كان قد ورد بدياجة الحكم أن الدعوى مقامة من الذى كان قد تم اعدامه فى الفترة من تاريخ صدور الحكم فى الشق المستعجل من الدعوى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الشق

الموضوعى فى الدعوى - إلا أن الحكم المطعون فيه قد استعرض فى بيان اجراءات الدعوى وكذا فى أسبابه أن المدعى - المذكور توفى الى رحمة الله بتنفيذ الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨ وأن أرملتيه السيدتين / و قامتتا بتصحيح شكل الدعوى بصحيفة معلنة للمدعى عليهم بتاريخ ٣/٢/١٩٨١ . وأنهما طلبتا الحكم بذات الطلبات الواردة بعريضة الدعوى . ورثبت للحكمة على ذلك أن الدعوى استأنفت سيرها طبقا لحكم المادة ١٣٣ مرافعات ، ومن ثم قضت بقبولها شكلا ، ويرفضها موضوعا وبإلزام المدعيتين بالمصروفات .

ومفاد ذلك أنه ليس ثمة أدنى شك من الاطلاع على الحكم المطعون فيه من أن المدعيتين هما أرملتنا المذكورتان - وأن صفتيهما كمدعيتين قد توافرت لهما بعد أن قامتتا بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه الخصومة باسميهما الى المدعى عليهم عقب وفاة مورثيهما - المدعى الأصلى - وأنه لاخطأ فى اسميهما الواردين فى الحكم ، كما وأن المتطوق قد قضى بإلزام المدعيتين بالمصروفات . وبناء عليه فليس ثمة خطأ جسيم من شأنه تجهيل أسماء الخصوم أو صفاتهم - مما تعنيه الفقرة - الثانية من المادة ١٧٨ مرافعات - قد شاب الحكم المطعون فيه ، كى يصح الدفع ببطلانه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من الطعن وحاصله أنه لايجوز الاحتجاج بقضاء رفض الطعون الدستورية على غير المدعين فيها تطبيقا لقاعدة نسبية الأحكام ، لأن الأحكام الصادرة برفض الطعون بعدم دستورية نص فى القانون - خلافا للأحكام الصادرة بقبولها - لاتعتبر حجة على الكافة - فإن هذا الوجه من الطعن مردود عليه بأن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ نصت

على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . فقد أوردت حکما مطلقا يسرى على جميع الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية سواء بالقبول أو بالرفض ، ومرد ذلك فى حقيقة الأمر الى أن الدعاوى الدستورية هى بطبيعتها دعاوى عينية ينصب النزاع فيها على مدى دستورية نص قانونى معين ، ويصدر الحكم فيها إما بعدم دستورية هذا النص فيترتب على ذلك - حسبما تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ المشار إليها - عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية ، أو برفض الدعوى بما يعنى دستورية النص . وفى كلتا الحالتين فالحكم حجة على الکافة ، ولا تجوز إعادة المنازعة فى شأن دستورية ذلك النص أيا ساكان أطراف المنازعة لأن هؤلاء الأطراف ليسوا محل اعتبار فى الدعوى الدستورية كذلك فقد كانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « ينشر فى الجريدة الرسمية منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين ، وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء » .

وقد أكدت هذا المبدأ المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر فى القضية من عدم عرض القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لحکم المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية على السلطة التشريعية فى أول اجتماع لها ، فقد سبق أن أوضح الحكم المطعون فيها أن هذا السبب من أسباب الطعن بعدم دستورية القانون عرض على المحكمة العليا فى الدعوى رقمى ١٢ لسنة ٥ ق دستورية ، ١ لسنة ٧ ق دستورية وأن هذه المحكمة قضت بأن الاحتجاج بعدم عرض القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على مجلس الشعب

للنظر في اقراره بما يستتبع سقوطه تلقائيا وزوالا بما كان له من قوة القانون طبقا لما تقتضى به المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ . هذا الاحتجاج مردود بأن القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ صدر بناء على قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ فى ظل دستور سنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يشترط فى المادة ١٢٠ منه عرض القرارات التفويضية على مجلس الأمة للنظر فى اقرارها ومن ثم لايسرى عليها الحكم المستحدث بنص المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه عن السبب الذى أسست عليه الطاعتان دفعهما بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، وحاصله أن هذا القانون لم ينص على موضوعات التفويض ولم يحدد مدة نفاذه ولم يصدر بمناسبة الظروف الاستثنائية التى كانت تمر بالبلاد وهى فى حالة الحرب التى لايجوز أن تتجاوزها موضوعات التفويض . فان هذا السبب ليس جديدا وقد سبق عرضه على المحكمة العليا ومناقشته فى الدعاوى الدستورية أرقام ٩ لسنة ٤٤ ، ١٢ لسنة ٤٤ ، ١٣ لسنة ٤٤ ، ٨ لسنة ٥٠ حيث قضت المحكمة بأن « القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد صدر بناء على اقتراح تقدم به بعض أعضاء مجلس الأمة فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ وقد بنى هذا الاقتراح على أن الظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد تقتضى تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون كى يمارس هذه السلطة بالسرعة والحسم حماية لأمن الدولة وسلامتها »

وقد صدر هذا القانون فى ظروف تبرره وكانت مواجهتها بسرعة وحسم تقتضى توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية على وجه يخوله اصدار التشريعات اللازمة لمواجهة تلك الظروف ودفع أخطارها . « وأردفت المحكمة العليا بأن : « عدم تحديد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ للمدة التى تجرى

فيها التفويض بوحدة أو أكثر من وحدات قياس الزمن لاي معنى خلوه من أى تحديد لتلك المدة - ذلك أنه قد تضمن ضابطا يمكن على أساسه تحديدها وهو قيام الظروف الاستثنائية التي حلت بمجلس الأمة الى تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى الموضوعات التى فوض فيها . وقد كشفت الأعمال التحضيرية لهذا القانون عن علة تحديد مدة التفويض على هذا الوجه . . . ذلك أن تحديد وقت معين أو مدة محددة لمباشرة هذه الصلاحيات أمر صعب غاية الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لأن المعركة متحركة مترجحة تتغير بين يوم وآخر فليس ممكنا تحديدها بوقت معين ويكفى أن تحدد بأنها الظروف الاستثنائية القائمة ، وربط التفويض بتلك الظروف بحيث يدور معها وجودا وعدما ينطوى على تحديد لمدة التفويض بما تتفق معه مخالفة الدستور فى هذا الصدد . وأضاف المحكمة بأنه « بالنسبة الى الموضوعات التى يجرى فيها التفويض فإن المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد حددت موضوعات معينة هى تلك التى تتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجاهد الحرى والاقتصاد الوطنى » وأنه ولئن كان هذا التحديد يتسم بالسعة فإن ذلك تبرره جسامه الأخطار التى تعرضت لها البلاد وما تتطلبه مواجهتها من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة تمكنه من التصرف بسرعة وحسم لمواجهة تلك الأخطار . وليس من شأنها أن تعيب القانون فيما انطوى عليه من تفويض فى تلك الموضوعات بعبء مخالفة الدستور ، وخاصة أنه تضمن معيارا عاما يمكن على أساسه رسم حدود التفويض التى يتعين التزامها فى ممارسة رئيس الجمهورية مافوض فيه من اختصاصات استثنائية وهو أن يكون مايصدره من قرارات فى الموضوعات التى فوض فيها ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية التى تعرضت لها البلاد .

ومن حيث أنه متى استبان مما تقدم أن كافة الأسباب التي تستند إليها الطاعتان في الدفع بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لنص المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية ، قد سبق للمحكمة العليا بحثها ومناقشتها والقضاء برفض الدعاوى المقامة بعدم دستورية هذين القانونين .

لذا يضحى الوجه الثاني والثالث من الطعن المائل غير قائمين على أسس صحيحة من الواقع أو القانون .

كذلك يكون الدفع بعدم دستورية هذين القانونين وطلب إحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا -الذي أبدته الطاعتان في مذكرتهما الأخيرة- غير جدي حقيقاً بالالتفات عنه .

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع من أوجه الطعن ، فإن المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ -معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، وما يرتبط بها من جرائم والتي تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

ولرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكري أيًا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر » .

وكما قضى به الحكم المطعون فيه -بحق- فإن عبارة « أيًا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر » من المموم والاطلاق

بحيث تتسع لأية جريمة يرى رئيس الجمهورية - في حالة الطوارئ - لظروف واعتبارات يقدرها إحالتها الى القضاء العسكرى ، وسواء انضبت الاحالة على أنواع معينة من الجرائم يحددها قرار الاحالة تحديدا مجردا ، أو انضبت على جرائم وقعت فعلا ورؤى أن تتم المحاكمة عنها أمام القضاء العسكرى ، فان لرئيس الجمهورية طالما كانت حالة الطوارئ معلنة - أن يحيل أيا من الجرائم الى القضاء العسكرى دون ما معقب عليه فى ذلك مادام أن قراره بالاحالة قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أنه ولئن ادعت الطاعتان أن رئيس الجمهورية قد تعسف فى استعمال سلطته عندما أصدر القرار المطعون فيه ، لأنه أصدره عن شهوة الانتقام من المتهمين - الا أنه لاصحة لهذا الادعاء ذلك أن قرار الاحالة المطعون فيه فى الظروف التى صدر فيها لا يمثل تعسفا من جانب مصدر القرار .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعه يبين أن الحكم المطعون فيه لاشابة عليه ، وأنه اذ قضى برفض الدعوى فقد أصاب وجه الحق والقانون .

ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن المائل ، والزام الطاعتين المصاريف عملا بحكم المادة ١٨٤ مراقعات .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٨٣ من ٢٩ مجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الادارية العليا ص ٤٣)

دعوى دستورية - شرط المصلحة - يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه ومناطق هذه المصلحة ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيها على الحكم فيها .

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٩٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وفي الموضوع بالغائه بمقولة أن هذا القرار قد حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب بسبب استقلاله عن الأحزاب وعدم انتمائه إليها . ويجلسه ١٧ أبريل سنة ١٩٨٤ حكمت محكمة القضاء الإداري برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فطعن المدعى على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ قضائية حيث دفع بعدم دستورية القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وصرحت له المحكمة برفع دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن العسول عن نظام الانتخاب الفردي الى نظام الانتخاب

بالقوائم الحزبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية التى تتصل بالنظام السياسى الداخلى الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ قائما على أساس نظام تعدد الأحزاب بعد أن كان قائما على أساس التنظيم السياسى الواحد ، ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويخرج عن أحكامها .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وقد صدر فى أمر يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب . وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالاته فى المادة ٦٢ منه والذى ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منه والا وقع عملها مخالفا للدستور ، فان القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ويكون الدفع المبدئى منها بعدم اختصاص المحكمة قائما على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث أن الحكومة طلبت الحكم بانتهاء الخصومة تأسيسا على أن المدعى اذ يستهدف من دعواه الموضوعية الطعن على قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب الذى صدر قرار رئيس الجمهورية بحله ، فان الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع . وتكون الخصومة فى الدعوى الدستورية منتهية .

وحيث أن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وما تلاه من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ يحل مجلس الشعب ، لايحول دون النظر والفصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل طبق عليهم القانون رقم

١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه ، وترتبت بمقتضاه أثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستوريته ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها ، أى خلال فترة العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى . فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لتنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين . ومن ثم ، فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت أثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت في حقه أحكامه ، اذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وظلت آثاره وهى بقاءه محروما من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب قائمة بالنسبة اليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية مازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الادارى بما تضمنته من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة متهمية في غير محله .

وحيث انه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة مكررا والسادسة فقرة أولى والحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، الا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة

شخصية ومباشرة في طعنه . ومناطق هذه المصلحة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ارتباطها بمصلحة في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناصبها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها . وكان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار وزير الداخلية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب فيما تضمنه من وجوب أن يرفق بطلب الترشيح صوره معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي إليه المرشح مثبتا بها أدراجه فيها فإن المادتين الخامسة مكررا والسادسة فقرة ١٥ هما اللتان تضمنت أحكامها وجوب استيفاء هذا الشرط . أما باقي المواد المطعون عليها فليست للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستورتها إذ لا أثر لها على طلباته في الدعوى الموضوعية .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادتين الخامسة مكرر والسادسة فقرة ١٥ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فقد سبق لهذه المحكمة - أن قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ١٦ قضائية دستورية بعدم دستورية هاتين المادتين ونشر الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٨٧ وكانت الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى

دستورية المادتين الخامسة مكرر والسادسة ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذين النصين على ماسلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنهما ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة بالنسبة للطعن عليهما تكون قد انتفت وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى أقام دعواه الماثلة قبل صدور الحكم فى الدعوى السابقة بعدم دستورية المادتين المشار إليهما ، ومن يتعين إلزام الحكومة بمصروفات الدعوى

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

(حكم المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٥ من إبريل ١٩٨٩ فى القضية رقم ٨ لسنة ٧ ق دستورية - نشر فى الجريدة الرسمية العدد ١٧ فى ٢٧ من أبريل ١٩٨٩) .

دعوى - مصلحة - مناهضا - يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه ومناطق هذه المصلحة هى ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير اللغع بعدم الدستورية بمناسبةا والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها .

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث إن الوقائع على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ،
تتحصل فى أن السيد محافظ الجيزة ، كان قد أصدر القرار رقم ٣٧٩ لسنة
١٩٨٣ بتحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية
بدائرة المحافظة وذلك تمهيدا لاجراء الانتخابات فيها . وقد تقدم المدعى - فى
الميعاد المحدد - بطلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة
عن قسم بولاق الدكرور ، الا أن الموظف المختص رفض طلبه على أساس
أنه لم يرفق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مدرجا فيها
اسمه وذلك طبقا لما تقتضى به المادة (٧٦) من قانون نظام الحكم المحلى
الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ ، فأقام الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٣١ قضائية أمام المحكمة الادارية
لرئاسة الجمهورية والحكم المحلى ، مضمنا صحيفتها الدفع بعدم دستورية
أحكام المواد ١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ ، من قانون نظام الحكم
المحلى المشار اليه بمقولة مخالفتها أحكام المواد ١ ، ٨ ، ٤٠ ، ٤٧ ،
٦٢ ، ٨٧ من الدستور ، وطالبا فى ختامها الحكم ببطالان وانعدام قرار
محافظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى ٦ من نوفمبر ١٩٨٣ فى
شأن اعلان انتخاب قوائم الحزب الوطنى المرشحة لعضوية المجالس الشعبية
المحلية بمحافظة الجيزة بالتزكية واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك
من آثار . ولذا قررت محكمة الموضوع بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٦ منح المدعى
أجلا ينتهى فى ١٥ يونية ١٩٨٦ ليقدم صورة من عريضة الدعوى
الدستورية، فقد أقام الدعوى الماثلة .

ومن حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا
على أن محكمة الموضوع لم تقلد جدية الدفع بعدم الدستورية الذى أبداه

المدعى أمامها ، ولم يتضمن قرارها بالتالى أى بيانات تتعلق بنطاق هذا الدفع الأمر الذى يتخلف معه الشروط المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وهو دفع مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن مؤدى نص المادة ٢٩/ (ب) المشار إليها ، أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حددته لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقلر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع محكمة الموضوع بتحديدده بحيث لا يجاوز ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، وكان البين من ملف الدعوى الموضوعية أن المدعى ضمن صحيفتها دفعا بعدم دستورية النصوص القانونية المطعون عليها لتعارضها مع مواد الدستور التى حددتها ، وكانت محكمة الموضوع قد منحتة أجلا لرفع الدعوى الدستورية وهو ما يفيد بالضرورة تقديرها جديده هذا الدفع ولزومه للفصل فى الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، فان الدعوى الراهنة تكون قد اتصلت بهذه المحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٢٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ويكون الدفع بعدم قبولها على غير أساس متعين الرفض .

وحيث أن نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى أصبح نظاما للإدارة المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ الذى عدل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، قضى بأن يكون لكل وحدة من وحدات الادارة

المحلية مجلس شعبي محلي يشكل من اعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ، عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي ، الا أن ذلك لا يحول دون الفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبقت عليهم أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعلنون عليها خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة اليهم تتوافر بابطالها مصلحتهم الشخصية المباشرة في الطعن بعدم دستورها ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده ، لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - وقبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ قد طبق على المدعى وأعملت في حقه أحكامه اذ حرمه من حق الترشيع لعضوية المجلس الشعبي لمحافظة الجيزة وظلت آثاره وهي بقاءه محروما من حق الترشيع لعضوية هذا المجلس - قائمة بالنسبة اليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والحكم المحلي بما تضمنه من طلبات تركز جميعها على الطعن بعدم دستورية أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بقانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى في الطعن بعدم دستورية أحكام القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ، تكون قائمة .

وحيث أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد ١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٧ من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه ، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحة في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبةها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، لو كان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار محافظ الجيزة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ والمتضمن إعلان انتخاب قوائم الحزب الوطني المرشحة لعضوية المجالس الشعبية المحلية بمحافظة الجيزة بالتركية واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على أن الطلب الذي تقدم به للترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي بالجيزة كان قد رفض لأنه لم يرق به صورة رسمية من قائمة الحزب الذي ينتمى إليه مبينا بها إدراجها فيها ، لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٧٦ فقرة أولى ، ٨٦ فقرة ثالثة هما اللتان تضمنتا أحكامهما وجوب استيفاء هذا الشرط ، فإن مصلحة المدعى في دعواه الماثلة تقوم على الطعن بعدم دستورية هاتين الفقرتين فحسب ، بتقدير أن الحكم له في الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء في الطعن بعدم دستوريتهما ، أما باقي مواد القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - المطعون عليها ، فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى في الطعن بعدم دستوريتهما إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع ، ذلك أن المادة الأولى تعرف بوحدات الحكم المحلي وتتناول كيفية انشائها وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها والغائها ، وتبين المادة ٧٦ في فقرتها الثانية المبالغ التي يتعين إيداعها مع طلب الترشيح ، وفي فقرتها الثالثة المستندات التي يحددها وزير الداخلية والتي يجب إرفاقها بهذا

الطلب لاثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح ، كما تقضى فقرتها الرابعة باعتبار الأوراق التى يقدمها المرشح أوراقا رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، وتحدد المادة ٧٩ كيفية عرض الكشوف المتضمنة القوائم المدرجة فيها أسماء المرشحين فى الوحدة المحلية وطريقة الاعتراض على الأسماء المدرجة أو صفاتها ووجهة الفصل فى الاعتراض وتجاهه المادة ٨٣ حالة خلو مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل اجراء الانتخابات وتعالج المادة ٨٥ حالة تقديم قائمة حزبية واحدة فى الدائرة الانتخابية ، وتعرض المادة ٨٦ فى فقرتها الأولى لسريان أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية فى المجالس الشعبية المحلية ، وتبين فقرتها الثانية اختصاص مديرية الأمن باجراء عملية الانتخاب لعضوية تلك المجالس ، وتخص فقرتها الرابعة المحافظ باعلان نتيجة الانتخاب ، وتعقد فقرتها الخامسة اختصاص الفصل فى الطعون المتعلقة بصحة العضوية للمحكمة الادارية المختصة . أما المادة ٩٧ فتواجه حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانتفاء مصلحة المدعى فى الطعن عليها .

وحيث أنه على مقتضى ماتقدم ، وكان نطاق الطعن فى الدعوى الماثلة قد تحدد بالفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكانت هاتان الفقرتان - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - تقضيان بما يأتى :

المادة ٧٦ - فقرة أولى - يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى كتابة الى المحافظة أو الى احدى وحدات الحكم المحلى الكائنة بنطاقها مرفقا به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى يتسمى اليه مبينا بها

ادراجه فيها وذلك خلال المدة التي يحددها المحافظ على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح .

المادة ٨٦ - فقرة ثالثة - ويتخب أعضاء المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقوائم الحزبية التي حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب ، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى من القوائم أعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات .

وحيث أنه مما ينعاى الطاعن على هاتين الفقرتين أنهما إذ قصرتا حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المنتمين الى الأحزاب السياسية ، فإنها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المنتمين الى الأحزاب من حق كفله لهم الدستور في المادة ٦٢ منه وأخلت بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون المنصوص عليهما في المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور .

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » . ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح - الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وابداء الرأي في الاستفتاء اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى في مجلس الشعب والشورى او على النطاق المحلى في المجالس

الشعبية حسبما تجرت به نصوص المواد ٨٧ ، ١٦٢ ، ١٩٦ من الدستور . ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في مباشرة تلك الحقوق ، وإنما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التي تعتبر قواما لكل تنظيم يرتكز على ارادة هيئة الناخبين ، ومن ثم فإن القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذه الحقوق يتعين أن لاتؤدي الى مصادرتها أو الانتقاص منها وبمراعاة أن لاتخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنتهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » وفي المادة ٤٠ من أن « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » ، بما مؤداه امتناع فرض قيود على مباشرة الحقوق السياسية التي نص عليها الدستور في غير مقتضى من طبيعتها أو متطلبات ممارستها .

وحيث أنه لما كان مؤدى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتباره صورة قائمة الحزب الذى يتنمى اليه المرشح المثبت ادراجه فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه ، يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية على المتتمين الى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب ، وحرّم بالتالى

غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتض من طبيعته أو متطلبات مباشرته .

لما كان ذلك ، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه وفقا لما سبق بيانه ، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق يطرأ على اهدار لأصله وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٨ ، ٤٠ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أنه لا يقدح فى هذا النظر ما ذهب اليه الحكومة من أن الدستور لم يقيد المشرع فى حرية المفاضلة بين نظام الانتخاب الفردى ونظام الانتخاب بالقائمة وأن اختيار المشرع لنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية هو مما يدخل فى نطاق سلطته التقديرية بما لا معقب عليه فى ذلك من للمحكمة الدستورية العليا التى لا يجوز أن تحل نفسها محل المشرع فى هذا التقدير ، ذلك أنه وإن كان الأصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيود محددة ، وكانت الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد الى ملاءمة اصداها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الترشيح ينفى الا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون عليها اذ حرمت غير المدرجة أسماءهم فى القوائم الحزبية من حق الترشيح ، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين ، ف تجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذى يحتم اخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة

٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(حكم المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٥ من ابريل ١٩٨٩ فى القضية رقم ١٤ لسنة ٨ق « دستورية » - نشر فى الجريدة الرسمية العدد (١٧) بتاريخ ٢٧ من أبريل ١٩٨٩) .

دعوى دستورية - مصلحة - قبول - مناط قبول الدعوى الدستورية للحالة الى المحكمة الدستورية العليا اصحالا للمادة ٢٩ من قانون للمحكمة هو أن يكون نص القانون واللائحة المطلوب الفصل فى دستورية لازما للفصل فى النزاع فى الدعوى الموضوعية التى أثبتت المسألة الدستورية بمناسبتها بأن يكون من شأن الحكم فى هذه المسألة أن يؤثر فى الحكم فى دعوى الموضوع .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٤ من ابريل سنة ١٩٨٧ فى الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ق « دستورية » - نشر بالجريدة الرسمية فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٨٧ ، العدد ١٦) .

محكمة دستورية عليا - اختصاص - مسائل دستورية :

المحكمة الدستورية العليا هى الجهة القضائية العليا التى اختصاصها

الدستور والمشرع كلاهما بولاية الفصل فى المسائل الدستورية وليس ثمة جهة أخرى يمكن ان تنازعها هذا الاختصاص أو أن تتحلل لنفسها ، ومن ثم فإن الفصل فى المخالفة الدستورية المدعى بها انما يعود الى هذه المحكمة دون غيرها .

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعين ومورثهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٦٢٩ لسنة ٢٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد المدعى عليهم بطلب الحكم بانعدام أمر رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ وذلك فيما تضمنه من فرض الحراسة على ممتلكات المدعين ومورثهم مع مايتربن على ذلك من آثار . ويجلسه ٢٤ يونية سنة ١٩٨٠ قضت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالفاء القرار المطعون فيه ومايتربن على ذلك من آثار . وقد طعن المدعى عليهم فى هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وقيد الطعن برقم ١٥٧٣ لسنة ٢٦ قضائية ادارية عليا ، الا أنه أحيل الى محكمة القيم تنفيذنا لأحكام القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث قيد برقم ١١٨ لسنة ٣ قضائية قيم ، وقد دفع المدعون أمام محكمة القيم بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى وحددت للمدعين شهر لاقامة الدعوى الدستورية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٨٢ اودع المودعون قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا صحيفة الدعوى الماثلة ، وطلبوا فى ختامها الحكم بعدم دستورية ذلك القرار بقانون .

وحيث أن قوام الدعوى الماثلة رد اعتداء قال المدعون - وهم من غير

المواطنين - بوقوعه على أموالهم وممتلكاتهم بالمخالفة للدستور ، فإن اختصاص هذه المحكمة بنظرها - ووفقا لما جرى عليه قضاؤها - يعتبر أمرا ثابتا لانزاع فيه ، ذلك أن الدستور أفرد بابه الرابع للقواعد التي صاغها في مجال سيادة القانون ، وهي قواعد تتكامل فيما بينها وينتج تحتها نص المادة الثامنة والستين التي كفل بها حق التقاضي للناس كافة ، دالا بذلك على أن التزام الدولة بضمان هذا الحق هو فرع من واجبيها في الخضوع للقانون ، وموكدا بمضمونه جانباً من أبعاد سيادة القانون التي جعلها أساس للحكم في الدولة على ماتنص عليه المادتان الرابعة والستون والخامسة والستون ، وإذ كان الدستور قد أقام من استقلال القضاء وحصانته ضمانتين أساسيتين لحماية الحقوق والحريات ، فقد أضحي لازما - وحق التقاضي هو المدخل الى هذه الحماية - أن يكون هذا الحق مكفولا بنص صريح في الدستور كي لا تكون الحقوق والحريات التي نص عليها مجردة من وسيلة حمايتها ، بل معززة ل ضمان فعاليتها .

وحيث أنه متى كان ذلك ، وكان الالتزام الملقى على عاتق الدولة وفقا لنص المادة الثامنة والستين من الدستور تقتضيها أن توفر لكل فرد - وطنيا كان أم أجنبيا - نفاذا ميسرا الى محاكمها بالإضافة الى الحماية الواجبة للحقوق المقررة بتشريعاتها ، وبمراعاة الضمانات الأساسية اللازمة لإدارة العدالة إدارة فعالة وفقا لمستوياتها في الدولة المتحضرة ، وكانت الحقوق التي تستمد وجودها من النصوص القانونية يلزمها بالضرورة - ومن أجل اقتضاءاتها - طلب الحماية التي يكفلها الدستور أو المشرع لها باعتبار أن مجرد النفاذ الى القضاء في ذاته لا يعتبر كافيا ل ضمانها ، وإنما يتعين أن يقتترن هذا النفاذ دوما بإزالة العوائق التي تحول دون تسوية الأوضاع الناشئة من العدوان عليها ،

وبوجه خاص مايتخذ منها صورة الاشكال الاجرائية المعقدة ، كى توفر الدولة للخصومة فى نهاية مطافها حلا منصفيا يقوم على حيدة المحكمة واستقلالها ، ويضمن عدم استخدام التنظيم القضائى كأداة للتمييز ضد فئة بذاتها أو للتحامل عليها ، وكانت هذه التسوية هى التى يعمد الخصم الى الحصول عليها بوصفها الترضية القضائية التى يطلبها لمواجهة الاخلال بالحقوق التى يدعيها ، فان هذه الترضية - وبافتراض مشروعيتها واتساقها مع أحكام الدستور - تندمج فى الحق فى التقاضى ، وتعتبر من متتماته لارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برابطة وثيقة ، وأية ذلك أن الخصومة القضائية لاتقام للدفاع عن مصلحة نظرية لاتتمخض عنها فائدة عملية ، ولكن غايتها طلب منفعة يقرها القانون وتتحدد على ضوءها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها ، وذلك هو ماأكده هذه المحكمة بما جرى عليه قضاؤها من أن الدستور أفصح بنص المادة الثامنة والستين منه عن ضمان حق التقاضى كمبدأ دستورى أصيل مرددا بذلك ماقررته الدساتير السابقة ضمانا من كفالة هذا الحق لكل فرد - وطنيا كان أو أجنبيا - باعتباره الوسيلة التى تكفل حماية الحقوق التى يتمتع بها قانونا ورد العدوان عليها .

وحيث أنه متى كان ذلك - وكان من المقرر قانونا أن للدولة بناء على ضرورة نفعها أو وضعها الاقتصادية أو تتطلبها ادارة علاقاتها الخارجية أو توجيهها روابطها القومية أو غير ذلك من مصالحها الحيوية ، أن تفرض قيودا فى شأن الأموال التى يجوز لغير مواطنيها تملكها أو أن تخرج فئة منها من دائرة الأموال التى يجوز لهم التعامل فيها سواء أكانت أموالا منقولة أم عقارية ، فان من الصحيح كذلك أن تداخل مصالح الدول ونماء اتصالاتها

الدولية وحمية التعاون فيما بينها يلزمها بأن تعمل فى كل منها فى نطاق اقليمها على أن توفر الوسائل الاجرائية والقواعد الموضوعية التى يمكن الأجنبى من خلالها من رد العدوان عن حقوقه الثابتة وفقا لنظمها القائمة وهو ماقررتة المادة الثامنة والستون من الدستور التى لايجوز للدولة بموجبها أن تجحد على غير مواطنيها الحق فى اللجوء الى قضائها للدفاع عن حقوقهم التى تكفلها القوانين الوطنية ، والا اعتبر اعراضها عن توفير هذه الحماية أو اغفالها لها انكارا للعدالة تقوم به مسئوليتها الدولية ويوقعها فى حومة المخالفة الدستورية . ومتى كان ذلك ، وكان المدعون - وهم من غير المواطنين - يستهدفون بدعواهم الموضوعية رد الأموال التى يقولون باغتصابها بالمخالفة لأحكام الدستور - عينا اليهم ، وكان اكتسابهم ملكيتها وفقا للقوانين المعمول بها وبمراعاة الأوضاع المقررة فيها أمر لا تنزع فيه ، فان الحماية التى كفلتها المادة الرابعة والثلاثون من الدستور للحق فى الملكية تنسحب اليهم ، ذلك أن حجبتها عنهم أو تقييدها بما يخرجها عن الأغراض المقصودة منها يكرس انتزاع أموالهم ، ويعتبر اهداراً لسند ملكيتها ، واسقاطاً للحقوق المنفردة عنها ، وافراغا للمادة الثامنة والستين من الدستور من محتواها .

وحيث أنه على ضوء ما تقدم ، وكانت هذه المحكمة هى الجهة القضائية العليا التى اختصها الدستور والمشرع كلاهما بولاية الفصل فى المسائل الدستورية ، وليس ثمة جهة أخرى يمكن أن تنازعها هذا الاختصاص ، أو أن تنتحل له لنفسها ، فان الفصل فى المخالفة الدستورية المدعى بها إنما يعود الى هذه المحكمة دون غيرها .

وحيث أن المدعين يتعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١

بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، مخالفته أحكام المادتين (١٠٨) (١٤٧) ، من الدستور قولاً منهم بأن الأصل في السلطة التشريعية هو أن يتولاها مجلس الشعب ، وأنه لاستثناء من ذلك الا في الحالتين المنصوص عليهما في هاتين المادتين اللتين تخولان رئيس الجمهورية سلطة استثنائية يتعين أن يتقيد في نطاق ممارستها بالحدود والقيود التي فرضها الدستور ، وقد خلا القرار بقانون المطعون عليه من بيان سند اصداره من الناحية الدستورية وأنه حتى لو قيل بأنه صدر مستنداً الى نص المادة (١٤٧) من الدستور ، الا أن عوار بطلانه مستفاد من انتفاء حالة الضرورة التي تبرر اصداره ، ولا يزول هذا البطلان عنه باقرار مجلس الشعب له ، اذ لاتعدو الرقابة التي تباشرها السلطة التشريعية على القرار بقانون المطعون عليه أن تكون رقابة برلمانية مختلفة في أهدافها ومنطلقاتها عن الرقابة القضائية ، ولا يتقلب القرار بقانون بعد اقراره ، الى قانون صادر عن السلطة التشريعية طبقاً للأوضاع الدستورية المعتادة ، وإنما يظل قراراً بقانون محملاً بعيوبه وعثراته التي يقللها منها اقرار السلطة التشريعية لمضمونه . ومن ثم يكون القرار بقانون المطعون عليه منطوياً على اغتصاب لولاية السلطة التشريعية ومنعدها ، هذا بالإضافة الى أن أحكامه جميعاً تنطوي على رجعية في آثارها لسريانها على ماوقع قبل العمل به ، وكان ينبغي بالتالي أن يقرها مجلس الشعب بموافقة أغلبية أعضائه عملاً بنص المادة (١٨٧) من الدستور وهو ما لم يتحقق في واقعة النزاع المائل .

وحيث أن المطاعن المتقدمة جميعها تندرج تحت المطاعن الشكلية التي جرى قضاء هذه المحكمة على أن مبنها مخالفة نص تشريعي للأوضاع التي تطلبها الدستور سواء في ذلك ماكان منها متصلاً باقتراح النصوص التشريعية أو اقرارها أو اصدارها حال انعقاد السلطة التشريعية أم كان منها متعلقاً

بالشروط التي يفرضها الدستور لممارسة رئيس الجمهورية الاختصاص باصدارها في غيبة السلطة التشريعية أو بتفويض منها ، وكان البين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه - وعلى ماقدرته هذه المحكمة بحكمها الصادر في الدعويين رقمي ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ - أن القرار بقانون المطعون عليه صدر استنادا الى المادة (١٤٧) من الدستور ، ملتزما بالحدود الضيقة التي تفرضها الطبيعة الاستثنائية لمباشرة رئيس الجمهورية الاختصاص باصداره في غيبة السلطة التشريعية ، وكان هذا القضاء نافيا لصدور هذا القرار بقانون أثناء انعقاد السلطة التشريعية بناء على تفويض منها في الأحوال النصوص عليها في المادة (١٠٨) من الدستور ، فان وجه النعى الذي أثاره المدعون في شأن عدم استيفاء ذلك القرار بقانون لأوضاعه الشكلية ، يكون قد طرح على هذه المحكمة وكلمتها فيه قاطعة لا تختمل تعقبا أو تأويلا . اذ كان ذلك ، وكان ماقدرته للمحكمة الدستورية العليا في الدعويين المشار اليهما - من توافر الأوضاع الشكلية التي تطلبها الدستور في القرار بقانون المطعون عليه ، يفيد تقصيرا لكل مخالفة شكلية قد تكون عالقة بذلك القرار بقانون ، وانها محصتها بيانا لوجه الحق فيها ، سواء كانت هذه المخالفة مستندة الى انتفاء حالة الضرورة التي تبرر اصداره في غيبة السلطة التشريعية ، أم كان مرجعها قالة اقرار آثاره الرجعية بغير الحصول على موافقة أغلبية أعضاء السلطة التشريعية على ماتنص عليه المادة (١٨٧) من الدستور « بافتراض انطباقها » ، ذلك أن ماتنقضى به هذه المحكمة من توافر الأوضاع الشكلية في قراره بقانون عرض أمره عليها مؤداة تحققها من انتفاء كل مخالفة لهذه الأوضاع أيا كان وجهها أو موضعها من النصوص الدستورية ، ولا يقتصر حكمها بالنال - في مبناه - على أوجه المخالفة الشكلية التي يكون المدعى قد

عينها وحدها حصرا ، ذلك أن هذه المحكمة - وعلى ماتقدم - إنما تجلil
بصرها فى الأوضاع الشكلية التى تطلبها الدستور جميعها ، متنبية عن أية
مخالفة لأحكامها ليكون حكمها اما كاشفا عن قيامها بالنص التشريعى
المطعون عليه منذ صدوره ، وإما نافيا لثبوتها فى كافة مظانها ، ومقررا
بالتالى براءته منها ، ومانعا من العودة لاثارتها ، وبغير ذلك لاتستقيم الحجية
المطلقة التى أثبتتها قانون هذه المحكمة لأحكامها فى المسائل الدستورية .

وحيث أن المدعين ينعون على المادة الثانية من القرار بقانون المطعون
عليه مخالفتها لأحكام المواد (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٤٠) ، (٦٥)
(٦٨) ، (١٦٦) ، (١٧٨) من الدستور وكذلك لنص المادة (٤٦) من قانون
هذه المحكمة .

وحيث أن هذا النعى فى جميع أوجهه يتدرج تحت المطاعن الموضوعية
التي تقوم فى مبناها على مخالفة نص تشريعى معين - لقاعدة فى الدستور من
حيث محتواها الموضوعى ، وخروجه بالتالى على القيم التى ارتضاها
الجماعة وضوابط حركتها والأسس التى تقوم عليها .

وحيث أنه بافتراض انطباق النص المطعون عليه على واقعة النزاع
الراهنه فقد سبق أن قضى فى الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ قضائية
« دستورية » وفى الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والثى
يتضمن موضوع كل منها الطعن على المادة الثانية من القرار بقانون المشار اليه
- بعدم دستورية مادته الثانية محل الطعن المائل فيما نصت عليه « وذلك مالم
يكن قد تم بيعها . . » وبرفض ماعدا ذلك من طلبات . وقد نشر هذان
الحكمان فى « الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ اذ كان ذلك ، وكان
المدعى قد نعى كدلك على المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه

مخالفتها للمادة (٦٨) من الدستور ، وكان قضاء هذه المحكمة في الدعويين المشار اليهما ، جاء جازما كذلك في أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ هي القاضى الطبيعى فى مفهوم المادة (٦٨) من الدستور بالنسبة الى المنازعات المنصوص عليها فى المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه ، وهى دعاوى ومنازعات الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين وممتلكاتهم ، وكذلك الأشخاص الاعتبارية . متى كان ذلك وكان من المقرر ان قضاء هذه المحكمة - فيما فصل فيه فى الدعاوى المتقدمة سواء من ناحية العيوب الشكلية أو المطاعن الموضوعية ، انما يحوز حجية مطلقة فى مواجهة الكافة ، وبالنسبة الى الدولة بكامل سلطاتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة ، وهى حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه أو السعى لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعته ، ذلك أن الخصومة فى الدعوى الدستورية - وهى بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور تحريا لتطابقها معها اعلاء للشرعية الدستورية ، ومن ثم تكون هذه النصوص ذاتها هى موضوع الدعوى الدستورية أو هى بالأحرى محلها ، واهدارها بقدرتها مع أحكام الدستور ، هى الغاية التى تبتغيها هذه الخصومة ، وقضاء المحكمة فى شأن تلك النصوص هو القاعدة الكاشفة عن حقيقة الأمر فى شأن صحتها أو بطلانها ، ومن ثم لا يعتبر قضاء هذه المحكمة باستيفاء النص التشريعى المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها ، أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية فى الدستور أو مروقة منها ، منصرفا الى من كان طرفا من الخصومة الدستورية دون سواء ، بل منسجبا اليه والى الاغيار كافة ، ومتعديا الى الدولة التى ألزمها الدستور فى المادة (٦٥) منه بالخضوع للقانون وجعل من علوه عليها وانعقاد السيادة لأحكامه ، قاعدة لنظامها ومحورا لبناء

أساس الحكم فيها ، على ما تنقضى به المادة (٦٤) من الدستور ، بما يردها عن التحلل من قضاء هذه المحكمة أو مجاوزة مضمونة ، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقا لفحواه ، ذلك أن هذه المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية ومرجعها الى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها - وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمها الدستور بين دفتيه هي القول الفصل ، وضوابطها في التأصيل ومناهجها في التفسير ، هي مدخلها الى معايير متضبطة ، تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية ، وتكفل الانحياز لقيم الجماعة في مختلف مراحل تطورها وليس التزامها بانفاذ الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية الا ارساء لحكم القانون في مدارجه العليا وفاء بالأمانة التي حملها الدستور بها ، وعقد لها ناصية النهوض بتبعاتها ، وكان حتما أن يكون التقيد بأحكامها مطلقا مساريا على الدولة والناس أجمعين وعلى قدم من المساواة الكاملة وهو ما أثبتته المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة . متى كان ذلك ، فان الخصومة في هذا الشق تكون غير مقبولة بعد أن حسمتها هذه المحكمة بأحكامها التي سلف بيانها .

وحيث أن المدعين ينعون على الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه - التي تنص على أن يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول والذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون - انطواها على فرض الحراسة عليهم من جديد بعد ثبوت انعدام فرضها ابتداء وعلى مصادرة لأموالهم وتملكاتهم ، ونزعا للملكيتها لغير المنفعة العامة ، وتأميما لها مجبرا من اعتبارات الصالح العام ، وأن مؤداها أن يتم تعويضهم

عن أموالهم وممتلكاتهم التي شملتها تدابير الحراسة بغير حكم قضائي ، وفي غير الأحوال المبينة في القانون ، وذلك كله بالمخالفة لأحكام المواد (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) من الدستور . هذا بالإضافة الى اخلالها بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة (٤٠) منه ، وذلك بما أقامته من تمييز بين من حصلوا على أحكام نهائية تقضى برد أموالهم السلبية اليهم ، وبين من حصل على مجرد أحكام ابتدائية ، واهدارها كذلك مبدأ الخضوع للقانون المقرر بالمادة (٦٥) من الدستور وتمحصينها لتصرفات باطلة أجراها الحارس العام ممثلة في بيعه أموال الخاضعين للحراسة الى آخرين دون موافقتهم ، وبغير تمكينهم من اللجوء الى القضاء لطلب ردها عينا بالمخالفة لنص المادة (٦٨) من الدستور ، وتعارضها كذلك ونص المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة . وأضاف المدعون الى ذلك أن الأصل في الاتفاقيات المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة المطعون عليها ، هو أن تسرى أحكامها على من قبل الخضوع لها في جملتها فاذا اختار رعايا الدول الأجنبية المعاملون بهذه الاتفاقيات جانباً من أحكامها دون غيره ، تعين أن يكون سريانها في حقهم مقيداً بما ارتضوه من أجزائها ، دون نصوصها الأخرى التي أعربوا عن رغبتهم في عدم الالتزام بها ، ومن ثم تكون أحكام تلك الاتفاقيات من طبيعة اختيارية ، فما كان من أجزائها مقبولاً من جانبهم سرى في حقهم ، وما رفضوه من أحكامها أضحى غير نافذ في شأن التعويض عن أموالهم وممتلكاتهم . وإذا كان المدعون قد طلبوا تعويضهم عن أموالهم وممتلكاتهم التي مستها قوانين التأميم دون تلك التي أخضعتها الدولة لتدابير الحراسة ، والتي اتخذ التعويض المقرر عنها شكل التعويض الرمزي ، وكان أقرب الى المصادرة منه الى التعويض ، فقد تعين الرجوع الى القاعدة العامة التي نصت عليها المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه وتطبيق حكمها على أموالهم

وتملكاتهم التي سبق فرض الحراسة عليها ، دون الفقرة الأولى من مادته الثالثة المطعون عليها .

وحيث أن هذا النعي مردود أولا بما سبق أن قرره هذه المحكمة في ٤ يونية سنة ١٩٨٨ في الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٤ قضائية دستورية من أن «بين من نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه» أنه لم يغير من المراكز القانونية لرعايا الدول الأجنبية الذين أبرمت مع دولهم اتفاقيات للتعويضات ، بل قصد الى استمرار سريان أحكامها على هؤلاء الرعايا بصريح نصه ، وهي اتفاقيات لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة ، ومن ثم تكون هذه الفقرة كاشفة عن الأصل العام في التفسير الذي يقضى بعدم اعمال القواعد العامة فيما ورد بشأنه نص خاص ، وأنه متى كان ذلك ، وكان القرار بقانون المطعون عليه هو القانون العام في شأن تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة ، فإن اعماله يكون واجبا بالنسبة الى جميع الحالات التي يحددها نطاق تطبيقه عدا ما استثنى بنص خاص ، وأنه اذ كان المشرع قد تغيا بالفقرة الأولى من المادة الثالثة المطعون عليها - وعلى ما جاء بالمذكورة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ - مجرد تأكيد سريان أحكام الاتفاقيات المشار اليها على رعايا الدول التي أبرمتها ، فإن أحكامها تعد نصوصا خاصة واجبة الاعمال في نطاقها استثناء من القواعد العامة لتصفية الحراسات الصادرة بها القانون المذكور ، متى كان ذلك ، فإن الاتفاقيات المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه تستقل بتحديد التعويض المستحق لرعايا الدول الأجنبية في الحدود المبينة بها ، ولا مجال لأعمال القواعد العامة التي أتى بها القرار بقانون المطعون عليه في نطاقها ، اذ الخاص يقيد

العام ، ومردود ثانيا بأن الأصل فى كل معاهدة دولية -اعمالا لنص المادة (٣١) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التى تعتبر مصر طرفا فيها باتضمامها اليها - هو أنها ملزمة لأطرافها - كل فى نطاق اقليمه - ويتعين دوما تفسير أحكامها فى اطار من حسن النية ووفقا للمعنى المعتاد لعبارتها فى السياق الواردة فيه « وبما لا يخل بموضوع المعاهدة أو أغراضها » وكان من المقرر كذلك أن المعاهدة الدولية تعتبر من وجهة نظر أولية كلا لا ينقسم ، ووحدة غير قابلة للتجزئة أساسها أن التكامل بين نصوصها كان من الأسس الجوهرية التى أدخلتها الدول أطرافها فى اعتبارها عند تصديقها على المعاهدة أو انضمامها اليها ودعاها الى القبول بأحكامها والالتزام بمضمونها . غير أن هذا الأصل يقيد منه مادل عليه العمل بين الدول من أن المعاهدات الدولية فى طورها الراهن لا تتناول بالضرورة أحكاما مترابطة لا يجوز فصلها عن بعضها البعض ، ولا ترمى دوما الى معاملتها كوحدة عضوية لانقسام فيها ، ولكنها تواجه أحيانا تنظيما أكثر تعقيدا موضوعه مصالح مختلفة متعددة جوانبها تستقل كل منها عن غيرها ، ولا تنتظمها بالتالى وحدة تجمعها ، وإنما تميز فى مضمونها والأغراض المقصودة من ارسائها عن بعضها البعض ، بما يؤكد ذاتية النصوص المنظمة لكل منها ، وانفرادها بخصائص مقصورة عليها متعلقة بها وحدها ، ليؤول أمر النصوص - المنصرف الى كل مصلحة منها على حدة - الى تنظيم خاص لموضوعها مما يقتضى التعامل المعاهدة الدولية - فى هذه الفروض - كوحدة قائمة بذاتها متكاملة فى مجموع أحكامها ، بل تثبت هذه الوحدة لكل جزء من أجزائها مستقلا بذاتيته عن غيره ، وبالتالى يكون مرد الأمر فى تجزئة نصوص المعاهدة ، أو القبول بها فى مجموعها ، الى ارادة الدول أطرافها محددة على ضوء مآكون قد أولته من اعتبار لطبيعة وخصائص المسائل التى تتناولها بالتنظيم ، وهو ماردته

اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، ذلك أن القاعدة الأولية فى نطاقها هى وحدة نصوص المعاهدة ، وهى وحدة عززتها الفقرة الثانية من المادة (٤٤) منها وذلك فيما قرره من أن السند الذى تركز اليه احدى الدول وفقا لأحكام هذه الاتفاقية - لنقض معاهدة دولية تكون طرفا فيها أو للإسحاب منها أو لتعليق تنفيذها - لا يجوز الاحتجاج به واثارته الا بالنسبة الى المعاهدة بأكملها ، ومع ذلك اذا كان هذا السند منصرفا الى نصوص بذاتها متعلقا بها وحدها ، فان أثره يقتصر عليها اذا كان ممكنا - فى مجال تطبيقها - فصلها عن بقية المعاهدة وبمراعاة شرطين : أولهما الا يكون قبول الدول الملتزمة بالمعاهدة للنصوص التى يراد فصلها عنها من الشروط الجوهرية لموافقتها على التقييد بالمعاهدة فى مجموع أحكامها ، ثانيهما : ألا يكون المضى فى تنفيذ النصوص المتبقية من المعاهدة منظويا على مجافاة للعدالة .

وحيث أنه متى كان ذلك ، وكان البين من الرجوع الى أحكام اتفاقية التعويضات المبرمة بين الحكومتين المصرية واليونانية -والتي لا ينازع الخصوم فى مضمونها - أنها تتناول فى « موضوعها » - تقرير التعويضات التى تدفعها حكومة مصر عن الأموال والحقوق والمصالح اليونانية التى مستها القوانين التى عددها الاتفاقية فى مادتها الثانية سواء فى مجال التأمين أو فى نطاق تدابير الحراسة أو فى خصوص الإصلاح الزراعى . وقد حدد الطرفان المتعاقدان - « مقاصدها وأغراضها » - بأنها تتوخى اجراء تسوية نهائية مبررة لزمة الحكومة المصرية - فور أدائها لتلك التعويضات على النحو المحدد بالاتفاقية - وذلك فى مواجهة أية مطالبة يقدمها اليونانيون الذين مستهم القوانين المشار اليها والناشئة عن تطبيقها فى حقهم ، أو تكون مرتبة عليها . أما عن « نطاق التعويضات ومستحققيها وشروط استحقاقها » فقد فصلتها

الاتفاقية في مادتها الرابعة التي يبين منها أن الأشخاص الطبيعيين اليونانيين وكذلك الأشخاص المعنوية اليونانية يستحقون عن أموالهم وممتلكاتهم التعويض المقرر بالاتفاقية وفقا لشروطها وبناء على طلب يقدم منهم أو منها ، في حدود مبلغ اجمالي لا يجاوز ٦٥٪ من قيمتها ، وعلى أن تودع التعويضات في حساب خاص لا يخل فائدة بقصد تحويلها الى اليونان . فاذا كان الأشخاص الطبيعيون اليونانيون مقيمين في مصر ، فان قواعد التحويل المنصوص عليها في الاتفاقية تسرى عليهم بمجرد حصولهم على صفة غير المقيم . وتنص الاتفاقية كذلك في مادتها التاسعة على أن تشكل لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية وضمان تطبيق أحكامها - عند الاقتضاء - على وجه مرض . متى كان ذلك ، فان أحكام الاتفاقية في الحدود السالف بيانها تعتبر صفة واحدة متكاملة العناصر ، مترابطة الأجزاء ، تتصل حلقاتها ولا تنفصم مكوناتها ، ذلك أنها تعكس ما ارتأته الحكومتان المصرية واليونانية نطاقا لتسوية شاملة ونهائية للتعويضات المستحقة للرعايا اليونانيين عن القوانين الصادرة في شأنهم والمؤثرة في مصالحهم سواء في مجال التأمين أو تدابير الحراسة أو الاصلاح الزراعي ليحدد التعويض المقرر بها نطاق حقوقهم ، وليكون التعويض الذي قرره بنصوصها منهيًا لكل نزاع حول مقداره ، ومبررا للزمة الحكومة المصرية في مواجهة الحكومة اليونانية ورعاياها ، وإذا كان من المقرر قانونا أن المعاهدة الدولية يتعين تفسيرها في اطار من حسن النية ، ووفقا للمعنى المعتاد لعباراتها ، في السياق الواردة فيه وبما لا يخل بوضوح المعاهدة أو يجاوز أغراضها ، وكان أعمال الاتفاقية المصرية واليونانية كوحدة لا تقبل التجزئة تتكامل في مجموع أحكامها هو الذي يعطيها الفاعلية ، ويكفل الوفاء بالأغراض المقصودة منها ، فان حالة جواز تبعية أحكامها تكون فاقدة لسندها ، منافية لما قصدته الدولتان

المتعاقدتان من ابرامها ، ومهددة مفهوم التسوية الشاملة للحدود اطارها ومقدارها توفيقا لاثارة أى نزاع جديد من حولها . كذلك فان ادعاء رعية يونانية بأن له أن يختار من أحكام الاتفاقية المصرية اليونانية مايراه محققا لمصلحته ، انما ينحل الى تخويله الحق فى تعديل الاتفاقية الدولية ، ونقض الأسس التى تقوم عليها أو التغيير فيها ، وتكملتها بقواعد يختارها ، وهو مالا تملكه الا الدولتان المتعاقدتان ، ويشترضيها معا ومردود ثالثا بأن من المقرر وفقا لقواعد القانون الدولى أن لكل دولة فى علاقاتها بالدول الأخرى السلطة الكاملة التى تؤثر بها - ومن خلال المعاهدة الدولية التى تكون هى طرفا فيها - فى نطاق الحقوق المقررة لمواطنيها سواء كان ذلك فى اطار حق الملكية أو فى مجال الحقوق الشخصية . وتعتبر هذه السلطة الكاملة موازية لحقها وواجبها فى أن توفر الحماية لمواطنيها ، وإن كانت الحقوق التى رتبته المعاهدة الدولية وكذلك التزاماتها ، لا تسرى الا على الدول أطرافها فى العلاقة فيما بينها ، ولا يعتبر التنظيم الوارد بها - وایا كان مضمونة - منصرفا الى مواطنيها

وحيث أنه متى كان ماتقدم ، وكانت الاتفاقيات المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه ، لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة . وكان لاتعارض بين نصوص الاتفاقية المصرية واليونانية وأحكام الدستور باعتبار أن ماقصده الدولتان المتعاقدتان منها لا يعدو تقرير الأسس المعقولة لتعويض تتحملة الحكومة المصرية محدد مقداره بالاتفاق مع الحكومة اليونانية فى اطار من قواعد القانون الدولى العام ، وعلى وجه يعتبر معه هذا التعويض تسوية نهائية لكل الأضرار الناشئة عن تطبيق القوانين المصرية - فى المجالات التى

عيتها الاتفاقية وحددتها حصرا - على اليونانيين أو الأشخاص المعنوية اليونانية ، فان مناعى المدعين فى هذا الشق الأخير من الدعوى تكون مفتقرة لكل أساس قوم يحملها ، ومتعينا بالتالى رفضها .

وحيث أن النص المطعون عليه لا يتعارض مع أى حكم فى الدستور من أوجه أخرى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعين المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٦ فبراير ١٩٩٣ فى القضية رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق دستورية) .

الجريدة الرسمية العدد ٧ فى ١٨ فبراير ١٩٩٣ ص ٣٢٧ الى ٣٤٢) .

دعوى دستورية - الدفع بعدم الدستورية - تجهيل - محكمة الموضوع .

التجهيل بالنصوص التشريعية المطعون عليها أمام محكمة الموضوع - مؤذاه أن نصريح محكمة الموضوع برفع الدعوى الدستورية قد ورد على غير محل ، ومن ثم تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة - الدفع بعدم الدستورية يجب ألا يكون مبهما ، وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تاليا لبيان مضمونه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب فى اخضاع الشركة لنظام الخصم والاضافة المنصوص عليه فى المادتين ٤٤ ، ٤٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك استنادا الى أن الشركة المدعية من شركات الأشخاص المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى ، ولم يصدر بانشائها قانون خاص ، وأنه إذ تبين أن مصلحة الضرائب تفسر أحكام هاتين المادتين تفسيراً واسعاً متناسية أن الجهات المعنية بتطبيقه محددة حصراً ، وليس من بينها الشركة المدعية ، وكان الدستور قد اختص المحكمة الدستورية العليا - فى المادة ١٧٥ منه - بمباشرة الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ومن بينها المادتين ٤٤ ، ٤٥ المشار اليهما المشورتين بقالة مخالفتهم لأحكام المواد ٨ ، ٣٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ من الدستور ، وكانت هذه المحكمة تنفرد كذلك - وعلى ما تنص عليه المادة ٢٦ من قانونها - بتفسير نصوص القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وكذلك القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية وذلك اذا ما أثارت خلافاً فى التطبيق ، وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها ، فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن من المقرر قانوناً أن تكييف الدعوى هو مما يدخل فى ولاية المحكمة ، اذ هى التى تعطىها وصفها الحق محددة المقصود بها ، كاشفة عن ماهيتها ، متقصية فى سبيل ذلك ، ارادة المدعى منها مستظهرة حقيقة طلباته ومراميها بلوغاً لغاية الأمر منها ، وكان البين من الاطلاع على أوراق الدعوى الموضوعية وما توخاه المدعى من طلباته أمام هذه المحكمة أن مارمى

اليه المدعى بدعواه الماثلة هو ألا تقوم مصلحة الضرائب بتطبيق نظام الخصم والاضافة المنصوص عليه في المادتين ٤٤ ، ٤٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على شركته باعتبار أنها من شركات الأشخاص الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي ، وكان المدعى قد سعى لبيلوغ ماتغياه بدعواه الماثلة من خلال طريقين أحدهما هو الطعن بعدم دستورية المادتين ٤٤ ، ٤٥ المشار اليهما وثانيهما هو ضمان عدم تطبيقها على شركته بالارتكان الى تفسير تشريعي يصدر من هذه المحكمة وفقا للمادة ٢٦ من قانونها يقرر لهاتين المادتين مضمونا يلتزم من وجهة النظر التي يقول بها ، وهو مايعنى أن هذين الطرفين مطروحان في الدعوى الماثلة .

وحيث أن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور ، وذلك اذا أثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها .

وحيث أن مؤدى هذا النص أنه خول هذه المحكمة سلطة تفسير النصوص التشريعية التي تناولها تفسيراً تشريعياً ملزماً يكون بذاته كاشفاً عن المقاصد الحقيقية التي توخاها المشرع عن اقرارها ، منظورا في ذلك لا الى ارادته المتوهمة أو المفترضة التي تحمل معها النصوص التشريعية محل التفسير على غير المعنى المقصود منها ابتداء ، بل ارادته الحقيقية التي يفترض في هذه النصوص أن تكون معبرة عنها مبلورة لها وان كان تطبيقها قد باعد بينها وبين هذه الارادة ، ذلك أن الأصل في النصوص التشريعية ، هو ألا تحمل على

غير مقاصدها ، وألا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها ، أو بما يؤول الى الالتواء بها عن سياقها ، أو يعتبر تشويها لها سواء بفصلها عن موضوعها أو بمجاورتها الأغراض المقصودة منها ، ذلك أن المعاني التي تدل عليها هذه النصوص ، والتي ينبغى الوقوف عندها ، هي تلك التي تعتبر كاشفة عن حقيقة محتواها ، مفصحة عما قصده المشرع منها . مبينة عن حقيقة وجهته وغايته من إيرادها ، ملقية الضوء على ماعناه منها ، ومرد ذلك أن النصوص التشريعية لاتصاغ في الفراغ ، ولا يجوز انتزاعها من واقعها محلدا بمراعاة المصلحة المتصدرة منها ، وهي بعد مصلحة اجتماعية يتعين أن تدور هذه النصوص في فلكها ، ويفترض دوما أن المشرع رمى الى بلوغها متخذاً من صياغته للنصوص التشريعية سبيلا إليها ، ومن ثم تكون هذه المصلحة الاجتماعية غاية نهائية لكل نص تشريعي ، واطارا لتحديد معناه ، وموطنا لضمان الوحدة العضوية للنصوص التي يتنظمها العمل التشريعي ، بما يزيل التعارض بين أجزائها ، ويكفل اتصال أحكامها وتكاملها فيما بينها ، لتغدو جميعها منصرفة الى الوجهة عينها التي ابتغاها المشرع من وراء تفريرها .

وحيث أن السلطة المخولة لهذه للحكمة في مجال التفسير التشريعي - وعلى مايبين من نص المادة ٢٦ من قانونها - مشروطة بأن يكون للنص التشريعي أهمية جوهرية - لا ثانوية أو عرضية - تتحدد بالنظر الى طبيعة الحقوق التي تنظمها ووزن المصالح المرتبطة بها ، وأن يكون هذا النص - فوق أهميته - قد أثار عند تطبيقه خلافا حول مضمونه تباين معه الآثار القانونية التي يرتبها فيما بين المخاطبين بأحكامه بما يخل عملا بعمومية القاعدة القانونية الصادرة في شأنهم ، والمتماثلة مراكزهم القانونية بالنسبة إليها ، ويظهر بالتالي ماتقتضيه المساواة بينهم في مجال تطبيقها الأمر الذي يحتم رد

هذه القاعدة الى مضمون موحد يتحدد على ضوء مقصده المشرع منها عند اقرارها ، وذلك حسما لدلولها ، ولضمان أن يكون تطبيقها متكافئا فيما بين الغاطيين بها .

(حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٦ من فبراير ١٩٩٣ فى الدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٣ق - الجريدة الرسمية العدد ٧ فى ١٨ من فبراير ١٩٩٣)

وحيث إن المدعية تنعى على المادتين الطعنتين مغالتهما لأحكام المواد ٨، ٤٠، ٦٥، ٦٨، ١٦٥ من الدستور تأسيسا على أن أولاهما آثرت انحامى - دون موكله - بالحق فى اللجوء إلى اللجنة المشكلة وفقا لها، لإصدار قرار بتقدير الأتعاب عند الخلاف بشأنها، وجعلت ثانيتهما الإستئناف طريقا للطعن فى قرارات هذه اللجنة - رغم كونها لجنة نقابية تفتقد العنصر القضائى فى تشكيلها - فحرمت الخصوم - بذلك - من التداعى فى شأن حقوقهم أمام محكمة أول درجة ، كما قصرت ميعاد الطعن فى هذه القرارات إلى عشرة أيام خلافا للميعاد المقرر فى قانون المرافعات مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ومساواة المواطنين فى الحقوق والواجبات ، فضلا عن أن هاتين المادتين تجعلان انحامى خصما وحكما فى آن واحد ، كما أن قانون انحاماه يخلو من تنظيم إجراءات رد أعضاء اللجنة وهم زملاؤه الذين تربطه بهم مصالح مهنية متبادلة ، الأمر الذى يفقد اللجنة ضمانة التجرد والخبرة التى يتحقق بها الفصل فى المنازعة بطريقة منصفة ، ويحرم ذوى الشأن من اللجوء إلى قاضيههم الطبيعى ، وينطوى على إعتداء على استقلال السلطة القضائية وإهدار مبدأ الخضوع للقانون .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التمييز بين الأعمال القضائية وبين غيرها من الأعمال التى قد تلتبس بها إنما يقوم على مجموعة من العناصر لاتتحدد بها ضوابط هذا لتمييز على وجه قطعى ، ولكنها تعين

على إبراز الخصائص الرئيسية للعمل القضائي، ومن بينها أن إسباغ الصفة القضائية على أعمال أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل في نزاع معين يفترض أن يكون تشكيلها واستقلالها كاشفين عن حيديتها عند الفصل في النزاع ومؤدين إلى غيريتها في مواجهة أطرافه، وأنه في كل حال يتعين أن يشير النزاع المطروح عليها ادعاء قانونيا يبلور الحق في الدعوى كرابطة قانونية تتعقد الخصومة القضائية من خلالها وبوصفها الوسيلة التي عنها المشرع لاقتضاء المحقوق المدعى بها، وبمراجعة أن يكون إطار الفصل فيها محددا. بما لا يخل بالضمانات القضائية الرئيسية التي لا يجوز النزول عنها والتي تقوم في جوهرها على إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها، وتمحيص ادعاءاتهم، على ضوء قاعدة قانونية نص المشرع عليها سلفا، محددا على ضوئها حقوق كل من المتنازعين في مجرد كامل، ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكدا للحقيقة بلورا لمضمونها في مجال الحقوق المدعى بها، لتفرض هذه الحقيقة نفسها - وبافتراض تطابقها مع الحقيقة الواقعة - على كل من الزمه المشرع بها.

وحيث إن البين من قانون الحماية المشار إليه، أن للمحامي - بنص المادة ٨٢ منه - الحق في تقاضى الأتعاب، وفقا للعقد المبرر بينه وبين موكله - عما يقوم به من أعمال الحماية، فضلا عن حقه في استرداد ما أنفقه من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها، فإذا لم يكن ثمة اتفاق كتابي بينهما على الأتعاب، واختلفا في تقديرها، فقد رسم القانون أسلوب تحديدها وطريق اقتضاها في المادتين ٨٤ و ٨٥ المشار إليهما على النحو المبين فيها.

وحيث إن مؤدى المادة ٨٤ من قانون الحماية، أن اللجنة المشكلة طبقا لها يخلو تشكيلها من العنصر القضائي، وأن المشرع لم يقرر لها كيانا ذاتيا مستقلا عن النقابة الفرعية، وأن أعضائها - بحكم موقعهم على القمة من تنظيمهم النقابي - إنما ينظرون المنازعة بشأن تقدير أتعاب الحماية في كنف

نقابتهم، التي تعنى أساسا بالمصالح المهنية الخاصة لأعضائها، وأن المشرع لم يكفل لطرح النزاع على هذه اللجنة الضمانات الجوهرية للتقاضي التي ينطوي تحتها حق كل خصم في عرض دعواه وطرح أدلتها والرد على مايعارضها على ضوء فرص تكافؤ أطرافها فيها جميعا، بل فرض على هذه المنازعة نهجا إجرائيا حائفا فقصر اللجوء إليها على احمى، وأوصد بابها على موكله، فلم يجز له أن يعرض - ابتداء - ظلامته عليها إذا ما اقتضت مصلحته ذلك، بل عليه أن يتربص الطلب الذي يتقدم به احمى حين يشاء، كي يطرح عليها أقواله، الأمر الذي يخل بالتوازن الذي تفرضه علاقة الوكالة القائمة بينهما، إجماعا بمصلحة الموكل وترجيحا لمصلحة احمى عليها، كما أرق المشرع الحق في اللجوء مباشرة إلى المحكمة المختصة في شأن الأنساب محل الخلاف بما استلزمه من أن تكون اللجنة قد تقاعست عن الفصل في موضوع الطلب - بقرار مسبب - خلال ستين يوما قبل ولوجهما طريق التقاضي، إذ كان ذلك، وكانت اللجنة في مباشرتها لعملها المتوط بها لا تبدو مبرأة من امتزاجه بالعمل النقابي، مما يشير الريب حول حيديتها، ويزعزع ضمانة الاستقلال التي كان ينبغي أن تحيط بأعضائها بما لا تستقيم معه غيريتها في مواجهة أطراف المنازعة، فإن هذه اللجنة لا تعتبر - إزاء المنازعة التي اختصها المشرع بالفصل فيها - هيئة ذات اختصاص قضائي، ومن ثم فإن قرارها في هذه المنازعة لا يصدق عليه وصف القرار القضائي، بما يخرجها - بالتالي - من مفهوم القاضى الطبيعى .

وحيث إن الدستور بما نص عليه في المادة ٦٨ من أن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعى قد دل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أن هذا الحق في أصل شرعته هو حق للناس كافة تتكافأ فيه مراكزهم القانونية في معيهم لرد العدوان على حقوقهم دفاعا عن مصالحهم الذاتية، وقد حرص الدستور على ضمان إعمال هذا الحق في محتواه المقرر دستوريا بما لا يجوز معه قصر مباشرته على فئة دون أخرى أو إجازته في حالة بدايتها دون

سواها ، أو إرهابه بعواقب منافية لطبيعته لضمان أن يكون النفاذ إليه حقا لكل من يلوذ به غير مقيد في ذلك إلا بالقيود التي يقتضيها تنظيمه والتي لا يجوز بحال أن تصل في مداها إلى حد إعنائه أو مصادفته ، وإذ كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفل الدستور بنص المادة ٤٠ المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - إنما ينطوي على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث إنه إذا كان ما تقدم ، وكان المشرع - بالنص المطعون فيه - قد أوكل إلى اللجنة المشار إليها - على الرغم من أنها ليست هيئة ذات اختصاص قضائي على نحو ما تقدم - الفصل في منازعة من طبيعة قضائية ، واستلبد ولاية القضاء فيها من قاضيتها الطبيعي ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الناس جميعا لا يمتازون فيما بينهم في مجال حقهم في النفاذ إلى قاضيتهم الطبيعي ، ولا في نطاق القواعد الإجرائية أو الموضوعية التي تحكم الخصومة القضائية ولا في مجال التداعي بشأن الحقوق المدعى بها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروطها ، إذ ينبغي دوما أن يكون للخصومة الواحدة قواعد موحدة سواء في مجال اقتضاؤها أو الدفاع عنها أو الطعن في الأحكام التي تصدر فيها . متى كان ذلك وكان الخلاف بين المhamي وموكله حول تقدير الأتعاب إنما يندرج في دائرة الخلاف بين الأصل والوكيل بأجر عند عدم الاتفاق على أجر الثاني ، باعتبار أن جميع هذه المنازعات متحدة في جوهرها متمثلة في طبيعتها ، فإن أفراد الخلاف بشأن تحديد أتعاب المhamي بنظام إجرائي خاص لفرضه ينبو عن نظام التداعي بشأن تحديد أجر الوكيل - دون أن يستند ذلك إلى مسرر منطقي لهذه المغايرة - يصم هذا التنظيم التشريعي الخاص بمخالفة الدستور .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، فإن نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤١ يكون قد مايز - في مجال ممارسة حق التقاضي - بين المواطنين

المتكافئة من أركانهم القانونية ، دون أن يستند هذا التمييز إلى أسس موضوعية ، بما يمثل إخلالاً بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ، وتعويقاً لحق التقاضي واعتداء على استقلال السلطة القضائية ، مخالفًا بذلك أحكام المواد ٤٠ ، ٦٨ ، ١٦٥ ، ١٦٧ من الدستور .

وحيث إن القضاء بعدم دستورية الفقرتين المشار إليهما يؤدي - بحكم اللزوم العقلي - إلى سقوط الفقرة الثالثة من المادة « ٨٤ » ، والمادة « ٨٥ » بمرمتها ، وذلك لارتباطهما بالفقرتين الأوليين ارتباطاً لا يقبل التجزئة بحيث تكون جميعهما كلا واحداً لا يتجزأ ، مما لا يتصور معه أن تقوم لهذه النصوص قائمة بغيرهما أو إمكان إعمال أحكامها في غيبتها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة « ٨٤ » من قانون الحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وبسقوط كل من فقرتها الثالثة ، والمادة « ٨٥ » من هذا القانون ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن إنكار الحق في الترضية القضائية - سواء بمنعها ابتداء ، أو من خلال إرهابها بقيود تعسر الحصول عليها ، أو عن طريق تباطؤ ملحوظ في تقديمها ، مؤداه أن من يطلبونها لا يقتضونها في وقتها الملائم ، أو يردون أصلاً عنها ، أو يحصلون على قدر منها بعد انتقاصها من أطرالها ، مما يعتبر إهداراً للحماية التي كفلها الدستور أو المشرع للحقوق على اختلافها ، وإنكاراً لحقائق العدل في جوهر ملامحها وتوجهاتها .

وحيث إن الترضية القضائية التي لا تقترب بوسائل الحمل على تنفيذها ، تفقد قيمتها عملاً ، وكلما تعدد قهر المدين على أداء الحق

التي ماطل في إيفائها لأصحابها ، وكان مند اقتضائها مستوفياً قوة نفاذه ، فإن إعمال مبدأ الخضوع للقانون يكون سراً ، ويفقد عبثاً كذلك تأسيس حقائق العدل وتثبيتها من خلال مباشرة السلطة القضائية لولايتها التي حدد الدستور والمشرع تخومها . وغايتها إيصال الحقوق لأصحابها ، وحمل من ينازعون فيها إعانة على ردها ، تقديرأ بأن الحماية القضائية للحق أو الحرية ، لازمها أن يكون الطريق إليها عبوراً إلى محصلتها النهائية ، وانتقالاً من مرحلة التداعي بشأن الحق أو الحرية المتنازع عليها ، إلى أشكال ضمانها ، ومنها إلى وسائل فرضها على من يجهضونها ، فلا يكون النزول عليها - ولو باستعمال القوة عند الضرورة - إلا أمراً كامناً في خصائص الحق أو الحرية التي قام الدليل على الإخلال بها ، وكان العدوان عليها موضوع الخصومة القضائية ، وصونها غايتها .

وحيث إن المقرر كذلك أن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ، وأن الدائنين جميعهم متكافئون في هذا الضمان - عدا من كان منهم مخولاً حق التقدم على غيره طبقاً للقانون - وكان الأصل جواز التنفيذ على أموال المدين بأكملها ، وأن يتخذ الدائن بشأنها ما يراه من الطرق التحفظية والتنفيذية ، وكانت دستورية النصوص القانونية ، مناطها ارتباطها عقلاً بالأغراض التي تتوخاها والتي تبلور إطاراً لمصلحة مشروعة تحيط بها . فإذا كان اتصال هذه النصوص بالأغراض التي تبنيها - وبافتراض مشروعتها - مفتقداً أو واهياً ، كان إبطال هذه النصوص لازماً ، ولما كانت الأموال التي يملكها المدين - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - يشملها الضمان العام لدائنيه ، فإن ردهم عنها بنص تشريعي - دون مسوغ - مؤداه أن يكون هذا النص باطلاً من زاوية دستورية باعتباره عدواناً بئيساً على حق التقاضي ، وتدخل غير

مباشر في شئون العدالة بما يناقض متطلباتها : وإفراداً للجمعية التعاونية للبناء والإسكان - دون مبرر - بمعاملة تفضيلية تختص بها دون غيرها من أشخاص القانون الخاص في مجال الرجوع عليها بالديون المترتبة في ذمتها ، ومن ثم إخلالاً بأحكام المواد ٣٤ و ٤٠ و ٦٥ و ٦٨ و ١٦٥ من الدستور .

(حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ١٥١ لسنة ٢٠٠٢ ق : دستورية، جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ في ٢٠٠٠/٦/١٧)

الإجراءات

بتاريخ الثامن من يناير سنة ١٩٩٨ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طلباً للحكم بعدم دستورية نص المادة (١٧) فقرة رابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت في ختامها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ، وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المدعى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على إبنته القاصر ...
كان قد أقام الدعوى رقم لسنة كلى إيجارات أمام محكمة جنوب
الجزيرة الابتدائية ، إبتغاء القضاء بتمكينه من عين النزاع ، وتسليمها له
خالية ، قولاً منه بأن زوجته ... - - وهى سعودية الجنسية - كانت قد
استأجرت بتاريخ ١١ / ٦ / ١٩٨٢ شقة سكنية بالمقار المبين بصحيفة الدعوى
، ثم توفيت الى رحمة الله بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٨٩ ، وإذ كان وابنته من
المستأجر المذكورة يقيمان معها فى تلك الشقة ، فيحق لهما طلب استمرار عقد
الإيجار ، وبتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧ قضت تلك المحكمة برفض الدعوى تأسيساً
على أن الخطاب فى نص المادة (١٧) فقرة رابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨١ - المشار إليه ، ينصرف لحسب الى الزوجة المصرية وأولادها من
المستأجر المصرى ، فاستأنف المدعى ذلك الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ،
وفيد استئنائه برقم ... لسنة ... قضائية ، وأثناء نظره دفع المدعى بعدم
دستورية النص سالف الذكر ، وبعد تقديرها جديده الدفع صرحت محكمة
الموضوع للمدعى بإقامة دعواه الدستورية ، فأقامها .

وحيث إن المادة (١٧) - المطعون على فقرتها الرابعة - تنص على أن :

« تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنهاء المدة المحددة
قانوناً لإقامتهم بالبلاد .

وتثبت إقامة غير المصرى

ومع ذلك يستمر عقد الإيجار بقوة القانون فى جميع الأحوال لصالح
الزوجة المصرية وأولادها منه ، الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة ، ما لم
يثبت مغادرتهم البلاد نهائياً

ومفاد الفقرة الأولى من المادة (١٧) ، وهى السارية على واقعة النزاع الموضوعى ، إنتهاء عقد الإيجار من تلقاء ذاته ، ودون حاجة الى حكم قضائى يقرره ، بإنتهاء إقامة المستأجر غير المصرى بالبلاد ، وينطبق ذلك سواء إنتهت الإقامة خلال مدة العقد الإتفاقية - بحسبان أن عقد الإيجار هو بحسب الأصل من عقود المدة - أو بعد إنتهائها ومريان الإمتداد المنصوص عليه فى صدر المادة (١٨) عليه . وتعتبر الإقامة منتهية قانونا بإنتهاء المدة المحددة لها والواردة فى التصريح الصادر لغير المصرى من الجهة الإدارية المختصة وإما بوفاته ، وبالتالى انقضاء شخصيته قانونا .

أما الفقرة الرابعة من المادة (١٧) فمفادها استمرار عقد الإيجار بالنسبة للزوجة المصرية ولأولادها من زوجها المستأجر غير المصرى إذا إنتهت إقامته قانونا بأحد السببين المتقدم ذكرهما ، دون سائر الأقارب ، ومن ثم ، فإن نطاق هذه الدعوى - بالقدر الذى يحقق مصلحة رافعها - يتحدد بحدود حكم الفقرة الرابعة من المادة (١٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما إنطوى عليه من إنتهاء عقد الإيجار وعدم استمراره بالنسبة للزوج المصرى وأولاده من زوجته المستأجرة غير المصرية بإنتهاء إقامتها بالبلاد ، إن فعلا بمغادرتها البلاد نهائيا أو حكما بوفاتها .

وحيث إن المدعى ينعى على نص المادة (١٧) (فقرة رابعة) المطعون فيه إخلاله بالمساواة بين الزوج المصرى والزوجة المصرية فى مجال الحقوق المستمدة من عقد الإيجار ، وإهداره للطابع الأصل للأسرة المصرية وذلك باخالفه لنصوص المواد (٧ و ٩ و ٤٠) من الدستور

وحيث إن هذا النعى سديد فى جوهره ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن دستور جمهورية مصر العربية نص فى المواد (٩ و ١٠ و ١١ و ١٢) على أن الأسرة أساس المجتمع ، وأن قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، وأن الطابع

الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد - هو ما ينبغي الحفاظ عليه وتوكيده . وأن مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية ، وكذلك التوفيق بين عملها في مجتمعها ، وواجباتها في نطاق أسرتها - وبما لا إخلال فيه بأحكام الشريعة الإسلامية - هو ما ينبغي أن تتولاه الدولة وتنهض عليه ، بإعتباره واقعا في نطاق مسئوليتها مشمولا بالتزاماتها التي كفلها الدستور ، الى ذلك فقد حظرت المادة (٤٠) من الدستور التمييز بين الرجال والنساء سواء في مجال حقوقهم أو حرياتهم على أساس من الجنس ، بما مؤداه تكامل هذه المواد وإتجهاتها لتحقيق الأغراض عينها وعلى القمة منها مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون بإعتباره أساس العدل وجوهر الحرية وسنام السلام الإجتماعى .

وإذا كان النص المطعون فيه قد نحا الى رعاية الزوجة المصرية وأولادها من المستأجر غير المصرى وضمان استمرار المأوى المناسب لهم بعد وفاته أو مغادرته البلاد نهائيا لإنهاء إقامته فيها ففوضى بإستمرار عقد الإيجار فى هذه الحالة أو تلك لصالح هؤلاء ، ولم يشترط لذلك إلا عدم مغادرتهم البلاد نهائيا ، فإن مبدأ المساواة كان يحتم أن تمتد مظلة هذا الحكم الى الزوج المصرى وأولاده من المستأجرة الأجنبية عند إنتهاء إقامتها بالبلاد إن فعلا وإن حكما ، إلا أن النص الطمعين لم يلتزم هذا النظر ، بل أقام تمييزا بين الزوج المصرى والزوجة المصرية حال تماثل مركزهما القانونى ، فقد إتحدوا فى كون كل منهما زوجا لمستأجرة أو مستأجر أجنبى بموجب عقد إيجار هو سند إقامة أسرته بالعين محل الإجارة ، ثم إتحدوا فى أن الزوج - رجلا كان أو امرأة - مستأجر هذه العين إنتهت إقامته بالبلاد إن فعلا بمغادرته البلاد نهائيا وإن حكما بوفاته ، فنص على استمرار عقد الإيجار بقوة القانون لصالح الزوجة المصرية ولأولادها من الزوج الأجنبى ، ونصر عن إعمال ذات الحكم لصالح الزوج المصرى وأولاده من الزوجة الأجنبية . فجعل بذلك حكمه قائما على تمييز بين

المصريين بسبب الجنس ، صاحب ذلك تهوين من حقوق فئة من المصريين مقابل إعلاء حقوق نظرائهم من غير المصريين ، فالمصرية المتزوجة من مستأجر أجنبي وأولادها منه المنتمون الى جنسيته غير المصرية منحهم النص الطمين حقوقا أنكرها على المصرى المتزوج من مستأجرة أجنبية وأولادها منه المنتمون الى جنسيته غير المصرية منحهم النص الطمين حقوقا أنكرها على المصرى المتزوج من مستأجره أجنبية وأولاده منها المصرى الجنسية ، وهو تمييز يتصادم - بشقيه - مع نص المادة (٤٠) من الدستور ، فضلا عن إنطوائه على تهديد لكيان الأسرة المصرية وتماسكها وهو ما يتناقض بدوره وأحكام المواد (١٠٩ و ١١١ و ١٢١) من الدستور .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة (١٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فيما تضمنه من قصر استمرار عقد الإيجار على الزوجة المصرية وأولادها من زوجها المستأجر غير المصرى عند إنتهاء إقامته بالبلاد فعلا أو حكما دون الزوج المصرى وأولاده من زوجته المستأجرة غير المصرية ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب إشهادة .

(الحكم فى الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ق دستورية ، جلسة ٢٠٠٢ / ٤ / ١٤) (١)

قائمة بأهم المراجع

- ١- مجموعة المبادئ القانونية التي
قررتها المحكمة الادارية العليا في
خمس عشرة عاما .
- ٢- الموسوعة الادارية الحديثة .
للدكتور/ نعيم عطية والأستاذ
حسن الفكاهانى .
- ٣- نظرية الدفع .
للدكتور/ أحمد أبو الوفا .
- ٤- المرافعات المدنية والتجارية .
للدكتور/ أحمد أبو الوفا .
- ٥- أصول المرافعات المدنية
والتجارية .
للدكتور / نبيل اسماعيل .
- ٦- الوجيز فى المبادئ العامة
فى الدعوى الادارية
للدكتور عبد العزيز بدوى .
- ٧- المبادئ القانونية للمنازعات
الادارية .
للمستشار/ حمدي ياسين عكاشة .
- ٨- مبادئ القضاء المدنى .
للدكتور / وجدى راغب .
- ٩- أصول وإجراءات التداعى
للدكتور / أحمد جمعة .
- ١٠- قواعد المرافعات
للدكتور/ محمد العشماوى
والأستاذ عبد الوهاب العشماوى .
- ١١- التعليق على المرافعات
للمستشار / أنور طلبة .
- ١٢- المرافعات الادارية
للدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمى .
- ١٣- التعليق على قانون الاثبات
للمستشار/ الديناصورى والأستاذ
حامد عكاز

- ١٤-الاثبات
١٥- نظرية الاثبات .
للدكتور/ سليمان مرقس .
للدكتور/ أحمد كمال الدين
موسى .
١٦ - التقدّم فى المواد المدنية
والتجارية .
للأستاذين حسن الفكهاى وعبد
النعم حسنى الخاميان بالنقض
١٨ - ملحق الموسوعة الذهبية .
للأستاذ / حسن الفكهاى الخامى
بالنقض .
هذا بالاضافة الى مراجع
أخرى أشير اليها فى حينها .

محتويات المؤلف

محتويات المؤلف

الصفحة	الموضوع
	اهداء .
	تقديم
	باب تمهيدى
	ماهية الدفوع الادارية
٩	وتقسيماتها ومصادرها
٩	ماهية الدفع .
١٠	مصادر الدفوع الادارية
١٠	أولاً الدستور
١١	ثانياً نصوص قانون مجلس الدولة
٢٩	ثالثاً قانون المرافعات المدنية والتجارية
٢٩	تحفظ هام يتعلق بتطبيق قانون المرافعات .
٢٩	تطبيقات قضائية .
	الأصل فى المنازعات الادارية هو
	وجوب تطبيق قواعد الاحراءات المنصوص

- ٢٩ . عليها فى قانون تنظيم مجلس الدولة .
أحكام قانون المرافعات امتناع تطبيقها
٢٩ . اذا تعارضت مع أحكام قانون مجلس الدولة .
استبعاد النظام الاجرائى المتبع فى حالة
غياب الخصوم أمام المحاكم المدنية من
٣٤ . النظام القضائى بمجلس الدولة .
٤٨ . رابعاً : أحكام القضاء وأراء الفقه .
٤٨ . الأحكام العامة فى الدفع .

القسم الأول

٥٧ الدفع الادارية الشكلية

- ٥٩ . تمهيد .
٥٩ . ماهية الدفع الشكلى .
٥٩ . الوقت الذى يجوز فيه ابداء الدفع .
٦٠ . شروط قبول الدفع بوجه عام .
٦٠ . ١ - يجب أن يكون الدفع قانونيا .
٦٠ . ٢ - يجب أن يكون الدفع جوهرى .
٦٠ . ٣ - الصفة فى الدفع .

- ٦٠ ٤ - عدم سقوط الحق في الدفع .
٦١ ٥ - ما تتميز به الدفوع الادارية .

الباب الأول

- ٦٣ الدفع بعدم الاختصاص وأحكامه

الفصل الأول

- ٦٣ ماهية الدفع بعدم الاختصاص

دعوى - دفع في الدعوى

- ٦٥ - الدفع بعدم الاختصاص .

أثر الحكم بعدم الاختصاص

- ٧٣ بنظر طلب وقف التنفيذ .

الفصل الثاني

الآثار المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص

والاحالة ومدى الزام الأمر الصادر

- ٧٤ بالاحالة للمحكمة المحال اليها

عدم التزام المحكمة المحال اليها الدعوى

بنظرها متى كانت الاحالة قد تمت بناء

- ٧٤ على طلب طرفي النزاع .

- سريان حكم الاحالة في حق الخلف
- ٧٥ العام أو الخاص متى صار نهائيا .
- عند جواز الاحالة الى
- ٨٥ المحكمة الادارية العليا .
- التزام المحكمة اعمال السها
- ٨٨ . بنظر الدعوى والفصل فيها .
- الدفع بعدم الاختصاص المحلى
- ٩٣ أمام القضاء الادارى .
- الدفع بعدم الاختصاص المحلى
- لحاكم مجلس الدولة من الدفوع
- ٩٦ المتعلقة بالنظام العام .
- ١٠٩ توزيع الاختصاص المحلى .
- ١٠٩ أ - اختصاص المحكمة الادارية بمدينة الامبكندرية .
- ١١٠ ب - اختصاص المحكمة الادارية بمدينة طنطا .
- ١١٠ ج - اختصاص المحكمة الادارية بمدينة المنصورة .
- ١١٠ د - اختصاص المحكمة الادارية بمدينة أسيوط .
- ١١١ المدفع بعدم الاختصاص النوعى .
- ١١١ تطبيقات قضائية .

الفصل الثالث

- ١١٤ قواعد الاختصاص في القضاء الإداري
- المبحث الأول
- ١١٤ مايفرج عن اختصاص القضاء الإداري
- ١١٤ تطبيقات قضائية .
- مطالبة أحد العاملين بالدولة بحقوق
يدعيه وقت أن كان عاملا باحدى
شركات القطاع العام - خروج هذه
المنازعة من اختصاص مجلس الدولة .
- ١١٧ مناط اختصاص القضاء الإداري
- ١١٩ بنظر المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين .
- مدى اختصاص القضاء الإداري
- ١٢٥ بنظر دعاوى المسئولية .
- مدى اختصاص مجلس الدولة
- ١٣٠ بمحنة العضوية في مجلس الشعب .
- مدى اختصاص مجلس الدولة
- ١٣٥ بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الحراسة .

المبحث الثاني

- ١٣٩ مايدخل في اختصاص القضاء الادارى
- أ - فى شئون الموظفين :
- ١ - ارتباط الاختصاص بتوافر
- ١٣٩ صفة الموظف العام .
- ١٣٩ تطبيقات قضائية .
- اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء
- ادارى بالفصل فى الطلبات المتعلقة
- ١٤٠ بالعاملين بالدولة - علاقة وظيفية .
- ١٥١ ٢ - دعاوى التسوية .
- ١٥١ تطبيقات قضائية .
- المنازعات الخاصة بالمرتبات - اختصاص
- ١٥١ القضاء الادارى بنظرهما .
- نطاق اختصاص القضاء الادارى
- بنظر المنازعات الخاصة بنظر المرتبات .
- ١٥٢ رفض وزارة الخزانة تقرير معاش - يشكل
- قرارا اداريا مما يختص القضاء
- ١٥٤ الادارى بالنظر فى مشروعته

- المنازعات المتعلقة بمعاش أفراد القوات
المسلحة - منازعات ادارية يختص
بها مجلس الدولة - أساس ذلك . ١٥٥
٣ - دعاوى الالفساء . ١٥٩
تطبيقات قضائية . ١٥٩
القرارات الادارية الصادرة فى شأن
الموظفين - يجوز طلب الفائها . ١٦١
القرار الصادر فى شأن الترشيح
لبعثات داخلية بالجامعات باختصاص
مجلس الدولة بطلب الفائه . ١٦٢
المنازعات المتعلقة بمعاشات أفراد القوات
المسلحة - اختصاص مجلس الدولة بها . ١٦٣
عاملون بالقطاع العام - اعادة
المفصولين بغير الطريق السأدى . ١٧٤
من أحكام المحاكم الادارية . ١٧٥
ب - فى غير شئون الموظفين . ١٨٣
١ - دعاوى الأفراد والهيئات . ١٨٣
النص فى القوانين السابقة على انشاء مجلس

- الدولة على عدم جواز الطعن فى القرارات
الادارية - لاثّر له على اختصاص مجلس الدولة
بالطمون التى تقدم ضدها - أساس ذلك . ١٨٤
اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعوى
تهيئة الدليل حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة
أمامها وصف المنازعة الادارية . ١٨٦
٢ - دعاوى العقود الادارية . ١٨٧
٣ - دعاوى التعويض . ١٩٦
اختصاص مجلس الدولة بالفاء القرارات
الادارية والتعويض عنها سواء كان أساس
المسئولية هو الخطأ أو اخطا . ١٩٨
تعدى على أملاك الدولة - ازالة
بالطريق الادارى - اختصاص . ١٩٨

الفصل الرابع

- توزيع الاختصاص بين جهات القضاء الادارى ٢٠٠

المبحث الأول

- أحكام عامة فى توزيع الاختصاص ٢٠٠
اختصاص - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة . ٢٠٠

المبحث الثاني

توزيع الاختصاص بين محكمة

القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا

- ٢٠٩ وبين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية
٢١٠ تطبيقات قضائية .
٢٢٤ اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

المبحث الثالث

توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء

- ٢٣٢ الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية
المحاكم التأديبية صاحبة الولاية
٢٣٢ العامة فـى مسائل التأديب
٢٣٤ تطبيقات قضائية .
٢٣٥ ما يخرج من اختصاص المحاكم التأديبية .

المبحث الرابع

توزيع الاختصاص بين

- ٢٤٦ القضاء الإداري والقضاء المدني

الباب الثاني

- ٢٥٩ الدفع بـمـلـان صحيفة الدعوى
٢٥٩ بيانات الصحيفة .

- ٢٦٠ الأصل والصور .
٢٦٠ توقيع صحيفة الدعوى فى محامى مقبول .
٢٦١ تطبيقات قضائية .
٢٦٢ متى تقوم المنازعة الادارية .
بطلان اعلان عريضة الدعوى
٢٦٣ فى المنازعات الادارية .
توقيع المحامى على صحيفة
٢٦٦ الدعوى اجراء جوهرى .
بطلان الاعلان لا يترتب عليه
٢٦٧ المساس بقيام الطعن فى ذاته .
انعقاد المنازعة الادارية بايداع صحيفة
٢٦٨ الدعوى قلم كتاب المحكمة المختصة .
٢٧٥ اعلان صحيفة الدعوى فى الخارج .

القسم الثانى

- ٢٨٣ الدفع بعدم القبول

الباب الأول

- ٢٨٥ الدفع بعدم القبول

- ٢٨٥ تمهيد .

- ٢٨٥ . تعريف الدعوى بوجه عام .
٢٨٦ . تعريف القضاء المدني للدعوى .
٢٨٧ . تعريف الدعوى الادارية .
٢٨٨ . تعريف القضاء الادارى للدعوى .
٢٩٠ . الدفع بعدم قبول الدعوى .

الفصل الأول

- ٢٩١ شروط قبول الدعوى الادارية بصفة عامة
٢٩٢ أولاً : المصلحة .
٢٩٢ . تعريف المصلحة .
٢٩٤ . المصلحة فى دعوى الالفاء .
٢٩٧ . تطبيقات قضائية .
٣٠٠ . المصلحة فى الدعوى .
٣٠١ . أساس شرط المصلحة أمام القضاء الادارى .
٣٠١ . ثانياً : الصفة فى الدعوى .
٣٠١ . صاحب الصفة عن الشخص الاعتبارى .
٣٠٢ . تطبيقات قضائية .
٣٠٤ . الدعاوى التى يتعين فيها اختصاص المحافظ .
٣٠٧ . الدعاوى التى يختصم فيها وزير الخزانة .

- ٣٠٩ أثر رفع الدعوى على غير ذى صفة .
- ٣١٤ تمثيل الهيئات العامة أمام القضاء .
- صفة ادارة قضايا الحكومة فى
- ٣١٧ تمثيل الجهات القضائية .
- ٣١٩ الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء الصفة .
- ٣٢٤ ثالثاً: الأهلية.
- الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما
- ٣٢٤ هى شرطاً لصحة اجراءات الخصومة .
- توافر أهلية الخصامة لدى القضاء
- ٣٢٥ شرطاً لازماً لصحة اجراءات التقاضى .

الفصل الثانى

الشروط الخاصة لقبول الدعوى الادارية

- ٣٢٧ واحكام القضاء الادارى بشأنها
- الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
- الفصل فيه مرجعة الى القانون النافذ
- ٣٢٧ وقت صدور القرار المطعون فيه .
- الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على
- ٣٢٧ غير ذى صفة لايحتاج الى دفع به .

- تمثيل صاحب الصفة تمثيلا فعلياً فى
الدعوى كما لو كان مختصاً حقيقة
- ٣٢٩ . لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .
الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها
بعد الميعاد - وجوب الفصل فيه قبل الفصل
فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .
- ٣٣٠ .
٣٣١ . من أحكام المحاكم الإدارية .
قبول الدعوى - الدفع بعدم القبول - يجب
توجيهه ضد طلبات المدعى لا ضد أسانيد .
- ٣٣٢ .
قبول الدعوى دفع بعدم القبول لعدم
وجود صيغة دفع موضوعى
لا يسقط بالتكلم فى الموضوع .
- ٣٣٣ .
دفع بعدم القبول لعدم توافر المصلحة -
تعلقه بموضوع الدعوى والفصل فيه
يقتضى الفصل فى الموضوع - رفض الدفع .
- ٣٣٤ .
دعوى - غايتها الدفاع عن مصلحة
ذاتية - توافر ركن المصلحة .
- ٣٣٤ .
قبول الدعوى - الطعن فى قرار الاستدعاء

- للتجديد ثم تعديل الطلب الى الغاء قرار
٣٣٦ التجديد الصادر أثناء نظر الدعوى - قبول .
قبول الدعوى - سبق الفصل فيها - رفع
دعوى جديدة تتناول بعض طلبات المدعى
٣٣٨ فى الدعوى الأولى - عدم القبول .
دعوى - زوال العيب الذى من أجله
رفعت - لامصلحة للمدعى فى الاستمرار
٣٣٩ فيها - عدم قبولها - مثال .

الباب الثانى

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

- ٣٤٧ لسبق الفصل فيها
٣٤٧ حجية الأحكام فى الإثبات بوجه عام .
٣٤٨ أساس الحجية .
التمييز بين حجية الأمر المقضى
٣٤٩ وقوة الأمر المقضى .
٣٥٠ أحكام القضاء الإدارى .
٣٥٢ تطبيقات قضائية .

مفاد نص المادة (١٠٩) من قانون الإثبات رقم

- ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن ثمة شروط يلزم توافرها
- ٣٥٢ . لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به
- الدعوى - دفع - الدفع بعدم جواز نظر
- ٣٥٤ . الدعوى لسبق الفصل فيها
- ٣٥٥ . أحكام القضاء الإدارى بشأن حجية الأحكام
- ٣٥٥ . أولاً شروط حجية الأمر المقضى
- ٣٥٥ . أ - بصفة عامة
- لامحل للمجادلة فى حجية الأحكام التى
- حازت قوة الأمر المقضى متى اتحد الخصوم
- والموضوع والسبب - شمول الحجية لمنطوق
- ٣٥٧ . الحكم والأسباب الجوهرية المكتملة له
- وجوب تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر
- ٣٥٨ . المقضى تفسيراً ضيقاً والاحتياط فى توسيع مداها
- ٣٦١ . ما يشترط للحكم بحجية الأمر المقضى
- ٣٦٢ . ب - وحدة الخصوم
- ٣٦٤ . ج - وحدة الغل
- حجية الأمر المقضى شرط اتحاد
- ٣٦٧ . الغل فى الدعوى

- د - وحيدة السبب . ٣٧٠
- حجية الأحكام منوطه بشروط يلزم .
- ٣٧١ توافرها - اختلاف سبب جواز اعادة نظرها .
- الحجية لايجوز التمسك بها الا اذا كانت
- الدعوى مبنية على ذات السبب التي
- كانت عليه الدعوى المقضى فيها . ٣٧٤
- أثر حجية الأحكام . ٣٧٧
- قوة الشئ المقضى تلحق المنطوق
- والأسباب المرتبطة به ارتباطا وثيقا . ٣٨٠
- تطبيقات قضائية . ٣٨٢
- حجية الحكم وانتقالها الى
- الخلف العام والخاص . ٣٨٤
- حجية الأمر المقضى بالنسبة للأحكام
- الادارية حجية نسبية فيما عدا أحكام الالغاء . ٣٨٦
- الحكم الصادر بتسوية حالة موظف - حجته
- نسبية لاتتعدى الخصوم فيه الى غيرهم . ٣٨٦
- تطبيقات قضائية . ٣٨٧
- أثر ضياع الحكم على الحجية . ٣٨٩

- ٣٩١ . حالات طلب الصورة التنفيذية الثانية .
- ٣٩٢ . أثر التنازل عن الحكم على الحجية .
- جواز تنازل المحكوم له عن الحكم الصادر
- ٣٩٣ . امحله في دعوى تسوية - أساس ذلك .
- الأصل في التنازل الذي ينتج أثره هو
- ٣٩٣ . الذي يصدر ممن يملكه قانونا .
- لم يتضمن قانون مجلس الدولة نصا خاصا
- بالتنازل عن الأحكام وجوب الرجوع في
- ٣٩٥ . هذا الشأن الى أحكام قانون المرافعات .
- ٣٩٦ . الحجية أمام المحكمة الدستورية العليا .

القسم الثالث

- ٤١٧ . الدفع الموضوعية

الباب الأول

- ٤١٩ الدفع بالتقادم

الفصل الأول

- ٤٢٠ احكام عامة في التقادم
- مدى جواز تطبيق احكام القانون المدني
- ٤٢٠ الخاصة بالتقادم على روابط القانون الادارى .

- لا الزام على القضاء الادارى بتطبيق
النصوص المدنية الخاصة بالتقادم
٤٢٠ . الا اذا وجد نص خاص .
تطبيق قواعد القانون الخاص على روابط
٤٢١ . القانون العام بما يتفق وطبيعة هذه الروابط .
٤٢٥ أساس التقادم
ضرورة تمسك المدين بالتقادم
٤٢٧ حتى تقضى المحكمة به .
٤٣٤ الدفع بالتقادم المقط .
ضمان المقاول والمهندس سقوط دعوى
الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت
٤٣٥ حصول التهدم وانكشف العيب .
دعوى - دفعوى فى الدعوى
٤٣٦ - تقادم - نظام عام .

الفصل الثانى

- تقادم ديون الحكومة قبل الغير وتقادم
٤٤١ حقوق الغير قبل الحكومة
٤٤١ أولا : تقادم ديون الحكومة قبل الغير
حق الجهة الادارية فى استرداد ما قامت

- ٤٤١ بأدائه الى الموظف بغير حق .
- ٤٤٦ تطبيقات قضائية .
- ٤٤٧ ثانياً : تقادم حقوق الغير قبل الحكومة
- ٤٤٧ أولاً : تقادم الحق في المرتب وما في حكمه .
- ٤٤٩ سقوط الحق في الماهيات وما في حكمها .
- ٤٤٩ نشوء حق مالي في ذمة الدولة .
- المستمرات تقادم بخمس سنوات حتى ما تجمد منها .
- ٤٥١ تطبيقات قضائية .
- ٤٥٣ ثانياً : تقادم الحق في التعويض .
- ٤٥٥ ثالثاً : التعويض عن التخطي في الترقية .
- قرار اداري - تعويض - تقادم
- ٤٦٤ - شروط طلب التعويض .
- ٤٨٠ تطبيقات قضائية .
- ٤٩٩ رابعاً : التعويض عن الفصل .

الباب الثاني

- ٥١٣ الدفع بالتزوير
- ٥١٣ النص القانوني

- ٥١٣ . تطبيقات قضائية .
- اجزاءات الادعاء بالتزوير أمام
- ٥١٨ . محاكم مجلس الدولة .
- ٥٤٢ . أحكام القضاء المدني بشأن الادعاء بالتزوير .
- ٥٤٢ . أ - الادعاء بالتزوير .
- لم يزم القانون طريقا معينا لبيان
- الأدلة المتعلقة بدعوى التزوير وترك
- ٥٤٣ . الأمر لتقدير محكمة الموضوع .
- طعن أحد الخصوم في ورقة ليس له توقيعها
- ٥٤٤ . عليها ولاحجية لها قبله لايجوز قبضه .
- وجوب تقدير قيمة دعوى التزوير
- ٥٤٧ . الفرعية بقيمة الدعوى الأصلية .
- عدم التزام منكر التوقيع بالختم
- ٥٤٧ . سلوك طريقة الطعن بالتزوير .
- ٥٤٨ . شروط قبول الادعاء بالتزوير وبحث شواهد .
- ٥٤٩ . شروط الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية .
- النزول عن التمسك بالورقة
- ٥٥٠ . بعدم الادعاء بتزويرها .

- ٥٥٣ تطبيقات قضائية
- ٥٥٥ دعوى التزوير - كونها منتجة في النزاع
- ٥٥٦ عدم سلوك طريق الطعن بالتزوير - أثره
- ٥٥٨ تحديد مواضع التزوير .
- ٥٦١ القصد من دعوى التزوير الأصلية .
- ٥٦٢ عدم جواز الحكم بصحة المحرر في الموضوع معاً
- محضر الجلسة ورقة رسمية - عدم جواز
- ٥٦٣ انكار ما أثبت فيها الا بالطعن بالتزوير .
- ٥٦٥ تطبيقات قضائية .
- الادعاء بالتزوير - يجوز ابدؤه في أية
- حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول
- ٥٧٠ مرة أمام محكمة الاستئناف .
- ٥٧٢ ثانياً . اثبات التزوير
- ٥٧٢ تطبيقات قضائية .
- عدم تقيد المحكمة في تحقيق انكار التوقيع
- ٥٧٦ أو التزوير بالقواعد المدنية في الاثبات
- الأوراق التي تصلح للمضاهاة
- عليها في التزوير هي الأوراق

- ٥٧٨ . الرسمية أو العرفية المعترف بها .
- ٥٨٠ . تحمل مدعى التزوير عبء اثبات ما يدعيه .
- ٥٨١ . تغيير الحقيقة فى الورقة على
بياض - متى يعد تزويراً .
- ٥٨٢ . سلطة محكمة الموضوع بشأن تقدير
أهل الخبرة فى الادعاء بالتزوير .
- ٥٨٢ . نفى حجية الورقة العرفية طريق ذلك .
- ٥٨٤ . ادعاء الوارث بتزوير الورقة المنسوبة
الى مورثه - عبء اثبات التزوير
المحكمه هى الخبر الاعلى
- ٥٨٥ . فى الادعاء بالتزوير .
- ٥٩٣ . التزوير وتقدير كفايتها - مناط ذلك .
- ٥٩٣ . لمحكمة الموضوع الحق فى استخلاص
أدلة التزوير وتقدير كفايتها مناط ذلك .
- ٥٩٨ . ثالثاً : اجراءات المضاهاة .
- ٦٠١ . تطبيقات قضائية .
- ٦٠٤ . الأوراق العرفية مناط قبولها للمضاهاة
- ٦٠٦ . الحكم بالتزوير مالا يعيبه فى نطاق التدليل

- ٦٠٨ الأوراق التي تصلح للمضاهاة
- ٦١١ رابعا الحكم فى الادعاء بالتزوير
- حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة
- التزوير وعدم التزامها بالتحقيق واعتبار
- ٦١٤ المستند صحيحا لأسباب مؤدية .
- كفاية ثبوت عدم صدور الورقة من
- يطعن فيها للحكم بتزويرها دون
- ٦١٥ حاجة لبيان طريقة التزوير
- ٦١٨ تطبيقات قضائية
- حق المحكمة فى الحكم بتزوير الورقة
- فى الحال دون اصدار حكم بقبول أدلة
- ٦٢٠ التزوير أو بالأحالة الى التحقيق .
- عدم تقييد المحكمة بدليل معين على
- ٦٢٠ التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله .
- عدم التزام المحكمة بنذب حبير للتحقق
- من صحة الختم وحقها فى الحكم بالرد
- ٦٢٧ والبطالان دون تحقيق بالمضاهاة أو الشهود
- حق المحكمة فى الأمر بالتحقق من

- تلقاء نفسها أو عدم الأمر به
٦٢٨ . والفصل فى الدعوى بدونه .
حق المحكمة فى الاقتاع بالتزوير
٦٣٠ . ولو عجز مدعيه عن اثباته .
شرط الحكم برد وبطلان الورقة من تلقاء
٦٣٢ . نفس المحكمة أن يظهر التزوير بجلاء .
حق محكمة الموضوع فى القضاء بالتزوير
٦٣٤ . على غير الشواهد التى أمرت بتحقيقها .
محكمة الموضوع - لها أن تستدل على وقوع
التزوير بما تستخلصه من قرائن استقلالها
٦٣٧ . بتقدير قوة القرائن فى الالتماسات .
يجب أن يكون القضاء بصحة المحرر أو
٦٤٣ . تزويره سابقا على الحكم فى الموضوع .
٦٤٥ . تطبيقات قضائية .
يجوز الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير
٦٥٠ . لأنه غير منتج وفى الموضوع معا .
يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء
نفسها برد أى ورقة أو بطلانها اذا

- ٦٥١ . ظهر بجلاء أنها مـزورة .
- ٦٥٣ . تطبيقات قضائية .
- حالة ثبوت عدم اطلاع محكمة الموضوع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويطله
- ٦٥٩ . إذ هي صميم الخصومة ومدارها .
- لقاضي الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها دون أن يكون ملزماً باتخاذ أى
- ٦٦٠ . اجراء من اجراءات الاثبات .
- ٦٦٣ . تطبيقات قضائية .
- ٦٦٧ . خامساً : مسائل متنوعة وعامة .
- حق قاضي الموضوع فى حالة تشككه فى صحة الورقة أن يستعين برأى الخبير دون أن يدعى أمامه بالتزوير .
- ٦٦٩ . جواز اثبات التزوير بكافة الطرق بما فى ذلك البينة والقرائن .
- ٦٧٠ . قبول أحد أدلة التزوير دون رفض ماعداه

- ٦٧٣ يجوز الرجوع للأدلة الأخرى وتقديرها
- ٦٧٤ المقصود بأدلة التزوير التي تقبلها المحكمة .
- ٦٧٧ عدم قبول الادعاء بالتزوير بصفة مبهمة
- اعتبار الطعن بتزوير التاريخ
- غير مقصود لذاته وجواز الحكم
- ٦٧٩ ببرد وبطلان المحرر جميعه .
- جواز رفع دعوى التزوير بصفة
- ٦٨١ أصلية أمام المحاكم المدنية .
- ٦٨٢ جواز الصلح في دعوى التزوير .
- ٦٨٧ تطبيقات قضائية .
- عدم جواز مساءلة الخلف عن
- ٦٩٤ التزوير الذي يرتكبه السلف .
- وفاء البنك بقيمة شيك مذيّل
- بتوقيع مزور على الساحب وفاء
- ٦٩٧ غير مبرئ لذمة البنك قبله .
- النزول عن التمسك بالمحرر
- المطعون فيه يترتب عليه انتهاء
- ٦٩٩ اجراءات الادعاء بالتزوير
- المحررات الرسمية لا يمكن

٧٠٣	الطعن فيها الا بالاستزوير .
٧٠٥	تطبيقات قضائية .
٧٣٥	من أحكام المحكمة الدستورية العليا .
٧٣٥	دعوى دستورية شرط المصلحة .
	يشترط لقبول الطعن بعدم
	الدستورية أن يتوافر للطاعن
٧٣٩	مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه .
	محكمة دستورية عليا -
٧٤٨	اختصاص - مسائل دستورية .
	دعوى دستورية - الدفع بعدم
٧٦٤	الدستورية - تجهيل - محكمة الموضوع .
	دعوى دستورية - المصلحة
٧٧١	الشخصية المباشرة

ملحوظه :

ماذكر بهذا الفهرس هو أمثله لبعض ما احتواه هذا المؤلف وليس كل ما تضمنه نظراً لضيق المساحة وعليه يمكن الرجوع لتفاصيل كل موضوع تحت عنوانه داخل المؤلف .

رقم الإيداع

٢٠٠٢/٧٧٥٤



A dark, textured book cover, possibly black or very dark grey, with a fine, grainy texture. In the bottom left corner, there is a white rectangular label containing a barcode and the number 0548628. The text "PROVIDED BY THE" is visible above the barcode. The overall image is in black and white, with some light reflecting off the top right corner of the cover.